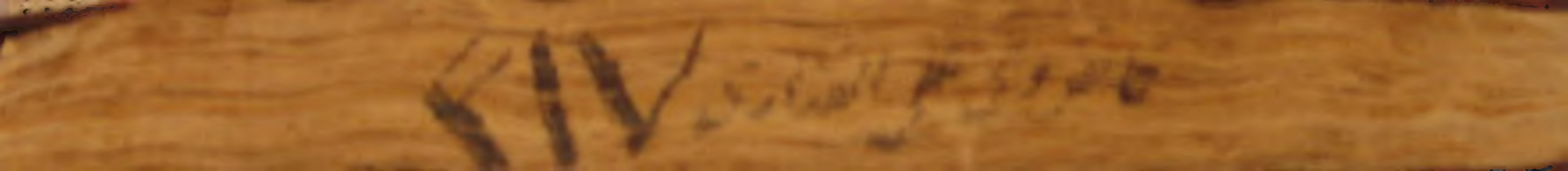




COLLEGE

317

ASTORIA







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدك اللهم على ما أنعمت علينا من اجتناس الجود والكرم * وفضلنا على كثير
من خلقك بأنواع اللطف وفصول الحكم * وشكرالك على ما خصصتنا بديار خواص
الانعام * وأعرضنا عن عامة أغراض العوام * وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذي
بين ما هبات الاشياء حدا ورسم * وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعاً وحسماً * وعلى آله
وأصحابه الذين صدقوا في اخباره تصديقاً جزماً * وجادوا بالخصاء بالحكم النبوية جداً
لاجبا * فدفعوا به التخللات والاغاليط دفعاً عظيماً * وبعد * فيقول الفقير الى الله
الملك الباري الشيخ عبدالله بن الشيخ حسن الكافري الانصاري أسكنها الله تعالى
في دار السلام القرارى هذه تعليقات عجيبة وتحقيقات غريبة ملقتها على الشرح
القناري والحواشي الاحدية افاض الله على صاحبها وارادته الصمدية الاحدية
عند الاشتغال بالذاكرة لجمع كثير من المستفيدين وجم غفير من المستعدين لما اوجدناه
اينما سائلين والى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواش اكثرها غواش فقلنا لهم
يا اهل الكتاب تنفتحون بلا ضرام وتستنون ذا اورام فهل تدلكم على تجارة رابحة وطريقة
رابحة فقالوا ان هذا الشيء عجيب وامر مستطاب فأتينا بما يوصل المقصود ويحصل
الموعود حتى تكون في ظل ممدود ومقام مشهود فشمروا عن ساق الجد وبذلنا كل الجهد
بجاهت بحمد الله تعالى توفيقاً بدعة وتدقيقات منبئة ينفع منها الصغار والكبار
وبقلها المهرة الاخيار وان ردها الجاهل والتجاهل الكبار فلتا فلتا من الناس الشاء الجليل
فحسبنا ما ارجو من الثواب الجزيل والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل

قوله

قوله حمدك ام ائقنى اثر الشارح في الشاء على الله تعالى بما هو اهله بطريق
المخاطبة ٧ ايماء الى انه مشارك له في اداء الحمد كما ينبغي لان الابق ٩ بحال
الحمد ان يلاحظ المحمود او لا حاضراً ومشاهداً بحمده لا يقال فعلى هذا
كان الابق ان يقال لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فاذا ذكره انما يصلح وجهها
لما كان دون ما ذكره الشارح والمحشى ههنا لاننا نقول الظاهر ان الحمد ههنا
انما هو مجموع حمدك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله لك او اخر يجرى نكتة المخاطبة
نعم في تقديم مادة الحمد على قوله لك ايماء الى ان الاهتمام بالحمد لكون المقام مقام الحمد والى
لكن ذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللاحقة هذان في السلوك المذكور اشارة
ايضاً الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من التحقيقات والتدقيقات في هذا المقام
لان حجه مثل حمد الشارح يقتضى وجود نعمة مثل نعمته وذلك ظاهر فقيه ترغيب
للطالبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم ومطارح افكارهم لزم عليهم
ان يتخذوا هذه الحواشي ايضاً مرائى ايضاً بهم ومراعى بصائرهم والامر كذلك
فان هذه الحواشي مع وجارتها حاوية لحقائق كثيرة وكافلة لاهتمام وفيرة فعلى الطالب الراغب
ان يستحفظ بما فيه من المساحات الثواب وسيزيد الكلام لهذا المقام حين جئنا الى شرح
كلام الشارح قوله اللهم اصله عند البصريين بالله حذف حرف النداء وعوض عنها
الميم المشددة في اخره وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اى افصداً به حذف
حرف النداء وواصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ماضياً والمختار هو الاول
كرر الخطاب تلذذاً بلذة المخاطبة وشارة الى انه مشاهد له تعالى في ذاته نعم وصفاة
اذ الجلالة تدل على الصفات ولو التزامية فقيه اشارة الى ان المحشى كالشارح
متصف بالمشاهدتين ٩ ولك ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه
تعالى انما يشاهد باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو
الموافق لما ورد في الآخرة عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله
كأنك تراه الحديث واذا وقفت على هذه الدقيقة وقفت على رجحان قولها بحمدك
اللهم على قول العلامة عضد الملة والدين لك الحمد والحمد لله المفضل المنعم قوله
على ما مضى به ام ائقنى فيه ايضاً اثر الشارح حيث قال لحصل من منحاه فقيه نعمه ايضاً
حيث خصص الشارح ذلك التخصيص لنفسه بقوله لى وان الاولى للش ان يجعل المحمود عليه
نفسه النسخ لا لتخصيصه والمعنى اعطى وانعم به فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على ما
منحه اذ هو متعبد بنفسه وقد قال في القاموس منحه الناقصة جعل له درهما ولسها
ولعل آيات الباء ههنا للدلالة على التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام واخذت
بالخطام فقيه اشارة الى ان منح الله تعالى عليه دائماً غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه
الزيادة صاحب المفتاح في تحقيق قوله نعم باسم ربك باقر الثاني فاندفع حيرة الناظرين
٩ ههنا قوله من معارف الافاضل الظان كلمة من بيانية ويحتمل ان تكون تبعية
والمراد بالمعارف مطلق العلوم تصورية او تصديقية نظرية او ضرورية اذ الكل
من منح الله تعالى بفيضه على النفوس القابلة للكمالات العلمية والافاضل جمع افضل
وهو الزائد على غيره في الكمال وهم الاكابر الذين حازوا قصبات السبق في مضمار المعارف

٧ اى بطريق الخطاب والتعريف
الخطاب بالمخاطبة لا يثنى وجهه على
ذوى القلادة
٩ فان قلت من مشاهير نكتة الخطاب
ههنا هو التلميح الى قوله تعالى
الغوى مع التلميح الى قوله تعالى
وتعز اقرب اليه من جبل الوريد
فانما كنى ما ذكره ههنا قلت نكتة
الذكورة مع جلالته وطول ذليها
مستغنية عن تلك النكتة المشهورة
كما لا يخفى
٩ فتعبر بالعين

٤ اذ الظاهر ان النسخ من المخلص
فافهم
٥ منهم المولى فوره خليل وغيره

والمعنى من امثال معارف الافاضل اذ معارف الافاضل قائمة بنفوسهم لا تعدى الى غيرهم لانها عرض لا تنقل ولا تبقى زمانين فالوجود في غيرهم انما هو امثال لها هذا ومنهم من قدر الجنس لتوجيهه ولا يخفى ان العلوم امثال لاجناس فان اراد بالاجناس الامثال فلنقدر من اول الامر على ان هذا ليس بتقدير بل بيان ماهو المعروف ههنا وفي امثاله فليفهم ثم ان لنا في هذا البيان كلاما ذكرناه في تعليقاتنا على الحواشي الفتحية التهذيبية قوله وشكرالك اي اللهم على ما يقتضيه السوق فالكلام السابق يجري ههنا فتذكر زاد الشكر استجلابا لمزيد النعم واشارة الى ان الحمد والشكر كانهما اخوان فاللايق ان يذكر احدهما عقب الآخر ولما قدم الحمد لدواعي ذكرت عقبه بالشكر قضاء لحق الاخوة وطلبا لكمال المروة هذا ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل ينشأ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعميا واما عرفي وهو صرف العبد جيع ما انعم الله تعالى عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعاته ليستدل به على وجود الصانع ووجدانيته وانصافه بسائر الكمالات وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة والحمد ايضا معنيان لغوي وهو الوصف بالجمل الاختياري على الجمل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل وعرفي وهو فعل ينشأ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعميا كالشكر اللغوي الالاهي تردد في ان وصول النعمة الى الشاكر لازم في الشكر اللغوي دون الحمد العرفي او غير لازم في الشكر اللغوي ايضا وعلى الثاني يكونان متحدين وعلى الاول يكون الحمد العرفي اعم منه مطلقا والشكر العرفي اخص مطلقا من الشكر اللغوي والحمدين اللغوي والعرفي وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص من وجه وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي وبالجمل ههنا معان اربعة والنسبة بينهما على ستة اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص مطلقا وواحد اما بالاتحاد واما بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد ولا تكن من اهل البطالة والعتاد قوله على ما منت به على اتي بقوله على للتخصيص على وقوع الامتنان عليه ولانه هو الموافق لما ورد في اللغة حيث يقال من عليه اي انعم واما قوله به فهو اشارة الى مفعوله الصريح اذ المن يتعدى بنفسه وعلى ايضا ويجمع التعديتان في مادة واحدة قال الله تعالى يمتون عليك ان اسلموا قل لا تمتوا على اسلامكم ودخول الباء في المفعول الصريح للدلالة على التكرير والدوام كما حققناه آنفا ففيه اشارة الى ان من الله تعالى عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقبل من ان كلمة المن انما تستعمل بعلى فالوجه ان يقال منت على لبس بشئ والحجب منه انه سها عن لزوم الضمير في الصلة للموصول فباله يطلع على التكنة الدقيقة التي اشرنا اليه في المقامين فان قدر للموصول ضميرا لتصحيح الصلة فبدر عليه على ما زعمه انه مخالف لما في اللغة فاهو جوابه فهو جوابنا والمنة لله تعالى قوله من ذوارف القواضل كلمة من بانية او تبعية والذوارف جمع ذارفة اي السبالة من ذرف اي سال والقواضل جمع فاضلة وهي المزايا المتعدية الى الغير كما ان الفضائل هي المزايا القائمة باحبابها والاضافة من قبيل اضافة جرد قطيفة والمعنى من القواضل السبالة الفاضة عن جنابه تعالى الاقدس على الممكنات القابلة لتلك القواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المذكورة

فرق خليل

اي في عمله

اي مواد الاجتماع والافتراق

من قبيل المؤكدة اذ التعدية مأخوذة في مفهوم القواضل والظواهر انما عبارة عن السبلان ثم ان في هذه الفقرة الشاملة للعلوم وغيرها على ما اشرنا اليه تعرضا للشارح حيث اكتفى باعطاء الله تعالى اياه للعلوم والمعارف مع ان من المعلوم ان تلك المعارف والعلوم انما تكسب بالآلات واسباب كلها فائضة من الله تعالى واللائق للامدان يشكره تع ايضا على تلك النعم والاسباب التي لا تحصل تلك العلوم الا بها فلهذا در المحشى ما اعجب فطنته والطف جودته قوله وصلوه وسلاما اي صلى صلوة واسلم سلاما فالفعلان محذوفان لكنهما السبابوا جبي الحذف كما في جدالك وشكرالك والمشهور ان الصلوة من الله نوع رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقيق انه موضوع للتعظيم وان كان ذلك التعظيم مشترك بين افراد الثلاثة فالصلوة مشترك معنوي بينهما لا مشترك لفظي حقق ذلك في اصول الفقه وبدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فلو كانت الصلوة مشتركا لفظيا بينهما يلزم الجمع بين معنيي المشترك في ارادة واحدة وهذا غير جائز والتقدير بان يقال ان الله يصلي وملائكته يصلون تكلف لاداعي له ثم وجه ارادة الصلوة عقب ارادة الحمد هو ان المعارف السابقة والقواضل اللاحقة انما تنفيض علينا من جناب الحق تع وتقدس بواسطة حبيبه واله فلهم علينا ممن ايضا لا يمكن استغفارها يجب الثناء عليهم بها فلذا التزموا ارادة الصلوة عقب ارادة الحمد والثناء وتحقيق هذا المقام ان النفوس الناطقة الانسانية متمسكة في العلائق البدنية مكسدة بالكدورات البشرية والذات الحق عز شانه في غاية الثروة عنهما وقد تفرقت في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ القياض يتوقف على مناسبة بينهما فلا جرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات اللاتمة عن الذات الحق جل جلاله بمتوسط يكون ذا جهتين التجرد والتعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك المتوسط من ذلك الجنباب الحق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك المتوسط لاصحاب اللائق والكدورات وما ذلك الا لانياس عليهم السلام اكلهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلذلك لنا التوسل في استحضار الكمالات العلمية والعملية اليهم لاسيما الى محمد عليه السلام وبافضل الوسائل اعني الصلوة والسلام عليه وعليهم وبهذا السبب يتوسل ايضا فيه باله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الابرار الوهابية لنا ولما كانوا اتباعا له عليه السلام في ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعا للصلوة عليه عليه السلام هذا وانما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاول هو الجمع بينهما وان كان الاقتصار على الصلوة جائزا ايضا فاما اتفقوا عليه من ان الاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه لا بدله من بيان بل الحق ان الامرين واقعان في القرآن قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما نعم الاول هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاقتصار فان ارادوا بالكراهة خلاف الاول فلا ينبغي ان يشازع في مثله قوله على نبيك من النبأ بمعنى الخبر او من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو بمعنى الارتقاء فعلى الاول هو مهور اللام وعلى الثاني ناقص واوى وعلى التقديرين فعلى فاعل ثم نقل في اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والمناسبة

بين معناه اللغوي على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحي ظاهرة فهو واقف منقول
اصطلاح كلامي واما الفرق بينه وبين لفظ الرسول في محل آخر والاضافة الى الضمير
للعهد الخارجي على ما هو الاصل في الاضافة فتفيد التشريف فوصفه بقوله النبي
اي الشريف من نبيه نباهة اي شرف شرافة فهو نابه ونبيه من قبيل امس الدابر
كان يوما عظيما اعني كان صفة مؤكدة وان لم يكن منها حقيقة لان النباهة انما تؤكد
ما يستفاد من الاول بطريق الاستنباط وقوله محمد عطف بيان لصفة اذ قد اشتهر
ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تابع
غير صفة بوضع متبوعه ولم يبق ههنا في متبوعه خفا حتى يزيله عطف البيان
لاننا نقول لان عدم بقاء الخفا في متبوعه ههنا اصلا بناء على انه محتمل ان يكون الاضافة
للاستغراق وعلى تقدير كونها للعهد فلا يتعين المقصود منه كتعبه من محمد
صلى الله عليه وسلم قوله امثل الافاضل جمع افضل بمعنى امثل وقس عليه افضل الامثال
في هذا عكس بدعي كافي قولهم عادات السادات سادات العادات ولهذا لم يلتفت
الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار في مقام المدائح والظاهر ان المراد بالافاضل
افضل الانس وكذا المراد بالامثال امثاله فيفيد انه عليه السلام افضل الانس ولما كان الانس
افضل جميع الخلائق لم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد
بالافاضل والامثال افضل الخلق جميعا واما ثلهم فيفيد صراحة انه عليه السلام
افضل الخلق جميعا لكن الاول اولى كالاختياري وقوله وذويه اي اصحابه قبل كلمة ذولا تضاف
الى ضمير الابري انهم حكموا بشذوذه قول القائل انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
وغاية ما يمكن ان يقال اشار بهذه الاضافة الشاذة الى ان احوال اصحاب رسول الله
عليه السلام شاذة مخافة لاحوال سائر الخلائق كيف وكلهم بذلوا الدين بهجتهم
والشريعة كاتوا خيرا اعوان فمداشبار بشذوذه الدال الى شذوذه المدلول ولا يخفى
ان مثل هذا تصرف ذوق خارج عما يتعلق بالالفاظ ولعل الحاشي لا يسلم شذوذه اضافته
الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك في كلام الفصحاء واشعار البلغاء والفصاحة
غير ملزمة في امثال هذا المقام كالاختياري قوله المنعوتين اي الموصوفين بحسن السمات
وكرم الخصال اي السمات الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة فهما من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف في هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام
حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رح بقوله المنعوت
بالسمات ولما كان درجة الانبياء ادون من درجة المنعوت قطعنا وصفهم المحشي رح
بحسن السمات قوله اما بعد ٩ اي بعد الحمد والصلوة قطعت عن الاضافة وبيئت على
الضم على ما تقرر في النحو واصل اما بعد فلما ههنا يمكن من شيء فاقول بعد الحمد والصلوة
لما كانت اه حذف الشرط واقبح كاحه اما مقامه فلزم اجتماع اداتي الشرط وكرهته
فصلواتيهما بكلمة بعد الواقعة في حيز الغاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد
فاقول لما كانت تحذف اقول ايضا فصار ما صار هذا هو المختار عند المحققين ٧ من الحاجة
وعند بعضهم ٤ اصله ههنا يمكن من شيء بعد الحمد والصلوة فلما كانت اه تحذف ما حذف
فصار اما بعد فلما كانت فهو لا يجوز واتقدم ما في حيز الغاء عليها وجعلوا القاصدا

٧ وفي اشارة الى رد ما قرره المولى
قوله خليل

٧ وهم الانبياء عليهم السلام
٩ اشارة الى رد ما قرره قوله خليل

٧ لا يقر من هذا ما قال كان المحشي
وحد كما ذوقه في صاحب الرجل
ومصطفاه فهان عليه اضافته
الى الضمير انتهى

٧ فيه لطافة فانهم
٩ هذا التفسير مبني على كون البسطة
ليس جوازا من الكتاب وهو المختار
٧ وهم سبويه ومن تبعه
٩ وهو الغراء ومن تبعه

بين كلمة اما وبين الغاء معمول الشرط المحذوف واختاره التقسازاني في شرح التلخيص
نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالغناء له جعل
الفصل جزأ من الشرط لامن الجزاء والظاهر ما اختاره المحققون من الحاجة لان المقصود
ههنا ان التأليف المصنوع بالحمد والصلوة الموصوف بالاوصاف التي اشار اليها بقوله
فلما كانت الفوائد لازم لوقوع شيء ما مطلقا لانه لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد والصلوة
وذلك الغرض انما يحصل بحذف كلمة بعد جزأ من الجزاء لامن الشرط على ان ما ذكره
اوتم قائما بجم في هذا الموضع لافي غيره من موارد استعماله فالوجه ما اختاره المحققون
واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذي اشترنا اليه قائما هو في مثل هذا الموضع
اذ لا بد للظرف من عامل ولا عامل فيه غيره واذا وجد هنا عامل مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فلا يحتاج الى التقدير بل يحذف الكلام ح هذا وباقي مباحث هذا المقام يطلب من محله
قوله فلما كانت اه كلمة لما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظ الموعى هذا اذا دخل على الماضي كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم
واذا دخل على الاسم يكون بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ صرح به
في شرح ديباجة المصباح وعلى الاول لا بد له من جزاء وهو ماض غالبا بدون الغاء
كما ههنا وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرية باذا ومضارفا ماولا بالماضي وجميع
الاستعمال واقع في التنزيل ههنا ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأليف وجمع هذه
الحواشي لكنه انما يتم بامر من الاول بيان سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثاني بيان
سبب تحشية هذا الشرح من بين كتب المنطق والثاني هو الذي اعتنى بشأه ههنا
واما الاول فله مقام بين فيه ان تحصيل هذا الفن واجب باتفاق العلماء العقلية والعقلية
العقلية لكن اختلفوا في انه واجب عين التوقف معرفة الله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير
من المحققين او واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفيرة واختاره
صاحب الطريقة قوله الفوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلته من علم او مال
مشتق من الفيد بمعنى استحداث المسال او الخير وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل
من حيث هي ثمرة ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غايته
ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضها ومن حيث انها باعثة للفاعل
على اقدام على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى غلة غايته فالفائدة والغاية متعديان
بالذات وتختلفان بالاعتبار كان الغرض والعلة الغاية ايضا كذلك لكن الاولين اعم
من الاخيرين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله والظ
ان المراد بها المعاني التي افادها الش المحقق منها ما هو غامض دقيق لا يطلع عليه الا
الازكاء ومنها ما ليس بهذه المثابة وان خفي عن اوساط الناس والى هذين الامرين
اشار بقوله ومشكلة على ما لا يخفى عن الغرض والاغلاق ٧ فحمل الاول على ما يتعلق
بمشكلات القضاة والثاني بمشكلات مدلولاته مما لا يعتد به وان صدر ذلك عن بعض
من يعتد به قوله ومع هذا اخوان الزمان الاضافة فيه لادنى ملاسة كما في قولهم
ابناء الزمان راغبون فيها اي محبوبون على ما اشتهر من ان الرغبة اذا استعملت بى تكون
بمعنى المحبة واذا استعملت بمن تكون بمعنى العدول والظ ان ههنا محذوف اي مشتاقون اليها

الحامل هو الضمير

بقرينة قوله واشتياق اذ لا معنى لكون غاية اشتياق على ما يقتضيه العطف مفعولا مطلقا لقوله
 راغبون ٧ والقول بان مشتاقون ضمن ٢ لقوله راغبون فن ههنا في قوله واشتياق ليس بشئ
 اذ الرغبة تستعمل في فلا حاجة الى التضمن والاشتياق انما يستعمل بالي والمضن لا بد ان يكون
 مستعملا بحرف الجر الواقع في مقام التضمن نعم لو قال غاية اشتياق واكتفى به لكان
 في كلامه صنعة احتياكا كما لا يخفى قوله علفت عليها اه الظ ان صيغة الماضي ههنا على
 حقيقتها بناء على ان الدباجة وقعت بعد التحشية ويدل عليه عطف قوله ولم آل جهدا
 عليه لانه متبادر في معناه الحقيقي ايضا ويحتمل ان تكون بمعنى المضارع وكذا قوله
 لم آل جهدا بناء على ان التحشية متأخرة عن الدباجة ويؤيده قوله والله ولي الاعمال
 وبسر الاختتام لان المتبادر منها طلب الاعمال وتيسر الاختتام من الملك العلام وذلك
 يقتضي عدم تمامه واختامه اذ لا معنى لطلب الحاصل لكن يحتمل ان يكون المراد منها
 بيان الواقع شكر الما نعم الله تعالى من تينك النعمتين الجليلتين قوله حتى يتيسر لهم
 حلة الملازمة وغاية لها بتحصيلها النهوض اي النهوض بتحصيلها النهوض
 فالبناء متعلق بالنهوض المقدر والمذكور مفسر له على محاذاة ما ذكره التفارقي في قول
 صاحب التلخيص واكثرها للاصول ج ما بناء على ان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل
 ومعموله لا يتقدم عليه فكذلك المأول به ثم قال بعد القول بعدم تمامية القياس المذكور والظاهر
 انه جا ترادا كان المفعول ظرفا او شبهه كما في قوله تعالى فلما بلغ معه السعي لا تأخذكم بها
 رافة لان الظرف يكفيه راحة من الفعل ولهذا اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيرها
 وعلى هذا فالنقص لم راحة السجع ومعنى النهوض القيام اي قيامهم من حضوض
 النفس الى زروة الكمال فهو نهوض معنوي مجازي وضمير تحصيلها اما راجع
 الى الفوائد واما الى مفعول علفت اعني كلمة ما باعتبار كونها عبارة عن الحواشي وعلى
 كلا التقديرين ٧ البناء للشيء وجعل البناء متعلقا بتيسر غير مناسب من جهة المعنى
 كما لا يخفى قوله ولم آل من الاول وهو التفسير جهدا بالضم والفتح اي الاجتهاد وعن البعض
 الجهد بالضم الطاقه والفتح المشقة والنظ ان الاوهما يضمن له معنى المنع فيكون
 متعديا الى مفعولين كما في قولهم لا اولك جهدا اولك نصحا نص عليه صاحب
 الكشاف في تفسير قوله تعالى لا يا لونيكم خيال فالعنى ههنا لم اغتهم اجتهادا وحذف
 ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود هذا هو التوجيه الذي اختاره التفارقي في شرح
 التلخيص ولا شك في جزالة معناه بالنظر الى هذا المقام ٩ والقول بانه لازم بمعنى التقصير
 وجهد تمخير اي من جهة الجهد او منصوب بيزع الخافض اي في الجهد او حال
 اي مجتهدا فقامد ٨ وجعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس
 ما الوت الشيء ما تركته واختاره الشريف ٦ في خطبة شرح الواقف غير جيد
 اذ المستفاد منه انه لم يترك الجهد في بيان الواقع والمقصود انه بذل كل الاجتهاد
 قال الشارح المحقق رحمه الله حمدا لك اللهم قد عرفت ما يتعلق بذلك فلا تعيده
 وقد اشتهر فيما بينهم ان في مثله التفتا على مذهب الجمهور اذا كان البسملة جزءا
 من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسملة بالغيبة وههنا بالخطاب فقد وقع تعبيران
 متغايران عن ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق عدم الالتفات عندهم ايضا في مثله

حقق

٧ القائل هو الطرسوسي

٣ بلغ الم

٨ اذ لا بناء في نسبة التقصير الى
 التفاعل ولا يوضح جعله غير الاعلى
 اختيار الاسناد المجازي والنصب
 بترفع الخافض سماعي وكذا
 وقوع المصدر حالا بس بقباس
 العامل نحو انك سرعة وبطونا
 نص عليه الرضي وان مالك
 وتاويله باسم الفاعل اي جاها
 تكلف لاداعي له

٩ وتعه الطرسوسي ههنا

حقق ذلك في محله ولما كان الجهد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجامعا للشكر اذ هو
 مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد اكتفى بالجهد لانه شامل للشكر قطعنا
 وقد عرفت وجده ايراد الشكر في الماشية عقيب الحمد والكل وجهة لكن الاولى للشارح
 ان يدرم الفقرة الثانية على الاولى لان الثانية متعلقة بالتحشية بالحاء المحجمة والاولى
 متعلقة بالتحشية بالحاء المهملة ومن البين ان التحشية بالمحجمة مقدم على التحشية بالمهملة
 الا ان يقال ان الاول وجودي والثاني عيني والوجودي مقدم على العيني او يقال
 الاول اشرف من الثاني او يقال الاول مطمح نظر الكل ومطمعهم فلماذا قدمه
 على الثاني قال الشارح المحقق وعلوه قد عرفت انه لا كراهة في الاقتصار عليها ههنا
 ثم انه صلى اوله على جمع الانبياء حيث قال على عامة من لحقهم اول الفواضل وترى
 فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لاسما على محمد صلى الله عليه وسلم فافاد المبالغة
 في الحكم المذكور على ما يقتضيه كذا لاسما بناء على ما حقق في محله من ان هذه الكلمة
 للاستثناء عن الحكم المتقدم لحكم عليه على وجه انه يحكم من جنس الحكم السابق وكلمة
 اول في قوله اول الفواضل بفتح الهمزة وضمتها وعلى التقديرين بفتح اللام وقد اختاره
 المحشي وصرح منه بحقيقته ويحتمل ان يكون بضم الهمزة واللام وان لم يساعده الخط
 والمعنى على عامة من لحقهم اصحاب الفواضل وهم اممهم بل جميع الانس والملائكة والجن
 فيعيد افضلهم من الكل ويكون ح في الكلام اشارة الى الصلوة الى انبا عنهم بالجمع
 على ما يدل عليه لفظ الجرحي وعلى هذا يدفع ما قل ٧ من ان المستثنى بقوله لاسما على
 محمد اه محمد وآله مع انه لم يذكر آل من لحقهم فيحتاج الى تقدير المخطوف فكانه
 قال وعلى آلهم لاسما على محمد وعلى آله وما قبل في دفعه ايضا من انه يلاحظ عطف
 وآله بعد الاستثناء للاحاطة الى تقدير هذا قوله قوله حمدا لك من جملة المصادر قوله ٩
 المفعول مبدا لا بمعنى المصدر اذ لا يصح ح حمل قوله من جملة المصادر عليه وهو ظ
 وحدا لك بدل منه او عطف بيان او مفعول اعني المفعول او خبر مبدا محذوف
 نص عليه في الكتب الاعرابية وقوله من جملة المصادر خير المبدأ المذكور فوجه
 مسامحة من حيث ان ما هو من جملة المصادر لفظ جدا فقط لا مجموع ح هذا لك
 هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من النحاة لان ابن الحاجب
 ومن تبعه عد واحدا وامثاله بدون اللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا
 سمعا على ما يظهر من بعض تصانيفه والشيخ ارضى ومن تبعه عد واحدا وامثاله
 باللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا قياسا لاسما حيث قال والذي ارى
 ان هذه المصادر وامثاله ان لم يأت بعدها ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف
 الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها واما ما يبين فاعله او مفعوله
 بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وضرب الرقاب ٣ وبؤسالك ٧ وحذالك ٤ ويجب
 حذف الفعل في جميع هذا قياسا انتهى لمخضا ولذلك اضطرب المناظر في توجيه
 هذا الكلام والظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر
 وامثاله بدون اللام مما يجب حذف فعلها وجوبا لاسما لكن مراده المصادر المستعملة
 مع اللام اذ هو الواقع في كلام الفصحاء عند الحذف واما ما لم يذكر مع اللام فلا يحذف

٧ الابرار والدفع
 فوه خليل
 ٩ اي لفظة قوله

٢ اي كتب الله كتابا
 ٣ اي ضرب الرقاب ضربا
 ٧ اي بؤس يا
 ٤ اي حذلك جدا

عالمه على ما يشهد به التبع وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذكر ان الحاجب حين تعداد المصادر المذكورة ما بين الفاعل والمفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة لاني ان فاعلها او مفعولها هذا الذي في لب البيضاء ان هذه المصادر المقرونة باللام مما يجب حذف فعلها وجوباً عاماً وان امكن تطبيق كلام اللب على ما ذهب اليه الرضي على ما اشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار الى ما خفي من كلام ابن الحاجب فالحق ان كلام المحشي ههنا منطبق على مذهب ابن الحاجب لا سيما على مذهب البيضاوي فاندفع حيرة الناظرين ههنا وانما اختار المحشي مذهب ابن الحاجب ومن تبعه لان النكات الالية في اختيار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبهم كما ستطلع عليه ثم اعلم ان اللام في قوله لا يتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل متعد بنفسه فكذا القائم مقامه فالجار والجرورح طرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفة له هذا قوله المحذوفه فعلها اورد ٣ على هذه العبارة انها من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف وفي هذا يتبع الصفة الموصوف في الاعراب والتعريف والتذكير وفي البواقي اعني الافراد ومقابليه والتذكير والتأنيث كالفعل ينظر الى فاعله والفاعل ههنا مفرد مذكر فلا بد من تذكير العامل ايضا اوجع الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوفه افعالها واجيب بحمل الاضافة على الاستغراق وح يكون المراد افعالها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه اشياء من جملتها التأنيث فالفاعل هنا مؤنث بالاكتساب ويتدفع الاضطراب ولا يخفى ما في الكل اما في الاول فلان الاضافة الاستغرافية لا تجعل لفظ الفعل افعالا يصح التأنيث بل تفيد الاحاطة في الافراد الا يرى انهم فسروا الجمع المحلى بالام الاستغراق بما يفيد الشمول في مفردة فلا استغراق يجعل الجمع مفرد اولم يقل احد بعكسه واما في الثاني فلان شرط الاكتساب المذكور صلاحية المضاف المحذوف على مانص عليه ابن مالك في القيت حيث قال ورمما اكتسب بان او لا تأنيث ان كان المحذوف موهلا ولا يصلح المضاف ههنا المحذوف قطعا وعندى ان اسناد الحذف الى الفعل ههنا او هم صلاحية المضاف المحذوف وان لم يكن في نفسه صالحا المحذوف فهذا القدر من الوجه كاف في اكتساب المضاف من التأنيث على ان الشرط المذكور غير تام في جميع الموارد الا يرى الى قوله تعالى او نهاسر الناظرين حيث ان ضمير تسر راجع الى اللون باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه مع انه لا يصلح المحذوف قطعا صرح به في بعض شروح المفصل قوله وهو اي الفعل المحذوف وجدت او احد ففيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا حذف الفعل حذف الفاعل ايضا لكن الكلام في الاول قوله اختيرت الجملة الفعلية اي ناسب اختيارها اذ الوجوه الالية انما تقوم على المناسبة لاعلى الاختيار لانه بدهي وقس عليه نظائره والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام في الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قبل ٢ من انه على هذا وان صح التعليل الثالث لكونه بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليلان الاولان لانهما بالنظر الى مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل عدل فليس بشيء لان التعليل الثاني اعني الاعتراف بالجزء انما يكون بالمجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعني الاصلية بل اصاله الفاعل ارجح من اصاله الفعل فلا وجه للتخصيص قوله لكونها اصلا اي راجعا بالنظر الى اسناده لاصالة

٣ المورد جمهور الناظرين
٩ الجواب الاول قول فرخ خلیل
والجواب الثاني للطرسوسي

طرسوسي

طرفها

طرفها اما الفعل فظاهرا لانه يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل فلا نه اصل المرفوعات على ما هو التحقيق اورا حقا في هذا المقام والاسمية معدولة عنهم او قد حقه في صاحب الكشاف ان اصل الحمد لله حدث الله جدا او احده جدا حذف الفعل وعدل عن النصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد من المؤكدات ههنا وان عدوها في غير هذا الموضع فاقبل ٩ من ان اصله يحتمل ان يكون لكون هذا المقام مقام الحمد لم يلاحظ فيه التردد والانكار فيكون فيه من الكلام الجملة الفعلية امرائها عن التأنيث بخلاف الاسمية انتهى فانما يصح في الاسمية الصرفة لاني المعدولة والموجود ههنا هو الثاني كما اشارنا اليه قوله وللاعتراض بالجزء عن استدامة الحمد بناء على ان هذا المقام لكونه مقام الحمد والشكر على نعمه تعالى الدائمة الغير المقطعة يقتضي ان يؤدي ذلك الحمد بما يدل على الدوام والثبات كافي الجملة الاسمية فلما لم يسلك طريقة الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للتجدد يستفاد منه ذوقا انه لو كان الحمد الدائم في قدرته لاورد الاسمية المفيدة للدوام فبايراده الفعلية المفيدة للتجدد يظهر الاعتراف بالجزء ذوقا قطعا فقوله لان الفعل يدل على التجدد حلة للاعتراف ومعناه ان الفعل لما دل على حدث مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكان مقارنا في دلالة على معناه الحدثي التصحفي باحد الازمنة وكان الزمان من الاعراض السالبة للتجدد اعتبر في مجموع معناه الدلالة على التجدد فالدلالة على التجدد في الفعل دلالة وضعية بخلاف الدلالة على الدوام والثبات في الاسمية لا سيما في الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانما يحسب ما يستفاد بمعونة المقام والقرائن فالدلالة المذكورة في الاسمية من قبيل مستبغات التراكيب صرح به اهل المعاني وهو المستفاد من كلام المحشي في هذا المقام وان خفي ذلك على اكثر الانام هذا واما ما قبل ٢ ههنا من ان قولك الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر عامل الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الثبوت وان قدر فعلا كانت مفيدة للتجدد قطعا فلا مخالفة بين الطريقتين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فاذا كرم المحشي منظوريه اما اولافلان ما ذكره لا يقتضي المعدول عن الاسمية الى الفعلية اذ الطريقتان متساويتان واما ثانيا فلان نجم الاثمة جعل المحذوف في جدا لك لقصد الدوام والازموم بمحذوف ما هو موضوع للحدث والتجدد واما ثالثا فلان الجز في الحمد مشترك بين الطريقتين لان الحمد من النعم فيتمسك كما اشار اليه السيد في حواشي المطالع واما رابعا فلان الاسمية لا تدل على صدور الحمد عن نفسه كما يقتضيه قوله وللتخصيص اذ المستفاد منه ان الدلالة على صدور الحمد من نفسه مشتركة بين الطريقتين مع ان هذا لم في الاسمية وقد قال صاحب العناية الحمد لله يدل على كونه تعالى محمودا سواء صدر الحمد من حامد او لا انتهى ففيه ما فيه اما اولافلان الظاهر ان يقدر الطرف في الاسمية باسم الفاعل ولو سلم فالتقدير المذكور من ضروريات تصحيح العبارة والامر في جدالك ليس كذلك ثم ان عامل الطرف اذا كان فعلا يكون ماضيا لامضارا فالا يفيد الاسمية الاستمرار للتجدد المطلوب ههنا ولم يقل احد بان مثل زيد في الدار اذا كان الطرف فيها ماضيا ولا بالفعل يفيد التجدد واما ثانيا فلانه لا شك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا تصحيح ما صدر عن الشارح رح وبيان نكاته ولا شك ان الوجوه المذكورة قائمة على ما ادعاه

٦٦ روي

لا القائل هو الولي قوله خليل

ومبينة له ولا يلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه
اذ لكل وجهة هو مواليها واما ثالثا فلا تالام ان ماذكره المحشى لا يقتضي العدول عن الاسمية
كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية
لاواد الاسمية اذ لا يلزم على المتكلم قصد جميع المزايا والتكاث وما قصده ههنا كاف
فيما رجحه واما رابعا فلا شك قد عرفت ان الحذف المذكور عند نفي الأئمة قياسي فيجوز
ان يكون الحذف المذكور اقصد الدوام واللزوم لاسما على كذا اختاره المحشى ههنا
وقصد الدوام واللزوم لا يجري في السماعي على ان ماذكره الرضى انما هو بالنظر الى ظاهر
الحال وذال ان في افادة التجرد بحسب الحقيقة وهو المقصود واما خامسا فلا نذكره
الشريف من المحرز من اداء الحمد وزوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب
المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك من حيث ان صاحب المطالع لما جعل الحمد
من الآلاء و اشار بذلك الى الاعتراف بالمحرز من اداء الحمد على ما ينبغي بينه الشريف بلزوم
النس فغاية ماذكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالمحرز وليس في الجملة الاسمية ذلك
الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والعجب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ما اسسه
من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون فاسدة مستلزمة للنس المح دون
الفعلية لعدم استلزامها التسلسل المحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المفيدة للدوام
والحال انها مستلزمة للنس المح مع انها طريقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق جدها واحد بنفسه
وغيره من التعم فلا يلزم النس وبهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالمحرز لا يحتاج
الى هذا التوجيه فلذا رجحه الشارح والمحشى واما سادسا فلا تالام ان الحمد لله لا يدل على
صدور الحمد من نفسه وقد عرفت ان هذه الاسمية معدومة والاصل حدث الله جدا على
ما اختاره صاحب الكشف وكلام صاحب العناية لا يكون دليلا على العلامة بل نقول
قائل الحمد لله يسمى حامدا بالانفاق ولو لم يدل هذا الكلام على صدور الحمد من نفسه
لما سمي بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين الجملتين والتنصيب على الصدور
عن نفسه انما يوجد في الفعلية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام قوله وللتنصيب
على صدور الحمد عن نفسه لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور
المذكور لكن لا يوجد فيها التنصيب عليه وهو المطلوب في هذا المقام وما يقال من ان جدي
ثابت له تعالى جلة اسمية دالة على التنصيب على صدور الحمد عن نفسه فلا يكون
هذه النكتة من جهة الفعلية قد فوج بان التنصيب فيه مستفاد من الاضافة والكلام
في افادة نفس الجملة التنصيب المذكور وذا انما يوجد في الفعلية كذا في الحاشية ولقائل
ان يقول كما ان الفعل لا بد له من فاعل كذلك المضاف لا بد له من مضاف اليه فاعتبار
دخول الفاعل في الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه في المادة المذكورة
لا بد له من فارق وجوابه ان الكلام ههنا في الجملة ولا شك ان الفاعل داخل في الفعلية
واما المضاف اليه في المادة فتخرج عن الاسمية قطعاً وهذا معنى كلامه في الحاشية
المذكورة قوله وانما اختير الحذف اى صورة حذف الفعل ولو كان ذلك الحذف
واجبا دون صورة ذكره مثل اجد الله تعالى او نحمد الله على ما اختار المص وانما فسرناه
بذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التي اختارها الشارح واما كون نفس الحذف

واجبا

واجبا واجزا فيما يتعلق بالتجو وقد اشار اليه اولا بعد الفراغ عما يتعلق بالتجولا معنى للاشارة
اليه تالاسما بعد الشروع في بيان النكتات فاقبل ٩ من ان عذائنا في قوله وجوبه باليس بشي
وكذا القول بان هذا التفسير تأويل بقرينة الحذف وذلك لا يندفع سؤال المناقاة
عن الظاهر ليس بشي بل هذا تفسير بقرينة السابق وكون المحشى في بيان الخصوصيات
كما لا يخفى على من له ادنى خاصة ومنهم من تكلم في توجيه المقام بما لا يثبت اليه العوام
قوله ليقع الحمد على ونبرة التسمية اى طريقتهما في وجود الحذف في كل منهما وان كان
الموجود في الحمد الحذف الواجب وفي التسمية الحذف الجائز هذا كاف في وقوع
احدهما على طريقة الاخر مع الاشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب قوله من المذهبين
الممكنين على ما نص عليه في بحث الاجاز من علم المعاني فلما ساواة بينهما لم يشترط احد
وان تحجز فيه بعض الناظرين ٤ قوله يدل على الاستمرار التجردى اه هذه الدلالة دلالة
ذوقية تستفاد من الصيغة بموتة المقام فهي خارجة عن الدلالة الثالثة المطابقة
والتضمن والالتزام لانها انما هي بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولا مدخل للوضع
في الدلالة المذكورة بل هي من قبيل مستبعدات التركيب على ما هو شأن الخصوصيات
واما دلالة الفعل على التجرد فانما هي بالنظر الى الوضع فذلك يدفع المناقاة بين هذا
الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجرد والقرينة على ما قررناه ان المحشى
ههنا في بيان الخصوصيات ولذا جعل ما يتعلق بالوضع في السابق لتعليل التعليل
حيث قال ولا عزاف المحرز عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجرد ثم انه فسر
هذا المعنى بقوله احرك مدة عمرى ساعة فساعة فجعل مفاد الاستمرار التجردى
مقابلا للصيغة فبعد هذا كيف يتصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر
فساد ما قبل ٩ ان اراد دلالة عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز
ذلك ايضا في الماضي اذ لا يشترط السماع في آحاد المجاز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة
ولاجاز كما حققناه مع انها لو كانت مجازا لكان علم المعاني الباحث عن المزايا لا يفتقر باحشا
عن المحرز وفساده ظاهر ثم زاد في الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد نقلت
من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والتعارف في مثله هو لفظ الماضي كما في صيغ
العقود مثل تمت واشترت فتقدر بالماضي هو الاول بل هو المتعين انتهى وذلك
لان الالفاظ العقودية الفقهية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية فكيف يمكن ما صدر
عن العاقل بقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الايجاب والقبول على ان بعض
المحققين لا يخرجها عن سائر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الايجاب والقبول
بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك ما نحن فيه واولس فالتعريف قياس
مع القسار بل المضارع انشأ بالانشاء من الماضي وهو ظاهر وان خفي عليه واولس
فلا استمرار التجردى المقصود ههنا انما يستفاد من صيغة المضارع ولم يقبل احد
بكونه مستفادا من صيغة الماضي وما يدل على ما قررنا ان من اورد الحمد ههنا
بالجملة الفعلية المذكورة اوردها بصيغة المضارع حيث قال المص ههنا نحمد الله تعالى
وقال صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك وغير ذلك على ان صيغة الماضي
ههنا لا تخفى عن شائبة الامتنان على الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح

والقول الاول لاكثر الناظرين ههنا
والقول الثاني للطرسى
افوت خليل

افوت خليل

ولم ننو

لا من الاصوليين وهو البول
صدر الشريعة في توضيح

رهان الدين تقدير الماضي على تقدير المضارع بان الماضي يدل على الحمد السابق في مقابلة
 النعمة السابقة وهو بحسب النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى لن شكرتم لاز يدنكم
 فيفيد شمول النعمة للآزمنة كلها بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المفيد
 شمول النعمة للآزمنة اللاحقة فقط فليزيم خلو الآزمنة السابقة من النعمة انتهى
 وذلك لان اللازم على العبد ان يحمد الله تعالى على نعمته في كل وقت فترك الحمد في الزمان
 الماضي ثم الاخبار بوقوعه على ما هو مدلول الماضي لا يخفى من كفران النعمة والامتنان على
 مولى النعمة حل جلاله فان صدر الحمد عنه ايضا في الزمان الماضي فذلك جدد استقبال لاجد
 ما مضى ثم ان الآية المذكورة لا يدل على ما دعاه لانها وان كانت في صورة الماضي لكنها
 بمعنى المضارع على ما يقتضيه كماله ان الاستقبال مع ان في هذا البيان تخطئة للآمنة الذين
 صدروا واثبت كتبهم في مقام الحمد بصيغة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاول
 بل هو المعين والتوفيق المبين من الله تعالى العلام المعين ثم اقول في بيان المحشى بحث
 وهو ان صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين ان يهد يشرب وبين يشرب الزاهد بان الاول
 يدل على صدور الفعل منه حاله فانه على سبيل الاستمرار والثاني يدل على مجرد صدوره عنه
 في الحال او الاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار التجددى لانه
 من قبيل الثاني لان المقدر فعل مقدم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور
 مبنى على تقديم المضارع وتأخير وتقدم لمبدأ على الفعل المضارع لمدخله في الدلالة
 على الاستمرار بل الدال عليه انما هو المضارع سواء قدم او اخر سيما اذا انضم عليه معونة المقام
 كما لا يخفى على اول الافهام قوله الموجب لاستغراق الحمد ان هذا الاستغراق حقيقى
 اذ ليس المقصود منه بيان ما يصدر عنه من الحمد حتى يرد عليه ان الاستغراق الحقيقى غير مقدور
 للبشر على ما نص عليه بقوله تعالى كلا لما يقض ما امره وبغيره من الآيات الدالة على عجز
 العباد بل المقصود منه بيان استحقاقه تعالى لذلك وذات ثابت في جميع مدة عمر العباد لتوالى
 نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ما قلنا ان صاحب الكشف قال ان الله تعالى
 استحقاقا ذاتيا واستحقاقا فاعليا وللتنبيه على كمال الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين قوله مع
 انه لا يدل اى ريق من دلالاته على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلاهما غير مناسب لمقام الحمد
 فقط ما اذا تناسبه الدوام والاستغراق فعلى هذا كان المناسب لتفسير معنى ايضا ان يقال كما
 يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة في النقيض والاثبات ولك ان تقول في معناه كما لا يدل
 على استغراق الحمد في جميع الآزمنة المستقبلية وهذا وان كان مناسب من حيث الابطول لكن فيه
 خزانة من حيث ان لى يدل على امكان المنى ولا يمكن لذلك في الماضي وجعله بمعنى المضارع
 ح مقيد للتشبيه المستفاد من كلمة ايضا اذ ان الكلام في الماضي لا في المضارع فالوجه هو الاول ثم
 ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف فعلها وجوب اسماعا على ما في الرضى واللب واصله اض
 ايضا، رجع وما اشير اليه في معناه من التشبيه فيان الحاصل المعنى قلله در المحشى حيث
 ختم هذا القول ببعض المصادر المذكورة المشار اليها في اوله فدار الحائمة على الفائحة فاعجب
 عباراته الرشيدة وبياناته الدقيقة قوله وهو الرواية اى المروى عن المؤلف فالرواية مصدر
 بمعنى المفعول وكونه اسم المصدر بعيد نعم او جعل من قبيل رجل عدل لم يكن بعيدا كل
 البعد قوله وهى العطية اسم لما يعطى فتاوه لانقل من الوصفية الى الاسمية قوله

وهى

على ما اشار اليه الطرسوسى
 خلا

قوله وهى الاحسان اشار به الى ان العارفة مصدر كاعاقبة والعاقبة على ما في الشافية
 لكن المراد به المحسنات حتى يكون النعم والعوارف واحدا ويكون تكرارا فيحتاج
 الى البيان الا انى لا يقال فالخارجة ح الى جعل عارفة مصدر اولم لم يبق على الظاهر
 المتبادر منه لانا نقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين
 وعوارف الافاضل محسنات بفتح السين لا محسنات بكسر السين ومن هنا نشأ توجيهه
 بعضهم هذه العبارة لدفع التكرار كما استقف عليه من المحشى قبل ٩ الاول وهو الاحسان
 وفيه ان هذا الصبر وقع بين المصدرين والاول منه مزيل ايضا ظاهرا بعلمه التائيد
 فالوجه ما قاله المحشى قوله وما يجوز ان يكون موصولة اه قدمه على احتمال المصدرية
 لان الحمد على الاول يكون في مقابلة النعمة الواصلة الى الحامد فيكون ح مجامعا للشكر على
 ما اشيرنا اليه في تحشية كلام الشارح رح فذكر ذلك اكنفى الشارح بالحمد ولو كان كلمة
 ما مصدرية لكان الحمد على الانعام الذي هو من صفات الله تعالى فيرد عليه ح
 ان الحمد عليه يجب ان يكون اختياريا بوصفات الله تعالى صادرة عنه بالاجاب على ما
 اتفق عليه اولو الالباب ويحتاج في دفعه الى كلمات كثيرة ذكرت في محله منها ان الحمد
 على الانعام ليس باعتبار ذاته بل باعتبار آثاره وهى النعم الصادرة عنه بالاختيار فيقول
 بالآخرة الى كون الحمد عليه هو النعم فلا شك ان جعلها محمودة عليه اولا وصراحة اولى
 لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهى نعم لهم فليزيم ح الحمد على النعم القائمة بغير الله تعالى
 وذا غير جائز لا نقول تلك النعم قائمة بهم بطريق الكسب لا بطريق الاجاد على ما حققه
 اهل السنة والوداد فذلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد قرر ان مدح النفس
 راجع الى مدح القاش فلا كلام اصلا في كون عوارف الافاضل محمودة عليه وقد ورد
 في الاثر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى ههنا
 فاقبل من ان كلمة ما حرفة اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلا يحتاج الى تقدير العائد
 وهو تكلف وامام معنى فلان الحمد على الانعام اولى من وجوه ليس بشئ اما الاول فلانه
 شائع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة العربية واما الثاني فلانا لان الحمد
 على الانعام اولى بل الاول ٧ هو الحمد على النعم على ما حققناه نعم عطف خلصنى على
 لخصنى يقتضى كون كلمة ما مصدرية لكن ذلك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا
 في الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية قوله وحذف العائد المنصوب ٨ اى المتصل
 المنصوب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام على ما نص عليه ابن مالك في الفينة
 حيث قال والحذف عندهم كثير فيجلى في عائد متصل ان انصب بفعل او وصف كن
 فجووب والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه
 لكن ترك المحشى هذه القيود او ضرح امرها كما قال ابن الحاجب والعائد المفعول يجوز
 حذفه وكان للمحشى فيه اسوة حسنة قوله مقتدر من الفقر بالعين ثم الفاء العجبتين
 بمعنى الكثرة والشروع ويلزمه الجواز والوقوع اما الجواز فلقرينة كون الصلة فعلا
 متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما في قوله اه هذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه
 حذف المفعول للاختصار والتخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
 وغير ذلك من النكات الممكنة واما شيعه فبظهر من تتبع تراكيب البلغاء قوله

وهو المولى واخليل
 لا يقال صرح العلامة التفتازانى في
 شرح التلخيص بان الحمد على الانعام
 امكن من الحمد على نفس النعمة
 ولذا قيل الشاكر فى الحقيقة من نظر
 في النعمة الى النعم لا الى النعمة لا
 نقول هذا كلام حق لكن الكلام
 ههنا في جميع المحشى ما الموصولة
 على ما المصدرية وماذا لا الابد
 حققه والحق ان جعل ما مصدرية
 يؤدى الى ارتكاب تكلفات ههنا بخلاف
 منها جمل كلمة ما موصولة فانهم
 قد
 ١ وتفيد العائد بالنصب فيدفع
 انه هو الواقع ههنا لا احترازي ان يجوز
 حذف العائد الجواز ايضا اذا وجد
 شروط الحذف كما اشار اليه ابن مالك
 حيث قال كذلك حذف ما بوصف
 خفضا كانت فاض بعد امر من قضا
 كذا الذى جزم الموصول جر مج
 بالزى رت فهو رضى انتهى والعجب
 من الفاضل للرسوسى انه نقل عنه
 وقال التقيد المذكور احترازي اذ لا
 اعتقاد في حذف العائد المرفوع
 والجواز نعم ههنا مسلم في المرفوع
 لكن الجواز قد صرفت حاله

فممكن ان يقال يجوز ان يكون
 وحي يجوز ان يكون كناية عن
 ايضا وانقول بانه لا يوجد لا يتكلم
 شوي اذا لمجد على النعم اول من الحمد
 على الانعام ٩
 و هو ان النعم لا يندفع ما قبل
 ما نفع الله عليه من العلوم والكرامات
 او نفع لا يشرف من كالات الافاضل
 لا بد من ان يكون كالات الافاضل
 فكل ما لا يوافيها من انهم خالين عن
 فمما نفع الله تعالى على ما نفعه ولو سلم
 ومن البين ان النفع فرع لنعمة
 والاصول في لفظ النفع فرع لنعمة
 الى ان الاصناف هم النفعين
 السامح هو المستفيض منهم والمفلس
 من اوارهم على ان هذا من قبل
 ان يكون الامر كذا في الواقع وقد
 قال تعالى في الاحياء ما من احد الا
 وعوراء عن الله تعالى في كل
 مهدها لطلبه الى المائدة التي
 انداع روح من الداعين المرقين

عوارف

عوارف المضاف الى الافاضل بيانية لانه اضافة العام مطلقا الى الخاص وتلك الاضافة
 بيانية ينتج ان الاضافة المذكورة بيانية اما الصغرى فلان النسخ شامل لعوارف الافاضل
 وغيرها واما الكبرى فقد اختلف الناطرون في بيانها منهم من ٣ بانها على ما اشار اليه
 ابو الفتح في حاشية التهذيب من ان البيانية قد تكون بمعنى بيان المضاف لاما كان بمعنى
 من البيانية كما هو المشهور عند النحاة والبيانية بالمعنى الثاني انما يكون اذا كان بين المضاف
 والمضاف اليه عموم من وجه كافي خاتم فضة واما الاول فيوجد فيما اذا كان المضاف اليه
 اخص مطلقا من المضاف كاهنا فهنا فلولوا حلوا البيانية ههنا على البيانية بالمعنى الاول
 لاعلى ما هو المشهور المصطلح عند النحاة ومنهم من ٤ بانها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
 وتكافى في مادة الاجتماع وما دنى الاقتران ومنهم من ٧ بانها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
 في سورة المائدة في قوله تعالى بمكة الانعام حيث قال البيهقي كل ذات اربع من البر والبحر
 واصنافها الى الانعام التي هي الازواج الثمانية على ما هو اراجح للبيان وهي الاضافة
 التي بمعنى من كخاتم فضة اي من فضة ومقتضى البيهقي من الانعام انتهى فقد قيل
 هذا القابل للبيانية على المعنى المصطلح لكن لا على ما هو المشهور فيما بينهم بل على ما هو
 التحقيق عند صاحب الكشاف ثم قال بما قاله الفريسيان الاولان ناس من قلة التابعين ونحن
 نقول انهم بحثوا عن البيانية ههنا ولم يلتفتوا الى اضافة النسخ الى العوارف في كونها عهدية
 او غيرها وقد تقرر ان الاضافة ان تكون للعهد وقد تكون للاستعارة وغيره فالذي
 يظهر من تفسير المحشي بقوله اي من العطايا ان تلك الاضافة عهدية والمراد النسخ المعهودة
 وهي عوارف الافاضل فالنسخ بالنظر الى نفسها وان كانت اعم مطلقا لكن ههنا معهودة فتجتمع
 مع العوارف فيصح حملها عليها كافي البيانية المشهورة فعنى قول المحشي والاضافة
 بيانية ان الاضافة المذكورة كالاضافة للبيانية المشهورة عند النحاة في اجتماع المضاف اليه
 مع المضاف والظاهر ان مراد صاحب الكشاف فيما قرره في الآية المذكورة ذلك
 ايضا اذا لوجه للعلاقة مع جمهور النحاة في مثل ذلك ولا شك ان الاضافة في الآية الكريمة
 للعهد اذا ادعى للدول عن اصل الاضافة فيها مع ان الايات الاخرى قرينة قوية على
 ان البيهية المحللة لهم ما هي من الانعام لامن غيرها فالحق ان كلام المحشي محمول على
 التشبيه البليغ وكذا كلام صاحب الكشاف ايضا ويدل على ما قررناه ان المحشي
 لم يشعر في التفسير المذكور الى كلمة من مع ان ذلك عاده واورده بطريق التوضيف
 وقد تقرر ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فذا يقتضى جعل العوارف عين النسخ وما ذلك
 الا يجعل النسخ مخصصة معهودة فلا يكون المضاف ههنا ٩ اعم لا مطلقا ولا من وجه
 فان قلت وعلى ما ذكرت لا يكون هذه الاضافة بمعنى اللام ولا بمعنى من بل يلزم اضافة الشيء
 الى نفسه قلت كل ذلك من سوء الفهم بل الاضافة بالنظر الى نفس النسخ بمعنى اللام ٧
 وبالنظر الى معهوديتها كما لاضافة بمعنى من في كون المضاف من جنس المضاف اليه
 وان لم تكن منها بالحقيقة لعدم وجود شرطها فلا يلزم محذور ٩ اصلا واما ما قيل ٤ يمكن
 ان يكون اضافة النسخ لامية على ان يكون العوارف جمع عارفة مصدر امصافة
 الى الفاعل او المفعول ففيه ان النسخ عبارة عن العطايا ولا يوجد للمعنى المصدرى القائم
 بالافاضل عطايا حتى يصح اضافةها اليها وكذا الثاني ايضا اذا الظاهر ان فاعله انخدوف

٣ وهم جمهور الناطرين
 ٤ الشيخ الطرسوسي
 ٥ الافاضل الطرسوسي
 ٦ اي في الاضافات نهديه
 ٧ لانه من اضافة العام المطلق الى
 الخاص بالنظر الى نفس النسخ وهي
 لامية على ما حقق في محله
 ٨ وعلى ما حققه من انه محمول ان
 ههنا في حاشية من ان
 يكون اضافة النسخ الى الصفات اي النسخ
 اضافة الموصوف الى الافاضل وعلى هذا
 التي هي عوارف الافاضل ويكون الاضافة
 لا يوجد السؤال فحمل اول البيانية
 بمعنى من انتهى
 على المعنى الاول على ما هو المشهور
 على ان النظر الى عهدية الاضافة
 على البيانية الاصطلاحية لا يمكن
 بالنظر الى اجتماع المضاف
 والمضاف اليه بالنظر الى ذاتها
 بطرسوسي

هو الله تعالى والعارفة قائمته تع ح ولا معنى لاضافة الا تار الى التأثيرات وانما اضاف الى المؤثرات فان اراد بالتأثيرات المؤثرات فذلك ليس وجهها آخر مغاير لما ينقله المحشي عن بعضهم و قد زعم وجهها آخر فندبروا الله الموفق قوله اي الاحسانات لبهم واحساناتهم اي الحسنات اليهم بفتح السين او محسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان الذي هو معنى العارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى مفعوله اي الافاضل والفاعل المحسن هو الله تعالى وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول الى فاعله اعني الافاضل فليهم ٣ قوله لكن عطف خالص على بدل اه اي دلالة ظاهرة بل قوبلية على ان الظاهر كون من في قوله من محن اه بانية كما هو الاولى في المخطوف عليه ايضا فتح يكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من محن عواصف الفضائل فيلزم كون المحن محمودا عليها وهذا غير صحيح في نفسه نعم لو كان كلمة من ح متعلقة بخلصتني فتح يكون تقدير الكلام ما خلصتني بسببه من محن عواصف لصح من حيث المعنى لعدم لزوم المحذور المذكور لكن لا يصح من حيث امرية لعدم شرط جواز حذف الضمير المجرور العائد الى الموصول معها وهو كون الضمير المجرور مجرورا بماجر الموصول على ما نص عليه ابن مالك ومن الابن ان الضمير هنا مجرور بالباء والموصول بعلى وهذا وارد ايضا على الاول اعني كون من بانية وكال محشي اعني ههنا الى المعنى فاشار الى امكان توجه المصدرية بكون من في هذه الفقرة متعلقة لكن اعني اه سابقا بقوله وحذف العائد المنصوب اه الى شان الضمير ياتي عنه فاستفاد من قوله لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير سديد هذا ويمكن ان يقال تخذرها كون من بانية والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني عنه فكانه من وضع الظاهر موضع الضمير فلا حاجة للموصول الى الضمير واما كون المحن محمودا عليه فاما معنى على ما قبل من ان النعمة عند ارباب الذوق نعمة لكنه تصرف صوفي خارج عن هذا المقام واما معنى على ان المحن ههنا ليست مطلق المحن ولا محن الدنيا حتى لا تكون محمودا عليها بل محن عواصف الفضائل وهي الشكوك التي عرضت في انشاء المطالعة والتعبات التي حصلت في خلالها ولا شك ان الكل سبب للوصول الى المعارف البينية والعلوم الحقة اذ لولاها لما حصل المنح المعهودة وما يتوقف عليه المنح فهو منح حقيقة وان كان بخلاف صورة فعلى هذا يكون في كلام الشارح رجحان تصنيف المتعلمين وتنشيط المستفيدين وتحريك لادبائهم القاصدة الى الرضى عن الله تعالى في حاجهم وما كآبهم قوله وح يكون المعنى من اعطاء عوارف اه الظاهر ان الاعطاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل وعلى كلا التقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات وغيرها من الاحتمالات وضافة المنح الى العوارف في كل من التقديرين لامية لا بانية قوله وعلى جميع التقادير اه لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا اي بالواو دون الفاء والتقدير المكنة ثمانية اذ المنح اما جمع او مصدر وعلى كلا التقديرين كلمة ما ماموصولة او مصدرية وعلى التقادير الاربعة كلمة من بانية متعلقة بهذه ثمانية اربعة منها مستقيمة واربعة منها مستقيمة واحد منها لا يوهى التكرار وثلاثة منها يوهى

وجه ان احد فاعل المفعول الى
و اما اضافة الى فاعله فبغير حذف لان
اسم المفعول لا يعمل في الفاعل
ووجه ذلك لان الفاعل لا يعمل
هو الله تعالى وان كانوا محسنين ايضا
كسبوا ذلك واما في محسنين ايضا
اذ احسان اليهم حقيقة تليق لا في
غيرها كسبوا حقيقة تليق لا في
اه اضافة الى فاعله فبغير حذف لان
اسم المفعول لا يعمل في الفاعل
على المحذوف والاضاف اسم
بانه سبب الاصل والاضاف محمول
على المحن فالمعنى الاحسانات هي
الله تعالى
وهذا البيان عرفت ضعف ما قبل
من ان التفسيرين اشارة الى ان
اي المطالبين يجوز ان يكون الى المفعول
اي الاحسانات اذ زلة اليهم الى المفعول
وجه الضمات المصادرة منهم الى الفاعل
اذن سكت غير منفي على قوله
على كون الاصل ههنا بمعنى المفعول
ابن فاعله على معناه الحقة في

فجعل

فجعل الاضافة على البانية يندفع التكرار في الصور الثلاث اقول هذه الاحتمالات متدرجة تحت تقديرين كون المنح مصدرا وكون الاضافة بانية اذ كل منهما شامل للصور الاربعة اما الاول فقط واما الثاني فلان كون اضافة المنح الى العوارف بانية انما يكون اذا كان المنح جمعا باحتماله الاربعة فعلى هذا كان الانسب ان يقول وعلى التقديرين اي كون المنح جمعا مع كون اضافته بانية وكون المنح مصدرا لانكرار فيه الا انه اوردته جمعا توسعا وترويجا وبدل على ما قرنته ان المحشي قال في النقل الاتي على تقدير عدم كون الاضافة بانية وعدم كون المنح مصدرا فانه صريح في ان كلا من كون المنح مصدرا وكون الاضافة بانية دافع للتكرار مع ان كلاهما شامل للاحتمالات الاربعة كما يتناهى فالوجه في وجه الشبهة التي هي انسب ما ذكرناه واما ما قبل ٩ ان ما يوهى التكرار من الاحتمالات المستقيمة اثنان لا يزيد كما اشير اليه في بعض الحواشي ولذا قال الشيخ الوالد الانسب وعلى كلا التقديرين انتهى فقد غفل هو ووالده ايضا عن المرام لان المستقيمة اربعة واحدة منها كون المنح مصدرا مع كون كلمة ماموصولة وكلمة من بانية ولا تكرار فيه قطعا وثلاثة منها كون المنح جمعا مع كون كلمة ماموصولة وكون من بانية او متعلقة مع كون كلمة ماموصولة وكون من متعلقة وفي كل من هذه الثلاثة يتوهم التكرار مالم يحتمل الاضافة على البانية فالوجه ما حققناه والنجب منه انه طعن بعضهم ههنا بانه ابدى تلك الاحتمالات ولم يعرف سقيمها من مستقيمها وقال ما قال والمصنعة من الحفظ المتعالي قوله على تقدير عدم كون الاضافة بانية وعدم كون المنح اه يفهم منه ان بانية الاضافة ومصدرية المنح دافع للتكرار وقد عرفت انه كذلك اجمع محمول كل منهما للتقادير الاربعة قوله او الماخوذة اه كلمة او لمع الخلو يدل عليه قوله الاتي المستقيم منها او من احدهما في كل من المنح والعوارف احتمالات فيكون المنح على هذا القول من قبيل القواعد لكونها مترتبة على عوارف فهم بمنزلة الشارح ولما كان التايج لا تحصل من المقدمات الا باعتبار الهيئة الاجتماعية فيها والوحدة الداخلة فيها اشار اليه بقوله فكان عوارفهم اعطيتها حيث اورد الخبر مفردا مذكرا وان كان الظاهر ان يقال اعطيتها واعطيتها اشارة الى ان عوارفهم مالم يحتمل امرا واحدا لا يحصل منها منحة وهذا اول مما اتفقوا عليه من انه جعل العوارف بمنزلة الشخص اذ لا حاجة لارتكاب المجاز في الطرف مع ان المجاز في النسبة اعني النسبة الاضافية اولى لانه يبلغ اضافة المنح الى العوارف ح لامية على كل تقدير لا يقال الاول ان يقال فكان العوارف بعطيتها بصيغة المضارع بناء على ما نقرر في تقدير فعل الحمد بصيغة المضارع من النكتة الجلية لانا نقول ان اعطاء العوارف مقدم على هذا التصنيف فلذلك اتى بصيغة الماضي واما الحمد فالمقصود منه الشاء على الله تعالى وقد عرفت ان المناسب له ههنا صيغة المضارع ومحصوله ان خلد الشارح الله تعالى يتجدد كل لحظة في مقابلة كل نعمة واو كان تلك النعمة سابقة على زمان انشاء الحمد فاقبل ٧ من انه عدل عن المضارع ههنا الى الماضي اشارة الى تغليب عليه او الاشارة الى تحقق وقوع تلك النعم بالابتداء اليه اهل الكرم قوله اي تخليصك ابائي من محن اه اشار بهذا الى ما قدمه من ان كلمة ما بالنظر الى هذه الفقرة لا تكون المصدرية فان قلت لعله رجع سابقا كون ماموصولة فافوجه ترجيح المصدرية

والفائل هو الطرسي



لا فقه خليل
لان كلامه الكتيبت انما يكون فيها
عدل من الظاهر خلافاً والامر
ههنا ليس كذلك كما ينبغي

هنا قلت كانه رجع في الفقرة الاولى كون ماموصولة للنكتة التي قد منها نالك وههنا رجع
 كون مامصدرية ليكون الجرس على الانعام كما كان في الفقرة الاولى على النعم ومن بين
 ان الجرس على الثاني جرس عري وعلى الاول جرس اقوى لعدم كون الانعام واصلا
 الى الجرس لكونه صفة لله تع بخلاف النعم فكان الشارح المحقق جمع بين الجرسين فتبصر
 بالعين ١ قوله الاشياء المهلكة للفضائل من الاسقام والعلل وغير ذلك مما يوجب
 المسال والكل ككساد اسواق المعارف والعلوم وانقراض اشواق اولي الالباب
 والفهوم اذ الكل من هلكات الكمالات وعواصف الدرجات فالتخلص المذكور ههنا
 شامل للتخلص من الكل وقد خلص الله تع الشارح المحقق عن الكل فجمع له بين
 جهات الشرف والله الموفق قوله ثم عبر بالعواصف التي هي الريح الشديدة اشار
 بهذا التوصيف الى بيان معنى العواصف فقوله التي هي الريح الشديدة اشار
 عن معناه كما في قولهم الجسم الطويل اريض العميق يحتاج الى فراغ قبل ان يستفاد
 من كتيب اللغة ان العصف ينشأ عن معنى الشدة والصرعة والاهلاك بوصف به الريح
 وغيره بحسب مقتضى المقام فلا ماساغ ههنا لهذا التشبيه والاستعارة ليس بمجيد بل تقول
 ان ادعى الاستقرار التام فنوع وان ادعى النقص فغير مفيد بل الظاهر ما اشار اليه
 المحشى وقد اتفق ائمة التفسير في قوله تع كرماد اشتدت به الريح في يوم ماصف على ان وصف
 اليوم بالماصف وصف مجازي بناء على ان العصف اشتداد الريح وصف به زمانه بالمبالغة
 كقولهم نهاره صائم وابله قائم فلو كان الامر كما ذكره انقائل لكان الوصف على حقيقته
 فاذا ما ذكره المحشى قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها اي بكلمة العواصف حال كون
 تلك الكلمة استعارة وهي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع
 قرينة ما دونه عن ارادته مصرحة ٢ هي ما يكون المذكور هو المشبه به بخلاف الاستعارة
 بالكنية فان المذكور فيها المشبه تحقيقية وهي ما يكون المستعار له اعني المشبه متحققا
 حيا وعقلا كما شرفها اي الاستعارة في الحاشية المتعلقة بقوله لفرأنا رسالة الاثرية
 قوله اوشبه انفسا ثم اه عطف على قوله سابقا شبه اه وكلمة او للتخيير والاشارة
 الى ان كلاما تشبيها كافي في توحيد الكلام واعلم ان في الاستعارة بالكنية ثلثة مذاهب
 ارجحها وهو ما ذهب اليه السلف ان الاستعارة بالكنية لفظ المشبه به المستعار للمشبه
 في نفس المرموز اليه بذكر لازمه وثانيها ما ذهب اليه السكاكي وهو ان الاستعارة
 بالكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بالدعاء انه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب
 التلخيص وهو ان الاستعارة بالكنية التشبيه المضمر في النفس وعلى هذا لا وجه
 لتميمها استعارة بالكنية وما ذهب اليه السكاكي محتولتكافيات كثيرة ذكرت في البيان
 فالتحار هو الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس بقيد انه اختار مذهب
 صاحب التلخيص لانه قد عرفت ان الاستعارة بالكنية عنده عبارة عن التشبيه المضمر
 في النفس وقوله فغير عن المشبه به بلفظ المشبه يشعر بانه اختار مذهب السكاكي لان
 الاستعارة بالكنية عنده كما عرفت لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ولذا قيل عليه
 انه خلط بين المذهبين اذ في اول كلامه على مذهب واخره على مذهب اخر فاللازم
 ان يبيّن كلامه على احد المذهبين ولعلنا نقول لا ينبغي لثل المحشى ان يقرر المقام

وقد رخص المؤلف في قوله خليل جرس
 مصدرية وذكر الجرس فيها سجدا
 لغرضه على قصد المحشى
 ههنا
 لا طر سوسي

وقد رخص خليل

على ما لم يختره الاثمة الاعلام فالظ ان معنى قوله فغير عن المشبه به اه انه اشار الى المشبه به
 المرموز بلفظ المشبه وهذا حق بالنظر الى مذهب السلف اذ لفظ المشبه يشير الى المشبه به
 بذكر لازمه لان معناه انه ذكر المشبه واراد به المشبه به على ما يستفاد من ظاهره
 حتى يكون كلامه هذا متبنا على مذهب السكاكي ويرد عليه ما ورد وانما سلك هذا البيان
 طلبا لكمال المقابلة بالنظر الى الظاهر بين المصراحة والمكنية اذ في الاولى عبر
 عن المشبه بلفظ المشبه به وفي الثانية بالعكس والافكل منهما على ما هو المختار عبارة
 عن لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وان كان لفظ المشبه به مرموزا اليه في الكناية ومصرحا
 في المصراحة قوله استعارة تخيلية وهي الامر الذي اثبت للمشبه من خواص
 المشبه به وهل هو مستعمل في معناه الحقيقي والمجازي في اشياءه والمشبه به الى مذهب السلف
 وتبهم صاحب التلخيص او يجوز استعارته في بعض المواد لما يلائم المشبه به واليه
 ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله حيث استعير الحبل
 للعهد على سبيل الاستعارة بالكنية والنقض لا يطاله على سبيل الاستعارة
 المصراحة او هو مستعمل في امر شبه بمعناه الحقيقي واليه ذهب السكاكي والتفصيل
 في محله فان قلت المختار في الاستعارة التخيلية المذهب الاول وهي في هذا المذهب
 ان يضاف الى المشبه لازم المشبه به وخاصته مما به قوام وجهه المشبه او كاله كما في اظفار المنيمة
 والعواصف ههنا ليست بل لازم النباتات الخضرة وخاصتها ولا مما به قوام وجه المشبه
 اعني المرغوبة ومفيدة الفرح والانبساط قلت العواصف في نفسها وان لم تكن
 من لوازم النباتات لكن العواصف المضافة الى الفضائل كما ههنا من لوازم النباتات
 التي شأنها الهلاك والقناء وتلخصه ان النباتات وان كانت في اول حالها ناضرة خضرة
 لكنها متعقبة للهلاك والقناء والزوال لادوام لها فطعسا وان هلاكها وزوالها يكون بالريح
 كما قال الله تعالى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
 فاصبح هشيا تذرؤه الريح على ان اللزوم العسادي كاف في امثال هذا المقام فضلا
 عما ذكره القوام وان ادعاء بعض الاعلام قوله خلصتني اه هذا على التقدير الاول
 اعني كون العواصف استعارة مصرحة تحقيقية ظاهر واما على التقدير الثاني فعلى
 ما اشرنا اليه من ان قرينة الاستعارة بالكنية على مذهب السلف قد تكون استعارة
 تحقيقية في بعض المواد لما يلائم المشبه به فقوله من نحن الاشياء المهلكة اشارة الى المشبه
 المتروك وقوله كالريح اشارة الى المشبه به المذكور وقوله لما اصابته من النباتات لا مدخل له
 في هذه الاستعارة لكن اتى به اشارة الى الاستعارة بالكنية على التقدير الثاني على مذهب
 السلف والافلا مدخل له في تصوير الاستعارتين السابقتين وبهذا البيان يظهر الانطباق
 على جميع التقادير ومن بني كلام المحشى سابقا على مذهب السكاكي وادعى ههنا الانطباق
 على جميع التقادير فقد اتى بامر عجيب واوجب منه ان يقال ان الاولى ان يترك قوله كالريح اه
 اذ لا ينبغي للتفسير فائدة بل لا معنى له قطعا قوله واما تشبيه ادراك الفضائل بالعواصف اه
 المشبه هو المولى بهان الدين ولهذا التشبيه وجهان احدهما ان يشبه الادراك المذكور
 بالعواصف ويستعمل الثاني في الاول وعلى هذا يكون استعارة مصرحة وهو الظاهر من بيان
 المحشى ههنا وثانيهما ان يجعل اضافة العواصف الى الفضائل من اضافة الصفة

فعلى هذا يتدفع ما قبل عليه
 الصواب ان يقال من اول الامر
 او عبر عن المشبه به اه او يترك قوله
 في النفس حتى يكون ما ذكره
 نصا في مذهب السكاكي على ان
 التعبير من شئ بشئ بمعناه المنبسط
 التجاوز عن الاول الى الثاني وظان
 ذلك ليس بنص في مذهب السكاكي
 بل يحتمل مذهب السلف ايضا وقوله
 في النفس في اول كلامه يرجع الثاني
 على الاولين ابن تيمية الخياط الذي
 فهمه الناظر ههنا
 قوله من القوام بكسر القاف وهو
 الدخول في ما به الشئ وههنا
 الدخول في المشبه به كما ادعاء
 السائل
 قوله خليل

الى الموصوف على ان يكون الصفة مجازية لاحقية قائمة بالموصوف فلك ان تقول هذه
 الاضافة اضافة المشبه الى المشبه كافي لجين الماء فيكون المعنى اخرجتني من محن ادراك
 المسائل المشككة الشديدة التي هي كالرياح العاصفة وهذا هو المصريح به في كلام
 المولى المذكور فكل من التقديرين غير مناسب لاشتراكه على تشبيه ادراك
 المسائل بالرياح الشديدة مع انه لا مناسبة بينهما اما اول فلان ادراك وسيلة للبقاء والرياح
 الشديدة وسيلة للقضاء اما ثانيا فلان الادراك مما يثلث به والرياح الشديدة مما يتألم منها واما
 ثالثا فلان الادراك حسن ممدوح والرياح الشديدة بخلافه وما قبل من ان وجه الشبه
 بينهما كونهما سببا للاضطراب لان ادراك المسائل سبب لاضطراب المدرك كما ان العواصف
 سبب لاضطراب النباتات فليس بشئ لان الادراك انما يترتب على الاضطراب فهو مسبب
 عن الاضطراب لا سبب له بخلاف العواصف على انه وصف غير مشهور ولا بد ان يكون
 وجه الشبه من الاوصاف المشهورة وما قبل من ان البيان المذكور مبني على التسامح ومراده
 ان مشتاق ذلك الادراك كالعواصف في افناء الوجود ووجه الشبه اعني افناء الوجود موجود
 في كل من الطرفين مع كونه من الاوصاف المشهورة لهما ففقه ان الكلام في تشبيه ادراك
 المسائل على ما هو صريح كلام القائل وعلى ما ذكره يكون لفظ المحن مستدركا او يكون
 اضافة المحن الى العواصف اضافة الشئ الى نفسه فلا بد من التحمل في الفقرة السابقة
 مع انه لا وجه لاعتبار محن آخرها وجعل اضافة المحن المذكور اليه يسائية واما ما قبل
 من ان الصحيح ان يجعل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف كافي مجرد قطيعة فمعنى
 كون الفضائل عواصف هو شدة تمها في الاستقصاء ح وسرعتها في البعد والاباء
 عن الادراك ومحنها هي الشدائد في تحصيلها والتخلص من محنها هو تيسيرها وجعلها
 مطروحة بحيث تستحضر بادي التفات فانما يصح لو كان العواصف موضوعا
 لمطلق الشدة وليس كذلك لما عرفت آنفا واول ما عمل الاول ان يجعل العواصف مجازا مرسلا
 عن الشدائد والاهوال والاهلاك سواء كان اضافته الى الفضائل لامية او اضافة الصفة
 الى الموصوف ومعنى الكلام ظاهر غنى عن البيان وهذا اقل تكلفا مما ذكره المحشي
 والناظرون وعلى الله التكلان قوله نصب اي منصوبه اقول لما طال العهد بينه
 وبين ما يتعلق بقوله جدا لك من الكلمات المتعلقة به والمزايا فصل ما يتعلق به بعض
 التفصيل واحال الباقي على المقايضة قوله لاقبسا كما ذهب اليه الرضى ومن تبعه في مثل
 جدالك ولا سمعا كما ذهب اليه ابن الحاجب ومن تبعه في مثله اما الثاني فلان مواد السماع
 مفصورة عليه لاتعداه وصلوة على محمد ليس منها واما الاول فلان المساعدة التي وضعوها
 لبيانها هي ما بين فاعل ذلك المصدر او مفعوله باللام او الاضافة وقوله وصلوة على
 محمد غير مندرج في شئ من الاحتمالات الاربعه اذ اللفظ ان المراد بالمفعول الواقع في تلك
 القاعدة هو المفعول بدون واسطة حرف الجر والمفعول ههنا ليس كذلك ولو سلم
 كونه اعم فلا بد ان يكون ذلك البيان باللام او الاضافة دون ما عداها والبيان ههنا
 وقع بكلمة على فاقبل ان عامل المصدر ههنا واجب الحذف على ما هو المنقول عن الرضى
 لبيان مفعول المصدر بحرف الجر ليس بشئ قوله والنكتة اه هي طائفة من الكلام
 متفحة مختلفة على لطيفة مؤثرة في النفس نوعا من التأثير قبضا كان او بسطا كما في الاقوال

لا وقد صرح المولى العاصم في شرح
 الرسالة القاسية في قول المص فرائد
 العواصف من قبل اضافة الصفة الى
 الموصوف يقول اي عواصف كافر اذ
 شاربه نال الى انه من قبيل اضافة
 التشبيه الى المشبه ايضا على
 قوله لاضطراب المدرك اي
 لاضطراب ذهن المدرك اذ لا معنى
 لاضطراب ذات المدرك وان كان له
 وجه لاضطرابه ايضا فلاضافة
 في اضطراب المدرك لادنى ملازمة
 القائل ان يقول وجه وجهه على هذا
 انه كما ان الريح تخرق الشجر
 وتضطرب بها كذلك ادراك المسائل
 المشككة تخرق الاهدان وتضطرب به
 انتهى وذاك لان ما ذكره القائل
 ابلغ كما اشار اليه
 في قوله لا فله قوله خيل حيث قال
 جردت جاري في صلوة لان الخيل
 ههنا جاز

وقيل هي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر لمقارنتها لها غالبا من نكت الارض باصبع
 او نحوها اطلعت عليها اذ لا يخلو صا حيا غالبا من النكت في الارض بنحو الاصبح
 او لحصولها بالحالة الفكرية المشبهة بالنكت هذا قوله كهى في جدا لك اي كالنكت
 التي هي في جدا لك حذف ما حذف ففيه حذف الموصول وبقاء صلتها وقيل مستعارة
 للمعجزة كما في قولهم ما لنا كانت ورد بان الحمل على الاستعارة تصرف ذهب اليه الاخفش
 والقراء لتوجيه ما جاء من العرب ومجى كهى منهم غير معلوم والقياس في امثاله غير جائز
 نعم لو حمل ذلك على الاغلاط الشائعة في عبارات المصنفين كجمع لامع النقي والاستثناء
 في القصر لم يكن بعيدا جدا اقول التصريف المذكور عما اشار اليه ابن هشام في معنى اليب
 وخبر ذلك بضمير الخطاب كما في قولهم ما لنا كانت لكن قال ابن مالك في الفقه وما روي
 من نحو به فتى نذكر ذاكها ونحوه اتي انتهى فهذا صريح في ان مثل كهى جاء من العرب
 وان كان نادرا واستشهد به بعض اشرافه يقول الشاعر ولا ترى بعلا ولا حائلا كهو ولا كهين
 الاخطا ثم قال وهو مختص بالضرورة لكن كلام ابن مالك على الطلاقة وهو الظاهر بناء
 على ان بعضهم قد صرح بان الكوفيين والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة فعلى هذا يندفع
 تحريف القائل السابق ولا حاجة لتحججه الى جعل العبارة المذكورة من الاغلاط الشائعة
 قوله اول اي لفظ اول صرح به اشارة الى ان التشبيه ههنا انما هو للمضاف فقط
 ولانه لو قيل ٧ يجوز فتح الهمزة وضمها فلا بد لبيانها من التفصيل اذ البيان الواحد
 لا يكفي فيه فتح يقع في الكلام انشار لاداعي له هذا قوله وهو الظاهر اي في هذا المقام
 بناء على ان المفصولة ههنا هو الاشارة الى سبب لزوم الصلوة والسلام على الانبياء
 عليهم السلام فلا بد ان يكون ذلك المشار اليه سببا باعثا وداعيا مستقلا للزوم
 ايراد الصلوة والسلام عليهم وذا غايتهم اذا كان كلمة اول مفتوح الهمزة اذ يكون المراد به
 ح الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة ولا شك ان الكل من حيث هو كل بل
 كل واحد سبب للزوم الصلوة والسلام عليهم لان الانبياء عليهم السلام تلك الاوصاف
 الجليلة استفاضوا من الله الملك العلام فانفاضوا علينا ما استفاضوا من الله تعالى فكان
 لهم علينا من لا يمكن استغناء عنها فوجب علينا الصلوة والسلام عليهم اداء لبعض
 الحقوق بقدر الامكان واركان اول مضموم الهمزة يكون المراد به النعم الاولوية والمتبادر
 منه الاولوية بحسب الزمان وما ذاك الا نعمة الوجود ومن البين ان نعمة الوجود ليس
 سببا وداعيا للصلوة والسلام عليهم اذ الخلائق مشتركة في تلك النعمة ولو كان ذلك
 سببا وداعيا لزم ان يكون الصلوة والسلام ههنا على جميع الموجودين وفساده ظاهر
 فلا بد ح ان يأول تلك الاولوية بحسب الشرف والرتبة حتى يصح كونه وجهها وسببا
 لا يراد الصلوة ههنا ولما كان صورة فتح الهمزة خاليا عن هذا التكلف كان راجعا على
 الصورة الثانية هذا هو بيان الرجحان المعنوي لصورة فتح الهمزة ولها رجحان لفظي
 ايضا وهي هو الانسية بقرائه الثالثة اعني اعلى واشرف وأوضح ولكون الرعاية للناسب
 اللفظي امرا مهما في امثال هذا المقام صرح به ثانيا والا فلا حاجة الى التصريح به فكانه
 اشار به الى ان هذه النكتة هي النكتة الظاهرة في مثل هذا المقام والظاهر ان اسم
 التفضيل في قوله والانسب بمعنى اصل الفعل اذ لا مناسبة له في صورة ضم الهمزة بقرائه

وله سوسى
 وهو الفاضل الاشرف في اوضح
 المسالك
 خالد الازهرى
 لا يرضى المولى قد خيل

من حيث اللفظ قطعا وما قبل من ان صيغة التفضيل فيه على حقيقتها وان فيه ايدانا
 بما سبقت بها على الاحتمال الثاني وذلك من جهة المعنى فقط فخلط بين الرحمان المعنوي
 واللفظي والكلام ههنا في الثاني على انك قد عرفت ان ضم الهمة لا يناسب ههنا
 معني الا بعد التأويل وذلك التأويل ينحل المناصب ٩ المعنوية الظاهرة على ما حققناه
 والله الموفق قوله اي اشرف النعم هذا ناظر الى الاحتمال الاول الظاهر ولذا قدمه وقوله
 او اولي النعم ناظر الى الاحتمال الثاني في الكلام نشر على ترتيب اللف وقوله وهو اي اشرف
 النعم الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة مثل البراءة عن الكفر والشرك وعن
 الفسق العلاني قبل النبوة وبعدها وعن الكبرياء عند اكثر العلماء ايضا مطلقا
 وعن الامور الخسيسة مطلقا وغير ذلك مما يحل بمناسبتهم الرفيعة ومقاماتهم العلية وازدادة
 الخواص الى النبوة لامية لا ياتي ادلايحي ح فائدة لاخذ الخواص وايراد الرسالة بعد النبوة
 اشارة الى انه نعمه اخرى اجل من النبوة خص بها بعض الاصفياء الاكابر من بينهم هذا
 ثم اللفظ ان كلام من الاربعة المذكورة اشرف النعم اما الاخيران فقط واما الاولان فلان
 المراد بهما ليس مطلق الايمان والاسلام بل ايمانهم واسلامهم وذلك اقوى واعلى
 من كل وجه من ايمان آحاد الامة واسلامهم على ما ورد في بعض الآثار وقد اعترف به
 المحققون من المتكلمين ايضا فكل من الامور الاربعة اشرف النعم واعلاها فاقبل من ان
 كون الايمان والاسلام اشرف النعم يستلزم التسوية بين الانبياء وامهم في هذه الصلوة
 فلا يصوب ان يكتفى بالآخرين ايسر بشيء ولا حاجة في دفعه الى ان يقال المراد هذا النوع
 من انواع النعم بان يكون الاشرفية بالنظر الى مجموع الاربعة لا الى كل واحد واما
 استحقا قيم للصلوة عليهم بنفس منصب النبوة والرسالة فهو وان كان ثابتا في نفسه لكن
 لزيم الصلوة عليهم ههنا عليا انما هو لكونهم وسائط بين الله تعالى وبيننا في فيضان
 الكمالات علينا ومن البين ان ذلك الفيضان انما يتم بخواصهم ولو ازمهم فلذلك
 جعل تلك الخواص اشرف النعم ههنا فافهم المقام ولا تعد الى ما يحير الافهام قوله
 او اولي النعم بحسب الشرف والرتبة جمع بين الشرف والرتبة اشارة الى ان كلام هذه
 الاربعة في الانبياء مقدم على غيرهما من النعم شرفا ورتبة اما خواص النبوة والرسالة
 فقد واما ايمانهم واسلامهم فلما حققنا انفسا من ان ايمانهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان
 آحاد الامة واسلامهم فكل من الاربعة مقدم على سائر النعم سواء كان تلك النعم نعم الانبياء
 او نعم غيرهم مع دخول ايمانهم واسلامهم فيها هذا فالقول بان الظاهر ان الشرف والرتبة
 ههنا بمعنى واحد مع ان التقدم الشرفي غير التقدم الرتبي فالاولى الاقتصار على الرتبة
 كلام خال عن الرتبة وكذا القول بان الاولية ههنا اضافية لان منصب النبوة اقدم الى النعم
 في الرتبة والشرف فالاولى ان يحمل الاولى على اولي النعم الموجبة لسعادة الدارين
 وهو النبوة اذ لا منصب فوق ذلك المنصب ولذلك استمرت عادة القرآن العظيم بتعظيم
 الانبياء عليهم السلام وذلك لما قد عرفت ان السبب الموجب للصلوة عليهم انما هو خواصهم
 وآثارهم على ما هو اللازم ههنا الا يرى ان اصحاب المناصب انما يدعون بخواصهم وآثارهم
 لا بانفس مناصبهم وان كان مناصبهم في حد ذاتها رفيعة على اننا نقول خواص الشيء
 ما لا تنفك عنه ولو اتى تلك الخواص لا تنفك ذلك الشيء بناء على ان انفسه اللازم يستلزم

والتجسس ان الحشي ادعى ان فتح
 الهمة من حيث المعنى على نعم
 الهمة وذلك ان رحمانا يكون
 عناسية الاول دون الثاني ولو كان
 ابي اشار اليه الحشي اولا وقوله
 سلمه الشرف ايضا
 ٨ قوله خيال

ما ذكره من الاول في خيال

انتفاء المزوم فالحق ان اول النعم الموجبة للصلوة عليهم انما هو خواص النبوة والرسالة
 وايمانهم واسلامهم واما منصب النبوة والرسالة فلا شك انها ارفع المناصب لكن الكلام
 ههنا في السبب الموجب للصلوة عليهم نعم لو قيل ايمانهم واسلامهم وان كان ارفع المناصب
 في نفسها لكنهما لا يكونان من الاسباب الموجبة للصلوة عليهم فالاولى تركهما كما ترك
 منصب النبوة لم يبعد كل البعد ويمكن ان يقال ان تلك الخواص الجليلة انما ترتب
 على ذلك الايمان الارفع بل هو منبع معارفهم اليقينية وعلومهم الحقيقية وبها كانوا
 فياضين على اعمهم نعمنا الله تعالى ببركاتهم في الدارين قوله لا بحسب الزمان يعني
 ان الاولوية ح هو الاولوية بحسب الشرف والرتبة لا بحسب الزمان كما هو المتبادر اذ لو كان
 المراد ما هو المتبادر وذا ليس الانعمة الوجود يلزم ان يكون الصلوة ههنا على جميع
 الموجودين وذا واضح زوما وفسادا بالجملة يلزم ان يكون الوجود سببا موجبا للصلوة
 مع انه لا يشتركة لا مدخل له في السببية وما قبل من انه منقوض بالايمان والاسلام فقد عرفت
 اندفاعه لانا لانم الاشتراك ههنا كما لا يشتركة في الوجود وتحقيق هذا ان الوجود وان كان
 كليا مشككا متقا وتا افراده كما في وجود الواجب والممكن لكنه بالنظر الى افراده الممكنة
 كما ههنا كلى متواطى متساو افراده واما الايمان فهو كلى مشكك متقا افراده قوة
 وضعفا كما اشار اليه المحققون فايما نهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان آحاد الامة
 واسلامهم على ما شهدت به الآثار الصحيحة ايضا ودل عليه العقل الصريح فلا مجال
 لما وجهه الناظرون قطعا قوله وفي لخصت وخلصت اه ظرف مستقر خبر مقدم
 وقوله الاتي ما فيها مبتدأ مؤخر وقوله من الصنعة البديعية بيان لما حال من كلمة ما على مذهب
 من جواز وقوع الحال من المبتدأ وان كان كلمة ما فاعلا للظرف المستقر السابق فلا كلام
 في كونه حالا عنها وجعله حالا عن الضمير المستقر في الظرف المستقر اعني فيها عدول
 عن الظاهر اذ كلمة ما موضوعة محتساج الى البيان ولا يحصل ذلك الا بما اشرفنا اليه
 وان كان بيان الضمير الراجع اليها بيانا لها ايضا هذا ثم ان في الاربعة الاول اعني لخصت
 وخلصت والنحن جناس قلب وهو اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها
 وهيئاتها دون ترتيبها لكنه جناس قلب البعض لا جناس قلب الكل كما في قوله حسامه
 فتح لاوليائه حتف لاعدائه واما في الافاضل والفضائل والقواضل فالاشتقاق
 وقد عرفت ذلك من المحركات بالجناس والاشتقاق توافق الكلمتين في الاصول مرتبة
 مع الاتفاق في اصل المعنى وكل من هذه الكلمات الثلاثة مشتق من الفضل وقد وقع
 في بعض النسخ العوارف والعواصف وينهما جناس اللاحق وهو اختلاف المتجانسين
 بحرفين غير متقار بين كما ههنا ووقع في بعض النسخ ذكر العواصف فقط وهو سهو
 واما في المبعوث والمنعوت جناس خطي وهو توافق اللفظين في الكتابة لكن التقاربات
 صريح في شرح التحصين نقلا عن صاحب التحصين بان مثل ما يرجع الى التحسين
 في اللفظ كالجناس الخطي وغيره لا بد من اهماله وترك التعرض له اما لعدم دخوله
 في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام فانما هذا غير معدود من الصناعات
 البديعية قوله ودل على صيغة المجهول بصيغة التفضيل متعلق بدل في قوله ظرف
 مستقر صفة لصيغ اي الكائنة في قوله باعلى التمثيل وجعل هذا الظرف حالا منها

قوله خيال

المراد الاول في خيال

غير جزيل من حيث المعنى وكذا جعل قوله بصيغ نائب الفاعل يدل بل هو بعيد جداً
 بل الظاهر ان نائب الفاعل قوله الاتي على ان خصائله نعم لو حل الباء على الزيادة
 وجعل الصيغ فاعلا لدل على صيغة المعلوم لم يكن بعيدا لكنه خلاف الظاهر لفظا
 اما دلالة قوله باكرم القبائل على ان قبيلته عليه السلام اشرف من قبائلهم فظاهر لفظا
 ومعنى واما دلالة على ان خصائله اعلى من خصائل سائر الانبياء ومجراته اوضح
 من مجراتهم فقد قيل انه مبني على دقة واعتبار وهو ان يراد بافراد الخصلة التي جمع
 الشرائع ما بالقياس اليها خصلة لكل واحد واحد من الانبياء بان يعتبر جميع خصائل
 بني فردا وجميع خصائل بني اخر فردا اخر وهكذا وكذا الكلام في المجزئات والدلائل
 وحاصله ان يعتبر من الجمع المضامين في قوله خصائل سائر الانبياء ومجراتهم
 الاحاد النوعية ومن المضاف اليها الاحاد الشخصية وذلك كاف في مقابلة الجمع بالجمع
 وقد كنت فرددت هذا المقام على هذا المتوال في تعليقاتنا على الحواشي الخبائية
 على شرح العقائد النسبية متسبعة للمولى الخبائي هنالك لكن نقول ههنا ينبغي ان يراد
 بافراد الخصلة التي جمع الشرائع بالقياس اليها كل خصلة خصلة لكل واحد واحد
 من الانبياء وذلك لانه قد حقق في علم الاخلاق ان خصائل الانسان واخلاقه تابعة
 لاجزاء اعضائه وجودتها ٩١ وقد حقق في علم القبايق وارتضى به الصوفية والفلاسفة ايضا
 ان كل واحد من اعضائه الشريفة عليه السلام بمرتبة من التجابة لا يوجد تلك التجابة
 في اعضاء سائر افراده ولذلك كان عليه السلام جاء بالجميع الكمالات الانسية والانسية
 فلو التفت الى الاعتبار السابق لاحتمل ان يكون بعض خصائل سائر الانبياء مساويا
 لبعض خصائله عليه السلام او اعلى منه وان كان مجموع خصائله عليه السلام اعلى
 من مجموع خصائل ذلك النبي والمساواة مما لا يرتضي العقل برمتهم فضلا عن الاعلوية
 فالحق ان كل خصلة من خصال سيدنا عليه السلام اعلى من كل خصلة لكل بني نبي
 والى هذا التحقيق اشار القاضي عياض في الشفاء وفصله بعض التفصيل في مقابلة الجمع
 بالجمع في قوله من خصائل سائر الانبياء في مقابلة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية
 هذا نعم يمكن النوجه السابق في المجزئات والدلائل ولذلك مال اليه المولى الخبائي
 وحقنا هنالك اذ لا بأس في كون بعض مجزئات بني مساويا لبعض مجزئات سيدنا عليه السلام
 بل لا بأس في كونه اوضح بحسب الحال مع كون مجموع مجزئاته عليه السلام اوضح
 من مجموع مجزئات بني نبي لكن هذا كلام ظاهري ايضا والمجزئات والدلائل انما صدرت
 عنهم لارشاد الامة ومن بين ان امة نبينا عليه السلام في درجة من الغبطة والذكاء
 ولا يلفها احادهم سائر الانبياء كما اتفق العقلاء عليه فكيف يكون بعض المجزئات الصادرة
 عنهم عليهم السلام لارشاد ائمتهم مساويا لبعض المجزئات الصادرة عنه عليه السلام
 لارشاد ائمة فضلا عن كونه اعلى نعم بعض احادهم سائر الانبياء اذكى واعقل من بعض
 احاد ائمة سيدنا عليه السلام لكن المجزئات والدلائل الصادرة عن الانبياء عليهم السلام
 بالنظر الى مجموع ائمتهم فالحق ان الكلام في المجزئات والدلائل كاللزام في الخصائل ايضا
 وان مقابلة الجمع بالجمع في قوله من مجزئاتهم من مقابلة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية
 ايضا فانهم هذا المقام فانك لا تجد في صدور الكرام قال الش المحقق اما بعد

لا وجه ان الصيغ دالة لاند لولة
 ولو جعل قوله بصيغ نائب الفاعل لم
 ان يكون الصيغ مدلوله وهذا لا يلزم
 في الوجه الظاهر الذي اشترنا اليه
 ان الدلالة بمعناها المرفوعة ووجهه
 من الدلالة بمعنى الارشاد بعد جملة
 شرا عن قصور الدلالة لا وجه
 للعدول عما هو المعروف عند
 القسود مثلا
 ومطقت تفسير النجاة
 راي الانسان مثلا

قوله خليل
 واما ما قيل من ان المراد بالشمائل
 شمائل من خلفهم مثلا ولو كان المراد
 بالشمائل دلائل النبوة لكان عليه السلام
 لا يتم المقصود انتهى وكذا عرض به
 وحملها على دلائل النبوة بالشمائل
 السلام فيهم المقصود وبعده
 عن المقام من وجوه مثلا

اي بعد الحمد والشاء على الله والصلوة على رسوله وعلى جميع الانبياء قد مر ما يتعلق بذلك
 من جهة ما يتعلق بجموع الكلام ومن جهة اراد هذا المقال في هذا المقام فتذكر
 فلما لم ينفعني التعليل بلعل وعسى اي الاشتغال بقول لعل اكتب في زمان كذا وعسى
 ان اكتب في زمان كذا بناء على ما في القاموس من انه يقال تعلل بالامر تشاغل به والظاهر
 ان تعلل من قبل تجاهل والباء متعلق به على نصيب معنى الاشتغال اذ التعلل في العرف
 انما يستعمل في مقام الاعتذار والمعنى لما لم ينفعني التعلل والاعتذار مستغلا بهذين القولين
 فاعلم وعسى كتابة عن هذين القولين واسم لهما ولذا دخل الباء عليهما كدخول اللام
 على ما هو في صورة الفعل كالقبيل والقال وكلمة لعل وان كان مستعملا في التوقع وعسى مستعملا
 في المطموع فيه والاول اقوى من الثاني على ما قل لكن الثاني ههنا اقوى بناء على انه يدل
 في الاصل على التو والقرب فكما اشتغل اولا بقوله لعل اكتب ثم لم ينفعه ذلك اشتغل
 بعسى ان اكتب في الغريب المستفاد من ظاهر العبارة اشارة الى هذه الدقيقة عن اقتراح
 اخ لي اي الخال محب صادق لي على ما يستفاد من نسبة الاخ الى نفسه فيكون الاخ
 دينيا وهو ظاهر ويظهر منه ايضا ان ارد الدين المذكور ليس لاجل امتياز الطالب الصادق
 من غير الصادق وان صدر عن بعضهم لاسيما اذا كان اقتراح ذلك الاخ في كل صباح
 ومساء اذ لصادق في اجل من هذا فكلمة في متعلق بالاقتراح وكونها متعلقة بالاخ لا يخ
 من الركاة والمراد من الصباح والمساء الوقتان المحصوران اذا الاقتراح لمثل هذا الامر
 انما يكون في هذين الوقتين المباركين اللذين هما وقتا الفيوضات وزمانا حاجة الحاجات
 وجمعها كتابة ٩ عن جميع الاوقات كما في قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
 من قبيل قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ولما كان الاقتراح ليلته من مفرح
 اشار اليه بقوله ان اكتب فوائده فهو مقبول به يقال اقتراح شيئا كشيء امام امر وكلمة ان ح
 واما مضارع متكلم وكلمة ان ح مصدر رية ولما كان الاقتراح متعصبا لكون المقترح لاشا
 بحال المقترح وصف تلك الفوائد بالياقة بحالهم وعبر عنهم بالاخوان المشعر بمساواتهم له
 ترجاهم منه اوترفهم الهيم وعلى الثاني يكون ترجيهم الي الترح به به مشكل على خفايق
 كثيرة ومهمات وفيرة وانه لا يصل اليها الا الاكثار كياه المبالغون في تحصيله والاطلاع بما فيه
 لانها شارحة لفرايد الرسالة ولا يكون الفرائد مشروحة الا يكون الا لآلات بمحرور حصة
 فهم احقها بان يكونوا مرحومين كيف وتلك الفرائد في التبر ان يختبر بها الاذهان
 ويعرف به الافكار الصحيحة من الفاسدة شرعت فيه اي في كتب المقترح جواب لما
 والظاهر ان الماضي ههنا على حقيقته ولا وجه لحمله على معنى المضارع او على معنى اردت
 ان اشرع لان كل ذلك ينوعه قوله وختمت مع اذان مغربه اذ لا معنى لجل هذا الفعل على
 الارادة او على معنى المضارع وكلمة غداة نصب على الظرفية لشرعت ٩ اه وقوله سابقا
 في كل صباح ومساء من التاسب واقول لا يبعد ان يكون في الشروع في الغدوة والحتم
 مع اذان المغرب اشارة الى ان هذا الشرح لا وان كان كتب في يوم من اقصر الايام لكنه حاصل
 وقت طلوع شمس روجه في عالم بدته ووقت غروبها منه وهو مدة جميع عمره ففيه اشارة
 الى انه ثمره علومه التي حصلت له مدة عمره ونتيجته وانه يلقى ان يعتنى به غاية الاعتناء
 ولا يلزم من ذلك ان يكون هو حاصل عمره فقط بل المقصود انه من علومه المقرنة له

وفي المختار ايضا امة المرض وحدث
 يشغل صاحبه عن وجهه كان تلك
 العلة صار شغلا ثانيا منعه عن شغله
 الاول وعلله بالشيء تعليلا اي لهما به
 ويقال فلان يعمل نفسه بعله وتعلل
 اي تلهى به انتهى صح
 والجامل هو الفاضل الطرسي
 م فيه لطيفة لا تخفى على اهلها
 م مفسر في قوله تعالى وادنيه
 ان ابراهيم بناء على ان في الاقتراح
 معنى القول صح
 وعلم الوقت ولا يخفى ما بين قوله
 شرعت صح كتابة عن
 وعلى هذا يكون اليوم
 جميع العبد

وقا بعد وقت فتدبر وبالله التوفيق قوله اي كنت لانتبهه تفسير باللازم لان عدم التبر
لازم للتعلم على ما بينا في معناه والضمير للسائل المعلوم في المقام المستفاد من التعلم
لانه يقتضي سبق سؤال وجود سائل فلا يتوهم فيه الاضمار قبل الذكر وقوله باستقباله
متعلق بالنفي مصدر مضاف الى المفعول ولا احتمال لغيره وقوله بكلام متعلق بالاستقبال
والجموع تفسير للنهر لان النهر في اللغة الزجر وذلك في السالب يكون بالاستقبال
بالكلام الزاجر كما ههنا قوله يريد السائل على السبب على ما يقتضيه سبب النزول
فعلى هذا يكون الآية المذكورة دليلا لما نحن فيه اعني كون فخر طالب العلم منها عنه
بدلته لا يمتطوقه لانه اذا كان زجر سائل الامور الفانية اعني الاموال منها عنه فاولي
ان يكون سائل الامور الباقية اعني العلوم منها مع ان الاموال تنافس بالاعطاء
والعلوم تتزايد به ومن المعلوم ان المعطى يتفوق بالثاني دون الاول في الظاهر فيكون
دلالة الآية على ما نحن فيه كدلالة قوله تع ولا تغفل عن حق الله تعالى على حرمة الضرب والشم
ولكون هذا الوجه قويا من هذه الجهة قدمه لكن لاحتمال ان يتناول من هذه الدلالة
سما في مقام يعنى بشأن المبتدى فيه حكم بانسبية الوجه الثاني قوله يقول اي الله تع
بيان لحاصل المعنى لانتبهه فيه اشارة الى ان الضمير ارجع الى المفعول محذوف ولا تجزئه
عطف تفسير لما قبله اذا سأل كماله اذا ظر فية لاشترطية لانه مضمون المفعول في الآية
ولا مجال لكونه شرطيا واسم فلا يصح ان يكون قوله فاما ان تعطيه جزءا له كما هو المتبادر
بل جزاؤه اما مقدم او مقدم فافهم وقوله فاما ان تعطيه خبر مبتدأ محذوف اي خالك
اما ان تعطيه اي اما الاعطاء ٧ واما ملايس باعطاء ٩ ولا يوجد لجل كلمة ان فيه على الزائدة
كما جوزه الاخفش قوله بل كنت اعلم اي اتعلم على ما هو المطابق للشرح وقد عرفت
ان كليهما واقعا في اللغة بمعنى وان اختار الحثي الاول والكلام اضرب عن قوله
كنت لانتبهه وعطف عليه فكلية بل هذه عند الجمهور تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوت وانفسائه في المتبوع وذا غير مناسب ههنا فلا بد ان يحمل على مذهب بهضمهم
من انها تفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا بمعنى ان عدم النهر كالتعلم مقطوع به
وهذا يشعر كلام اهل المعاني في بحث القصر واوجمل الكلام على مذهب الجمهور
لزم احتمال ارتكاب الش المنهى عنه وذا غير مناسب لمنصبه هذا قوله واقول اهل
بيان لما اجله الش بقوله بل عمل وعسى وقد عرفت الفرق بينهما ووجه دخول الباء عليهما
ووجه ايرادهما عقب التعلم والظ ان يكون خبرا على بدون ان المصدرية كما في قوله تع
اعلى ابلغ الاسباب لكنه اوردته بكلمة ان مشا كلمة الخبر كلمة عسى اذا غالب ان يكون خبره
المضارع المصدر بان على ان ابن هشام صرح في معنى اللبيب بان دخول ان على
خبر اهل كثير لجلها على عسى مع ان المصدرية تدل على الظن المناسب ههنا كما لا يخفى
قوله ولم يقع ذلك السائل اه من قبيل عطف العلة على المعلول ولك ان تجعله حالا
بهذا الرد اللين انما كان هذا رد لعدم حصول معنى السائل وهو ظاهر وليس
لعدم انكار فليبه عن ذلك الرد بل هو من قبيل القول المعروف وقد قال تع قول معروف
ومعقورة خير من صدقة يتبعها اذى وقاب عليه السلام كلمة طيبة خير من صدقة يتبعها اذى
ولاشك ان التعلم المذكور لا يقطع طبع السائل وزجائه بل هو يقوى نشاطه ويحرك

١٠ اشارة الى رد ما قبل ههنا من توجيه
العبارة بوجه آخر غير هذا الوجه على

١١ على ان يكون ما ولا بالاعطاء
خبره
١٢ على ان يكون الجار مقدرا في قوله
ان تعطيه

عزيمة لانه بمنزلة ان يقول افعل كذا ان شاء الله على ما يقتضيه العرف والعادة ومن البين
ان مثل هذا ليس بنص في الفعل وتركه ايضا فاذا انضم اليه كمال كرم الش في اجابة مثل
السؤال المذكور يتقوى عزيمة السائل الى جانب الفعل قطعا فالقول ١ بان مثل هذا
وعديناه على ان كلمة اهل الترجي وهو المتوقع ليس بشئ وكذا القول ٣ بانه وعد لكن لا يؤدي
خلفه الى الكذب لان مثل هذا الكلام خرج من ان يكون عزيمة لكونه بمنزلة الاستثناء
كما قال عليه السلام في حق بني قريضة لعلمنا امرناهم بذلك ولم يكن امرهم بذلك مع عدم
كون ذلك كذبا لكون كلامه الشريف مقيدا انتهى وذلك لان الترجي من قبيل الانشاء
على ما نص عليه اهل المعقول والمنقول والوعد من قبيل الاخبار فكيف يكون مثله
وعدا ثم انه لا يجوز الخلف في الوعد ولم يزل يقول ان الخلف في الوعد لا يؤدي الى الكذب
وقوله عليه السلام ليس من قبيل الوعد والالزام الخلف في وعده عليه السلام وهو بطل
وان جوزوا الخلف في الوعد مع ان كلام هذا القائل محتاط لكون اخر كلامه مشعرا
بانه ليس من قبيل الوعد كما هو الحق فالصواب ان يترك امثال هذا الكلام من البين
ويبقى الى انه من قبيل الرد اللين كما حققناه قوله بل اقترح على بناء التكلم الكتابة
مفعول اقترح ففيه اشارة الى ان ان كتب في الشرح مفعول اقترح وقد عرفت
احتمالا آخر في صيغة اكتب فتذكر قوله ولازمي لاجلها اشارة الى ان قوله
في كل صباح متعلق باقترح باعتبار لازم معناه ٦ اعني الملازمة لان الاقتراح في كل صباح
ومساء مما يؤدي الى ترك الادب ففانية ما يكون منهم هي الملازمة لاجل الكتابة وان كان
لسان الحال انطق من المقال ٧ فاقبل ٩ في تفسير قوله بل اقترح على الكتابة اي بل لم يترك
اقتراحه بل دام عليه معنى على القول عن الملازمة وعن الدقيقة التي اشرنا اليها قوله
كما هو رسم الملازمة اي الملازمة في كل صباح ومساء عادة الملازمة اذ الملازمة في جميع
الافاق خارج عن المعتاد والعادات بل يؤدي الى عدم اجابة الحاجات فالمراد بالصباح
والمساء هما الوقتان المخصوصان وجاهلها على جميع الاوقات ينوعه عادات السادات
فظهر ايضا فساد ما قيل يحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فيج لا يلزم ان يحى
اليه في كل يوم انتهى لانه ان اراد بمجرد الملازمة بمجرد الملازمة في كل صباح اه فذا ليس
وجهها مقابرا لما ذكرنا وان اراد به مجرد الملازمة في جميع الاوقات فبهذا التسليم قد عرفت
فساده وان اراد به مجرد الملازمة ولو في بعض الاوقات على ما يقتضيه تفرقة بقوله فيج
لا يلزم اه فذا مناف لعموم قوله في كل صباح ومساء قوله شرعت فيه جواب لما
قد عرفت ان جواب لما كثيرا ما يكون فعلا ماضيا بدون الفاء والفاء قليلا وقد يكون
جسلة اسمية اذا مضارعاً ما ولا بالماضي فاقبل من ان الاولى قد شرعت ليس بشئ
قوله وقبل المراد بالسائل اه فعلى هذا يكون الآية دليلا لما نحن فيه بعبارة وهو اقوى
من الدال بالدلالة على ما حقق في اصول الفقه ولذا حكم بانسبته لكن المختار عند الجمهور
هو الاول ولذا قدمه قوله وههنا قد وجد بناء على ان المطلوب السائل انما هو افادة
المعاني بعبارات رقيقة والمعاني من قبيل العلوم التي هي من قبيل الكيفيات النفسانية
الموجودة في الخارج والاعبارات والالفاظ آلات لا فادتها مع قدرة الش عليها فكأنها موجودة
ايضا فالقول بان المسؤول عنه وان لم يكن موجودا كمال لكن شرائط المسؤول عنه

١٣ وقد خيل
١٤ وقد خيل
١٥ وذلك لانه تعرف ان الاقتراح هو
السؤال من غير ريد وفكر ولا يرد في
العادة الاقتراح وهو بمعنى الخاف
هو ان يلزم السؤال عنه حتى يعطيه
ما يستلزم
١٦ وذلك ان قول اشارة الى ان اقتراحه
في كل صباح ومساء ليس من قبيل
التبع لمصلحة اخرى بل دواعيه انما
هو لاجل الكتابة فلو لم يلاحظ
الملازمة المذكورة لاحتمال ان يكون
الاقتراح تابعا لآخر وهو خلاف
الحق
١٧ وقد خيل
١٨ وذلك المعلوم قد انصف بالشارح
وقت السؤال وهي موجودة
في الخارج

اعني كتب الفوائد موجودة متحققة على اكل وجه فكانه موجود كما لال ليس بشئ
 اذ المسدعي هنا هو كون المسؤل عنه موجودا خارجيا لا كونه محسوسا وكذا القول
 بان المسؤل وان لم يكن موجودا حين السؤال لكنه لما صكنا ان قادرا عليه فكانه
 قد وجد انتهى والحق ان المسؤل انما هو افادة المعاني بالفاظ مكتوبة والاول موجود
 والثاني مقدوره فكانه موجود قوله قد عده عدم ما لاستحقاقه اي لبعده شيئا
 حقير او امرا قليلا ومثلي هذا ورد في الاثر عن سيد البشر حيث قال عليه السلام
 اللهم اجعلني في عيني صغيرا وفي اعين الناس كبيرا وقدر اعاء المحشي حيث قرر ان هذا
 في عين الشارح صغير وان كان في اعين الناس كبيرا ولذلك رغبوا فيه غاية رغبة فاقبل
 من ان غاية الرغبة ينال في هذه حقيرا فالوجه في اعتداده للرد الالين مع انه قادر في الحال
 على الاجابة هو الامتياز للطالب المصادق عن غير الصادق ساقط على ان كون
 ذلك الاخ صادقا يستفاد من نسبه الى نفسه حيث قال اخي وما ذلك الا لكونه صادقا
 فلا حاجة الى تميزه عن غيره مع انه لا حاجة الى الامتياز في مثل هذا المقام وكثير من الفضلاء
 شكوا عن زمانهم وطلبته ومع ذلك صدر منهم مصنفات كثيرة لان الله تعالى
 يخلق الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قيل ٧ من ان استحقاق مطلوب السائل ورده
 رد اليه لا يكون امرا مقبولا شريعا وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة وهل هذا الا كمن
 ملك نصيبا وحال عليه الخول ولا يعطى زكوته لاستحقاقه على ان كتبه في اقصى الايام
 لا يلايحه فالوجه ان يقال انما رد اليه لا اشتغاله بما هو اهم منه كالتصنيف في العلوم
 الدينية والتدريس فيها وغير ذلك من الموانع والافان الا في مثل الشارح قضاء المسؤل عنه
 قل اولا انتهى اما اولا فملا لان ان الاستحقاق المذكور لا يكون مقبولا في الشرع
 والسند ظاهر عمار واما ثانيا فلان القياس المذكور قياس مع الفارق وهو ظاهر واما ثانيا
 فلانا لا نعدم الملازمة بينه وبين الكتب المذكور كيف ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريره
 الى ايام كثيرة واما رابعا فلان ما ذكره المحشي من وجه الرد الالين لا ينافي ما ذكره القائل
 ايضا اذ الاستحقاق يحتمل ان يكون لكونه مستغلا بما هو اهم من ذلك على ان ما قدناه
 في توجيه الاستحقاق اولى بما ذكره القائل من الوجه المشعر بالاستكبار فالحق ان ما اعتبره
 المحشي في وجه الرد الالين ادق والطف اذ هو المطابق بظاهره لكتبه في يوم من اقصى
 الايام مع الاشارة الى كمال التواضع والطف منه انه استدلل على الجواب بقوله عليه السلام
 اغنوه عن المسئلة اه وجعل كتابه كشق عمرة كما كتبه الشارح في نصف دورة وهو اليوم
 الذي هو نصف دورة واحدة بل اشار بوصف اليوم بالقصر الى انه اقل من شق التمر
 وهو اللابق للعبد الفالح والرجل الصالح هذا ولعمري انهم غفلوا عن دقائق الحواشي
 وقالوا ما قالوا قوله فلما اتوا بالاحكام كلمة اتوا بقصر المهمة من الاتيان وقوله بالاحكام
 مفعول بواسطة حرف الجر والمفعول بلا واسطته محذوف والمعنى لما جاؤا الشارح
 بالاحكام ولو قال فلما ابوا الا الاحكام لكان اولى لاشتهار هذه العبارة في امثال هذا المقام
 وابراد الجمع مع ان الاخ مفرد للاشارة الى ان تنوينه للتكثير اي اخ كثير كما في قولهم
 ان له لا بلا وان له لغما والقرينة عليه قوله الاتي بمطالعة الاخوان فلا حاجة في توجيهه
 الى القول بان مثل هذا السؤال مسئلة كل طالب تحقيق فالأخ يسئله عن نفسه اصالة

طرموسي
 لا فقه خيل

وعن غيرهم نسبة فلا ينحصر السؤال في الاخ بل ههنا قوم فالضمير راجع اليهم هذا
 على ان النسبة غير مقبولة ههنا لعدم تحريكها نشاط الشارح الباعث على الكتابة
 كما لا يخفى على من له فطنة قوله اجابهم بحكم قوله يعني انه وان عده اول معد وما
 الكمال تواضعه لكن لما الحوا عليه وعدوه امرا عظيما الكمال رغبهم فيه وكان اجابة
 السؤال في مثله لازما اجابهم بحكم قوله عليه السلام اي بحكمه الثابت بدلالته لانه عبارة
 في الامر بالاغناء باعتبار سؤال المال كابدل عليه قوله ولو بشق تمرة لانه اذا كان قضاء
 حاجة سائل المال امرا هاما فاولي ان يكون قضاء حاجة سائل العلم امرا هاما فيكون
 الحديث المذكور مثل الآية المذكورة في اول الحاشية فدار الخاتمة على الفاشحة فالحجب
 ذقته قوله اغنوه عن المسئلة ولو بشق تمرة كلمة اغنوه بفتح الهمزة وسكون الغين
 المعجمة وضم النون من الاغناء ومسئلهم مصدر ميمي بمعنى السؤال وقوله ولو بشق
 متعلق بالاغناء والمعنى ولو كان اغناؤكم ايهم بشق تمرة لا بالمسئلة اذ يكون المعنى ح
 ولو كان ذلك السؤال بشق تمرة ولا يخفى انه ركبك وكلمة لو وصلية والواو المحال على
 ما اختاره صاحب الكشاف اول المعطف على مقدر على ما اختاره الجزى او اعتراضية
 على ما اختاره الرضي اي الحاحية في مختار الصحاح الاحكام الخاف يقال الخ عليه
 بالمسئلة وفي تفسير البيضاوي الخاف ان يلزم المسؤل عنه حتى يعطيه من قولهم
 لحقني من فضل لحافه اعطاني من فضل ما عنده في تغيير الشارح ههنا بالاقتراح ايماء
 الى ان السائل انما يستل الشارح من فضله وفيه ايماء ايضا الى ان الاحكام والخاف
 وان كان غير مقبول في امر الدنيا كما اشير اليه في قوله تعالى لا يستلون الناس الخافا لكنه
 مقبول وممدوح في امر الآخرة وفي المختار ايضا يقال اقترح عليه شيئا اذا سئله اياه من غير
 روية واقترح الكلام ارتجاله وفيه ايضا ارتجال الخطبة والشعر ابتداءه من غير تهينة له
 وفيه ايضا حكمه في ماله تحكما اذا جعل اليه الحكم فيه فاحتكم فيه فقوله على سبيل
 التحكم من قبيل التفسير بالازم لان السؤال من غير روية ربما لا يخلو عن التحكم
 والاحتكام ٧ واما الارتجال فن معناه الحقيقي وقوله وروية عطف تفسير للفكر ومثل
 هذا السؤال كما لا يخفى عن التحكم كما اشيرنا اليه لا يخلو ايضا عن الذكرار عفا وعادة فلذا
 فسر بالاحكام المقضي للتكرار والملازمة فقوله لان الاقتراح متعلق بالتفسير المستفاد
 من كلمة اي والداعي اليه ان الاجابة انما يكون عند الاحكام لا عند الاقتراح وان استلزم
 الثاني للاول هذا قوله والاخ يحتمل الديني والطبي والتنوين للتعظيم كما قيل ٩ وللتكثير
 ايضا كما قلناه وألفظ ان يكتب بالاخ الديني اذا الاخ الطبي الشامل للمؤمن والكافر
 فهو عنه نسبه الى نفسه نعم مثل هذا الشرح نافع لكل لكن الكلام في كون ذلك الاخ
 منسبا الى الشارح قوله ههنا لنفسه بخيل ان كتابه هذا شيء قليل يلدق بالمبتدئين
 وان نفسه منزل منزلتهم ومعدود من جللتهم فهذا نهاية التواضع وفيه من جلب
 قلوب الطلبة ما لا يخفى سواء كان لفظ الاخوان من كلام المقترح اولا اذ الكلام في التمييز
 الصادر عن الشارح الا يرى ان المقترح لو قال اكتب لخواصك ما يلدق بهم وحكي الشارح
 هذا الكلام بعينه لكان النكتة قائمة بعينها ايضا اذ لو لم يرتض الشارح بالاخوة
 المذكورة لغير الحكاية قطعا نعم لو قال المقترح اكتب لخواص ما يلدق بهم لا يمكن

لا وفي هذا التقدير اشارة الى ان الاول
 للمحشي ان يقول على سبيل التحكيم
 او الاحتكام لكن امره من غير

وكان موسي

الحكاية النافذة للنكتة المذكورة لكن لا يرتضيه قول الشارح عن اقتراح الخ لي في كل صباح له فالحق ان التخصيص وهم من قائله وكذا الكلام في النكتة الثانية قوله واظهارا لشفقة اي الشارح عليهم اي على الاخوان بهذا التأليف اي الشفقة الحاصلة بهذا التأليف او الشفقة بسبب التأليف وذلك لان الشفقة اتر هذا التأليف بل داعية اليه اذ لو لم يكن منه شفقة لهم لم يصدر منه هذا التأليف في التعبير عنهم بالاخوان اظهره ان تلك الشفقة فعلى هذا كان المناسب ان يقال اظهر الشفقة الباعثة على هذا التأليف لكيد اشار بقوله بهذا التأليف الى اطفيفة هي ان ذلك التأليف انما حصل بالاقتراح لا بالشفقة دوامها في مرتبة عليه ومن غفل عن هذا البيان قال ما قال فان قلت اعتبار الهضم يلزم عدم العلو واعتبار اظهر الشفقة يلزمه العلو وهما متافيان ونسافي اللوازم يدل على تنافي المزومات قلت لان ان العلو يلزم الثاني اذ اظهر الشفقة عليهم انما يكون بالنزول الى درجاتهم فلا علو ههنا ولو سلم فليس فيه اظهره كما في النكتة الاولى مع ان التقابل بين النكات مما لا بأس فيه بل هو من قبيل الجمع بين المتقابلين فالقول بان الاولى كلمة اوليس شئ هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله وقبل القائل هو المولى برهان الدين انما ضعفه لانه على هذا لا يكون المسؤول مطابقا لحال السائل اذ لو كان السائل مثالا لاش لماسئل منه فضلا عن الاقتراح لكن لما كان كلام الش على هذا وصفا للتأليف ومد حاله باشكاله على الدقائق والاسرار وانه لا يصل اليها الا الاذهان الصافية والعقول الخالصة وان من اطلع بما فيه يفوق اقرانه وعلو على اقرانه ويفوز براتب الش وهذا غاية المدح المطلوب في امثال هذا المقام اعتنى به ونقله ثم قال ولكل وجهة هو موليها وقد عرفت بما فرناه وجهة كل منهما ومناسبة الاول الحال والمقام ومناسبة الثاني المقام فقط فقبل من ان هذا القول يقتضي التسوية بين الوجهين في الحسن والقبول مع ان عدمه عدما واستحقاقه ياتي عن الثاني نوع لبا ليس بشئ اذ لا يلزم من ذلك التسوية بين الوجهين الا يرى ان هذا الكلام مقتبس من الآية وان ظاهر الآية شاملة لقلبي الامة الاولى والاخيرة فمن اين يلزم التسوية التي ادعاها ولو سلم ان الآية خاص بالقبلة المحمدية فلا يلزم التسوية ههنا ايضا كما قررناه قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها ولكل امة قبله او لكل قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة والتوحيين بدل الاضافة هو موليها احد المفعولين محذوف اي هو موليها وجهه اوله تعالى موليها اياه انتهى فعلى هذا معنى العبارة ههنا لكل من القائلين او من الوجهين وجهة من النكتة هو اي كل واحد مولى تلك الوجهة ذهنة او جانب توجيهه اوله تعالى مولى تلك الوجهة الى كل واحد منهما فلا تغفل قوله فان قيل ان معارضة من القائل الثاني لترجيح توجيهه على التوجيه الاول كما ان المحشي ادعى رجحان توجيهه عليه وقد عرفت مذاق المحشي واما وجه ترجيح التوجيه الثاني فهو ان كآبة مثل ذلك الشرح في مثل ذلك الوقت القليل ينبغي عن كمال احاطة الشارح المحقق وعن كمال اطلاعه على العلوم والحقايق فابصير عن مثله واوفي وقت قليل ليس الاخلاصة العلوم وعصارة كالات اولي الالباب والفهوم يحتاج فهمه الى الاظهار الدقيقة والافكار العميقة مع التمام الصادقة والعزائم الخالصة قوله محتمل

انخص في الموضوعين هو المولى
قوله خيل
التأليف طرف مستغرفة للشفقة
واشارت
يعني ان ذلك التأليف انما حصل
بالاقتراح وبالشفقة المبررة بل هي
مرتبة على التأليف فليس معنى قوله
مدح على داعية داعية مستغرفة بل هو
هو الاقتراح فلو كان كان المدار الكلي
على ان اسقفه لا يقال بل هي داعية
منه هذا التأليف في الشفقة لم يصدر
اظهار تلك الشفقة بالمسبب المذكور
تلك باهة ضيقة ههنا ولا تقول
القوى انما هو الاقتراح في قوله بهذا
التأليف دون الاقتراح في قوله بهذا
هذا التأليف اعاد الى ذلك انتهى
لكن اوضح

ان يكون ذلك التمدح تحدينا بنعمة الله تعالى عليه بناء على ان الكل مأثور به وانه يستحب النعم الاخر على ما قاله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وهو اللابن لمنصب مثل الشارح بناء على ان التزكية منهي عنها بقوله تعالى فلا تزكوا انفسكم ولا يلبق لئله ان يرتكبه فاذا كان المقصود به هو التحديت لا يكون المقصود منه مدح الكتاب اذ المقصدان متقاربان لاسيما وقد ادى المقصد الثاني الى التزكية المنهي عنها فاقيل ٧ من انه لامتنافاة بينهما اذ لا تراخيه بين النكات ليس شئ وانما قال محتمل اذ يحتمل ان يكون المق من بيان الواقع لا التمدح ولا التحديت لكن لما كان الاخير ظاهرا كما هو المناسب لقوله انه ولي كل توفيق واتعام اختاره المحشي بالذكر وهذا يدفع ما قيل ٢ ان احتمال التحديت ينسافي الاستحقاق السابق انتهى وذلك لان هذا الكلام ليس نصا في التحديت بل يحتمل ان يكون لبيان الواقع فمن اين يلزم المناقاة والحاصل ان الاستحقاق القطعي وهو المذكور فيما سبق لا ينافي احتمال تحديت التزم على انه لا يلزم من الاستحقاق انكاره كليا بل غاية التواضع كما حققناه ومن البين ان الشكر على النعمة واودرة لازم على النعمة عليه في كل حالة واما ما قيل ٤ في دفع المناقاة من ان زمان التحديت والاستحقاق مختلفان اذ الاول انما هو بعد حصول المؤات بالتوفيق الالهي والثاني انما هو في زمان الاقتراح وقبل العلم بما حصل له من العناية الالهية والتوفيق الرباني فليس بشئ لان ذلك يقتضي ان يكون الشارح غير عالم قبل التأليف بما حصل له من العلوم والحقايق وباقداره تعالى اياه على مثل التأليف المذكور ولعمري ان هذا غريبة ما فيها من غرابة وقد تقرر ان كل امة يترشح بمافيه وصاحب البيت ادري بمافيه وهل رأيت احدا يضع الموائد قبل تذرك الاطعمة والفوائد فتدبر ومن الله الرشاد ويده اعنة العقيق والسداد قوله شبه المسائل به خص المسائل بالذكر مع ان في الرسالة مبادئ تصورية كالتعريفات وما يتعلق بها وما يدرى تصديقه ذكرت فيها لداع ومقتضى وقد شرح الشارح كلامها كما سنفق عليه اشارة الى ان التي من الرسالة هي المسائل وباقها تبع لها وان المسائل هي الفرائد وان كان غيرها من المبادئ من جملة اللاتي قوله وهي اي الفريدة في ضمن الفرائد لان الخبر يتوعد رجوع الصمير الى الفرائد ولان التعريف للالهية للافراد كما هي الظاهرة من الفرائد ويكون الدرة الكبيرة الشفافة في العادة محذوفة في طرف على حدة وغير مختلطة باللاتي لشرعها اكتفى بما ذكره ههنا ولم يلتفت الى ما طوله بعضهم ٤ حيث قال وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في طرف على حدة ولا تخلط باللاتي لشرعها انتهى فالقول بان فيما ذكره نوع قصور اكونه اعلم بها ليس بشئ قوله في النقاسة اي المرغوبة اشارة الى وجه الشبه بينهما وما ينبغي ان يعلم ان مجرد وجود علاقة المشابهة كما ههنا لا يكفي في الاستعارة بل لابد من ان يقصد المتكلم ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبهه بمعنى الحقيق مثلا اذا اطلق نحو المشعر على شعبة الانسان فان اريد تشبههم اشعر الابل في القلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرص على الاتف من غير قصد الى التشبه فجاز مرسل فالقوله الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا باعتبار ان صريح به التفاضل في شرح التلخيص قوله استعارة مصرخة لا مكشوفة قيدها بالمصرخة

قوله خيل
قوله
قوله خيل
قوله

قوله خيل
قوله

لكون الاستعارة التي قررناها ههنا مصرحة فالقول بان التقيد ليس بمشهور عند الجمهور ليس بشئ وانما ذلك في مطلق الاستعارة وليس الكلام فيه ولما كانت المصرحة قد تكون تحقيقية وقد تكون تخيلية وكان الموجود المقرر ههنا هو الاول قبده بالتحقيقية فالمصرحة مقابل المكتبة والتحقيقية مقابل التخيلية هكذا وقع الاصطلاح والتعبير من اهل البيان فالقول بان الاول ان يقول نصريحاً وتحقيقية او مصرحة وتحقيقية خارج عن الاصطلاح وارتكاب طرف زائد من غير ضرورة قوله في غير ما وضعت له اى من حيث انه غير ما وضعت له اذ قيد الحلية معتبر في تعريفات الامور الاعتبارية ذكرت ام لا فلاحاجة الى قيد في اصطلاح به الخطاب لادخال لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الأركان المخصوصة بناء على انه مجاز ومع ذلك لم يستعمل في غير ما وضعت له في صرف الشرع ولا خارج لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الداء بناء على انه مستعمل في غير ما وضعت له في صرف الشرع مع عدم كونه مجازاً لان قيد الحلية المذكورة يعني عنه في ادخال الاول واخراج الثاني ولحقه في المقام مقام آخر فليكتف بهذا القدر وتحقق باقى القيود يطلب من محله قوله لعل في علاقة بكسر العين في المحسوسات وبفتحها في المعقولات وهو المراد ههنا هي المشابهة خرج بها المجاز المرسل لان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والافاستعارة قوله مع قرينة مانعة اه قبل عليه الاولى لعلاقة وقرينة لان كلا منهما بما يتوقف عليه المجاز والاستعارة ولا وجه لجعل احدهما تابعا والاخر متبوعا ولعل ذلك منهم اشارة الى ان احتياج الاستعارة الى القرينة اشد من احتياج المجاز الى العلاقة وقيل وصف القرينة بالمانعة هو الدائر على السهم وان كان ذلك في المحاورات لكنه لا يكتفى بذلك في التعاريف بل لابد معها من القرينة المعينة للمراد كما اشار اليه التفاسر في شرح التسمية واما لما شرح فقد حقق في فصول البدائع ان القرينة امام معينة وهي للشرك واما محصلة وهي ما للمجاز والفرق ان الفهم اوسرى نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجح الحقيقة فهي محصلة فقرينة المجاز محصلة للمعنى المجازى فلا فائدة في الوصف بالمانعة الا لنصريح بما علم الغراما لان تلك القرينة المحصلة يلزمها كونها مانعة انتهى وفيه اما اولاً فلا نزاع بين القوم ههنا اصلاً وما صرح به التفاسر في ملزم عند الكل لان التعاريف يجب جعلها على معانيها المتبادرة منها فلا بد هنا من القرينة المعينة للمراد لتلايتهم خلاف الحق ولذلك لم يستحسنوا وقوع الالفاظ المجازية بدون تلك القرينة المعينة واما ثانياً فلان معنى المحصلة ليس بالمانعة وان كان في التعبير تغاير واما ثالثاً فلان قيود التعاريف لا يلزم ان يكون كلها محرجة بل ربما يكون البعض منها وضحة فيجوز ان يكون هذا من هذا القيل على انهم قالوا برمتهم ان هذا القيد يخرج الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بالمانعة من ارادة الموضوع له فعلى ما ذكره يلزم ان يكون قرينة الكناية كقرينة المشترك من كل وجه وقد نصوا على الفرق بينهما قوله واما ثانياً الى الرسالة اذ لا يمكن للرسالة وجود الفرايد حقيقة فالمراد بها المسائل قبله وذكر ان يقال انه شبه الفاظ الرسالة بالاصداق المشتملة على الفرايد واذ اضاف الفرايد اليها

مقره خليل
لا يرى كلمة الواو
منطق بقوله فلا حاجة
بإشارة الى ان المصنف في هذا البيان
يجتهدون كان ذلك مندفا ايضا
طهر سوسى

استعارة تخيلية ولا يخفى ما فيه اذا الفرايد ليس من لوازم الاصداق بل ولا من ملاقاته ايضا اذ القرينة انما تكون فريدة بعد الخروج منها والعمل الكثير فيها يشهد به التسع بل الاولى ان يقال بحسب الرسالة باجل خزانة الملوك في الاشتغال على التفاسر واذ اضاف الفرايد اليها استعارة تخيلية قوله والتحقيقية اه لم يبين معنى المصرحة لانه اصرح من ان يصرح به على انه يستفاد من تعريف وصف التحقيقية بالتعريف المذكوران المصرحة ما يصرح فيه باسم المشبه به والمستعار منه لانه جعل فيها المستعاره المسائل المتروكة حال الموصوف لا يفتر حال الوصف قوله وهى ههنا محقة عقلا اى لاحاد ذلك لان مسائل المنطق سواء كانت باحثة عن احوال المعقولات الثانية كما هو التحقيق او عن احوال المعلومات كما هو المشهور من قبيل العلوم التى هي امور معقولة قطعاً بناء على ما هو التحقيق من ان العلوم متحدة بالذات مع المعلومات فاقبل ان المسائل معلومة وهى موجودة في الخارج فتحقق خسا لا عقلا مبنى على مذهب من اثبت التغاير الذاتى بين العلوم والمعلومات وهو بعيد عن التحقيق على انها لا يلزم من كونها موجودة في الخارج كونها محسوسة فيه وهو ظاهر فالحق ان الاراد المذكور فاشد مندفع بما اثبتنا له اولاً وثانياً ولا حاجة في دفعه الى القول بان تلك القضايا لكونها مشتملة على النسب المعقولة الغير الموجودة في الخارج ليست موجودة في الخارج اذ المحذور ههنا انما هو المحسوسة في الخارج لا الموجود دية فيها اى في كتب الفوائد اى في كتب نقوشها اشار المحشى بالتفسير الى ان ضمير فيه راجع الى مصدر اكتب كما في قوله تع اعدوا هو اقرب للتقوى قوله اى في مقرب ذلك اليوم هذا صريح في ان نسخة المحشى في مغربه بدون لفظ الاذان ومقصوده من التفسير بان يرجع ضمير مغربه وقوله ثانياً اى وقت غروب الشمس اشارة الى ان المغرب اسم زمان للغروب وان المضاف الى الضمير راجع الى اليوم مقسود ههنا اعنى الشمس اذ لا مغرب لليوم ويحتمل ان يكون المغرب مصدراً ميميا والمضاف اعنى الوقت مقلداً هناك كالمضاف الى الضمير لكن ارتكاب حذف واحد اولى من ارتكاب حذفين وفي بعض نسخ الشرح مع اذ ان مغربه والظ ان المراد بالمغرب ح هو الصلوة المعهودة بعد الغروب اذ الاذان حقيقة انما هو لها فلا يصحح التفسير الثاني الا ان يحمل اضافة الاذان الى المغرب لادنى ملازمة فيصح التفسير الثاني ايضا لان اذان الصلوة المعهودة اذان لوقتها لكون وقت تلك الصلوة وقت غروب الشمس والمعنى ان الختم المذكور مقارن للاذان ولا يلزم من مقارنته للاذان وقوعه في اخر الاذان او في وسطه حتى يوهى عدم الاجابة للاذان ويحتاج الى دفعه الى التقيد باول الاذان على ان الاجابة له معناه عدم التكلم بكلام الدنيا مع السكوت او التكلم بما يقوله المؤذن وكل ذلك يمكن لاش في وقت الكتابة فلا يوهى عدم الاجابة المذكورة وعندى ان النسخة الثانية ارجح من الاولى لان الغروب يطلق على غروب الشفق ايضا ولذلك وسع الامام الاعظم وابو يوسف رحمة الله وقت صلوة المغرب الى غروب الشفق والظان زمان الشفق معدود من اجزاء اليوم اذ لا فرق بينه وبين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فكما ان الثاني معدود من اليوم كذلك الاول وان جعله الله تعالى من الليل في حق الصائمين رحمة لهم فعلى هذا اوقبل ختمت مع مغربه لا جعل ان يكون الختم مع غروب الشفق وهذا غير ملائم

لا هذا القول نقله المولى العباد
الغائب هو العباد ونسبه
فقط خليل

الخضاح الى التفسير
هو المولى قره خليل

مقره خليل

لمقصود الش فلذا قدر المحشى فيما عنده من النسخة مضافا مقدرا اعني الشمس ليندفع
 ذلك الابهام بخلاف نسخة الاذان اذ ليس فيه ايهام خلاف المقصود غايته ان يكون
 الاضافة فيه لادنى ملائمة ولا بأس فيه بل هو من اللطائف على ان في المقارنة المذكورة
 لطيفة اخرى هي ان الاذان كما يؤذن الصلوة يؤذن الختم ايضا فتدبر والله التوفيق
 قال الشارح المحقق اعلم ان من حق كل طالب اه اعلم ان القوم قد اوردوا في اوائل كتبهم
 بحثا طويلا وذكروا فيه امورا يتوقف عليها الشروع في العلم على وجه البصيرة
 ويعين تلك الامور في تحصيل المقى وسبوه بالمقدمة والمص تركها راسا لتكون رسالته
 على غاية الانجاز مقصورا على بيان ماهو الموافق لحال المتدنى الذي لا يتعمد تلك الامور
 الطويلة فسابه امره حفظ المفاسد وان كان اجمال تلك الامور نافعا لهم ايضا
 فلذا اراد الش ان يلحق الى تلك المباحث فاوردها ههنا لمخصها اعانة للمتدئين وترفعها لهم
 من حضيض النقص الى ذروة الكمال وصدره بكلمة اعلم اهتماما بشأنه والا فاعلم بكل
 ما فيه مطلوب وقال اعلم ايها الطالب للارتفاع والارتفاع ان من حق كل طالب كثرة
 اي امور كثيرة علوما او غيرها تضبطها جهة واحدة اي جهة صارت سببا لوحدة
 تلك الامور الكثيرة بحيث تعد تلك الامور الكثيرة بسببها شيئا واحدا وتفرغ بالتدوين
 ان كانت من العلوم فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب
 فبقوله تضبطها جهة واحدة احتز عن الامور المتكثرة التي لا تضبطها مثل تلك الجهة
 كالمسائل المتكثرة المجموعة من عدة امور متخالفة لانها وان كانت مشاركة في انها احكام
 بامور على الاخرى لكنها لم تضبطها مثل تلك الجهة هذا ومن حل جهة الوحدة على الاعم
 مما ذكر وحل اضبط على الضبط المعتبر واخرج مثل تلك الامور المتكثرة عنه ايضا
 اذ الضبط فيها ليس بضبط معتبر عندهم فلا مضابقة فيه وان كان خلاف الظاهر
 ومن لم ينههم القال قال ما قال هذا وهل الوجوب المستفاد من لفظ الحق ههنا عطف
 او احتسائي والظاهر ههنا هو الاول لقصره على الامر في تركه بيان حال الموضوع
 وقد صرح به في فصول البدائع ايضا حيث قال ان كل طالب كثرة كذلك حقه عقلا
 ان يعرفها تلك الجهة ليا من من فوات ما يعنى وضباع وقته فيما لا يعنى انتهى ومنهم من حمله
 على الثاني وهو الظاهر من قوله ثانيا وان يعرف غايتها اذ لا ضرورة الا في التصور
 بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولذا قصر العلامة التفتازاني في شرح التلخيص على الامر
 الاول ههنا وبالجملة فنحن حق كل طالب تلك الكثرة ان يعرفها اي تلك الكثرة بتلك الجهة
 اي المساوية ليس المراد معرفة تلك الكثرة بتفاصيلها اذ لا يقيق ح اقله بتلك الجهة فائدة
 اصلا ولا خلاف الواقع ايضا يلزم ايضا حصول الشيء قبل تحصيله بل المراد المعرفة
 الاجالية لها الحاصلة من تلك الجهة المساوية بان يتصورها بتعريف ما يؤذن من تلك
 الجهة فان كان حقيقة مسمى امم كان ذلك التعريف حدا سميا له والا كان رسما اسميا له
 والى هذا اشار بقوله ويحصل الشعور اي العلم الاجالي بها اي بتلك الكثرة بتلك الجهة
 كما هو الظاهر الملايم للسباق ويحتمل ان يكون ضميرها راجعا الى تلك الجهة وح يكون
 صلة الشعور اعني تلك الكثرة محذوفا على عكس الاول قبل الشروع فيها اي في تلك الكثرة
 وانما كان ذلك من حق كل طالب الكثرة المذكورة اذ لو لم يعرفها بتلك الجهة فاما

وهو المولى محمد امين في رسالته
 الوحدة حيث رجع الوجه الاول
 وزعم ان الوجه الثاني لا يجوز ارادة
 ههنا مع انه لا فرق بينهما في الدال بل
 غاية امره ان الجمل المذكور وان
 جهة الوحدة تكمل خصصها بغير
 المراد من الضبط وهذا القائل عجم
 الضبط وخصص جهة واحدة
 كما قررناه
 لا يقال على ما ذكره بلزم ان يكون
 من حواشيهم ههنا احد المعاني
 شارح الواقف في حواشيه بان صرح
 كل موضع بامورهم اجمال
 شامل له بان عرف ذلك الجمال
 بذلك المفهوم نفسه كان حله
 له بحسب مقتضى التدبرين كان حله
 اذ كان العلم على التقديرين كان حله
 الحقيق فانما هو تصور سائله تصور
 من مقدمان التلقية بما ليس ذلك
 من التفصيل بانظر الى ذلك المفهوم
 السائل

ان لا يعرفها اصلا وهو ح لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وطلبها اياه
 والكلام في حق الطالب او يعرفها لان تلك الجهة بل من حيث الكثرة فيجب لا بد من معرفة
 كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله لما عرفت من امتناع
 توجه النفس نحو المجهول فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تلك الكثرة
 المطلوبة له او يعرفها لان جهة مساوية بل من جهة اعم فحق وان حصل به الاندفاع
 الى الاخص اكنته يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فحق بضيع وقته
 فيما لا يعنيه والفرد الاخر ويفوت عنه به من ما يعنيه وهو الاخص او يعرفها بجهة اخص
 فيفوت عنه به من ما يعنيه وهو الاخص الاخر من الاعم الذي لا يوجد فيه جهة اخص
 ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه وعلى التقادير الثلاثة ينطبق
 قوله حتى يا من من فوات شيء مما يعنيه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة وصرف
 المهمة الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون منها بان اضاع وقته في تحصيله فليس هذا فائدة
 الامر الثاني فقط كما زعمه به من المتصنفين بل هو فائدة للامور الثلاثة جميعا على ما حققناه
 هذا ولما كان هذا غير كاف في حق الطالب المذكور بل كان ذلك محتاجا الى امر آخر
 مغاير للسابق اشار اليه بقوله وان يعرف غايتها اي الكثرة المذكورة واورد المعرفة
 ثانيا اشارة الى مغايرته للسابق من حيث ان الاول معرفة تصورية والثاني معرفة تصديقية
 لكن ذكر فيه ما هو النافع له لا ما هو الواجب عليه اذ الواجب عليه انما هو التصديق بفائدة ما
 على ما عرفت في محله لا التصديق بالفائدة المهمة المترتبة عليه في الواقع على ما هو المراد ههنا
 كاد ل عليه قوله ليرداد جدا ونشاطا اي جده ونشاطه فهما تمييزان الا ان يقال
 ذلك الواجب انما هو على الشارح في العلم والكلام ههنا في الطالب فكلاهما واجبان
 عقلا على الطالب المذكور ولذا ترك الاشارة الى معرفة الموضوع مع ان اللازم عليه
 ان يقول وان يعرف موضوعها ليعتبرا المطلوب عنه تميزا تاما كما اشاروا اليه ههنا
 الا ان يقال ما اكتفى فيه بما يستفاد من قوله ان يعرفها بتلك الجهة لان لزوم معرفة الكثرة
 بتلك الجهة يستلزم لزوم معرفة تلك الجهة ايضا وهو ظاهر ولذا صرح فيما بعد
 تلك الامور الثلاثة وحصل بهذا البيان الالتئام بين كلاميه هذا غاية نصحي الوجوب
 العقلي الذي اداه الشارح في فصول البدائع ويرد عليه ان اللازم من هذا ان يكون
 معرفة تلك الامور الثلاثة واجبة عقلا على الطالب المذكور وواجبة استحسانا
 على الشارح وهذا مستبعد جدا بل الظاهر ان يكونا متساويين في الوجوب الاستحسانى
 كما اتفقوا عليه في الثاني فالظاهر ان يكون المراد من الوجوب العقلي الذي نص عليه في فصول
 البدائع هو الوجوب العقلي الاستحسانى لا العقلي الضروري الذي يتمتع الطالب بدونه
 وما قبل ٧ من ان جوهر الحق لا ينفك عن الدلالة على اللازم والوجوب فهو غير خال
 عن العيوب يعرفه علام القيوب واعلم ان الش اشار ههنا الى مقدمتين كلتيهما الاولى
 اعم من الثانية والاولى قدمها على الثانية فن اجتماعهما يحصل مقدمة اخرى كلية
 وترتيب القياس هكذا ان كل علم كثرة اي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وكل كثرة
 تضبطها جهة واحدة فن حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة ينتج ان كل علم من حق
 طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة فهذه قضية يتدرج في موضوعها المطلق وغيره من العلوم

واستثناء عن قوله لا ما هو الواجب
 عليه
 واستثناء عن قوله مع ان اللازم
 عليه ان يقول
 لا حن سوسى

فأخذ منه صغرى سهلة الحصول بان يجعل المنطق مثلا موضوعا ويجعل عنوان الموضوع محمولا فيحصل المنطق علم ونظم اليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم وكل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة ينتج ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة وهذا المطلوب ههنا والى هذا الفرع اشار الش بقوله فنقول اه هذا ولا تفتت الى من لم يتغير القدر عن اللب وانما اطينا الكلام ليؤدي حق المقام قوله اي مطلقا اي كثرة مطلقا فالقصر في الحقيقة محذوف لقبام القرينة ولا حيزا من شائبة التكرار ومطلقا فبدله قائم مقامه وانما اوردته مذكرا اذ لو اوردته مؤنثا لاحتمل ان يكون صفة لكثرة المساعدة اللفظ عليه وح يوهي خلاف المقصود بل الواقع لا يهاجمه ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لان حق طالبي الكثرة المقيدة وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكائن في مطلقا الى الكثرة بخلافه لان ثمة للزوم به يكون التذكير والتأنيث فيه سواء هذا ومن عاب هذا الكلام فقد ادعى بطلان ذلك عنه الانتم قوله سواء كانت او بيان لكون الكثرة مطلقا يعني ان تلك الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاوهال فان على طالبيها ان يعرفوها بجهة واحدة وهي كونها موجهة بحصول الامال والمقاصد او تكون علوما مدونة تلك العلوم كالصرف والنحو والمنطق وغيرها او غير مدونة كعلم الحياطة وغيرها من العلوم المتعلقة باكثر الحرف والصناعات بما هو المتداول بين اربابه وقدم المتق اعني من غير العلوم على الكثرة ظاهر بخلاف العلوم فليس في عبارته غبار وان ادعاه بعض الاغيار قوله والا اي وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثرة ذلك لم يفد ذلك الكلام ان من حق كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف الى قولنا وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقعت كبرى القياس من الشكل الاول المتج لقلوبا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة المندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثرة لم يوجد فيه شرط الانتاج اعني كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المق ههنا ذلك كما اشارنا اليه قوله فوجه اه اي اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مقيدة المتق فلا بد من صرفها عن ظاهرها وتوجيهها اما بان التنوين ح في الايات قد يكون سورا الكلية وان كان في الاكثر مقيدا للتخصيص على ما اشار اليه التفارقي في شرح التلخيص نقلا عن اشارات الشيخ من انه ان كان اد خال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا هملة في لغة العرب انتهى وذلك لان كونه مقيدا للتخصيص في الاكثر وعند الخلو عن القرائن لا يثنى افادة الكلية في بعض المادة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا وسوق هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل المتق ويكون السوق المذكور عبثا ولك ان تقول القرينة على كون التنوين ههنا سورا الكلية ما بعده من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة شاملة بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعني الطلب لانه شامل لكل كثرة وقد تقرر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصول به او الموصوف به يفيد عليه ما اخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة

فأخذ منه صغرى سهلة الحصول بان يجعل المنطق مثلا موضوعا ويجعل عنوان الموضوع محمولا فيحصل المنطق علم ونظم اليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم وكل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة ينتج ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة وهذا المطلوب ههنا والى هذا الفرع اشار الش بقوله فنقول اه هذا ولا تفتت الى من لم يتغير القدر عن اللب وانما اطينا الكلام ليؤدي حق المقام قوله اي مطلقا اي كثرة مطلقا فالقصر في الحقيقة محذوف لقبام القرينة ولا حيزا من شائبة التكرار ومطلقا فبدله قائم مقامه وانما اوردته مذكرا اذ لو اوردته مؤنثا لاحتمل ان يكون صفة لكثرة المساعدة اللفظ عليه وح يوهي خلاف المقصود بل الواقع لا يهاجمه ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لان حق طالبي الكثرة المقيدة وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكائن في مطلقا الى الكثرة بخلافه لان ثمة للزوم به يكون التذكير والتأنيث فيه سواء هذا ومن عاب هذا الكلام فقد ادعى بطلان ذلك عنه الانتم قوله سواء كانت او بيان لكون الكثرة مطلقا يعني ان تلك الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاوهال فان على طالبيها ان يعرفوها بجهة واحدة وهي كونها موجهة بحصول الامال والمقاصد او تكون علوما مدونة تلك العلوم كالصرف والنحو والمنطق وغيرها او غير مدونة كعلم الحياطة وغيرها من العلوم المتعلقة باكثر الحرف والصناعات بما هو المتداول بين اربابه وقدم المتق اعني من غير العلوم على الكثرة ظاهر بخلاف العلوم فليس في عبارته غبار وان ادعاه بعض الاغيار قوله والا اي وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثرة ذلك لم يفد ذلك الكلام ان من حق كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف الى قولنا وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقعت كبرى القياس من الشكل الاول المتج لقلوبا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة المندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثرة لم يوجد فيه شرط الانتاج اعني كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المق ههنا ذلك كما اشارنا اليه قوله فوجه اه اي اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مقيدة المتق فلا بد من صرفها عن ظاهرها وتوجيهها اما بان التنوين ح في الايات قد يكون سورا الكلية وان كان في الاكثر مقيدا للتخصيص على ما اشار اليه التفارقي في شرح التلخيص نقلا عن اشارات الشيخ من انه ان كان اد خال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا هملة في لغة العرب انتهى وذلك لان كونه مقيدا للتخصيص في الاكثر وعند الخلو عن القرائن لا يثنى افادة الكلية في بعض المادة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا وسوق هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل المتق ويكون السوق المذكور عبثا ولك ان تقول القرينة على كون التنوين ههنا سورا الكلية ما بعده من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة شاملة بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعني الطلب لانه شامل لكل كثرة وقد تقرر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصول به او الموصوف به يفيد عليه ما اخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة

لاجل

لاجل طلب الطالب اليه ومن البين ان هذا يجري في كل كثرة فهذه القرائن يحمل التنوين ههنا على سورا الكلية الا ترى الى قولهم ثمرة خير من جرادة وقوله * يا اهل ذالغنى وقينم شرا حيث افاد التنوين فيهما العموم لانهما بل اقربته هي في الاول فمحول الخبر اعني الخبرية لكل القرائن وهو ظاهر وفي الثاني كون الكلام في مقام الدعاء وذلك انما يكون بالدعاء عن الوفاية من جميع الشرور وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين هذا قوله وان المهملة اه عطف على قوله بان التنوين اه يعني به وجه ذلك اما بما سبق واما بان المهملة بالنظر الى ذاتها مع قطع النظر عن القرائن عند علماء البلاغة احرازها عند اهل المعقول فان المهملة ٧ عند هم في حد ذاتها مع قطع النظر عن القرائن والمواد المخصوصة في قوة الجزئية كما يظهر من كتبهم فديكون في قوة الكلية وذلك اذ كان المقام خطايا يكتفي فيه باطن كما ههنا لاستدلالها بطلب فيه اليقين وذلك العموم لدفع ترجيح احد المتساويين على الاخر لكون كل الافراد متساوية في جواز الارادة فلو حمل على بعضها دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وقد اشار اليه صاحب الفتح في بحث افادة اللام الاستغراق حيث قال اذا كان المقام خطايا لاستدلالها بكوله المؤمن غير كرم والمناسق خب لئيم حل المعرف اللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعملة ايها ان القصد الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر وهكذا ذكر ايضا في بحث احوال متعلقات الفعل ذلك كلام صاحب الفتح صريح في ان كون المهملة في قوة الكلية في بعض الاوتات اعني المقام الخطائي انما هو بالنظر الى نفس المهملة مع قطع النظر عن القرائن ولا يقول بعملة اهل المعقول وان قالوا بكلية المهملة بحسب خصوص المادة كما صرح به شارح القسطاس وغيره فظهر من هذا البيان الفرق بين نكتتي المحشى بان الاول بالنظر الى وجود القرائن هنا كما قررنا وان الثانية انما هي بالنظر الى نفس المهملة مع قطع النظر عن القرائن وظهر ايضا وجه تخصيص الثانية بعلماء البلاغة والندفع ما وقعوا ههنا في حبس ويص ثم انهم لم ينفوا على ما اراده المحشى ههنا ذكرناه ههنا توجيهات اخر منها ان النكرة في الايات قد نعم بصيغة عامة على ما تقرر في اصول الفقه ولا شك ان ضبط تلك الجهة بتلك الكثرة شامل لجميع الكثرات ومنها ان تعليق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا يشترط ان يأخذ الاشتقاق علة لذلك الحكم فيكون الحكم عاما بعموم علته اعني الطلب ههنا ومنها ان النكرة قد نعم في الايات باقتضاء المقام نحو ثمرة خير من جرادة ونحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت الاية وقد عرفت من انفس ادخل هذه النكات الثلاثة في النكتة الاولى للمحشى ومنها حذف المضاف وهو شاع اي كل طالب كل كثرة كافي قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار اي كل قلب كل متكبر اذ ليس لتكبر واحد الا قلب واحد لا قلوب ولا يخفى سخافته ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الحذف ههنا مع استفادة المعنى المتق من التنوين استفادة واضحة ومنها ٧ ان كلمة كل يعتبر دخولها وانحائها على المضاف والمضاف اليه جميعا فكانه اعتبر دخول كلمة كل على طالب بعد الاضافة الى الكثرة فيفيد عموم كليهما جميعا وهذا فاسد في نفسه اذ لا يتصور استحباب احاطة كل الافراد الى شئين متغايرين ولو صح مثل ذلك لصح الاستحباب في الوجبات

فأخذ منه صغرى سهلة الحصول بان يجعل المنطق مثلا موضوعا ويجعل عنوان الموضوع محمولا فيحصل المنطق علم ونظم اليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم وكل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة ينتج ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة وهذا المطلوب ههنا والى هذا الفرع اشار الش بقوله فنقول اه هذا ولا تفتت الى من لم يتغير القدر عن اللب وانما اطينا الكلام ليؤدي حق المقام قوله اي مطلقا اي كثرة مطلقا فالقصر في الحقيقة محذوف لقبام القرينة ولا حيزا من شائبة التكرار ومطلقا فبدله قائم مقامه وانما اوردته مذكرا اذ لو اوردته مؤنثا لاحتمل ان يكون صفة لكثرة المساعدة اللفظ عليه وح يوهي خلاف المقصود بل الواقع لا يهاجمه ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لان حق طالبي الكثرة المقيدة وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكائن في مطلقا الى الكثرة بخلافه لان ثمة للزوم به يكون التذكير والتأنيث فيه سواء هذا ومن عاب هذا الكلام فقد ادعى بطلان ذلك عنه الانتم قوله سواء كانت او بيان لكون الكثرة مطلقا يعني ان تلك الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاوهال فان على طالبيها ان يعرفوها بجهة واحدة وهي كونها موجهة بحصول الامال والمقاصد او تكون علوما مدونة تلك العلوم كالصرف والنحو والمنطق وغيرها او غير مدونة كعلم الحياطة وغيرها من العلوم المتعلقة باكثر الحرف والصناعات بما هو المتداول بين اربابه وقدم المتق اعني من غير العلوم على الكثرة ظاهر بخلاف العلوم فليس في عبارته غبار وان ادعاه بعض الاغيار قوله والا اي وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثرة ذلك لم يفد ذلك الكلام ان من حق كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف الى قولنا وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقعت كبرى القياس من الشكل الاول المتج لقلوبا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة المندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثرة لم يوجد فيه شرط الانتاج اعني كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المق ههنا ذلك كما اشارنا اليه قوله فوجه اه اي اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مقيدة المتق فلا بد من صرفها عن ظاهرها وتوجيهها اما بان التنوين ح في الايات قد يكون سورا الكلية وان كان في الاكثر مقيدا للتخصيص على ما اشار اليه التفارقي في شرح التلخيص نقلا عن اشارات الشيخ من انه ان كان اد خال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا هملة في لغة العرب انتهى وذلك لان كونه مقيدا للتخصيص في الاكثر وعند الخلو عن القرائن لا يثنى افادة الكلية في بعض المادة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا وسوق هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل المتق ويكون السوق المذكور عبثا ولك ان تقول القرينة على كون التنوين ههنا سورا الكلية ما بعده من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة شاملة بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعني الطلب لانه شامل لكل كثرة وقد تقرر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصول به او الموصوف به يفيد عليه ما اخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة

الكلمة ايضا فيلزم ان يكون المراد من المحمولات فيها الافراد وهو بطابق اهل المعقول ولا فرق بين تركيب اضافي واسنادي في ذلك اذا الهينة الاجتماعية موجودة في الكل على انه مخالف لما نص عليه الاثمة في قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر الاية اذ لو صح مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الاية الكريمة وقد حكموا بوجوبه بل جوز بعضهم بالقلب في الاية الكريمة كافي قول الشاعر فكل حنف امري يجري بمقدار مع ان هذا تكلف لا داعي له اصلا مع ظهور الوجه الصحيح الذي اشار اليه المحشي قوله تأمل تدبر له اشارة الى تضاعف ما حققناه والى التدبر فيها ويحتمل ان يكون الاول اشارة الى الاسئلة ههنا والثاني الى الاجوبة عنها اما الاول فبان يقال اما اول فلان كون التنوين سور الكلى غير مرضي للشارح وغيرهم فحينئذ لا يحصل المقى واما ثانيا فلانه يلزم على التوجيه الثاني ان يكون كبرى الشكل الاول مسلمة وان كانت في قوة الكلمة وقد نصوا على لزوم كليتها واما ثالثا فلان كلامنا من ذلك لا يدفع ما هو الوارد على ظاهره وقد قرر ان المراد لا يدفع الاراد واما رابعا فلان اصطلاح اهل البلاغة لا يصح ما هو الوارد على اصطلاح اهل المعقول واما الثاني فبان يقال اما اول فلان ذلك وان لم يكن سور الكلى في القضايا الكلية والمسائل العلمية لكنه لا مانع من ان يكون سور الكلى في امثال هذا المقام واما ثانيا فلانهم انما نصوا على لزوم كلمة كبرى الشكل الاول في المباحث المعقولة والمقولة لاني امثال هذا المقام من المبادئ على ان التصريح المذكور منهم غير مسلم وقد نصوا على ان الشخصية قد تقوم مقام الكلية فضلا عن المهمة واما ثالثا فلان التحيات المبينة على القرائن بمنزلة الدلالات الظاهرة سيما والتحرير الذي مبني على امر يقتضي العموم القطعي في مثل هذا المقام واما رابعا فلان الكلام ههنا في بيان المقدمات لاني بيان اصطلاحات اهل المعقول على انه لو اوردت مثل هذا البيان خلاصا لاصطلاحاتهم لانسداد باب الافادة والاستفادة اذ لا شك ان افادة المعاني واستفادتها تعلق بالالفاظ وما يتعلق بها هذا وانه لا ينبغي على الاذهان السلبية وان جاوا ههنا باشياء غير عادية قوله يعني ان كل طالب كثر اه هكذا في النسخة التي عندنا وهو الموافق لما سبق وفي بعض النسخ طالب كل كثره بتأخير لفظ كل عن طالب وعل هذا بغير عن النسخة ثم ان المحشي اشار بهذا التفسير الى ان ما قيل حتى سبب لما بعد ما عني على ما في الحروف واما بعد ها غاية مترتبة على ما قبلها وصور تلك السبب بمرتين اذ حاصله ان ذلك الشعور الاجالي بتلك الكثرة بسبب الجهة المذكورة يستلزم الوقوف الاجالي عليها وذلك الوقوف الاجالي يستلزم التمييز ما منها وبين ما ليس منها وذلك يستلزم الامن المذكور اما الاول والثالث فظاهر واما الثاني فقد اشار اليه بكلمة حتى ايضا المقيدة لسببية ما قبلها لما بعد ها وبانه ان ذلك الوقوف الاجالي انما يكون بمفهوم مأخوذ من تلك الجهة شامل لجميع تلك الكثرة فاذا اورد عليه شيء من ذلك ينظر الى ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شاملا له علم انه منها وان لم يكن شاملا له علم انه ليس منها ثم ان المراد بالوقوف الوقوف الاجالي كذلك المراد من العلم بما هو منها والعلم بما ليس منها هو العلم الاجبالي الذي به القدرة التامة على التمييز اذ هو اللازم لذلك الوقوف الاجبالي لا العلم بالفعل اعني به الاطلاع على تلك الكثرات اذ مع كونه غير لازم لسابقه خلاف الواقع ايضا مثلا من تصور النحو

من التراماى الشاعرة

بانه علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكام من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مدة مدة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل الخو لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم انها من مسائل الخو بان يقول ان هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من الخوف هذه من الخو واذا اورد عليه مسألة معينة من مسائل الصنف فيمكن من ان يعلم انها ليست من مسائله كمسألة اللوا والياء اذ لا تحركها وانفتح ما قبلها فليكن القابن يقول ان هذه مسألة ليس لها مدخل في معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهي ليست من الخوف هذه المسألة ليست منه وكذا اذا تصور الميراث بانه آية قانونية فحينئذ لم يكن لها من الخوف غنى الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة من مسائل المنطقي لها مدخل في تلك العصمة ويمكن بذلك من ان يعلم مسألة له وتغيرها عن غيرها فليكن القابن بالتصور المذكور ايضا والحاصل اذا تصور علما برأيه فقد عرف خاصيته وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك بقدر اذا اورد عليه مسألة ان يعلم انها منه وانما ليس منه قدرة تامة فكماله قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد الوقوف المذكور والتصور المزبور قد حصل له العلم بالفعل بغير مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه بعد عدم كونه لازما لما قبله خلاف الواقع ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله اي غايتها المهمة لذلك الطالب بان تكون معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون للطالب في تحصيل تلك الكثرة اذ لو لم تكن معتد بها بالنظر الى المشقة المذكورة لكانت كونه مهمة له فبعد المهمة اشارة الى قيد المعتدة ههنا لا يقال لا يلزم من كونها مهمة للطالب كونها معتد بها بالنظر الى المشقة اذ كثيرا ما يكون الشيء مهمة للطالب مع كونه غير معتد به بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيله لانا نقول المهمة ان كانت بالنظر الى نفس الامر فيكون الاعتداد المذكور ايضا بالنظر الى نفس الامر وان كانت بالنظر الى الطالب فالاعتداد ايضا كذلك وهم لم يأخذوا الاعتداد ههنا بالنظر الى نفس الامر وعلى كل تقدير فالمهمة مستلزمة للاعتدادية قطعا باخفاق في علمه التقييد بالاعتداد بالنظر الى مشقة تحصيل تلك الكثرة ليس بشيء ثم اقول وانما كان معرفة تلك الخاصة المهمة من حق كل طالب الكثرة اذ لو لاها لكانت سرور في تحصيلها وطلبه له يستلزم عروفا واما اذا علم تلك الغاية المهمة يقوى بعده فيه فطعا ولا بد ان تكون تلك الغاية هي الغاية التي تترتب على تلك الكثرة كما اشار اليه المحشي بقوله المترتبة عليها في الواقع اذ لو لم يكن اياها لم يزال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فحينئذ يصير سعيه اليه في تحصيلها عبثا وفي نظره ضلالا واما اذا علم الغاية المعتد بها المترتبة عليه فانه يستكمل رغبته فيه ويبلغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كما اشار اليه الشريف العلامة فكلامه نص في ان اللازم هنا شيان الاعتداد والترتيب عليه في الواقع فالتدريج المحشي الى هذين الامرين غاية انه اخذ المهمة بدل المعتد بها وما ذلك الا لكون الاول مستلزما للثاني كما اشار اليه نعم هنا امر آخر مقدم على ذلك الامرين وهو التصديق بقاعدة ما تلك الكثرة بناء على ان الطالب فعل اختياري لا يصدر عن فاعله الا بعد التصديق بقاعدة ما

لا تعد بعض المولى فتد خليل حيث حرره هنا الوقوف الاجالي بالقدرة التامة مع انه ظاهر فيها الاحاجة الى تحريره واللازم عليه ان يجرر العلم اللازم له الشارح في العلم بالفعل حتى يتدفع ما يورد ههنا فحذفت ما بعده وصرف ههنا الى ما لا ينبغي منه وطرسوى وتبعه في خليل

والا لامتنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه وتركه المحشي لان النكتة الآتية اعني قوله ليزداد اه انما تقوم على ذنبك الامر بن لا على التصديق بقائده ما وهو ظاهر وتركه الش المحقق لانه امر ضروري لا بد منه لكل فعل اختياري فلا حاجة الى الاشارة اليه والقول بان ذلك على قاعدة الفلاسفة واما على قاعدة المتكلمين من تجوز ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فالاختيار كاف في صدور الفعل الاختياري من الفاعل فلا حاجة الى التصديق بقائده ما فبعد تسليمه لا يكون وجهها لترك الش ذلك الامر ههنا بل الوجه ما شرنا اليه وهو المستفاد ايضا من تقرير السيد الشريفي في هذا المقام قوله ولا يفتر عن السعي اه من القنور اقول لعل قول الش ليزداد جدا بالنظر الى كون تلك الغاية مهمة لذلك الطالب وقوله ونشاطا بالنظر الى كون تلك الغاية مترتبة عليها في الواقع وذلك لان النشاط زائد على الجد كما ان الترتب المذكور زائد على المهمة وقول المحشي اي سرورا وتلذذا تفسير للنشاط وهو ظاهر واما عدم القنور فهو لازم لكل من الجد والنشاط لان من ازداد جده ونشاطه لا يفتر عن السعي في تحصيلها فهو عطف على ما سبق فالقول بان عدم القنور من لوازم السرور ناش من القصور قال الش المحقق رحمه الله ولان كل علم يخصيص بعد التعميم متعلق بقوله جري الا في علة له قدمت للاهتمام اول كونه الاصل او الاشارة من اول الامر الى انه حكم معل كثره اي مسائل كثيرة بناء على ما قرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم تضبطها اي تلك المسائل الكثيرة جهة واحدة ونجعلها واحدا بعد ما كانت منكثرة في ذواتها وتلك الجهة اما ذاتية اي منسوبة الى الذات على ما هو قاعدة النسبة اي الحقيقة او الامر القائم بذاته فلا تغفل باعتبارها اي باعتبار تلك الجهة الذاتية متعلق بقوله تعدد قدم عليه للاهتمام مسائله اي مسائل ذلك العلم فالضمير راجع الى العلم وقد عرفت انه صابه من المسائل الكثيرة فعبه اضافة الشيء الى نفسه فيدفع اما بحمل الاضافة على اليانية او بان يرتكب الاستخدام بان يكون الضمير راجعا الى العلم بمعنى الملكة كما اختاره كثير من المحققين في تعريفات العلم وعلى كلا التقديرين صرح بالمسائل ليكون نصا فيما هو المقصود لان عدة علما واحدا انما هو باعتبار المسائل وانما تعد تلك المسائل باعتبار تلك الجهة علما واحدا لانها امتازت بها عن المسائل الاخر المتعلقة بالجهة الاخرى فاستحسن جعلها علما واحدا بما زاع عن العلوم والمسائل المتعلقة بالجهة الاخرى وانما خص ذلك العدد بتلك الجهة الذاتية لانك قد عرفت ان معنى قوله جهة واحدة ذاتية جهة واحدة منسوبة الى الذات والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا الذات رجحان على غيره من الجهات العرضية والغايات ولذا قيل تمام العلوم بحسب تمايز الموضوعات فظهر من هذا ان جهة الوحدة الذاتية ليست عين الموضوع وانما تسامحوا في ذلك بل هي كونها اي تلك الكثرة با حشة عن الاعراض الذاتية لشيء واحد على معنى حل تلك الاعراض الذاتية على ذلك الشيء الواحد لا على ما هو المتبادر من كون تلك الكثرة محمولة على تلك الاعراض اذ الكثرة المذكورة عبارة عن مجموع الاعراض والشيء الواحد فاذ عمد الناظر ههنا من ان كلامه محمول على التسامح من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه اذ الجهة الذاتية انما هو الموضوع لا كون تلك الكثرة با حشة

قوله خيل

عن الاعراض الذاتية له اي للموضوع ليس بشيء اذ الموضوع ذات من الذات فيلزم على ما ذكره كون الشيء منسوب الى نفسه و ياباه ايضا قوله وحدة حقيقة او اعتبارية اذ الجهة الوحدة الذاتية التي هي عين الموضوع كيف يكون واحدا وحدة اعتبارية فالحق ان كلام الش خال عن المسامحة وان جهة الوحدة الذاتية هو ما اشار اليه وان معنى جهة الوحدة الذاتية طريق وسبب لجعل تلك الكثرة شيئا واحدا منسوب ذلك الطريق او العمل المذكور الى الذات اي الموضوع وهذا ليس الا كون تلك الكثرة با حشة عن الاعراض الذاتية لشيء واحد اي الموضوع ووحدة اما وحدة حقيقة كالجسم الطبيعي موضوع الحكمة الطبيعية وكما تعدد موضوع علم الحساب او اعتبارية بان يكون الموضوع اشياء متماثلة مشاركة اما في امر ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي موضوع علم الهندسة المشاركة في المقدار الداخلة تحته وان صرح الشيخ ان شيئا بان موضوع علم الهندسة المقدر لكنهم اقاموا انواعه اي الخط والسطح والجسم التعليمي مقام المقدر تسهلا للامر على المتعلمين وكما لكتاب والسنة والاجماع والقياس المشار كذا في الدليل الذي هو جنس الاربعة واما في امر عرضي كوضوعات مسائل الطب المشاركة في الانساب الى الصحة وكما لعلوم التصوير والتصديقية المشاركة في الايصال الى الجهولات عند من يقول بان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية واما عند من يقول بان موضوعه المقولات الثانية فهو اي الموضوع واحد وحدة حقيقة كما ستقف عليه وكما ان تلك الكثرة تضبطها جهة واحدة ذاتية على ما حققناه تضبطها ايضا جهة واحدة عرضية اي الجهة المنسوبة الى العرضي القائم بالغير المتعلقة به فكما ان العرض تابعة للذات كذلك الجهة المتعلقة به تتبع الجهة الاولى الذاتية في تمام المسائل الكثيرة باعتبارها علما واحدا والمتنوع فضل ورجحان على التابع ولذا يعني بالجهة الاولى في كثير من الاحيان وتلك الجهة العرضية اي المنسوبة الى العرض ككونها اي تلك الكثرة التي في العلوم الآتية كالصرف والنحو والمنطق وغيرها والا لكانت هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمشار للبحار فعمل اطلاق الالة على العلوم محمول على التمثيل او حقيقة عرفية واستنباعها بالحر عطف على الكون والضمير اما راجع الى الالة على ما يقتضيه القرب اذ لا بد لكل آلة من غاية وهي ههنا العصمة عن الخطأ في الفكر ولذا اخذنا معا في تعريفه وقيل آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر واما راجع الى تلك الكثرة والمعنى كاستلزام تلك الكثرة غاية اي كونها مشاركة في الغاية الواحدة ولا تسامح فيه ايضا على ما حققناه آنفا لان معنى الجهة الوحدة العرضية جهة الوحدة المنسوبة الى العرض وذاتين استلزام تلك الكثرة الغاية التي هي عرض من عوارضها ثم ان تلك الغاية في العلوم الآتية ظاهرة جدا واما في العلوم الغير الآتية كعلم الفقه والحديث والتفسير بل الكلام والحكمة ايضا فكذا ايضا اذ لا بد لكل علم مطابق بل لكل كثره مطلوبة من غاية على ما نص عليه الشارح سابقا واما ما قيل من ان غاية العلوم الغير الآتية حصول نفسها وغاية العلوم الآتية حصول غيرها فهو بالنظر الى التخصيص كما هو المنصوص من لفظ الحصول والكلام ههنا في غاية العلوم انفسها ولا بد لكل علم من غاية

نواقول ايضا لا كان هذا الكون
امرا اعتباريا وان كان منسوبا الى
الذات كان وحدة العلم اعتبارية
قطعا وان كان العلم في الحقيقة عبارة
عن المسائل الكثيرة وكان التعريف
الذي اخذ من هذا الاعتبار تعريف
اعتباريا ورسميا واما ما شرنا اليه
سابقا من انه ان كان التعريف حقيقيا
اسميا كان حادا وان كان رسميا
مسمى على اعتبار غير هذا الحاشية
فبني على اعتبار هنالك في الحاشية
اشرا اليه التعميم الى ان قوله ذاتية
و اشار بهذا التعميم الى ان قوله ذاتية
يتمثل ان يكون صفة لكل من الجهة
والوحدة وان كان الظاهر الاول
ولا ينافي هذا التعميم لانه مبني على
من الشارح

على ما نص عليه المحققون من انك الكلام وغيرهم ولك ان تقول معنى قولهم غاية العلوم
 الغير الالية حصول انفسها ان تلك العلوم لا تكون وسائل وآلات الى علوم اخرى لا يلزم
 منه ان لا يكون لها غايات اصلا بحيث تعد مسائلها باعتبارها علوما متفرقة وهو المطلوب
 فلا يلتزم الى ما صدر عن بعضهم ٧ ههنا من الكلمات العارية عن الغاية قال المش
 الصلابة جرى عادة العلماء وهي الفعل الاختباري الذي كان وقوعه داعيا
 او اكثريا على تقديم الشعور اي تقديم ما يفيد اذلا معنى لتقديم نفس الشعور اي المعرفة
 الاجالية بمسائل العلم بتعريف العلوم اي سبب تعريفها ورسمها في اول تصانيفهم
 باحدى الجهتين المذكورتين ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فانه اذا تصور العلم
 برحمته وقف على جميع مسائله اجالا وقد سبق تفصيله في الحاشية فقوله بتعريف العلوم
 متعلق بالشعور اما طرف لغو او طرف مستقر وقوله وغايتها وموضوعها كلاهما مطلقان
 على الشعور المضاف اليه فيكون المعنى على تقديم غايتها وموضوعها ولا معنى له الا تقديم
 الشعور بغايتها وموضوعها على ما نص عليه الشارح سابقا بقوله وان يعرف غايتها
 وسنعم لهذا زيادة بيان وهو طفقها على الشعور بتقدير المضاف على ان يكون المعنى
 على تقديم بيان غايتها وموضوعها او عطفها على تعريف العلوم ليكون في حيز الباء
 بتقدير ذلك المضاف ايضا على ان يكون المعنى على تقديم الشعور بتلك المسائل بيان
 غايتها وموضوعها تكلف مع ان الاول يؤول الى ما ذكرنا اذلا معنى لتقديم بيان الغاية لتقديم
 الشعور بان غايتها وكذا الموضوع ايضا فلا وجه لارتكاب حذف المضاف على ان
 العادة تقديم الشعورات الثلاثة ولا يفهم ذلك الا بما ذكرنا وان الى في ايضا تحلف لهذه
 العادة وسنقف عليه في الحاشية وبالجملة انهم اعتادوا على تقديم الامور الثلاثة على الشروع
 في مسائل العلم ليكون المتعلم على زيادة بصيرة في شروعه ولتغير العلم المطلوب بهذه
 تميزا تاما ومن علل اعتبار تقديمهم الامور الثلاثة ههنا بقوله لئلا يكون كمن ركب متن
 عجايب وخطب خطب عشواء انتهى فقد ركب متن عجايب وخطب خطب عشواء لان ذلك التعليل
 اتماه في تقديم التعريف لا في تقديم الامور الثلاثة فافهم الفرق بين المقامين قال العلامة
 الكبرى في الحاشية الصفري ما حاصله وقد يذكر ههنا ايضا بيان مرتبة العلم فيما
 بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضحه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى جميع
 مسائله اجالا فهذه امور ثمانية متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد تميزه عند الطالب
 ولزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في التعليم ان يذكر كل ما هو اول او قديم كتنبيهها ولا حرج
 في شيء ذلك اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجه ما والتصديق بغائده ما انتهى قوله
 اي لبا من الطالب اه اشار به الى ان قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم نظير قوله
 سابقا ان يعرفها بتلك الجهة فاهو مكتنه نكتة لهذا ايضا واشاره ايضا الى ان حتى في
 السابق سببه لا يقال لا بد في حتى السببية ان يكون ما قبلها اسببا لما بعدها كما بين هناك فكيف
 يصح التفسير المذكور لانا نقول هذا من قبيل البرهان الاتي فلك حينئذ ان تجعل اللام لام
 الغاية ولا م العاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله اي
 الشعور بغايتها المتبادر منه انه خطف قوله وغايتها على تعريف العلوم ولا يخفى ما فيه
 من الركاكة اذ الشعور بتعريف العلوم شعور تصوري والشعور بغايتها شعور تصديقي

محمد امين صاحب رسالة
 جهه الوحدة

فكيف يتدرجان معا تحت شعور واحد ولان الباء في المعطوف عليه السببية وفي
 المعطوف لاصلة فلعله اراد به ان قوله وغايتها معطوف على الشعور بتقدير المضاف
 ههنا ايضا المحذوف بقرينة السابق لان الشعور السابق متعصب عليه ايضا
 وفيه عدم كونه خلاف الظاهر جدا حذف حرف الجر وهو سماعى مع انه ليس من قبيل
 حذف المضاف وقبل انه معطوف على صلة الشعور المحذوفة اي على تقديم الشعور
 بها وبغايتها وموضوعها وفيه حذف المعطوف عليه في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان
 بل فيه اعتبار جار المعطوف عليه المحذوف في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان
 فيه جعل الشعور الواحد مشتركا بين الامور الثلاثة ولا يخفى ما فيه وقبل انه
 اشارة الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون
 الباء داخله على الغاية ايضا اي على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 وبشعور الغاية والموضوع وفيه ان الظاهر من سياق كلام الشارح ان العادة
 جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 والشعورين على ما هو الا لازم لهذا التوجيه مع انه ليس من قبيل حذف المضاف وهو
 ظاهر جدا على ان التعريف من قبيل العلوم والشعورين من قبيل العلم يمكن ان يقال انه
 اراد انه معطوف على الشعور السابق وان ما ذكره بيان لحاصل المعنى اذلا معنى لتقديم
 نفس الغاية فاهو العادة اتماه بتقديم الشعور بها وانما لم يصرح به الشارح او ضوحه
 بما ذكره وهذا ما اشارنا اليه في الشرح وانما ترك الشارح ذكر الشعور ههنا لكونه متبادرا
 في التصور والمطلوب ههنا التصديق بالغاية والموضوع والوجه ان يقال ان الشعور
 اعم من التصور والتصديق وقوله وغايتها وموضوعها معطوفان على تعريف العلوم
 والباء في المعطوف عليه السببية وصلته اعني المسائل المحذوف وفي المعطوف لاصلة
 بقرينة ان المجرور مشعوره او للسببية ايضا بقرينة ان كلاهما كما يكون مشعورا به
 يكون سببا ٩ للشعور ايضا في المعطوف عليه يحمل الشعور على التصور لوجود
 قرينة المتعلق وفي المعطوف يحمل على التصديق بقرينة المتعلق ايضا اذ
 معرفة الغاية والموضوع من المبادئ التصديقية فعلى هذا لا يلزم المحذورات السابقة
 قوله اي التصديق بها اشار به الى ان الشعور المحفوظ ههنا شعور تصديقي اذ ما هو
 من مقد مات الشعور اتما هو التصديق بان غايتها وكذا وقوله ليرداد جدا
 ونشاطا ا ه صرح به ليكون نصا في الفائدة السابقة لهذه المعرفة فلا يجدي المناقشة
 في مثله بانه مستند ذلك هذا قوله ولا يكون سببه عبا وضلالا هذا الكلام
 على محاذاة قوله سابقا ولا يفتر عن السعي في تحصيله فعناه خ انه لو لم يصدق بالقائمة
 المهمة المترتبة عليه في الواقع لكان سببه اليه في تحصيله عبا عارفا وفي نظره ضلالا واقر
 عن السعي في تحصيله وهذا حق وقد نص عليه الشريف في الحاشية الصفري
 خاقبل ٤ من ان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة ولا يكون
 سعيهم اليه ضلالا ليس بشيء اذ لا شك ان السعي المذكور حيث هو عارفا وضلالا في نظره
 على ما هو المراد منه وان لم يكن عبا وضلالا في نفس الامر لحصول المقصود على التدرج
 المذكور فلا حاجة الى تأويله بعدم الامن من العبث والضلال بان يكون معناه لا يابا من

١ ولا معنى لكون كل منهما اسببا للشعور
 بالكثرة لا بتقديمها والشعور بهما
 حتى يحصل الشعور بالمسائل
 سببها
 ٢ ولعله فاس ما ذكره هنا على تحصيل
 السببية الذي لا يبرهن ان تحصيله
 ولا السببية من البين ان تحصيله
 كسبب سببية محسوس الظاهر ما
 نقي اذا جاء لم يجد شيئا

من ان يكون سعيه حيا في نظره بل لا وجه لهذا التاويل قوله اي التصديق بموضوعها
 كانه اشار الى انه معطوف على الشهور السابق ومنه المحفوظ هنا بقية السباق وباقي
 التوجيهات سبق والظاهر ان المراد منه التصديق بموضوعية الموضوع كما سيصرح به
 ومقصوده ههنا انما هو بطل العبارة وانما قلنا المراد ذلك لان ما هو من مقدمات الشروع
 انما هو التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال ههنا مثلا وموضوعه المقولات النسبية
 او المقولات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى المجهولات واما التصديق
 بالموضوع اي وجوده فهو من المبادئ التصديقية وقد قالوا بموضوع العلم لا بد وان يكون
 مسلم الثبوت ولا يكون اثبات الوجود فيه من مسائله واما تصور الموضوع فهو من المبادئ
 التصورية وهذا ثم ان المحشى اشار لهذا التصديق فالتبين الاول تميز العلم المطلوب
 عند الطالب عن غيره تميزا ذاتيا وانما كان التميز الحاصل به تميزا ذاتيا لان التميز المذكور
 لما كان بالموضوعات وكانت تلك الموضوعات عبارة عن الذوات والمحمولات احوالا
 يطلب في العلم نسبتها اليه ان كان التميز الحاصل بها تميزا ذاتيا ولذا قالوا تميز العلوم بحسب
 تميز الموضوعات اعتمادا منهم بالتميز الذاتي وخطا للتميز العرضي عن درجة الاعتبار
 مع ان التميز يحصل بالمحمولات ايضا واما ما قيل لا من ان العلم هو المحمولات النسبية
 فذلك للاشارة الى ان المقى في العلوم نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها
 والثاني ازدياد بصيرته في طلبه وان كان اصل البصيرة خاصلا بالتعريف وذلك ظاهر
 ايضا فانه اذا حصل التصديق بموضوعية الموضوع فاذا اورد عليه مسألة من مسائل العلم
 ولاحظ موضوعها علم انما من ذلك العلم الذي حصل له التصديق بموضوعية موضوعه
 علما اكمل من العلم الحاصل من التصور بالرسم لان ذلك انما هو بمهونة القضية الكلية
 الاستفادة من التصور بالرسم ولا يحتاج ههنا الى مثله فن قال ان الامتياز بالتصديق
 بموضوعية الموضوع لا يخل الى حصوله الى ما قد ذكره كلبه هي ان كل مسألة يبحث فيه
 عن كذا فهي من هذا العلم اولا وتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه بالتصديق المذكور
 ونسبته الى ما به التميز فلم يحصل له بصيرة فضلا عن ازديادها اذ لا حاجة ههنا الى التوصل
 بالقاعدة وان كانت خاضعة له ايضا ثم انه لو كانت التصديق المذكور وسيلة الى ما به التميز وكان
 التميز المطلوب بالتصديق بموضوعية الموضوع هذا التميز كان التميز الحاصل بالتعريف
 اقوى من التميز بالموضوع وهذا مع كونه خلاف الواقع يهدم قول المحشى ولا يزداد بصيرته
 فالوجه ما اشرنا اليه قوله وليرداداه انما قال ذلك لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف
 وهذا انما يكون على تقدير تقدم التميز الحاصل بالتعريف على ما حققناه وقد اعتادوا
 على ذلك في المقدمة فينبوا ولا تعريف العلم ثم غايتهم موضوعه قوله وخلاصة الكلام
 انما اشار فيه اولا الى ترتيب الشارح حيث قدم الكبرى لعمومها على الصغرى بخصوصها
 ثم اشار بقوله فيكون من حق ان الترتيب منعكس لان جاصله ان كل علم من العلوم
 المدونة كثره كذلك وكل كثره فيكون من حق طالبها ان يعرفها تلك الجهة اه وهذا
 حين الترتيب الذي اشرنا اليه سابقا فنعلم الخلاصة الجامعة بين الترتيبين وان خفي هذا
 على بعض الناظرين قوله ايضا اي عاد المعرفة عودا اوعاد الحكم باللياقة عودا ووجهه
 على معنى عاد اللياقة عودا وعلى معنى عاد معرفة الغاية عودا ابعد بل فاسد اذ لم يسبق

هذه خبايل
 في الطبقة تظهر من قولنا لا
 ثم انه لو كان اه

معرفة الغاية هذا على معناه اللغوي واما على ما هو المعروف من انه يستعمل للتشبيه
 فانه ان معرفة الغاية من حق الطالب كما كان معرفة الكثرة بالتعريف من حق
 فلا كدر فيه اصلا قوله كذلك طرف مستقر معلوم مطلق مجازي صفة لمصدر
 محذوف اي من حقه ان يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بالتعريف في كونها
 قبل الشروع فيها اشارة الى ان المراد بمعرفة الغاية معرفة تصديقية لان ما هو
 من مقدمات الشروع ذلك ليس الا قوله فلماذا جرى اشارة الى ان قوله ولان كل
 متعلق قوله جرى والى دفع المساحة الواقعة في كلامه حيث يستفاد من ظاهره
 ان علمه الجريان المذكور انما هي الصغرى فقط فاشارة الى ان علمه ما هو نتيجة البيان
 السابق فكذلك قال لما كان كل علم من حق طالبه ان يعرفها تلك الجهة وان يعرف غايتها ايضا
 جرى عادة العلماء اه قوله اي التصديق بموضوعية الموضوع اه اشارة الى ما قدمناه
 من ان ما هو من مقدمات الشروع التصديق بموضوعية الموضوع فتذكر قوله
 لم يلزم مما تقدم يعني ان التعليل المذكور فاصرا للدليل المذكور انما ثبت تقديم الامر
 لتقديم الامور الثلاثة كما هو المسمى قبل ٣ انما يرد ما ذكره لو كان قوله وموضوعها من قبيل
 عطف المفرد كما هو الظاهر لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطف الجملة بتقدير وجرى عاداتهم
 ايضا بتقديم الشهور بموضوعها عطفه على جرى المعلن المذكور قبله فلا يرد ما اورد
 ولهذا امر بالتأمل وفيه انه لو انفت الى مثل هذا التوجيه لا يمكن توجيه كل ما هو ظاهر
 في الفساد ولا يخفى ما فيه على انه يقال له ما وجه جريان عاداتهم على ذلك فان قيل
 ليس له وجه يلزم ان يكون عينا خاليا عن الفسادة وهذا فاسد مع ان الامور الاتفاقية
 لا تكون دائمة او كثرية على ما تقرر في محله وان قيل له وجه وسبب يقال له ما وجهه
 فان كان وجهه ما اشار اليه الش فردد عليه ما اورد المحشى وان كان امرا اخر فردد
 تسليمه لا بد من بيانه هذا قوله تأمل اعلم اشارة الى منع لزوم المذكور وبيانه انه لما كان
 من حق كل طالب كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بجهة واحدة ثم على ذلك
 الطالب ان يعرف اولا جهة واحدة تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة تلك الجهة
 وتلك الجهة وان كانت اعم من ان تكون موضوعا او غيره لكن لعموم الكلية يتدرج لزوم
 معرفة الموضوع فيه فعلى هذا او كثره به لزم الامر ايضا لان تلك الجهة شاملة للغاية
 ايضا لكنه صرح بلزوم معرفتها ثانيا اشارة الى الاهتمام بشانها وانحطاط طريقة معرفة
 الموضوع عن رتبة الاعتبار لان التاخر بالموضوعات امر استثنائي على ما صرحوا به
 فاقبل من ان الاعم لا يدل على الاخص اصلا ليس بشي لان ذلك ليس بطريق دلالة الاعم
 على الاخص بل بطريق التدرج الكل تحت عموم الكلية كما اشرنا اليه هذا ما يمكن ان يقال
 فيه وفيه ان اللازم لمعرفة تلك الكثرة تلك الجهة معرفة تلك الجهة اما بتصورها
 او بتصديق وجودها والمق ههنا التصديق بموضوعية الموضوع ٩ على التعريف
 مع انهم فعلوا الامر على العكس وما قيل ٩ من ان قوله ان يعرفها تلك الجهة اشارة الى التصور
 بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشهور بها اشارة الى التصديق بموضوعها محذوف
 المضاف ٦ غايتنا يحتاج الى الاستخدام او على التقدير في نظم الكلام اي ان كان
 من العلوم المدونة حذف اظهره تكلف جدا مع انه بآية تخصيص الشهور

لم يلزم مما تقدم

لا هذا البحث انما هو بالنظر الى ظاهر
 الوجه المذكور والافهم ومن دفع كل
 متفق عليه من قريب اه
 ٩ ومن الذين ان ذلك ليس باللازم
 في معرفة تلك الكثرة لان تلك الجهة شاملة للغاية
 ظاهر وان كان الامر كما ذكرنا من علمه
 تدرج التصديق بموضوعية الموضوع
 ٩ قوله خبايل
 ٩ اي بموضوعية الموضوع

في قوله جرى عادة العلماء الى التصور بالتعريف المأخوذ منها بل بآباء مادتهم ايضا
حيث يقد مون بيان الغاية على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكره لزم ان يكون
الامر على العكس وكذا ما قيل فيمكن ان يكون ضميرها في قوله ويحصل الشعور بها ارجعا
الى الجهة مراد بها الجهة الوحدة الذاتية على الاستخدام او الى الكثرة على ان يكون المراد
بالشعور بالكثرة التصديق بالموضوع بناء على انه لازم للتصديق بموضوعية الموضوع
فيكون من قبيل ذكر اللازم واردة المألوم انتهى اذ لا شك ان مثل هذا مما لا يدل عليه
سوق الكلام بل بآباء بيان القوم وعادتهم وسباق الكلام الش ايضا كما في التوجيه السابق
مع انه لا يكون مجازا لكون الانتقال فيه من اللازم الى المألوم وانما يكون كناية على مذهب
البعض من اهل البيان وكلامه ظاهر في كونه مجازا على انه يحتاج الى قيد ان كانت
من العلوم المدونة على ما ستقف عليه فاذا كرناه اولا في توجيه الكلام ان صح اهون منها
وسنبين وجه الصحة بحيث يقبله اصحاب الفطنة قوله ان كانت اي تلك الكثرة
علما مدونا وفي بعض النسخ ان كان علماء اي ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علماء
والنسخة الاولى لكونها عارية عن التكلف المذكور اولى وما قيل ٧ من ان اسم كان في الاصل
مبتدا والمبتدا عين الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كطابقته المرجع كما في قولهم من كانت
امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر لكونه محط القاعدة اولى فالتعريف متساو بيان
بل الثابتة اولى فقيه ان مطابقة المبتدا للخبر كعكسه انما هو في صورة كون الخبر
من المشتقات ولا كذلك ههنا فالمطابقة للمرجع في مثله اولى من المطابقة للخبر وقولهم
من كانت امك * ليس تأنيث الاسم فيه لاجل المطابقة للخبر بل للاشارة الى ان المرجع فيه
وان كان مذكرا لفظا لكنه مؤنث معنى ومن البين ان التذكير والتأنيث في مثله سواء
واذا رجع احد الجانبين من جهة اخرى كما في المثال المذكور يكون ذلك الجانب اولى
واما ههنا فبجانب التأنيث راجع والعجب من القائل انه كيف يشبه عليه امثال
هذا المثال وانما قيد المحشى به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه
الذاتية فقيه اشارة الى الرد على من ادرك معرفة الموضوع فيما تقدم اذ لو صدق ادراكه
لقيد بهذا القيد اذ الكلام ههنا في موضوع العلم ولا بد فيه من هذا القيد والظاهر ان هذا
التقييد بيان ما هو الواقع اذ الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلوم المدونة
قوله لكان اولى والتأم اه اشار بهذا الى ان الالتزام موجودة في تقرير الش وان لم يوجد
الالتزام التام فيه اما عدم الالتزام التام فيه فظاهرا من تقريره واما وجود اصل الالتزام
فلانه ظهر من المقدمة السابقة الكلية ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة سواء كان
تلك الكثرة من غير العلوم او من العلوم مدونة او غير مدونة من حق ظاهرها ان يعرفها
بتلك الجهة الشاملة للذاتية والعرضية فيستفاد منه قطعا ان كل طالب علم من حقه
ان يعرفه بالجهة المذكورة الشاملة والارتفاع الامان والثواني في الكلية فلا يصح
ان تقع كبرى الشكل الاول وقد عرفت ان المعرفة المذكورة تكون بالتعريف بالرسم
المأخوذ من احدي الجهتين وعرفت ايضا ان تلك المعرفة يحصل بمقدمة كلية ههنا
هي ان كل مسألة باحثة عن كذا فهي من علم كذا وان كل مسألة لها مدخل في كذا
فهى من علم كذا ومن البين ان من حصل عنده المقدتان المذكورتان يحصل عنده

هو الاول المعاد

لا فرق خيل

الاولى ان الشارح ترك هذا القيد
في قوله جرى عادة العلماء اذ الظاهر
لان الموضوع المعهود انما يكون
في العلوم المدونة هذا

التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالغاية ايضا اذ لو لم يكن ذلك البحث عنه
مثلا موضوعا له لما بحث عنه في ذلك العلم فالتصديق بموضوعية الموضوع مترتب
على التصور بالرسم اللازم لكل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة فلذا اكتفى به
في تلك الكلية وانما لم يكتف بتلك الاشارة في معرفة الغاية اشارة الى الاهتمام بشانها
وان الاهتمام بها فوق الاهتمام بمعرفة موضوعية الموضوع الا يرى ان في كل من التصور
والتصديق بالغاية ما هو واجب عقلا على الطالب المذكور وهو التصور بوجه ما
والتصديق بقائه ما وليس في التصديق بالموضوع ما هو واجب عقلا بل هو امر
استحسانى قطعيا على ما شرنا اليه فلذا اكتفى الش في تلك الكلية بالامرين واما في بيان
عادتهم فقد ذكر الامور الثلاثة لكون العادة وافقه عليه فبهذا البيان حصل الالتزام
بين الكلامين وارتفع الفين من البين لكن الاولى ان يذكر معرفة الموضوع في تلك الكلية
ليحصل الالتزام التام عند الخواص والعوام هذا هو التحقيق في المقال فدع عنك
ما قيل او يقال قال الش المحقق فتقول اه اذا عرفت ان من حق كل طالب علم تضبطه
جهة واحدة ان يعرفه بتلك الجهة اه ولك ان تقول اذا عرفت ان عادة العلماء جرت
على تقديم الشعورات الثلاثة على الشروع في المسائل فتقول مقتضا على ابرهم مشرا
الى تلك الامور الثلاثة معرفة المنطق باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطق وهو في اللغة
مصدر كما لنطق ظاهريا وهو ظاهر وباطنيا بمعنى التعقل وكون ظهور القوة النطقية
بهذا الفن يسمى به فكافة منبع المنطق ومعدنه والظاهر ان المراد به ههنا المسائل المختصة
بقوله علم اي اصول وقوانين وما قيل من ان اسماء العلوم كالمناطق والحقوق وغيرها
يطلق على المسائل المختصة وعلى التصديقات تلك المسائل وعلى الملكية الخاصة
من مزاول تلك التصديقات وعلى المفهوم الكلي الاجبالي الشامل لجميع تلك المسائل
والثلاثة الاولى لا تقبل التعريف بالطريق المعتاد وانما يعرف المنطق مثلا باعتبار المعنى
الرابع فقيه انه بآباء قوله علم اي اصول وقوانين اذ لا يصح الجمل ح وقد ارضى القائل
بهذا التفسير وان اراد بالمفهوم الشامل مجموع المسائل فهذا ليس امرا غير الاحتمال
الاول اعني كون العلم عبارة عن المسائل مع ان بعض الافاضل ٩ صرح بان المفهوم الكلي
الشامل شامل لكل واحد من الثلاثة السابقة وهو الظاهر فالحق ان المنطق ههنا
عبارة عن المسائل المختصة والتعريف الا في رسم له على ما هو المطلوب ههنا
لان معرفته بحسب حده لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله يبحث فيه اي في ذلك العلم
عن الاعراض الذاتية وهو الخارج المحمول الذي يلحق الشيء اما الذات اي بلا واسطة
في العروض بان يكون هناك عروض واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات
والى العروض ثانيا وبالعرض كما في الحركة بالنسبة الى جالس السفينة وبلا واسطة
في الثبوت ايضا كما نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى وما قيل من ان المنق
في العرض الاول اي العارض لذاته انما هو الواسطة في العروض لا الواسطة في الثبوت
بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض الذاتية للسطوح مع انها فاضت عليها من البدأ
القباض وهو واسطة في الثبوت فبعد المخالفة لما صرح به سيدهم يدعيه ان هذا
مخالف ايضا لما صرحوا به من ان القائل للانقسام اولا وبالذات في انقسام الاجسام

وهو الفاضل الا ترى في حواشي
الهداية

الطبيعية هي السطوح والاجسام التعليمية والخطوط ولم يقل احد من الفلاسفة بان المبدأ الفياض واسطة ههنا في الانقسام واما الامر بساويه ٧ سواء كان جزءه او خارجا عنه على ما هو التحقيق بان يكون هناك واسطة في العروض فبعضها اولا وبالذات وللمعرض تتبعها على مانص عليه الشريفة فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات اما بلا واسطة كما في العرض الاول او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كما في اللاحق لامر يساويه واما ما يلحق الشيء بواسطة الاعم جزءا او خارجا كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة كونه جسما او الخارج الاخص كالضحك المعارض للحيوان بواسطة كونه انسانا او المبدأ كالحركة اللاحقة للماء بواسطة النار تسمى اعراضا غريبة لعدم كونها مستندة الى الذات ففيها غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها لان المقصود في العلوم بيان احوال موضوعاتها والاعراض الذاتية للشيء اعراض له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي بالحقيقة اعراض لاشياء اخرى باقيا من اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباجئة عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب وباقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ما عداه فتفيد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح لما عرفت ان العلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلم يبق بعد ما نحمل على ذلك ايضا هذا ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية رجوع البحث فيه اليها اما بان يحمل موضوع العلم موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له واما بان يحمل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع وما يعرضه لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عومه موضوع العلم كقول الفقهاء كل مسكر حرام واما بان يحمل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او ما يعرضه لامر اعم لكن بالشروط المذكور ايضا والالكان في كلتا صورتين من الاعراض الغريبة فعلى هذا يتدفع ما يمكن ان يتوهم من ان الاعراض الذاتية محمولات لمساثل العلم وما من علم الا ومحمولات اكثر مسائلة اخص من موضوعه فليزج حل الاخص على الاعم وهو بيط وان كثيرا من مسائل العلم موضوعه ليس موضوع العلم فليزج ان لا يكون التعريف المذكور جامعا وذلك لانهم وان اجملوا البيان في تعريفات العلوم كما ذكره السارح لكن فصلوها عما ذكرنا كانص عليه الفاضل الدواني وغيره للتصورات والتصديقات اى للتصورات والمصدقات اى المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالاولى ما حصل صورها عند العقل مجردا عن الاذعان وبالثنائية ما حصل صورها عند العقل على وجه الاذعان والقبول من حيث نفعها اى تلك المعلومات في الاتصال الى تحصيل المجهولات التصورية والتصديقية ففوله من حيث اه اما متعلق ببحث او الاعراض على ما يفهم منها معنى الواحق او ظرف مستقر حال عن التصورات والتصديقات او صفة لها وعلى القادر فبضمير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لالى الاعراض الذاتية اذ الحقيقة ههنا قيد الموضوع لا يسان للاعراض الذاتية اذ الاعراض الذاتية ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال كما ستقف عليه ولا معنى لكون تلك الاعراض

الذاتية

٧ صطف على قوله اما الذاتية مثلا

وهذا نادر جدا مثلا

الذاتية نافعة في الاتصال الى المجهولات وما قبل ٧ من ان تلك الاعراض الذاتية وان كانت اوصافا للتصورات والتصديقات الموصلة ولم يكن انفسها موصلة لكن تلك التصورات والتصديقات انما تكون موصلة الى المجهولات بعد تميز الموصلة عن غيره والتميز انما هو بالاوصاف والاعراض الذاتية فانك ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق فصل والمجموع حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الانسان وكذا الحال في التصديقات ايضا فيكون لهذه الاوصاف والاعراض الذاتية دخل تام في الاتصال ففوله من حيث نفعها في الاتصال قيد الاعراض وضمير نفعها راجع اليها انتهى فمردود اما اولا فلا نهم اتفقوا على ان الحقيقة ههنا قيد الموضوع لا يسان للعرض الذاتي واما ثانيا فلما شيرنا اليه من ان الاعراض الذاتية ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه توقفا قريبا او بعيدا واما ثالثا فلان الموصل الى المجهول انما هو التصورات والتصديقات ولا يلزم في كونها موصلة ان تكون اوصافها متغيرة لصاحب الفكر او سلم فلا دلالة في التعريف عليه ولو سلم فانما يصح ما ذكره او كان تلك الاوصاف والاعراض مغيرة للاتصال وقد حققنا ان مرجع تلك الاعراض والاوصاف هو الاتصال فلا معنى لكونها نافعة في الاتصال قطعا فالحق ان هذا التوجيه فاسد من وجوه وان عانده بعضهم ثم اقول وانما قيد الموضوع اعني المعلومات التصورية والتصديقية بهذا القيد اعني حقيقة الدفع في الاتصال اذ لو لم يقيد به لزم ان يكون المنطوق باحدا عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية وهو خلاف الواقع لان المنطوق انما يبحث عن احوالها باعتبار نفعها في الاتصال الى المجهولات واما احوال المعلومات لامن هذه الحقيقة اعني صحة الاتصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة وكونها مطلوبة لما هيته الاشياء او غير مطلوبة الى غير ذلك من احوالها فلا يبحث المنطوق لعدم كون عرضهم متعلقا بها فالقيد المذكور ههنا قيد واقعي قيد الذاتية في التعريف شيئا على ان يبحث المنطوق عن احوال المعلومات انما هي من هذه الحقيقة متغيرة وباللغة التوفيق ففوله والعرض الذاتي لم يكتف بالضمير بان يقال وهي او وهو اى العرض الذاتي الدال عليه الاعراض الذاتية لان الثاني تكلف والاول مخالف لما قبل ان التعريف المباهية لالافراد ثم اقول لما كان العرض الذاتي مذكورا في تعريف المنطوق المأخوذ من الجبهة الاولى وكان التعريف الاول على مذاق المتأخرين ففسر الجش ٧ الاعراض الذاتية الواقعة فيه على مذهب المتأخرين فيها ايضا وهو كون اللاحق اهم من ان يكون لذاته او لجزئه او لمساويه واما القدماء اصحاب التعريف الثاني فقد حققوا بان العرض الذاتي الذي يبحث عنه في العلم ما يلحق الشيء لذاته او لمساويه جزءا او خارجا كالضحك للانسان لذاته والضحك والتكلم له لطفه فهم لم يعتبروا اللاحق للشيء بواسطة الجزء اعم مثل الحركة بالارادة للانسان بواسطة انه حيوان وبين الفريقين مباحث كثيرة تطلب من محله وهل هو نزاع اعطى يرجع الى تفسير اللفظ او نزاع معنوي قال بعض الافاضل هو نزاع معنوي ما له هل يبحث عنه في العلوم المدونة في الواقع او انه هل ينبغي ان يبحث عنه فبها وظاهر ان مثل هذا نزاع معنوي يلقى ان يقع معركة للآراء وقيل ان نزاعهم انما هو في ان ذلك الجزء اذا بحث عنه في الفن هل يكون مقيدا بامر مسلو لموضوع الفن اذ لم يكن ذلك القيد مذكورا قال القدماء

لا يلى في دفع ما يرد على جعل الحقيقة
ببأن الاعراض الذاتية من ان
الموصل هو التصورات والتصديقات
والاعراض الذاتية اوصاف لها
لا تدخل لها في الاتصال
لا هو المول بهان الدين
وقد خلل في كون القيد
اشارة الى الدقة في كون القيد
المذكور واقعا والى ان معنى
الواقعي ما هو وان فائدة اى شئ
هو ان قيد الذاتية ان تم كونه
واقعا ثم هذا ايضا
لا وهذا لان الدفع ما قبل يتبادر
من منج الجش ههنا حيث فسر
العرض الذاتي بالتفسير المذكور
ولم يفسر فيها بعد ان هذا متفق
عليه بين القدماء والمتأخرين وذلك
لان بانه ههنا دليل على انه مذهب
المتأخرين واما عدم بانه مذهب
فلا حجة الى محل آخر ومجمل انه
اشارة الى الصنيع الى ترجيح مذهب
المتأخرين فافهم

بالنقيض وقال المتأخرون بعدمه فلا نزاع بينهم في وقوع البحث عن مثل هذا الجزء
 وإنما النزاع في اعتبار القيد وعدمه وفيه ان مثل هذا التوجيه لا يساعد ما حققه القدماء
 من ان المطلوب في العلم هو الآثار المختصة بالموضوع واللاحق للشيء بواسطة الجزء الاعم
 ليس من الآثار المختصة به فلا يكون مطلوباً في العلم بالبرهان لانه اذا قيد ذلك الجزء بما يجزئ
 مساو بالموضوع الفنى يكون ح من الآثار المختصة به فلا يبقى لاستدلالهم المذكور فائدة اصلها
 يكون في غير موقعه على انه اذا قيد ذلك الجزء بما يساويه بالموضوع فان كان ذلك القيد داخل
 في حقيقة المعروض لكان المحقوق اذاته لا الجزئية وان كان خارجاً كان المحقوق الخارج المساوي
 للجزء الاعم والكلام فيه مع انه على ما ذكره يكون النزاع بينهم لفظياً فالحق ما اشار اليه
 بعض الافاضل قوله ما يلحق الشيء لا يمكن ان يكون المراد بالمحقوق القيام والعروض فالتمثيل
 بمبادئ المحمولات في موقعه بل هو الاول واليه اشار الشارح في فصول البدائع وقرر
 بان المراد بالواسطة في تعريف الاعراض الذاتية والغريبة هي الواسطة في الثبوت
 ويحتمل ان يراد بالمحقوق الحمل في التمثيل بالمبادئ مساحمة مشهورة النظائر واليه اشار
 الشريف العلامة في حواشي شرح المطالع وقرر بان المراد بالواسطة المذكورة هو الواسطة
 في العروض كما اشارنا اليه في شرح الشرح ثم اقول لعل وجه ما اشار اليه الشارح
 من كون المراد بالواسطة هي الواسطة في الثبوت هو انه اذا اراد بالمحقوق القيام كما اشار اليه
 فلو كان الواسطة المذكورة ح الواسطة في العروض لم يقيم العرض اى العرض اللاحق
 بالعرض اى الواسطة المذكورة وذلك القيام بطعن الفلاسفة وهذا المحذور لا يلزم
 عند كون تلك الواسطة واسطة في الثبوت وهذا لم يلزم قيام العرض بالعرض على ما
 ذكره الشريف اذا الحمل انما يكون فيما يشتمل على الذات لم يبق له حاجة الى جعل
 تلك الواسطة واسطة في الثبوت بل قررنا على ما هو الظاهر منها لكن المساحمة التي
 اشار اليه الشريف انما تكون اذا حمل الحمل المشار اليه على ما هو المتبادر منه وهو الحمل
 مواطاة اذ المبادئ لا تحتمل مواطاة على معروضاتها واما اذا كان الحمل اعم من الحمل
 مواطاة ومن الحمل اشتقاقاً على ما اشار اليه المسعود الشرواني في حواشي المطالع فيندفع
 المساحمة المشار اليها قوله لذاته اللام اجلية نقيض التعليل لاصلة مقيدة للنفوى
 كما هو المتبادر وكذا الكلام في الآخرين قوله كالتعجب والحركة بالارادة والضحك
 نشر على ترتيب الملف في السلك مساحمة في التمثيل حيث ذكرنا اخذ واريد المشتق لكن
 على تقدير ان يراد بالمحقوق الحمل واو اراد بالمحقوق القيام والعروض على ما ذهب اليه
 الشارح فليس في التمثيل مساحمة قطعاً بل وقع التمثيل بما هو اللازم وقد عرفت آنفاً
 تحقيقه والتعجب يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الهيئة الانفعالية التابعة
 لذلك الادراك اما بطريق الاشتراك او بطريق الحقيقة والمجاز فهو اى التعجب
 بالمعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالمعنى الثاني مثال اللاحق لامر خارج فالمراد ههنا
 هو المعنى الاول والمراد بمعروضه اعني الانسان انما هو التعجب بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول الذي
 كلامنا فيه فالقول بان في التمثيل المذكور مساحمة من حيث ان الانسان مركب في الخارج
 من النفس الناطقة ومن البدن الاناني يبنى على مذهب بعض الحكماء من ان الحواس مدركة

كالنفس

لا تفره خليل

كالنفس دون مذهب الآخرين منهم من ان مدرك الكل هو النفس الناطقة حقيقة
 ليس بشيء لان الظاهر ان المراد بالانسان المعروض هو حقيقة اذ لا حق لله بكل
 انما هو التعجب بالمعنى الثاني ثم ان كون الحواس مدركة مذهب ضعيف فلامعنى
 لبناء التمثيل عليه واوسلم قوته فلا يندفع المساحمة بالبناء عليه ايضا لان هكل الانسان
 ليس منحصر في الحواس فالحق ان مثل هذا صادر عن النظرة الاولى ثم المراد بالحركة
 بالارادة هو الانتقال من مكان الى مكان آخر ويعمى حركة اينية وثقله وهو لاحق للانسان
 بواسطة انه حيوان فيصح التمثيل وما وقع في تعريف الحيوان بانه جسم حساس متحرك
 بالارادة فالمراد به مبدأ الحركة فلا يرد ان الحركة جزء من الحيوان وهو جزء من الانسان
 فالحركة جزء من الانسان فلا يصح التمثيل به للعرض الخارج وقوله كالضحك اه هكذا
 في اكثر النسخ وهو الموافق لقريضة وفي بعض النسخ والضاحك للانسان وهو صحيح
 ايضا والمراد بالضحك ما هو بالقوة لان ما هو بالفعل وان كان من الاعراض اللاحقة
 للانسان بواسطة التعجب لكنه لكونه بالفعل اخض من المعروض فلم يعد من الاعراض
 الذاتية ثم قد قيل في مثله ان العرض الذاتي هو المفهوم المردد بين الضحك بالفعل
 وبين عدمه فليطلب من محله وههنا ما حدث شريطة اوردنا بعضها في شرح كلام الشارح
 فتذكر قوله يبحث عنها اى عن الاعراض الذاتية على ما هو الظاهر من السوق
 وارجاع الضمير الى احوال التصورات والتصديقات وان كان مناسباً لرجوع ضمير نفعها
 الى التصورات والتصديقات لكنه ارجاع من غير مرجع فان اراد بالاحوال الاعراض
 الذاتية فيعود الى الاول مع ان ذلك ليس بمسالم من تفكيك الضمير واعلم ان كلمة
 من حيث فتكون للاطلاق كما في قولهم الانسان من حيث هو وكذا وقد تكون للتفريد
 كما قلنا الانسان من حيث انه اسود زنجي وقد تكون للتعليل فاشار المحشي بقوله بسبب
 نفعها الى انها للتعليل هنا اى لتعليل البحث فكأنه قال البحث عن الاعراض الذاتية
 للتصورات والتصديقات لكونها ساقطة في الاتصال الى المجهولات فيكون كلمة من للتعليل
 كما في قوله بما خاطبناهم اعرقوا فيكون قوله من حيث نفعها ظرفاً لغوا متعلقاً بالبحث
 او بالاعراض بل بغير معنى اللواحق وحاصل المعنى ان البحث عن الاعراض الذاتية
 او ان حقوق تلك الاعراض لها انما هو لاجل النفع في الاتصال على معنى انه لولا ان لها
 مدخل في الاتصال لم يبحث عن الاعراض الذاتية لها اولم يلحق تلك الاعراض لها
 هذا ما قيل فيه ويرد عليه ان المحشي سبب صرح بان الحبيبة قيد للموضوع فكيف تكون
 لتعليل البحث او العروض اى الحقوق واجب بان تعليل البحث والعروض بذلك يشعر
 بان البحث المذكور ليس من مطلق الاعراض الذاتية لها بل عن الاعراض الذاتية التي
 لتلك الحبيبة مدخل في عروضها والالم تكن باعثة على البحث عنها وكذا الحال في تعليل
 العروض والحقوق فيعلم على كل تقدير ان تلك التصورات والتصديقات ليست
 موضوع المنطق مطلقاً بل مقيدة بالحبيبة المذكورة ولا يخفى ما في الكل ونحن نقول
 كلمة من حيث وان كان محتملاً للامور الثلاثة اى الاطلاق والتفريد والتعليل لكنها
 في تعريفات العلوم اممايان للاعراض الذاتية كما في قولهم موضوع علم الحساب العدد
 من حيث الجمع والتفريق والتقسيم واما تفريد الموضوع كما ههنا ثم قيد الموضوع

وسدد ذلك الارجاع عن الولي
 قره خليل
 واما في الجواب فظاهر واما
 في بيان القائل السابق فنحن
 علم اطلاع على المأفة المذكورة
 وتقرير التعليل مقابلاً للتفريد
 ههنا
 واما في سائر الواضع علم

يحتل ان يكون بمعنى ان البحث عن العوارض بلا حطية تلك الحية وبمعنى ان لوقها
 لا موضوع بواسطتها ويحتل ان يكون جزء من الموضوع فالحية في مثل هذا الموضوع
 تحتل اربعة معان ثلاثة مندرجة تحت كونها قيدا للموضوع اذا عرفت هذا
 فتكون الحية ههنا قيدا للموضوع لا ينافي كونها تعليلا للبحث او العروض
 وغرض المحشى من هذا انما هو بيان عدم كون الحية ههنا جزء من الموضوع
 لما قالوا من ان قوله من حيث نفعا يجوز ان يكون ظرفا مستقرا على ان يكون حالا
 من التصورات والتصدقات او صفة بان يكون متعلقا بالثبوت اى يبحث عن الاعراض
 الذاتية السابقة للتصورات والتصدقات من حيثها وكلاهما اصح في الحق اعني
 كون الحية للتقييد بما اشار اليه المحشى من كونها للتعليل ففعل من كون التقييد
 في مثل هذا الموضوع شاملا للتعليل فترجع المحشى اكون الظرف لغوا وكون الحية
 تعليلا انما هو لاجل ان لا يرد بالقيد المذكور امر آخر واما التعليل والذين غفلوا قالوا
 بما قالوا قوله باعتبار المعنى يعنى ان الاعراض اسم جامد لا يصح تعلق الظرف به
 الا باعتبار المعنى اى معنى الفعل المنفهم من الاعراض ولا يخرج الطرف بذلك
 عن اللغوية لان متولعه مذكور معنى وان كان غير مذكور افظا اى اللواحق بناء على ان
 العرض الذاتى ما يلحق الشئ لذاته اه قوله والضمير راجع الى التصورات والتصدقات
 سواء كان كلمة من متعلقة ببحث او بالاعراض لالى الاعراض الذاتية اذ لو رجع الضمير اليها
 لزم ان يكون الحية بيانا للاعراض الذاتية وهو مخالف لما حققوا من ان قيد الحية
 ههنا قيدا لموضوع بل لا يصح ههنا كون الحية قيدا للاعراض على ما ستخففه
 لما قبل من ان تقييد كل من الاعراض والموضوع يستلزم تقييد الآخر الا ان الاقرب
 ما ذكره المحشى كلام تحت ٩ قوله ان الحية اى الحية المذكورة في اكثر تعاريف العلوم
 ومن جعلها هذه الحية في هذا التعريف لما عرفت ان بعض الحية يان للاعراض
 الذاتية كافي قواهم موضوع علم الطب بدن الانسان من حيث يصح وبمرضاه ولك
 ان تقول في البيان ان الحية المذكورة في هذا التعريف واعلم ان المحشى ساقى هذا
 الكلام رد المولى برهان الدين حيث جعل الحية قيدا للاعراض وارجع ضمير نفعا
 الى الاعراض فورد عليه ان هذه الاعراض اوصاف للتصورات والتصدقات ولا دخل
 لها في الايصال الى المجهولات وانما الموصل وجزؤه نفس التصورات والتصدقات
 فلما كان الحية قيدا للاعراض وكان ضمير نفعا راجعا اليها لزم ان يكون تلك الاوصاف
 والاعراض مدخل ونفع في الايصال الى المجهولات وهو خلاف الواقع واجاب عنه
 المولى المذكور بما حاصله انه وان لم يكن نفس تلك الاوصاف والاعراض مدخل
 في الايصال لكن لمعرفة ما يدخل في الايصال المذكور مثلام تعلم ان الحيوان جنس والناطق
 فصل وان المركب منهما قد تام لا تامة له موصل الى الكنه وكذا الحال في القياس فللاشارة الى
 هذا قيد الاعراض ههنا بالحية المذكورة ولا يخفى ما في هذا الجواب اما اوله فلان التوجيه
 المذكور بما لا يدل عليه لفظ التعريف واما ثانيا فلان لزم ان الايصال موقوف على معرفة تلك
 الاوصاف والاعراض وكثير من المحصلين يحصلون من صدق التصورية والتصدقية
 من غير اطلاع منهم على تلك الاوصاف والاعراض نعم تميز الفكر الصحيح عن الفكر

لا هذا نقل بالمعنى وهو اول من قوله
 من ان كلا من تقييد الموضوع بالاعراض
 من تقييد الموضوع بالاعراض
 لا بد ان لا يرد الادعاء على تقدير
 رجوع ضمير نفعا الى الاعراض فلو رجع
 قطع النظر من فساد الاعراض في
 في ذاته ولو سلم الاستلزام فلا وجه
 للامتناع من التصريح الى الدلالة
 فيا هو الذى يورد في التعاريف
 على تقدير رجوع الضمير الى
 التصورات والتصدقات فلا يتركز
 المحشى لكن لا يضره

القاصد يحتاج الى معرفة تلك الاوصاف والاعراض لكن الكلام ههنا في التعريف بالجهة
 الاولى والذاتية لا في التعريف بالجهة الثانية العرضية على ان ذلك ليس بلازم في التعريف
 الثانى لان الكلام ههنا قبل الشروع واما ثالثا فلان الاعراض ههنا عبارة عن الايصال
 وما يتوقف عليه الايصال كما ستقف عليه فعلى ما ذكره في الجواب يلزم ان يكون لمعرفة
 تلك الاوصاف مدخل ونفع في انفسها ولا يخفى ما فيه من الفساد فلذا لم يلتفت المحشى
 الى جواب ابراهه اصلا واما بقوله ان الحية قيد الموضوع اه الى سقوط ابراهه المبني
 على ما راعه فاقبل من ان قيد الحية قد يكون جهة البحث بان يكون بيانا لنوع الاعراض
 الذاتية فلما رجع المولى المذكور ضمير نفعا الى التصورات والتصدقات وقال ان قيد
 الحية يبان لجهة البحث والاعراض الذاتية لكان صوابا فالمحشى مخطى في الحصر
 على كون الحية قيدا لموضوع اذ يحتل ان يكون بيانا لجهة البحث والبرهان مخطى
 في القول بتوقف الايصال الى المجهولات على تلك الاوصاف على ان من لم يعرف المنطق
 الايصال الى المجهول وان لم يتوقف على معرفة تلك الاوصاف بناء على ان من لم يعرف المنطق
 يقدر على اكتساب المجهولات فعلى هذا يكون الحق مع المحشى لكن تميز الفكر الصحيح
 عن الفساد يحتاج الى تلك المعرفة والابرز ان لا يكون المنطق محتاجا اليه فعلى هذا
 يكون الحق مع برهان الدين انتهى لمختصا فقيه بحث ايضا اما اوله فلان كون الحية
 بيانا للاعراض الذاتية يقتضى ان يكون تلك الحية محمولات مسائل المنطق وليس في المنطق
 مسألة محمولها النفع في الايصال لاحقيقة ولانها بلا نعم محمولات مسائل المنطق
 الايصال وما يتوقف عليه تأويلا كما سيحكي لكن الكلام ليس فيه واما ثانيا فلان
 جعل الحية بيانا للاعراض الذاتية وجعل ضمير نفعا راجعا الى التصورات والتصدقات
 فاسد يقتضى ان يكون نفع التصورات والتصدقات محمولات مسائل المنطق واما ثالثا
 فلانه على تقدير الارجاع المذكور لا معنى لكون الحية بيان الاعراض الذاتية واما رابعا
 فلان الكلام ههنا انما هو في تعريف المعلومات لا في تعريف المعرفة وتيميز الفكر
 الصحيح عن القاصد واما ما اشار اليه الش ٩ في فصول البدايع من ان قيد الحية ههنا محتمل
 للامرين فليس مراده انه محتمل لكونه قيدا لموضوع ولكونه بيانا للاعراض الذاتية
 على ما توهم ٨ بل مراده انه محتمل للتعلق بالبحث وباعراض على ما اشار اليه المحشى مع كونه
 قيدا للموضوع على كل تقدير ولو سلم فلا يكون كلامه دليلا على ما ذكره المحشى ومنشأ غلطهما
 ههنا لفظ النفع الواقع في القيد المذكور بناء على انه متبادر في العلم والمعرفة لكن لانفع اهم فيه
 لانه بمعنى صحة الايصال على ما نقل ٣ عن المحشى ههنا فلا وجه لما توهمه ذلك المولى
 ومن تبعه ه فالحق مع المحشى وتحقيق هذا المقال من غاية الملك المتعال قوله ولا دخل لها
 في الايصال الى اه اذ الكاسب هو المعلوم نفسه فوصفه وكذا جزؤه ذلك الوصف وشرطه
 ليس بكاسب وموصل والظاهر ان المراد بالدخلية النقية المدخلية في التأثير والامر
 كذلك فان الموصل في الحيوان الناطق مثلا انما هو نفسه مع قطع النظر عن كلية الحيوان
 والناطق وجنسبة احدهما وفصلية الآخر وذاتية وان لم يمكن انفكاك هذه الاوصاف
 عنهما فلك الاوصاف مصاحبات لا مؤثرات هذا قوله والمقصود اى مقصود صاحب
 التعريف من هذا التقييد ان المنطق اه ففائدة قيد الحية هو الاحتراز عن بعض

١ واما خامسا فلانه ان اراد البيان
 لجهة البحث البيان لجهة الامر
 الذاتية فهذا عين معنى كونه بيانا
 للاعراض الذاتية وان اراد به بيان
 سبب البحث ووجبه فهو عين ما
 اشار اليه المحشى سابقا وقد بينا به
 داخل تحت كونه قيد الموضوع
 وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتمكن
 عليه ولا يمكن دخول هذا البحث
 في البحث الثالث المذكور
 ٢ وهذا هو مدار ما قررنا القائل ههنا
 بل مدار ما ذهب اليه البرهان على ما
 اشار اليه في حواشيه
 ٣ وهو الذى صرح بقوله فموضوع
 المنطق مقيد بصحة الايصال وهو
 الواقع في الحاشية الصغرى ايضا
 ه قد خلد

احوال المعلومات اللاحقة لها لكن لان تلك الحثية بل من حيثية اخرى من كون تلك المعلومات موجودة في الذهن او غير موجودة او بوجود مطابق للاشياء الخارجية في المساهية او غير مطابق فيها وكونها ممكنة وحادثة وقديمة وغير ذلك والسر فيه انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علما واحدا وهو بط فاعلى هذا يكون القيد المذكور احترازا بهذا بحسب النظر الظاهر والذي نقول ان هذا القيد يسان الواقع اذا الواقع في المنطق انما هو البحث عن احوال المعلومات من حيث تقع تلك المعلومات في الاتصال وانما قيد به لتلا محتمل ما هو خلاف الواقع على تقدير الاطلاق والمجب من بعضهم انه جعل قيد الذاتية في التعريف قيد واقعا لمثل ما ذكرنا من الوجه وجعل هذا القيد احترازا ومن البين ان الوجه القائم على كون قيد الذاتية قيد واقعا قائم على كون هذا القيد واقعا ايضا فالظاهر فيه ما ذكرناه قوله باعتبار تقعها اي التصورات والتصديقات الظاهر انه متعلق ببحث ويحتمل ان يكون متعلقا باللاحقة على محاذاة ما اشار اليه الحثي فالقول بانه لا يتعلق باللاحقة على مذاق الحثي غفول عن التفضل السابق للحثي نعم لا يتعلق هذا باللاحقة على ان يكون ضمير تقعها راجعا الى الاعراض لكن لا نقول به قوله هي الاتصال قد عرفت منا انه ان كان المراد بالحقوق القياس والعروض بالتمثيل بالمبادئ صحيح بل هو الاولى وعلى هذا لا حاجة الى تأويل الاتصال بالموصل وان كان المراد به الحمل والمتبادر منه الحمل مواطاة فقيه مساحقة حيث ذكر المأخذ واريده المشتق والظاهر ان هذا المقام مقام بيان محمولات مسائل المنطق ولما كان المتبادر من الحمل هو الحمل مواطاة فلا بد من التأويل قوله كافي الحدود والرسوم ارادها بالجمع باعتبار افرادها الشخصية او اراد بالجمع مافوق الواحد ولعله انما يقبل كافي الاقوال الشارحة والاقبسة ليكون الكلام في الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على نسق واحد اشارة الى ان اطلاق القول الشارح على الناقص لاسيما على الرسم الناقص محتمل اذ لا يوجد فيه شرح وايضاح ولذا جوزوا بالاعم والاختص في الرسم الناقص وبالاعم فقط في الحد الناقص ويمكن ان يقال الاقوال متبادر في الافاظ والكلام ههنا في المعاني الموصلة هذا واراد بالاقبسة الحجج ليكون الاستفراء والتثيل داخلا فيها كذلك قبل لكن جعلها من اللواحق يقتضي خروجها عنها قوله وما يتوقف عليه الاتصال معطوف على قوله الاتصال فيلزم ان يكون هذا ايضا من الاحوال مع انه خلاف الواقع على انه متناقض لما سبق من ان الاحوال لا تدخل اياها في الاتصال فالمراد احوال ما يتوقف عليه الاتصال على تقدير مضاف والمعنى ان تلك الاحوال هي الاتصال وحوال ما يتوقف عليه الاتصال مثلا الحيوان الناطق جندام موصل الى الكنه وحوال الحيوان والناطق مثل جنسية الاول وفصلية الثاني فقولنا الحيوان جنس في قوة ان يقال موصل ايضا لا بعيدا وكذا الكلام في البواق وما قيل من ان هذا على تقدير ان يراد بما يتوقف عليه الاتصال ما صدق واما اذا اراد به المفهوم لا يحتاج الى التوجيه فان هذا المفهوم مرجع للمحمولات المذكورة في المنطق فليس بشي لانه ان اراد بالمفهوم مفهومات الاشياء الخارجية فليس ذلك بمرجع لمحمولات مسائل المنطق وان اراد بالمفهوم الاحوال التي قدرناها

هو الولي محمد امين في رسالته
وبتبعه الولي قرة خليل ملا

فيقع فيما هرب من لزوم كون تلك الاحوال لها مدخل في الاتصال والحق ان هذا خبط من قائله ويدل على ما قررناه قوله ككون التصورات كلية اه فان كون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة احوال لها لا تدخل لها في الاتصال وانما المدخل فيه للتصورات الكلية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فاقبل ايضا من ان فيه مساحقة فالمراد كالكلية والذاتية والعرضية وهكذا مبني على الخبط السابق نعم اولم يدر في قوله وما يتوقف عليه اه مضاف محذوف لا يمكن ذلك التوجيه لكن قد عرفت انه محتاج الى التقدير وترك النوعية والعرضية العامة لان النوع تمام الماهية وذكره في باب الكليات لتكميل الصنعة او لتوضيح الاخوة او لكونه معرفا والعرض العام لا مدخل له في الاتصال ويمكن ان يقال انه في صدور التمثيل قوله فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال يستفاد من ظاهره ان ما يتوقف عليه الاتصال عبارة عن هذه الاحوال وقد عرفت ما فيه فالمراد ان الموصل الى التصورات يتوقف على معروضات تلك الاحوال توقف الكل على اجزائه لا على انفسها اذ لا دخل لنفس الاحوال في الاتصال قوله بلا واسطة احترازا عن الاقبسة فانها تتوقف على الكليات الخمس بواسطة القضايا المتوقفة على اطرافها من الموضوعات والمحمولات قال الشريف في الحاشية الصغرى احوال المعلومات التصورية المجبوت عنها في المنطق ثلاثة احدها الاتصال الى مجهول تصوري وذلك في الحدود والرسوم وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا لكونها كلية وذاتية اه وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا وكذا احوال المعلومات التصديقية ثلاثة اقسام احدها الاتصال الى المجهول التصديقي وذلك في مباحث القياس والاستفراء والتثيل التي هي انواع الحجج وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي انتهى فاقسام الموصل الى التصور والتصديق المجبوت عنها في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهو العرفات والموصل القريب الى التصديق وهو الحجج والموصل البعيد الى التصور وهو بعض الكليات الخمس والموصل البعيد الى التصديق وهو القضايا والموصل الابعد اليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي فليفهم ٩ قوله وككون التصديقات قضية عطف على قوله ككون التصورات كلية وقد عرفت انه لا مساحقة فيه فكذا لا مساحقة فيه نعم لو كان كل منهما تمثيلا لنفس ما يتوقف عليه الاتصال لكان في كل منهما مساحقة لكن قد عرفت ان هذا القول محتاج الى التأويل فبعد تأويله لا حاجة الى تأويل كل منهما قوله فموضوع المنطق فذا ذكرنا اجسام ما فصله قبل قوله مقيد بحجة الاتصال وهو المراد بتقعها في الاتصال في قول الشارح من حيث تقعها في الاتصال على ما نقل عنه وهذا النفع بهذا المعنى متحقق في الاقسام الخمسة للموصل لا يقال المتبادر من النفع في الاتصال انها اسباب بعيدة للاتصال وليست بموصلة فيكون

لا يصدره الا يمكن لاستلزام هذا
التوجه الترجيح بالمرجح لكفاية
مثال واحد او اثنين في التمثيل

واشارته الى النفاة الظاهرية بين ما
ثقل عن الشريف وبين ما اشترنا
اليه وال دفعها ايضا بان غاية ما
ذكرناه كون القسمين سواء كان تصورا
ابعدا الى تصديق سواء كان تصورا
او تصديقا وهذا حاصل ما ذكره
الشريف ايضا لا يقال فعل هذا
بأنه اكتساب التصديق عن التصور
وقد قالوا بامتناعه لا يقال ذلك
الامتناع في الموصل الابعد
لا في الموصل القريب
بمعنى بعض الاول قرة خليل ملا

متبادر في الاقسام الثلاثة اعني الاتصال البعيد في التصور والبعيد والابعد في التصديق
 فالاول ان يقال من حيث انها توصل لانا نقول هذا مشترك الورد لان قوله من حيث
 انها توصل متبادر في الاتصال القريب في التصور والتصديق بل هو كما لصريح فيه
 والظاهر انه بعد تحريه ان المراد من النفع في الاتصال هو صحة الاتصال لاوجه لهذا الاراد
 لان صحة الاتصال متحقق في الاقسام الخمسة قوله لا بنفس الاتصال حتى يرد عليه
 ان الاتصال محمول اريد اثباته في العلم فكيف يكون قبدا للموضوع وانه وقيد لا بد
 وان يكون مسلم الثبوت في العلم وما قيل ان الاتصال مطلقا قيد الموضوع وانواعه
 اعراض ذاتية فلا منافاة بين كون الاتصال قيدا وبين كونه اعراضا ذاتية اذا قيد
 هو المطلق والمحمول خصوصياته فقيه انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق
 فيمنع تقييد الموضوع به اذا المطلق به هذا المعنى لا يتحقق الا في ذهن وان اريد به ما هو
 لا بشرطه فيعود المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ذهن المخصوص وكل
 مخصوص من نية المحمول واما ما قيل من انه لا شك ان المدرك الواصل الى المجهولات
 هي النفس الناطقة فهي اذا سلكت في طرق افكارها الواقعة في مهامه المعلومات
 بقوتها العاقلة اوصلتها الى محالها بدياتها الى المجهولات فادركتها بالاتصال صفة العقل
 ولا ينسب الى المعلومات التي هي مجازي الافكار لا يتصرف مجازي فيقول بالآخرة الى كون
 تلك المعلومات نافذة في الاتصال فلا يظهر معنى جعل الاتصال عرضا ذاتيا للموضوع
 وصحة الاتصال قبذاله فقيه ان غاية ما ذكر كون النفس الناطقة موصلة للقوة العاقلة
 الى مجهولاتها لا كون القوة العاقلة موصلة فليس للقوة العاقلة الا الوصول وكما
 ان النفس الناطقة موصلة ايها الى مطالبها وكذلك المعلومات موصلة ايها الى
 مطالبها فكل من النفس الناطقة والمعلومات كاسباتها ولا يلزم من كون الشيء كاسبها
 لفعل ان يكون اسناد ذلك الفعل اليه مجازيا والا لكان اسناد الافعال الصادرة عنها اليها
 اسنادا مجازيا وهو بطلان اتفاق اهل الكلام ولش سلم ما ذكره فالتقييد المذكور انما هو
 لتخصيص الاعراض الذاتية بالاتصال وما يتوقف عليه لان لمطلق المعلومات اعراضا
 ذاتية غير الاتصال وما يتوقف عليه كما شرنا اليه في هنا ايضا ظهر فساد كون الحيثية
 بيان للاعراض الذاتية كما ظهر فائدة التقييد قوله بل الاتصال وما يتوقف عليه
 اعراض ذاتية اقول في اشرا الى ان قوله فموضوع المنطق الى هنا فذلك لما سبق من
 اول القول الى هنا وهو مأخوذ من الحاشية الصغرى ولما كانت الكلمات السابقة منشرة
 لخصها بهذا الكلام وليس هذا الكلام ملخص قوله سابقا وتلك الاحوال فقط حتى
 يرد عليه انه لا يتدرك مع ان قوله فيبحث عنها في هذا العلم قاطع لشبهة الاستدراك هذا
 قوله فيبحث عنها في هذا العلم هذا يقتضي ان يكون المسائل كلها نظرية اذا البحث
 عنها يقتضي نظريتها خصوصا اذا انضم اليه معونة المقام هي ان الفن يحتاج الى التعليم
 والتدوين مع ان بعض مسائل المنطق مثلا كاتاج الشكل الاول وكذا اتاج القياس
 الاستثنائي بدعي وقس عليه ما يوجد في سائر العلوم ولعل هذا ما ينبغي على الغالب بناء
 على ان المسائل قد تكون بدعية على ما ذهب اليه كثير من المحققين منهم الشريف
 العلامة واما مبنى على ان المسائل لا تكون النظرية قال في شرح المقاصد لم يقع

هذا مبنى على ما هو التحقيق عند
 الفلاسفة من ان موجد جميع الاشياء
 هو الله تعالى واما على ما هو المشهور
 فيها بينهم فلا يرد في كون النفس
 الناطقة موصلة

خلاف

خلاف في ان البدعي لا يكون من المسائل والمطالب العلمية بل لا معنى للمسئلة الا ما يستل
 عنه ويطلب بالدليل نعم قد يورد في المسائل الحكم البدعي لبيان لميته وهو من هذه الحقيقة
 كسبي لا بدعي وقد يجعل الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات واحكام ينفذ
 تفقرا الى تنبيه مسائلها وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما وقع في تجريد المنطق من ان المسائل
 ما يبرهن عليها في العلم ان لم تكن بينة انتهى فهذا صريح في ان المسائل لا تكون النظرية والى
 هذا ذهب جماعة من الفضلاء هذا قوله ليس في المنطق مسئلة محمولها الاتصال اي
 الاتصال القريب او ما يتوقف عليه الاتصال اي احوال ما يتوقف عليه الاتصال من الكليات
 الخمس والقضايا واطرافها من الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي والمراد احوال
 ما يتوقف عليه الاتصال من الاتصالات البعيدة في التصورات او البعيدة والبعدي في
 التصديق بقايت حاصل السؤال ليس في المنطق مسئلة محمولها الاتصال القريب او البعيد
 والابعد وحاصل الجواب انه ليس المراد انها اي الاتصالات مطلقا محمولات بل المراد بالبحث
 عن هذه الاحوال هو رجوع البحث عن الاعراض الذاتية الى البحث عن تلك الاتصالات
 بان يكون الاتصال مطلقا قريبا او بعيدا مرجع محمولات المسائل هذا قبل لام السلب
 الكلبي المشار اليه بقوله ليس في المنطق مسئلة اه الا ترى الى قولهم المعرف بوجوب تصور
 المعرف وقولهم الحد اتمام بوصول الى كنه الشيء والرسم بوصول الى بعض وجوهه وقولهم
 الشكل الاول ينتج المطالب الرابع والضرب الاول ينتج الموجبة الكلية والاستقراء الناقص
 يفيد الظن فان هذه مسائل المنطق محمولاتها الاتصالات صرح به الشريف في حواشي
 المطالع واقول قد عرفت مما نقلنا عن شرح المقاصد ان المسائل لا تكون النظرية وما ذكر
 من الامور البدعية فليس بمسئلة ولو سلم فالكلام انما هو في المسائل المجتهد فيها في العلم وما
 ذكر ليس من المسائل المجتهد عنها وان كانت من المسائل هذا قوله اذا حكم على معلوم تصوري
 بانه حد او رسم اي اذا حكم بان ذلك المعلوم التصوري المركب من الجنس والفصل القريبين
 مثلا حد تام او المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة مثلا رسم تام كان معناه ان ذلك
 المركب من حيث انه مركب من ذلك المذكور موصول الى المجهول التصوري ولا شك ان المنطق
 يبحث عن احوال مثل هذا المركب فاقبل من ان التصديق بالحدية والسمية للاشياء ليس
 من المنطق في شيء على ما اوضحه شارح المطالع ان اراد بالنظر الى ذوات الاشياء فليس يمكنه
 غير مفيد وان اراد بالنظر الى تركيبات العقلية فم على ان الغرض كون محمولات المسائل
 راجعة الى الاتصال قريبا او بعيدا وان كان المذكور في التصور بعض افراد موضوعات
 المسائل فافهم قوله بلا واسطة اي موصول ايضا لا حاصلا بلا واسطة ضمنية وهو
 الاتصال القريب كما في الحدود والرسوم واما ما يتوقف عليه هذا الاتصال من الكليات
 الخمس من الجنس والفصل والخاصة فهو موصول ايضا بلا واسطة ضمنية فان
 مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينظم اليه امر آخر يحصل منهما
 الحد والرسم الا ان يكون تعريفا بالمفرد على مذهب من يجوز قوله وقس على هذا
 اي قس على العلوم التصوري المعلوم التصديقي فانه اذا حكم على معلوم تصديقي بانه
 شكل اول او ضرب اول منه او قياس اقتراني او استثنائي او استقرائي كان معناه انه
 موصول الى كذا ابصلا بلا واسطة واذا حكم عليه بانه قضية او عكس قضية او تنقيص

وتم اقول هذا السؤال انما يرد فيحتاج
 الى الجواب كما اشترنا اليه اذا فسر
 الاتصال في قوله محمولها الاتصال
 بالاتصال القريب كما اقتضاه جواب
 القائل الذي نقله المحقق واما على ما
 الطالع من قوله فان قيل
 وقع في المنطق مسئلة محمولها
 ليس في المنطق مسئلة ولذا بين
 الاتصال البعيد او الإبعاد ولذا بين
 الشريف هناك المسائل في المنطق كما
 بوجود هذه المسائل فلا يرد ههنا
 نقله المانع المذكور فلا يرد ههنا
 لكن جواب المحقق آت عن ذلك كله

فرضنا اخرى كان معناه انه موصل الى كذا ابصارا بواسطة فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى المطلوب التصديق مالم ينظم اليه امر آخر والحاصل انه لما كان مرجع جميع الاعراض الذاتية للبحوث عنها في المنطق ابصارا مطلقا فريضا او بعيدا في كل من التصور والتصديق او ابعد في التصديق خاصة كما اشرنا اليه في بيان اقسام الموصل عبر عن تلك الاعراض الذاتية بالابصار وما يتوقف عليه الاتصال قطعا للتطويل اللازم من التفصيل فكل محمولات مسائله راجع الى احد الامرين اى الاتصال بلا واسطة او الاتصال بواسطة كما اشار اليه القائل هذا هو الكلام على التعريف المأخوذ من الجهة الذاتية على مذهب المتأخرين وستطلع على ما هو التحقيق وبالله التوفيق قال الش العلامة

او عن الاعراض الذاتية كلمة والتخير في التعبير وللإشارة الى ان ما قبله مبنى على مذهب وما بعده على مذهب آخر ولما كانت الاعراض الذاتية عند القدماء ٧ غير هامة للمتأخرين صرح بها ثانيا والا فالتاسع ٣ الاخصر ان يقول او المعقولات الثانية وهي مالا تعقل الاعراض لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما يبطئه وقبل هي العوارض المخصوصة بالوجود الذهني والظواهر ان التعريفان متساويان وانما لم يكتف بقوله مالا تعقل الاعراض لمعقول آخر لما روا ان لوازم الماهيات كان وجبة للاربعه لم تعقل الاعراض لمعقول آخر مع انها عارضة بحسب الوجود الخارجي ايضا فزادوا قيد عدم المطابقة للاحتراز عنها فاخص بعوارض الوجود الذهني كالتعريف الثاني فعلى كل تقدير هي من عوارض الوجود الذهني ومن احواله ولما كان قيد ولم يوجد في الاعيان ما يبطئه مأخوذا في تعريف المعقولات الثانية كما عرفت فلو حمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي لكان قوله التي لا يحاذى بها امر في الخارج اى امر كائن في الخارج على ان يكون الذي راجع الى هذا القيد مستدركا فلا بد ان يحمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى اللغوي اى الامور المتعلقة في غير الدرجة الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او فيما بعدها من الدرجات وهو المناسب لوقوعها في التعريف ويكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات الثانية وبهذا الدفع ما قبل ٢ من ان هذا صفة كاشفة عن حقيقتها انتهى اذ الغرض ههنا تعريف العلم لا تعريف الموضوع على انه لو كان صفة كاشفة عن حقيقتها لكان هو تعريف مستقلا للمعقولات الثانية على ما هو مقتضى الكاشفة وقد عرفت انه جزء ثان من تعريف المعقولات الثانية مع انه متفصح بالمعذور المتعقل في الدرجة الاولى مثل الكليات الغرضية اذ يصدق عليه انه لا يحاذى بها امر في الخارج مع انه ليس من المعقولات الثانية لعدم كونه من الاحوال بل ذاتي لافرادها الغرضية واما ما قبل ٧ من ان المراد به الاحوال التي لا يحاذى بها امر في الخارج فكل المعذور المتعقل في الدرجة الاولى خارج عنه كما هو خارج عن المعقولات الثانية فهذه القول ليس الاصفة كاشفة لما قبله فليس بشئ وان ادعاه صاحبه بانه يلبق ان يعد من الحواشي لان معنى كونه صفة كاشفة انه اوضح الصفة بدل الموصوف لم الامر ومن البين انه اوضح هذا القول بدل المعقولات الثانية وقبل علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لا يحاذى بها امر في الخارج لا تنقص بالمعذور قطعا ومثل هذا ظوان خفي عليه فان اراد ان هذا صفة للاحوال فلا يكون الاعيان عن الاحوال فيرد عليه انه على تقدير كونه صفة

وهو مذهب القدماء حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعقولات الشبيهة التي لا يحاذى بها امر في الخارج من حيث تنطق على المعقولات الاولى التي يحاذى بها امر في الخارج وهو مذهب المتأخرين حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى الجهات الشبيهة لذهنه او لا يساويها جزا او خارجا على ٢ قيد تعريف للمول في خيل حيث قال الاخصر او المعقولات الثانية

٢ قاله كثير من المتأخرين منهم الاول وهو ان الدين ومحمد امين صاحب الرسالة ٧ محمد امين ٧

كاشفة يكون تخصيصا للتعريف بقريضة المعرف وفنائه ظ وان اراد انه عبارة عن الاحوال بالنظر الى ذاته فلا دليل عليه قطعا مع ان هذا البيان مخالف لما اتفق عليه الا راء حيث لم يعرفوا المعقولات الثانية ٧ بالاحاذى بها امر في الخارج والحق ان هذا يخرج عما هو غلط فاحش منه فظهر بما قررنا ان المعقولات الثانية عبارة عن العوارض الذهنية المتعلقة فيما بعد الدرجة الاولى من التعقل وهي الامور والاحوال التصورية الشاملة للمعلومات التصورية والتصديقية كفهوم الكلي السام لمفهومات الكليات وكفهوم القضية والقياس الشامل لمفهومات القضايا والاقبسة فعلى هذا يكون موضوع المنطق واحدا حقيقيا لا واحدا اعتباريا كالمعلومات التصورية والتصديقية ولما كان بحث المنطق عن المعقولات الثانية لامن حيث ما هي في نفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن ولا من حيث انها من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك فان ذلك وظيفة فلسفية اشار بقوله من حيث تنطبق اه الى ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل يبحث فيه عن احوال تلك المعقولات من حيث تنطبق تلك المعقولات على المعقولات الاولى ويسرى احكام تلك المعقولات الى المعقولات الاولى بسبب اندراجها تحت تلك المعقولات مثلا اذ اردنا ان نعرف ان الحيوان الناطق موصل الى الكنية نرجع في ذلك الى ان الحد التام موصل الى الكنية بان نقول الحيوان الناطق خدام وكل خدام موصل ينتج ان الحيوان الناطق موصل وكذا الحال في الكليات التي هي المبادئ واذا اردنا ان نعرف ان قولنا العالم مؤلف وكل مؤلف حادث موصل الى قولنا العالم حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول منتج للوجبة الكلية بان نقول هذا القياس من الضرب الاول من الشكل الاول وكل ما هو كذلك فهو منتج للوجبة الكلية ينتج ان الضرب المذكور منتج المطلوب وكذا الحال في سائر الاقبسة والضروب والقضايا التي هي المبادئ فالكبرى المذكورة في الموضوعين من مسائل المنطق بحث فيها عن احوال المعقولات الثانية من حيث الانطباق على المعقولات الاولى كما قررنا فالفرق بين مذهبي المتأخرين والقدماء ظاهر وان خفي على بعض الناظرين وستعرف حقيقة الحال عند ختام البحث ومن هذا البيان يظهر فساد ما قبل من ان الحثية قيد للاعراض الذاتية وتخير تنطبق راجع اليها لا قيد للمعقولات الثانية اذ الانطباق بالمعنى الذي صورناه انما يوجد في المعقولات الثانية لا في اعراضها الذاتية على انه يرد عليه ان يكون المنطق باحثا عن جميع الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية سواء كانت محتوينا عنها في المنطق او في الفلسفة لان الكل منطبق على المعقولات الاولى على ما اعترف به القائل فالحق انه قيد للموضوع هذا ثم لما كان المعقولات الثانية ههنا بالمعنى اللغوي على ما حققناه كان المناسب له ان يكون المعقولات الاولى ايضا بهذا المعنى اى الامور المتعلقة في الدرجة الاولى فعلى هذا يكون قوله التي لا يحاذى بها امر في الخارج مع سابقه تعريف المعقولات الاولى بل هو الظاهر في مقام تعريف العلم نعم يمكن ان يكون الصفة ههنا كاشفة لكن الاولى ما ذكرناه اولافلا تعقل من الكلام الا في المتعلق به هذا هو الكلام في تعريف المنطق باعتبار الجهة الاولى واما اعتبار الجهة الثانية فهو ان المنطق اى المسائل قانون والظ ان يقال ٩ قوانين الا انه وحدها باعتبار جهة وحدتها الموحدة اياها والقانون في اللغة اسم للمسطر نقل الى الامر

١ وان عرفوها بعوارض لا يحاذى بها امر في الخارج على ما في شرح المطالع وغيره وكما من فرق بين التعيين

٢ وفي شرح المطالع القانون لنقل من ان روى انه اسم المسطر بلتهم وفي الاصطلاح مرادف للاضطر والقاعدة ثم قال انما قيل قانون مع ان المنطق قوانين لانها لا اشتركت في مفهوم القانون وكان المنطق تعريف المنطق من حيث انه علم واحد في مفهومها ٣ وفي بعض الرسائل هكذا في القوانين والاصول والواحد الصالح وليس يعرف

الكلية المنطبق على جميع جزئياته ليعرف احكامها منه لما في كل منها من التوصل
الى تحصيل الامور الكثيرة على الاستقامة مثلا اذا قلنا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل
وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها موافاة وهذه القضية ايضا امر كل اي قضية
كلية وقد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة
على خصوصيات تلك الجزئيات ككثير يدوم وكثير يدوم في ضرب يدوم وضرب يدوم في غير ذلك
وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل
والقانون والاصول والقاعدة والضابطه اسماء لهذه الكلية بالقياس الى تلك الفروع
المندرجة فيها واستخراجها منها الى الفعل يسمى تفريعا وذلك بان يحمل موضوعها
اعني الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية وتعمل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى
هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج ان زيد مرفوع فقد خرج هذا الفرع بهذا العمل
من القوة الى الفعل وقس على هذا جميع مسائل العلوم ومن هنا ظهر وجه قولهم مسائل
العلوم حليات موجبات كليات والشرطيات والسوالب والجزئيات ليست بمسائل
وان كانت مألوفة ٧ بها ان كانت قابلة له وذلك لان الشرطيات لاموضوع لها والسوالب
والجزئيات لاتقع كبرى الشكل الاول حتى يصح الاستخراج المذكور ولان السوالب لاتقتضي
وجود الموضوع وقد عرفت ان الاستخراج المذكور يقتضي وجود الموضوع يعرفه
اي بذلك القانون صحيح الفكر اي الفكر الصحيح وهو الذي وجد فيه شرائط الصورة
الصحيحة تصورا او تصديقا على ما فصل في المنطق ولا يلزم فيه الصحة من حيث المادة
والا يلزم ان لا يكون المنطق ناقضا للفلاسفة الان يكون الصحة ٨ من حيث المادة اعم
من ان يكون في الزعم او في الواقع وفاسده وهو الذي لا يوجد فيه شرائط الصورة
والفكر على ما ذهب اليه القدماء عبارة عن مجموع الحركتين من المطلوب المشعوبه
الى المبادئ المناسبة ومنها الى المط وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية
ويراد فيه النظر على القولين في المشهور وربما يفرق بينهما بان الفكر هو مجموع
الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية والنظر ملاحظة العقولات الواقعة في ضمن
الحركتين او الترتيب ولذا قال ناقده الحاصل انهما كالمترادين وله مقام تفصيل ولما كان
العادة ههنا هو الاشارة الى الامور الثلاثة كما صرح به الش وكان قد اشار الى ما هو العمدة منها
اراد ان يشير الى الباقيين فقال فاندرج في التعريف الاول معرفة الموضوع
اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق لا التصديق بوجود الموضوع لانه من المبادئ
التصديقية ولا التصورية لانه من المبادئ التصورية والمق ههنا هو الاشارة الى ما هو
من مقدمات الشروع وذلك هو الاول ليس الامر ذلك لان من حصل عنده تصور المنطق
بالرسم المذكور حصل عنده ان مسائل المنطق باحثة عن المعلومات عند قوم
او العقولات عند قوم آخرين فيحصل ح عنده انه لو لم يكن المعلومات او العقولات
موضوعه لما كان مسأله باحثة عنها فيحصل له التصديق بموضوعيتها وكذا الحال
في قوله وفي الثاني معرفة الغاية اي اندرج في التعريف الثاني التصديق بغاية الفن
اي غاية الغاية وذلك لان من حصل الرسم المذكور حصل عنده ان معرفة صحة الفكر
او فاسده مترتب على تلك القوانين فيحصل عنده انه لو لم يكن تلك المعرفة غاية المنطق

٧ مثلا قولهم اذا كان البند أمثلا
على ماله صدر الكلام وجب تقديمه
ياول قولنا كل مبتدأ مثله على ماله
صدر الكلام وجب تقديمه وقولهم
ولا يسوغ التفصيل ياول بقولهم
والنفس الفصل لا يسوغ على ان يكون
معدولة الحصول وعلى هذا مالا
٨ اقول صحة الصورة مستلزما
من فساد الصورة على ما
شارح المطالع اذ لابد في حقيقة
البدنية من الانتهاء الى اتيان
في الصورة فلو لم يكن ههنا خطأ
قطعا فلي هذا اشتراط صحة
المادة الان كالمات في الاصل على ما هو
المشهور فيما بينهم

لما ترتب على تلك القوانين وانما اطبقنا الكلام ليؤدي حق المقام قوله اي لا يوصف بها
شيء حال وجوده في الخارج اشار بهذا الى ان قوله امر بمعنى شيء وان قوله في الخارج ظرف
مستقر حال منه وقول النجاة ان صاحب الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه مقيد بما
اذ لم يكن تلك النكرة مخصصة بوجه من الوجوه وههنا خصصت بوقوعها في حيز النفي
٧ كما هو الحال في كون المبتدأ نكرة وانما اختار كونه حالا على كونه صفة لان الغرض رجوع النفي
المذكور الى هذا القيد وهذا اظهر عند كونه حالا فلا يلتفت الى من قال القول بان مقصوده
تقرير المعنى لا توجيه الاعراب لان تفسيره قابل لكل منهما كما لا يخفى ثم اذا كان النفي المذكور
راجعا الى القيد يكون المعنى يوصف بذلك الشيء بالعقولات الثانية واذ لم يكن ذلك الانصاف
في الخارج ثبت انه في الذهن فيكون الوجود الذهني منشأ للانصاف المذكور لا الوجود
الخارجي وهو ظاهر ولا الوجود المطلق ايضا لشموله الوجود الخارجي فلو كان الوجود
المطلق منشأ للانصاف المذكور يلزم ان يكون الوجود الخارجي منشأه والكلام على تقدير
سلب منشأته وكونه منشأه باعتبار شموله الوجود الذهني ليس مغايرا لكون الوجود
الذهني منشأه ثم لما كان كلام الشارح ظاهرا في التفسير المذكور لكون العقولات الثانية
من قبيل الاوصاف والعوارض وكان منشأ ذلك العروض هو الوجود الذهني دون
الوجود الخارجي بخصوصه ودون الوجود المطلق كان كلام الشارح ظاهرا في افادة
هذا المعنى وان خفي على البعض ههنا وللإشارة الى ما حققنا قال بل هي من العوارض
الذهنية يعني ان العقولات الثانية من العوارض اللاحقة للعقولات الاولى في الذهن
وهذا لازم لتفسير المحشى بل داخل فيه لما حققنا في شرح الشرح انهم انما اخذوا
في تعريف العقولات الثانية قولهم ولم يكن في الاعيان ما يطابقه الذي هو معنى قوله
لا يحاذي بها امر في الخارج ليخرج اوزم الماهية عنها لانها وان كانت لاتعقل الاعارضة
لمعقول اخر لكنها عارضة لها بحسب الوجود الخارجي ايضا فكون العقولات الثانية
مخصوصة بالوجود الذهني انما يظهر بالقيد المذكور فاقبل من ان قوله بل هي
من العوارض اه ليس بداخل في تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه على المراد في المقام
والا لكان قوله النفي لا يحاذي بها امر في الخارج صفة كاشفة بلا نزاع ليس بشيء
لان التفسير المذكور انما هو على تقدير عدم كونه صفة كاشفة على ما سبقه واول كان
صفة كاشفة لا يكون مفسرا بالتفسير المذكور اذ لا دليل ح على اعتبار الوصف فيه
بل هو ح شامل للوصف وغيره مثل المعلوم المتعلق في الدرجة الاولى على ما سيجي
من المحشى فتدبر فان معنى الصفة الكاشفة ههنا قد خفي عليه كما خفي على بعض
من يدعي الكشف قوله والجزئية اه لاشك ان الجزئية عارضة لمفهوم الجزئي
وذلك المفهوم انما يكون موجودا في الذهن فالجزئية عارضة له باعتبار وجوده في الذهن
وما اشتهر من ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي فليس على حقيقة بل من قبيل اسناد
حال المفهوم الى ذى المفهوم فلا اسناد المذكور بحاز عقلي فظهر ان الجزئية كالكلية
من العقولات الثانية فصح التمثيل بها قطعا من لمدخل لها في الاصل الى الجهولات
لكن الغرض تمثيل العقولات الثانية فذكرها ههنا ليس باستطراذ كما توهم وان كان
ذكرها في ايضاح التعريف السابق على مذهب المتأخرين استطراذيا قوله اي تمثيل

٧ فانه لطافة تأمل على
٧ اي يوصف ذلك الشيء بوقوعه
في الدرجة الثانية من التعقل
٧ ثم ليت شعري ما معنى قوله بل هو
تنبيه على المراد في المقام فان كان ذلك
مرادا في قوله النفي لا يحاذي بها امر
وقع فيا هرب وان كان ذلك مرادا
في قوله العقولات الثانية ففساده
واضح اذ الكلام في تفسير الصفة
لامعنى الامر الثالث قطعا والعجب
منه انه لا يوصف اه اذا اوصف
نحوه لا يوصف اه اذا اوصف
الذي هو من عوارض الوجود الذهني
قطعا والكل نشأ من عدم يجوز
المحشى كون الصفة كاشفة واعقلا
من وجه علم الجوز المذكور

تلك المعقولات اه اشار بهذا الى ان ضمير تنطبق راجع الى المعقولات الثانية لاني
 اعراضها الذاتية وان الحبيبة قيد الموضوع لا يسان الاعراض الذاتية وان نازع فيه المولى
 برهان الدين وزعم ان الحبيبة يسان للاعراض الذاتية والضمير راجع الى الاعراض الذاتية
 بناء على زعمه في التعريف السابق وقد عرفت ما يتعلق بذلك مما قررناه في شرح
 كلام الشارح فتذكر قوله اشتمال الكل على جزئياته دفع لاحتمال ان يكون الاشتمال
 من اشتمال الكل على اجزائه بناء على ان الانطباق اذا لم يكن بمعنى المساواة كما ههنا
 يكون بمعنى حمل لكيات على الجزئيات ولذا قال اي يجري اه مينا للاشتمال المذكور
 يعني ان معنى الانطباق المذكور ان يجري على المعقولات الثانية احكام ٩ اي
 محكوم بها كلية بحيث تنتهي تلك الاحكام الكلية وتتأدى سارية الى المعقولات
 الاولى الموصلة الى المجهولات بناء على ان الغرض معرفة احوال تلك المعقولات
 الاولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية ومعرضاتها لينوصل بها الى
 المجهولات فاذا اريد ان يعلم حال ككل من تلك الطبائع والمعرضات
 يرجع في علم حال كل منها الى احكام تلك المعقولات الثانية فقوله يرجع على صيغة
 المجهول جواب لقوله اذا اريداه وكونه على صيغة المتكلم وان كان مناسب لقوله الاتي
 اذا اردنا لكن لا يحصل الانطباق ح بين اشروط والجواب قوله مثلا اذا اردنا تصوير
 للرجوع المذكور يعني انا زجع في معرفة احوال تلك الطبائع واقواعد الكلية والمسائل
 المنطقية التي موضوعاتها معقولات ثانية مندرجة تحتها تلك الطبائع ومجولاتها احوال
 واعراض تلك الموضوعات فتحصل ههنا صغرى سهلة الحصول بحمل فتوان بعض
 تلك الموضوعات على بعض تلك الطبائع وتجهل بعض تلك القواعد الكلية كبرى
 فيحصل ههنا نتيجة موضوعها ذلك البعض من تلك الطبائع ومجولاتها محمول
 ذلك البعض من تلك القواعد ويسمى مثل ههنا تقريرا واستخراجا فاذا اردنا ان نعلم
 ان الحيوان الناطق موصل الى الككنه يرجع الى ان الحد التام موصل الى الككنه ونقول
 الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل الى الككنه ينتج ان الحيوان الناطق موصل
 الى الككنه واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعد او نقول الحيوان
 يرجع في ذلك الى ان الجنس يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعد او نقول الحيوان
 جنس وكل جنس يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعد او نقول الحيوان
 يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لا بعدا وعلى هذا القياس الكلام في الاقضية
 ومبادئها فاذا اردنا ان نعرف مثلا ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج ان العالم
 حادث يرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول ينتج موجبة كلية ونقول
 هذا قياس مركب من وجنتين وكل ما هو كذلك ينتج موجبة كلية ينتج ان هذا ينتج
 موجبة كلية وعلى هذا القياس حال المبادئ فقوله وعلى هذا القياس
 خبر مقدم لمبدأ محذوف كما شرنا اليه وفصلناه وقوله القياس صفة لاسم الاشارة
 والقياس بمعنى الطريق وجعله كلاما من كيان الخبر المقدم والمبدأ المؤخر وان كان
 لا يخفى عن اطرافه لكن مع كونه تكلفا يتبعه سوق الكلام لعدم شموله لحال المبادئ
 وتقدير المضاف بان يكون المعنى وعلى هذا باب القياس تكلف مع عدم تناوله

وانما فسر الاحكام بالحكموم بها
 اذا الاحكام بمعنى النسب لا واد بها
 الا المقضيا فلا يتصور فيها الاجزاء
 المذكورة في الكلية انما هو وصف
 المقضيا بالاحكاموم بها لكنه وصف بها
 ههنا مجازا لمصلحة الاجزاء
 المذكورة

لحال المبادئ ايضا بناء على ما هو المتبادر من باب القياس المباحث المتعلقة بنفس الاقضية
 قوله هي طبائع المفهومات اي الطبائع التي هي المفهومات فاضافة الطبائع الى المفهومات
 عهدية على ما هو اصل وضع الاضافة فيجتمعان ح ويكون كالاضافة الثانية
 الاصطلاحية في الاجتماع كما حققناه في اضافة النسخ الى العوارف في قول الش من منح
 عوارف الافاضل فتكون لامية بالنظر الى ذات الاضافة والبيان الاصطلاحية بالنظر
 الى ما هو المراد منها ههنا فاقبل اضافة الطبائع الى المفهومات لامية اصطلاحية وبيانها
 بالمعنى اللغوي بمعنى تبين المضاف كما صرح به ابو القحح مبنى على القول عما ذكرناه
 وحل الاضافة على الاضافة الالامية على ان يكون المراد بالمفهومات المعقولات
 الثانية بعيد جدا وباني عنه التقييد بقوله المتصورة من حيث هي اذ الظاهر ان هذا
 القول صفة للمفهومات لا للطبائع ثم ان المحشى ههنا في صدد بيان المعقولات الاولى
 والمعقولات الثانية وعلى الاول اشار بهذا القول وعلى الثاني اشار بقوله وما يعرض له اه مثل
 هذا التوجيه من قبيل نزع الخلف قبل الوصول الى الماء على انه مخالف لبيان الاتي اذ
 المعقولات الثانية ليست عبارة عن المفهومات المتصورة من حيث هي فقط بل هي
 مشروطة بعدم ما يطابقه شي في الخارج فوله من حيث هي طرف لغوي متعلق بالمنصورة
 او مستقر صفة ثانية للمفهومات والمعنى المتصورة والمعتبرة من حيث هي مع قطع النظر
 عن العوارض اللاحقة لها فانها لو اعتبرت مع عوارضها لانه كون من المعقولات الاولى بل
 من الثانية لانه كما ان مفهوم الكلي والكلية من المعقولات الثانية كذلك الحيوان المنصف
 بالكلية مثلا منها ايضا اذ العبارة مع انما هي بالنصف من حيث الاتصاف لا بذات النصف
 من حيث هي هي فالحبيبة المذكورة لبيان الاطلاق اول التقييد قوله وما يعرض اه
 مبتدأ خبره قوله الاتي يسمى المعقولات وقوله ولا يوجد في الخارج اه انما اخذه اشارة
 الى ان العروض في الذهن غير كاف في المعقولات الثانية بل لابد مع ذلك من عدم وجود
 ما يطابقه امر في الخارج وقد بينا وجهه في توضيح الشرح والمراد بالخارج ما هو الخارج
 عن المشاعر من اذهاننا والمبادئ العالية قوله كالكلية وهي امكان فرض صدقه
 على كثيرين كما ان الجزئية عديمة وقد عرفت مما سبق من ان ذكر الجزئية ليس باستطراذلي
 قوله ونظا زها من الجنسية والفضلية وكونه قضية وعكس قضية مثلا وكونه قباضا
 اقترانيا او استثنائيا الى غير ذلك قوله وكفهوم الكلوي وهو ما يمكن فرض صدقه
 على كثيرين والجزئي وهو ما لا يمكن الفرض المذكور وعلى هذا القياس ونبه باعادة
 الكاف الى ان تمثيل العوارض بالمبادئ على حقيقته وليس من ذكر المبادئ واردة
 المحمولات وقد سبق الاشارة اليه ولك ان تقول اشار بهذه الاعادة الى ان المعقولات
 الثانية قد تكون محمولة وقد تكون غير محمولة فان قلت ان المعقولات الثانية التي
 هي موضوع الفن من الاعراض الذاتية المحمولة على المعقولات الاولى كما يدل عليه
 الانطباق المذكور قلت بعد تسليم ٨ لزوم الحمل مواطاة في مطلق الاعراض الذاتية
 الكلام ههنا في بيان تمثيل المعقولات الثانية من المعقولات الاولى ولا كلام لنا ههنا
 في الانطباق المتعنى لمطابقها مواطاة هكذا ينبغي ان يقرر قوله في الدرجة الثانية
 من التعقل اراد بها مبادئ الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وغيرها على ما نقل عن المحشى

والذي يظهر من هذا التقرير ان
 الضمير المستتر في قوله لا يوجد
 في الخارج امر بطابقه راجع الى الامر
 والنصوب راجع الى
 الضمير في قوله وما يعرض له اه
 الموصوف الامر والنظائر
 سائحا فيه الظهور راجع الى الوصول
 ان الضمير المستتر راجع الى الامر الموصوف
 والضمير المنصوب الى بكسر الباء هو ذلك
 لان المطابق والمطابق يقع الباء هو
 المعارض والمطابق انما اذا قلنا مثلا زيد
 ذلك الامر الا بى بكسر الباء هو
 انسان فالمطابق يقع الباء هو
 المحمول والمطابق وهكذا الناطق
 الموضوع وهكذا بعض الناطق
 وان لم يتفطن له بعض فلازل قد مر
 في مواضع ههنا فلازل قد مر
 بعد ان ثبتك الجمل المذكور
 ٨ اشارة الى منع لزوم الحمل الاعراض
 وذلك الامر من ان تعريف الاعراض
 الذاتية ان المراد بالحق الواقع
 في تعريفها من القيام والعروض
 ومن الجمل والقرين المذكور انما هو
 في الثاني لاني الاول

ان الاصطلاح على اعمية ما عدا المعقول الاول معقولا ثانيا انتهى قبل هذا الاصطلاح
 انما هو عند البعض واما عند الاخر فواقع في المرتبة الثانية فهو معقول ثان وما وقع
 في الثالثة فهو معقول ثالث على ما افاده السيد في حاشية التجريد وقد قال في حاشية المطالع
 مرجعا للاصطلاح الثاني ومن الناس من سمي ما عدا المرتبة الاولى معقولا ثانيا انتهى
 ونحن نقول ان اجزاء المنطق متفاوتة بعضها متعلق بالمعقولات الثالثة وبعضها متعلق
 بالمعقولات الاربعة وهكذا فالقضية مثلا معقول ثان يبحث فيه عن انقسامها وتناقضها
 وانعكاسها فالانقسام والتناقض والانعكاس معقولات واقعة في الدرجة الثالثة
 واذا حكم على احد الانقسام او احد المتناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشي كان
 ذلك في الدرجة الرابعة وهكذا سائر المراتب وعلى كل تقدير فالمنطق لا يبحث فيه
 عن المعقولات الاولى اذا عرفت هذا فاعلم ان من قال بالمعقولات الناشئة او الاربعة
 اراد الاشارة الى تفاوت مباحثه ومن قال بالمعقولات الثانية اراد بها ما عدا الاولى اشار
 الى ان الكل مشترك في البحث عن المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق فليس
 بين الفريقين نزاع في ذلك حتى يكون احدهما راجعا على الاخر ومنشأ ما ذكره
 القائل ما في شرح المطالع حيث قال بالمعقولات الثانية موضوع المنطق ويبحث عن
 المعقولات الثالثة وما بعدها وقال السيد هناك ومن الناس من سمي ما وراء المرتبة الاولى
 معقولا ثانيا ومن البين ان غرض شارح المطالع انما هو الاشارة الى تفاوت مباحث المنطق
 ومسائله كما صورناه ومع ذلك لا ينكر كون المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق
 بمعنى ما عدا المعقولات الاولى الا يرى انه لو كان محمول مسئلة من المسائل في الدرجة
 الرابعة من التعقل فهل يقول بان موضوعها من المعقولات الثالثة فان قال به لزم المخالفة
 لما صرح به اولاً من ان موضوع المنطق المعقولات الثانية وان قال بان موضوعها
 من المعقولات الثانية فليزم عليه ان يقول بان المراد من الثانية ما عدا الاولى بناء
 على ان موضوع تلك المسئلة متعلق في الدرجة الثالثة واما القول المذكور فانهما
 هو الاشارة الى ان البعض من اهل المعقول لا يلتفت الى هذا التفصيل بل يعم عن الكل
 بالمعقولات الثانية ويكون التفصيل المذكور مناسباً لمقام الاستفادة راجع كلام شرح
 المطالع عليه وهذا مراده ايضا في حاشية التجريد والا فالاتفاق واقع على تسمية
 ما عدا المعقولات الاولى معقولات ثانية وقد برز والله التوفيق قوله اذا لا يمكن جعل
 الكلية الاربعة متعلقاً بامر يعرض له الكلية ضرورة ان تعقل العارض اعني الكلية يتوقف
 على تعقل المعروض اعني المفهوم من حيث هو وهو وكذا الكلام في الجزئية على ما سبق
 قوله وليس في الخارج امر يطابقه اي ذلك الامر الكلية على ان يحمل الكلية
 على ذلك الامر ويتصف هو بها لان ذلك الامر من المعقولات فيكون الانصاف المذكور
 عقلياً ايضا فيكون القضية التي موضوعها الكلية وامثالها قضية ذهنية ومن هنا سمعهم
 يقولون ان مسائل المنطق كلها قضايا ذهنية لكون موضوعاتها من عوارض
 الوجود الذهني وهل القضايا التي موضوعاتها المعقولات الاولى مثل الجوار كلى
 والحيوان الناطق حد تامه قضايا ذهنية والحق ان مثل الاولى قضية طبيعية ومثل الثانية
 قضية شخصية او طبيعية ومن هنا اطاعت ايضا ضعف مسلك المتأخرين في موضوع

هذا التفرع الى محولات المسائل
 الواقعة فيها كحاشية المطالع
 من التفرع الى محولات المسائل

وهذا قبل شرح المطالع ان يقول
 تلك الموضوعات من المعقولات
 الثالثة او الاربعة ولا يلزم من ذلك
 ان يكون موضوع المنطق المعقولات
 الثانية لان موضوع المنطق المعقولات
 موضوع العلم لا يتقرر في موضوع
 الثانية على تلك الموضوعات فان صح
 يتم الحق والادب ان لا يكون موضوع
 المنطق المعقولات الثانية فليست هي
 المذكور اعلاه بالبحث في اختلاف
 المسائل واما النظر الى محولات
 فلا اختلاف في الاصطلاح لا محذور
 على ان موضوع المنطق لا يعاقف
 المعقولات الثانية مع ان موضوعات
 مختلفة في مراتب التعقل والكلام
 هي في بيان الموضوع

المنطق قوله كما ان للسواد المعقول متعلق بالمتن وهو ظاهر ما يطابقه في الخارج اي
 بشي يحمل ذلك السواد المعقول على ذلك الشيء بان يقال هذا سواد فالصغير المستتر
 في مطابقه راجع الى السواد والصغير المنصوب راجع الى الموصول وفي بعض النسخ كما
 ان السواد بالنصب اسم ان وهو مستلزم لعدم صحة قوله ما يطابقه من حيث العربية
 ثم ان قولنا هذا سواد قضية خارجية لكون موضوعها موجوداً خارجياً كقولنا زيد
 موجود في الخارج وان كان الانصاف في الاولى خارجياً في الثانية عقلياً لكون الوجود
 من الامور العقلية اذا اعتبر في كون القضية خارجياً انما هو الى وجود الموضوع ولا فرق
 بين القضيتين في ذلك ومن قال بان الثانية قضية ذهنية فغدر كسوطا وكانه ظن
 ان قوله في الخارج قيد لمطابقة وقال ما قال وقد عرفت انه قيد الامر في قول الشارح
 لا يحاذي بها امر في الخارج فكذلك ههنا قوله ان لا يكون معقولة في الدرجة
 الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او الثالثة وهكذا فقد اشار بهذا الى
 ان المراد بالثانية ههنا ما عدا الاولى سواء كانت ثانية او ناشئة او وهو الذي
 عليه الاصطلاح كما حققناه آنفاً وذكر قوله بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول آخر
 يعني اذا تعقلت تعقلت عارضة لمعقول آخر لكونها من عوارض المعقولات ولا تعقل
 العوارض الاربعة تعقل المعروضات وليس معنى هذا الكلام ان تعقل المعقولات الاولى
 يلزمها تعقل تلك المعقولات الثانية لوما بينا بالمعنى الاخص كما توهم حتى يشاقق فيه
 بانه لم لا يجوز ان يتفك تعقلها عن تعقل معروضاتها ويحتاج الى الجواب بدعوى الاستفراء
 ويستند في ذلك الجواب من الحق الدواني كيف ومثل ان العارض كلها او كثرها نظرية
 محمولة اوزام غير مبنية تحتاج الى الاثبات نعم يمكن ما ذكره من المعنى بين المعقولات الاولى
 وبين المعقولات الواقعة في الدرجة الثانية كن الكلام ههنا ليس متحصراً في ذلك
 قوله وكذا ما لا يعقل الاعراض اه فخل هذه الصورة فعد معقولا اول في الاصطلاح
 وان كان تعقلها عارضا لتعقل غيرها فليعقل الاول بالمعنى الاصطلاحي اهم من المعقول
 الاول بالمعنى اللغوي اي المتعلق في الدرجة الاولى قوله كالاتفاق جمع اضافته وهي
 النسبة التي يكون مفهومها معقولا بالقياس الى الغير واقسامه سبعة بالاستفراء قوله
 اذا قبل بحقيقة وجودها في الخارج كما ذهب اليه الحكماء حيث حصروا الموجودات
 الممكنة في عشرة واحد لها جوهر وابقها اعراض منها ما هو غير نسبي وهو الكم
 والكيف ومنها ما هو نسبي وهو سبعة الاين والمثني والوضع والملك والاضافة والفعل
 والانتفاء فان كلا منها متعلق بالقياس الى الآخر فالاضافة هذه اخص من الاضافة
 في كلام المحققين والتكليمون انكروا ما عدا الاين منها هذا ثم انه ليس معنى كلامه انه اذا قبل
 بتحقيقها في الخارج كما عند الحكماء تكون الاعراضات من المعقولات الاولى واذا لم يقبل
 بتحقيقها كما عند التكلمين تكون من المعقولات الثانية حتى يرد عليه ان منشأ الانصاف بها
 هو الوجود الخارجي للمعروضات وان لم تكن الاضافة موجودة في الخارج على رأي
 التكلمين فالاضافة بمعنى النسبة مطلقاً على النواين من المعقولات الاولى بالاتفاق
 انتهى بل معناه ان كون الاضافات مثلاً للمعقولات الاولى بالمعنى المذكور مقيد بالقول

بضم قالوا ان قولنا زيد موجود
 قضية ذهنية لكون الوجود من
 المعقولات الثانية فلا يكون انصاف
 زيد في قولنا زيد موجود
 لكن قد يقال بان موضوعها في الخارج
 وبين قولنا زيد موجود
 والكلام في الثاني
 ومن ان مثل قولنا زيد موجود
 في الخارج قضية ذهنية فان بني
 ذلك على اشتغال القضية امر
 اعتباراً بان يكون جميع القضايا
 لا اشتغالها على النسب قضايا
 قضية فاهو قوله فهو جواباً على

بتحقيقها ووجودها في الخارج كما ذهب اليه الحكماء فغاية ما لازم وجود المعقولات الاولى
 بالمعنى الاعم من معناها اللغوي عندهم لا عند المتكلمين فالحق ٢ ان الشرط المذكور
 لا مفهوم له كقوله تعالى ولا تكرر هو فتيانكم على البغاء ان اردن تخصنا حتى ٩ ذلك
 في شرح التلخيص قوله كذا اي من اول القول الى هنا في حواشي شرح التجريد
 للشريف العلامة قدس سره قوله واذا عرفت هذا اي ان المعقولات الثانية تعتبر
 فيها امران لا محالة فاعلم ان الشارح اشار الى الامر الاول منهما بقوله الثانية والى الثاني
 بقوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج فتح يكون المراد بالمعقولات الثانية معناها اللغوي
 لا معناها الاصطلاحي المعتبر فيه الامران المذكوران والا لكان قوله التي لا يحاذي بها امر
 في الخارج مستندرا كما في ابيان فبكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات
 الثانية الاصطلاحية فان اورد عليه بانه يجوز ان يكون ذلك القيد صفة كاشفة عن
 حقيقةها فتح يبي المعقولات الثانية على معناها الاصطلاحي كما هو الظاهر قلنا
 ذلك السند بطرح يلزم ان لا يكون التعريف مانعا للاعبار بسووله المعلوم المتعقل
 في الدرجة الاولى مع انه من المعقولات الاولى كما سبق من الكلام الاول من حواشي
 التجريد وبالجملة لو حل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي يلزم احد الامرين
 اما الاستدراك ان قلنا بعد كون قوله التي لا يحاذي اه صفة كاشفة وما عدم ما ذهب
 التعريف ان فلما يكون صفة كاشفة فلا بد ان يحتمل على معناها اللغوي حتى لا يلزم شيء
 من المحذورين نعم حملها على معناها اللغوي بخلاف الظاهر لكن ربما يرتكب مثله لداغ
 كما ههنا مع ان في الجملة المذكور نصير يحاكي كل من الامرين المتعبرين في المعقولات الثانية
 ومثل هذا ما يعتق شانه هذا خلاصة كلام المحشي الى قوله وكذا الكلام ولا كلام على
 هذا البيان في موافقته للسابق واللاحق الان بعض من كان واما في اشكلم بما لا يليق
 بشأن المحشي فهم قصوره في تقريره بقوله اذا عرفت هذا فنقول اه حيث ان المستفاد
 من تقرير هذا الكلام على ما سبق معرفة عدم صلاحية الوصف لكونه صفة كاشفة
 المستلزمة لجل المعقولات الثانية على معناها اللغوي خذرا عن الاستدراك وان المستفاد
 من لاحق كلامه محل المعقولات الثانية على معناها اللغوي خذرا عن الاستدراك فقال في
 تقرير كلامه قوله اذا عرفت هذا اي اذ علمت ان المعقولات الثانية لا تتحقق الا اذا تحقق
 الامران المذكوران علمت ان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة
 كما هو المتبادر لانه لا يقيد الامر الاول فاذا لم يكن صفة كاشفة يحمل المعقولات الثانية
 على معناها اللغوي فلا يكون القيد مستندرا كما انتهى ولما كان سياق كلام المحشي آيا عن
 هذا البيان قال مصر ا على فهمه فالاولى ان يقال فاذا عرفت هذا عرفت ان قوله التي
 لا يحاذي بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة لعدم افادة الامر الاول فيجب
 حل المعقولات الثانية على معناها اللغوي لئلا يكون قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج
 مستدركا لكون البقي واخصر انتهى وحاله كما ترى اما اولا فلا نالا ثم لزوم العلم
 الثاني من العلم الاول لان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج شامل لما يتعقل
 في الدرجة الاولى وفيما بعدها كما اعترف به سيما اذا كان الموصول عبارة
 عن الاوصاف والعوارض وقد مضى القائل عليه ههنا واما ثانيا فلان الباعث

لا واصل مراد المورد المذكور في
 الجواب الوجه انه محمول على التثنية
 ما ذكرناه على ما أوضحه في حاشيتك
 وان لم يكن بمسألة ما ذكرناه
 في التلخيص والشرح
 في شرح التلخيص بان الشرط
 المذكور في الآية لا مفهوم له لدليل
 قطع على ذلك وكذا في غير هذه

على الجملة على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي
 فكيف يكون عدم كونه صفة كاشفة باعثا على الحمل المذكور ايضا وهل هذا الانعزال
 شيء واحد بعينين مستقلين وليس هذا من قبيل النكات حتى يقال انه لا تراحم في النكات
 والحق ان غرض المحشي ههنا انما هو بيان سبب لزوم الحمل على المعنى اللغوي ردا على
 من زعم انه محمول على معناه الاصطلاحي وان الصفة كاشفة عن الحقيقة على ما يظهر
 من سوقه وانما فرعه على ما سبق لكون الكلام السابق المنقول مدارا لزوم الاستدراك
 ايضا على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي كما اشار اليه بقوله لا معناها الاصطلاحي
 المعتبر فيه اه كما هو غرض المحشي ههنا ثم يعلم عدم كونه صفة كاشفة لكن لا بالبيان السابق
 فقط بل من مجموع السابق واللاحق وكمن عائب قولنا صحيحا ههنا ثم ان القائل المذكور
 تتبع هوى بعض الناطرين ٩ وقال نافلا عن الغير ان التعريف الموروث من القدماء هو
 ان المعقولات الثانية هي العوارض التي لا يحاذي بها امر في الخارج وما ذكره
 الشارح مخففة من هذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض وقد قال
 الشريف في حاشية المطالع ان العوارض ثلثة اقسام الاول ما للوجود الخارجى
 بخصوصه مدخل فيه كاشود والثانية ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيه
 كالكلية فلا يوصف به شيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذي بها
 امر في الخارج فهذه هي المهمة بالمعقولات الثانية والثالث ما للوجود المطلق مدخل
 فيه انتهى ويستفاد منه ان عدم محذرة امر بها في الخارج من خواص العوارض الذهنية
 التي للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيها فيصالح لان يكون تعريفها الخاصة فيكون
 صفة كاشفة فعلى هذا البيان لا يشمل التعريف المذكور المعدوم المتعقل
 في الدرجة الاولى لان الموصول على ما ذكرنا عبارة عن العوارض الذهنية
 العارضة للأشياء في الازمان والمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى ذاتي لا فراده
 من مثل الكليات الفرضية انتهى لمخصرا واصله انه لا وجه للحمل على المعنى اللغوي
 خذرا عن الاستدراك بل المعقولات الثانية ههنا محمولة على المعنى الاصطلاحي
 والاستدراك مندفع بحمل قوله التي لا يحاذي بها امر على كونه صفة كاشفة وانما يردح
 النقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذا كان الموصول عبارة عن الذات وهو م
 بل الموصول عبارة عن العوارض الذهنية على ما هو صريح في حاشية المطالع وغيره
 فلا وجه لجبره وزود النقض على ظاهره الى صرف الكلام عن ظاهره وحله على المعقولات
 الثانية على معناها اللغوي وهذا ونحن نقول امثال هذا من اساءة الظن للمحشي فهل
 يزعم عاقل انه انكر ما ذكره في حواش المطالع وغيره وكعبه حال عن الغفلة عن امثاله بل
 مقصوده ان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة فلو كان المراد بها معناها
 الاصطلاحي لكان مستندرا كما قطعوا ولو كان صفة كاشفة عن حقيقتها لكان شاملا
 للعوارض وغيرها اذ لا وجه لتخصيص الموصول بالعوارض ضرورة ان الفاظ التعريف
 يحتمل على ما يبادر منها والمتبادر من الموصول هو الشمول فان زعم ان المعرف قرينة
 على ذلك التخصيص فذا فاسد بل مستلزم للدور وان زعم ان ههنا قرينة غير فليبينها
 حتى تنكلم عليه نعم ٩ على تقدير النصريح بالعوارض كما في التعريف الموروث من القدماء

وهو محذور من صاحب الرسالة
 زعم ان كون الموصول عبارة عن
 العوارض محقق مؤيد بما نقل عن
 الشريف وغيره وادى به الى بطلان
 ان يكتب من خواش الشرح
 ان يكتب لازم الوجود واللازم
 الخارجى
 وبسبب لازم الماهية
 وبسبب لازم الذهني
 وبسبب لازم غلط الناطقين
 بيان لنا غلط الناطقين
 السابقين

وفي شرح المطالع وحاشيته يكون مذهب المخاذاة وصفا للعوارض لكن ابن هذان
 تعبيرا للشارح المحقق على تقدير كون هذا القول صفة كاشفة فالحق ان المعقولات الثانية
 ههنا وجدت على المعنى الاصطلاحي يلزم اما الاستدراك على تقدير عدم كون صفة
 كاشفة واما الانتقاض على تقدير كونه صفة كاشفة فهي محمولة على معناها اللغوي
 حذرا من لزوم احد الفسادين فذكر الذين لا يعلمون في خوضهم بلعبون قوله اي الامور
 المتعلقة في المرتبة الثانية اي فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل جميع المراتب بعد الاولى
 وقد سبق ان الاصطلاح وقع على ذلك في المعقولات الثانية فالظاهر ان المراد بها
 ذلك ايضا على تقدير الحمل على المعنى اللغوي والا لا يشمل كثيرا من المراتب ولا بأس
 في ارتكاب مثله لاجل المصلحة الا ترى انه انما عدل عن الحمل على المعنى الاصطلاحي
 لاجل الاحراز عن لزوم احد الفسادين فكذا عند حمله على المعنى اللغوي يرتكب مثله
 لاجل حصول المعنى الاصطلاحي من مجموع القيد والقيد فلا بد من التعميم المذكور
 لجعل الغرض ولا يوهم ان الامور المتعلقة عبارة عن العوارض الذهنية فيكون
 القيد المذكور مستند كاجدا فلا فائدة في دفع لزوم الاستدراك الحمل على المعنى اللغوي
 لان الامور المتعلقة اعم من ان تكون من العوارض الذهنية وغيرها وهو ظاهر لاسترة
 فلا بد عند الحمل على المعنى اللغوي من القيد المذكور ليخرج لوازم المساهبات والاضافات
 ايضا على القول بتحقيقها في الخارج قوله المتصرف في القيدان المذكوران الاول
 قوله الامور المتعلقة في المرتبة الثانية والثاني قوله التي لا يخادى بها امر في الخارج وقائدة
 اتوصفح كما اشترنا اليه ايضا اخراج بعض الاغيار عن التعريف مثل لوازم الماهيات
 والاضافات وح لا يكون صفة كاشفة قطعا والانتقاض بهما بين المادتين فليزمن ان لا تكونا
 من الامور المتعلقة في الدرجة الثانية فتدبر فانه قد خفي على بعضهم واشغل بما ينبغي
 من وهم القديم قوله والالكان قوله لا كلام في هذه الملازمة على ما حققناه وما قبله من انه
 يجوز صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول اي التعقل في الدرجة الثانية يشعربه
 لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون القيد المذكور صفة كاشفة بهذا الاعتبار
 وليس بشي لان هذا لا يقابل ما ذكره المحشي لانه في صدد لزوم الاستدراك على تقدير الحمل
 على المعنى الاصطلاحي لا في عدم جواز كونه صفة كاشفة ثم ان السند المذكور
 فاسد اذا كان صفة كاشفة فانما يكون صفة كاشفة بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول
 على ما هو صريح كلامه على ان من جملة صفة كاشفة عن الحقيقة انما جعله كذلك
 عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا على المعنى اللغوي وقد اشترناه انتفا عدم جواز كونه
 صفة كاشفة على تقدير الحمل على المعنى اللغوي فتدبر وكما ما قيل من ان لا يلزم لزوم
 الاستدراك المذكور عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لاحتمال ان يكون محمولا
 على تجريده فمدفوع بانه اذا حمل على المعنى الاصطلاحي يادبه مجموع معناه
 قطعا ولو حمل على التجريد لم يكن فرق بين الحمل على المعنى الاصطلاحي والحمل
 على المعنى اللغوي وكلامه انما هو عند الحمل على المعنى الاصطلاحي قوله فيكون المجموع
 من القيد والقيد اي فيكون المعنى المستفاد من مجموع الصفة والموصوف عين المعنى
 الاصطلاحي وهذا وان كان خلاف الظاهر والتبادر لكن الشارح لما اخذ

وهذا الكلام نقله الاول قوله خليل
 لكونه على مذاقه وان رده
 ببعض الرد على
 بما هو في القول السابق
 وح لا يكون صفة كاشفة

ذلك القيد لاجل كمال الايضاح لزم حل المعقولات الثانية ح على المعنى اللغوي حذرا
 عن لزوم احد الفسادين عند الحمل على المعنى الاصطلاحي مع ان له مؤيدا آخر وهو ان
 عانهم في مثل تعريف اعم ههنا اخذ الموضوع لا اخذه مع تعريفه ايضا اذ المط ههنا
 انما هو تعريف العلم لا تعريف الموضوع قوله ولا يجوز ان يحمل اه جواب عن سؤال مفرد
 وهو ان لا يلزم لزوم الاستدراك عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لم لا يجوز ان يحمل
 على المعنى الاصطلاحي ويحمل المجموع من الصلة والموصول صفة كاشفة
 عن حقيقتها وحاصل الجواب انه لو حمل على ذلك لا تنقض التعريف بالمعنى المتعلقة
 في الدرجة الاولى هذا فقوله ويحمل جملة الصلة والموصول اه اشارة الى ان الكشف
 في الحقيقة انما هو للصلة والموصول مبهم لا يتبين الا به في قول الاول ان يقال ويجعل
 الصفة كاشفة او الموصول صفة كاشفة لان الصلة ليس لها حظ من الاعراب الا ان
 لاحظها من الاعراب عند اول الالباب وقوله عن حقيقة وقع في كلام المولى برهان الدين
 حيث زعم انه صفة كاشفة عن حقيقة يادفعها الاستدراك يدل عليه قوله كما فعله بعضهم
 وليس مقصوده ان الصفة الكاشفة لا بد ان تكون تعريفا كاشفا عن الحقيقة جامعة
 وما نحتاج رد عليه ان الكشف عن الحقيقة غير لازم في الصفة الكاشفة على ما صرح به
 المولى العصام في الاطول كيف والكشف المذكور غير لازم في مطلق التعريف فضلا
 عن الصفة الكاشفة على انه لو كان القيد المذكور صفة كاشفة لكان كاشفا عن حقيقتها
 اذ لا معنى لتعريف المعقولات الثانية بما هو اعم منها لا استلزامه اختلال تعريف العلم ايضا
 مع ان المقى ههنا تعريف العلم بجهة واحدة المساوية فالحق ان الصفة الكاشفة ههنا
 لو امكنت لكانت كاشفة عن الحقيقة وان جاز ان يكون الصفة الكاشفة اعم من الموصوف
 في موضع آخر هذا ولا يلتفت الى غيره قوله لانه ينتقض بالمعنى اللغوي اه حله لقوله لا يجوز
 اه يعني انه لو جاز ان يكون صفة كاشفة عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا ينقض
 التعريف بالمعنى المتعلقة في الدرجة الاولى كالكليات الفرضية مثل الاشياء والامكن
 والعقائد وغير ذلك اذ يصدق عليها ان لا يخادى بها امر في الخارج مع انه من المعقولات
 الاولى قطعا وما قيل من ان الموصول عبارة عن العوارض والوصاف وقد سبق
 عن الشريف العلامة وغيره ما يؤيد ذلك فلا بد ان ينقض بالواد المذكورة لان الكليات
 الفرضية انواع لا افرادها الفرضية وليست بعوارض ووصاف فقد عرفت استحلاله
 بما حققناه اذ لا دليل على تخصيص الموصول بالعوارض قطعا واما التصريح
 بالعوارض ما يقال عوارض لا يخادى بها امر في الخارج كما وقع في كلام الشريف
 وغيره فلا كلام لنا والمحشي في ذلك فتدبر والله الموفق وقوله وكذا الكلام في قوله المعقولات
 الاولى اه يعني الكلام ههنا كالكلام في السابق بان يكون المراد بالمعقولات الاولى معناها
 اللغوي اي الامور المتعلقة في الدرجة الاولى لا معناها الاصطلاحي المتصرف في القيدان
 والالكان قوله التي لا يخادى بها اه مستدركا فيكون المجموع عين المعنى الاصطلاحي
 للمعقولات الاولى ولا يجوز ان يكون هذا القيد صفة كاشفة عن حقيقتها كما زعم بعضهم
 ايضا لانه ينتقض بالمعنى المتعلقة في الدرجة الاولى اذ لا يصدق عليه انه يخادى بها
 امر في الخارج مع انه من افراد المعقولات الاولى فالانتقاض ههنا بعدم الجمع وفي السابق

لا اعراب الثاني بمعنى الايضاح
 فقه لطيفة جدا على
 المورد هو المولى في خليل وقد
 ذكر ههنا في مواضع عديدة مثله

لا بد من خليل وقد اخذ من
 صاحب الرسالة على
 وهو المولى برهان الدين على

بعدم المتع هذا المورد لعلية انه لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات الاولى كما اشار اليه
 لا تنقض التعريف بالاصل للمعقولات الاولى ايضا بالمعقولات المتعقل في الدرجة الاولى
 اذ لا يصدق في تعينه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاحتراز
 حدة ولا تنقض ايضا بالاطافات على القول بتحقيقها في الخارج اذ لا يصدق عليه التعريف
 مع لانها متعلقة في الدرجة الثانية لاني الاول مع انها من افراد المعرفة بل على القول بعدم
 تحققها في الخارج ايضا لانها متعلقة في الدرجة الثانية ولا يحاذي بها امر في الخارج
 واقول اما النقض الثالث فنفذ بان منشأ الاتصاف في الاضافات هو معروضاتها
 الخارجية فكانها متعلقة في الدرجة الاولى فلا تنقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق به
 واما الثاني فلا في الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائمين بها كانت معقولة
 في الدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجى وان كانت معقولة في الدرجة الثانية
 بالنسبة الى معروضاتها المعقولة ففائدة ما زام صدق كل من تعريف المعقولات الثانية
 والاول عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجوداتها
 الخارجية كانت معقولة في الدرجة الاولى نعم لو حمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة لم يرد هذا النقض جزوا واما النقض
 الاول فمشرك الزورود بين الحقلين فعند ذلك نقول مراد المحقق في هذا المقام انه لو حمل
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة
 لورد الانقضاء بالمعقولات المتعقل في الدرجة الاولى قطعاً ولو حملت على المعنى اللغوي
 لم يرد هذا النقض قطعاً كما فصلناه ولما حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي لذلك
 الداعي فالتناسب له ان يحمل المعقولات الاولى ايضا على المعنى اللغوي اذ لا خلاص
 ههنا من النقض بالمعقولات المتعقل في الدرجة الاولى كما يتبين وان لم يمكن الخلاص
 من النقض المذكور فلا أقل من ان لا يفوت التناهي بين المعقولات الثانية وبين
 المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان المناسب ههنا تعريف العلم لا تعريف
 موضوعه وغير موضوعه هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خرافات الاوهام وكذا
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيحمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي ويحمل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلافاً على انه اذا كان الصفة
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لعدم شمولها للمعقولات المتعقل في الدرجة
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى ايها ولم يقبل احد بخصوص الصفة الكاشفة
 من الموصوف وان قال البعض بعمومها من الموصوف وانما اطنبنا الكلام لكوننا لاذهان
 الاجوان من الوقوع في الملام قوله لكن في قيد اى في التعريف الثاني المأخوذ
 من الجهة الواحدة الذاتية بحث وهو ان الشبهة اى كون الشيء المطلق شيئاً والوجود
 اى وجود الشيء المطلق ووجوبه وامكانه معقولات ثوان لان هذه كلها ههنا واعتبارية
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة وانما كانت ههنا
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الادهان وقيدت الى الوجود الخارجى
 عرضت لها ههنا الصوارض هناك ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من المعقولات
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وان اقتصر انطباقها على المعقولات

الاول
 المورد لعلية انه لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات الاولى كما اشار اليه
 لا تنقض التعريف بالاصل للمعقولات الاولى ايضا بالمعقولات المتعقل في الدرجة الاولى
 اذ لا يصدق في تعينه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاحتراز
 حدة ولا تنقض ايضا بالاطافات على القول بتحقيقها في الخارج اذ لا يصدق عليه التعريف
 مع لانها متعلقة في الدرجة الثانية لاني الاول مع انها من افراد المعرفة بل على القول بعدم
 تحققها في الخارج ايضا لانها متعلقة في الدرجة الثانية ولا يحاذي بها امر في الخارج
 واقول اما النقض الثالث فنفذ بان منشأ الاتصاف في الاضافات هو معروضاتها
 الخارجية فكانها متعلقة في الدرجة الاولى فلا تنقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق به
 واما الثاني فلا في الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائمين بها كانت معقولة
 في الدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجى وان كانت معقولة في الدرجة الثانية
 بالنسبة الى معروضاتها المعقولة ففائدة ما زام صدق كل من تعريف المعقولات الثانية
 والاول عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجوداتها
 الخارجية كانت معقولة في الدرجة الاولى نعم لو حمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة لم يرد هذا النقض جزوا واما النقض
 الاول فمشرك الزورود بين الحقلين فعند ذلك نقول مراد المحقق في هذا المقام انه لو حمل
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة
 لورد الانقضاء بالمعقولات المتعقل في الدرجة الاولى قطعاً ولو حملت على المعنى اللغوي
 لم يرد هذا النقض قطعاً كما فصلناه ولما حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي لذلك
 الداعي فالتناسب له ان يحمل المعقولات الاولى ايضا على المعنى اللغوي اذ لا خلاص
 ههنا من النقض بالمعقولات المتعقل في الدرجة الاولى كما يتبين وان لم يمكن الخلاص
 من النقض المذكور فلا أقل من ان لا يفوت التناهي بين المعقولات الثانية وبين
 المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان المناسب ههنا تعريف العلم لا تعريف
 موضوعه وغير موضوعه هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خرافات الاوهام وكذا
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيحمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي ويحمل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلافاً على انه اذا كان الصفة
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لعدم شمولها للمعقولات المتعقل في الدرجة
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى ايها ولم يقبل احد بخصوص الصفة الكاشفة
 من الموصوف وان قال البعض بعمومها من الموصوف وانما اطنبنا الكلام لكوننا لاذهان
 الاجوان من الوقوع في الملام قوله لكن في قيد اى في التعريف الثاني المأخوذ
 من الجهة الواحدة الذاتية بحث وهو ان الشبهة اى كون الشيء المطلق شيئاً والوجود
 اى وجود الشيء المطلق ووجوبه وامكانه معقولات ثوان لان هذه كلها ههنا واعتبارية
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة وانما كانت ههنا
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الادهان وقيدت الى الوجود الخارجى
 عرضت لها ههنا الصوارض هناك ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من المعقولات
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وان اقتصر انطباقها على المعقولات

الاول لانه اذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والامكان كذا كانت تلك الاحكام
 سارية منها الى تلك الماهيات التي هي المعقولات الاولى فعلى هذا يكون التعريف المذكور
 خلاف الواقع وغير مانع اذ يلزم فيه ان يكون المنطق علماً باحسان احوال امثال
 تلك المعقولات الثانية فلا بد في التعريف المذكور من قيد حثية النفع في الاتصال
 الى المعقولات كما في التعريف الاول حتى لا يشمل التعريف الثاني امثال تلك المعقولات
 لانها وان اعتبر انطباقها على المعقولات الاولى في الاحكام المذكورة لكن ليس لتلك
 الاحكام مدخل في الاتصال الى المعقولات ومأقيل ٧ من ان مادة النقض ليست بتحقيقة
 اذ لم يبحث عنها في المنطق فقيده البحث بخرجهما عن التعريف ليس بشيء اذ المنطق
 المعروف ليس بما حوذاً في التعريف والالزام الدور الباطل فلا حاجة في دفعه الى ما قبل ٩
 ان مسائل العلوم ليست بمحصنة في المبحث عنها بالقول لكونها متزايدة بتلا حتى
 الافكار فالتقصي وارد لا بد من دفعه كما ذكره بل لوجه له لان هذه المعقولات الثانية
 ليس من شأنها البحث عنها في عمل المنطق ايضا فخرج ٤ عن التعريف بملاحظة
 كون البحث فيه بحثاً في المنطق على ما زعمه فخرج ٤ عن النقض المذكور عن التعريف
 مع انه زعم ورود كما ذكره المحقق فالوجه في قيد ما شرنا اليه ونحن نقول نصرة للش
 ان من المعقولات الثانية فالمدخل له في الاتصال الى المعقولات كالوجود والوجوب
 والامكان كما ذكره المحقق وفصلناه ومنها ماله تعلق بالاتصال وهي مقسمة
 الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تنسرى
 احكامها اليها كحركات الوجوب والامكان فانها معقولات ثانية موصلة لكن
 احكامها لا تنسرى منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيها معقولات ثانية
 تنطبق على المعقولات الاولى وتنسرى احكامها اليها كما في بحث عن احوالها في المنطق
 فان اذا علم ان الكل منحصراً في جهة عرفان الحيوان لا بد ان يكون احدهما واذ احكامنا
 على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان الناطق مندرجاً في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا
 ان النسبية الدائمة تنعكس كنفها عرفنا ان قولنا لاشيء من الانسان يخرج
 دائماً يتعكس الى قولنا لاشيء من الخمر انسان دائماً وعلى هذا القياس سائر مسائل
 المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى وهذا اذا عرفت
 ما تلونا عليك عرفت انه فاع اعراض المحقق لان هذا انما يرد لولم يذكر حديث
 الانطباق في التعريف وخ لا بد من قيد حثية النفع في الاتصال الى المعقولات كما فعله
 في شرح المطالع حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه هي المعقولات الثانية
 لامن حيث ما هي في انفسها ولامن حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة
 فلسفية بل من حيث انها توصل الى مجهول او يكون لها نفع في ذلك الاتصال
 هذا كلامه فقد اخذ حثية الاتصال او حثية النفع في الاتصال بدل حثية الانطباق
 واما اذا ذكر حثية الانطباق كما وقع في تعريف الش فلا يرد الاعتراض المذكور
 لان حثية الانطباق في قيد حثية الاتصال او نفعه فيه كما حققناه وقد اعترف به
 شارح المطالع ايضا حيث قال في ختام بحث الموضوع ان البحث في المنطق عن احوال
 المعقولات الثانية من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى ثم قال وكان القانون

١٠ قدمه خليل
 ١١ قدمه خليل
 ١٢ وقد كان ذلك البحث بحثاً بالغاف
 ١٣

المذكور في تعريف المنطق يعرف ذلك هذا القيد أي قيد الانطباق فالحق ان المراد بالانطباق ليس الانطباق المطبق بل الانطباق المعبر عند اصحاب الفن وهذا يشمل امثال تلك المعقولات الثانية نعم لو اخذ حثية النفع في الاتصال بدل حثية الانطباق لكان اوضح واخصر كما فعله شارح المطالع لكنه تفنن كما لا يخفى على المتفنن المتفنن قوله كما فعله في شرح المطالع فيه انه ليس في شرح المطالع الجمع بين القيدين بل اخذ قيد حثية الاتصال بدل قيد الانطباق كما حققناه فاذا ذكره مستلزم للتطوير قوله اللهم الا ان يقال اشارة هذا التعبير الى ضعفه لان هذه الكلمة انما تستعمل فيما قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله تعالى في تحصيله وانما كان ضمه في الاكفاء المذكور من قبيل الدلالة على الاتزان ومن البين انها معجورة في التعاريف لاسيما اذا كانت تلك الدلالة معونة تعريف آخر كما ههنا فاقبل ٧ من ان الاعتماد على القرينة امر شائع سيما في مقام الاحتصار ليس شيء لان الاعتماد على مثل هذه القرينة التي هي من التعريف السابق سيما في مقام التعريف واتضح امر مستبعد جدا واما ما قيل ٧ في دفع الاراد من ان اشتراط اشتمالها على المعقولات الاولى التي لها نفع في الاتصال الى المعقولات بدل على ان البحث عن احوالها باعتبار ان لها نفع في الاتصال ففيه ما فيه اذ لا دليل على تعيين المعقولات الاولى الواقعية في التعريف بذلك القيد حتى يتم ما ذكره فان اراد ان ذلك القيد مراد بمعونة قيد الانطباق فلا بد من ان يشار الى ما حققناه آنفا واعلم ان هذا المقام من مزالق اقدام ومعارك الافهام فلا بد ان يبين قول الفريقين وما هو التحقيق منهما فنقول ذهب اهل التحقيق من الأوائل والآخر الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لان المنطق يبحث عن احوال الذاتي والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحلية والشرطية والقياس والاستقراء والتثليل من حيث الاتصال او من حيث نفعها في الاتصال الى المعقولات ولا شك ان هذه معقولات ثانية عارضة لطبائع الاشياء المتخللة في العقل وان كانت عنها ليس من حيث ذاتها بل من حيث انه كيف يمكن التأدي بواسطة هاهن المعلومات الى المعقولات كما ان بحث النجاة عن الكلمة والكلام ليس من حيث ذاتها من كونها من الاعراض السبالة ومن الامور الموجودة الى غير ذلك من المباحث المتعلقة بحقايق الكلمة والكلام المذكورة في كتب الكلام بل من حيث اعرابها وبنائها فاذا هي اي المعقولات الثانية موضوع المنطق ويبحث عنها احوالها من الحثية المذكورة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعد هما من المراتب على ما يظهر من مباحث المنطق وقال اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرها فلا تكون هي موضوع المنطق والالزام ان يكون العلم باحثا عن نفس موضوعه وقالوا موضوع العلم لا بد وان يكون مسلم الثبوت فاذا موضوعه ماهو اعم من المعقولات الثانية وهو المعلومات التصورية والتصديقية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى وبحث المنطق عن اعرافها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى مجهول تصوري ايضا لا قريبا بلا واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وايصالا بعيدا

لا فرق من قبيل
٧ فرق خليل
والا يرى ان ما ذكره المحقق من مواد
النقوض من المعقولات الثانية
المطبقة على المعقولات الاولى
فلا بد من دفع الاعتراض من ان مجرد
الاتصاف المذكور في التعريف
وغيره من حثية الحال فيه
ولو كان بحث الباقى عن الاعداد
والجنس والاحجار ليس من حيث
انها بسيطة او مركبة
هو المذكور في علم الحكمة بل من حيث
يأدى منها الى علم الحكمة بل من حيث
عن الاستقامة والاعوجاج فيبحث
والكبر والصلاية والرخاوة من
البناء الذي يكون مدار الحصول
والحجب والاحجار وهذا ظاهر

ككونها كلية وذاتية وعرضية وحيثا وفضلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر يحصل منها الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من حيث انها توصل الى مجهول تصديقي ايضا لا قريبا كما في الاقضية او بعيدا ككونها قضية وعكس قضية فان كلا منها لا يوصل الى التصديق مالم ينضم اليه امر آخر ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا ابعدا ككونها موضوعات ومجولات ومقدمات وتوالت كما فضلنا سابقا ولا شك في ان اتصال التصورات والتصديقات الى المطالب ايضا لا قريبا او بعيدا من العوارض الذاتية فتكون هي موضوع المنطق فان قيل كل ما يبحث عنه المنطقى اما تصور او تصديق من الحثية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاعتراضه اجيب ٧ بان الحثية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع على انه ان اعتبرت الحثية المذكورة كقوة على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مجعولة عنها وان اعتبرت على انها داخلية لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع لخروجها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا خلاصة كلام المتأخرين ههنا واعترض عليهم الفريق الاول بانكم ان ارادتم ان المنطق يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصورا انها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان اردتم التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى الباحثة عن احوال الوجود مطلقا فخل هذه المباحث في المنطق لا يشاء في ما حققناه من ان موضوعه المعقولات الثانية ويبحث عن احوالها واستدل المتأخرون على مدعاهم بانه كما ان المنطقى يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث عن احوال المعقولات الاولى فانه يبحث عن ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة والجنس ماهية مهمة والفصل علة الجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج الى غير ذلك ولا شك ان الوجود الخارجى وكون الماهية النوعية متعينة محصلة وكون الجنس ماهية مهمة وكون الفصل علة الجنس احوال لطبايع هذه الاشياء التي هي معقولات اولى لالافهم وانها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول المعقولات الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية واجاب عنه الفريق الاول باننا لانهم انهم من مسائل المنطق فان بحثه اعم من الموصولات الى المعقولات او عما يقع في ذلك الاتصال ومن البين ان لا دخل لها في الاتصال بل انما يبحث عنها اعم على سبيل المبادئ او على جهة تميم الصناعة بما ليس منها ولا يصح ما يكاد يخفى تصويره على اذهان المتعلمين ثم ان الفريق الاول يعتمد تزيف دليلهم بما ذكرناه قولا في ابطال مدعاهم ان عتيم بالمعلومات التصورية والتصديقية ما صدقنا عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعرفات والجميع في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عتيم لهما مفهوم ومبهما يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محجولات فسا ئله لا يلحقها من حيث هما هما بل لا من احص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يفرض المعلومات التصورية الا من حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا لانه حد وكذا الانعكاس

لا يخص هذا الجواب ان لنا قضايا
وتصديقات يدخل فيها الاتصال
اما لو قوعه فيها مجهولا واما اشتغال
مجهولاتها على معنى الاتصال القريب
ما قد ناه في معنى الاتصال البعيد
والبعيد ولا قضايا اخرى يعرض
لها الاتصال كقولنا العالم متغير وكل
متغير حادث فان مجموعها معروض
الاتصال القريب الى قولنا العالم
حادث وكل واحد منهما معروض
الاتصال البعيد الى قولنا
المسائل ما ذكرتم من كون بحث
المنطق عن موضوعه فان عاد
المنطق وقال التصديقات التي
السائل فيها الاتصال قد يعرض لها
يدخل فيها ايضا كما اذارت المقدمة
الاتصال الاستنتاج منها في تحقير
المنطقية الاستنتاج منها في تحقير
هذا شكل اول وكل ما هو شكل اول
هنا شكل اول والاتصال الى نتيجة هذا
يتضح كذا فان الاتصال الى قاي
القياس عارض لقد ماته على قاي
سائر الاقضية اجيب بان تلك
المقدمات اعتبارا في اعتبار دخول
الاتصال كانت مسائل واعتبار
الاتصال فيها كانت مسائل واعتبار
معرض ايضا فلا يلزم من المحذور
من الموضوع فلا يلزم من المحذور
هكذا قرر الشريف والخصه ولهذا
قلنا في الجواب على انه ان اعتبرت

الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الالانه سالبة ضرورية و انتاج
المطالب الاربعة لا يلحقه الالانه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك ومن البين
ان الواسطة في شكل منها اخص من المعلوم التصوري او التصديقي فيلزم
ان يكون المنطق باحثا عن الاعراض الغريبة لهما وليس لكم ان تقولوا ان اريد
بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصية المعقولات
الثانية التي لها مدخل في الايصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا بحث
فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهومها كان بحثه عن الاعراض
الغريبة التي تلحقه لامر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصدقية
لانا نختار الاول من التردد ونقول المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد قولكم يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فتتام اذ ليس
موضوعه جميع المعقولات الثانية مطلقاً بل المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال
ما خوزة على وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات الاولى وتعدى احكامها اليها كادل
عليه لفظ القانون في تعريف المنطق لان محصل هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتبروا
صوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية
يندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن ان يتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب
الايصال اذ اخرجنا الى احوال العوارض على ما فصل سابقاً فان قلتم ايها المتأخرون نحن
نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد تخصصهما بموضوع المنطق فتقول لا بحث
فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى فارلتم بتدقيقكم
اليها لايجادكم فاعوان انتهى فلا حاجة للعدول عن الطريقة البيضاء الى اعتبار
الاعم وهل هذا الاعتراف بخطائية العدول هذا خلاصة ما في شرح المطالع وحواشيه
الشريفة ويمكن ان يقال نصرة للتأخيرين ليس مرادنا بالمعلومات التصورية
والتصدقية ما هو الا اعم من المعقولات الثانية والاولى بل ما هو الخاص بالمعقولات الثانية
وقيد الحبيبة قرينة عليه ضرورة ان المعقولات الاولى موصولة قريباً او بعيداً فلا معنى
لتقيدها بحبيبة الايصال او بحبيبة النفع فيه فالمعلومات المقيدة بالقيود المذكورة لا تكون
الا معقولات ثانية وانما عدلنا عن التصريح بالمعقولات الثانية اشارة الى ان بعض الباحث
فيه مثل البحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغير ذلك انما وقع فيه على
سبيل المبادى ٧ اذ ليس امثال الباحث المذكورة بحثاً عن احوال المعلومات من حيث الايصال
او الوقع في الايصال وان كان البحث عن امثالها بحثاً عن انفس المعقولات الثانية نعم
يمكن الجواب عنه للتحققين ايضا بان البحث المذكور على سبيل المبادى كما قد سبق
الاشارة اليه وهذا القدر كاف لهم في العدول عما ذكره اهل التحقيق وانما طعن الكلام
لكون المقام معارك الانام حقيقى بالاهتمام وعلى الله التوكل في تحقيق المرام قال الشارح
العلامة ثم نقول ان اي بعد ما عرفت ما هو الواجب على كل طالب كثره وما هو عادة العلماء
قبل بيان الكثرة من العلوم المدونة من تقديمهم الشهورات الثلاثة وان تلك الامور الثلاثة
اللازمة الشعور لكل طالب علم المنطق قبل الشروع في مسائله ما هي نقول في بيان
اجزاء العلم المفصود وابوابه لطلب المتعلم في كل باب منها ما يلحق به ويحصل له زيادة

وقوله ان ان يكون خصوصيات
اي ان يكون
التي تكون
عليه ما ذكره في الجواب بقوله قولكم
يلزم ان يكون
في تقرير التذرع فالاول ان يقال
الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد
يلزم ان يكون
سواء كانت عامة مدخل في الايصال
اولا كما سبق في اقسامها الثلاثة
منها وهو الواقف في الجواب ولزبد
الحكم في المعلومات لكن لما وقع
هكذا في حواشي المطالع
ما غيرناه

لا يابى التصورية

ضبطه اذ ضبط الابواب بتضبط موضوعات المسائل ومجولاتها في كل باب فيحصل
للمطالب كما تميز بغير اجزاء الفن بعضها عن بعض كما يميز عن غيره وهذا هو الذي
يحميه القدماء اقسامه من الرؤس الثمانية التي يذكرونها هنا لما كان الغرض من تدوين
المنطق معرفة الناظر بحجة الفكر الجزئي في مبادى معينة ومواد مخصوصة وفساده اى الفكر
الجزئي ليحترز عنه او يطلع بذلك على اخلال استدلال الخصم وذلك الفكر الجزئي اما
لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية اى المجهولات المنسبة الى التصور او الى
التصديق من جهة التعلق باحدهما اذ الكلام في المعلومات لاني العلوم وانما كان الغرض
من المنطق معرفة الافكار الجزئية المتعلقة بالتصور والتصديق لان المنطق عبارة
عن القوانين الكلية ومن البين ان الغرض من تلك القوانين معرفة احكام جزئياتها
المدرجة تحت موضوعاتها ولما كانت الافكار الجزئية لا تنكاد تحصر في عدد واختاجوا
في معرفتها ان تلك القوانين الكلية المتحصرة في النوعين بسبب انحصار تلك الافكار
الجزئية اليها كما اشار اليه بقوله كان المنطق طرفان يبحث في احدهما عن الافكار
المتصلة الى التصور وفي الآخر عن الافكار المتصلة الى التصديق فالمنطق منقسم اليها
انقسام الكلى الى الاجزاء تصورات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية
وتصديقات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية والتصديقات بمعنى
التصورات والتصديقات مراد بهما المباحث المتعلقة بهما واكمل واحد منهما اى من
المباحث المتعلقة باحدهما مبادى وهى ههنا المسائل الموقوفة عليها المسائل الاخرى من علم
المنطق هي بالنسبة اليها مقاصد كما اشار الى مثله صاحب المواقف حيث قال ليس اعم
الكلام مبادئين في علم آخر بل مبادى اما بيته بنفسها او بيته في تلك المبادى المبيته فيه
مسائل له من هذه الحبيبة ومبادى مسائل اخرى لا توقف تلك المبادى عليها لئلا يلزم الدور
انتهى ههنا كذلك فان مسائل المذكورة في باب الكليات الخمس وفي باب القضايا
مبادى المسائل المذكورة في باب القول الشارح وفي باب الاقضية نعم نفس الكليات الخمس
والقضايا ايضا مبادى اى اجزاء لنفس القول الشارح والقياس اكن الكلام ههنا في المباحث
المتعلقة بالصور لا بالمواد فافهم هذا فان الاشياء بين المباديين والمقاصدين قد اوقع بعض
الناظرين ههنا فيسألون فخرج عن سواء سبيل المقصدين وكان لكل واحد منهما جامعا
بالمعنى الذي قررناه كذلك لكل منهما مقاصد وهى المباحث المتعلقة بالقول الشارح والقياس
وانما كانت مقاصد لرب الغرض اعنى معرفة الافكار الجزئية عليها بلا واسطة بخلاف
المباحث المتعلقة بالكليات الخمس والقضايا فان الغرض يترتب عليها بلا واسطة ضخمة
وبالجملة فكان اقسامه اى اقسام الفن اربعة اثنان المبادى واثنان المقاصد فبهاى التصورات
اى المباحث المتعلقة بالتصور الموقوفة عليها مسائل اخرى منها هى بالنسبة اليها مقاصد
الكليات الخمس اى المباحث المتعلقة بها لاغنها اذ لا كلام فيها ههنا ومقاصدها اى المسائل
المتعلقة بالتصورات هى مقصودة بالنسبة الى المسائل السابقة بقول الشارح اى المباحث
المتعلقة به حد اورسما وعلى هذا المعنى قوله ومبادى التصديقات القضايا واحكامها اى
المسائل المتعلقة به ومقاصدها القياس اى المباحث المتعلقة به وليس هذه الارادة في قوله
بقول الشارح والقياس بتقدير المضائق كما توهم اذ المنطق لما كان باحثا عن الصور

والاشارة الى بيان منشأ علم
المول محمد امين ههنا علم
لا وهو المول محمد امين صاحب
الرسالة حيث خبرتها في مواضع
منها التمييز عن الكليات الخمس
والقضايا بالمبادى والقياس بالمقاصد
القول الشارح والمراد من كل منهما على ما
مع وضوح المراد من كل منهما على ما
او ضحاها والعجب منه انه بعد بيان
ان احدا قسامه المباحث المتعلقة
بالقول الشارح مثلا قال المقاصد
نفسه لا مباحثه ولا ينجى ما فيه من
التدافع والخروج عن المقام والعجب
فيه انه يمثل هذا البيان الفاسد
ادعى ان العدول عن بابه التعريف
من السداد وعرض هذا الضحوة
المدقق فمثل هذا الضحوة
للساخرين فلا تتبع امواته بعد ما
جاءك من العلم

لا عن المواد كان المراد بالقول الشارح والقياس ههنا هو المباحث المتعلقة بالصورة فقط
 وانما عبر عن المقاصد بالمفرد اشارة الى ان لكل مقصد مباد او تقول اقتنى في ذلك
 اثر المص حيث اوردتهما بالمفردين ثم اى بعد ما عرفت ان ههنا امور اربعة رابعهما
 القياس اعلم ان ذلك القياس انما هو بحسب الصورة وهو المطلوب الاعلى من فن المنطق
 للمباحث عن الصورة واما القياس بحسب المادة وهو الذى جعلوه خاتمة لعلمهم
 كما يشهد به التبع فاقسامه خمسة يسمونها بالصناعات الخمس وانما اورد تلك الامور
 الخمسة ههنا مع كونها متعلقة بالمواد لكونها متعلقة بجميع المواد المنطقية على المواد
 الجزئية لكنها لما كانت متعلقة بالمواد لا بالصور الحقوها وجعلوها من الخاتمة فظهر
 من هذا ان القياس الثانى مغاير للقياس الاول والاشارة الى المغايرة اوردته مظهرا ٩١ واما
 قاعدة لتل المعام المعرف عين الاول فقد بعدل عنها والظاهر ان الاعادة المذكورة
 تقتضى كون المراد بالقياس الاول القياس بحسب الصورة اذ المباحث المتعلقة به اما
 متعلقة به بحسب الصورة او بحسب المادة وحيث كان المراد بالقياس الثانى القياس
 بحسب المادة يكون المراد بالاول القياس بحسب الصورة والا لكان اراده بالاسم المظهر
 خارجا عن القياس ٧ وهذا ظاهر وان خفى على بعضهم ٨ واسمى في تلك الارادة يكون
 تلك الصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق على ما سيجي من الشارح
 فذكر وبالله التوفيق قوله لما انه يعنى انه انما كان المنطق قسمان لما انه قد تقرر عندهم
 اى عند جمهورهم لان بعضهم كالامام الرازى ذهب الى ان التصورات كلها بدعية
 لا تحتاج الى الفكر المحصل ان الفكر المحصل الكاسب للمجهولات التصورية
 تصورات اى امور تصورية والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقيات
 اى امور تصديقية بناء على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وان لم يتم
 برهان على ذلك الامتناع وقد فصل ذلك في محله بالمنطق طرفان طرفى بين فيه طرق
 اكتساب النظريات التصورية وطرف بين فيه طرق اكتساب النظريات التصديقية
 فظهر من البيان ان المراد بالفكر المحصل هو الامور المرتبة تصورا او تصديقا لاما
 هو المتبادر منه فى الاصطلاح من ترتيب امور معاومة اذ او كان المراد منه الثانى
 لم يصح حل قوله تصورات وتصديقات عليه ولا وصفه بالتخصيل ايضا اذ التخصيل
 وصف الامور المعاومة لا وصف الترتيب الذى هو صفة الناظر المرتب و اراد قوله ٧
 للمجهولات اى بالجمع ليحصل التماس لقول الشارح تصورات وتصديقات فلا يرد
 عليه ان الاولى للمجهول التصورى والمجهول التصديقى ولك ان تقول لو اوردته مفردا
 فى جانب التصور لانه لم يسم ان التعريف لا يكون الامر كما اوردته جمعا اشارة الى جواز
 التعريف بالمفرد ثم اوردته جمعا فى جانب التصديقات ايضا ليحصل التماس بينهما
 فافهم والمراد بالجهل الجهل البسيط وهو عدم العلم عما من شأنه لا الجهل المركب اعنى
 عدم العلم به مع الاعتقاد بمعلوميته لان صاحبه لا يلتفت الى الفكر المحصل له ولذا علموا
 العلم المنقسم الى التصور والتصديق بالجهليات المركبة ولكون العلم من الامور الوجودية
 جماعوه مقبلا للتصور والتصديق دون الجهل وان كان هو متصفا ايضا بالتصورية
 والتصديقية على ما هو صريح كلام المحشى بناء على ما تقرر عندهم من ان الاعداد

والا فالقسام يقتضى ان ينشأ
 ثم ان اقسامه خمسة
 لافيه لطيفة
 اطر سوسى

لا فقه خليل

انما تعرف بملكانها ولا تنقسم الا باقسامها فالتقسيم المشار اليه الجمل فى كلام المحشى
 هو التقسيم الحاصل له بقية تقسيم العلم الى التصور والتصديق قوله اى مباحث
 القول الشارح وكذا الحال اذ ليس المراد انه على تقدير المضاف فى الموضعين بل فى المواضع
 الاربعة ٤ ايضا لان الكلام ههنا فى بيان اقسام المنطق الذى هو عبارة عن المسائل
 بل غاية انه تعبير عن الكل باسم افراد اشرف اجزائه اعنى موضوعات تلك المسائل
 كما وضحتاه فى شرح كلام الشارح وانما افسر الموضوعين بالمباحث دون الكليات الخمس
 والقضايا ايضا لوضوح المراد من كل منهما بخلاف القول الشارح والقياس فان المتبادر
 منهما اذا تمهما بسبب ايرادهما مفردين فلذا فسرهما هو المراد منهما فافهم والمباحث جمع
 مبحث وهو المسئلة سميت به لوقوع البحث فيها وحاصل كلامه ان المنطق الذى هو
 عبارة عن المسائل المخصوصة قسمان لكل منهما مباد ومقاصد فحصل له اربعة اقسام
 اثنان مباد احدهما مبادى التصورات وثانيهما مبادى التصديقات فاوردتهما على
 فن واحد وقال هما الكليات الخمس والقضايا واحكامها واثنان مقاصد احدهما
 مقاصد التصورات وثانيهما مقاصد التصديقات فاوردتهما على فن آخر وقال هما
 القول الشارح والقياس اشارة الى ان لكل مقصد مباد وانما كان المبدأ
 متعدد فالمراد بالمبادى والمقاصد المسائل المخصوصة ولا مانع فى كون بعض مسائل العلوم
 مبادى لمسائل اخر منها هى بالنسبة اليها مقاصد على ما اوضحناه فى الشرح فان قلت
 اذا كان المنطق عبارة عن المسائل المخصوصة يلزم ان لا يصح تعريفه بشئ بناء على
 ما حقق فى محله من ان الشخص لا يحد ولا يحده مع انه قد عرفه سابقا قلت ذلك التحقيق
 انما هو فى التعديد الحقيقى وما اشار اليه الشارح ههنا انما هو تصويره برسمه وقد حقق
 ايضا ان تعريف الجزئى بما يقيد اشتيازه عما عداه بحسب الوجود ممكن نحو الكشف
 كتاب صنفه جار الله فى تفسير القرآن وقد اشرنا الى هذا الامر فتذكر قوله لكن تفنن
 اى قصص التفنن ليرتب عليه قوله فاورد المباديين على فن وهو الاراد بلفظ الجمع
 والمقاصدين على فن آخر وهو الاراد بلفظ المفرد ولم يعكس الامر لما اشرنا اليه آنفا
 قوله اى بحسب المادة بناء على ان الاعادة فى مقام الاضمار تقتضى نكتة وهى الاشارة
 الى تغاير القياسين والقياس لا يخلو عن المادة والصورة ولما كان القياس الثانى قياسا
 بحسب المادة بناء على اشتها ان الصناعات الخمس متعلقة بالمواد لزم ان يكون القياس
 الاول قياسا بحسب الصورة ولهذا فرغ المحشى على التفسير المذكور قوله فالتقسيم الرابع
 هو القياس بحسب الصورة فلا حاجة فى بيان التفرع المذكور الى القول بان الاقسام
 الاربعة السابقة مع الصناعات الخمس الاربعة تسعة كما ذكره الشارح ولا يكون ذلك
 الا بان يكون القياس الاول بحسب الصورة بل لا وجود له كما اشرنا اليه واما ما قيل من
 ان المواد مقدمة على الصور فحينئذ يرد ان الاولى تقديم الابواب الخمسة الحاصلة
 باعتبار المولد على الباب الحاصل باعتبار الصورة فليس بشئ لان غرض المنطقى
 انما هو المباحث المتعلقة بالصورة ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالمواد
 اعنى الصناعات الخمس من خاتمة مباحث القياس لكن لا تعلق بكل من تلك الصناعات
 غرض مستقل جعل كل واحد منها بابا على حدة بخلاف مباحث القياس من اقسامه

وهو قوله القول الشارح
 والقياس الكليات الخمس
 والقول الشارح والقضايا واحكامها
 والقياس

اشار اليه المؤلف بان الدين وقية
 القول الطرسوسى وقد خلد على

واشكاله فان الغرض من الكل تنظيم صورة الدليل ولذا اورد الجميع في باب واحد فلا يتوهم
 ان جعل جميع الاشكال الاربع والاقسام بابا واحدا وجعل كل من الصناعات الخمس بابا على
 حده ترجيح بلامرجح قوله اي من اقسام المنطق اشار به الى مرجع الضمير وقوله ثانيا اي عدوها
 فثما آخر من اقتسامه اشارة الى دفع ما يتوهم من عبارة الشارح من ان تكون جزء من قسم
 واحد وتكون مذكورة في ضمنه لا قسميا برأسه فلا يصح قوله فصارت عشرة وذلك الدفع
 ظاهر فان عدوها قسميا آخر يجعل التسعة عشرة والمحقق لهذا التفسير حل قوله جزء على
 الجزء المغاير المستقل كالأجزاء السابقة فعلى هذا يصح التفسير ويندفع التوهم بالقول بان
 ذلك التوهم باق بعد لا يزول الا ان يجعل منها اقوا متعلقا بعد لاستقرا صفة لجزء
 فالتناسب في التفسير ان يقال اي ضمورها اليه ساقط واعلم ان الجمهور لم يجعلوا
 مباحث الالفاظ من ابواب المنطق لانه يباحث عن احوال المعاني من حيث تقعها
 في الايصال الى الجهولات وهو الظاهر لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها عليها
 جعلوها مقدمة لمباحثه ولما كان مباحث ابدا غوجي مقدمة على الكل لما ذكر
 في محله تناسب جعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ابدا غوجي كما فصله المص
 وبعض المأخرين عدها بابا مستقلة اشد ارتباطا بجميع مباحث ابدا ولا يتوهم ان كون
 المنطق باحثا عن احوال المعاني من حيث تقعها في الايصال الى الجهول يقتضي
 فساد مسلك ذلك البعض من المأخرين لان ذلك البعض لا يقول بكون جميع مباحثه بحثا
 عن احوال المعاني من الخبيثة المذكورة على ان له ان يقول لتلك المباحث تقع
 في الايصال لان الموصل وان كان هو المعاني لكن للالفاظ مدخل في ذلك كما لا يخفى
 الا يرى ان بعضهم زعم ان موضوع المنطق هو الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني
 وان كان هذا القول بعيدا عن التحقيق فلا يستبعد كون مباحث الالفاظ بابا مستقلة
 هذا ثم ان بحث المنطق عن الالفاظ غير محض بلغة دون لغة كالمعلوم العريضة بل هو
 شامل بجميع اللغات على ما هو شأن جميع مباحثه فليكن هذا على ذكر منك قوله
 اشارة الى انه اه يقال لمج الى كذا والمج احتسب النظر اليه والظاهر ان المعنى الاصطلاحي
 للتلميح ٧ غير مراد ههنا واهله ههنا مستعار من معناه اللغوي المذكور قوله اي ٩ اراد
 ترتيبها فهو مجاز مرسل بعلاقة السببية والمسببية او الملزومية واللازمة وقد تفرد
 انه كثير اما يذكر الالفاظ الاختيارية ويراد بها مبادئ هذه العلاقة كما في قوله تعالى
 اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
 بالله اي اذا اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله وانما جعل قوله رتب الابواب على ارادة الترتيب
 بطريق المجاز المرسل ليصح قوله فصارت تقديم مباحثه لان كون تقديم مباحث ابدا غوجي
 واجابا بس عقيب الترتيب على ما يقتضيه فاء التعقيب بل انما هو عقيب ارادة الترتيب لان
 يحمل على عطف الفصل على الجمل او على القلب كما اشير الى هذه الوجوه الثمة في مثل
 قوله تعالى ومن قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وما قبل من انه يمكن ان يحمل الترتيب
 على الذهني لا الخارجي وان يكون المراد بالتقديم ما كان سابقا على الترتيب المذكور
 وعلى كلا التفسيرين لا حاجة الى جعل الترتيب على ارادته فليس بشيء اما الاول
 فلان الكلام ههنا في الترتيب الخارجي قطعا واما الثاني فلانه خلاف الواقع

مطروسي

لادرو ان يشار الى قصة اوتيل
 او شمر من غير ذكره على ما فصل
 في علم السديع
 ولا حاجة الى تقدير قد في قوله
 رتب الابواب على تقدير قد في قوله
 اذا الحق الذي اعلاه صيغة ماضي
 كاف ههنا وما قبل من انه كانه قال
 قد اراد ترتيبها ان تقدم في جواب
 لا مما يدل عليه عقل ولا نقل وقد
 فصل ما يكون في جواب ما

اذ التقديم لا يقتضي على الترتيب على ان الكلام في تصحيح التعقيب الذي يفيد كلة الفاء
 ولا يصح ذلك الا بما اشار اليه المحقق ولعل لما ذكرنا من الوجوه قال تأمل قوله تعقب
 اه اما حال اي معبرا واما مفعول مطلق اي عبر تعبرا واما خبر كان المقدر اي فكان هذا
 تعبرا وجعله ٢ مفعولا به بعد جدا قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه الخالفة ترتيب الشارح
 ترتيب المص فلا يصح قول الشارح رتب الابواب على وفق ما اشترنا اليه واجيب
 عنه بانه مبني على التعقيب وبانه كانت نسخة المص كما ذكره الش في غيرها النسخون
 وبان نسخ المتن في الاصل مختلفة فيجوز ان يكون نسخة الشارح موافقا لما اختاره
 من الترتيب وبان المعنى على وفق ما اشترنا اليه من حيث الاشياء او بالنظر الى الاربعة
 منها والاشين منها والكل مبني على الذهول عن سياق كلام الشارح لانه قال بعد الترتيب
 المذكور فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق فغرض الشارح من قوله
 رتب الابواب على وفق ما اشترنا اليه انما هو ترتيب المص الابواب التسعة وبيانها بحيث يكون
 مباحث الالفاظ مقدمة لبعض مباحثه فالمراد من قوله على وفق ما اشترنا اليه هو الابواب
 التسعة بحيث يخرج عنها مباحث الالفاظ ومن البين انه لا يلزم في ذلك ان يكون
 هذا الترتيب عين ترتيب المص في هذا البيان اشارة الى اختيار مذهب الاكثرين
 فلا فوة لهذا السؤال كانوا هم فان قلت اي الترتيبين اول ٧ اجيب بان ترتيب الشارح اول
 لما قال لامام في شرح الاشارات من ان البرهان اشرف الاقضية وان القوم اختلفوا
 في ان الجدل اشرف ام الخطابة فالشيخ قدم الخطابة لان الجدل لا يفيد اليقين للخاصة
 وهو ضعيف بالقياس الى ظن العامة فان الجدل اذا الزعم شيئا ظنوا ان ذلك مغالطة
 اضلهم ولم يأت لهم الجواب وان ذلك لقوة القائل لاصواب القول فهم لا يعلمون
 ان الحق يوجب محجهم فلا جرم لا يفيد ذلك القياس اعتقادا فالصانعان المفسدان
 للناس تصحدهما البرهان والخطابة ويمكن ان يقال ان الامام الحاصل في الجدل
 انما يكون باعتراف فساد المدعى وبعد الاعتراف المذكور ولم يقبل
 ما ادعاه الخصم والزمه لزم ارتفاع النقضين بالنظر الى اعتقاده فلا جرم يحصل له الجزم
 الاقوى من الجزم الحاصل بالخطابة فلهذا قدم المص الجدل على الخطابة نعم اذا
 لم يكن الخصم متعنا بكون الخطابة بالنسبة اليه ارجح من الجدل واليه الاشارة ٧ بقوله نعم
 ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فليدبر قوله
 اي قد مره فقال اشارة الى ان الفاء فصحة كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضر به
 فانفجرت ويجوز ان يقدر فاذا قدمه فقد قال كما جوز ذلك في الآية المذكورة على ان يكون
 التقدير فان ضربت بها فقد انفجرت نعم هذا التقدير ربك ههنا من حيث المعنى كما لا يخفى
 لا قبل من ان الفاء لا تدخل على الماضي المنصرف الامع لفظة قد واضمارها ضعيف
 لان كلام الوجهين سابق في اشغاله بل نسبية الفاء في مثله فصحة انما هي على التقدير
 الثاني على ما يقتضيه ظاهر كلام الكشاف وان ذهب صاحب المنشاخ الى ان النسبة
 المذكورة انما هي على التقدير الاول ههنا ان مراده بالتقديم المقدرا ارادة التقديم لانه الترتيب
 على ما سبق فهو مجاز مرسل عن الارادة كما اشار اليه في قوله رتب الابواب قال الشارح
 المحقق ولما كان المنقسم اه اجواب عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان الجواب تقديم

والمبايع هو المولى العباد لكنه جعله
 مفعولا لاراد ولا وجه له جدا بل
 يمكن ان يكون مفعولا لعامل مقدر
 اي انما قال رتب الابواب على معنى
 اراد وايضا اراد ترتيب الابواب
 تعبرا اه فهو مفعول له لمقدرا على
 لم يقل لكنه بعد جدا
 لا من ترتيب المص والشارح حيث
 قدم المص قبل الجدل على الخطابة
 والشارح قدم الجدل على الخطابة

لا وانما كان الآية الكريمة خطاب
 الى الخصم الغير المتعنت لما يقتضيه
 وصف الجبالة بالتي هي احسن
 ان الخصم المتعنت لا يلزم ان يكون
 جدها بالتي هي احسن بل لا يلزم
 جدها ايضا قال نعم ولا يجادوا اهل
 الكتاب الا بالتي هي احسن

مباحث الكلمات فلم لم يشترغ فيها اجاب بان الكلمات الخمس اقسام للذاتي
والعرضي وهما قسمان من الكلبي وهو قسم من المفرد وهو قسم من اللفظ ومعرفة
الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فوجب التعرض لمباحث اللفظ الذي هو مقسم
الكلمات الخمس فالمرادح بالكلمات الخمس معانيها المجازية اعني الفاظها
لامفهوم ما منها الاصطلاحية وانما اعتبر ذلك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدى
على ما تبصر به الش في بحث المفرد والمركب فلبس في بيان الش قصورا اصلا
وان توهم بعضهم ٤ وقوله ولما كان فهمه ٥ جواب عن سؤال مقدر على هذا الجواب كانه
قيل اذا كان التعرض لمباحث اللفظ واجبا عليه فلم لم يتعرض لها واشغل بقسيم
الدلالة اجاب بان البحث عن اللفظ انما هو لاجل فهم المعنى منه ولو ضوح هذه المقدمة
ركها وقال فهم المعنى من اللفظ الذي كان البحث عن اللفظ لاجله بسبب دلالة
على ذلك المعنى اذ لو لم يوجد الدلالة لم يفهم المعنى منه فلا جرم يكون البحث عن اللفظ
بسبب الدلالة على المعنى فوجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فان قلت
فلم لم يشغل ح بتعريف الدلالة كما اشتغل بتقسيمها قلت المني ههنا تحصيل
الكلمات الخمس وذلك انما يرتب على التقسيم فلذا اعني بالتقسيمات واما تعريف
الدلالة فعلوم من موضعه كتعريف اللفظ ٩ فلا وجه ههنا لما قيل او يقال فظهر
من التقرير ان الباء في قوله باعتبار دلالة بيده وان كلمة الاعتبار مقسم او اضافته
للبيان وانما اتى به جريا على ما هو المعروف في امثاله فلا يريد ما توهم من ان فهم المعنى
موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لاعلى الاعتبار الذي هو صفة التكلم او السامع
قال الصحيح ان يقال بسبب دلالة عليه ونسمع لهذا زيادة توضيح فلا مباحث في قوله
ولما كان فهم المعنى ٥ من وجه فضلا عن الوجهين فتبصر بالعينين ثم لما زعم من بيان
الشارح المذكور ان يكون مباحث الالفاظ موقفا عليها لمباحث ايساغوجي الى ان
وكان يمكن ان يفعل عنه صرح بالمراد ايضا لطريق السداد فقال ومه اى
ومن كون مباحث الالفاظ موقفا عليها لمباحث ايساغوجي وايراد المص اياها
انما هو لذلك يعلم ان المص لم يعد مباحث الالفاظ بابا من الفن بل ذكرها في باب
ايساغوجي مقدمة لمباحثه فاقبل من ان هذا القول مستدرك لبس فيه زيادة شئ
على ما افاده بقوله ولما كان المقسم ٥ خروج من الانصاف لان الاستدراك في حده
ذاته غير مسلم ولو سلم فهذا من قبيل افادة العلم على ما هو صريح قوله يعلم ان فان قلت
البحث عن الالفاظ ههنا انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظاهره مشترك
بين جميع المباحث المنطقية فلم جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة قلت
لعل الوجه ٨ في ذلك ان مباحث ايساغوجي موقوف عليها لسائر المباحث المنطقية
وذلك ظاهر عند التأمل فما كان مقدمة لمباحث ايساغوجي مقدمة لسائر المباحث
ايضا فبعد جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي لما ذكره من الوجه لا حاجة الى جعلها
مقدمة لسائر المباحث قوله اى انما اورد مباحث الالفاظ اه اشارة الى ان قوله ولما كان
المنقسم جواب عن سؤال مقدر كما قررناه في الشرح وحاصله انه انما اورد مباحث الالفاظ
ههنا ولم يورد مباحث ايساغوجي مع انه اللازم لعقد الباب المذكور لان الكلمات

طهر سومي
 واي كان تعريف اللفظ معارفا
 من موضعه وهو التحو
 والمزوم فـهـ خليل
 واعلم ان بعض الناظرين ادعى
 ان قول الشارح ولما كان فهم المعنى
 من اللفظ باعتبار دلالاته مساحجة
 من وجهين الاول جعل الموقوف عليه
 فهم المعنى والثاني جعل الموقوف عليه
 الاعتبار مع ان الموقوف هو
 بحث اللفظ وان الموقوف عليه هو
 الدلالة نفسها وكل ذلك مندفع بما
 قررناه انظمة الاول ترك مقدما
 واضمحمة والثاني بناء على ما هو
 المعروف في امثاله ومثل ذلك لا يعد
 مساحجة اذا السامحة استعمال اللفظ
 في غير معناه المتبادر المعروف وذلك
 في غير موجود ههنا
 ٨ قول ومن هذا ظاهر وجه التعرض
 لمباحث الانقاط في باب ايساغوجي
 والتدفع ما قيل من انه انما وجب
 التعرض لمباحث الانقاط قبل
 الكلبيان الخمس ولما وجب التعرض
 في باب ايساغوجي قبل ان يرد ذلك منه
 انهم ووجه التدافع ظاهر
 ٩



الخامس انقسام اللفظ بواسطة بناء على انه اعتبار التقسيم المجازي تريبا الفهم المبدي
واوضحه تركه وسيشرح به ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فلذا
صدر البحث بمبحث الالفاظ فقطوده انما هو ابضاح كلام الش لان في تعليقه قصورا
ضكما توهم ثم قال انه قاصر بعد الظاهر ان يقال ولما اعتبر المص اللفظ مقبعا
للكليات اثارا للتقسيم المجازي تريبا الى فهم المبدي اه وذلك لان مقصوده انما هو
ايضاح مراده للادهان القاصرة ثم ان الاعتبار المنه كونه امرا واضحا لان كون اللفظ
مقبعا للكليات انما هو بالنظر الى التقسيم المجازي واوضحه تركه الش فالحق هذه
في ذلك على تقدير وجودها على الش لا على الخشي واما ما قيل من ان معرفة الاقسام
انما تكون موقوفة على معرفة المقسم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام
بالكنه وكلاهما محل تأمل فدفوع بانه اذا كان المراد ههنا التقسيم المجازي تريبا الى فهم
المبدي كان المقسم فلما اى اللفظ ذاتيا للاقسام اى الكليات الخمس التي هي عبارة
عن الالفاظ خ فم لو كان المراد بالكليات الخمس ههنا المعاني لايتم تلك المقدمه
قطعا فلا حاجة في دفعه الى ما يقال بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم القسم ضرورة
ان التقسيم قسم القبول الى المقسم ومعرفة مفهومات الاقسام موقوفة على معرفة المقسم
توقفه الكل على الجزء انتهى بل لا وجه له لان ذلك ايضا انما يتم اذا كان المقسم ذاتيا
للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل ههنا فلا بد من ان يصار
الى ما ذكرناه قوله لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس اه اراد بالمقسم
الاول اللفظ الدال وبالثاني اللفظ المفرد وبالثالث اللفظ الكلوي وبالرابع اللفظين
الذاتي والعرضي وهذه المقدمة صحيحة بناء على ان المقسم مقسم في الاقسام فمقسم مقسم
مقسم المقسم للشئ مقسم لذلك الشئ قطعا فلا يلتفت الى ما قيل عنه ههنا ٩٩ قوله
يعني ان البحث عن اللفظاء يعني ان في كلامه مطويا اذ الكلام في توجبه تقديم بحث الدلالة
على بحث الالفاظ لا في توجبه تقديم بحثها على فهم المعنى منه فالاولى ان يقال
ان البحث عن اللفظ لاجل فهم المعنى منه وفهم المعنى منه بسبب الدلالة عليه ينتج
ان البحث عن اللفظ بسبب الدلالة عليه فلذا قدم بحث الدلالة على بحث الالفاظ
وقد عرفت ان الكلام المذكور من الشارح جواب عن سؤال مفكره كانه قيل اذا كان
مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث المساغوجي فلم يشغل بها وحاصل الجواب الذي
افاده الش وقرره الخشي ان البحث عن اللفظ اى عن احواله من الافراد والتركيب
والكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغيرها لاجل كونه دالا على المعنى اذ لو لم يكن
دالا على المعنى لم يكن محمولا عن احواله المذكورة فذلك المباحث موقوفة على الدلالة
فلا بد من تعريفها وتفسيرها ولكون مبنى الرسالة على الايجاز ترك المص تعريفها
وبعض تفسيرها واشتغل الشارح التحقق بما تركه المص استيفاء للوقوف عليه بتمامه
كما اشار اليه بقوله فنقول اه قوله فالاولى اى يعني انه لما كان المعنى ههنا بيان ان البحث
عن الالفاظ لاجل الدلالة عليه ولم يكن عبارة الش وافيا بذلك فالاولى ان يقال لما كان البحث
عن اللفظ من حيث دلالة عليه بل العبارة الصحيحة ان يترك الاعتبار ويقال بسبب
دلالة اه وذلك لما عرفت ان الكلام ههنا في توجبه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ

١٠٩ من ان هذه المقدمة على الاطلاق
غير صحيحة لان الجنس قسم الحيوان
وغيره مع ان الجنس ليس قسم
الانسان وغيره لان ذلك لان
التقسيم وان كان المقصود فيه
المسارية الى افراد اما حيوان او غيره
فقرنا الجنس وقرنا الحيوان اما
قضية طبيعية وقضية حكمية فاجعل على
انسان او غير قضية الواسطة
الافراد فلم يتكرر شبه
في المقدمتين فادعهم

ولا يتم ذلك التوجيه الاما ذكره وكون فهم المعنى لاجل الدلالة انما يقتضى تقديم بحث
 الدلالة على فهم المعنى ولا كلام لتأنيده ثم ان الاعتبار صفة المتكلم وليس فهم المعنى
 من اللفظ لاجل اعتباره بل المعنى مفهم منه سواء اعتبره اولا فالبيان الصحيح الواقي
 بالمعنى ان يقال لما كان البحث عن اللفظ بسبب دلالة عليه وجب التعرض لمباحث
 الدلالة ايضا هذا خلاصة كلام المحشى وقد عرفت اندفاعه بما قررناه لان الشارح
 قصر المسافة اوضح ان الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولذا
 قال لما كان فهم المعنى اذ فظهر ما خفي واعرض عما ظهر ثم ان الاعتبار مفهم لاعتباره
 ويحتمل ان يكون الاضافة فيه بياينة فيقول كلامه الى ما اشار اليه المحشى ولذا قال على ان اللفظ
 الصحيح اه ولم يقل فالصواب ان يقال فلا مباحث في كلام الش في تعريف المقام وان ادعاء
 البعض ههنا فان قيل لعل الشارح اشار بقوله باعتبار دلالة دون ان يقول بسبب
 دلالة الى اختيار ما ذهب اليه البعض من ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد
 الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك الدلالة لم يفهم
 المعنى فعلى هذا لا غبار على لفظ الش قلت هذا بالنظر الى لفظ الاعتبار توجيه
 غير بعيد لكن الكلام ههنا ليس في مجرد الاعتبار المذكور بل في كون فهم المعنى لاجل
 الاعتبار المذكور ومن اين ان العالم بالوضع يفهم المعنى من اللفظ عند سماعه سواء
 اعتبر المتكلم دلالة عليه وارادها اولا فالحق ان توجيه المذكور غير صحيح ههنا
 بل الوجه فيه ما اشرنا اليه آنفا وامل قوله بعرف بالتأمل اشارة الى ما فصلناه في توجيه
 العبارة وعدم صحة حملها على ظاهرها قوله اي من اراد المص مباحث الالفاظ اه
 فيه اشارة الى ان قوله ومنه يعلم مربوط بقوله سابقا ولما كان المنقسم اليها هو الذاتى اه
 لا بقوله ولما كان فهم المعنى من اللفظ اه وانما لم يفسر بما فسر به المولى ربهان الدين حيث قال
 اى من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ باعتبار كون اللفظ متقسما الى المفرد المنقسم
 الى الكللى اذ لا يستفاد من ذلك كون مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى بخلاف
 ما قرره المحشى لا يقال كون مباحث الالفاظ مقدمة استيفيد في بيانه السابق فهذا
 مستدرك في البيان لا نقول هذا من قبيل التصريح بما علم الزا اما لاحتمال الغفلة
 وبهذا اندفع ما قيل من انه بعد تصحيح مرجع الضمير بما ذكره يلزم اتحاد الدليل مع المدلول
 اذ يصير الحاصل هكذا ومن اراد المص مباحث اللفظ في باب ايساغوجى لكونه مقدمة
 لمباحثه يعلم ان المص ذكرها في باب ايساغوجى ومقدمة لمباحثه فالحق ان هذا القول
 من الش مستدرك في البيان انتهى وذلك لاننا لم نرجع الضمير على ما ذكره
 المحشى ما ذكره ولو سلم فذلك انما هو بالنظر الى ما في نفس الامن والكلام ههنا انما هو
 في افادة علمه على ما يفتضيه قوله يعلم اه على ان المتق ههنا بيان عدم عده بابا مستقلا
 كما عده بعض المتأخرين فالحق انه غير مستدرك في البيان واما ما قيل من انه لا يظهر
 من صنيع المص جعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى بل غاية انه ذكرها
 في باب ايساغوجى فلم لا يجوز ان يكون تلك المباحث من مسائل هذا الباب كما يكون
 مباحث ايساغوجى من مسائله فليس بشئ اذ لابد ان يكون المسائل المذكورة في باب
 ايساغوجى راجعة الى الكلبيات الخمس ومباحث الالفاظ غير راجعة اليها قطعاً

فيه اشارة الى رد ما قيل من ان هذا
 التوجيه خطأ لان الارادة غير اعتبار
 الدلالة لان متعلق الارادة هو المعنى
 ومتعلق الاعتبار هو الدلالة التي هي
 صفة اللفظ فيتم ما يوجب اعتبارها
 وذلك لاننا لم نذكر دلالة اللفظ على
 المعنى فقط بل هو متعلق الاعتبار على
 كماله وهذا واضح وان خفي عليه فلا

وان كانت

وان كانت موقفا عليها لها قوله يعلم ان المص لم يعدها اه واولعدها بابا مستقلا لم يوردها
 في باب ايساغوجى بل اوردها بعد تمام الخطبة وقال بعدها مباحث الالفاظ ثم يقول
 بعدها ايساغوجى هذا قوله اى اذا كان ذكر تعريف الدلالة ونفسها اشارة الى ان الفاء
 جزائية ولا منع في اطلاق فاه الفصيحة عليها ايضا على ما حقق في قوله تعالى فان هجرتم
 وقد سبق فقيه ثم يص ٨ بالمص بانه ترك هذه المقدمة مع التعرض لمقدمة اخرى لكن
 قد عرفت اندفاعه بان مبنى الرسالة على الاجاز فاللزام عليه ان يكتب بقدر الكفاية قوله
 مقدمة لمباحث الالفاظ وتلك المقدمة التي ذكرها الشارح هي تعريف مطلق
 الدلالة الشامل للدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها الى اللفظية وغير اللفظية وتقسيم
 كل منها الى اقسامها ثم تعريف الدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها الى الثلث لكن
 تقسيم الدلالة اللفظية الى الثلث اعني به المص فالمص ذكر مباحث الالفاظ التي هي مقدمة
 لمباحث ايساغوجى وذكر بعض مقدمة تلك المقدمة ايضا وقيل المراد بالمقدمة
 ههنا هي تعريف الدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها الى الثلث ٢ وباقي الكلام فيها
 للتوضيح اقول وهذا وان كان ظاهرا من قول الشارح سابقا وما كان فهم المعنى من اللفظ
 اه حيث يستفاد منه ان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ هو تعريف الدلالة الوضعية
 وتقسيمها الى الثلث لكن الاولى ما اشرنا اليه اذ العلم بالخاص موقوف على العلم بالعام
 فالمناسب ان يعدها ايضا مطلق تعريف الدلالة ومطلق تقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ
 قال الشارح العلامة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم او الظن بشئ آخر او من الظن به
 الظن بشئ آخر اه كلمة اوفيه للتويع لا للتشكيك اشارة الى ان للدلالة ثلاثة اقسام
 لاربع لها لزوم العلم من العلم وهو اقوى ولزوم الظن من العلم ولزوم الظن من الظن
 والامثلة غير خافية واما لزوم العلم من الظن فغير موجود كما ستعرف ولكون الحق منه
 تحصيل تلك الاقسام الثلاثة لا بد عليه ان المتبادر من العلم المقابل للظن البقين فلا يكون
 تعريف الدلالة جامعاً ولا يراد ايضا انه على هذا اى على تقدير عموم العلم للبقين وغيره يتدرج
 الظن تحته فلا وجه لتخصيصه بالذكر لان هذا مبني على الغفلة عما قصده الشارح من تحصيل
 الاقسام الثلاثة وبالجملة فالحق تعريف الاقسام الثلاثة للدلالة وكل تعريف قسم مستقل
 منفصل عن الاخر وان جمعها في الظاهر في تعريف واحد فلا يرد عليه شئ بما ذكره قوله واما
 لزوم العلم من الظن اى من حيث هو ظن فلا يكاد يوجد بل هو محال وانما قيدنا بذلك لان لزوم
 العلم من الظن من حيث هو مناط حكم شرعى لا يكاد يوجد من ينكره لكون ظن المجتهد
 مناطاً لقطع به الحكم عنده على ما تقرر في اصول الفقه وقد نص به الش العلامة
 في فصول البدائع ايضا لكن ذلك ليس من حيث انه ظن بل من حيث هو مناط الحكم
 الشرعى عند المجتهد ولنا فيه كلام ذكرناه في المعاني على الخبالي قوله بان يكون مفيداً
 للظن قيد للظن وبيان له وفي بعض النسخ بان لا يكون مفيداً للظن فتح يكون بياناً
 للظن وقيداً له وقوله سواء كان مطلقاً او معلوماً تعميم للمفيد للظن على النسختين
 فعلى النسخة الاولى يكون قوله بان يكون مفيداً اه اشارة الى قسمي الدلالة من الاقسام
 الثلاثة التي ذكرناها آنفاً وعلى النسخة الثانية يكون قوله بان لا يكون مفيداً للظن اشارة الى قسم
 لزوم العلم من العلم وقوله سواء كان اه اشارة الى القسمين الباقيين فالنسخة الثانية

وقد تعريف المولى في حاشيته
 رد اطلاق فاه الفصيحة عليها
 هذا الكلام لا طرسوسى لكنه اثار
 الى الدفاع بقوله لكن اه
 اقول فان كان مراد القائل بنفسها
 الى الثلث هو تقسيم الدلالة الى لزوم
 العلم من العلم والظن من العلم
 والى لزوم الظن من الظن كما يستفاد
 من سياق كلامه فلهذا بعد جد
 لان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ
 هو تقسيم الدلالة الى المطابقة
 والنقض والالزام كما اشار اليه
 الشارح ولو سلم فواجه جعل ذلك
 التقسيم من المقدمة وعدم جعل باقي
 التقسيمات التي اشار اليها الشارح
 منها بل مما ورده الشارح للتوضيح
 فظاهر ان المراد بتقسيمها الثلث
 فالظاهر ان المراد بهذا القائل يلزم
 هو ما اشرنا اليه
 فعلى ما ذكره الشارح فتقول اه الى
 ان يكون قوله في معنى اعم من المقدمة
 قوله وهو فهم المعنى اعم من المقدمة
 مباحث الالفاظ لان نفس المقدمة
 ولا يخفى بعده

اجمع والنسخة الاولى اظهرت قد غلط فيه بعض الناظرين وحبر الاخر ٧ منهم قوله
اي وان لم يكن كذلك اي مثل ما لم يتخلل الظن بل يتخلل الظن بان يكون مقبدا للظن
سواء كان ذلك المقيد مظهرنا او معلوما كما اشار اليه في القول السابق في هذين القسمين
يسمى دليلا اقناعيا وامارة قوله قاله دليل البرهان والبرهان ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر اورد على تعريف البرهان المذكور بانه يخرج منه الادلة الغير البينة الاتحاج
والدليل الفاسد الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليب ويدخل
فيه المعارف بالنسبة الى معرفاتها والمعلومات بالنسبة الى لوازمها البينة فيتنقض التعريف
المذكور جعلا ومعنا واجيب عن الانتفاض منعانا ان المراد بكلمة ماهو المفهوم التصديقي
او المراد بالعلم هو التصديق لايقال كل منهما خلاف الظاهر لانا نقول المقام قرينة
واضحة على هذين التخصيصين ثم ان النقض بالمعلومات من دفع عنه ايضا ما بان المراد
من اللزوم اللزوم بطريق النظر ولا نظر فيها واما بان كلمة من تدل على العلية والمعلومات
ليست عللا لا لوازمها والقول بان اعتبار النظر والعلية خلاف الظاهر محل تأمل
وعن الانتفاض جعلا بان المراد باللزوم اللزوم في الجملة او المراد بلزوم العلم بشيء آخر
من العلم به لزوم العلم بشيء آخر من العلم به فقط او مع انضمام امر آخر او الكلام مبني
على ارجاع ما عدا الشكل الاول من الادلة الغير البينة الاتحاج اليه فاندفع النقض
بالادلة الغير البينة الاتحاج وبان المراد باللزوم اهم من ان يكون بحسب نفس الامر
او زعم المستدل ظاهرا فيندفع النقض بالدليل الفاسد الصورة هذا لكن كل ذلك
تكلف وتعسف فليكن هذا على ذكر منك قوله وفيه ان تعريف البرهان اه
منشأ السؤال قوله والشيء الاول يسمى دليلا برهانيا حيث استفيد منه انه جمل
قوله كون الشيء بحيث يلزم من العلم به اه تعريف البرهان وللدلالة معا من غير تفاوت
بينهما ومورده التعريف وحاصله انه ان اريد بالعلم في التعريف المذكور
مطلق الادراك تصورا كان او تصديقا يقينيا او غيره يتنقض التعريف المذكور بالنظر
الى كونه للبرهان منعانا به يصدق على ما يقيد العلم التصوري مثل المعارف بالنسبة
الى معرفاتها والمعلومات بالنسبة الى لوازمها البينة وعلى ما يتركب من المفردات
التقليدية مثل قولنا هذا امر قال به الامام الاعظم وما هو كذلك فهو حق فهذا حق
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني لانها تدل على المعاني بالنسبة الى العالم بالوضع
فيعلم المعاني ويفهمها عند سماع الالفاظ مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن
لا يتنقض التعريف حينئذ بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه الصور
قطعا وان اريد بالعلم فيه الادراك اليقيني يتنقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه
للدلالة جعلا بالاورد الثلاثة المذكورة وان لم يتنقض حينئذ بالنظر الى كونه للبرهان
وهو ظاهر هذا او اريد بالعلم مطلقا التصديق يقينيا او غيره يتنقض ايضا بالنظر الى كونه
تعريفا للدلالة جعلا بما عدا دالة الدليل المركب من التقليديات والنظر الى كونه تعريفا
لبرهان يتنقض منعنا بصدقه على الدليل المركب من التقليديات في صورة الحمل
على التصديق المطلق يوجد الانتفاض جعلا ومنعنا معا بخلاف ما اذا حمل على مطلق
الادراك او الادراك اليقيني اذ الانتفاض على الاول منعنا وعلى الثاني جعلا

ه الاول العماد
لاقره خليل
والايراد والجواب كلاهما بالجهور
الناظرين في هذا المقام

كما قررناه وبالجمل الانتفاض في هذه الصورة داخل في الشقين معا فلذا تركه هذا الجواب عنه
بعض من لم يتفطن بما حررناه بان المراد الشق الثاني لان المقابلة للظن تدفع الحمل
على مطلق الادراك ولان اطلاق العلم على اليقين شايع والشبوح قرينة على هذه الارادة
ولان كون التعريف للبرهان قرينة على ذلك ايضا لانه المركب من المقدمات اليقينية
على ما سبق في الشرح فتريد المحشى انما هو لائحة الاعتراض فبعد التحري
المذكور لاوجه الانتفاض ولايتحق ما فيه من سوء الفهم اذ الكلام ليس في تعريف
البرهان فقط بل في كون التعريف المذكور تعريفا للبرهان والدلالة معا فلا شبهة
في ورود التزديد المذكور قطعا وكذا ما قيل ٧ ايضا في الجواب بان قول الشارح والشيء الاول
يسمى دليلا مهملة اي قد يسمى دليلا اظهر ان الدليل معلوم تصديقي والشيء الاول
اعم منه ومن المعلوم التصوري ولذا قال في فصول البدائع فالشيء الاول الدال الاري
ان الحسب قال في تعريف الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر المراد به العلم
التصديقي بقرينة ان التعريف للدليل فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمعلوم بالشبهة
الى اللازم ويلزم العلم من آخر كونه ناشئا وحاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه فرق
بين اللازم للشيء واللازم منه فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى وان ورد
ما عدا الشكل الاول من الاشكال الثلاثة انتهى فعلى هذا فنختار ان المراد بالعلم المذكور
في تعريف البرهان هو اليقين لشبوح كون البرهان من اليقنيات وشبوح اطلاق العلم
عليه سيما اذا انضم اليه مقابلته للظن فلا يتنقض تعريف البرهان بشيء من الامور
الثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويطلب تعريف الدلالة لان ذلك انما يرد لو كان قوله والشيء
الاول اه محمولا على الكلية وقد صرفت ان المراد به قد يسمى دليلا وذلكما هو في صورة
اغادة اليقين وما عدا ما بقى على عومه بحيث يشمل التعريف جميع الصور الثلاثة
للدلالة انتهى وذلك لان ما ذكره اولا الى قوله ولا يرد اه اعما يتم بعد تسليمه
اذا كان التعريف المذكور تعريفا للبرهان فقط وليس كذلك وما ذكره ثانيا
من كون القول المذكور مهملة يلوح عليه اثر الابهام وهمل الكلام الا فيه
ثم يمكن ان يقال ان كونه تعريفا للبرهان مغاير لكونه تعريفا للدلالة فنختار
عند كونه تعريفا للبرهان ان المراد بالعلم اليقين بالقرائن المذكورة فيندفع المواد الثلاثة
ونختار عند كونه تعريفا للدلالة ان المراد به مطلق الادراك على ماهو المتبادر منه
فيشمل الامور الثلاثة فلا انتفاض ههنا بهذا قوله فالصواب ان يقال اه يعني انه لما كان
التعريف المذكور مشتركا بين الدليل البرهاني ومطلق الدلالة وكان متقضا بالواد
المذكورة بالنظر الى كل منهما على ما عرفت كان الصواب ان يمتاز كل منهما عن الآخر
لئلا يرد الانتفاضات المذكورة وقد عرفت انفسا المخلص من ذلك فتذكر وما قيل ٨
من ان تسمية الاول بالبرهان وبامارة لم يكن ذكرها معادة في هذا المقام كاعتقاد
التسمية بالدال فظهر ما حق واعرض عما ظهر فكان تسميته بالدال امر مفروغ عنه ولذا
قال الشارح وتسميته ان الدال ان كان لفظا اه فالمقصود ههنا انما هو تسميته
بالبرهان وتريفة فيحمل العلم الواقع فيه على اليقين ويندفع المواد الثلاثة انتهى لا يدفع
ما صور به المحشى بالنظر الى ظاهر تقرير الشارح على ما حررناه فالوجه في دفعه

لاقره خليل وقد اخذه من غيره

لمر سوي

ما اشترنا اليه وان كان مراد هذا القائل ما ذكرناه فربما بالوافق واما ما قبل ٩ من ان
 اراد المحشي ههنا ونصوبه بما صوبه مني على اشتراط المساواة بين التعريف والمعرف
 كما هو مذهب المتأخرين ولوني على مذهب القيد ما من يجوز هم التعريف بالاعم
 او الاخص وهو المختار عند التعريف على ما في الحاشية الصغرى فلا يرد ذلك انتهى
 فما لا يلتفت اليه لان ارادة انما هو على مذاق المتأخرين وقد اختاره الشارح على
 ان يجوز المذكور انما هو في الحدود والرسوم الناقصة والظاهر ان التعريف المذكور
 حد تام اسمي اورسم تام كذلك وقد انفقوا على اشتراط المساواة فيهما قوله والدليل
 ان كان مفيدا اي الدليل المعقول المركب من المقدمات العقلية على ما هو المتبادر منه
 ومن التقسيم ايضا فعلى هذا فالمتبادر من الافادة المقدمات العقلية فلا يرد
 النقص بالقضية اللفظية التي يفيد مدلولها يقينا مثل الكل اعظم من الجزء وامثاله
 ويمكن ان يقال المتبادر من الافادة ما هو بطريق النظر والكسب لشروع كون الدليل
 طريق الكسب والنظر فيندفع النقص بالقضية اللفظية المذكورة ايضا وكذا الكلام
 في قوله وان كان مفيدا للظن فاما ان يخصص الافادة المذكورة فيه بافادة المقدمات
 العقلية واما بكونها بطريق النظر والكسب فيندفع النقص عنه بالقضايا اللفظية التي
 تفيد مدلولها ظاهرا مثل قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق قال الشارح العلامة
 وتخصيصها ان الدال ام تقسيم الدلالة الى اللفظية وغيرها تقسيم عقلي لكونه مرددا
 بين النفي والاثبات مع عدم تجوز العقل قسمي اخر والتقسيم العقلي هو ما يجزم العقل بالانحصار
 بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة والاقسام وتقسيم الدلالة اللفظية الى الوضعية والطبيعية
 والعقلية تقسيم استقرائي تجوز العقل هنا قسمي اخر مع عدم وجوده في الواقع والتقسيم
 الاستقرائي هو ما يكون الاقسام بحسب وجودها في الواقع وان جوز العقل ٨ فيه قسمي اخر غير
 موجود في الواقع والظاهر ان الامر كذلك في تقسيم الدلالة الغير اللفظية الى الوضعية
 والعقلية والى الوضعية والطبيعية والعقلية على الاختلاف فيه كما ستطلع عليه واما تقسيم
 الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام فتقسيم عقلي فان لزوم
 شرط للدلالة الا التزامه و ليس بمنتهى في تحققها حتى يجوز العقل هنا قسمي اخر
 وههنا مباحث نفيسة لا يلبق ايرادها ههنا قوله اي ان كان الوضع واسطة في تلك
 الدلالة اي في ثبوتها لا في عروضاها ولا في اثباتها فافهم اشار بها هذا التفسير الى ان معنى
 توسط الوضع هو كون الوضع سببا ووسيلة لتلك الدلالة وهو الظاهر من قولهم ههنا
 دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة ومن الجنبية التي اعتبروها في تعريف
 الدلالات اذ الجنبية المذكورة انما هي للتعليل على ما سيصرح به الشارح وقيل اشار به
 الى دفع توهم لزوم كون الوضع مفادا على قياس ما سبق من قوله ان لم يتخلل الظن
 بناء على ان التخلل والتوسط من الالفاظ المترادفة انتهى وهذا كما ترى والمراد من الوضع
 هنا هو طاق الوضع وهو تخصيص شئ بشئ متى اطلق واحس الشئ الاول فهم منه الشئ
 الثاني سواء كان وضع غير اللفظ او وضع اللفظ وهو تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه بنفسه
 او تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه ولو بقرينة وعلى الاول لا يوجد في الجواز وضع لا شخصيا
 ولا نوعيا وهو الذي حققه الشريف العلامة في تصانيفه وعلى الثاني يوجد فيه الوضع

٩ عماد وقره خيليل

٩ وذلك لان المعنى في الدلالة العقلية
 هو العلاقة الذاتية ومن الجواز
 ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ
 من العلاقة الذاتية والوضعية
 والطبيعية لكما لم توجد صريحة
 او صريحة في جانب التهذيب وكون
 حصر مدلالة اللفظية الوضعية في
 السون وغيره وفيه كلام طويل
 في كتاب من عماد

ولو نوعيا وهو الذي تحقق في اصول الفقه والمراد بالوضع ههنا اعم من الشخصي
 وهو وضع جوهر اللفظ المعنى ومن النوع وهو ما يكون بقاعدة كلية كوضع المشتقات
 والمركبات والاصول الاصطلاحية وكل منهما اما موضع خاص لموضوع له خاص واما
 وضع عام لموضوع له عام واما وضع عام لموضوع له خاص وعكسه غير موجود
 وان كان من الاحتمالات العقلية وتخصيص الاحتمالات المذكورة في عمل الوضع فاندفع
 ما قبل ٩ من انه ان كان المراد الاول يلزم خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها
 التركيبية والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد الثاني يلزم خروج دلالة المفردات
 عن تعريف الدلالة على ان وجود الوضع والوقوف في المجازات غير مستل كما عرفت المسلك
 الشريف بقى ثم ان توسط الوضع في الدلالة اللفظية الوضعية ان حصل على التوسط
 بالذات او بالواسطة يوجب ذلك في كل من الدلالة المطابقة والتضمن والالتزامية
 بناء على ان الوضع واسطة في المطابقة بالذات والواسطة في التضمن والالتزام بالواسطة
 لان اللفظ اولي بكون موضوعا لمعناه لم يكن يجوز ولا لازمه ايضا مستفاد منه وهو الظاهر
 من كلام المصنف ههنا وفي شرح ما تحت الحاشيات حيث قال دلالة المطابقة
 بمجرد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من العقل والوضع وان حل ٨ على
 توسط الوضع بالذات يقتصر ذلك في الدلالة المطابقة وهو الذي مال اليه الامام
 في شرح الاتساعات حيث قال دلالة اللفظ هي دلالة المطابقة واما دلالة التضمن
 والالتزام فدلالتان وهو التوافق لما اختاره اهل البيان لمن ان الدلالة المطابقة وضعية
 والدلالة التضمنية والالتزامية عقلية لكن على ما ذكرناه ٩ يكون النزاع بين الفريقين
 قليل الجوزي قوله على ما قبل فانه شارح المطالع لان ما قرره الشارح ههنا
 من التقسيمات الثلاثة عين ما قرره شارح المطالع هناك والشريف العلامة قرر كلامه ٩
 على مذقه و ليس يحصر الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية مذهبه ههنا ثم
 اكنى ايضا بيان هذين القسمين في الحاشية الصغرى لكن الحصر فيهما ليس
 مقصودا له ايضا على ما يظهر بالرجوع الى كلامه وبالجملة الحصر المذكور ليس
 مذهبا للشريف وان خفي ذلك على بعضهم قوله لكن الحق انها اي الدلالة
 الغير اللفظية ثلاثة اقسام اما الثالثة فلان دلالة السعال الذي ليس بلفظ وان كان صوتا
 في الجملة ٣ ودلالة حجرة الخيل وصفرة الوجع على مدلولاتها من فساد المزاج
 والحجامة والخوف طبيعية وكذا دلالة حركة النبض على المزاج الخصوص ودلالة
 بعض الاوضاع العارضة اوجه التألم وحاجه على شدة المله وغير ذلك فان الكل
 دلالات غير لفظية وغير عقلية فتكون دلالات طبيعية فيكون مجموع اقسام الدلالات
 ستة لاحسن قيل ٦ اعلم اراد ان تحفةها اللفظي قطعي فان لفظ اح لا يصدر عن الوجع
 وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها بعضها لا تصدر عن الحالات
 العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون
 تلك العوارض منبثقة من الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج الخصوص
 فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار الانفس الكيفيات والمزاج فلا يكون
 لاطبيعية مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية

٩ عمان
 ٨ عطف على قوله سابقا
 ان حل له
 ٩ من الترتيب في توسط الوضع
 بان يكون المراد منه اما بالذات او بالواسطة
 هو اعم من ذلك فافهم
 ٧ حيث قال في كلام الشارح عليه
 على ان دلالة ما ليس بلفظ قسما
 وضعية كدلالة الأثر على المؤثر
 وعقلية كدلالة الأثر على ما
 انتهى فصار عليه
 ٤ وفيه السارح عليه
 ٤ وهو انما اضل ابو الفتح في حواشي
 التهذيب وتبعه اكثر الاطرب
 ههنا منهم المولى في حواشي
 تهذيبه انما اطلق المراد به ههنا
 ذات السعال وان كان في الجملة
 ذلك عن صوت في الجملة
 ٦ سيكون

فان العلاقة في الاولى التأثير في الثانية الايجاب والتأثير اقوى من الايجاب انتهى
وفيه انه لو سلم كون تلك العوارض آثارا لانفس الكيفيات والمزاج المخصوص لكن لان
انه لا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزاج
المخصوص صادر من الطبيعة ايضا على ان المزاج المخصوص عين الطبيعة
المخصوصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة فالظاهر ما اشار اليه المحشي هذا
قوله كدلالة اح يفتح الهمزة اوضعا والحاء المهملة على السعال اى على وجع الصدر
واذا يقال اح الرجل اح اذا سعل فهذا السعال مدلول هذا اللفظ كما انه نفسه
في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع واما الخضم الهمزة وسكون الخاء الهمزة
فدال على الوجع مطلقا واذا فكت الهمزة تدل على الحزن والتحصن كذا في حاشية
المطالع وقيل يفتح الهمزة والحاء الهمزة تدل على مطلق الوجع وباضم والحاء الهمزة
تدل على التلذذ والسرور قواه فان طبيعة اللفظ اختاره لظهوره قال في حاشية
المطالع ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي التلذذ به وان يراد به طبع السامع فان
طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع الا ان هذا الاخير
مشارك بين الطبيعة والعقاية اذ ليس الفهم فيها مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح
فرقا لانه يدل في الفرق على احد الطرفين الاولين انتهى وتفصيل الاحتمالات الثلاثة
ان الطبع والطبيعة والطباع بالكسر الحجة التي تجل عليها الانسان كذا في القاموس
وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشورا ولاوعلى الخفية
فان اراد به طبع اللفظ فالمراد به المعنى الاول الاصطلاحي فان صورته النوعية
او نفسه الناطقة يقتضي التلذذ به عند عروض المعنى وان اراد به طبع اللفظ اى طبع
مدلوله فالمراد به المعنى الثاني الاصطلاحي وان اراد به طبع السامع فانه يتأدى اليه
عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة
او العقل وهو من مشغولات المعنى الاول ايضا فاخيار الاحتمال الاول انما هو لكون الكلام
في اللفظ وطبع اللفظ يقتضيه عند عروض ذلك المعنى ولا كذلك الاحتمال الثالث
بل الاحتمال الثاني ايضا فليفهم قوله فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة لكونها
منشأ للتلفظ بذلك اللفظ الدال والمنسوبة الى الطبيعة طبيعة والظاهر ان يقال
في النسبة الى الطبيعة طبيعة يفتح الطاء والباء الموحدة كما قالوا في النسبة الى مثل
حنية حتى لكسهم نسب نحو في ذلك والله الموفق لما هنا لك قال الشارح العلامة
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ انما اعتبر هذا القيد ليعبر دالة
اللفظ على وجود اللفظ عقلا فان المسموع من المشاهد ٨ يعلم وجود لفظه لا بدلالة اللفظ
عليه عقلا واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا
كذا في الحاشية السعري فقوله فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليه فقط بل بهما معا حيث
بان مراده من قوله سابقا لبدلالة اللفظ اى لبدلالة اللفظ عليه فقط بل بهما معا حيث
اعتبر الحصر في قوله واما المسموع اى ذكره في سابقه وهذا منى على ان العلم بالشاهدة
يجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطرفين اح ويحتمل ان يكون مراده
لا بدلالة اللفظ اصلا ان قبل بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة

وهذا على ما في كثير من النسخ
من قوله طبيعة على وزن فاعلة وما
على ما في بعض النسخ من قوله
طبيعة على وزن فاعلة فليس فيه
مساعدة قد اشهر في قاعدة النسخ
البناء الموحدة وقاعدة النسخ
ان تكون يفتح الباء الموحدة والذكور
في الحاشية الصغرى هو هذا المذكور
الدلالة منسوبة الى الطبع
ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع
ايضا فعلى هذا لا ينسج في النسبة
المذكورة فانهم
هنا عن شهود واحد بالبصر

لا يستفاد

لا يستفاد من الدليل فقوله ليعبر دالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى الموضوع
وعلى الثاني من الظهور بمعنى الحصول وهذا معنى ما قيل ٧ على الاول من الظهور بمعنى
اشكاله شدة وعلى الثاني من الظهور بمعنى يداشدة فلا يلتفت الى ما قيل ٩ ههنا
من ان التوجيه الاول مخالف لما في حاشية المطالع من ان تقييد اللفظ بكونه مسموعا
من وراء الجدار اشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر
لا بدلالة اللفظ انتهى لان قوله لا بدلالة اللفظ يحتمل معنيين اى فقط او اصلا كما حققناه
انما فوه لاه الطريق المعتاد في تفهيم المعلم المعنى الى المتعلم وتفهيمها اى
تفهيم المعلم من المعلم او تفهيم المعلم في نفسه فكان المعلم يتأجى نفسه بالفاظ مخيلة
ولو اراد تجريدها عن اشكالها على الامر هذا هو المعتاد من شرح المطالع وقد اوضحه
الشريف حيث قال تعلم هذا الفن متوقف على معرفة اللفظ لانه بالافادة والاستفادة
المتوقفين على ما يمد به ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص فلا بد له من اللفاظ
وان اراد تحصيله لنفسه ما احتاج بيانه اليها بل هل عليه انتهى فقوله او في نفسه معطوف
على المعلم والصبر راجع اليه على ان يكون ذلك المعلم فاعل التفهيم لا ما هو المذكور حتى
يرد عليه انه غير موقوف ان كرايته ان التفهيم بالنظر الى قوله من المعلم صفة المعلم والنظر
الى قوله في نفسه صفة المعلم بل ان تقول صمير في نفسه راجع الى التفهيم المستفاد من التفهيم
وهو عين المعلم لكونه بصيرة التفهيم فمعيان بيان وان خفي على الناظرين ٣ مقاله قوله ولان
الدلالة الطبيعية والعقلية اى العقلية من الكلام ههنا في الدلالة اللفظية غير منضبطة
اى كل منها ٦ لا خلاف الطابع والافهام اى المقول على ما هو المعروف من استعمال
الفهم في العقل ولك ان تقول اختلاف الافهام يستلزم اختلاف العقول فلا غير عليه ٨
وعدم انضباط الدلالة الطبيعية والعقلية الغير اللفظية يعلم من ذلك المقابلة ثم ضم اليه
قوله ومع ذلك لا نشك ان معنى ان تلك الدلائل مع عدم الانضباط فيها لا تشك ان الاعلى
معان قليلة عقلية لفاظها والمراد بالمعاني العقلية مدلولاتها المطابقة اذ المدلولات العقلية
والانترامية انما تجري في اللفظ الوضعية فالمراد بالمعاني العقلية على الاول افراد
العقلية بالنظر الى قل ودوالها وعلى الثاني افراد العقلية بالنظر الى ذاتها فافهم بخلاف
الدلالة اللفظية الوضعية فانها جامعة بين وصف الانضباط والشمول للمعاني الكثيرة
بالنظر الى لفاظها الكثيرة والى ذاتها ايضا من المطابقة والتضمن والالتزام وحاصل ما
اشار اليه ههنا في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية امور شتى كونها طريقا متادا او كونها
منضبطة وكونها شاملة لمان كثيرة فورد الاول بصريحه والثاني والثالث مملو بهما وهو
قوله ولان الدلالة الطبيعية اى لان كونها غير منضبطة وغير شاملة بل هما كون الدلالة
الامضية الوضعية منضبطة وشاملة اذ لا بد في اللفظ الدالة من المنضبطة الشاملة وحيث
لم تكن الدلالة الطبيعية والعقلية كذلك يكون الدلالة الوضعية منضبطة شاملة في هذا
البيان سلوك طريقة البرهان وانما فعل ذلك لان الطريق المعتاد لا يتصور في غير الدلالة
الوضعية بخلاف الانضباط والشمول اذ يحتمل ان يوجد في غيرها ايضا فلا اشارة الى
دفعه اورد قوله ولان الدلالة الطبيعية اى دليلا مستقلا فيحصل من المجموع ان الدلالة
اللفظية الوضعية طريق معتاد منضبطة شاملة لمان كثيرة بخلاف الدلائل الاخرى

١٢ سبيل
٩ قوله خليل
١٠ قوله في بيان لانها الطريق
١١ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٢ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٣ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٤ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٥ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٦ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٧ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٨ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
١٩ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٠ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢١ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٢ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٣ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٤ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٥ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٦ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٧ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٨ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٢٩ قوله في تفهيم الفهم المتفهم
٣٠ قوله في تفهيم الفهم المتفهم

فيليق ان يعنى بشانها ويبحث عنها ههنا ومن لم يفهم دقة تقرير المحشى ههنا وزعم
ان في تقريره قصورا حيث اورد قوله ولان الدلالة اللفظية دليلا مستقلا وليس كذلك
بل الامور الثلاثة دليل واحد فاقول لانها الطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة
بمختلف البساق في من الدلالات لكان اولي فقد غفل عن حقيقة الحال وقال ما قال
وكذا ما قيل ذكر المحشى ههنا وجهين الاول لمحسن اللفظية الوضعية والثاني
لمحسن الاخيرين مع تضمنين محاسن اخرى للاولى اذ يد عليه انه ما باله تعرض اولاً
بالمحسنين وثانياً بالفساد فبالله لم يتعرض بالمحسنين دفعة كما قال القائل الاول فقد وقع
عما هو الراجح عن عبارته ولم يصرف الذهن الى لصادفة عصارته ومن الله التوفيق
قال الشارح العلامة كون اللفظية بحث متى اطلق اه اورد كلمة متى وهو سور الكلى اشارة الى
ان المعنى في الدلالة لا لزامة عند اهل المعقول للزوم الذهني الكلى فهم لم يجعلوا المجازات
والكليات دالة على معانيها بل عتدوا لفرادها وفسروا الدلالة بكون اللفظية بحث اذا طاق
اه واخذوا كلمة اذا المفيدة للاهمال الذي يلزمه البعضية فهم جعلوا القرائن خارجة
عن الدال واهل المعقول جعلوها داخلية فكان تفسير الدلالة عند اهل المعقول مغايراً
لماعتد اهل العربية هذا كلام شريف اشار اليه الشريف في حاشية المطول وان خفي
على بعضهم هنا قوله مشهور ان اشارة الى الاعتذار عن ايرادها بانهم مشهوران فلا بد
من التنبيه عليها لئلا يرد عليه انه غفل عن المشهورات فضلاً عن غيرها او اشارة
الى ان جوابه مشهور خلا عن التحقيق فلا بد من تحقيقه كما اشار اليه بقوله وتحقيقه اه
قوله غير ان السؤال ان العلم بالوضع لكون الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له
اذ الوضع ههنا تعيين اللفظ للمعنى اه فهو نسبة بينهما يتوقف ذلك العلم على فهم
المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ اذ فهم النسبة يتوقف على فهم المتنسبين فالوقوف
فهم المعنى ايضا على العلم بالوضع كما يقتضيه التعريف المذكور حيث جعل فيه
فهم المعنى لاجل العلم بالوضع لزوم الدور اى توقف الشيء على نفسه حيث توقف العلم
بالوضع على فهم المعنى التوقف على العلم بالوضع قبل ان يتوقف العلم بالوضع على نفسه
لان التوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولك ان تقول في تقريره
لزم الدور المذكور ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع على ما هو مقتضى التعريف
ومن البين ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى فيلزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى
لان التوقف اعني فهم المعنى على التوقف اعني العلم بالوضع على الشيء اعني فهم المعنى
متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وحاصل السؤال ابطال التعريف باستلزامه
خصوص الفساد اعني الدور الباطل وتقريره ان هذا التعريف مستلزم للدور الباطل
وكل تعريف شانه كذا فهو فاسد فهذا هو الجادة الادبية فلا حاجة الى جعله معارضة
للدليل المطوى القائل على صحة كلام الش قوله وتقرير الجواب اه اقول هذا في الحقيقة
جواب واحد متضمن لتقريرات ثلاثة اشار الى الاثنين منها في اقل التحقيق والى واحد منها
فيما بعده وتقرير الاول ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ
وفهم المعنى من اللفظ لا مطلقاً يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه مطلقاً والوقوف
مقيد فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وتقرير الثاني ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى

قبل الدال عليها عندهم هو المجموع
الركب من اوزن فرادها الحائز
الثانية والاهل العربية في استظهار
الزوم الكلى فيها وجعلوا المجازات
والتكبيد دالة على معانيها مع
و اعلم ان المحشى قد السؤل على
ان يكون فهم المعنى موقفاً على
وهو قفاً على من البين ان لا يحصل
هذا لغير استلزام التعريف للدور
مالم يكن الموقف عليه والوقوف
على فهم المعنى ايضا موقفاً
وهو العلم بالوضع لكونه لا يحصل
في صورتين واضحا في واحدة
لزم الدور بفهم المعنى واحدة في
الصورتين واعتني ايضا بعبارة
المطالعة في دورنا فقاوون تقريره
الدور ههنا ما اشار اليه ثانياً في
هذا هو الدور في امثاله وان تقرو
لزم الدور في تقرير واحد
الاجمال هو الدور في خيل

سابقاً لاجل الاطلاق وفهم المعنى حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه
اعني فهم المعنى مقيد بالزمان السابق والوقوف اعني فهم المعنى ايضاً مقيد بالزمان الحالي
فتعاقب زماناً فلا يلزم توقف الشيء على نفسه ولك ان تقول في تقريرهم ان فهم المعنى من
اللفظ اوجبه الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
مطلقاً اوسابقاً لاجل الاطلاق يتوقف فهم المعنى من اللفظ اوجبه الاطلاق على فهم المعنى
مطلقاً اوسابقاً فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وثانياً ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم
المعنى وحصوله في ذهنه ابتداء قبل الالفاظ والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من
اللفظ وخطوره في القلب من اللفظ بعد حصوله فالوقوف عليه هو الحصول والوقوف
هو الخطور فلا يلزم الدور المذكور ولك ان تقر بطريق آخر كما اشارنا اليه في الاولين هذا
واعلم ان شارح المطالع قرر عن الاعتراض المذكور جوابين متغايرين وهما اللذان اشارنا اليهما
اولاً في الجواب الثاني على التحقيق الذي اشار اليه المحشى ونقله عن الشفاء فكانه ادعى ان
الجواب الاول غير مبني عليه والمحشى جمع بين ذلك الجوابين لان فهم المعنى مطلقاً كما في الجواب
الاول وسابقاً كما في الجواب الثاني يؤيد الى واحد مبنيهما على حصول المعنى في النفس ابتداء
كما في التحقيق وكذا فهم المعنى من اللفظ كما في الجواب الاول وحين الاطلاق كما في الجواب
الثاني يؤيد الى واحد مبنيهما على الخطور من اللفظ كما في التحقيق فكان المحشى يقول
لا وجه لحل الاولين جوابين متغايرين وبناه الثاني منهما على التحقيق دون الاول فالحق
انهما جواب واحد في الحقيقة مبني على التحقيق المذكور والذين غفلوا عن هذا البيان
فا وما قالوا قوله وتحقيقه اه اي تحقيق ما ذكر في الجواب وبيان مبناه لان تحقيق الجواب
هو هذا دون ما ذكر قبله كما توهم قوله انما يتوقف على حصول المعنى في ذهنه ابتداء
اي ارتسام ذلك المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها او في آلتها كما في حال ذهول
النفس عنه وبهذا يتدفع ما يمكن ان يورد على قوله والمتوقف على العلم بالوضع انما هو
خطور المعنى في القلب من اللفظ من ان صورة المعنى لما كانت مرتسمة في النفس محفوظة
لها لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا عند التخيل ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم
ووجه الاندفاع ان الارتسام المذكور لما كان اعم كما اشارنا اليه فاذا اطلق اللفظ ارتسم
في ذات النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ادراكاً ثانياً بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم
اجتماع الفهمين لشيء واحد لكن بقي ان يقال اذا كان المعنى حاصلاً في ذات النفس
مشاهداً لها واطلق اللفظ فلا محالة يكون له ح دلالة مع انه يتمتع بفهم المعنى في هذه الحالة
وهذا القدر كاف في نفس التعريف المذكور فالصواب ان يقال على محاذاة ما في الشفاء
الدلالة هي كون الشيء بحيث متى اطلق النفس الى معناه للعلم بوضعه فانه شامل
للكل الا يرى انه اذا اطلق اللفظ مراداً متعاقبة فان النفس في كل مرة تنقل من اللفظ
الى اللغات المعنى كذا في حواشي المطالع للسيد الشريف ويمكن ان يقال ان العلم الحاصل
من سماع اللفظ غير المشاهدة الحاصلة بغيره وان كان ذلك التغاير اعتبارياً على انه
انما يرد ذلك اذا كان المراد من فهم المعنى اه هو فهمه ابتداءً واما اذا كان اعم من ذلك
فلا كما لا يخفى قوله تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة صفة للتسمية فكانه جواب
عما قيل من ان تلك التسمية حتى يعمل به قد فعه بما ترى وقد قدم هذا الاحتمال لكونه

و فهم من قال ان الجواب المذكور
في الحقيقة جوابان على ما في شرح
المطالع والمحشى خلط بينهما وازاد
تحقيقه الى وجه آخر من الخلط
حيث اخذ الموقف عليه من الجواب
الثاني والوقوف من قال ان الجواب
انتهى ونههم من قال ان الجواب
المذكور لثنا جوابه لا جواب واحد
كل بوجه سابق امر حال فن التحقيق
زعمه تحقيق فيه ما اشار اليه من
بل التحقيق في تلك انتهى وانت بعد ما
الاجابة تلك انتهى في توجيه كلامه
احطت ما قدرناه في توجيه كلامه
اطلعت على ان امثال هذا لا يليق
ان تصدق من هو بصدد تجشبه
كلام المحشى المدق

المتبادر اذ الشايع في التفسير بيان اسماء الاقسام ولكونه الموافق لما اعتادوا ههنا من بيان
 الاقسام الثلاثة بهذه الاسماء مع انه على هذا يكون تعليل الشارح في المواضع الثلاثة على ما هو
 الايق الظاهر قوله لان معناه اى معنى قول المص المذكور يدل عليه الدلالة المطابقة
 فقد ادعى المص ان تلك الدلالة دلالة مطابقة ومما بها فيكون قول الش موافقة اياه
 تعليل له وكذا الحال في الاخيرين فظهر من هذا ان الموصوف في قوله بالمطابقة محذوف
 اى الدلالة المطابقة والاسم انما هو الصفة لكن قدر الموصوف لكون الكلام هنا
 في الدلالة وظهر هذا ما صرحوا من ان لفظ العلم ليس جزءا من اسامي العلوم ومع ذلك
 يقولون مثلا علم النحو وعلوم المنطق فكما اوقبل هنا النحو والمنطق لا يلزم تغيير الاعلام
 كذلك لا يلزم ذلك على المحشى ايضا فقله بالمطابقة متعلق بقوله يدل اه والباء فيه ليست
 زائدة بل هي متعلقة ببذل على ان يكون التسمية مستفادة من سوق الكلام والمقام او طرف
 مستقر مفعول مطلق مجازا اى يدل دلالة كاشة بالدلالة المطابقة او سمما بها وقد قرر
 في محله ان تعد يرتفع الطرف فعلا خاصا لا يخرج عن كونه طرفا مستقرا هذا
 خافيل الباء في قوله بالمطابقة زائدة اى يدل الدلالة السماع بالمطابقة فيكون المفعول
 المطلق للنوع ويجوز ان يكون قوله بالمطابقة صفة لمصدر محذوف اى يدل دلالة سمما
 بالمطابقة فاذا ذكره المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاعراب كلام ضعيف عجيب وانجب منه
 انه جعل الباء زائدة ثم اعتبر معناها فيما ذكره من التوجيهين فالوجه فيه ما ذكرناه
 وجعل الباء فيه للابسة على معنى يدل دلالة ملايسة بالمطابقة او بمعنى على ان يكون
 المعنى يدل دلالة حاصلة في ضمن المطابقة فاسد جدا بالنظر الى ما ذكره الش ثم ان الظ
 ان التسمية المذكورة في الاقسام الثلاثة من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وهو الظ
 من البيان الاتي من المحشى فان قلت السبب الوضع على ما يفيد تقييد اللفظ بالدال
 بالوضع قلت السبب لمطلق الدلالة الوضع لكن السبب للدلالة على تمام ما وضع له وهو
 المطابقة غاية ان للوضع مدخل في ذلك وكذا الحال في الاخيرين ويجوز ان يكون التسمية
 من قبيل تسمية احد المجاورين باسم المجاور الاخر بناء على ان الدلالة والمطابقة صفتان
 للفظ الدال فعلى الدلالة باسم الوصف المجاور له بعلاقة المجاورة هذا في التسمية بالمطابقة
 واما في التسمية بالتضمن والالتزام فلان كلاهما اما معنى للمفعول اى المتضمنية بفتح النون
 فهو وصف للمعنى الجزئى والمترتبة فهو وصف للمعنى المطابق واما معنى للفاعل
 اى المتضمنية بكسر النون فهو وصف للمعنى المطابق او اللازمة فهو وصف للمعنى
 اللازمى وعلى كلا التقديرين يكون التسمية من قبيل التسمية باسم وصف للمعنى مجاوره
 ولا كانت التسمية بالوجه الاول اعنى التسمية باسم السبب على نسق واحد في الاقسام
 الثلاثة كان ذلك اولى من التسمية بالوجه الثاني لكون التسمية بالمطابقة فيه مغايرة للتسمية
 بالتضمن والالتزام كما لا يخفى على ذوى الافهام قوله ويمكن ان يقال اه صدره بالامكان
 اشارة الى صفة اما اولا فلانه خلاف المتبادر ولقاء الاقسام ح بلا تسمية بالاسماء مع انه
 خلاف ما هو الشايع ههنا واما ثانيا فلان قول الش موافقة اياه يستلزم المصادرة ح
 اذا المطابقة هي الموافقة يقال طابق الفعل العمل اذا توافقا ولا يلزم ذلك على تقدير كونه
 حلة للتسمية فافهم الفرق واما ثالثا فلانه على هذا لا يصح التعليل في قوله لدلالة

لا يلزمه ان الدلالة صفة للفظ
 والمطابقة صفة للفظ ايضا
 والتضمن والالتزام صفة للمعنى
 فالتسمية في الثلاثة من قبيل تسمية
 احد المجاورين باسم الاخر لكن
 اللفظ في الاخيرين احدهما صفة
 للدال والآخر صفة للمعنى على

على ما في ضمن الموضوع له وفي قوله لانه لا يدل على كل امر اه لان الظاهر ان كلاما من التعليلين
 تعليل للتسمية ومن البين ان كلاما من التضمن والالتزام صفة للمعنى والتعليل انما هو
 بصفة اللفظ التي هي الدلالة ولوسم ان المدعى هو ان الدلالة بسبب التضمن والدلالة
 بسبب الالتزام فهو مستلزم المصادرة ولعل اه هذه الوجوه قال تأمل لا يقال
 واما رابعا فلان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو توقفت
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى الباء السببية يلزم الدور
 وقس على هذا لا نقول لان ان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
 بل موقوفة على ان يكون المعنى المراد تمام الموضوع له ولا يلزم فيه محذور سوى ما ذكرنا
 آنفا قال المص رحمه الله يدل على تمام ما وضع له اه لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره
 بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر تنبيهها على ان التمام لا يشتر بالتركيب لان مقابلة
 النقص بخلاف الجميع فان مقابلة البعض كذا قال الدواني وايضا لم يكتف بقوله
 ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصديق الا على تمام ما وضع له قصدا الى التاكيد اورعاية
 لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له بحسب العرف كذا في شرح القسطاس قال المص رح
 وعلى جزئه بان يتقل ذهن من الكل اليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان
 اجيب بان الامر كذلك لكنهم لما صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة بناء على ان المعنى
 التضمني انما يتقل ذهن اليه من الموضوع له بنوا هذا على ان التضمن هو فهم الجزء
 وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ
 في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما
 في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
 الى الجنس وكذا في شرح التلخيص ومحصله ان الانتقال فيه من الاجال الى التفصيل
 وههنا يبحث شريفة فليطلب من حواشي المطول للشريف العلامة قال الش
 العلامة اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط اه بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء
 يعنى اذا لم يكن عناء جزء يوجد فيه المطابقة دون التضمن واما وجود المطابقة في صورة
 وجود التضمن فواضح وسلم ولذا قال الش ومنه اى ومن ان البسائط لا يتصور فيها
 التضمن يعلم ان المطابقة لا يستلزم التضمن بخلاف العكس ففرع على ان البسائط
 لا يتصور فيها التضمن هذين الامرين عدم استلزام المطابقة التضمن وهذا ظاهر
 واستلزام التضمن للمطابقة على ما يشير اليه قوله بخلاف العكس اما الاول فظ واما الثاني
 فلو ضوحه لان التضمن هو الدلالة على جزء الموضوع له ومن البين انه يستلزم وجود
 الموضوع له قطعا على ان قوله بخلاف العكس خارج عن التبريع وانما عدم المخرج
 عليه هو عدم استلزام المطابقة التضمن وقوله بخلاف العكس ما خوذ ههنا مسليا
 فانه قس بهذا ما اوردناه على تفسير المحشى حيث قال ومنه اى من ان البسائط
 لا يتصور فيها التضمن يعلم من انه لا يلزم قوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاولى
 ان يقول اى يعلم بما مر من جواز كون الموضوع له بسائط او من كون التضمن مشروطا
 بالمطابقة هذان الامران الاول من الاول والثاني انتهى بل ذلك صرف للكلام

واضح على السابق
 والمورد هو الاول فملاحظته
 على عدم استلزام المطابقة التضمن
 واستلزام التضمن المطابقة

الى ما لا يرتضيه الشارح لانه يصح ديان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء نعم الاول للمعنى
 ان يقول من ثل البسيط لا يتصور فيه التضمن او ان البسيط لا يتصور فيها التضمن لكنه
 لغنى الشارح في الاشارة الى التوحيد في البسيط
 ولت ان يقول معنى قوله ان البسيط ان كل بسيط لا يتصور فيه التضمن على ما هو
 القاعدة في الجمع للمعرف بالام الاستغراق هذا قال الشارح العلامة وكذا الالتزام
 ان قوله واما الالتزام بها الالتزام اه اقول ترك بيان حال التضمن مع الالتزام لظهور
 بما ذكره بقوله واما امتثالها اه لان حال استلزام التضمن للالتزام كحال استلزام
 المطابقة والحاصل ان ههنا ثلث نسب ٩ نسبة المطابقة الى التضمن ونسبتها الى الالتزام
 ونسبة التضمن الى الالتزام فالتضمن يستلزم المطابقة وهي لا تستلزمه والالتزام
 يستلزم المطابقة واما العكس اي استلزام المطابقة للالتزام فالامام حكم بذلك
 الاستلزام وليس بمحقق والالتزام لا يستلزم التضمن كما اشار اليه الشارح واما العكس
 فالامام حكم به ايضا وليس بمحقق ايضا قوله يعني ان الداليتين اي المطابقة والتضمن
 ليستا بمنته كسيتين في حكم الاستلزام يعني ان المراد بالعكس في قوله بخلاف العكس
 معناه اللغوي وهو التعاكس فعنه انها غير متعاكستين في ذلك الحكم بل الاستلزام
 من جانب التضمن وعدمه من جانب المطابقة ولما كان هذا الاستلزام بحسب التحقيق
 لا بحسب الصدق فصره بقوله اي ليس كما تحققت المطابقة بتحقيق التضمن لكن كما
 تحقق التضمن تحقق المطابقة اما الاول فظاهر من تقرير الشارح واما الثاني فلان التضمن
 فرع وجود الموضوع له المستلزم لتحقيق المطابقة والاول ان يقدم قوله كما تحقق التضمن
 اه على قوله ليس كما تحققت المطابقة اه لكنه راعى ترتيب الشارح فافهم قوله
 وكذلك المعنى في قوله والالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة اي ليس كما
 تحقق الالتزام بتحقيق التضمن اذ ربما يكون المزموم من البسيط لكن كما تحقق الالتزام
 تحقق المطابقة ضرورة ان الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة
 قطعا فالاستلزام ههنا بين الامور الثلاثة الالتزام والتضمن والمطابقة كما قررناه
 لا بين الالتزام والتضمن فقط كما توهم حتى رد عليه الاستلزام من جانب التضمن غير
 مقطوع به الا عند الامام فلا يصح الموجبة الكلية وذلك لان بيان استلزام التضمن
 للالتزام متروك في الشرح سيصرح به المحشى فكيف يتدرج هذا في قول الشارح قوله
 فلا يرد ما قيل يعني اذا كان المراد بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي وكان معناه
 ان الداليتين ليستا بمنته كسيتين في حكم الاستلزام لا يرد ما قيل اه اقول القائل هو المولى
 برهان الدين حيث فسر اول قوله بخلاف العكس بقوله يعني ان قولنا المطابقة
 لا تستلزم التضمن لا يعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة بناء على انه يستلزمها
 ثم اعترض عليه وقال ان قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن سالبه وهي تنعكس كفسها
 فتعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة واجاب عنه بان القاعدة المذكورة
 في الجمليات وهذه القضية في قوة الشرطية بناء على ان المطابقة لازم لم التضمن والتضمن
 ملزم لخاص للمطابقة وقد تقرر ان وجود العكس لا يستلزم وجود الخاص وان كان
 وجود الخاص مستلزما لوجود الخاص هذا فحاصل كلام المحشى انه اذا كان المراد

اقول هذا بالنظر الى نفس النسبة
 بين الامور الثلاثة واما بالنظر الى نسبة
 كل واحدة منها الى الاخرى فستد
 ثاث منها من جانب اخرى فستد
 من جانب آخر من كل منها فافهم
 المزموم هو المولى العمد حيث قال
 في تفسير قوله وكذلك المعنى اه اي
 ليس كما تحقق الالتزام بتحقيق
 التضمن لكن كما تحقق التضمن
 بتحقيق الالتزام اه قال وفيه نظر لان
 بتحقيق عند التضمن الالتزام ليس
 مذهب الامام هذا كلامه وكل هذا
 والنظر والمطابقة

بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي يتدفع ذلك الاعتراض المذكور فلا حاجة
 الى جوابه المذكور واسلم ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي فاذا ذكره من الاعتراض
 مدفوع بوجهين آخرين فنلخص من هذا ان المرذود ههنا تقريره للمقام لانه صوره منه
 قوله على ان قولنا المطابقة اه يعني سلمنا ان المراد بالعكس هنا معناه الاصطلاحي
 لكن لان هذا القول سالبه كلية وانما تكون سالبة كلية اذا كان اللام في قوله المطابقة
 للاستغراق على معنى كل مطابقة لا تستلزم التضمن وكان تلك القضية على تقدير الاستغراق
 سالبة كلية لسالبة جزئية على ان يكون رفع الايجاب الكلي وكل منهما لم لا يجوز
 ان يكون اللام في قوله المطابقة للعهد الذي هو على هذا يكون سالبة مهمة في قوة
 الجزئية وعلى تقدير كون اللام للاستغراق يجوز ان يكون رفع الايجاب الكلي وعلى هذا
 يكون سالبة جزئية وعلى كلا التقديرين لا يعكس قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن
 لانه اما سالبة مهمة ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم التضمن واما رفع الايجاب الكلي
 ومعناه ليس كل مطابقة تستلزم التضمن وكل منهما سالبة جزئية وهي لا يعكس لهما زوما
 على ما سيحكي من المص ويهنا البيان ظاهر ان طبع البحث يقتضي تقديم احتمال
 عدم الاستغراق على احتمال الاستغراق الا انه قد مر لظهوره واكونه وجودا والقول
 بان اللام في قوله المطابقة الجنس فالمعنى اني استلزام التضمن عن جنس المطابقة
 ونقي الشيء عن الجنس نقي له عن جميع افراده قطعا مد فوع بانه ان اراد ان اللام
 الجنس قطعا لا دليل على ذلك وان اراد انها يجوز ان تكون الجنس فلا يقابل هذا
 بكلام المحشى لانه يصدد المنع وهذا واضح وان خفي غلبه وكذا ما يمكن ان يقال
 من انهم فرقوا بين كل انسان لم يقر وبين لم يقر كل انسان بان جعلوا الاول سالبة كلية
 والثاني رفع الايجاب الكلي وظاهرا ان ما نحن فيه من قبيل الاول لامن قبيل الثاني
 فيكون سالبة كلية لان هذا لا يدفع المنع المذكور كما لا يخفى واما ما قيل من ان الشيخ
 ابا علي عرج في الاشارات بانه لا مهمة في لغة العرب فليس بشيء لان ذلك اكثري
 ومع ذلك مقتضى ما اذا كان اللام للاستغراق وهل الكلام الا فيه قوله والسالبة
 الجزئية لا يعكس لهما زوما لانه يصدق ببعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه
 وهو بعض الانسان ليس بحيوان والاول ان يقال السالبة الجزئية لا تنعكس اذا انعكس
 الاصطلاحي لا يكون الا لازما كليا الا انه اورد عبارة المص بعينها وسيجيء تحقيقها
 ان شاء الله تعالى قوله مع ان عكس قولنا رد لبيان القائل بوجه آخر يعني سلمنا
 ان المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي وان هذا القول سالبه كلية لتبادر ان لام
 المطابقة للاستغراق وانه سلب كلي لرفع الايجاب الكلي لكن لان ان هذا القول يعكس
 الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة لان العكس جعل الموضوع محمولا والمحمول
 موضوعا وههنا جعل متعلق المحمول موضوعا والموضوع متعلق المحمول ومن بين
 ان هذا ليس بعكس اصطلاحا واما ما قيل من انه يرد على القائل لاننا لم ان قولنا
 المطابقة لا تستلزم التضمن سالبة كلية اذ لو كان هذا سالبة كلية لكان في قوة قولنا
 لا شيء من المطابقة يستلزم التضمن وهو كاذب وقد خفي هذا السؤال على القائل
 المحشى فليس بشيء لان ذلك داخل في العلاوة السابقة فافهم انه تزل عن هذا وسلم

وهذا ما خطت بسال في توجبه
 كلام القائل ودفع منع المحشى
 بقوله على ان قولنا اه

كونه سائلة كلية ثم رد ما فرده بوجه آخر سد الجميع طرق توجيهه هذا قوله اما استلزام
التضمن اه جواب عن سؤال كانه قبل فاحال التضمن مع الالتزام وقد تركه الشارح
اجاب بان حال التضمن مع الالتزام كحال المطابقة مع الالتزام فكما ان استلزام المطابقة
للاستلزام غير متحقق عند الجمهور ومتحقق عند الامام على ما اشار اليه الشارح كذلك
استلزام التضمن له غير متحقق عندهم ومتحقق عنده وذلك لان مدار استلزام المطابقة
للاستلزام عند الامام وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورهما تصوره وهذا بعينه جار
عدم تحقق الاستلزام المذكور عدم التيقن بوجود ذلك اللازم عندهم وهذا بعينه جار
في التضمن مع الالتزام فلذا ترك الشارح بيانه واحاله الى ما ذكره في قوله ايضا على ما
حررنا ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق لعدم تحقق استلزام المطابقة للاستلزام
وما قبل ان ايضا مفعول مطلق للفعل المقدر اي اضاي عاد عدم تحقق الاستلزام
المذكور عودا مع انه لم يذكر بعد بل يذكره الشارح فساقت لان عدم تحقق الاستلزام
المذكور يؤخذ ههنا مسلما بقرينة البيان الآتي من الشارح واما كون ايضا متعلقا بعدم
استلزام الالتزام التضمن على معنى ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كما ان استلزام الالتزام
التضمن غير متحقق فليس بصحيح لان عدم استلزام الالتزام التضمن قطعي لاحتمال
كون الملزوم من البسائط ولا كذلك عدم استلزام التضمن الالتزام فانه بمعنى عدم المعلوماتية
الان يبنى الكلام على ما اشار اليه شارح المطالع من ان عدم استلزام المطابقة للاستلزام
مقطوع به وبشير اليه المحشي بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به لكن فيه ما فيه قوله
يعرف بالتدبر اي يعرف حال استلزام التضمن للالتزام بالتدبر في حال استلزام المطابقة
للاستلزام كما بيناه بان يقال التضمن مستلزم للمطابقة والمطابقة استلزامها للالتزام
غير معلوم عند الجمهور ومعلوم عند الامام يتبع ان التضمن استلزامه للالتزام غير معلوم
عندهم ومعلوم عند الامام ومن قصر في التقرير بان يقال ان استلزام التضمن للالتزام
موقوف على وجود لازم ذهني لكل ماهية وثابت عند الامام لا عنددهم فالتضمن يستلزم
الالتزام عنده لا عنددهم فلا مشاحة في ذلك قوله اي حكمه اشار به الى ان القول
بمعنى الحكم وقد اشتهر ان القول المعدي بالباء يكون بمعنى الحكم قوله بناء على زعم
ان تصوره يعني ان الامام زعم ان كل مطابقة تستلزم الالتزام لان من تصور كل ماهية
يلزم تصور لازم من اوزامها واقوله ان تلك الماهية ليست غيرها وورد على هذا البناء
انه يقتضي ان لا خلاف بينهم في ان شرط الالتزام هو لزوم البين بالمعنى الاخص وهو
ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم واما الخلاف في انه هل هو متحقق في نفى التسمية
بالنسبة الى كل ماهية كما قال به الامام او لا كما قال به الجمهور مع ان المحشي سترى بان المتغير
عند الامام في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص موافقا لما قاله الشارح في فصول البدائع
مراجع الخلاف بينهم الى ان المتغير في دلالة الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص كما هو الحق
الذي ذهب اليه الجمهور وهو لزوم تصور من تصور الملزوم او بالمعنى الاخص وهو اللزوم المجزوم
من تصور اللازم والملزوم جميعا وهو الذي ذهب اليه الامام وجوابه ان هذا امر استدلال به
الامام على مدعاه كما هو المذكور في المطالع والتسمية وشروطها فانية ما ذكره عدم موافقة
دليله ظاهر المدعاه من حيث ان مدعاه كون المتغير في الدلالة الالتزامية هو اللزوم البين

وهناك من هذا البيان انه اما ان ولا
استلزام وهو الموافق لعدم الجزم
بعدم حصول البدائع واما ان يزيد
وهو الموافق لعدم الاستلزام
فندرك ايضا لاحق على شارح المطالع
وساق على الثاني والخار هو الاول
بما لا خلاف ان كل ما ليس بالظن
اي قوله فليس بمتحقق فقط بل
رأى الجمهور ومتحقق على رأي
الامام واما ما لا خلاف في ان
استلزام التضمن لا استلزام
بالتدبر ان يكون معنى ايضا ما ذكرنا
ولا خلاف في ان يكون معنى ايضا ما ذكرنا
ورد هو المولى الطر موسى
وبمعنى قوله حيل

بالمعنى الاخص ودليله على تقدير تمامه يقيد كون المتغير في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص
على ان عدم الموافقة غير مسلم ايضا لان ما يقيد اشتراط الاخص يقيد اشتراط الاخص
الذي هو مدعى الامام والحاصل ان صح هذا الدليل افاد مدعى الامام ايضا وان كان
بشعر بحسب الظاهر عدم وجود الخلاف بينهم في معنى اللزوم فالعمدة في ذلك
على الامام وعلى ناقل ٧ استدلاله لاعلى المحشي قوله وليس بمتحقق لان استلزام
اه يعني انا لاننا اذا تصورنا ماهية من الماهيات يلزم تصور ان تلك الماهية ليست
غيرها بل لا يلزم منا ههنا تصور شيء لانا تصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها
فضلا عن نفى الغيرية عنها وهذا الرد ايضا على ظاهر ما استدلل به الامام على مدعاه
ونقلوه على ما اشترنا اليه آتيا فلا رد عليه ما قبل من ان هذا يشتر ايضا بان النزاع
في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم وليس كذلك بل المتغير عند الامام اللزوم
البين بالمعنى الاخص وعنددهم اللزوم البين بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة ان المتغير
فان كان المتغير بالمعنى الاخص فلا يشك في الاستلزام وان كان بالمعنى الاخص فلا يشك
في عدم الاستلزام ايضا انتهى وذلك لان الامام استدلل بهذا الدليل على مدعاه
ومن البين انه لو تم لدل على ما ادعاه من اشتراط المعنى الاخص اذا اشتراط الاخص
يوجب اشتراط الاخص والقوم ممنوعة بعدم مجزومية الاستلزام في الصورة المذكورة
بل بمقطوعة عدم الاستلزام ايضا فن ان يلزم من هذا الكلام ان النزاع
انما هو في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم المتغير ثم ان الجمهور انما لم يجزوا
بعدم الاستلزام ههنا مع ان المتغير عنددهم اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو غير
موجود في الصورة المذكورة ليكون كلامهم مقابلا لاستدلال الامام حيث
ادعى الاستلزام وهم ممنوعوا كنفوا بما يكون كافيا في الرد ولذا رقى ٧ شارح المطالع
ههنا من المنع الى الاستدلال وادعى عدم وجود الاستلزام ههنا كما اشار اليه المحشي
بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به وبهذا البيان يدفع ما قبل ايضا من ان ما ذكره من جزم
عدم اللزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان المصريح به
في المطولات عدم التيقن به وقد اشار اليه بقوله وليس بمتحقق فالزقي ليس في محله
مع ان كون عدم الاستلزام مجزوما به انما هو على تقدير كون اللزوم بالمعنى الاخص فلا شك
في عدم الاستلزام ولا يجوز ان ينازعه الامام انتهى لان ما ذكره من عدم جزم اللزوم ههنا
انما هو لاجل المقابلة لاستدلال الامام وان كان عدم الاستلزام مجزوما به على ما هو المتغير
عندهم ونزاع الامام قد وقع معهم كما يشهد به الكتب وفساد مسلكه لا يقتضي فساد
نفره والحق ان القوم انما ادعوا ههنا عدم الجزم بالاستلزام لانه الطريق الاسلم
لان الادعاء بعدم الاستلزام يحتاج الى اثبات ان الماهية ليس لها لازم اها ذهني اصلا
يلزم من تصورهما تصوره وهذا الاثبات مشكل كما اشكل الامر على الامام فلذا اكتفوا
بما اكتفوا به نعم ادعى بعضهم كشارح المطالع عدم الاستلزام اكن لا مطلقا
بل في مادة الامام فيحفظ هذا المقام فانه مما لا يجده في صدور الكرام قوله ولا يخطر
ببالنا غيرها اي غير تلك الماهية فضلا عن نفى الغيرية عنها اذ يخطر في الغيرية عنها
لكونه تصديقا يتوقف على خطور الغير واذا خطور للغير فلا يخطر في الغيرية

لا يصحح المطالع والتسمية
وغيرها

لا بحث قال ان دليلهم هو
يجوز ان لا يكون المعنى
يلزم فهم من فهم المعنى
البين بالمعنى الاخص هو انما يقيد
عدم العلم بالاستلزام لا العلم بعدم
الاستلزام كما هو مدعى الامام
والاول ان يقال او متحقق الاستلزام
لكن كلما نقول شيئا نقول معه
شيء آخر انما يعلم بالضرورة المتعقل
كثيرا من الاشياء مع الذمول
من سائر اعيان ان صاحب المطالع
وبيننا قد ان عدم الاستلزام
ايضا جازم بعدم الاستلزام
وان لم يقد دليله

منها وما قيل يجوز الخطور مع القول منه اذ العلم بالعلم ليس بلازم فليس بشئ اذ الكلام
 في استلزام الماهية بسلب الغيرية عنها ومن البين انه اذا وقع الغفلة ههنا لا يوجد
 الاستلزام فلا فائدة للكلام المذكور قطعاً على ان العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات
 قطعي الحصول على ما قالوا وظاهراً لا علم بالغيرية هنا فضلاً عن العلم بالعلم والحسني
 ان الموجود في تصور ماهية من الماهيات انما هو غيرهما من غيرهما في نفسها لكن
 لا يستلزم ذلك علمنا بالغيرة ولا يمتيازها عن ذلك الغير والا لزم من كل تصور تصديق
 وليس كذلك قوله مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا لان الغرض من قوله لانه لا يدل
 الى قوله فالدلالات انما هو بيان وجه التسمية بالاستلزام كما هو الغرض من التعليق
 السابق في حاجة في التعليق المذكور الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لدلالته على
 اللازم ههنا فسميت بالاستلزام كما قال سابقاً لما وافقته اياه ولدلالته على ما في ضمن الموضوع له
 وما قيل ان المص ذكر ههنا امرين الملازمة كما اشار اليه بقوله على ما يلزمه وكونه في الدهن
 كما اشار اليه بقوله في الدهن فقوله لانه لا يدل اه تعليق القيد المذكورين لا تعليق
 للتسمية ووجه التسمية ط منه في دفع الاستدراك فليس بشئ اذ كلام المحشي من حكمه
 بالاستدراك انما هو النظر الى سياق كلامه والامر كذلك كما قررناه ثم انه لا معنى لكون
 وجه التسمية ظاهراً لانه اذا كان تعليلاً للقيد المذكورين يخلو قوله بالاستلزام
 عن بيان وجه التسمية به نعم لو قيل كان الش ههنا في مقام التحقيق لمقام لا شرط
 بالزوم الذهني على ما هو المتبادر من القيد المذكورين لكان كلاماً جيداً فعلى هذا
 يكون معنى كلامه ان هذا مستدرك في بيان وجه التسمية كما هو المتبادر وان كان محتاجاً اليه
 في تحقيق اشتراط الالتزام بالزوم الذهني قوله بل الاولى ان يقال وذلك لان الغرض
 ههنا لما كان بيان وجه التسمية بالاستلزام كما هو المتبادر المناسب للسابق وكان المقصود
 في الالتزام عندهم الزوم البين بالمعنى الاخص لا بالمعنى الاعم كما عند الامام كان الاولى
 في ذلك البيان ان يصرح بما هو المقصود عندهم فيفيد ايضا اختيار الالتزام على الزوم
 اذ لا اكتفاء بقوله لدلالته على اللازم ههنا كما سبق آنفاً لا يحصل فائدة اختيار الالتزام
 على الزوم مع ان التسمية انما هو بلفظ الالتزام لا بلفظ الزوم ولو اكتفى بما سبق لا يظهر
 منه وجه اختيار الالتزام في التسمية على الزوم هذا وما قيل من ان الامام كما لجمهور يسمى
 تلك الدلالة بالالتزام مع ان الوجه الاول غير قائم عليه فالاولى ان يكتفى بما ذكره او لا
 من قوله لدلالته على اللازم ههنا قد فوج بان المص والش ههنا بصدد بيان الدلالة
 الالتزامية على مذهب الجمهور لا على مذهب الامام وكلام المحشي انما هو على مذاق الش
 هذا قوله وهو البين احتراز عن اللازم الغير البين وهو ما يحتاج الجزم بالزوم بينهما
 الى وسط بالمعنى الاخص احتراز عن البين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور الزوم
 مع تصور اللازم كافياً في الجزم بالزوم بينهما واما المعنى الاخص فهو ما يكون تصور
 الزوم يستلزم تصور اللازم ولا يحتاج فيه الى تصور اللازم مستقلاً عن تصور الزوم
 فكما كفي تصور واحد كفي فيه تصوران بدون العكس قوله حتى يفيد جهة اختيار
 الالتزام على الزوم وذلك لان التسمية انما هي بالالتزام لا بلفظ الزوم فلا بد ان يذكر
 في وجه التسمية ما يفيد والاولد عليه كما لو اكتفى في بيان التعليق بقوله لدلالته على اللازم

ذهنا

واما انما الى بيان الاخضية والاجبة
 من

ذهنا ان هذا لا يفيد الا التسمية بالزوم لا بالالتزام كما هو المدعى واما على ما هو الاول
 فلا رد عليه شئ بل يفيد التسمية بالالتزام لانه كما ان الزوم البين بالمعنى الاخص اقوى
 مراتب الزوم كذلك الالتزام اقوى من الزوم لان زيادة الحرف يدل على زيادة المعنى
 فكان في لفظ الالتزام دلالة على ان ذلك الزوم ملزم لا ينفك عن الزوم بحال وهو الزوم
 البين بالمعنى الاخص وما قيل من ان هذا انما يتم اذ تحقق في الفرق بحسب الاصطلاح
 بين الالتزام وبين الاستلزام والزم والملازمة قد فوج بان تسميتهم بالدلالة المذكورة
 بالالتزام دون ما عداه دليل على ان اصطلاحهم واقع على ذلك والله الموفق لما هالك قوله
 وهو خلاف الواقع اي كون كل شئ دالاً على كل شئ خلاف الواقع اشارة الى بطلان التالى
 المذكور واما الملازمة في قوله والا لكان كل شئ دالاً على كل شئ فلان اللفظ لودل على امر
 خارج فعلة الدلالة لا تكون الا خروج ذلك الامر عن مدلوله ومن البين ان كل شئ خارج
 عن كل شئ فلودل اللفظ على امر خارج لزم دلالة كل شئ على كل شئ ولو صرح هذه
 الملازمة بمثل هذا البيان الواضح اكنى بيان بطلان التالى قوله بضابط يوجب
 الفهم بحيث يلزم من تصوره وتصوره وذلك ليس الا للزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فانه
 بين بالنسبة الى الكل لا يختلف عنه فهم دون فهم فاقبل ان ان يجوز ان يكون بينا بالنسبة
 الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطاً يوجب الفهم ساقطاً لما قررناه واما كون
 دلالة الالتزام مهجورة في العلوم فاعلم هو بالنظر الى مطلق الزوم وهو غير متناه
 او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والكلام ههنا
 فيما هو بين بالنسبة الى الكل على ان قولهم دلالة الالتزام مهجورة معناه ان استعمالها
 مهجورة لان نفس الدلالة مهجورة والكلام في التالى فقوله بضابط اه قيد للمعنى
 لا للتى اورد ههنا ايضا حال عدم المضبوطة اذا اعدام انما تعرف بملكاتها فما قيل
 من ان هذا الكلام ليس في محله ومحلها القول الا في عقيب ساقط قوله لازمه ههنا
 وقد عرفت آنفاً انه بعض مضبوط بضابط يوجب الفهم بالنسبة الى كل من تصور
 الزوم قوله فيكون هذه الدلالة بسبب الزوم اي الزوم الذهني الكلي فسميت
 التزاماً في هذا اشعار بان قول الش لانه لا يدل على كل امر خارج اه علة للتسمية بالالتزام
 فيكون التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب كما بينه سابقاً في نظيره من المطابقة
 والتضمن ومن هنا ادعى المحشي سابقاً استدراك كلام الش وقد عرفت من انما يجوز
 ان يكون غرض الشارح تحقيق مقام اشتراط الالتزام بالزوم الذهني وان يكون غرض
 المحشي ح كونه مستدركاً بالنظر الى كونه علة للتسمية بالنظر الى كونه تحقيقاً للاشتراط
 فتذكر قوله ان يقال وعلى كل واحد منهما تأمل اي في وجه رجحان ما قلنا
 وهو ان المستفاد من عبارة المص ان الدلالة التضمنية هي الدلالة على احد المعنيين فقط
 وليس كذلك بل هي الدلالة على كل واحد من المعنيين وان امكن دفعه بان اضافة الاحد
 الى الضمير للاستفراق فيقول الى ما ذكره المحشي وحل اضافة على العهد الذهني على ما
 هو المتبادر من تفسير الش لا يدفعه ادغايته كون الدلالة على كل واحد منهما على التعيين
 وظاهراً انما يستبدل بالدلالة تضمنية ايضاً فالظاهر ما ذكره المحشي والقول بان ما ذكره ايضا
 بوجه اشتراط كون الدلالة على احد هما تضمنياً بالدلالة على الآخر او كون الدلالة

قد
 نكح

على كون كل واحد منهما متضمنا واحدا مدفوع بان الحكم بشئ على الشئ على الكل
 الا فرادى تضمن احكاما متعددة منفردة كل واحد منها عن الآخر كما يشهد به تتبع الموارد
 فكيف الامر ههنا فن ان يلزم الوهمان المذكوران نعم يد على الش وعلى ما ذكره
 المحشى ان الدلالة التضمنية انما هي الدلالة على احدهما او على كل واحد منهما في ضمن
 الدلالة على المجموع لا مطلقا كما يتبادر من العبارتين واصل هذا هو وجه التأمل ايضا قوله
 اي يتقضى منع كل واحد اه اشارة الى ان المراد بالانتفاض هنا هو الانتفاض بالمنع لا بالجمع
 يعني انه لا يكون تعريف المطابقة مانعا عن دخول التضمن والالتزام فيه ولا يكون
 تعريف التضمن ايضا مانعا عن دخول المطابقة والالتزام فيه ولا يكون تعريف الالتزام
 ايضا مانعا عن دخول المطابقة والتضمن فيه فيكون كل من التعاريف الثلاثة قاسدا لكونه
 تعريفا بالاعم وليس مراده ان في الكلام مسامحة او مضافا محذورا قوله بنفس الدلائل
 الاخيرتين لشارة الى ان في قول الش بالاخيرين على ما في بعض النسخ مسامحة اذ لا معنى
 لانتفاض الحد بنفس الحدين الاخيرين واما على ما في بعض النسخ من قوله
 بالاخيرين وان لم يكن هذه غير ملائمة لقوله ان حدود الدلالات فلا مسامحة فيه فافهم
 قوله في ان مادة الانتفاض اه هذا مبني على ما هو المشهور من ان مادة الانتفاض في التعريفات
 والتفسيات الاستقرائية لا بد وان تكون من الحقيقة لان الغرض من التعريف تحصيل
 صورة مساوية للمعرف بانه لا فراده الحقيقة والاعتبار به ومن انقسام الاستقرا في بيان
 اقسامه الواقعة في الخارج فيجبرر امكان مادة النفس لا يتخلل مقصود المعرف مع قطع النظر
 منها واما على ما هو التحقير من ان الغرض من التعريف بيان حقيقة المعرف مع قطع النظر
 من امكانه وامتناعه ووجوده وعدمه فيرد عليه النقض بالمادة الممكنة قطعاً ثم انك قد عرفت
 سابقا ان التقسيم الى المطابقة والتضمن والالتزام تقسيم عقلي لا استقرائي فان كان المقصود
 ههنا هو التقسيم لا التعريف فذا متقضى ايضا بالمادة المذكورة فاندفع ههنا ما قيل او يقال
 قوله واما كان اي سواء كانت مطابقة او تضمن او التزاما يصدق عليها حد الاخيرين اي حد
 الدلائل الاخيرين فيقضى حد كل منها بالدلائل الاخيرين فلا يكون شئ من الحدود
 الثلاثة مانعا لدخول الاخر فيه هذا حل عبارة ولا تعلق الى غيره فدلالة لفظ الشمس
 على الضوء مطابقة باعتبار ان تمام الموضوع له وتضمن باعتبار ان جزء الموضوع له اعني مجموع
 الجرم والضوء والتزام باعتبار ان لازم الموضوع له اعني الجرم ولما اجتمع فيه الاعتبارات
 الثلاثة اجتمع فيه الدلالات الثلاثة فانقضى تعريف كل منها بالدلائل الاخيرين قطعاً
 فاصل الانتفاض هو ابطال التعريف باستلزامه خصوص الفساد من عدم المسامحة
 والجواب بالمنع بتحرير المراد وهو ظاهر فلا حاجة الى جعل مثله معارضة للدليل المطوى
 القائم على صحة كل من التعاريف قوله اي من قيد بتوسط الوضع لما وضع له في كل
 من الحدود الثلاث بناء على ما هو المتبادر من اكتفاء السائل بقيد بتوسط الوضع وان كان
 ما وضع له في الدلالة المطابقة عبارة عن تمام الموضوع له وفي التضمنية عبارة عن الكل
 وفي الالتزام عبارة عن المألوف فعلى هذا المتبادر سابق البيان وقال بان يقال الدال بالوضع
 يدل اه فاورد قيد بتوسط الوضع على نسق واحد في التعريفات الثلاثة هذا وما قيل
 من ان قول الش كافيه واقرينة على ان قيد بتوسط الوضع معتبر عند السائل كما اعتبره

ما ذكره في ح حسن المقابلة لان
 موضوع القضية الحسد ومحمله
 الدلالة هيلا

تعريف بطرسون وغيره

حيث قالوا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى مطابقة وتوسط الوضع
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول تضمن وتوسط الوضع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى
 المدلول التزام انتهى فعلى هذا يتدفع الانتفاض المذكور قطعاً واما اعتبار القيد
 المذكور على ما اعتبره المحشى فغير موافق لمذاق السائل مع انه لا يفيد امرا زائدا على قوله
 بالوضع لانه يفيد ايضا كون الوضع سببا للدلالات الثلاث على ان ما اعتبره المحشى
 بخالف ما ينبغي من قوله وتبينهما ان ترتيب الحكم اه اذ يدل ذلك على ان قيد بتوسط الوضع
 معتبر ههنا كما اعتبروه لا كما اعتبره المحشى انتهى ففيه ما فيه اما اول فلان قيد بتوسط الوضع
 في كلام السائل مطلق فالتبادر منه ما ذكره وقوله كما فعلوا متعلق بالقيد لا بالمقيد
 والقيد الذي اعتبروه واما ثانيا فلان ما ذكره السائل امرا اشار اليه المحشى بقوله الا شئ
 فان قيل اه وسنعرّف منه ان الاعتبار المذكور انما يدفع انتفاض حدى التضمن والالتزام
 لا انتفاض حدى المطابقة بالاخيرين واما ثالثا فلان لا نعلم ان ما اعتبره المحشى لا يفيد
 امرا زائدا على قوله بالوضع اذ السببية وان كانت مستفادة من قوله بالوضع لكن
 فرق بين صريح السببية والسببية المستفادة واما رابعا فلان لودل قوله وتبينهما
 ان ترتيب الحكم اه على ان القيد المعتبر في التعاريف الثلاثة مختلفة فكان اعتبارهم القيد
 المذكور بما اعتبروه مستندرا وان كان يمكن دفعه بانه من قبيل انصريح بما علم التزاما
 فلا نضاف ان تح المحشى هو مقتضى السوق قوله بان يقال الدال بالوضع يدل
 على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة اقول فهذا يصدق على دلالة
 لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمن او التزاما اما الاول فظاهر
 واما الثاني والثالث فلان تلك الدلالة ايضا دلالة على معناه بتوسط الوضع لما وضع له
 وكذا يصدق قوله الدال بالوضع يدل على جزئه بتوسط الوضع لما وضع له تضمن على
 دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمن او التزاما اما الثاني
 فظاهر واما الاول والثالث فلان كلاهما دلالة على جزئه المعنى بتوسط الوضع لما وضع له
 وان كان كل منهما دلالة ايضا على تمام المعنى او على لازمه بتوسط الوضع لما وضع له وكذا
 يصدق قوله الدال بالوضع يدل على ما يلازمه ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع
 لما وضع له التزاما على دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمن
 او التزاما اما الثالث فظاهر واما الاول والثاني فلان كلاهما دلالة على لازم المعنى
 بتوسط الوضع لما وضع له وان كان كل منهما ايضا دلالة على جزئه المعنى او على تمامه
 بتوسط الوضع لما وضع له وما قيل من ان لفظ ما في الموضوعين موصولة معرفة عبارة
 عن معنى واحد كما هو مقتضى إعادة الشئ معرفة قد دفع الانتفاض ظاهرا اذ لا يصدق
 على دلالة لفظ الشمس على الضوء تضمن والتزاما انها دلالة اللفظ على تمام وضع له
 بتوسط الوضع لما وضع له ضرورة تحقق التضمن والالتزام هناك وان فرض عدم وضعه له
 وكذا قوله وعلى جزئه ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له ايضا على دلالة
 الشمس على الضوء مطابقة والتزاما ضرورة تحققهما عند فرض عدم الوضع لما اعتبر
 الضوء جزئه وكذا قوله وعلى ما يلازم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له اه
 لا يصدق ايضا على الدلالة على الضوء مطابقة وتضمنا ضرورة تحققهما عند فرض

٤ واما خامسا فلانك ستعرف من
 المحشى في بيان الوجه الثاني ان الاعتبار
 المذكور من الش مسامحة بل التحقير
 ان المذكور فيه صلات الدلالة
 لا صلات الوضع وان ساهل فيه
 الش وستطلع ما عليه

عدم الوضع لما اعتبر الضوء لازما ذهبا له وكل ذلك ظاهر وان خفي على المحشى انتهى
 ففيه ما فيه لا تالام عدم صدق التعريف الاول ح على دلالة لفظ الشمس على الضوء
 تضمننا والتراما لان كون الوضع لما وضع له واسطة وسببا للدلالة على تمام ما وضع له
 لا ينافي كونه واسطة وسببا للدلالة على الجزء او اللزوم على ما هو مقتضى التقييد
 بذلك القيد فذلك الواسطة واسطة في كل من الدلالات الثلاث وحل ما وضع له في قوله
 بتوسط الوضع لما وضع له في التعريف الاول على تمام المعنى المطابق وفي الثاني على المجموع
 وفي الثالث على اللزوم مما لا دليل عليه ولو سلم قبول هذا الى ما يشير اليه المحشى بقوله
 فان قيل يمكن ان يقدّر القيد واستعرف انه لا يندفع به انتقاض خد المطابقة بالآخرين
 فانظر قوله يجوز ان يكون مفعولا للقيد باعتبار لزومه فعنى الكلام انه لا بد من التقييد
 بالقيد المذكور احترازا و ذلك ان قول لفظ القيد ههنا بالمعنى المصدري اى التقييد و اضافته
 الى قوله بتوسط الوضع من اضافته الى مفعوله وان كان المتبادر من القيد كونه جامدا و اضافته
 يائبة فلا حاجة الى تقدير المضاف على معنى من ذكر القيد وعلى كل تقدير يندفع ما يمكن
 ان يوهى من ان لفظ القيد جامد لا يعمل في المفعول له قوله ويجوز ان يكون اه ولعل
 هذا هو الظاهر لعدم احتياجه الى التأويل كما احتاج الى التأويل عند كونه مفعولا
 للقيد لا كونه راجعا الى الجزء من حيث المعنى اذ الاحتراز من شأن القيد كما هو المعروف
 فيما بينهم ايضا ولك ان تقول اختار فيه مذهب الكوفيين بناء على ان العمل عندهم
 عند التنازع المتقدم قوله وفيه نظر لانه على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا على
 تقدير عدم التقييد بذلك القيد لا يندفع الانتقاض بالمادة المذكورة بناء على ان المتبادر من القيد
 المذكور ح هو الامر الواحد وهو توسط الوضع لما وضع له كما سبق من المحشى انتفا
 وبصرح به وهذا موجود في دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتراما
 فينتقض حد كل منهما بالدلائل الاخرين كما فصلناه وللإشارة الى ابصار هذا المعنى
 اورد قوله اذ يصدق على دلالة اه قوله تضمنا والتراما اى دلالة تضمينية او التزامية
 او دلالة تضمن والتزام او حال كونها تضمنا والتراما او سواء كانت تضمنا والتراما قوله
 فان قيل اه مناهذا السؤال قول الشارح ههنا كما فعلوا اذ المتبادر منه ان مدعى
 السائل انما هو التقييد بالقبول المختلفة في صلة الوضع في المواضع الثلاثة لكن اكونه
 خلاف المتبادر مرصه قوله بتوسط الوضع له اى تمام ما وضع له وقد عرفت انه عين
 تعريف المطابقة الذى اورد عليه النقص ففائدة هذا السؤال والجواب انما هو
 دفع القساد عن تعريف التضمن والالتزام وما قيل من ان التقدير الصحيح في المطابقة
 ايضا ككون صلة الوضع عين المعنى المطابق بقى فيندفع ح ذلك الانتقاض
 من تعريف المطابقة ايضا فكلام لا دليل عليه واستعرف حقيقة الحال ايضا
 قوله مع انه اى هذا التقدير في التضمن والالتزام غير متبادر من السوق اى سوق
 التعريفات للدلالات اذ لما كان صلة الوضع في تعريف المطابقة هو تمام ما وضع له
 فالناسب له ان يكون صلة الوضع في تعريف التضمن والالتزام هو تمام ما وضع له
 وتخصيصه بالكل والملزوم بقرينة الجزء والالزام لا يخفى عن شوب مصادرة والحق
 ان المحفوظ في الوضع انما هو تمام المعنى بل نفس المعنى ولا يلاحظ فيه كنية ولا ملزومية

لا وسط من ان صلة الوضع واحدة
 في الحدود الثلاثة وصلات الدلالة
 مختلفة فلا يلزم ان يعتبر الاختلاف
 في صلة الوضع بناء على ان التبادر
 من الوضع هو الوضع بالذات
 ولا يكون ذلك الا للمعنى
 لا موضوع له
 لا وما ذكره ايضا من الامور المختلفة
 في صلة الوضع حيث قالوا دلالة
 المعنى على المعنى بتوسط الوضع
 لا موضع له مطابقة وتوسط الوضع
 بمعنى دخل فيه المعنى للدلول تضمن
 والدلول التزام يورد ذلك السؤال
 ايضا فانهم

وانما ذلك امر خارجي يترتب عليه في الواقع والقول بان هذا وان كان خلاف السوق
 لكن مراد السائل هو التقييد بمثل ما فعلوه في التعاريف الثلاثة بدل عليه قوله كما فعلوه
 فعلى هذا يندفع انتقاض حد المطابقة بالآخرين ايضا والحاصل ان ذلك التقييد
 دافع للانتقاض ولا كلام فيه بل الكلام في انه هل يجب ذلك التقييد لذلك الدفع
 ام له طريق آخر فالسائل حصر طريق الدفع الى الاول والش يقول بان له طريقا
 آخر غير المذكور وهو اعتبار قيد الحبيبة في تلك التعاريف كما في تعريفات الكلبيات
 الخمس منظور فيه لا تالام ان مراد السائل ذلك بل مراده مطلق التقييد بتوسط
 الوضع ولو سلم خلافه انما هو التقييد بما اشار اليه المحشى بقوله فان قيل اه بشهد به التثني
 والحق ان سوق كلام الش وان اقتضى التسوية بين التقييد بالقيد المذكور وبين اعتبار
 قيد الحبيبة في التعاريف الثلاثة وان رد الش انما هو بالنظر الى ادعاء السائل وجوب التقييد
 بالقيد المذكور لكن من البين ان اعتبار القيد المحذوف في التعاريف انما هو لاجل
 الضرورة فلا وجه للعدول عن القيد المذكور الدافع للانتقاض الى اعتبار قيد
 الحبيبة لاجل دفع الانتقاض فعدول المص عن اعتبار القيد الذى فعلوه الى اعتبار
 الحبيبة انما هو لاجل ان ذلك القيد غير دافع للاعتراض بالكلية كما اشار اليه المحشى
 ههنا واهل هذا هو مراد الش وانما يتفطن له الناظرون قوله لا يندفع به انتقاض
 حد المطابقة بالآخرين لان حاصل تعريف المطابقة ح ان اللفظ الدال بالوضع
 يدل على تمام المعنى بسبب ان اللفظ موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق على دلالة
 لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتراما لان كلامها بسبب وضع لفظ
 الشمس لمعناه والقول بانه يمكن ان يكون المعنى ان اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام المعنى
 بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابق مما لا دليل عليه وجعل المطابقة قرينة عليه
 لا يخفى عن شوب المصادرة هذا ولما اندفع انتقاض الحدين الاخرين عند هذا التحريك فقط
 اذ لا يصدق على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتراما انما دلالة اللفظ
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك الدلالة على تقدير عدم
 وضعه للكل ولا يصدق ايضا على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
 انما دلالة اللفظ على ما يلزمه في الذهن بتوسط الوضع للملزوم ضرورة تحقق تلك
 الدلالة على تقدير عدم وضعه للملزوم هذا ولان قلت الى غيره وان نسب الى المحشى
 قال الشارح العلامة قلما اكتفوا كلهم بارادتها من غير الذكري في تعريفات الكلبيات
 الى قوله اكنى المص ههنا بمعنى كان الشيء الواحد يمكن ان يكون جنسا ونوعا وفصلا
 وخاصة وعرضا عما كذلك يمكن ان يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتراما
 وكما انه اذا ورد على الاول انه كيف يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا اذ ح يلزم
 تداخل الاقسام وعدم تمايزها وانتقاض حدود بعضها ببعض يحاسب عنه بان قبول
 الحشيات مرادة في مضمونها فتمايز بعضها عن بعض كذلك اذا اورد على الثاني بانه
 كيف يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتراما اذ ح يلزم التداخل وعدم التمايز
 وانتقاض حدود بعضها ببعض يحاسب عنه ايضا بانه ود الحشيات مرادة في تعاريفها
 فتمايز بعضها عن بعض قال الشارح العلامة كالمثلون فانه يكون جنسا ونوعا وفصلا

لا بل لان ما ذكره ايضا غير حقيق
 بالقبول اذ لا يلاحظ في الوضع امر
 غير الموضوع له والكلية والملزومية
 وغيرها انما هي بالنظر الى الدلالة
 ليس الا

وخاصة وعرضا اما الاول فلانه جنس للاسود والابيض مثلا انهما هما الجزء
المشترك بينهما واما الثاني فلانه نوع للكيف لانه جنس تحته انواع كالشعير المكيف
بكيفية الشم من الروائح الطيبة والكراهية والمطعم المكيف بكيفية الطعم من الحلاوة
والمرارة وغيرهما واللمس المكيف بكيفية اللس من الخشونة والملاسة وغيرهما
واللون المكيف بكيفية اللون من السواد والبياض وغيرهما قبل التكيف هو الذي
لا يتأثر منه النور وكونه ملونا خارج عنه لكن المناقشة في المثال ليست من العادة فيه
انهم جعلوا حجة الخجل وصفرة الوجع بل جميع الالوان من الكيفيات المحسوسة فاذا كره
في بيان التكيف غير صحيح ثم ان كونه ملونا وان كان خارجا عن التكيف لكنه غير خارج
عن التكيف والكلام فيه واما الثالث فلانه فصل للكيف بناء على ان التكيف هو الجسم
الملون والمطيف هو الجسم الغير الملون كالهواء واما الرابع فلانه خاصة للجسم
لان المجردات كالقول والنفوس لالون لها والظواهر خاصة غير شاملة لجميع افراد الجسم
لعدم وجود اللون في مثل الهواء من الاجسام الطيبة واما الخامس فلانه عرض عام
للحيوان لوجوده في غيره وخروجه عن الحقيقة والظاهر ان ماهو خاصة او عرض عام
انما هو اللون لا الملون بل نقول ماهو جنس ونوع وفصل هو اللون على ما يستفاد
من كلام شارح المطالع ويدل عليه ان الذاتيات عبارة عن المفهومات والملون عبارة
عن الموجود الخارجي في التمثيل المذكور بالنظر الى الجميع تسامح فتدبر قوله من غير
ذكرها وانما جاز حذفها لشهرتها ووضوحها كما حذف قوها في تعريفات الكلمات
ولا بأس في ترك بعض القيود اعتمادا على الشهرة والوضوح قوله من حيث انه دال
على تمام ما وضع له وقوله من حيث انه دال على جزئه وقوله من حيث انه دال على ما يلزمه
في الذهن خالف في اعتبار الحشية ههنا لما هو المشهور بينهم حيث قالوا من حيث
انه تمام ما وضع له ومن حيث انه جزئه ما وضع له ومن حيث انه لازم ما وضع له كما في شرح
المطالع وغيره فاعتبر الحشية بالنظر الى الدوال بناء على ان الكلام في الدلالة لافي الدوال
فاعتبار الحشية الملحوظة ههنا بالنظر الى الدوال اول من اعتبارها بالنظر الى المدلولات
وان لم يتفطن له بعضهم وزعم ان تقريره يخالف لما هو التحقيق المذكور في شرح المطالع
وغيره قوله فنه اي المص على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتفاض
لو دفعه فانما يدفع من تعريف المطابقة لا عن تعريف التضمن والالزام وقد عرفت
هنا ان هذا التنبه حتى لان صلة الوضع لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية
واللزومية بل لا يلاحظ المطابقة ايضا لان كل ذلك مرتب على الدلالة في الاكتفاء
بقيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتفاض نعم اوضح في التعريف صلات الوضع
مختلفة لاندفع النقص المذكور لكنه خلاف السور ايضا اذ الوضع لا يكون الا المعنى
غير ملحوظ فيه امر آخر فالحق ان اعتبار الحشية في التعاريف الثلاثة ههنا اول من
ذكر قيد بتوسط الوضع وهو الذي قصده المص ههنا وهو مسلك القدماء المحققين
فاقبل من ان ما ذكره المحسبي ههنا نشأ من الغفلة عن التقييد بقوله كما فعلوا وان خلاصة
الكلام ان صلة الوضع غير مذكورة فيجوز ان يكون المعنى بتوسط الوضع للمعنى المدلول
اولا هو اي المدلول جزء منه او لا يخرج عنه المدلول بقريته قوله كما فعلوا ناش عن الغفلة

قوله فيه بصفة المضاف من التنية
هذا هو الظاهر على ما في بعض
النسخ وفي اكثر النسخ لفظه فيه
على ان تكون مركبة من كلمة في
والخبر فعلى هذا يكون فيه متعلقا
بقوله لا انتفاضا او يكون فيه متعلقا
على ان ذكره المتعلق بما سبق
من قوله اكثري المص ههنا ولا يخفى
ما فيه من البعد فالوجه ما في بعض
النسخ وهو الذي اختاره

عن حقيقة الحال وضوء الظن بالمحسبي الفاضل في تقرير المقال قال الشارح العلامة
ان ترتب الحكم على المشتق اعم من ترتبه ابتداء ومن ترتبه بواسطة الموصوف وههنا كذلك
لان الحكم مرتبط على الصفة المشتقة اعني قوله الدال بواسطة ترتبه على الموصوف اعني
اللفظ والمراد بالحكم الاثر المرتب على الشيء كما هو مصطلح الاصوليين والمسئلة اصولية قوله
يدل على غلبة المأخذ دلالة عرفية لاعقلية ولا وضعية اما الثاني فلفظ واما الاول فلانه يحتمل
ان يكون علة ذلك الحكم امر آخر غير المأخذ لكن لا شك ان مثل ذلك يدل على غلبة المأخذ
دلالة ظنية فافهم قوله فان ترتب القطع اي الواجب بناء على ان الامر المطلق للوجوب ولا
حاجة الى ان يقال المراد وجوب القطع المشتق باعتبار صورة اللفظين فلا يرد ان الثاني لكونه
مشتملا على ثناء التانيث لا يستحق من السقرة ولا حاجة في دفعه الى اعتبار التعليل قوله والمراد
بالحكم ههنا اي في تعريفات الدلالات يدل بالمطابقة اي معتمون هذه الجمل الثلاثة اي الدلالة
بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالزام اذهي الآثار المترتبة على ما هو المراد بالحكم
ههنا فلهذه الدلالات مرتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع تمام ما وضع له في الواضع
الثقة على ما حققنا سابقا ان الاعتبار في الوضع انما هو الموضوع له غير ملحوظ فيه امر آخر
وصلة الدلالات مختلفة لانها اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما يلزمه في الذهن
واما ما دل عليه كلام الش من ان صلة هذا الوضع مختلفة فنه مسامحة كما ستعرفه قوله
وبالمشتق اي المراد بالمشتق الدال بالوضع على ان يكون صلات الوضع في الواضع الثلاثة امرا
واحد او صلات الدلالة مختلفة على ما شرنا اليه آنفا وهو الظاهر وان لم يساعد ظاهرا
بيان الشارح حيث جعل صلات الوضع مختلفة وترك صلات الدلالة فعلى هذا يحصل
الكلام ظاهرا كالاندفاع قوله فترتب الحكم بانه يدل كلمة البناء بطريقة وتفسير الحكم
واسم ان وخرها في تأويل المصدر وحاصل المعنى فترتب الدلالة بالمطابقة والدلالة
بالتضمن اه فاقول من انه حل الحكم ههنا على صفة الحاكم وقد عرفت ان المراد بالحكم
في هذه القاعدة هو الاثر المرتب وهم قوله بسبب الدلالة بالوضع وهو ما أخذ المشتق اعني
الدال المفيد بالوضع على ان يكون صلات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة قوله
ولا خفا في حصول اعتبار قيد الحشية اقول لما خبر التعريفات المذكورة بما خبره بالبناء
على القاعدة المذكورة واشارة الى دفع الانتفاضات المذكورة على ما فصله في ذلك على ما هو
المسلم فيما بينهم وهو اعتبار قيد الحشية فيها ودفع الانتفاضات بها لان ذلك الاعتبار والدفع
مسلم عند الكل في صوره انما هو تقوية الوجه الثاني بالوجه الاول بانه دافع للانتفاض كما ان
الاول دافع للانتفاض ايضا والفرق بينهما ان قبود الحشيات بما لا يدل عليها الفاظ
التعريفات بخلاف الوجه الثاني فانه مما يدل عليه الفاظ التعريفات ولو بطريق الدلالة
وان الاول مشهور معروف في جميع الاعاريف لاعتبارية بخلاف الثاني فانه انما يعتبر اذا وجد
شرط اعتباره كما ههنا ومن البين ان كون الشبهين مفيدين لشيء واحد كدفع الانتفاض
ههنا لا يقتضي كون احدهما عين الآخر فالحق ان مقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني
بانه يقيد ما يفيد الوجه الاول المسلم عند الكل فنه ايضا اشارة الى مرجوحية اخذ
قيد بتوسط الوضع في التعاريف دفعا للانتفاض اذ لا حاجة الى اخذ ذلك القيد ح
بل هو مستدرك عند نظر الاصوليين ومنهم من قال في تقرير هذا الوجه الثاني الدلالات

الثلاثة مترتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول او لما هو جزء منه اولاهو خارج عنه على ما دل عليه كلام الش كذا ان صلة الدلالات مختلفة بذلك الاختلاف فهذه الدلالات اختلفت مترتبة على تلك الدلالات المختلفة فاستلزام كل منها عن الآخر صلة فالمقصود اعني دفع الانتفاض بقاعدة الترتيب انما يحصل اذا اخذ للوضع ثلث صلوات متعاطفة والدال ايضا ثلث صلوات متعاطفة لما اشار اليه من ان صلوات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة ليس بصواب فالصواب ما اشرنا اليه ثم قال اعتبار قيد الحيشية في هذا التوجيه مما لا حاجة اليه على ما اشرنا اليه بل هو خلط بين التوجيهين لان ذلك الاعتبار وحده كاف في دفع التفتق فلا دخل لاعتبار قاعدة ترتيب الحكم على المشتق فيه اصلا بل لا دلالة لما أخذ الاشتقاق على اعتبار قيد الحيشية وبالجملة فالظاهر من كلام الش كفاية قاعدة ترتيب الحكم على المشتق في دفع الانتفاض من غير ملاحظة قيد الحيشية فتوجيه كلام الش بما ذكره توجيهه بما لا يرتضيه بل بما لا يرتضيه صلة الوضع وطبع الكلام انتهى لمخلصا ولا يخفى ما فيه اما اول فلان جعل صلوات الوضع مختلفه كصلوات لدلالة يورث الاشتباه بين الوضع والدلالة والحق ان الاختلاف انما يلاحظ في صلوات الدلالة لاقى صلوات الوضع وهو اللفظ من كلام المص فالحق ما اشار اليه المحشي واما ثانيا فلانا قد اشرنا ان مقصود المحشي انما هو تقوية الوجه الثاني المبني على القاعدة المذكورة الاصولية بالوجه الاول المسلم عند الكل فن ابن يلزم من كلامه خلط التوجيه الثاني بالتوجيه الاول وادعاء عدم كفايته مع قطع النظر عن اعتبار قيد الحيشية والعجب من هذا الغافل ان يقرر كلمات يزعم انه تحقيق للمقام ولا ينظر الى سوق كلمات المحشي وكيف يسوغ لثله الاقدام عليه والحال انه سوى بين صلوات الوضع وبين صلوات الدلالة مع وضوح الفرق بينهما واشتبه عليه الفرق بين التأييد والخلط مع وضوح الفرق بينهما ايضا فافهم المقام قوله فيكون معنى التعريفات الثلاثة ان الدال بالوضع اه على ان يكون صلوات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما حققناه قوله هذا اي كون المراد بالحكم الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانضمام وكون صلوات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما قررنا هو ان تقرير الموافيق بهذا المقام اذ الكلام في الدلالات الثلاثة لاقى التسمية بها فالتناسب له ان يكون المراد بالحكم تلك الدلالات وان الكلام ههنا في تفاوت الدلالات وتمايز بعضها عن بعض فالتناسب له ان يعتبر صلواتها لاصلات الوضع كما هو المتبادر من كلام الشارح ثم ان ما أخذ الاشتقاق ههنا انما هو والدلالة فالتناسب له ان يعتبر صلواتها في البيان قوله ولا يخفى ما في تقرير الشارح من المسامحة والمساهلة عطف تفسير المسامحة اذ هي استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر ولا يكون ذلك الا بالمساهلة وقد ظهر مما بيناه وجه المسامحة في كلامه حيث جعل الحكم المترتب التسمية بالمطابقة والتضمن والانضمام والظاهر ان الحكم المترتب هو الدلالات الثلاثة كما فصله المحشي وانه جعل ما هو صلة الدلالة صلة الوضع حيث قال انما هو الجزئية او للزوم والحال انه في صدد بيان المأخذ وصلاته فالظاهر ان يجعل تلك الامور الثلاثة صلوات الدلالة ويورد كلمة على بدل اللام ويورد ايضا صلوات الوضع متحدة في المواضع الثلاثة كما بينه المحشي والمق من هذا الكلام هو التعريض

على الناظرين ههنا حيث جعلوا الحكم المترتب التسمية بالمطابقة وبالتضمن وبالانضمام على ما هو ظاهر كلامه من غير مسامحة فيه ثم منهم من جعل المشتق على صيغة الماضي المجهول وبني ذلك على ظاهر قول الشارح انما هو الجزئية او للزوم ولا يخفى ما فيه من الخرازة والركاكة والمخلفة للتحقيق ومنهم من جعل المشتق على صيغة المضارع المعلوم اعني قوله يدل وهذا هو من السابق لكن بذلك لا يخلص كلام الشارح عن المسامحة اذ لا بدح ان يورد صلوات الدلالة لاصلات الوضع ثم انه لا معنى لاعتبار الحكم بالتسمية وترك الحكم بالدلالة كما هو الظاهر من المتن فلا بد ان يصرف كلام الشارح الى ما هو الظاهر من المتن وما ذلك الا بما حققه المحشي قوله فيه ان الظاهر ان مرجع اه اشارة الى بيان المسامحة التي ادناها في كلام الشارح بل نقول فيه اشارة الى بيان فساد غير ما اشار اليه سابقا كما لا يخفى على ذوي فهم وقدم هذا الاحتمال لان الكلام في الدلالة لاقى الوضع وان كان الاول لا يخالف عن الثاني وكل من الاحتمالين فاسد لاستلزامه الفساد كما اشار اليه المحشي قوله المعنى المدلول سواء كان ذلك المدلول مطابقا او تضمنيا او التزاميا ولا وجه للتخصيص باحدهما وهو ظاهر فلا يلتفت الى مزيد ذكره بعضهم فيه اي في المعنى الاول قوله ويلزم ان يكون المعنى التضمني الكل بناء على ان الجزئية اذا كان موضوعا له كما هو صريح العبارة وكان المدلول مقابرا لذلك الجزء على ما يقتضيه اضافة الجزئية اليه يلزم ان يكون الجزء مشروعا والكل تابعه له ويلزمه قطعا ان يكون الكل المعنى التضمني ويلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له لكن تركه لكونه مشتركا بين السنتين قوله وان كان الرجوع ما وضع له يلزم ان يكون ما وضع له في الانضمام اللازم كما يلزم ان يكون ما وضع له فيه للزوم ايضا وان لم يلزم في هذه الصورة ان يكون الكل المعنى التضمني نعم يلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له كما اشرنا اليه قوله والاطاء اه قوله او الجزئية من قبيل سهو القلم اي على كلا التقديرين المذكورين اذ لا وضع للجزئية قطعا وتعميم الوضع ههنا من الوضع بالذات ومن الوضع بالتضمن لا يدفع السهو بالنظر الى ظاهره والمتبادر من الوضع وكذا جعل اضافة الجزئية على البيانية وجعل المضاعف اليه عبارة عن المدلول كما في الشق الاول لا يدفعه ايضا وكذا جعل اضافة للزوم على البيانية وجعل المضاعف اليه عبارة عن الموضوع له كما في الشق الثاني لا يدفع المحذور في الشق الثاني لان كلاهما خلاف لظاهر وكلام المحشي على ما هو الظاهر نعم او كان كلمة كلام بمعنى على في المواضع الثلاثة وبدل للزوم بالانضمام في قوله او للزوم وجعل كل من الامور الثلاثة صلة للدلالة لاصلة للوضع لا تدفع الفسادات كلها وهذا هو الذي حققه المحشي سابقا قبل رأيت في بعض نسخ الشرح بالوضع انما هو او لعله بدل او لجزئية فعلى هذا لا غار عليه افول بل يبقى الغبار في قوله او للزوم ان كان المراد بالمرجع ما وضع له وهو ظاهر بل نقول هذا ايضا مما لا يستحسنه المحشي اذ يلاحظ في الوضع سوى ان يكون المعنى موضوعا له والكلية واللزومية بل التسمية خارجة عن الوضع فالوجه ان يكون هذه الامور صلة للدلالة كما حققه سابقا قال الشارح العلامة الثاني ان تقييد الدلالة اه يعني ان قوله في ذهن ههنا مستدرك اذ الغرض من اشتراط اللزوم في الدلالة الالتزامية تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وكلاهما

وهو المولى بهان الدين حيث جعل
اول الحكم المترتب على التسمية
والمشتق على اسم الفاعل اعني قوله
الدال بالوضع وجعل قول الش فترتب
كل من الدلالات الثلاث على حذف
المضاف اي فترتب تسمية كل
من الدلالات الثلاث على الدلالة
الشارح انما هي بسبب الدلالة
بالوضع انما هو الجزئية او للزوم
آيا عن ذلك في زعمه رجع عنه وقال
لا يظهر ان المراد بالحكم التسمية
الاظهر من المشتق الماضي وهذا
ايضا ومن الوضع له وعلى هذا
في قوله على ما وضع له ولا يكون
لا يكون في قول الش انما هو الجزئية
او للزوم مسامحة على ان يكون
المراد بالوضع التسمية كما في الاخبار
او بالوضع التسمية كما في الاخبار
ولا يشعشع من الدلالات لارتضيه
فترتب كل من الدلالات لاقى الوضع
المقام اذ الكلام في الدلالة لاقى الوضع
بل لا يرتضيه الواقع على ما حققناه

حاصلان باي لزوم كان سواء كان ذهني او خارجيا واللازم ان لا يكون ما فرضناه لزوما
 لزوما هف فالتقييد المذكور مستدرك بل مضر لانه يوهم عدم كفاية مطلق اللزوم
 وقد عرفت انه لو كان كذلك لزم خلاف المفروض وبهذا اندفع ما قبل من ان قوله والا
 لم يكن اللزوم لزوما اول المسئلة لكونه عين دعوى كفاية مطلق اللزوم وانه لا حاجة الى
 هذا التطويل بل الاختصار ان يقال ان قيد في الذهن مستدرك لان مطلق اللزوم
 كاف في الضبط والانتقال والالم يكن اللزوم لزوما انتهى اما الاول فلان المقابلة بين
 قوله والالم يكن اللزوم لزوما وبين مدعى الشارح ظاهرة جدا فدعوى المضادة في مثله
 مكبرة ومصادرة واما الثاني فلانه من قبيل تعيين الطريق اذ لا غبار في بيان الشارح
 وكم من عائب قولنا صحيحا ثم ان غرض الشارح من السؤال الثاني وجوابه انما هو بيان
 فائدة التقييد بقوله في الذهن كما هو المشهور في كتب الفن في هذا المقام ومن البين ان
 لهذا البحث نفعاً للمبتدئين وغيرهم والشرح انما هو لا تنفع الكل فلهذا اورد هذا البحث
 واما البحث بان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم دون المحاورات فهو بحث عظيم ووزاع
 بين الاثمة بحيث صار معركة للاراء لانفع فيه للمبتدئ بل هو نزاع قليل الجدة وي
 على ما صرح به شارح المطالع فالقول بان الاراد بكفاية مطلق اللزوم مما لا ينبغي
 فانه ظاهر الفساد بل الابقى الاراد بان دلالة الالتزام مهجورة لعدم كفاية اللزوم
 الذهني لاختلاف الاشخاص ثم الجواب بان الاعتبار في اللزوم البين بالمعنى الاصل بالنسبة
 الى الكل لان هذا البحث افيد وانفع للطالب ليس بشئ اذ يقع للطالب انما هو في البحث
 الاول لا في الثاني على ان الشارح ههنا يحكي البحث المعروف فيما بينهم فلا يفسد عليه هذا
 قوله بل يكفي مطلق اللزوم ذهني او خارجيا فلا حاجة الى تقييده بالذهني بعد حصول المتي
 من مطلق اللزوم بل التقييد مضر لاشعاره عدم حصول المتي من مطلق اللزوم او من
 اللزوم الخارجى هذا وما قبل من انه لو كفى المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية
 لعدم تنهاى اللوازم اذ كل شئ لا يخ عن مطلق اللازم وذلك اللازم ايضا لا يخ عن لازم
 آخر وهكذا بل لا يكفي البين بالمعنى الاخص لعدم انضباطه بناء على انه ربما يكون بينا بالنسبة
 الى شخص دون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان المعبر هو البين بالنسبة الى الكل فالاراد
 المذكور من الشارح مما لا ينبغي لظهور فساد فقه ما فيه لان هذا كلام متعلق بكون الدلالة
 الالتزامية مهجورة في العلوم على ما هو المشهور فيما بينهم والكلام ههنا في بيان فائدة التقييد
 بقوله في الذهن فاشياء احد النزاعين بالآخر مما لا ينبغي والحق ان بحث الشارح ههنا مبنى
 على كفاية اصل اللزوم في الدلالة الالتزامية وعدم كفايته بحث آخر لا يتعلق به غرض
 الشارح على ان شارح المطالع قال الانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامى
 فان لم يكن هنا قرينة صارفة عن المدلول المطابقى دالة على المراد لم يصح اذ السابق
 الى الفهم من الالتفات معاينها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة
 معينة لمراد فلا خفا في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم
 حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوزيه في التعريفات بل هم في عين هذا المدعى مجوزون
 اذ مرادهم ليس انفساء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة مهجورة بل الاستعمال
 مهجور فاطلة والدلالة وارادوا الاستعمال ثم قال هذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامى

بل

بل هو جار في سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها انتهى فظهر من هذا ان ما قاله القائل
 السابق من انه لو كفى مطلق اللزوم لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية مبنى على تقدير
 عدم كفاية اصل اللزوم وكلام السائل ههنا على تقدير كفايته فغاية ما ذكره ايضا لزوم
 التقييد المذكور وهل الكلام الا فيه ومن البين انه لا يلزم من ذلك ترك هذا البحث واثبات
 بحث آخر بدله على ما زعمه سابقا على ان المنقول منهم مستبعد جدا ولذا اوله شارح المطالع بان
 مرادهم استعمال الدلالة مهجورة لاصل الدلالة فالانصاف ان ما ذكره القائل خلط بين
 المقامين مع عدم تحريره رماه في المقام الثاني ايضا وقد عرفت آتفا حقيقة الحال فيه قال
 الش العلامة ان الالام حصولهما اي الانتقال والضبط باللزوم الخارجى يعنى ان الالام حصولهما
 بمطلق اللزوم على ما هو مدعى السائل ولما كان مطلق اللزوم شاملا للزوم الذهني والخارجى
 وكان حصول الانتقال والضبط باللزوم الذهني مستلزمين السائل والمجيب صرح بما يرد
 عليه المنع فانه قال لا نم حصولهما بمطلق اللزوم اذ لو حصل بمطلق اللزوم حصلنا بكل
 من اللزوم الذهني والخارجى لكن حصولهما باللزوم الخارجى ثم وان كان حصولهما باللزوم
 الذهني مستلزم شرع في بيان حصولهما باللزوم الذهني حيث قال فان اللزوم الذهني كونه
 بحيثاه وبين ثانيا عدم حصولهما باللزوم الخارجى حيث قال واللزوم الخارجى الى قوله ولا
 يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه وبهذا البيان اندفع اعتراض المحشى ههنا بالاستدراك وان
 ادعى بعضهم ظهور وروده فتدبر قوله مستدرك اذ لا دخل له في السندية لمنع المذكور قد اشترنا
 الى اندفاعه الان يقال مراده انه مستدرك بالنظر الى ما هو المذكور في اللفظ وان امكن ربطه
 بما لم يكن مذكورا في اللفظ كما اشترنا اليه لكن انت خبير بانه لا يلتفت الى الاستدراك في اللفظ
 في امثال هذه المباحث كيف واللازم على المانع تحقيق منعه لئتم مقصوده ولا يحصل
 تحقيقه الا بما فصله الشارح وقد اشترنا الى ان الغرض من هذا البحث بيان فائدة التقييد
 بقوله في الذهن فلا بد من التكلم في شأن اللزوم الذهني فنعم البيان بيان الشارح قوله
 اى لا يلزم من استلزام تحقق المسمى في الخارج تحقق اللازم فيه اى في الخارج انتقال الذهن
 من المسمى الى ذلك اللازم الخارجى فلا يتم قول السائل وهما حاصلان باي لزوم كان
 فلا يتم اشتراط مطلق اللزوم اى اللزوم الخارجى اما الثاني فظاهر واما الاول فلان
 اشتراط مطلق اللزوم يقتضى ان يكون كل من اللزوم الذهني والخارجى شرطا واشتراط
 في الثاني لا يتم فكذا في المطلق ضرورة ان نزاع السائل مع المجيب انما وقع في هذا الفرد
 من المطلق فانتفاؤه يستلزم انتفاء المطلق وهذا هو الوجه في تخصيص الشارح الجواب
 بنفى اشتراط اللزوم الخارجى وبهذا سقط الاعتراض الاقنى على الشارح بعدم مقابلة
 كلامه لكلام السائل فتبصر وتحقيق الجواب ان اللزوم الذهني يقتضى صحة
 الانتقال من المزمع الى اللازم على ما يقتضيه مفهومه بخلاف اللزوم الخارجى اذ غايته
 عدم الانفكاك بينهما ولا يلزم من ذلك عدم الانفكاك بينهما في الذهن ضرورة ان وجود
 الذهني مقارن لوجود الخارجى ولكل منهما حكم مقارن لحكم الآخر فمطلق اللزوم
 اما جنس تحت نوعان او عرض عام تحت حقيقتان وعلى كل تقدير لا يلزم اشتراط
 اللزومين في الآثار والاحكام والا لارتفع التعدد والمفروض خلافة قوله وقوله والا
 لم يكن اه في النسخ الصحيحة بالواو اشارة الى ارجاع ذلك المنع الى دليل السائل اعنى قوله

والا لم يكن اللزوم لزوما متقرر في فن المناظرة ان منع المدال راجع الى دليله وكان الشارح
الحق سكت عنه لظهوره وكفاية ما ذكره في جواب السائل ولك ان تقول هذا
منع آخر بمنع الشارح على ما جوزه بعض الادباء حيث قال ورأينا من بعض العظماء
منع المدعى المدلل بسند اولاً ثم منع مقدمة من مقدمات دليله واعلم ما في بعض النسخ
بدون الواو يوجب هذا فافهم قوله قلنا اي في جوابه او في رده وهذا يظهر بطل قوله
قلنا بقوله وقوله انه وحاصله ان اراد السائل بقوله والام يكن اللزوم لزوما اللزوم الذهني
على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل الانتقال والضبط بمطلق اللزوم
لم يكن اللزوم الذهني لزوما فاللازمة مسلمة واضحة لكنها غير مقبولة اذ ليس النزاع
في اللزوم الذهني بل في مطلق اللزوم او في اللزوم الخارجى على ما عرفت من ان حصول
الانتقال والضبط باللزوم الذهني مسلّم عند الكل لا ينكره احد وان اراد بقوله المذكور
مطلق اللزوم او اللزوم الخارجى على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل
الانتقال والضبط بمطلق اللزوم لم يكن اللزوم المطلق او اللزوم الخارجى لزوما فاللازمة
بما اذا لا انتقال والضبط من شأن اللزوم الذهني لامن شأن مطلق اللزوم او اللزوم
الخارجى ولا يضر في كون مطلق اللزوم او اللزوم الخارجى لزوما عدم حصول الانتقال
والضبط فيه وبالجملة فمطلق اللزوم او اللزوم الخارجى لزوما سواء حصل هناك الانتقال
والضبط او لم يحصل هكذا ينبغي ان يقر هذا المقام قال الشارح الغلظة كيف
ولو كان اللزوم اه اي كيف يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اذ لو لم يكن ذلك
انتقال الذهن منه اليه لكان ذلك اللزوم الخارجى شرطاً للدلالة الالتزامية لان مدارها
على الانتقال في اي لزوم يوجد ذلك يكون شرطاً له لكن التالي بطل اذ لو كان اللزوم
الخارجى شرطاً يلزم ان لا يتحقق الالتزام بدون ذلك اللزوم لامتناع تحقق الشروط
بدون اشراط لكن التالي بطل ايضا تحقيق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم الخارجى
كافي دلالة العمى على البصر هذا هو حل عبارة الشارح وبه يظهر وجه تخصيص
الشارح للزوم الخارجى بالذکر هذا قوله فيه ان السؤال بكفاية مطلق اللزوم بحيث
قال وهما حاصلان باي لزوم كان لافي شرطية اللزوم الخارجى فلا يكون كلام الشارح
في مقابلة السائل وقد اشترنا الى اندفاعه لان كلام السائل وان كان يحسب الظاهر
في مطلق اللزوم لكن غرضه طلب وجه للتقيد بقوله في الذهن فكانه يقول ان كلا
من الانتقال والضبط مسلم في اللزوم الذهني لكن لا وجه تخصيصها باللزوم الذهني
بل هما حاصلان بمطلق اللزوم ذهني او خارجي فدار السؤال انما هو على ترك الاشراط
باللزوم الخارجى ولذلك خصص الشارح اللزوم الخارجى بالذكر وقال لا يصح كونه
شرطاً ولا يلزم افساد كفايته فلا كلام على موافقة هذا الجواب للسؤال بل فيه بيان
مراد السائل وبيان الواقع هذا هو الوجه في دفع الاراد المذكور وامامنا قبل من ان الجملتي
اعتمد على ظاهري السؤال وجعل حاصله كفاية مطلق اللزوم وقال ما قال ولو حصل
حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجى دون الذهني لكان اول كلام الشارح
ملايماً لا آخره وهو الاول اذ السائل والمجيب واحد انتهى فليس شيء اذ لا يصح جعل
خاضع السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجى دون الذهني اذ لا تصور مثل

هذا السؤال عن عاقل بل الحق ان النزاع انما هو في كون اللزوم الخارجى شرطاً بعد
كون اللزوم الذهني شرطاً ايضا فالوجه ما اشترنا اليه قال الشارح لانه عدم البصر
عمام من شأنه ان يكون بصيرا سواء كان من شأنه شخصه فقط كافي لعدم والملكة
المشهورين او من شأنه شخصه اولوعه او جنسه القريب او البعيد كافي لعدم والملكة
الحقيقيين والتفصيل في الحكمة ولما كان ظاهراً هذا الكلام مقتضيا لكون البصر جزءاً
من مفهوم العمى وكان ذلك منافياً لما في الكلام في الدلالة الالتزامية اشار الشارح
الى دفعه بقوله وعدم البصر يكون البصر لازماً في الذهن يعني ان مفهوم العمى
انما هو العدم المقيد بالبصر على ان يكون التقيد داخلًا والتقييد خارجاً لا مجموع العدم
والبصر فلا يلزم ان يكون البصر جزءاً من مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى عليه
تضمنية ويكون منافياً لما قصده الشارح قوله اي العدم المضاف الى البصر اشار به
الى دفع ما رده عليه من ان العمى اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جزءاً من مفهومه
فيكون دلالة العمى عليه تضمنية لالتزامية وحاصل ما اشار اليه انه انما يلزم ذلك اذا كان
معناه مجموع العدم والبصر ذلك ان تقول العدم والبصر او العدم مع البصر وليس
كذلك بل المراد العدم المضاف الى البصر على ان يكون المضاف اليه خارجاً والاضافة
اي نسبة العدم اليه داخلية فيكون دلالة العمى على البصر دلالة على ما هو خارج
عن معناه فتكون التزامية فان قلت اذا كان الاضافة اي نسبة العدم الى البصر
داخلية في مفهومه يلزم ان يكون المنسوب اليه ايضاً داخلية في مفهومه فيكون الدلالة
المذكورة تضمنية قلت لا يلزم من دخول النسبة في شيء دخول المنسوب اليه فيه الا يرى ان
النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين على اختلاف بينهم جزء من مفهوم القول مع انه لم يقل
اخذ من الخاتمة بان الفاعل المعين او فاعل ما جزء من مفهوم القول كيف ولو كان الفاعل
داخلية في مفهوم القول لم التكرار في جميع صور الافعال المستندة الى فاعلها وهكذا شأن
جميع الامور النسبية من جهة ان دلالة الالفاظ الدالة عليها على المنسوب اليها التزامية
كدلالة الضرب على المضارب والمضروب وغير ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان البصر
وان لم يكن جزءاً مما صدق عليه العمى لكنه جزء من مفهومه فدلالته عليه تضمنية لا
التزامية انتهى وذلك لان كونه جزءاً مما صدق عليه العمى لا يمكن ان يصوره بصير وكونه
جزء من مفهومه لا يلبس ايضاً ان يصدر من البصير وكيف يكون البصر جزءاً
من مفهوم العمى ولو كان كذلك لم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها
لانعمى الابصار فقد استند العمى الى البصر ولو كان البصر جزءاً من مفهومه لما صح
هذا الاسناد وان كان الابصار في الآية الكريم بمعنى الحواس هذا والافيد واضح
وان خفي على بعضهم فتزد في هذا الكلام واطال في المرام ونعم ما قال الله تعالى فانها
لانعمى الابصار ولكن تعني القلوب التي في الصدور قوله اي يتقل الذهن منه
اي من العمى الى البصر اذ العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً حين
تصور العدم المقيد بالبصر يلزم تصور البصر لان تصور النسبة يلزم تصور المنسوب
وان كان ذات المنسوب مقدماً على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدم على
فهم النسبة كان ذاته مقدم عليها لكن بعد تصور النسبة يلزم تصور المنسوب ايضا

ولا معنى يكون دلالة العمى على البصر التزامية بهذا وهذا اندفع ما اورد عليه
 من ان اللزوم الذهني هو كونه بحيث يلزم من تصور اللزوم تصور ومقتضى هذا ان يكون
 تصور اللزوم متأخرا عن تصور اللزوم لان الثاني متساو للاول مع ان السيد الشريف
 صرح في حاشية المطالع بان فهم الملكية مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث
 هو مضاف اليها فالمطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام انتهى وذلك لان ما
 ذكره الشريف انما هو رد قولهم الالتزام تابع للمطابقة ومن البين ان عدم كونه تابعا
 للمطابقة في هذه الصور لا ينافي ان يكون دلالة العمى على البصر التزامية فغايتها
 ان يكون البصر متصورا مرتين مرة في ذاته ومرة من تصور العدم المقيد بالبصر
 وبين التصورين تغاير اعتباري كاف في الدلالة الالتزامية ههنا فتدبر وبالله التوفيق
 قوله فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وذلك لان المدار في الالتزام على
 انتقال الذهن من المسمى الى اللزوم وذلك متحقق في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها
 ولا بضره وجود المعاندة الخارجية بينهما فحاصل الكلام ان شرط الالتزام انما
 هو اللزوم الذهني اى انتقال الذهن منه الى المطلق ولا اللزوم الخارجى اذ لو كان
 هذا شرطاً يلزم ان لا يوجد الالتزام في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها لعدم تحقق الشروط
 عند انتهاء الشرط والتالى بط اذ الدلالة الالتزامية ثابتة في امثالها قطعاً وما قبل من
 ان اللزوم الذهني عبارة عن كون اللزوم بحيث يلزم من تصور المسمى تصور ههنا
 هو معنى الدلالة الالتزامية فلو كان اللزوم الذهني شرطاً لزم عدم التغاير
 بين الشرط والمشرط وهو فاسد فوهى اذ الدلالة الالتزامية صفة اللفظ لا صفة المعنى
 كاللزوم الذهني فالدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن الموضوع له
 مشروطاً بتلك الدلالة بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصور ذلك المعنى الخارج حتى
 يحصل الدلالة المذكورة ههنا مثالها واضحة على من له ادنى تأمل فلا يلحق المتأمل
 ان يتكلم فيه وفي اشباهه قال الشارح العلامة ان قابل العلم وصفة الكتابة لا يصح اه
 في التخصيص المذكور اشارة الى ان تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وهو كذلك لان الانسان
 موضوع الحيوان الناطق كما يشهد به كتب اللغة كما كان في نفس الامر كذلك وقد قرر
 في موضعه انه اتحاد الحد الاسمي والحقيقي ههنا فاقبل من ان تمثيلهما انما يتم اذالم يكن
 لفظ الانسان موضوعاً باراً امر يحمل وهو من كثير ممن يعلم مفهوم الانسان لا يتخطر
 بباله مفهوم الحيوان الناطق والاكمل كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالماً بالجنس
 والفصل ليس كذلك انتهى ليس بشي ثم ان الكلام انما هو في ذات المفهوم لا في اوصافه
 فمن اين يلزم ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالماً بالجنس والفصل وان اراد انه يلزم
 ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالماً بذات الجنس والفصل ولو اوجا فلا شك في ذلك
 وفي حصول الدلائل المذكورتين به ايضا والتخصيص انه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى
 واجزائه دلالة على اجزاء اجزائه والتمثيل بالمطابقة والتضمن انما هو بالنظر الى دلالة
 لفظ الانسان على الحيوان الناطق لا بالنظر الى دلالة اللفظ على اجزاء مفهوم الحيوان
 ومفهوم الناطق ولا بالنظر الى دلالة لفظ الحيوان والناطق على مفهوميهما واجزائهما
 واما ما قبل في تصحيح التمثيل بقابل العلم من ان القابلية المذكورة يلزم الناطق اى العالم

اشارة الى ان فيه ما فيه وهو انه على
 هذا يكون المراد من العلم في تعريف
 الدلالة اعني ما يلزم من العلم به العلم
 بسى آخر اعني ما يلزم من الحصول به العلم
 ومن الدلائل الى ولا شك في خلاف
 الظاهر لكن الحق ان كون الشيء
 مقيداً بالانسان كونه لازماً وتقدر
 في اصول الفقه ان ثابت بطريق
 الاقتصار فتقدم على ذات ما فهم
 من الكلام مع انهم صرحوا بانهم
 لازماً فالظاهر ان الملكات بالنسبة
 الى اعدادها من هذا القبيل ولا ينافي
 فتقدمها كونها لازمة لاعدادها
 ونصونها بانها تصور اعدادها
 المضاف اليها كصورها
 ٨ قوله خيل
 ٣ برهان الدين

لزموا بالمعنى الاخص اذ لا يكون الشخص عالماً بالبعد كونه قابلاً للعلم فيلزم من تصور
 مفهوم الانسان اعني الحيوان الناطق تصور قابليته للعلم ببناء على ان القابلية للعلم من لوازم
 جزء الانسان باللزوم البين بالمعنى الاخص وان لم يوجد ذلك اللزوم بين الانسان وقابل
 صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان
 المستندة الى الروية والفكر ببناء على ان كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص مبنى على تقرر
 اللزوم بسرعة الانتقال لاعلى تكرر اللزوم وتعدد ومن البين ان الانتقال من الناطق
 الذي هو العالم الى قابل العلم المتعبر عن الانتقال من الحساس الى التحرك بالارادة ومنه
 الى العالم المدرك ومنه الى قابل صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة المخصوصة
 المبنية على الروية والفكر فيصح التمثيل الاول دون الثاني انتهى فخطور فيه لان غايته
 وجود الواسطة بين اللزوم وبين اللزوم في المثال الثاني دون الاول ومن البين ان
 عدم الواسطة بين شي وشي لا يقتضى لزوم الثاني للاول بحيث يلزم من تصور تصور
 فعلى تقدير تمامه يكون بينهما لزوم واقعي وليس الكلام فيه فانا تصور الحيوان الناطق
 ولم يتخطر ببالنا القابلية فضلاً عن كونه قابلاً للعلم وكذا لا يتخطر ببالنا الحركة المخصوصة
 الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية فضلاً عن كونه متحركاً بهذه الحركة وهذا الكلام
 وان وصفه القائل بالدقة لكنه اشتغال بما لا يبيد قوله لان الغرض كاف في التمثيل
 اذ الغرض منه ايضاح الامر الكلي لا استنباط التعليل ومن البين انه لا يلزم ان يكون ما اورد
 الايضاح من افراد بل يكفي في الايضاح فرضه من افراد لكن لو كان من افراد
 لكأن اول اذح يدفع حيرة التعليل ويحصل الوضوح له قطعاً قوله الا انه فيه ما فيه
 اى في التمثيل بزوجية الاثنين ما فيه من عدم مطابقة المثل ايضاً لا ان تصور الاثنين
 ولم يتخطر ببالنا زوجيته وان كان لازماً له في نفس الامر لا يقال قولنا الاثنان زوج
 قضية قياسها معها كما تقرر في محله فعلى هذا يلزم من تصور الاثنين التصديق بالزوجية
 فضلاً عن لزوم تصور الزوجية له لا نقول غايته ان يحصل الحد الاوسط عند تصور
 الطرفين وهذا لا يكتفى في حصول النتيجة اعني الحكم بزوجية الاثنين بل لابد من وضع
 ذلك الحد الاوسط بينهما فح لا يلزم من تصور الاثنين تصور الزوجية ولا التصديق بها
 بل احتياج الى وضع الحد الاوسط بينهما وذلك مانع من كون اللزوم بينهما لازماً
 بالمعنى الاخص قوله بل الاول التمثيل بدلالة العمى على البصر فيه ان فهم البصر
 متقدم على فهم العمى فكيف يكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب
 تأخر المدلول الالتزامى عن المدلول المطابق وما قبل من ان السيد صرح في حاشية
 المطالع بان فهم المدلول الالتزامى قد يكون متقدماً على فهم المسمى كالمسكات بالقياس
 الى عديتها فلا يدفع هذا السؤال بل الوجه في دفعه ان يقال ان كون فهم البصر
 متقدماً على فهم العمى لا ينافي كونه لازماً لتصور العمى ايضاً غايته انه متصور مرتين
 مرة متصور اولاً كونه وجودياً ومرة متصور ثانياً بطريق التبعية والمدلول الالتزامى
 انما هو المتصور بطريق التبعية لا يقال يلزم تصور المتصور لا نقول التغاير الاعتباري
 كاف هناك وبالجملة ان البصر المحووظ في ذاته غير البصر المحووظ المقيد بكونه
 مضافاً الى عدم هذا قوله بطلان على معينين يتبادر منه ان هذين المعنيين متغايران

فكيف يصح ان يكون احدهما اعم من الآخر والظان الاطلاق المذكور من قبيل
 اطلاق الشيء على ما يندرج تحته وكلا المعنيين يندرجان تحت البين وان كان احدهما اعم
 من الآخر قوله احدهما كون اللازم اه جعل للزوم الذهني عبارة عن الكون القاسم
 باللازم وان كان يمكن ان يجعل عبارة عن الكون القاسم بالمرزوم لظهور الاول ووجهه
 ان الكلام في الدلالة على اللازم فلا بد ان يكون للزوم الذهني عبارة عن الوصف
 القاسم باللازم فاني الحاشية الكبرى من انه بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور المرزوم
 تصوره فهو تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص للزوم الذهني وكذا ما في الحاشية
 الصغرى من انه عبارة عن كون تصور المرزوم كافيا في تصور اللازم محمول على المساحة
 بناء على تقدم تصور المرزوم على تصور اللازم والافلاشك في ظهور كون الزوم الذهني
 عبارة عن الوصف القاسم باللازم كما اختاره المحشي قوله وهذا المعنى اعم من الاول لانه
 علم من كونه اي المعنى المذكور ينسب ان التصورين اي تصور المرزوم وتصور اللازم
 كافيان في الجزم بالزوم بينهما في المعنى الاول ايضا اي كما كفي ذلك في المعنى الثاني
 وذلك لان معنى البين هو كفاية التصورين في الجزم بالزوم بينهما وان كان بين البين
 وغير البين اي المحتاج في الجزم بالزوم بينهما الى الوسط واسطة من حيث الاحتجاج
 في الجزم بالزوم بينهما الى الحدس او التجربة او غير ذلك يكون واسطة بين البين
 وغير البين لكنه كلام آخر لا ينظر عموم البين بالمعنى المذكور للمعنيين ولما كان البين بهذا
 المعنى معتبرا في كل منهما مع اعتبار امر زائد في المعنى الاول وهو استلزام تصور المرزوم
 تصور اللازم دون المعنى الثاني بل المعترف به مجرد كون التصورين كافيين في الجزم
 بالزوم بينهما فكان المعنى الاول لاعتبار امر زائد فيه اخص من الثاني على ما هو
 شأن الخاص ولعل هذا هو مال ما قاله الشارح العلامة في فصول البدائع في بيان
 العموم والخصوص من انه اذا كفي تصور المرزوم في فهم اللازم كفي التصورين
 ولا ينعكس انتهى يعني لا يلزم من كفاية التصورين كفاية التصور الواحد اذ لابد
 في كفاية التصور الواحد من استلزام تصور المرزوم تصور اللازم وذا غير موجود
 في المعنى الثاني على ما اشار اليه المحشي فاذ زعم بعضهم من ان تقريره مفسر لتقرير الش
 وهم واما ما اشار اليه الشريفي في الحاشية الصغرى من ان الاعتبار في الاول كون تصور
 المرزوم كافيا في تصور اللازم وبهذا المقدار لم يتبين كونه اخص من الثاني اذ لما كان
 تصور المرزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصور ان كافي في الجزم بالزوم
 بينهما بل يحتاج الى الحدس او التجربة او غير ذلك نعم لو فسر البين بالمعنى الاول بما يكون
 تصور المرزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم بالزوم بينهما كان هذا المعنى اخص
 من الثاني بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم انتهى فغير وارد على المحشي
 ههنا اذ البين لما كان مفسرا بما يكفي التصورين في الجزم بالزوم بينهما وكان معنى الاول
 يناسب مع اعتبار امر زائد فيه يلزم ان يكون اخص من الاول والذي يستفاد مما ذكره
 الشريفي ان اطلاق البين على المعنى الاول مفسر لاطلاقه على المعنى الثاني وهو
 وان كان مستفادا من ظاهر قول المحشي سابقا يطلق على معنيين لكن الظاهر من كون
 احدهما اعم من الآخر اندراج المعنيين المذكورين تحت مطلق البين نعم ح يفي

وتحقق هذا المقام انهم بعد ما عرفوا
 البين بما يكون تصور اللازم مع تصور
 المرزوم كذا في جزم الذهني بالزوم
 مرزومه مستلزما لتصوره بالزوم
 منه ان يكون ذلك التصور لازما والظان
 كافيا في الجزم بالزوم بالزوم ايضا
 الا ان يورد بوجود الواسطة بينهما واما
 تقسيم اللازم الى البين وغير البين
 المذكور والى غير البين يعني المحتاج
 الى الوسط وهذا قد فسخ ما قاله
 البين بالمعنى الاخص والتفسير المذكور
 في كلامهم لكنه زعم على انه لا يثبت
 ان يكون المراد الوسط هو الواسطة
 مطلقا سواء كان ذلك بالاول او بالآخر
 هذا يندرج في الواسطة في الاول
 التفسير البين كماله في الواسطة وعلى
 من كلام بعض المحققين مع انه لا يمكن
 ان يدعى ايضا بالزوم بالزوم لا يحتاج
 مستلزما لتصوره بالزوم بالزوم
 في الجزم بالزوم بالزوم بالزوم
 مسمى تصور المرزوم وهو المناسب
 لما حققه الش في فصول البدائع
 وبالجمله فكل كلام المحشي ههنا لا يفي
 عن مقصده وان لم يفتن له الناظر

الواسطة بين البين وغير البين كما اشارنا اليه لكنه كلام آخر ولعل لهذه الوجوه قال
 تأمل ٧ ثم ان المراد بالزوم في تعريف الزوم البين بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص مطلق
 الزوم اذ لو كان المراد به الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لزم في الاول كون الاخص
 معتبرا في مفهوم الاعم وفي الثاني تعريف الشيء بنفسه ولو كان المراد به الزوم الذهني
 البين بالمعنى الاعم لزم في الاول تعريف الشيء بنفسه وفي الثاني كون المعنى الاعم
 معتبرا في مفهوم الاخص فلا يكون مانعا ولو كان المراد به الزوم الخارجي لزم ان يكون
 الزوم الخارجي شرطا للدلالة الالتزامية لان الزوم الذهني بالمعنيين المذكورين
 شرط للدلالة الالتزامية وما يكون معتبرا في مفهومها يكون شرطا لها ايضا والوارث
 المذكورة بامرها باطلا فلا بد ان يكون المراد بالزوم في تعريفهما مطلق الزوم هذا
 وامثاله واضح لكننا خفنا على القاصرين من ان يتخذوا امثال هذه المباحث شريفة
 كانوا هم بعضهم فان الش العلامة والتحمل له لالاخص وبهذا القدر اي بهذه المناسبة
 يصح التمثيل يعني ان المثال المذكور ليس باجنبي للمثل المذكور جدا حتى يحتاج
 الى الفرض بل له مناسبة له وبهذه المناسبة يصح التمثيل لان الفرض من التمثيل هو
 ايضا الامر انكلى ومن البين انه يصح بدون المناسبة بينه وبين المثل فاذا وجد هذا القدر
 من المناسبة فالاول ان يصح التمثيل به ولما ورد عليه انه هل يكون هذا المثال من افراد
 المثل ويكون التمثيل به صحيحا من كل وجه فام اشار الى الجواب عنه بقوله واما كفاية اه
 يعني ان كونه مثالا صحيحا من كل وجه وكونه من افراد المثل فبني على كفاية المعنى
 الاعم لكون الالتزام مقبولا فان كان ذلك كافيا فيه كان المثال من افراد المثل لكن
 كفايته في المقبولية وعدم كفايته بحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرف
 في موضعه والكلام ههنا في تقرير مذهب الجمهور فلا يكون المعنى الاعم كافيا لكون
 الالتزام مقبولا عندهم فالمثال المذكور على مذهبهم ليس من افراد المثل لكنه
 مناسب له مناسبة يصح بها التمثيل ولا حاجة الى الفرض والتقدير وبهذا البيان
 اندفع حجة الناظرين في توجيه عبارة الشرح قوله فيه ان ايجاب اشتراط
 الاخص اشتراط الاعم اه لم يلتفت الى المناقشة في قوله واشتراط الاخص
 يوجب اشتراط الاعم بانه انما يتم اذا كان الاعم ذاتيا للاخص وهو مأمور اما
 لان الاعم ههنا ذاتي للاخص واما لان اشتراط الاخص من حيث هو اخص
 يوجب اشتراط الاعم من حيث هو اعم ولو كان الاعم عرضا عاما للاخص وعلى كلا
 التقديرين فالمنع المذكور مندفع هذا قوله وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق
 الدلالة المشروطة بالاخص والاعم معا لان تحقق جزء الشرط لا يستلزم تحقق
 كله فلا يتحقق الدلالة المشروطة بمجموع الاعم والاخص اقول لعل السائل المذكور
 في الشرح ظن التباين بين المثال والمثل والش صحيح التمثيل بان المثال غير متباين له
 من كل وجه بل له مناسبة له على ما قررناه فاورد عليه المحشي بان المقصود ههنا تمثيل
 الدلالة الالتزامية المشروطة بالزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وظاهر ان المثال المذكور
 متباين له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل بالنظر اليه وان كان له مناسبة من بعض الوجوه
 فالصواب في الجواب ان يقال ٢ بكفاية الفرض في التمثيل او يجعل التمثيل على مذهب

لا يبعد ما اوردته بعضهم مما سماه
 بجناس شريف

مبحث زعم بعضهم ان كلام الش
 ههنا عام للمعنى له
 في هذه التقدير اشار الى انه
 بكفاية يتعارف المقدر وعلى هذا
 قوله او يجعل اه بصفة المضارع
 عطف على ذلك المقدر ويجوز
 ان يكون قوله او يجعل مضارعا على
 ان يكون مفعولا على قوله بكفاية اه
 يكون مفعولا على قوله بكفاية اه
 من غير حاجة هنالك تقدير ولا ويل

الامام وهذا اندفع ما اورد عليه ان كلام المحشى ههنا في الحقيقة اعادة للسؤال والجواب المذكورين في الشرح على انه او سلم انه من قبيل الاعادة لكنه لا يخفى عن الفائدة حيث حمل قوله وبهذا القدر يصح التمثيل على جواب وحمل قوله واما كفاية اه على جواب آخر فنعلم التخصيص بتخصيصه لكن الظن من بيانه ما اشارنا اليه اولا واما ما قبل في دفعه من انه يمكن ان يكون مراد الش على ما يذهب عليه آخر كلامه ان اشتراط الاخص لكون الالتزام مقبولا بوجوب اشتراط الاعم لكونه متحققا ابتداء لعدم تحقق الاخص بدون الاعم وعدم تحقق المقولية بدون اصل التحقق فلا بعد في كون الاعم شرطا للتحقق حين كون الاخص شرطا للقبول فالدلالة الالتزام تحقق تحقق الاعم فقط وان لم تكن مقبولة وبهذا القدر يصح التمثيل ففيه ما فيه لانه اذا كان اشتراط الاخص موجبا لاشتراط الاعم كما اشار اليه الش فان كان اشتراط الاخص للقبول كان اشتراط الاعم للقبول ايضا اذ لا معنى لكون اشتراط الاخص للقبول موجبا لاشتراط الاعم للتحقق وهل هذا الاقول بان اشتراط الاخص لا يوجب اشتراط الاعم ومن يقول بذلك واما ما اشار اليه آخر كلامه فليس معناه ان المعنى الاعم غير كاف للقبول عند الجمهور وان كفى في اصل التحقق بل معناه ان المعنى الاعم مقبول عند الامام دون الجمهور ومن البين ان المفهوم منه ان المعنى الاعم غير مقبول عند الجمهور في الدلالة الالتزامية ولا يفهم منه ان شرط الدلالة الالتزامية متحقق ح عندهم وان لم يوجد ما هو شرط القبول اذ كون المعنى الاعم شرطا عند هم اول الكلام بل الشرط هو المعنى الاخص المستلزم للمعنى الاعم والحق ان غرض الش من الجواب انما هو بيان ١٩ المناسبة في الجملة بين المثال والمثال بحيث يصح التمثيل من غير حاجة الى الفرض والتقدير وغرض المحشى بيان ان هذا القدر من المناسبة لا يصحح التمثيل فلا بد ان يبنى التمثيل على الفرض والتقدير او يجعل التمثيل على مذهب الامام وقد اشارنا ايضا ان غرضه يجوز ان يكون تحقيق جواب الش ايضا فافهم هذا المقام ولا تلتفت الى ما طوله بعض الانام اذ لا يفيد شيئا سوى الملاحة في الافهام نعم بعد في الزوايا خبيا باطلاع عليه التأمل المصادق عند الركون على المطايا ارجا من الله العليم حل الرموز والحقايا والله ذو الفضل العظيم ويده اعنة التحقيق القويم قال المصريح ثم اللفظ اما مفرد اه قد سبق ان نظر المنطقي في اللفظ من جهة انها دلائل طرق الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات ان يبحث عن اللفظ فاختار في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب فكلية ثم ههنا مجرد الانتقال من بحث الى بحث فهي اشارة الى تفرع البحثين ولها معان اخرى مثل هذا المقام وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وترك هذا القيد لما سبق من ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اراد مطلق اللفظ لانتقض حد المفرد باللفظ الغير الدالة على معنى وباللفظ الدالة على معنى بالطبع او بالعقل فانها ليست الفاظ مفردة وقد عرفت بعض ما يتعلق بالموضع فتذكر قال الشارح العلامة وبسيط فيه اشارة الى ان البسيط يطلق بمعنى المفرد مقابل المركب وكان اصطلاح من اهل المعقول في لفظ البسيط والا فالبسيط عند اهل الحكمة مالم يتركب

وذلك المناسبة ظاهر فجدد افلا حاجة الى ما قبل في غرض مراد الش من انه تمثيل للشرط الضمني الذي هو المعنى الاعم لا للشرط الصريح ايضا من ان مراده ان التمثيل لبعض الشرط لا يلائم الشرط لان فالوجه هو انما لا يلائم لان في التمثيل مع والافلا تمثل الاستعداد كما في قوله تعالى لا تجعل ثغارا للجحيم والكلامين عثرة على انه ينبغي ان يسادر السامع في تحقيق ما تقدم وقد عني في نسخة وقد عني في الاخبار وقد عني في الرد استقراح الكلام وقد عني في الرد والتفصيل في معنى اللفظ

من اجسام مختلفة الطباع وله عندهم معان اخرى ذكرت في محله ويحتمل ان يكون اطلاق البسيط على المفرد مجازا مأخوذا من المعنى المذكور للفلاسفة بعلاقة التشبيه فافهم ثم ان المفرد ثلاثة معان اخر استعماله الحجة ما ليس بمشئ ولا يجمعو ع وما ليس بمضاف ولا شبه مضاف وما ليس بحملة هذا قال الشارح العلامة ومركب فيه اشارة الى انه لا فرق بين المؤلف والمركب وقد اخاره الشيخ الرئيس وربما يفرق بينهما ويثبت القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على شيء فاما ان يدل على جزء معناه وهو المؤلف اولا على جزء معناه مثل عبد الله علما وهو المركب اقول لعل هذا الشبه باصطلاح الحجة ولذا قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح جديد لا فائدة له في هذا العلم قال الشارح لانه اما ان لا يراد اشارته الى وجه الحصر على ما هو وظيفة الشرح قال الشارح اعم من ان لا يكون له جزء اه اشارته الى ان النبي في قوله لا يراد مسلط على كل واحد من القبول الخمسة في التعريف فبانتفاء واحد منها يتحقق المفرد واما ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل تعريف المفرد سلب كلي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل تعريف المفرد سلب جزئي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب كلي وحاصل تعريف المفرد سلب جزئي فيبحث آخر لم يتصل به الشارح والمحشى فالحل محتمل وان كان الاول اظهر واول اشار اليه ابو الفتح واعلم ان تعريف المركب والمفرد على ما وقع من العلم الاول ان المركب لفظ يدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ لا يدل جزؤه على معنى واعتراض عليه بعضهم بان التعريفين يتفصيان طرفا او عكسا مثل عبد الله علما فزاد دفع هذا الاشكال فبعد انبهما وقال المركب ما يدل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ليس كذلك واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان الدلالة تابعة للقصد فلا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزؤه على معنى بل كل من جزئه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاه زيد فلا يحتاج الى تلك اريادة للتخيم بل للتعلم والكل منظور فيه اما الجواب فلان القول بتبعية الدلالة للقصد ظاهر البطلان لان الدلالة على ما عرفها الشيخ وغيره هي كون الشيء بحيث متى انتفت اليه التفت الى شيء آخر لعلاقة بينهما وهذا المعنى لا يقتضي القصد بل يكفي ثبوت العلاقة في نفس الامور وان لم يكن مشورا بها واما زيادة قيد الجزئية فلا نها غير حاسمة لمادة الشبهة لورود الاشكال معها بمثل الحيوان الناطق علما لشخص انساني واما اصل الاشكال فلانه يتدفع بان الافراد والتركيب مفهومان اضافيان وقيد الجزئية معتبر في تعريفات المفهومات الاعتبارية وان لم يصرح به اعتمادا على انفصاله بمعونة المقام وعلى هذا الاشكال في تعريف العلم الاول لان معناه ان المركب ما يدل جزؤه على معنى باعتبار وضعه من الاوضاع من حيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار وضعه من الاوضاع بحيث لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه يصدق تعريف المفرد على عبد الله باعتبار وضعه الافرادى وتعريف المركب باعتبار وضعه الاضافى وكذا الحيوان الناطق في حال العلمى ولما كان جواب الشيخ صحيحا جدا ولم يقدر المتأخرون على دفع الاشكال عن تلك التعريفات بوجه آخر زادوا في التعريفين قصد المعنى وقصد الدلالة ليندفع الاشكال بهذا فيرة وفيه نظر ايضا لانه ان اراد

القصد بالفعل اي عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم ان يخرج المركبات عند عدم قصد معانيها
عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وان اريد صلاحية القصد عادا للنقص
مثل عبد الله والحيوان الناطق عليا لان يعتبر قيد الحية في حاجة الى زيادة القصد
كما لا يخفى على المتصددين هذا عصاره ما حققه بعض الاعلام وان غفل عنه بعض الانام
قوله اي ماضدق عليه همزة الاستفهام اي مفهوم همزة الاستفهام وانما فسر المحشي به لان
لفظ همزة الاستفهام مركب اضافي لا يصح التمثيل به ههنا ثم ان هذا حال جميع الحروف
الوحدانية وقد قيل ان الحروف الوحدانية يكتب اسمها ويراد سميا تها فاصدق
عليه همزة الاستفهام مثل اتي ازيد قائم ولا شك انه لفظ لا جزء له وان كان لمعناه جزء
فتمثيل الشارح اشمل فاقبل ولو قال نحو ان اذا كان علم كما في شرح القسطاس لكان اولي
فما قل عما ذكرناه على ان في تمثيل الشارح فائدة اخرى ستظهر قال الشارح العلامة
او كان له جزء لالمعناه كالتقطعة اشار به الى انقسام المعنى الى ماله جزء والى ما ليس له جزء
خلاف ما اشار اليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل اقسام المفرد اربعة
فرد عليه بهذا البيان ولذا صرح بان اقسام المفرد خمسة فالقسم الاول ما ليس للفظه جزء
لكن يكون لمعناه جزء والقسم الثاني بالعكس فبين القسمين تعاكس واما ما ليس للفظه
ولمعناه جزء كفي اذا كان علما للمعنى بسيط فقليل الجدوى ومندرج في هذين القسمين ايضا
ولذا لم يلتفت اليه الشارح وان لم يتفطن له بعض الناظرين قوله فان قلت اه حاصله
ان التمثيل المذكور لا يصح لانه ان كان المراد بها نهاية الخط يكون لمعناه جزء وان كان
المراد بها ماضدق عليه ذلك المعنى فهو ليس بمعناه وعلى كل تقدير لا يصح التمثيل ههنا
والقول باننا نختار الاول ونقول المضاف اليه خارج فيكون معناه بسيطا ليس بشيء
لان المضاف اليه وان كان خارجا لكن الاضافة داخله كما سبق في تفسير المعنى اعني
عدم البصر فيكون المعنى مركبا قطعا وقوله نهاية الخط النهاية بمعنى ما يشتهي اليه
والخط نهاية السطح والسطح ثم اية الجسم التعليمي فالكل اقسام المقدار ونقصه
في غير الحكمة قوله فهو اي ماضدق عليه ذلك المعنى الكلي ليس بمعناه اي النقطة اذ المعنى
هو الصورة الذهنية من حيث انها وضع بازائها الالفاظ ومن البين ان ماضدق عبارة
عن امر موجود في الخارج فلا يصح ان يكون معنى قطعنا نعم قد يكتفى في اطلاق المعنى
على الصورة بمجرد صلاحية ان يقصد باللفظ سواء وضع بازائه لفظ او لا على ما اشار
اليه الشارح في الحاشية الصغرى لكنه لا يصح كون ماضدق معني النقطة على معنى
صلاحية لوضع النقطة بازائه على ما توهمه بعضهم ههنا مدعيان به لا صحة التمثيل
المذكور لان كلام الشارح في الاكتفاء المذكور انما هو في اطلاق المعنى على الصورة
ومن البين ان ماضدق ليس بصورة ذهنية يقال له ثبت العرش ثم انقشه فالحق ان قوله
كالتقطعة تمثيل لقوله لالمعناه وان كان مخالفا للسباق والسباق من حيث ان كلامها
تمثيل للفظ وانما ارتكبه الشارح للاشارة الى ان المفرد قسمان خاصا باعتبار انقسام
معناه الى ما ليس له جزء وإلى ماله جزء كما سبق تحقيقه عن قريب قوله قلت اه حاصله
انه يصرح بالتمثيل عن الظاهر ولا بأس به لارتكابه عند وجود فائدة كما قررها آنفا
وما قيل من انه يجوز ان يكون الموضوع له هو ماضدق ويكون المفهوم الكلي اعني

لا بد من حواشي التهذيب على

لا ضرورة لخلل ملا

نهاية

نهاية الخط آلة للوضع فتح يكون وضعه من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كما
في المضمرات فلا بد لني ههنا من دليل فخرق لاجماع اهل العريضة على انهم انما ارتكبه
في مثل المضمرات لاجل الضرورة اذ لا يستعمل المضمرات مشيلا الا في الافراد ولا ضرورة
في امثال النقطة بقا انه اذا كان قوله كالتقطعة تمثيلا لقوله لالمعناه وكان المراد بالنقطة
ما صدق عليه المفهوم الكلي كما قرره المحشي كيف يصح اطلاق المعنى عليه وقد سبق
ان المعنى هو الصورة الذهنية وجوابه انه حل المعنى في كلام الشارح على ما هو المعروف
فيما بينهم وهو ما يقصد باللفظ سواء كان صورة ذهنية او لا كما ههنا فكلام الشارح لا يكون
سندا على مثل الشارح سيما اذا كان فيما قرره فائدة كما سبق ولو سلم ان ما يقصد باللفظ
لا يكون الا صورة ذهنية لكن لا يكون ما صدق عليه النقطة صورة ذهنية الا بازاء
لفظ آخر بازائه كما يشير اليه المحشي في توجيه كلام الشارح قوله اعني اذا وضع لفظه
اقول لما كان الكلام في بيان اقسام اللفظ ومن البين ان المعنى بدون اللفظ لا يكون منها
ولا يصح ذكره ههنا اشار بهذا الكلام الى تصحيح كلام الشارح بقدر الامكان وليس
غرضه ان لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بازائه لفظا بالفعل حتى يرد عليه ان الصلاحية
كافية فيه على ان ماضدق عليه النقطة لا يكون صالحا لان يقصد بلفظ النقطة لكونه
خلاف المفروض فاصدق في المذكور لا يكون معنى الا باعتبار وضع لفظ آخر بازائه
سواء كان ذلك الوضع بالفعل او بالقوة حتى يكون صالحا لان يكون معنى له فافهم قوله
واذا لم يكن مرادا لم يكن الدلالة عليه مرادة زاد هذا الكلام لاجل تطبيق الدليل
على المدعي اذ المدعي كون عدم الدلالة مرادة كما هو صريح قوله لكن لا يكون دلالة
مرادة ومن البين ان قوله اذ ليس شيء من معنى الحيوان اه لا ينطبق عليه ما لم يتضمن اليه
ما ذكره المحشي ههنا واما احذ الارادة في التعريفين فقد سبق انه مما لا شك التاخيرين
وان لم يكن ذلك صافيا عن الكذب وقد حققنا ذلك بما لا مزيد عليه في شرح كلام الشارح
فليس هذا المقام مقام ذلك الكلام وان ذكره بعضهم ههنا بكلام قاصر مختلط قوله
ثم شرع في تقرير قول المص بان يقول والثاني المؤلف كما اشار اليه بقوله واما المؤلف لكان
اسبب الحصول للصحة التامة بين القسمين في البيان يمكن ان يقال طول الكلام كان
باعضا اطرحه في المقام على ان الإيجاز في البيان مطلوب لا نام قوله اي الذي يكون
القبول الخمسة متحققة به بخلاف المفرد فان انقضاء قيد واحد منها يكتفي في تحققة وقد سبق
الاحتمالات الثلاث في التعريفين فتذكر قوله ملفوظ حقيقة لا اعلم من الحقيقي والحكمي
كالهبة كما توهم لاني ستعرف ان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع فيكون الهبة
خارجة عنه فبعد خروجها لا وجه لادخالها بالتعميم فعلى هذا ينبغي ان يرد من المقسم
اعني اللفظ اللفظ الحقيقي لا يلزم دخول ما هو خارج عن القسمين في المقسم ثم المراد
بالوشرع المراد في قوله واللفظ اعلم من الموضوع حقيقة او حكما ليشمل مثل قولنا جسد
فافهم قوله او مفرد كفي اي كضمير في فعل هذا يكون قوله كفي مثال المقدر ويجوز
ان يكون المراد كفي المأخوذ مع فاعله فعلى هذا يكون هذا مثال المركب من الملفوظ
والمقدر والملاق المقدر على الفاعل المستتر وقع في كلامهم كشارح المطالع فالمراد به
التوى لا المحذوف اذ لا يجوز حذف الفاعل هذا ما ذكره الناظرين وعندى انه لا وجه

ههنا ما قبل من انه او مثل الجلالة على
الذات الواجب مع وقدس لم يخرج
لذات هذا القرض وكذا صرح
الى مثل الذي ارجع اليه اولى اي
بسط كان كما لا يخفى فبني على القول
من مذاق الش في ايراد النقطة مثلا
ههنا على ان البساطة لعلية
في الذات الواجب مع لم يرق عليها
برهان كما قرره في الكتاب الحكيم

انخصبص المقدر بالجزء المنوي بل هو شامل الحرف المحذوف كالواو والالف والياء ههنا
 وللفاعل المستتر ايضا فاجابته اجتماع القسمين في لفظ ق مع قطع النظر عن الفاعل المستتر
 قوله ايضا اي كما يكون للفظ جزء قوله ويكون ذلك المعنى معناه ٨ مقصودا منه قوله
 والمراد بالقصد اه لا يقال هذا تحرير من غير رضى صاحبه اذ الموجود في التعريف
 هو الارادة لانا نقول اشار بذلك الى اتحاد القصد والارادة على ان هذا البيان شامل
 لما وقع القصد فيه كتعريف الشمسية وغيره قوله القصد الجارى على قانون الوضع
 اي وضع اللغة الموافق له فلا ينفص تعريف المركب منعنا ولا تعريف المفرد جمعنا يزيد
 اذا اردنا بجزء منه مثل ازاء الدلالة على شئ من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله وكذا
 اذا اردنا بالياء او الدال الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع وهو
 ظاهر ولك ان تقول المعنى اذا اردنا بجزء منه مثل ازاء الدال والعدد ٩ لان تلك الارادة
 ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قيل من انه ح داخل في
 تعريف المركب لصدقه عليه فلا وجه للتحرير المذكور فليس بشئ لانا نسأل انما جئت
 مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان مركبا على الاصطلاح الآخر فلا بد
 من التحري المذكور قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع بان يسمع بعض الاجزاء اولا
 وبعضها تاليا وثالثا لا يقال ارادة الجزء المقيد من المطلق ارادة مجازية فحتاج الى قرينة ولا
 قرينة ههنا لاننا نقول الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال والاول اخص من الثاني لكونه مرتبا
 في السمع بخلاف الثاني فانه اعم وقد حققنا ان المراد باللفظ المقسم اللفظ الحقيقي دون
 ماهو اعم من الحقيقي والحكمي وان كان يطلق اللفظ على الهيئة مجازا الا اننا لا نشك ان المتبادر
 ماهو الحقيقي فيجب حله عليه وكذا الفاظ التعريف ايضا فالعمل باعتبار هيئة خارج
 عن القسمين وعن المقسم ايضا فافراده انما هو باعتبار مادته وان دل على الزمان باعتبار
 هيئة ثم اقول هذا على تقدير عدم سموية الهيئة واما على تقدير سمويتها على ما وقع
 في الحاشية الصغرى حيث قال ان المادة والهيئة سمويتان معا فنقول الاعتبار
 في الدلالة وعدمها بالمادة بناء على ان الهيئة ليست بلفظ حقيقة والكلام فيه فالمراد
 بالجزء جزء اللفظ الحقيقي فهي خارجة عن التعريف ايضا والحق ان سموية الهيئة تابعة
 لسمووية المادة والا فلا يتصور السماع في الهيئة استقلالاً ولعل هذا معنى المعية
 الواقعة في كلام الشريف فالمراد بالجزء الجزء المسموع اصالة على ماهو المتبادر منه
 في دفع الاعتراض المذكور جسداً واولاً ككلام المحشى على هذا لم يكن بعيداً ايضا
 هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقسام قوله وبصيغة اي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب
 الحروف وحركاتها نحو ضرب او حركاتها وسكناتها نحو يضرب اشار بهذا العطف
 الى ان بناء الاراد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدث واستقلال الهيئة
 في الدلالة على الزمان ولو قيل ان الهيئة انما تدل على الزمان باعتبار دلالة المادة على الحدث
 فالهيئة في دلالتها تابعة لدلالة المادة على الحدث لا تدفع الاراد المذكور ايضا كما حققنا
 بمثله في سموية ثم اقول اذا كان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع حصل المفرد
 باعتبار ذلك الجزء قسمان احدهما ما لا يكون له جزء وقد سبق ذلك في الشرح وثانيهما
 ما يكون له جزء لكن لا يكون مرتباً في السمع كضرب الدال بـهـ على الزمان ولم يذكر الش

المقصود به هذا القسم مأخوذ
 من شدة المعنى الى الضمير الزايع
 الى اللفظ اذ المتبادر منه ان يكون
 ذلك المعنى معنى صحيح
 وبان يرد من الزاء السبعة ومن الباء
 العشرة فون الدال الاربعة
 على

هذا القسم وقد سبق منا ان ههنا قسم آخر ما لا يكون للفظ جزء ولا معناه جزء كق
 علما لسيط فبهذا البيان صار اقسام المفرد سبعة كما حققه بعض المحققين ٨ ا لار بعدة كما عند
 الجمهور ولا خمسة كما عند الشارح ولا ستة كما عند صاحب القسطاس والظاهر ما اشار اليه
 الشارح لقلة جدوى القسمين المذكورين مع امكان اندراج القسم الثاني في بيان الش
 سابقا كما اشعرنا اليه فتذكر قال الش العلامة وبالحجارة الاجسام المعينة اي بالتعين
 النوع اعني الحجرية بناء على ان اللام للعهد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعيا لا شخصيا
 ومعنى التعين النوعي ان المرعى من نوع الحجر لامن نوع آخر لان النوع متعين في ضمن تعين
 الفرد كما توهم ٣ اذ لا تعين للفرد ههنا حتى يكون النوع متعينا في ضمنه مع ان تعين الفرد لا يقتضي
 تعين النوع فالحق ان التعين النوعي ههنا بمعنى ان المرعى حجر لا شجر مثلا وذلك كاف ههنا
 قال الش العلامة لان المقصد مصدر ام حاصله ان مقصود المص ههنا تقسيم اللفظ الى
 المفرد والمركب حيث صدر الكلام باللفظ المنقسم الى قسمين وتعريف المفرد والمركب
 تبعي واستطردى ولك ان تقول ان معنى المص من قوله وهو الذي اه في الموضوعين بيان وجه
 الاختصار وان لم يصدره بلام التعليل فالمراد انما هو التقسيم والتعريف ضمنى بحيث يحصل
 من التقسيم تعريف كل قسم على ما يقرر من ان التقسيم فديتضمن تعريفات الاقسام وعلى
 كل تقدير يتدفع ما يمكن ان يرد ههنا من ان قوله والتعريف غمضى غير صحيح لكون كلام
 المص صريحا في تعريف كل منهما ووجه الاندفاع ظمنا قرنا قوله لانه عدمى لكونه عبارة
 عن عدم ارادة دلالة جزءه على جزء معناه ومفهوم المركب وجودى لكونه عبارة
 دلالة جزءه على جزء معناه والاعدام لكونها مضافة الى ملكاتها انما تعرف بملكاتها لان
 معرفة المضاف موقوفة على معرفة المضاف اليه ثم ان حاصل مفهوم المركب تحقق القيود
 الخمسة فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء اتنى بعضها او جميعها وقد
 سبق ما يتعلق به والملكات جمع ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية هيئة في الشئ
 لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كصفات محسوسة راسخة او غير راسخة
 وكصفات نفسانية حالات كالكتابة في اشداء الخلقه وملكات كالكتابة بعد الرسوخ
 والعلم وغير ذلك وكصفات استعدادية وكصفات مخصوصة بالكميات كالثلثية والرابعة
 والتفصيل في الحكمة فظهر ان الملكية كيفية راسخة في النفس هذا قوله بالمعنى
 المذكورة ههنا اي في المتن اوصاف للفظ ولا تصدق على المفهوم وذلك لان المفرد
 ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه والمركب ما يراد اه فهما وصفان للفظ واو كانا
 وصفين للمفهوم يلزم ان يكون الجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو وظ
 الطلان وكذلك مفهوم الكل ههنا ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
 والجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الوقوع وظ ان هذين المفهومين وصفان
 للفظ ولو كانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون المفهوم مفهوم وهذا واضح وما وقساذا
 والحاصل انه على هذا التقدير يلزم ان يكون في الاولين المعنى معنى وفي الاخيرين يلزم ان يكون
 للمفهوم مفهوم والكل فاسد قوله قلت المتى اي مقصود الش ان المعاني الحقيقية
 لها ماهو وصف المفهومات بمعنى ليس مقصود الش ان هذه الاقسام اقسام مطلقة
 المفهومات اولا وبالذات بل مقصوده ان هذه الاقسام اقسام حقيقة المفهومات اولا

ابو الفتح في حاشي التهذيب على
 في حاشي الشرح الحاشية الثانية
 في حاشي الشرح الحاشية الثانية

وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض وللاعتناء بحال المبتدئين اعتبر التقسيم الثاني المجازي
 هذا هو التقرير الموافق لكلام الشارح لكن لما كان قول الش في بيان العلاقة تسمية للدال
 باسم المدلول غير موافق ظاهر القوله اقسام للمفهومات اولاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض
 لكون الدال والمدلول عبارة عن الذات والمفهومات الحقيقية والمجازية من قبيل
 الاوصاف فليس شئ منها دالاً ولا مدلولاً اشارة بقوله ان المعاني الحقيقية ما هو وصف
 للمفهومات اه الى دفع المسامحة في كلام الش وان مراده تسمية اوصاف الدال باسم وصف
 المدلول وكون غرض الش ههنا اتمام بيان علاقة المجاز ووضوح ان التسمية المذكورة
 اتماماً بالنظر الى المفهومات والاصناف ساه في فلا ينبغي ان ينزع ٩ في مثله فحاصل
 كلام المحشي ههنا ان لفظ الكلي مثلاً يطلق على مفهومين احدهما مالا يمنع نفس تصويره
 عن وقوع الشركة فيه وهذا مفهوم حقيقي له وثانيهما ما يمنع نفس تصور
 مفهومه عن وقوع الشركة فيه وهذا مفهوم مجازي له لان المراد بالمعرف لفظ الكلي
 اذ لو كان المراد به ح المفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وقس عليه لفظ الجزئي قوله
 يدل عليه اي على كون الاطلاق المذكور اطلاقاً مجازياً بقوله تسمية الدال باسم المدلول
 ولا شك في هذه الدلالة وان توزع فيه نعم او كان الضمير اجمالاً مضمون قوله ان المعاني
 الحقيقية لها ماهو وصف للمفهومات وانما تطلق على ماهو وصف اه لا يمكن النزاع
 في الدلالة المذكورة لكن لا حاجة الى ذلك كما عرفت آنفاً على ان قد حققنا ان المحشي
 قد اشار بتقريره المذكور الى ان كلام الش مبني على الحذف في المقامين اي تسمية لوصف
 الدال باسم وصف المدلول كما اشار اليه في الحاشية وان ساه في لوضوحه فبعد وضوح
 الامر لا ينبغي النزاع في الدلالة المذكورة فتدبر وبالله التوفيق قوله لكن كون المفرد
 والمركب اه استدراك من قوله ان المعاني الحقيقية لها ماهو وصف للمفهومات اه يعني
 ان كون المفرد والمركب كسائر الاقسام في ان المعاني الحقيقية لهما ماهو وصف للمفهوم
 وانما يطلق على ماهو وصف للفظ مجازاً محتمل بحيث بل الامر بالعكس فهما فان المعاني
 الحقيق لهما ماهو وصف للفظ وانما يطلق على ماهو وصف للمفهوم مجازاً تسمية
 للمدلول باسم الدال هذا هو الورد ٧ عليه انه ان اراد ان الامر بالعكس فهما في عرف النحاة
 فسلم ولا يفيد وان اراد في عرف المناطقة فبطلانه اوضح بعد المراجعة الى ما ذكره المحقق
 في شرح المطالع واوضحه الشريف في حواشيه مؤيداً بالنقل عن الشفاء فلا يخلص
 الابان لا بعد تلك الكتب الثلاثة من المطولات ونحن نقول ما ذكره المحقق والشريف
 مؤيداً بالنقل عن الشفاء انما هو في توجيه كون مثل عبد الله علماً مفرداً عند المناطقة
 حيث قال الشريف هناك ما حاصله ان المحققين من النحاة جعلوا مثل عبد الله علماً
 مركباً لكون نظريتهم الاصل في الالفاظ وقد جرى على مثله احكام المركبات حيث
 اعرب باعرايين واما المطلق فنظيره في الالفاظ على سبيل التسمية للمعاني فاذا كان
 المعنى واحداً بان لا يدل الجزء من اللفظ على جزء منه مفرداً كما في مثل عبد الله علماً والاعد
 مركباً ثم قال نفلاً عن الشفاء انه لا تنفك في هذه الصناعة الى التركيب بحسب المسحوع
 اذ لم يدل جزء منه على اجزائه من المعنى كعبد شمس اذا اراد به اللقب فخل هذا لا بعد
 من الالفاظ المركبة هذا هو المذكور في الكتب ولا ينبغي على الفطن ان حاصله ان لا اعتبار

١ النزاع فيه هو المدلول
 ٢ قوله خيل جيزع ان قول الشارح
 تسمية الدال باسم المدلول غير
 موافق لما قصد اولاً وان
 التقرير المذكور من المحشي
 غير مطابق لتقرير الش وان الدلالة
 في قوله يدل عليه ان المحشي
 مندوبان الش عليه غير تام والكل
 لوضوح المراد منه وان المحشي اشار
 بتقريره المذكور الى دفع المسامحة
 في كلام الش فبعد انه قاع المسامحة
 في الدلالة المذكورة على ان الدلالة
 المذكورة اتماماً بالنظر الى الاطلاق
 المجازي على ما عرفت في الاصل اه
 ٣ المورد مولانا احمد الطرسوسي

في المركب بتركيب اللفظ بل بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فن ان يفهم منه ان الافراد
 والتركيب صفتان للمعنى اولاً وبالذات بل هو صريح ايضاً ٧ فيما اشار اليه المحشي وقد قال
 الشريف في الحاشية الصغرى ان الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة ويوصف
 المعاني بهما تبعاً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد
 من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من جزء اللفظ والمعنى
 المفرد ما يستفاد جزءه من جزء اللفظ فالحق ان كلام المحشي لا يخ عن ثمانية ثم انه قد نقل
 عن الشيخ الرضى ان الافراد والتركيب صفتان لللفظ عند المنطقيين والمعنى عند النحاة
 وهذا يؤيد ايضاً ما ذكره المحشي ههنا فعلى هذا لو بني كلام الش العلامة في الافراد
 والتركيب على ما ذهب اليه النحاة كما نقله الرضى لزم لكه بعيد من وجوه لا تخفى قال الش
 العلامة اي لا يمنع مفهومه لما كان ظاهراً بعبارة ان غير المانع من الشركة هو تصور
 المفهوم مع ان المتبادر من التصور المضاف الى المفهوم المعنى المصدري ولا يتصور
 كونه مانعاً اشارة بهذا التفسير الى ان اسناد المنع الى التصور اسناد مجازي وان المراد عدم
 منع ذلك المنع من حيث انه متصور وانما عدل الى المجاز تنبيهاً على ان مدار المنع وعدمه
 هو التصور هذا ولك ان تقول فسر بهذا اشارة الى ان التصور بمعنى التصور واضافه
 الى المفهوم يمانية وتعلق المنع بالتصور يشعر بالحينية وما قبل من ان نفس التصور لقيامه
 بالنفس الجزئية جزئى لكون جزئية المحل مستلزماً لجزئية الحال فمع لا يصح الانقسام
 الى الجزئي والكل فلابد من ما فيه لانه يقتضى ان يصح بقاء تعريف الجزئي على طاهره مع
 انه محتاج الى هذا التفسير ايضاً قطعاً على ان المقسم في الحقيقة عبارة عن المفهوم الذي
 حصل في العقل فلا يتناول الجزئي كما صرح به شارح المطالع في الابحاث التي اوردها ههنا
 والحق ان ما ذكره القائل لا يتعلق بما ذكره الشارح ههنا فالوجه فيه ما ذكرناه واما ما ذكره
 شارح المطالع فدفعه محتاج الى كلام طويل لا بد من ايراد ههنا قوله اي بمجرد انه
 متصور ظن المحشي ان بيان الش قاصر عن تفسير لفظ النفس الواقع في عبارة المتن
 ففسره بذلك واثار بالباء السببية الى ان كلمة حيث للتعليل لا للتقييد لكن الظاهر ان بيان
 الشارح يفيد ما ماله لفظ النفس لان الظاهر ان الحشية تعليلية فتفيد ان المنع وعدم المنع
 انما هو من هذه الجهة لامن غيرها وهذا المعنى بعينه مفاد لفظ النفس فلا يخار في تفسير الش
 الا ان يقال ان مراده بيان هذا المعنى لا تعرض للش لكن بآي عنه قوله على ما يفيد
 قيد النفس وحاصل معنى الكلام على التفسير ان الكلية والجزئية لا يلاحظ فهما
 امر خارج عن المفهوم مثل ملاحظة البرهان والوجود الخارجي فيظهر به ان الكلية
 والجزئية من المعقولات الثانية المأرضية للماهية بشرط حصولها في العقل وقيد
 في الذهن بالاحاطة باليد وان كان فيه فائدة من حيث ان فيه تنصيصاً على ان الكلية
 من ثواني المعقولات قيل لم يقل بما لا يحتمل له لجواز حمل التصور على المعنى اللغوي فعني انه
 متصوراته ذو صورة ولا ينبغي ان المعنى اللغوي وان كان متبادراً في عبارة المتن لكن بعد تفسير
 الش لا يبقى له وجه قوله فامل اشارة الى ان حق الحدود التامة الاسمية ان يذكر فيها جميع
 القبول المقبولة في معرفتها بالمطابقة والتصريح اذا لاكتفاء بالتضمن والالتزام بما يورث فيها
 نقصاناً وقد تقرر ان القبول الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ويدل على ما قررنا انهم

١ لا يرى الى قوله فاذا كان المعنى
 واحداً بان لا يدل الجزء من اللفظ
 ٢ فقد جعل جزء المعنى سبباً لكون
 اللفظ مفرداً وهذا ادل دليل على ما
 قرناه كما اشار اليه ان كون المعنى
 الصغرى والحشي ان كان المعنى
 مفرداً ومركباً عند المناطقة انما هو
 بالنظر الى دلالة اجزاء اللفظ على
 اجزائه وعدم دلالتها عليها ففهم
 صفتان للالفاظ اصالة وان كان
 نظريتهم الاصل في المعاني
 ولا كذلك الكلية والجزئية المعقولات
 جعلوا الكلية والجزئية من المعقولات
 الثانية دون الافراد والتركيب ويدل
 على ما ذكرنا ان ايضا انهم جعلوا
 ما بحثوا في الادوار والتركيب من ما بحث
 في الالفاظ وما بحث الكلية والجزئية
 من ما بحث المعاني فراجع
 الى مثل التسمية

قالوا في حد العالم حصول صورة الشيء في العقل مع ان الصورة الحاصلة من الشيء لا تكون
 الا فيه والقول بان الاستدراك المذكور مندفع بان يجعل كلمة في متعلقة بقوله لا يمنع اه
 بعيد جدا ويرده ايضا قولهم حصول صورة الشيء في العقل قوله اي اشتراكه بين
 كثيرين الخ لما كان تفسير الشارح مقتضيا لكون الشركة من جانب الافراد لا من جانب
 المفهوم مع ان الظاهر ان يكون الامر بالعكس فصره بذلك والظاهر انه تفسير باللازم
 لان كون الافراد مشتركا في المفهوم يلزمه كون المفهوم مشتركا بين الافراد وامل الشارح
 ظن التساوي بين الامرين ففسر باحدهما ههنا وبالاخر في تعريف الجزئي لكن
 الظاهر ما اشار اليه المحشي قوله امكان فرض صدقه على كثيرين اه بناء على ما
 حققه الشر يف وغيره من ان الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة فان قلت
 فعلى هذا يكون الجزئي داخل في تعريف الكلي لان كل جزئي يمكن فرض صدقه على
 كثيرين بمجرد النظر اليه الصحة وقوعه مقدما للشرطية مثل قولنا ان كان زيد صادقا
 على كثيرين كان كليا لجميع الجزئيات يكون داخل في تعريف الكلي فلا يكون مانعا
 بل لا يكون تعريف الجزئي جاء ايضا قلت القرض ههنا بمعنى التجوز اي الحكم
 بالجواز لا بمعنى التقدير المتعبر في مقدم الشرطية ولا شك ان العقل اذا جرد النظر
 الى المفهوم عن الخصوصيات يحكم في البعض بجوار صدقه على كثيرين فهو الكلي
 وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئي وقد قل شارح المطالع بان ما نحن فيه فرض ممنوع
 بالوصف وما وقع مقدما للشرطية فرض ممنوع بالاضافة فالفرض والمفروض في الجزئي
 الغير الواقع مقدما للشرطية كلاهما محالان وافرض فيما وقع مقدما للشرطية ممكن
 وان كان المفروض ممثلا فالخاصل ان مجرد فرض صدقه على كثيرين لا بالفعل ولا في
 نفس الامر بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية وفي الجزئية لابد ان يكون ذلك الفرض
 ممثلا ايضا ولا كذلك ما وقع مقدما للشرطية قوله لا اشتراكه في الواقع وان اعتبره
 بعضهم لكن الحق عند المحققين ومنهم الشيخ ما اشار اليه المحشي قوله حتى يدخل
 الكلمات الفرضية فالشر يف في الحاشية الصفري هي اي الكلمات الفرضية التي
 لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشي فان كل
 ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن
 ضرورة فلا يصدق على شيء منها انه لاشي وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم
 يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمنع صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم
 من المفهومات وكالا وجود فان كل ماهو في الخارج فهو موجود فيه وكل ماهو
 في الذهن فهو موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكلمات
 الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه من فرض الاشتراك
 بين كثيرين بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نواحيها
 بجميع الاشياء وانما اعتبر اقوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل
 اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها بين كثيرين وعدم امتناعها عنه بخلاف
 امثال مفهوم واجب الوجود ونقايض المفهومات الشاملة بجميع الاشياء الذهنية
 والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكلمات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات

هذا السؤال والجواب مشهوران
 فيديهم ههنا
 واول كلام شارح المطالع وان كان
 في الكلمات ان شرطية لكن لا فرق
 بينها وبين امثال اشترطية المذكورة
 في كون افرض فيها فرض ممنوع
 بالاضافة فلهذا لا بد من التمام بما ذكره فيه
 ههنا

في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا
 تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات
 الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فالمناسب لقرضهم انما هو اعتبار
 احوالها الذهنية هذا قوله ولا يقتضاي التعريفان عطف على قوله يدخل اي وحتى
 لا يقتضاي ونون التثنية ساقطة وفي بعض النسخ فلا يقتضيان بالتون فهو تفرع على ما
 تقدم قوله من مسامحات اه جمع مسامحة وهي استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر
 لوضوح الامر فيه وانما حمله على المسامحة دون المجاز لانه مشروط بالقرينة والعلاقة
 مع انه يجب الاحتراز عنه في التعريفات كذا قبل وفيه تأمل قوله من حيث القواعد
 العربية اي من حيث مراعاتها قوله ادعى اعتبار العربية اي على اعتبار قاعدة نها
 قوله يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة بناء على ان الكثيرين جمع كثير وهو
 لا يطلق على اقل من اثنين واقل افراد الجمع ثلثة فيكون الانسان ثلث مرات ستة ولولم
 يطلق الكثير على اقل من ثلثة كما عند بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل
 من تسعة ولوني الكلام على ان اقل الجمع انسان كما ذهب اليه بعضهم يجب ان لا
 يطلق الكثيرون على اقل من اربعة على الاحتمال الاول في الكثير وعلى اقل من ستة
 ايضا على الاحتمال الثاني فيه قوله وان يكون من ذوي العقول وما جاء من غيرهم
 من الجمع بالواو والباء والتون فشاذا لا يقاس عليه كما بين في التجو قوله وان يكون
 الجنسية والتوعية اه اهل وجه التخصيص كونهما اشهر الكلمات وباقيها مذهب عليها
 فقوله باعتبار الصدق معناه باعتبار امكان فرض الصدق كما بينه آنفا فاقبل من ان
 هذا المحذور يجري في كل كلي حتى الفرضيات فلا وجه لتخصيص المذكورات بالذكر
 ساقط على ان التوعية يمكن ان تكون شاملة للكلمات الفرضية نعم يمكن ان يقال ان هذا
 يقتضي ان يوجد لفظ الكثيرون في تعريف الجنس والنوع والفصل جميعا مع انه لا يوجد
 الا في تعريف الاولين الا ان يقال انهم وان لم يذكر في تعريف الفصل لفظا لكنه
 مذكور فيه معنى قوله اذ لا يوجد صفة الكثرة اه فاحاد هذا الجمع كل اثنين اثنين وهذا
 تعليل للاخير وتعليل الثاني اظهره من التجو واما تعليل الاول فاشترنا اليه آنفا
 كما قل عنه في الحاشية قبل ان علة الاول تتوقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلثة
 وهو شائع والثاني ان صفة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التعليل
 فلذا لم يتعرض لتعليل الاول وجعله علة للاول بملاحظة الشائع بعيد مع ان الاخير طالب
 للعلة ايضا بل تعسف جدا قال الشارح العلامة وهذا المنع اي المنع من حيث النظر الى الوجود
 الخارجي قال الشارح اما بان لا يكون له وجود خارجي وذلك بان يكون المنع مسلطا الى قيد
 الوجود الخارجي فافهم قال الشارح واما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك وذلك بان
 يكون المنع مسلطا على وقوع الشركة ثم ان انتفاء الاشتراك امام امكان الغير او مع امتناعه
 فقوله كالشمس الظاهر انه مثال على الاحتمال الاول كما يشهد به الكتب المنطقية ويحتمل
 ان يكون مثالا على الاحتمال الثاني كما يقتضيه القواعد الحكمية كما بينا ذلك في حواشي
 على العقائد الجلالية فاقبل ههنا من انه يحتمل المذهبين مذهب امكان شمس آخر
 خارجي ومذهب امتناع شمس آخر خارجي ان اراد من المذهبين مذهب المنطقيين

وما قبل من انهم انما اختاروا جمع
 الكثرة وقالوا كثيرون اشارة الى ان جميع
 الكلمات متساوية باعتبار التصور
 حتى انه ما من كلي الا وهو صادق
 على ذوي صفات متكررة بهذا الاعتبار
 وان كان ما بينا لها المذكور على التوث
 واما اخبار صيغة الذكر على التوث
 فليكونه اشرف هذا فلا يخفى انه
 نصرف على خارج عما يتعلق
 بالعبارة فالحق انه يجوز على المسامحة
 كما اشار اليه المحشي

فخلاف الواقع وان اراد مذهب الحكماء فكذلك خلاف الواقع ايضا وان اراد الخلط بين المذهبين فقد وقع فيما وقع اعلم ان الكلبي ينقسم الى خمسة اقسام لان افرادة التوهم اما ان تكون متممة الوجود في الخارج كشرية الباري وتكون متممة الوجود وح اما لا توجد في الخارج اصلا كالاعتناء او يكون بعضها موجودا فيه وح اما ان يكون الموجود منها واحدا فقط اما مع امتناع الغير كالواجب تعالى واما مع امكانه كالشمس واما ان يكون الموجود منها كثيرا وح فاما ان يكون متناهما كالنواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة على مذهب الحكماء بناء على ان النفوس الناطقة المفارقة عن الابدان غير متناهية بالافضل عند هم ولو كانت مجمعة غير مرتبة لا يجري فيها التطبيق عندهم على ما قرر في الحكمة فلا يلتفت الى ما قيل من هنا وهذا لا يصح تمثيل هذا القسم السادس بالاعداد وعلوم الله تعالى الغير المتناهية فان اللاتماهي فيهما بمعنى لاتقف عند حد بانفاق الحكماء والمتكلمين ثم اعلم ان كلية الكلبي التماهي بالقياس الى افرادة لا بالقياس الى الحاصل القسام هو به اذا كان من العرضيات نحو البياض فان كليته التماهي بالقياس الى بياض هذا الجسم وذلك الجسم وغير ذلك دون الجسم القسام هو به وكما علم فان كليته التماهي بالقياس الى علم زيد وعلم عمرو وهكذا لا بالقياس الى زيد وعمرو مثلا ومن هنا سمعهم يقولون ان كل الكلبي على جزئياته حل المواطاة اي الحل هو هو ولا يعتبر فيه حل الاشتقاق والالاعم فلا يكون البياض مثلا كليا لا يصدق على بياض هذا الجسم وذلك الجسم وكذا لا يكون العلم كليا لا يصدق على علم زيد وعلم عمرو وهكذا ولما حل البياض على هذا الجسم وذلك الجسم وحل العلم على زيد وعمرو وحل الاشتقاق فيقال هذا الجسم ايض وذلك الجسم ايض وزيد عالم وعمرو عالم او حل ذو قبيل هذا الجسم ذو بياض وزيد ذو علم ذلك في محله وهما كلام لا يتخلل المقام قال الشارح العلامة في الاكتفاء بالنفس او التصور لا يحصل هذه الفائدة اي الاحتراز المذكور كانه جواب عما قيل انك خصصت الفائدة المذكورة بمجموع القيد فلهذا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما وحاصل الجواب انه لا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما اما في الاكتفاء بالتصور فلا نه اذا قبل لا يمنع تصور مفهومه كان ظاهرا في العقل اذا التصور لا يكون الا فيه ومن البين انه لا يمنع ضمنية البرهان فيخرج عن تعريف الكلبي مثل الواجب تعالى لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان يمنع وقوع الشراكة فيه والظاهر انه لا يخرج عن التعريف الكليات الفرعية لان تصور مفهومها منع ما منع ولا يتصور فيها ضمنية البرهان واما في الاكتفاء بالنفس فلا نه اذا قبل لا يمنع نفس مفهومه كان هذا متبادرا بالنظر الى الخارج فيخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات الفرعية لان نفس مفهومها ما تمنع من الشراكة بالنظر الى الخارج كما اشار اليه الشارح اتفاه والحاصل ان التصور ظرف العقل والنفس متبادر في الخارج فبايهما اكتفى لا يحصل الاحتراز المذكور فلو ترك القيدان وقبل لا يمنع مفهومه فبالاولى ان لا يحصل الفائدة المذكورة وقوله كما لا يخفى لا ينصف كانه تمنع بشارح المطالع والتعريف حيث لا ما حاصله ان زيادة النفس لازالة الوهم لا لوجودها اذ لو قبل لا يمنع تصور مفهومه فيهم من اسناد المنع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او بالانضمام الى آخره

كالبرهان

كالبرهان في الواجب فيخرج عن التعريف مثل الواجب لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان مانع كما سبق والظاهر المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك فيحمل عليه فلا يخرج عن التعريف مثل الواجب فزيادة النفس اتما هو لازالة الوهم المرجوح وزيادة التوضيح لا لزومه انتهى والحق مع الشارح العلامة لا لانسليم المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك المنع بل المتبادر منه كونه في العقل سواء كان مستقلا او لا على انه مستجاب في الاكتفاء بقيد النفس اذ لو قبل لا يمنع نفس مفهومه كان المتبادر منه استقلال المفهوم في ذلك المنع مع قطع النظر عن كونه متصورا في العقل بل بالنظر الى الوجود الخارجي فيخرج مثل الواجب فلا بد من زيادة قيد التصور لازالة هذا الوهم فاهو جوابه فهو جوابنا مع ان امثال هذا الوهم تكفي في انتقاض التعريف كيف لا وقد اوردوا عليه القصد بالمواد المفروضة فلا يلتفت ههنا الى قول من يريد جانب السجدة وخارج المطالع وقوله واما ذكر المفهوم جواب عما قيل انك قد حققت لزوم قيد النفس والتصور فلهذا لا يكون قيد المفهوم مستلزما بل مستلزما للزوم ان يكون المفهوم مفهوم وحاصلا ان المتدورين انما يلزمان ان او كان مورد القسمة المفهوم وقد عرفت انه اعتبار القسمة المجازي فورد القسمة اللفظ فلا يلزم الاستدراك ولان يكون المفهوم مفهوم قوله لان نفس مفهومها ما تمنع ما لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع الشراكة كان المتبادر منه ان ذلك باعتبار الوجود الخارجي فيخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات الفرعية لان نفس مفهومها باعتبار الوجود الخارجي مانع عنه اما مثل الواجب فلهذا لا يشاركه فيه واما الكليات الفرعية فمقدم وجودها فيه كما اشار اليه الشارح والقول بان اعتبار الوجود الخارجي في مفهوم البرهان الى مفهومه فيكون معنى التعريف لا يمنع نفس مفهومه من ضمنية البرهان عن وقوع الشراكة وظهر ان المنع في الواجب اتما هو باعتبار ضمنية البرهان لا بدونها فدخل الواجب ح في التعريف ليس بشئ بل هو من اشتباه اللزم باللزوم ففانته ان اعتبار الوجود الخارجي يلزمه عدم ضمنية البرهان فالمحوظ في التعريف حين الاكتفاء بقيد النفس اتما هو الاول والثاني ومن البين ان احدهما ليس عين الآخر ولا مساويا له وقوله واو كان المراد نفس المفهوم اه كانه جواب عما قيل فلم لا يجوز ان يكون المراد نفس المفهوم من غير اعتبار شئ اصلا لا الوجود الخارجي ولا الوجود الذهني فاجاب بهذا وحاصله ان المراد او كان نفس المفهوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاعتبارين لزم ان لا يكون تعريف مانعا ولا مانعا اي لزم ان لا ينصف باحدهما اذا انصاف باحدهما فرغ احد الوجودين ضرورة ان ثبوت الشئ لشي فرغ ثبوت الثاني ان ذهنا فذهن وان خارجا فخارج ومن البين ان نفس المفهوم مع قطع النظر عن كلا الاعتبارين لا يثبت له في احد الوجودين بالنظر الى ما هو اللازم ههنا من منع وعدمه عن وقوع الشراكة فيكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فيجوز ارتفاع المانع والامانع عنه قطعا وما قيل من انه لا يلزم من عدم اعتبار شئ اعتبار عدمه اذ الاول اعم من الثاني فلا يكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فلا يجوز ارتفاع المانع والامانع عنه فالصواب ان يقال من اعتبار عدم شئ ولذا قصر هذا القول به ضمني بقوله اي بشرط اعتبار شئ في

واما ما وقع في بعض نسخ هذا القائل من قوله لا ياتي بالوضعية البرهان بله التافية في قوله لا ياتي ففساده الظاهر من ان يجزى

على العقلية عن المقام اذ الكلام ههنا في المنع وعدمه وكل منهما ناش عن الاعتبار المذكور
 وحيث لا اعتبار فلا منع ولا عدم المنع نعم قد تقرر في محله ان الماهية لا بشرط شيء اعم
 من الماهية بشرط شيء ومن الماهية بشرط لاشي لكن الكلام ههنا ليس في ذلك فتدبر
 والله الموفق لما ههنا لك قوله فلا يكون اي تعريف الكلي مانعا ولا مانعا وقد بينا
 وجهه وفي بعض النسخ فلا يكون جامعا ولا مانعا وفي بعضها فلا يكون مانعا ولا جامعا
 فواحد من كلتا السخطين اشارة الى تعريف الكلي والاخر الى تعريف الجزئي والكل
 غلط نشأ من عبارة الشرح وضوابع مانعا ولا مانعا وتفسيره ما بيناه قوله ايضا
 اي كما لا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب اذا اكتفى بقيد النفس وقد سبق ولعله
 اخبر بان هذه الفائدة لا اجل تأخير قيد التصور عن قيد النفس في التعريف اولان
 الاكتفاء بقيد النفس يستلزم ايضا خروج الكليات الفرضية بخلاف الاكتفاء الثاني
 فكان الاكتفاء الاول اقوى فسادا من الثاني وما قيل من ان الاكتفاء الثاني لا يستلزم
 محذورا على سبيل القطع بل زيادة قيد النفس بعد قيد التصور انما هي لدفع الوهم المرجوح
 على ما حققه شارح المطالع ومحشبه الشريف فهو وان كان وجه التأخير هذه الفائدة
 لكنه لا يرضى به الشارح العلامة والمحشي كما عرفت تحقيق المقام في شرح الشرح
 فتذكر قوله مانع ذكره باعتبار ان اضافة الضميمة الى البرهان بانية او باعتبار ان التاء
 في الضميمة لازمة للكلمة فتذكرها وتأتيه سياها والافالظاها ان يقال مانعة قوله ايضا
 اي كان اعتبار الوجود الخارجي مانعا او المعنى كانه بدون ضميمة البرهان مانع اذ عدم
 ضميمة البرهان لازم لا اعتبار الوجود الخارجي وقد اشرنا اليه قوله لاحقا في ان
 عدم الحقا لا دخل فيه للانصاف وان فهم ذلك من كلام الشارح بناء على ان تعليق
 عدم الحقا بالنصف يشعر بعملية ما اخذ الاشتقاق اعني الانصاف لعدم الحقا وظاهر
 انه لا دخل له في ذلك اذ رب شخص يكون منصف او يخفى عليه ذلك لعدم قطبته اوله عدم
 تأمله وتفكره ورب شخص لا يكون منصفا ولا يكون المقام خافيا عليه لقطبته اوله تأمله
 وتفكره فلا بد ان يقال بما يكون علة لعدم الحقا مثل ان يقال كما لا يخفى على الفطن او
 المتأمل او المتفكر او غير ذلك ويمكن ان يقال الانصاف من آثار الفطنة او التأمل والتفكر
 فله من قبيل ذكر اللازم واردة المألوم وانما قال ما قال اشارة الى ان هذا المقام غير خفي
 على منصف فطنا او غيره ومتأمل او غيره وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقيل الانصاف مدخل
 في الظهور اذ العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه اللائق فيكون الانصاف سببا للتأمل
 على ان في كلام الشارح حذف وهو التأمل او الفطن وفيه اننا لانم ان العناد يمنع ادراك
 المقدمات قال الله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون وكان الانصاف سببا للتأمل
 ليس بكلي بل جزئي وعكسه اي كون التأمل سببا للانصاف اظهر كما اشرنا اليه واما حال
 الحذف فخرى ان يحذف من بين قال الشارح فان مفهومه الذات اي الماهية الغير المانعة عن
 الشركة مع التعيين اي ما به الامتياز يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع الاشتراك فهو
 جزئي مشخص في الذهن وامل الشخص الذهني انما نشأ من حيث تطبيق ذلك المفهوم
 على الوجود الخارجي فحيثه التطبيق داخل في ذلك المفهوم كما اشرنا اليه بقوله كما يمنع
 تصور نفس تصور الهندية اي مفهوم ههنا من حيث انه متصور في الذهن من حيث تطبيقها

لا فيه زعم بعض اهل هذا القائل حيث
 اختار ما مال اليه المحققان المذكوران
 فخرج ان المحشي لو قدم هذه الفائدة
 لكان افيد ولم يشعروا انه لو كان الامر
 كما مالا اليه واختاره هذا القائل
 لكان تأخير هذه الفائدة مناسباً لهذا
 ✽

لا فيه لطيفة ✽

على الوجود الخارجي فالمطابق مفهوم هذا والمطابق بفتح الباء ذات الوجود الخارجي
 فلا يلزم ان يكون الجزئية وصفا للوجود الخارجي وما يقال من ان كل ما في الخارج
 فهو جزئي فغناه انه اذا حصل في العقل انصف بالجزئية وهذا بخلاف تصور
 مفهوم الذات فانه اي مفهوم الذات من حيث انه متصور عين حقيقة النوع فهو غير مانع
 من الشركة فلا تعين ههنا حتى يكون حبيته التطبيق على الوجود الخارجي داخله
 فيه فيلزم ان يكون الكلي جزئيا والحاصل ان اعتبار جزئية التعيين يقتضي ان يكون
 حبيته التطبيق داخله في المفهوم كما في الجزئي واعتبار عدم جزئيته يقتضي ان يكون
 خارجا عنه كما في الكلي فلا يرد عليه ان الكلي ايضا منطبق على الوجود الخارجي كما في زيد
 انسان فيلزم ان يكون جزئيا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح قلت اه حاصله انه
 ان كان المراد من المحكوم عليه في الفسخة هو ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي فلا بد ح
 ان يكون المراد من مفهوم لفظ الجزئي في الصغرى هو الما صدق تلك الصغرى ممنوعة كيف
 وانها كاذبة بل سالية مع ان ايجاب الصغرى شرط في الشكل الاول وان امكن دفعه بحملها
 معدولة كما هو الظاهر فلي هذا لم يلزم النتيجة المذكورة من القياس المذكور
 ايضا واضوحه تركه الشارح لان ما لا يكون صفرا مسلما لا يكون نتيجة مسلمة ايضا
 وان كان المراد من المحكوم عليه مفهوم لفظ الجزئي كما هو الواقع فالقياس المذكور على
 تقدير تسليم انتاجه بناء على ان صفرا ح يكون طبيعية والطبيعية وان لم تكن نتيجة
 اذا كانت كبرى كما صرحوا في باب المغالطة لكنها نتيجة اذا كانت صغرى كما صرح به
 بعضهم فح يكون نتيجة حقة فدعوى الخلف فيها ممنوع جدا ههنا فن لم يفهم الكلام
 وزعم ان ههنا تقريرين آخرين فلم يتبصر بالعين بل كل ما يمكن ان يقرر ههنا فهو
 داخل في تقرير العلامة كما لا يخفى على ذوي الفطنة قوله مفهوم لفظ الجزئي احتراز عن
 المفهومات الجزئية المانعة عن الشركة من مفهوم زيد ومفهوم عمرو وغيرهما وفيه
 اشارة الى ان لفظ الجزئي في الموضوعين من الشرح على حذف مضاف كما اشرنا اليه
 في التفسير قوله ما يمنع عن وقوع الشركة اي مفهومه ذلك لانه شامل للجميع
 المفهومات الجزئية المانعة من وقوع الشركة فيها ولو كان الجزئي كليا كما زعمه المحجب
 ومن شأنه المنع كما هو مقتضى تعريفه يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع اذا الاول وصف
 الجزئي والثاني وصف الكلي فلو كان الجزئي كليا يلزم المحذور المذكور لحاصله
 اثبات ما في النتيجة المذكورة من الخلف بانها لو كانت مستقيمة لزم صدق
 الشيء على نقيضه وهو مح وادول لعل هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ مانع بين
 المفهومات الجزئية وبين مفهوم لفظ الجزئي فيصدق على الكل انه مانع لكن من بين
 ان المنع في الاول بالنظر الى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي وفي الثاني بالنظر الى مفهوم
 لفظ الجزئي فلا يلزم ههنا صدق الشيء على نقيضه قطعا لان احدهما ليس نقيض
 الآخر لكون المراد من احدهما نفس المفهوم ومن الآخر ما صدق عليه ذلك المفهوم
 ومن شرط التناقض الاتحاد فالنوع صفة الما صدق وعدم المنع صفة المفهوم فلا تناقض هذا
 ومن هذا يظهر ان هذا قريب الى المغالطة التي اوردها الش ههنا ثم ان المراد من قوله ما يمنع
 عن وقوع الشركة اه منع المفهوم من حيث انه متصور في الذهن كما سبق بيانه في تحرير

التعريفين فلا يتوهم ان المتبادر من المنع بحسب نفس الامر فلا بد ان يقال ما يمنع
نفس تصور مفهومه لان ذلك التبادر انما يكون او لم يسبق تحرير التعريفين وقد
وضح الامر في ذلك لدى العنين قوله ولو كان اى مفهوم لفظ الجزئى المعروف
بالمنع المذكور كليا يلزم ان يكون ما يمنع وهو الواقع في مفهوم الجزئى ما لا يمنع
وهو الواقع في مفهوم الكلى على معنى انه يلزم ان يكون المانع ليس يمنع على ما يشير اليه
في السؤال الا ترى فيلزم صدق الشيء على نقيضه وهو محال اذا لتقيضان لا يتحدان
كما لا يتحدان في امر واحد وقد عرفت اننا ان المنع بالنظر الى المفهومات الجزئية
وعدم المنع بالنظر الى مفهوم صادق عليها فالاول متصف بالثاني فلان مانعة بينهما كما اشار
اليه في الجواب قوله قلت اء منع الملازمة على تقدير ومنع استحالة اللازم على تقدير آخر
وتقرره ان اراد بقوله فيلزم صدق الشيء على نقيضه صدق الشيء على ما يصدق عليه
نقيضه فالملازمة ممة وان اراد صدق الشيء على نفس نقيضه فالملازمة مسئلة وبطلان
الثاني م اذا الشيء كالا يمنع ههنا صادق على نفس نقيضه كما يمنع ههنا فعلى هذا يؤل
هذا الجواب الى ما اشترنا اليه انما قوله فواقع في غير موضع اى في غير موضع واحد بل
في مواضع كالشيء يصدق على الاشياء وكالممكن يصدق على اللاممكن فان كلامنا الاشياء
واللاممكن لكونه مفهومين من المفهومات يصدق عليه انه شيء او ممكن قوله
فان قلت يلزم من هذا اى من ككون ما يمنع ما لا يمنع ان يكون المانع لا مانع
لان كلامنا لا يمنع ولا مانع متصف بعدم الممانعة وهذا يبين ان قناده آخر
بانه وان لم يلزم فيه صدق الشيء على نقيضه لكنه يلزم منه سلب الشيء عن نفسه
وهو محقق على هذا مكل من السؤالين يؤل الى ابطال منع الشارح خلف النتيجة
وابتات بطلان النتيجة المذكورة الذى صدر من المستدل وقد عرفت انه مما لطفه
منشأوها عدم الفرق بين المفهوم الكلى والمفهومات الجزئية والاول متصف
بعدم المنع لصدقه على المفهومات الجزئية المتصفة بالممانعة فغايتة صدق عدم المانع
على المانع فليس ههنا سلب الشيء عن نفسه قوله قلت اء منع الملازمة
على تقدير ومنع بطلان اللازم على تقدير آخر كافي السابق وتقرره ان اراد بسلب الشيء
عن نفسه ان هذا ليس نفسه فالملازمة ممة وان اراد به ان هذا ليس بصادق على نفسه
وثابت له فالملازمة مسئلة وبطلان مة والحاصل ان سلب الشيء عن نفسه بالمعنى الاول
ليس بلازم والملازم ههنا انما هو بالمعنى الثاني وهو ليس بمنع وهذا معنى قوله والملازم
الثاني لا الاول هذا وقد عرفت ان هذا الاراد كالا يراه الاول ودفعه دفعه كما اشترنا اليه
فلا وجه لقوله واما بمعنى ان هذا ليس بصادق على نفسه لان هذا يشعر بكون قوله
ان يكون المانع لا مانع سالية وقد تحققت انه موجبة معدولة اذ الموجود هنا انصاف المانع
اعنى المفهومات الصادقة على المفهومات الجزئية بعدم الممانعة بمعنى ان المفهوم
الصادق عليها شامل لجميعها غير مختص بها الا ان يكون معنى قوله المذكور ان هذا ليس
بصادق على نفسه بل الصادق هناك عدمه عليه والامر ههنا كذلك اذ لا مانع
يصدق على المانع ولعله قرره بما قرره لاجل الانتقال الى السؤال والجواب الا تبين فافهم
فخافيل من ان ههنا احتمالا ثالثا وهو ان المانع ليس بمنع على معنى لا يتصف بالمنع بل بعدم المنع

فهذا هو الوجه في الجواب لاما ذكره ليس بشيء لان هذا معنى كلامه كما قررناه والعجب
منه انه قال في تفسير قوله واللازم الثاني يعنى ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المغايرة
بل يصدق عليه اللامانع فانظر ان هذا عين الاحتمال الثالث الذى ادعى مغايرته لاحتمال
الحشى واعجب منه انه بنى مأل جوانى الحشى عليه في المقامتين ثم زعم انه مغاير له وانه
خليق بان يجاب به ههنا فاعجب هذا المقال والعصمة من الحفظ المتعال قوله بل هو
كذلك اى سلب الشيء عن نفسه ليس بمنع بل صدقه على نفسه مح لان ثبوت الشيء
ترق من المنع الى الاستدلال على انتفاء المقدمة الممة بعد منعها ولعل السائل ادعى بدهة
بطلان تلك المقدمة كما هو اللامح من الحزم بكونه محالا منعها المحجب اولا وبطلانها بالدليل
ثانيا تر ويجا فاقيل من ان ابطال المقدمة بعد منعها غصب غير مسموع عند المحققين
وان سمعه الحشى مدفوع على انه يقال لثله النقص الاجالى الشبهى بخصوص الفساد
فامرء سهل على من هو اهل قوله فان قلت اء نقص اجالى بالجرىان والتخلف وتقريره
انك زعمت ان صدق الشيء على نفسه مح لان ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة مع ان
في قولهم الكلى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه ثبوت الشيء لنفسه الثابت من غير مغايرة
بينهما اذ الثابت عين الممتلئ له فيلزم صدق الشيء على نفسه وهو مح على ما ذكرنا مع
ان مثله مقبول عند الكل حتى قالوا ان ثبوت الشيء لنفسه ضرورى ولك ان تقرره بان الدليل
المنزكور مستلزم بخصوص الفساد اذ يلزمه ان يكون مثل قولهم الكلى ما لا يمنع نفس
تصوره مستلزم ما للمح اعنى صدق الشيء على نفسه وهو خلاف الواقع قوله قلت
مفهوم الكلى اى لفظ الكلى اء حاصله ان لا يلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدقه عليه ههنا
اذا المراد بالكلى ههنا هو مفهوم الكلى باعتبار صدقه على كثيرين والمراد بما لا يمنع نفس
تصوره هو المفهوم من حيث هو وهو مح قطع النظر عن الصدق المذكور
وهذا القدر من المغايرة الاعتبارية كاف في مثله ولك ان تقول المراد من الموضوع الكلى
بشرط شيء اعنى الصدق على كثيرين ومن المحمول هو ما لا يمنع لا بشرط شيء
ومن البين ان الثاني اعم من الاول وهو كاف في المغايرة اللازمة ولعل وجه التأمل
المأمور به ان هذه الشبهة جارية فيما بين كل حد ومحدود بخلاف دفعها اذ لا يجرى
في مثل الانسان الحيوان الناطق اذ المراد من كل منهما هو الماهية من غير اعتبار شيء
آخر اصلا فالاول في دفعها ان يقال الموضوع مجمل والمحمول مفصل والتغاير بالايجال
والفصل ككاف في دفع لزوم المنع او يقال لا ثبوت لشيء على شيء في مثله حقيقة
وانما الموجود هناك اليسان وعلى الله التكلان وما قبل من ان الكلى له معنيين احدهما
ما ذكره وهو مفهوم مجازي له والثاني ما لا يمنع نفس تصور اء وهذا مفهوم حقيقى له والاول
معنى لفظ الكلى دون مفهومه فلا كلام في صدق هذا المعنى عليه والمغايرة بينهما
فلا يتوهم الاشكال المذكور على ما ذكره وانما ذلك اذا اخذ في بيان الكلى معناه الحقيقى
اعنى الثاني فمح يدفع بما ذكره ولهذا امر بالتأمل ففيه ما فيه لان غرضه انما هو بيان
حال حل المفهوم المذكور على مفهوم لفظه الكلى لا على لفظه يدل عليه سوق السؤال
والجواب غايته انه لم يغير عبارة المص في تعريفه على ان السؤال والجواب المذكورين
جاريان عند كونه تعريف لمفهوم الكلى كما اعترف به القائل فلا يكون مثل هذا وجهها

لثام قال المصنف في حقيقة جزئياته الحقيقة الماهية التي يجيب بها عن السؤال بما هو اوهى فهي مشتقة عما هو اوهى وقد يقال ان ما به الشيء هو اعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية والجزئيات جمع جزئي لاجزئية وانما جمع على ذلك اعتبارا لتغليب غير العاقل لكثرة على العاقل لقلته والمراد منه ما فوق الواحد فيدخل فيه الانسان واكثر قوله اي يدخل مفهومه اشار به الى ان الدخول وصف للمفهوم وانما احتاج الى ذلك لان التقسيم للفظ لا للمعنى على ما سبق فلو لم يفسر به لم يدخل اللفظ في حقيقة جزئياته وذلك مما لا يتصور فلا بد من التوجيه المذكور وذلك اما بان يكون اسناد الدخول الى الضمير ارجع الى اللفظ اسنادا مجازيا للملازمة بين المعنى واللفظ او بان يكون مجازيا في الاغراب كما قيل في قوله تع وجاء ربك اي امر ربك لكن اللفظ هو الاول فان اعتبار حذف المضاف في صورة الاسناد الى الضمير تكلف وما قيل من ان هذا اذا كان الموصول في التعريف عبارة عن اللفظ كما هو اللفظ فلو قدر ما يحمل على اللفظ على ان يكون المعنى دال المفهوم الذي يدخل فيه لم يحتج الى توجيه المذكور مع كونه اقل حذفاً واطبق بالمثل فلا يخفى ركاكته على الامثال اذ لا بد للتقدير من قرينة ولا قرينة هنا بخلاف التقدير في يدخل على ما قررناه على ان مثل هذا التقدير احق بان يقال في حقه هذا كترخ الخلف قبل الوصول الى الماء قوله ايضا ايضاً بمعنى عاد عوداى كان نسبة يدخل الى اللفظ محتاج الى التقدير كذلك اضافة الجزئيات الى الضمير ارجع الى اللفظ محتاج الى ذلك التقدير بالوجهين المذكورين قوله اي الذين هما تمام ما اراد ان المراد بالانسان والفرس تمام حقيقةهما بقرينة كونهما مثالا لتمام الحقيقة على ما هو المذكور في التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الجزئيات الاضافية كالانسان الكلي والفرس الكلي او الحقيقة كالانسان والفرس الجزئيين مثل زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس فلا حاجة الى التزديد الذي ذكره الشارح فعلى هذا يكون المراد بالجزئيات في التعريف ما يطلق عليه لفظ الجزئى على سبيل عموم المجاز حقيقةا وهو ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة او اضافيا وهو المندرج تحت الاعم هذا وكان الشارح احتراز عن استعمال المجاز في التعريف من غير قرينة سوى عدم انطباق المثال على المثال على ما هو المتبادر من الجزئيات الحقيقة رددت بما رددت لواريد بها الجزئيات الحقيقة والاضافية معا يلزم استعمال المشترك في معنيين لا سيما في التعريف وكان المحشى اختار الشق الثالث بان يقال المراد بهما تمام حقيقة الجزئيات حقيقة او اضافية فتمام الحقيقة شامل لهما من غير احتياج الى التزديد المذكور في تطبيق المثال لكن الاولى ما ذكره الشارح اذ الظاهر انهما مثالان للجزئيات لان تمام حقيقتها والاكتفى ان يقول كالحيوان بالنسبة الى الانسان وما قيل من انه يحتمل ان يكون المراد كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان والفرس كزيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس على ان يعتبر هنا مضافا محذوف فيرد عليه انه بعد كونه خلاف اللفظ لا حاجة الى ايراد هـ بل يكفي الواحد من المثالين والحق ان المثال في التمثيل بالجزئيات الاضافية ولما كان المذكور فيما سبق هو معنى الجزئى الحقيقى وكان ذلك متبادرا في التعريف مع عدم انطباق المثال ح اورد الشارح ذلك التزديد وقدم ما هو الاظهر في المثال واورد بعده ما هو المتبادر من التعريف قوله الاضافية والحقيقة صفة الجزئيات قوله وكذلك المعنى اى يعنى ان معنى قوله كالمصاحف بالنسبة الى الانسان الذى هو تمام

لا قوة خيل

حقيقة جزئياته الاضافية مثل التزوي والهندي والزنجي وغير ذلك لان كلا منها جزئى اضافى للمصاحف لدخوله تحته او الحقيقة مثل زيد وعمرو وبكر وغيرها فان كلاهما جزئى حقيقى له وبهذا البيان ظهر رجحان ما ذكره المحشى من التوجيه لان التزديد المذكور من الش لا يجزى ههنا ولوا بقى على ظاهره لا ينطبق على المثل فلا بد من تقدير المضاف بان يقال بالنسبة الى افراد الانسان من نحو زيد وعمرو ولاجل تأييد ما ذكره اولا اورد هذا البيان ثانيا وبهذا التقرير ظهر ان دفاع ما قيل ههنا من انه ان اعتبر احد المتساويين جزئيا اضافيا والاخر كما هو المستفاد من قوله كالمصاحف اى كان الحساس جزئيا اضافيا للحيوان وليس الانسان والفرس تمام حقيقة الحساس وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يكن الانسان جزئيا اضافيا للمصاحف فلا يصح ما ذكره من المعنى في قوله كالمصاحف اى لا تختار الشق الثانى ونقول ليس المراد من الانسان ماهيته النوعية اذ لا ينطبق على المثال لعدم التعدد فيه بل المراد منه اصنافه من التزوي والرومي والزنجي وغير ذلك هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قال الشارح العلامة واعلم ان الذاتى قد يطلق بالاشتراك على معنيين اى فى كتاب ايساغوجى اى في بحث الكليات الخمس واما في غير هذا الموضع فيطلق بالاشتراك على معنيين وهى على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهى اربعة الثاني ما يتعلق بالمثل وهى ثمانية الثالث ما يتعلق بالسبب الرابع ما يتعلق بالوجود وتفصيله في شرح المطالع ثم ان الذاتى المذكور ههنا خواص ثلاثة الاولى ان يمنع دفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتى وتصور مع الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من ان يحكم بثبوتها الثانية ان يجب اثباته للماهية على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية الا مع تصور موصوفة به اى مع التصديق بثبوتها وهى اخص من الاولى لان التصديق اذا لم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصديق بدون العكس وقد قيل عليه انهما ليسا بخاصتين مطلقتين لان الاولى تشمل اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص الثالثة وهى خاصة مطلقة لا توجد في غير الذاتى ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتى والماهية اذا وجدت باحد الوجودين كانت وجود الذاتى متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بان وجد الذاتى اولا فوجدت الماهية وكذا في الوجودين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد لا يقال انهم صرحوا باتحاد الجنس والفصل مع النوع في الوجود وهو منافى لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتى عليه امتنع حله عليه لاستدعاء الحمل الاتحاد في الوجود ووجوب المفارقة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة وهى مركبة عنها لا نقول ايس المراد بذلك الا ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج فهو متقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل في العقل فاندفع الكل وتفصيل الكلام مما لا يحمله المقام ومن هنا ظهر ان الذاتى عندهم بمعنى ما يدخل في حقيقة جزئياته على ان يكون الدخول مقابل الخروج واما جعله بمعنى ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فلعمد تصحيح الكلام في هذا المقام وادراج النوع فيه لاطلاقهم الذاتى عليه قوله تسمية للشي باسم

منزومه بيان العلاقة المجاز المرسل ههنا بانها اللازمة والمزومة بناء على ان الدخول
 لزوم وعدم الخروج لازمه فذكر المزوم واريد لازمه قيل كان اللازم عليه ان يبين القرينة
 المحصلة حتى يظهر استقامة استعمال المجاز واقول القرينة ظهور فساد التقسيم الى الذاتى
 والعرضى اوله يحمل الدخول ههنا على عدم الخروج لان التقسيم اما عقلى واما استقرائى
 وعلى كل تقدير لو لم يحمل التعريف على هذا المعنى يخرج النوع عن الذاتى ومن البين
 انه ليس بمرضى فينتقض التقسيم به انتقاضا ظاهر الامدفع له الابهام هذا التوجيه خصوصا
 اذا انضم اليه الصنيع الا ترى من المص حيث قسم الذاتى الى اقسام ثلاثة ومن ههنا
 ظهر وجه حكم المحشى فيما سياتى بان المراد ههنا المعنى الثانى وانه لا بد من التأويل
 ومن هذا البيان ظهر ان تردد الشارح بل تصديره التأويل بالامكان غير لائق جدا الا
 ان يقال مراد المص ههنا بيان الذاتى الذى هو من اجزاء الحد فهو لا يكون الا داخلا
 بطريق الجزئية واما تقسيم الذاتى ثانيا الى ثلاثة اقسام وذكره النوع ههنا فلتكبر الكلمات
 اوله توضيح الاخوة فلهذا رجع الشارح المعنى الاول على الثانى وصدر الثانى بالامكان لكن
 لما كان هذا بعيدا عن ظاهر التقسيمات حكم المحشى فيما سياتى بصوابه الثانى هذا ودع
 عنك الاوهام قوله على الاستخدام وقع هذا القول فيما عندنا من النسخ مقدم على
 بحسب قوله ولما اعاده مظهرا قدمه لتلايق الفصل بين تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا
 وبين ما يتعلق به واكونه متعلقا بشئ آخر حقيقيا بان يخرج به والاستخدام بالخاء المعجمة
 وبالادال المهملة كما هو المشهور وقد صححه السيد الشريف بالخاء والادال المعجمين
 وبالمهملتين ايضا قوله له معنيان حقيقيان فيكون ذلك اللفظ مشتركا بين ذين المعنيين
 كما ههنا وكان المحشى لم يجد له مثالا فلم يورد المثال المطبق لما نحن فيه واكتفى بما هو
 المشهور قوله او تخلفا او كثر على ما فى الاطول فذكره من قبيل الاكتفاء بالا كبر وكذا
 الامر في قوله احدى معنييه وقوله او راد اشارة الى تقسيم المحدود وخاصة ان الاستخدام لا يخرج
 عن احدى المعنيين وهذا معنى على الاكثر ايضا والافق قد راد باحد اللفظ نفسه وبالصغير
 معناه او باحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه فلا حاجة الى ادخاله في التعريف
 بنوع تكلف ولا ان يقول ان مثله ليس باستخدام بل ملحق به كما صرح به العصام بل نقول
 جعل القسم الاول من هذين القسمين من الاستخدام او الملحق به بعيد وان كان جعل
 القسم الثانى منها ملحقا لا يخرج عن الوجه بئى انه اذا اراد باللفظ معناه الحقيقى وبالصغير
 معناه الحقيقى او المجازى بل استعمال اللفظ المشترك في المعنيين في الاول والجمع بين الحقيقة
 والمجاز في الثانى وجوابه ان الضمير الغائب انما يقتضى ذكر المرجع لاستعماله في معنى راد
 بالمرجع فلا يلزم شئ من المجذورين وكذا السؤال والجواب في القسم الثانى فيقتصر
 قوله كما في قول الشاعر مثال لما راد باللفظ احدى معنييه المجازيين وبالصغير اجمع اليه معناه
 الاخر المجازى اذا مراد من السماء في قوله اذا نزل السماء اه الغيث والمطر اذ لا يتصور نزول
 السماء الحقيقى ومن الضمير اجمع ايدى في قوله رعيها النبات الحاصل من الغيث اذ لا يتصور
 رعى الغيث والكل مجزوم بل بعلاقة السببية والاول من قبيل ذكر السبب واردة السبب
 والثانى بالمعكس قوله وان كانوا غضا باجمع غصبان كعطاش جمع عطشان وصف الشاعر
 قومه بالغلبة على من عاداهم بانهم يعون كلامهم غير رضاهم قول الشارح العلامة

والذا

واذا اعاده مظهرا اى لكون المراد بالذاتى في مخرج التقسيم المعنى الثانى اعاده مظهرا
 اذ لو اكتفى بالضمير مع كون الغالب فيه العينية لكان ظاهرا في المعنى الاول للذاتى وان امكن
 حمله على المعنى الثانى بطريق الاستخدام ومثله يكفى للاعادة مظهرا في المقام الخطا بى
 لاغادة المتأخرة كما ههنا وحديث عتبة المعاد المعروف الاول اصل يعدل عنه كثيرا
 لاقران كما ههنا فان تقسيم الذاتى الى الاقسام الثلاثة يدل قطعا على ان المراد منه الذاتى
 بالمعنى الثانى والا لاختل التقسيم المذكور بعدم المنع والحاصل انه اذا حمل تعريف المص
 على ظاهره فلا بد من اعاده المظهر في مخرج التقسيم على ان يكون المراد بالذاتى فيه المعنى
 الثانى لاجل صحة التقسيم ولا يجرى ههنا القواعد المذكورة لاجل القرينة المذكورة
 اذ لو اعاده مضمرا مع كون الغالب فيه العينية لاختل التقسيم المذكور وبهذا يدفع ماقاله
 المحشى الانسب ان يقال ويؤيده اعاده مظهر بناء على ان الموجود ههنا التأييد
 لا الدلالة على ما فهمه وذلك لانه ليس المراد من العينية والدلالة المستفادتين من كلمة
 لذل المفيدة اعلى ماقاله لما بعده ودليلى ما بعده لما قبله على ما هو المشهور فيما بينهم العلية
 والدلالة اقطعتين بل المراد منهما العلية والدلالة الظنيتان الكافيتان في امثال هذا المقام
 وذلك موجود ههنا كما قررناه ولعل لهذا قال الانسب اه قوله وفيه مناقشة اى في قوله
 ولذا اعاده مظهرا مناقشة اذ الموجود ههنا التأييد لا الدلالة ولعل هذا في الحقيقة بيان
 وجه الانسب كما قررناه فالاولى ان يترك قوله وفيه مناقشة من البين ويقال لان اعادة الشئ
 مظهرا اه وقد عرفت انما اندفاعه ايضا قوله وهذا المقام ليس كذلك بناء على انه
 يحتمل ان يعود الضمير الى العرضى الذى هو قرينه فاعاده مظهرا يحتمل ان يكون لدفع
 هذا الوهم لا لدفع توهم ان يكون المراد به عين الذاتى السابق مع كونه خلاف الواقع وفيه
 ان النظر الى سوق الكلام يدفع هذا الوهم فاعاده مظهرا لدفع توهم ان يكون المراد به
 عين الاول فقط وهذا القدر كاف في مثل هذا المقام ولعل لهذا قال فتأمل وما قبل من ان
 مقام الضمير هو سبق المرجع في الذكر حقيقة ارحكما وهو ههنا متحقق قطعا وما يوهم
 رجوعه الى غيره مانع وليس ارتفاعه جزء من مقتضى فكلام بعيد ههنا لان مثل ذلك
 انما يكون في المقام الذى يطلب فيه اليقين واما في مثل هذا المقام فيكفى هذا القدر
 من الوهم لاعادته مظهرا فلا بد ان يشبث في دفعه بسوق الكلام حتى لا يبقى لاعادته مظهرا
 الا اشارة الى التفسير بين المقامين كما حققه الشارح على ان عدم المانع جزء من مقتضى
 عند الجمهور وان وجهه بعضهم بان معنى الجزئية هو الكشف عن الامر الوجودى
 وتفصيل الكلام لا يتحمله المقام قوله اى حديث انه اذا اعيد الشئ اه اشار بهذا الى
 ان الشارح اشار بكلامه الى القضية المعروفة فيما بينهم واورد خلاصة شرطها وترك
 جزءا هاللاختصار والى ان اضافة الحديث للبيان فهو عبارة عن المضاف اليه المعهود
 فاندفع بهذا ما يمكن ان يتوهم من ان اضافة الحديث في مثله للبيان وما اضيف اليه ههنا
 لا يصح ان يكون بيانا لان الحديث كلام تام والمضاف اليه ليس كذلك ووجه الاندفاع انه
 وان لم يكن المضاف اليه بضمير يحتمل بيان الحديث لكنه باشارته الى القضية المعروفة
 يصح ان يكون بيانا كما اشار اليه فاقبل من ان الاولى للشارح ان يقول واما حديث
 عتبة المعاد المعروف الاول ساقط قوله فيه انه على هذا اى على ان يكون المراد

اى عدم كون ارتفاع المانع
 جزء من مقتضى

يبدخل الجزئية وبما يخالفه عدم الجزئية سواء كان عينه او خارجا عنه ينقض تعريف
العرضي معنا لدخوله فيه مع عدم كونه منه فالصواب حل تعريف الذاتي على التأويل
المذكور اعني تأويل الدخول بعدم الخروج ليكون سالما عن الانتقاض ولا شك في
هذا الكلام اذ كلام المص صريح في ان النوع من افراد الذاتي فلولم يحل التعريف
على التأويل المذكور لزم احد الامرين اما فساد التعريفين ههنا واما فساد التقسيم
اما التقسيم الآتي من المص بعدم المنع واما تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي بعدم الجمع
والكل بطئ الصواب الذي ادعاه المحشي فاقبل من ان السلامة عن الانتقاض
يحصل ايضا بحمل المخالفة في تعريف العرضي على تقابل التضاد فالدخول ضد الخروج
واما حديث انصراف المطلق الى الكمال فاصل بصار اليه في بعض الاحيان فصوابه
ليس بصواب مندفع بما قررناه اذ يطلح احد التقسيمين بعدم الجمع او بعدم المنع وما قبل
ايضا من ان تقسيم الذاتي وتقسيم العرضي يدلان على ان النوع ليس بعرضي فالمراد بالمخالف
هو الخارج عن الماهية غاية ما في الباب لزوم الواسطة في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي
وهو جائز بناء على ان قصد الحصر في التقسيم غالبي لا كلي كما صرح به العاصم فادعاه
من الصواب ليس بصواب مدفوع بان عدم قصد الحصر في التقسيم انما يكون في غير
مثل هذا المقام وانقسام الواقعة قبل هذا التقسيم وبعد كلفها تقسيمات عقلية
او استقرائية قطع في ان يستفاد عدم قصد الحصر ههنا فخله عند المحشي كسر وباب
وطنين ذباب فان قلت فاقول في توجيه كلام الشارح حيث مال الى جواز انشاء التعريف
على ظاهره قلت قد اشرنا الى انهم انما اخذوا النوع ههنا لتكميل الكليات او لتوضيح
الاخوة فلذا قسم الذاتي الى الثلاثة لتحصيل الكليات الثلاثة والمقصود من تقسيم الكل
الى الذاتي والعرضي انما هو تحصيل اجزاء التعريف ومن البين ان النوع لا يكون جزءا
من التعريف بل عينه فبهذه القرينة يكون المراد بالكلية المنقسم الى الذاتي والعرضي
ما هو جزء التعريف فيخرج النوع عن المقسم كما يخرج عن الاقسام وتعارفها وعلى هذا
يكون تعريف الذاتي على ظاهره من غير خلل فيه ولا في التقسيم مطلقا ولا وجه في ذلك
لالتزام عدم قصد الحصر ولقد اطيننا الكلام في هذا المقام اذ قد سهفاه كرام بعد كرام
قال الشارح فاقدمها باعتبار ذاتيا في ادراج كلمة الاعتبار اشارة الى ان الاطلاع على
كون الشيء ذاتيا متعذر او متعسر وانما غاية ذلك اعتبار المتعسر وكذا الاطلاع على
كون الشيء عرضيا صعب بل غاية ما هنالك الاعتبار كما اشار اليه المحشي بقوله فيعتبر
خارجا ولذا قيل بتميز الاجناس من الاعراض العامة وتميز الفصول من الخواص
اللازمة في غاية الصعوبة قال الشارح في فصول البدايع الاطلاع على ذاتيات الماهيات
صعب اما الحقيقية فطليعا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعترف فلذا نظروا في الآثار
القائضة عليها واشتقوا منها ما يحل على الماهية وجعلوا المستنع العام جنسا والخاص
فصلا وان لم يعلم ذاتيتها وابعيها عرضا ما وخصا انتهى فظهر من هذا ان الاطلاع
على الذاتيات والعرضيات امر صعب والموجود ههنا اعتبار المتعسر ليس الا كائن عليه
ههنا قال الشارح السلامة فكيف يكون ذاتيا اذ الذاتي بمعنى المنسوب الى الذات
ومن البين ان النوع الذي هو المنسوب عين الذات المنسوب اليها فلا يتصور ههنا النسبة

المقتضية للخبرة بين المنسوب والمنسوب اليه بحسب اللغة والالزام كون الشيء منسوب الى نفسه
وهو بطبيعة وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الالزام هنا لزوم كون الشيء منسوب
الى نفسه وانما يلزم ان لو كان هذه النسبة مرادة ههنا وهو مح بل اطلاق الذاتي
على النوع اصطلاح لا لغوي يعني اطلقوا لفظ الذاتي على النوع من غير ان يريدوا
بذلك نسبة الى الذات بل ارادوا به ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته والى هذا السؤال
والجواب اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ههنا موضع نظر فان الذاتي ماله نسبة الى
ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوب الى ذات الشيء بل انما ينسب الى الشيء ما ليس هو
ثم قال الذاتي وان دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه انما الكلام فيما وقع عليه
الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلا قوله واما صحة اطلاق لفظ الذاتي اه جواب
عن سؤال مقدر كانه قيل هب ان اطلاق الذاتي على النوع اصطلاح لكن ح يكون
منقولا والمنقول ما وضع اول المعنى ثم نقل الى معنى آخر لمناسبة بين المعنيين وظاهر ان المعنى
الاول ما هو المنسوب الى الذات ولا مناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي اذ النوع لا يوجد
فيه ذلك المعنى وحاصل الجواب ان الالزام انشاء تلك المناسبة لوجود ذلك المعنى في بعض
افراده اعني الاجناس والفصل وهذا القدر من المناسبة كافية في النقل ولا يلزم فيه وجودها
بالنسبة الى جميع افراده واولا لزم تلك المناسبة بالنسبة الى جميع افراده فنقول المراد بالذات
ما صدق عليه الماهية من الاشخاص والنوع اعني الماهية منسوب الى الذات بهذا المعنى
انساب المعروض الى المعروض المقيد بالعارض على ما ستحققه فعلى هذا يوجد
تلك المناسبة بين الذاتي بحسب اللغة وبين الذاتي بالمعنى الاصطلاحي بالنسبة الى جميع
افراده والى ما قررناه اشارنا بقوله وباعتبار جميع افراده لكن هذا مأخوذ مما ذكره
الش بقوله اقول اه كاستغف عليه لا يقال كيف يكون النوع من افراده والحال انه خارج
عن تعريفه لانا نقول على ما صوبه المحشي يكون داخلا فيه على ان الكلام ههنا
في اطلاق الذاتي على النوع ودخوله في تعريفه وعدم دخوله فيه كلام آخر قوله
واما اطلاق العرضي اه جواب عن مقدر كانه قيل انك حققت ان اطلاق الذاتي على النوع
اصطلاح واطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة اما باعتبار بعض افراده
واما باعتبار جميع افراده فاحال اطلاق العرضي على الخاصة والعرض العام واطلاقه على
ذلك المعنى الاصطلاحي هل هو باعتبار بعض الافراد او باعتبار جميع الافراد وحاصل
الجواب ان الاطلاق الاول باعتبار نسبتها الى ما خذ الاشتقاق الذي هو العرض ومن البين
ان النسبة الى ما خذ الاشتقاق يوجد في الخاصة والعرض العام فيكون النسبة اللغوية في هذه
الصوره صحيحة بخلافها في الصورة السابقة لكن هذا مبني على ان الكل العرضي عبارة عن
المشتقات كما هو ظاهر كلام المص لاعن مباديها وانما قوله المص كذلك اشارة الى ان المعنى
في حل الكليات على الجزئيات حل المواطة فيقال زيد ناطق وضاحك وماش لاجل ذو وحل
الاشتقاق فافهم وان الاطلاق الثاني اعني اطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي باعتبار جميع
افراد لان جميع افراده منسوب الى العرض وهذا المراد بالمأخذ الحاصل بالمصدر الذي
هو الموجود في الخارج لا المعنى المصدري اذ لا يتصور كونه من العرض الذي هو الموجود
في الخارج وما قبل من ان مثل الممكن والمتع والمعلوم من العرضي مع ان مأخذها ليس

بعضه لعدم وجودها في الخارج لكونها امورا اعتبارية ففيه انها وان كانت امورا اعتبارية لكنها ثابتة في نفس الامر وهذا القدر يكفي في كونها مأخذا واما المعنى المصدري فلا يتصور كونه مأخذا لكونه اعتباريا محضاً جداً على ان لا نلتزم وجود الحاصل بالمصدر في الخارج في جميع المواد بل ذلك في الاعراض الموجودة في الخارج مع ان من العقلاء من التزم وجود مثل الامكان والامتناع والعلم في الخارج فارجع البصر الى الكلام هل ترى من فطور وبما قررنا في قوله واما اطلاق العرضي انه اندفع ما قبل من ان هذا تبرع بما لا فائدة فيه كقوله واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي لان مقصود المحشي اولاً من بيان الاطلاق والمناسبة بين المتقول والمتقول اليه يحتاج الى كمال ابصار وذلك لا يحصل الا بآراء هذين القولين وقد قررنا ان الاشياء تنكشف باضدادها نعم يمكن ان يقال قوله وكذا اطلاق الذاتي والعرضي على مفهومات الجنس والفصل انه تبرع وان كان ذلك الاطلاق باعتبار افراد تلك المفهومات اذ الكلام ههنا انما هو في اطلاقها على الكليات الخمس باعتبار المفهومين كما عرفت لا عليها باعتبار مفهومات الخمسة بل قد قيل ان هذا الاطلاق الاخير عالم بوجوده في كتب القوم الا ان يقال هذا الاطلاق يناسب الاطلاق الاول في كون كل منهما باعتبار الافراد بل يلزمه لانه اذا كان اطلاق الذاتي والعرضي على ذينك المعنيين الشاملين للكليات الخمس باعتبار الافراد كان اطلاقها على المفهومات الخمسة للكليات باعتبار الافراد وتخصيصه ان اطلاق الذاتي والعرضي على ذينك المفهومين لكونهما مفهومي الكليات فهذه اقسام المفهومات الخمسة فيكون اطلاق الذاتي والعرضي على المفهومات مناسبة على ان يكون باعتبار الافراد فعلى هذا يلزم ان يوجد هذا الاطلاق في كتب القوم صريحاً بل يكون هذا من فوائدهم قال الشارح العلامة واقول الذات اه اشارة الى جواب آخر في الجواب السابق على تقدير التسليم وحاصل الجواب ان اطلاق الذاتي على النوع بالمعنى اللغوي حتى يلزم كون الشيء منسوباً الى نفسه بل اطلاق الذاتي عليه اصطلاحاً لا يلاحظ فيه النسبة فلا يلزم فيه محذور ولئن سلمنا ان اطلاق الذاتي على المساهبة بالمعنى اللغوي لكن انما يلزم فيه المحذور المذكور ان لو كان الذات المنسوب اليه بمعنى نفس الحقيقة فقط وهو م بل الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة اعني معروض الشخص من حيث هو معروض له فيراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى الذات بهذا المعنى كما يمكن نسبتها الى جزئياتها وانما فسرنا ما صدق عليه الحقيقة بمعرض الشخص من حيث هو معروض له على معنى كونه مقيداً بالعارض لان ما صدق عليه الحقيقة لو كان جملة مركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية حين تلك الجملة بل جزء منها وحيث يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتي للشخص الابان يكون للامور العرضية الشخصية بالقياس اليه مدخل فلا يكون الحيوان والانسان وما يجري مجريهما ذاتيات لشخص متخص فقط بل يشاركها في الذاتية العوارض الداخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك بطريق اتفاق فلا يصح اطلاق الذاتي على معنى يودي الى ذلك البطلان واما اذا كان المراد بما صدق ما اشترنا اليه فلا يودي ذلك النسبة الى البطلان المذكور اذ لا شك ان الماهية من حيث هي مغايرة بالاعتبار

الماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقييد دون التركيب وهذا القدر من التغير كاف لتصح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لكون المتبادر من انتساب شيء الى آخر تفسيرها بالذات فالشارح بعد ما نقل جواب الشيخ عن ذلك الاعتراض تنزل عن ذلك واثارنا يسأل الى هذا الجواب المحرر بما حررناه وعزاه الى نفسه اشارة الى كونه عرضياً وان لم يرتض به الشيخ والى هذا الترتيب اشار شارح المطالع ههنا حيث قال وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية الماهية من حيث انها مقترنة بالشخص لتدفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وبهذا التحقيق ظهر ثمانية ترتيب الشارح في الجوابين ووجه عز والشأن الى نفسه وحقيقة مراده منه اي من الجواب الثاني وان دفع الاوهام باذن الله الملك العلام قال الشارح العلامة قد سبق بيان ما هو المراد منه اي قد علم من البحث السابق في تعريف الذاتي ان المراد بالذاتي ههنا ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته سواء كان داخل فيها او عينا لانه المنقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة ههنا وليس المراد ان المراد بالذاتي ههنا سبق لان التعريف السابق يحتمل للذاتي بكلا المعنيين ليس نصاً في واحد منهما قال الشارح وهو اقسام ثلاثة بالاستقرار لا يقال حصراً جزء الماهية في الجنس والفصل كما سيأتي في كلام المص بطل لان الجوهر الناطق والجوهر الحساس مثلاً جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل لا نقول الكلام ههناك في الاجزاء المفردة لاني مطلق الاجزاء وبهذا يدفع ما قيل انه اذا قيل ما زيد وقيل في الجواب حيوان ناطق فهذا مقول في جواب ما هو مع انه ليس بجنس ولا فصل واما ما قيل ان مثل الجسم النامي جنس متوسط على ما قالوا مع انه مركب فدفعه ان القيد فيه خارج وان كان التقييد داخل وبه يدفع ما قيل ايضا من انهم جعلوا الذاتي قسماً للعرضي مع انه اجتمع في مثله الامرات قال الشارح او في جواب اي شيء اي او مقول في جواب اي شيء فهو عطف على عدله مع المحذوف حذف ذلك للعلم به وقوله في ذاته احتراز عن الخاصة فانه مقول في جواب اي شيء هو في عرضه قال الشارح والمقول في جواب ما هو المقول بمعنى المحمول والمعتبر في حل الكلي على جزئياته حل المواطة لا غير وقد بينا ذلك في تعريف الكلي ومعنى في جواب ما هو في جواب السؤال عن الذاتي سواء كان ذلك السؤال عن امر واحد كافي النوع او عن اثنين واكثر كما في الجنس وافراد النوع فقوله في جواب ما هو بظاهره ينطبق على النوع فقط فقوله ما هو ههنا كناية عن السؤال عن الحقيقة سواء كانت حقيقة مختصة كافي النوع فيكون السؤال بما هو بالافراد او حقيقة مشتركة كافي الجنس وافراد النوع فيكون السؤال بما هو او بما هو كما اشار اليه بقوله اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ومعنى قوله بحسب الشركة فقط انه يصح ان يكون جواباً عن الشيء مع غيره ولا يصح ذلك الجواب حاله افراد ذلك الشيء مثلاً اذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما واما اذا قيل ما الانسان فلا يصح ان يقال في جوابه الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة لا تمام الحقيقة المختصة به والسائل بقوله ما هو يطلب تمام الحقيقة المختصة ومعنى قوله بحسب الشركة والخصوصية معاً انه يصح ان يكون جواباً عن الشيء وحده ومع غيره كالانسان فانه اذا قيل ما الانسان كان الجواب

الحيوان الناطق واذا قيل ما زيد وعمرو كان الجواب الحيوان الناطق ايضا لان السائل
المذكور يطلب تمام الماهية المختصة بالحيوان الناطق كانه تمام الحقيقة المختصة
للانسان كذلك هو تمام الحقيقة المختصة لزيد وعمرو فالمراد بالمعنى الاصطلاحية
اي صحة وقوع الجواب في صورتين المذكورتين لا المعنى الزمانية وان امكن ذلك ههنا
بان يتعدد السؤال بان يسأل عن الماهية وعن افرادها في زمان واحد وهذا تفصيل ما
سيجيئ من الشارح فظهر من هذا حال الجنس والنوع وكيفية وقوع الجواب فيهما
والظاهر ان السؤال عن شخص واحد والجواب عنه مثل ما اذا قيل ما زيد وقيل
في جوابه الحيوان الناطق داخل في النوع لان المقول ههنا كلي محلي على الشيء
في جواب ماهو ولو كان مثل هذا خارجا لكان مثل ما قيل ما زيد وعمرو وقيل في الجواب
الحيوان الناطق خارجا وفساده ظاهر فمن جعل المقسم ههنا عبارة عن المفرد الكلي
واخرج مثل هذا عنه وعن الاقسام ايضا فقد وقع في خبط عظيم نعم ان مثله خارج
عن مقسم الجنس والفصل بالتحرير المذكور لكن المقسم ههنا مقسم الجنس والنوع
والفصل لا مقسم الاثنين والحق ان مثل هذا السؤال والجواب بالتحرير المذكور انما هو
بالنظر الى جزء الماهية الذي هو مقسم الجنس والفصل فقط كما اشارنا اليه في صدر البحث
قوله قيد لقوله حقيقة اه على ان يكون حالا من الضمير الذي اضيف اليه لفظ الحقيقة
والمعنى بل تمام حقيقة كاشا مع الفرس ولا يلتفت فيه الى ايهام نسبة الحقيقة الى الانسان
بشبه المقارنة للفرس والحال ان المتي نسبتهما الى الانسان والفرس اذ المتي ظاهر كما
لا يلتفت الى ايهام متبوعة الفرس بناء على ان الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع قوله
غير صحيح اما على انه ظرف افو فلان صلة الاشتراك الباء او بين دون مع واما على انه ظرف
مستقر فلا نهج يكون حالا من الضمير المستتر في كلمة المشتركة الراجع الى الحقيقة فيفيد
ضم الفرس الى الحقيقة والحق صفة الى الانسان ولك ان تقول يلزم ان يكون الفرس مع
تلك الحقيقة التي هي الحيوان مشتركة فيوهم مساواة الفرس للحيوان قوله فكان المراد اه
تفريع على عدم صحة قوله المذكور على تقدير عدم ارادة القيد المذكور وانما اتي
بكلمة كان المقيدة للظن اشارة الى عدم جزمه في ذلك لاحتمال ان يكون تلك الارادة
مستفادة من المقابلة لقوله بحسب الشريعة والخصوصية ههنا لكنه اقر به رجح استناد
تلك الارادة الى قوله وهو الجنس دون قوله الا في وعلى هذا يحتمل ان يكون اتيان كلمة كان
للاشارة الى انه مختاره كما هو عادة الشيخ الرئيس حيث يعبر عن مختاراته بلعل وكان وبهذا
اضمحلال ما قبل من انه انما عبر بكلمة الظن للاشارة الى ضعف استدلاله لانه لو تم مثله
لم يرد الاعتراض على احد حيث قال والام يصح قوله وهو الجنس وذلك لان هذا استدلال
بظهور الفساد بالفساد نفسه على انه من قبيل الترجيح لا من قبيل الاستدلال كما اشارنا
اليه قوله الاول ان يقال اه قد اشارنا الى دفعه آنفا فذكر قوله بلا تكلف اي تكلف
الحذف على ما زعمه الشارح وما قيل يحتمل ان يكون لام الشرية للعهد الجارحي
اي الشرية المعهودة بقريته المقابلة فيكون الكلام سالما عن الحذف فلم يعمد
مثله ولم يسبق اذ الشيء الا في لا يكون قريته على العهد نعم يمكن ان يقال المطلق
يحمل على اطلاقه فيفيد محضية الشرية ههنا قوله اعتمادا على تلك القرينة

الظاهر منها ما اشار اليه الشارح ويحتمل ان يكون المراد منها ما اشار اليه المحشي
فعلى هذا يكون ما ذكره المحشي مندرجا فيما اشار اليه الشارح ويؤيد كلام الشارح
الى ترجيح القرينة التي ذكرها لقربها على القرينة الا تبينة فافهم قال الشارح شامل
لسائر الكليات اي شامل لباقي الكليات او لجميعها على الاختلاف في كلمة سائر من السور
بمعنى الجميع او بمعنى البقية وقوله شامل صفة لقوله جنس مفيدة للمناسبة وعلة لها ومعنى
كلامه جنس الخمسة كما وقع في شرح الشمسية وشرح المطالع فكانه قال ما قال تمهيدا
للسؤال الا في ثم ان غرضه من ذلك رد شارح المطالع حيث قال لفظ الكلي مستدرك
بغنى عنه المقول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح الشمسية لان المقول على كثيرين
مرادف للكلي اذ المراد بالمقولة على كثيرين الصلاحية للحمل على كثيرين لا المقولية
بالفعل على ما فصله الشريف العلامة في الحاشية الكبرى وهذا بعينه معنى الكلية
فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره والشارح لم يلتفت اليه اذ الغرض
تحقيق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع القبود الواقعة في نفس الامر صراحة
فلا بد من ذكر الكلي فبين لذكر المقول وجهها آخر وقد تقرر ان القبود الواقعة
في التعريفات قد تكون موضحة لبست الا قوله اي عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقي
اقول النوع اما حقيقي وهو المذكور في المتن واما اضافي وهو الداخل تحت الاسم
وقد قيل في تعريفه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا
ويسمى اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه والنوع مطلقا مراتب اربعة لانه
اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان
ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي كالجسم النامي وهو النوع
المتوسط او مابين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فظهر
من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع والنوع الحقيقي شيء واحد ثم اهتم اختلافوا
في النسبة بين النوع الاضافي وبين النوع الحقيقي منهم من ذهب الى ان الاول اعم مطلقا
من الثاني لاجتماعهما في مثل الانسان ووجود الاول بدون الثاني في مثل الحيوان
والجسم النامي والجمهور ذهبوا الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لتصادفهما
في الانسان ووجود الاول بدون الثاني في الحيوان ووجود الثاني بدون الاول في مثل النقطة
والوحدة ومن المحققين من ذهب الى ان الثاني اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق
من ان كل كلي له افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد
وان كان بالقياس الى تلك الافراد الموجودة في نفس الامر واحدا من الاقسام الباقية
مثلا الحيوان جنس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى حصصه
المضافة اليها فاعلم ان هذا كل نوع اضافي نوع حقيقي ولو بالقياس الى حصصه من غير
عكس كما في المفاهيم الشاملة اذ لا نوع فوقها حتى يتصور كونها انواعا اضافية
فهى انواع حقيقية اذ عرفت هذا فاعلم ان المحشي فسر اول النوع بنوع الانواع احترازا
عن النوع الاضافي لانه من افراد المعرف فلا يصح اخراجه عن التعريف ثم فسر
نوع الانواع بالنوع الحقيقي والظاهر ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقي
مختص في نوع الانواع حتى يرد عليه ان النوع الحقيقي على مذهب الجمهور يتحقق

و ابو الفتح في حاشي التمهيد عليه

والورد والتجيب هو الولي قد خيل

في البسيط من النقطة والوحدة فكيف يصح الحصر ويحتاج في دفعه الى اختيار مذهب
 كون النوع الاضافي اهم مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصير الحصر المذكور بناء على
 ان التفسير المذكور في النوع الاضافي قاطبي يقال له نوع الانواع والنوع الحقيقي على انه
 على مذهب بعض المحققين من كون النوع الحقيقي اهم مطلقا من النوع الاضافي يرد عليه
 ايضا ان النوع الحقيقي يوجد في غير نوع الانواع كالتنوع الاضافي فكيف يصح الحصر
 المذكور والحاصل انه لو كان مراد المحشي ههنا حصر النوع الحقيقي على نوع الانواع
 فعلى مذهب الجمهور لا يصح ذلك لوجود النوع الحقيقي في البسيط مثل النقطة وعلى
 مذهب بعض المحققين لا يصح ايضا لوجوده في مثل الحيوان والجسم النامي ولا وجه
 له ٨ مبنيا على مذهب مرجوح هو كونه اخص مطلقا من النوع الاضافي وكونه متحدا
 في المال مع نوع الانواع اذ لا داعي الى ذلك فالمراد ان نوع الانواع نوع حقيقي سواء
 تحقق النوع الحقيقي في موضع آخر كما في المذهبين اولم يتحقق كما في مذهب آخر هذا
 ودفع عنك خرافات الاوهام قال الشارح العلامة تحكم اى تخصيص بلا تخصيص
 فان قوله يختلفان بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الخاصة والفصل ايضا لانما ليسا
 بمقولين على كثيرين يختلفان بالحقايق بل على كثيرين متفقين بالحققة لكن هذا
 قبل الحاجة الى الاخراج والاحسن في مثله ولذا قال الشريف في الحاشية الصغرى القيد
 الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول مطلقا سواء كانت قريبة او بعيدة ويخرج
 الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الاجناس والانواع فكان اسناد اخراج الفصول
 والخواص الى القيد الاخير اولى قال الشارح وانما كان هذا التعريف اه قد صرح الشيخ في
 اشاراته بكون هذه التعاريف رسوما وواضح الحكيم الطوسي في شرحه بما ذكره الشارح
 في رحمه الله العلامة في هذا الكتاب على ما صرح به الشيخ في الشفاء فكأنه بنى ذلك
 على ان ما في اشاراته منتهى امر الشيخ في هذا المقام قوله فان قيل الكون صالحا
 كانه جعل المقولية معهودة اعني المقولية على كثيرين اذ الكلام في ذلك لافي المقولية المطلقة
 فيرد عليه ما اورده ولما عطف الشق قوله وكونه صالحا اعلمنا اشارة الى ان المراد بالمقولية
 الواقعة في التعريف الصلاحية للمقولية لا المقولية بالفعل كما اشارنا اليه سابقا كان معنى كلامه
 واما صلاحية المقولية فما يعرض اه فلذا قال الكون صالحا يعني ان الكون صالحا للمقولية
 المعهودة عين معنى الكلية فلا يكون عارضا والالكان الكلية ايضا عارضا مع انه اعترف
 بان الكلية ذاتية حيث قال الجنس في نفسه كلى ذاتي اه وبهذا يدفع ما قبل من ان ما ذكره
 الش في سياق قوله وذلك لان الجنس اه بيان مختص بالجنس وان المقولية على مختلفات الحقيقة
 او الكون صالحا لها عارضة له بعد التقوم اذ لا حقيقة له الا الكلى الذاتى لمختلفات الحقيقة
 وليس فيه التزام ان المقولية على كثيرين والكون صالحا لها عارض للكتابات بعد التقوم
 حتى يرد عليه هذا السؤال ويحتاج الى الجواب انتهى لان هذا القائل اشتبه عليه المراد
 من المقولية ههنا واشتبه عليه ايضا المراد من الكلية في قول المحشي عين معنى الكلية
 واشتبه عليه تحريره مراده فيعد ظهور الصباح لاحاجة الى المصباح قوله قلنا اه
 حاصله انه ليس مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين فقط عارض له بعد
 التقوم حتى يرد عليه ذلك بل مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين

الحاصل هو الاول قوله خليل

في الجواب عارض له بعد التقوم بقوله ان الكلام في هذه المقولية المعهودة لافي مطلق
 الصلاحية للمقولية على كثيرين ومن البين ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين
 في الجواب عارض له بعد التقوم لان الكلية ليست الا عبارة عن الصلاحية للمقولية على
 كثيرين واما صلاحيتها لها في الجواب فخارج عنها عارض لها وانما قلنا في تقرير الجواب
 في الجواب ولم نقول في جواب ما هو كما هو صريح عبارة المحشي اشارة الى دفع ما يمكن
 ان يورد ههنا من ان جوابه بظاهره انما ينطبق على الجنس والنوع لا على ما عاده مع
 ان الكلام الش ههنا وهذا السؤال والجواب يجري فيما عدا الجنس والنوع وحاصل الدفع
 ان المراد بقوله في جواب ما هو الوقوع في مطلق الجواب سواء كان في جواب ما هو او في
 جواب اى شى في ذاته او في عرضه حتى يتم الكلام في الجميع لكن بعد هذا التحيز لا يتم
 الجواب المذكور في العرض العام لانه وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق
 لكن لا يكون مقولا في الجواب اصلا ولهذا امر بالتأمل الان بيني الكلام على الاغلب
 قال الشارح العلامة فلا يلتفت الى ما قبله القائل الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين
 منهم شارح التكملة حيث قال الكلمات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ولا وضعت
 اسمائها بازا ثما فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي احد ود اى اسمية
 وبهذا التحقيق ظهر اندفاع ما قبل من انه انما كان هذه التعريفات رسوما للكتابات
 لا حدودا لجواز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات فلو كانت متساوية له الخيت
 لم يتحقق ذلك اطلاقا عليها الرسم انتهى على ان غاية هذا عدم العلم بانها حدود ومن البين
 ان ذلك لا يوجب العلم بانها رسوم نعم لو ذكر التعريف مكان الرسم لكان اولى واشمل انتهى
 كلام شارح التكملة مالا فظهر من هذا ان شارح التكملة وان كان جازما من اول الامر
 في انها حدود لكنه تزل عن ذلك ثانيا واثار الى ان الجزم بانها رسوم صيرنا سب
 بل المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم فعلى هذا الجزم المذكور من الشارح غير مناسب
 ايضا ولعله بنى ذلك على ما في الاشارات وشرحه كما اشارنا اليه قوله كما صرح
 به الشيخ في الشفاء اه يعنى ان القول بانها حدود لكونها امور اعتبارية حصلت
 مفهوماتها اولا وضعت اسمائها بازا ثما فلا يكون لها حقبايق غير تلك المفهومات
 فيكون التعريف بها حدودا لرسوما مما صرح به الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين
 ففرض المحشي من هذا البيان تقرير كلام القائل لا ارد عليه وان قائله هو قائل ما
 التزمه الش وهو الشيخ ايضا فلا يلحق ترجيح احد قوليه على الآخر فان كان لما ذكره
 ونحوه ترجيح فالقول الاخر وجه رجحان ايضا الان يكون ما ذكره الش اقوى بما ذكره
 المحشي وهو محل نظر ثم ان المحشي اشار بهذا الى انه كما ان القائل بانها رسوم مصيب
 من وجه كذلك القائل بانها حدود مصيب من وجه ولذا اشار الشيخ اليها في كتابه
 الشفاء والاشادات فلا وجه لجزم الش بواحد منهما ورد الآخر والحق ان جزم الش
 ههنا لاجل توجيه ما في المتن لا لفساد ما في الشفاء وحقيقة ما في الاشارات بل هو مضطرب
 كالشيخ وغيره ولذا قال في فصول البدائع قبل هذه التعاريف رسوم لاحتمال ان يكون
 المذكورات لوازم المفهومات وقيل حدود لانها ماهيات اعتبارية خفية عنها هذه الامور
 المتغيرة والاحتمال يوجب عدم العلم بانها حدود لا العالم بانها رسوم ورجح الاول بان المقولية

مقبسة الى الغير فيقتضي الخروج وهو مردود بان ذلك الاقتضاء في الماهيات المحققة
ثم قال والحق ان الامور المذكورة ان كانت عين اعتبار المعبرين لحدود والافرسوم وحين
لم يتحقق فتعريف انتهى واللايح من هذا ان كونها حدودا اظهر عند الشئ من كونها
رسوما وهذا هو الذي قصده المحشي واستشفي به وان رجح الشئ ههنا كونها رسوما
للاشارة الى اعانة ما في المتن بل لا يبعد ان يكون لترجيح ما في الاشارات لكونه منتهى الكمالات
قوله يعني اه يعني ان ههنا قياسا مركبا من قياسين وان قول الشئ جنس الجنس اخص
من مطلق الجنس اشارة الى كبرى القياس الاول وصغراه مطوية وكذا قوله ولا يجوز
تعريف العام باحد خواصه اشارة الى كبرى القياس الثاني وصغراه هي النتيجة الخاصة
من الاول وتقريره ان الكلي جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس لكونه
فردا من افراده فالكلي اخص من مطلق الجنس فيجعله صغرى ونقول الكلي اخص من
مطلق الجنس وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذي هو مطلق الجنس به ينتج ان الكلي
لا يجوز تعريف مطلق الجنس به والاختصار قال فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي وقوله لانه
فرد من افراده من ضمنه اشارة الى ان الخواص في كلام الشئ جمع خاص لاجمع خاصة
اذ الكلام في الاخص الذي هو المندرج تحت المطلق الاعم ولذلك فسر الخواص بالافراد
فذلك البيان تمهيد لهذا التفسير فاقبل من ان كبرى القياس الاول اعني قوله جنس الجنس
اخص قضية طبيعية وهي لا تنتج اذا الحكم فيها على مفهوم الجنس ليس بشئ اذا الحكم فيها
بالاخصية بمعنى كونه فردا من افراد الكلي على ما نص عليه المحشي فكيف يكون الحكم فيها
على المفهوم دون الافراد وما قبل من انه لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الحكم كان
منوعا اذ المقول مما صدق عليه هذا المفهوم مع انه اعم ليس بشئ ايضا اذا انصاف ذات
الموضوع بعنوانه معتبر قطعا في الحمل فعني القضية ان كل فرد منصف بجنسية الجنس فهو
اخص من مطلق الجنس ولا يشك القطن في كونه قضية محصورة ولا في صدقها ايضا قال
الشارح العلامة قلت ان اريد اه حاصلة ان اريد بقوله الاخص لا يجوز تعريف العام به ان
الاخص من حيث خصوصيته اه فهو مسلم لكنه غير مفيد اذ التعريف بالاخص المذكور
ليس بالنظر الى اتحاد الاعتبارين اي مفهومه وخصوصيته وعدم انفكاك احدهما عن الآخر
حتى يكون التعريف به تعريفا بالاخص وان اريد ان الاخص مطلقا سواء اتحد الاعتباران
اولا لا يجوز تعريف العام به فهو لانه اذا اتحد الاعتباران وانفك احدهما عن الآخر ومن
البيان ان التعريف انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول اعني مفهومه لا بالنظر الى الاعتبار الثاني
اعني خصوصيته فيجوز التعريف به قطعا لانه بهذا الاعتبار اعم وان كان باعتبار خصوصيته
اخص وهذا معنى قوله وذلك لان الكلي مفهومه غايته ان الشارح ترك ان يقول ان التعريف
بالاعتبار الاول اعني المفهوم دون اعتبار العارض اعني الخصوصية لوضوح ان التعاريف
انما هي بالنظر الى المفهومات لا باعتبار عوارضها وهذا البيان يندفع اضطراب المحشي
ههنا ولما ورد عليه انه يفهم من تقرير الشارح ان للاخص اعتبارين مفهومه وخصوصيته
وانه باعتبار الاول اعم منه بالاتحاد الثاني فح يلزم كون الشئ اعم واخص وهو غير جائز
اشار الى دفعه بقوله فالامر ان اه يعني ان كون الشئ اعم واخص جائز باعتبارين المتغايرين
فالكلي اعم باعتبار المفهوم واخص باعتبار خصوصيته هذا قوله والظاهر في تقرير الجواب اه

قد اشترنا الى ان هذا هو مراد الشارح غايته انه لم يصرح بالقول بان التعريف
باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض اوضحه قوله فلا يكون هذا تعريفا للعلم بالخاص
هذان من قبيل تعريف قبض المقدمة المدعى السند كما هو العادة وله منع لتعريف القياس
الاول على تقدير منع تكرار الوسط او التقريب في القياس الثاني على تقدير آخر وتقريره
ان اردت بقوله ان الكلي اخص انه اخص بحسب ذاته فذا لا يلزم من القياس الاول
وان كان التعريف المذكور بهذا الاعتبار وان اردت انه اخص بحسب عارضه الذي هو
جنسية الجنس فالتعريف في الاول مسلم لكن تكرار الوسط في الثاني ثم اذ المراد من الكبرى
فيه ان الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريف العام به ولو سلم التكرار فالتعريف فيه ثم
اذ التعريف انما هو باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض فلا يكون هذا تعريفا للعلم بالخاص
نعم لو قال في التقرير كما اشترنا اليه في الشرح ان اردت ان الكلي الاخص باعتبار خصوصيته
لا يجوز تعريف العام به فسلم لكن الكلام ليس فيه وان اردت ان الكلي الاخص بحسب
مفهومه لا يجوز التعريف به فالكبرى ممة لكان اخصر وأوضح بل او قال لانه ان الاخص
لا يجوز التعريف به وانما لا يجوز اذا كان ذلك التعريف باعتبار خصوصيته التي هي الجنسية
وهو ثم بل التعريف به باعتبار المفهوم الذي هو الاسم لكان او جز قوله فان قلت
هذا التعريف اماحد واما رسم اه كانه عرض بذلك الشارح في تخصيص الاعراض
المذكور بصورة كون التعاريف رسوما مع ان هذا الاراد مشترك بين كونها حدودا
ورسوما ويحتمل ان يكون اشارة الى اضطراب الجملة في كونها حدودا ورسوما كما فصلناه
سابقا وان الاراد المذكور وارد على كل تقدير فاندفع بهذا ما قيل من ان الشارح اختار
سابقا كونها رسوما فلا ينافيه هذا التزديد ولا حاجة في دفعه الى القول بانه لا يوجب التزديد
وحاصله ان هذا التعريف اماحد واما رسم وكل منهما مركب من الجنس والمميز ينتج ان هذا
التعريف مركب من الجنس والمميز فقد اعتبر فيه الجنسية التي هي اخص من مطلق الجنس
فيلزم ان يكون هذا التعريف باعتبار العارض الذي هو الاخص ولا يجوز تعريف العام
باحد خواصه فقد ثبت تلك المقدمة الممة هذا والظاهر ان هذا السؤال والجواب
من قبيل الاعداء للسؤال والجواب السابقين وانما فصله ازالة للوهم الجاهل من تخصيص
الشارح بصورة الرسم كما اشترنا اليه آنفا والافتدال اليه على اعتبار كون الكلي
جنس الجنس في السؤالين وعلى عدم اعتبار الوصفية العارضة في الجوابين ثم ان هذا
اوضح من تقرير الشارح سؤال الجواب وللإشارة الى ما قلنا جمل هذا الكلام متصلا بما قبله
ونصدى بعده لرد ما في الشرح بقوله واما في الشرح فاقبل من ان المناسب تقديم قوله واما
ما في الشرح اه على قوله فان قلت اه ليس بشئ معتد به قوله واما ما في الشرح اه يعني هذا هو
الظاهر في تقرير هذا البحث واما ما في الشرح فيه فهم منه اي من قوله وان اريد مطلقا في ان
التعريف بالخاص جائز عند عدم اتحاد الاعتبارين كما هو اللاح في النظر الاولى وليس كذلك
اذ لا يجوز التعريف بالخاص هذا مع ان ما اورد في سند هذا المنع بقوله لان الكلي بمفهومه
اعم لا ينافيه بل يناقضه اذ المفهوم من المنع ان التعريف بالخاص جائز والمفهوم من منعه
انه لا يجوز التعريف بالخاص هذا وقد عرفت منا ان معنى قوله وان اريد مطلقا اه ان اريد
ان التعريف الكلي الذي هو الاخص لا يجوز تعريف العام به مطلقا سواء اتحد الاعتباران

او تغاير بانفكالك احدهما عن الآخر فلهذا اذا تغاير الاعتباران ومن البين ان التعريف
انما هو بالنظر الى المفهوم لا الى الخصوصية العارضة يجوز تعريف العام بالخاص المذكور
وهذا معنى قوله لان الكلي بمفهومة معرف واعلم غايته ان الشارح ترك التصريح هنا
بالقول بان التعريف انما هو بهذا الاعتبار لاشتهار ان التعريف انما هو بالنظر الى المفهوم
لا بالنظر الى العارض فقوله فيفهم منه ان التعريف بالخاص اه مبني على فهمه وعلى ما يفهم
من ظاهر الكلام في النظرة الاولى واما على ما قررناه فلا يفهم منه ما يوجب خلاف الواقع
ويظهر منه امتزاج السند لعمه ولعله اشار الى ما قررناه في هذا المقام بقوله كما لا يخفى
على التأمل فلا حاجة في دفعه الى التردد في رد قوله وليس كذلك بانه ان اريد انه
يفهم منه ان التعريف بالخاص عند اختلاف جهتي المعرفة والخصوصية لا يجوز مطلقا
فهم وان اريد ان التعريف بالخاص من حيث الخصوصية غير جائز فسلم لكن هذا غير مفهوم
من عبارة الشارح انتهى اذ كلام المحشي انما هو في المفهوم المذكور ورده بعد تسليمه
بما ذكره الشارح غير مناسب بل المناسب ان يتكلم في الفهم المذكور كما اشترنا اليه قوله
اي كونه اعم ومعرفة الاولى ترك الاخير اذ الامران عبارة عن كونه اعم واخص
لكنه اورده اشارة الى ان المعرفة انما هو بهذا الاعتبار فينبغي انما مناسبة تامه جدا
فيل ههنا وجه مناسب يورث تشييد الاذهان ونشاط الخلال وهو ان قوله الكلي
جنس الجنس يستلزم حل النوع على الجنس وذلك لان الجنس احد الكليات فالكلي
شامل له واخيره فالجمل المذكور من قبيل حل النوع على الجنس وهو بط وجوابه ان الجمل
المذكور بالنظر الى ذاته لا باعتبار عارضه الذي هو كون الجنس احد الكليات فالكلي بالنظر
الى ذاته ومفهومة جنس الجنس وبالنظر الى عارضه كونه جنس الجنس نوع لكونه
بذلك الاعتبار احد الكليات ولا امتناع في كون الشيء بالنظر الى ذاته جنسا وبالنظر
الى عارضه نوعا هذا ولا يخفى ما فيه فان هذا مع كونه غير متعلق بالتعريف غير متعلق
بمفهوم القضية المذكورة ايضا بل بما يمتد فيها من الخارج والفحوى فيلحق ان يترك
من البين مع انه يمكن ان يجري في كثير من المواضع مثل ما اذا قلنا زيد انسان يلزم فيه
حل النوع على الشخص لان الانسان نوع ومحمول على زيد فلزم كون زيد نوعا
والجواب مثل الجواب السابق بان زيدا باعتبار ذاته انسان وباعتبار عارضه الذي
هو كون الانسان نوعا نوع ولا امتناع في كون الشيء غير نوع باعتبار ذاته نوعا باعتبار عارضه
فخل هذا من اشتباه العارض بالمعرض لا يفيد شيئا سوى الاطالة ونحن نذكر لك
ههنا وجهها مناسب لما ذكره الش تشييد الاذهان وتذكر الخلال وهو ان قوله الكلي
جنس للجنس فاسد مستلزم لحل الخاص على العام وذلك لان الكلي عام للكليات
وجنس الجنس لكونه اخص من مطلق الجنس فرد من افراد الكلي فعمله عليه
حل الخاص على العام بل نقول اوقبل الكلي جنس لزم هذا المحذور ايضا لمعوم الكلي
وكون الجنس من افراد وجوابه ان الكلي اعتبارا من اعتبار ذاته ومفهومة واعتبار
عارضه فباعتبار ذاته جنس شامل لجميع الكليات وباعتبار عارضه الذي هو كونه
جنس الجنس في الاول او كونه جنسا في الثاني واحد من افراد الكلي خاص منه
ولا فساد في كون الشيء هاما باعتبار ذاته وخاصا باعتبار عارضه الذي هو الجنسية

فالجمل المذكور فيه انما هو باعتبار الاول دون الثاني فلا يلزم فيه حل الخاص على العام
كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله ليس المراد ههنا المعية الزمانية كما هو المتبادر
والا يلزم ان يكون الجواب بالنوع محصرا في صورة الاجتماع بان يكون السائل متعددا
احدهما سائل عن فرد والاخر سائل عن فردين فيكون الجواب الواحد جوابا لكليهما
في الزمان الواحد وانما نفي ذلك لكونه تكلفا وعدم شموله ح الصورة الافتراق فالمراد
مطلق الاجتماع في الوجود بان يكون النوع جوابا لفرد وفردين سواء كان في زمان
او في زمانين فيكون كائنا كيدلائنا كيدا حقيقة اذ قد تقرر في محله ان كلمة مع اذا استعملت
مفردة تنون وتكون حالا على ان تكون من الاحوال المؤكدة لصاحبها كلفظة جميعا
بمثلة جميعا قال في المفتي هي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو قول ثعلب اذا قلت
جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد
انتهى فلهذا اختار قول ثعلب والا فلي قول ابن مالك يلزم ان يقول بمعنى جميعا
فافهم وتفصيل ما يتعلق بتلك الكلمة يطلب من محله قبل انما زيد هذه الكلمة ههنا لان
كون الواو بمعنى اوشاي مع ان المناقاة بين الشركة والخصوصية ظاهرا تدعو اليه ايضا
مع كونه غير مراد ههنا فزيدت دفعا لهذا التوهم وفيه ان كون الواو بمعنى اوزيفه
ابن هشام في المفتي ولا منافاة بين الشركة والخصوصية لافي السؤال ولا في الجواب فانظ
ان اتيانها ههنا مجرد التقرير وهو مقتضى كونها من الاحوال المؤكدة كما اشترنا اليه اولا
قوله اي وان كان فرضيا اي وان كان العدد المذكور فرضيا اصلا كما في الكليات الفرضية
او تعددا كما في الكلي الذي انحصر في شخصه كالواجب والشئ اذ لو ابقى كلامه
على ما هو المتبادر منه من كون العدد المذكور في نفس الامر يخرج منه مثل الكليات
الفرضية والكليات المتحصرة في شخص مع ان قواعد الفن عامة لجميعها على ما سبق
في تعريف الكلي وبهذا البيان اندفع ما قيل من ان اللازم عليه ان يقول ايضا وحتى
يدخل فيه النوع المعدوم كالاعتفاء او يترك ما ذكره ويذكر هذا بدله انتهى اذ المراد بالعدد
المذكور على ما ذكره اعم من ان يكون جميع آحاده فرضيا او بعضها موجودا في الخارج وبهذه
فرضيا وانه زعم ان العدد لا بد ان يكون بعض آحاده موجودا في الخارج وليس كذلك
ثم انه بعد التقييد المذكور دخول الكليات الفرضية واضح وانما الاشتباه في دخول الكليات
المتحصرة في شخص فلذا صرح بدخوله واما ما قيل من انه لم يتعرض لمثله في تعريف
الجنس متابعة لمن لم يجوز انحصاره في نوع لكونه امرا مما يحتاج الى التحصيل فلا اقل له
من نوعين موجودين في الخارج بخلاف النوع بناء على ان انحصاره في الخارج في شخص
لا يضر نوعيته خلافا لما حققه الشريف العلامة في حواشي المطالع انتهى وزعم
ان المحشي بل الش ايضا نفي الكلام ههنا على خلاف التحقيق فليس بشيء لانك
قد عرفت ان الش حكم في تعريف الجنس بكون لفظ الكلي جنسا ومن البين ان معنى
الكلمة امكان فرض الصدق على كثيرين كما اشار اليه المحشي فمع لا بد ان يكون المراد
من المقول الصالح للمقولة على كثيرين لا المقول بالفعل كائن عليه الشريف في حواشي
المطالع فمع يكون الجنس عند الش كالنوع في التفصيل المذكور الا انه لما طال العهد
وكان المتبادر من العدد العدد الخارجي مع انه لم يذهب اليه احد في النوع اشار

الى هذا التعميم قوله فيه انه انما يكون اجتراراً اهـ اذ كل من الجنس وخاصة
والعرض العام والفصل البعيد يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فيقال
كل انسان حيوان وماش وحساس فالاجترار هنا انما يحصل اذا زيد في التعريف قيد فقط
بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط لان ذلك انما هو النوع
فقط بخلاف المذكورات فانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة ايضا واما اذا لم يزد
هذا القيد ولم يرد ايضا فالاجترار منها انما يحصل بالضمام قوله في جواب ما هو
لانها وان كانت مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لكن لا تكون مقولة على
اولئك الكثيرين في جواب ما هو اذ لابد في الجواب به ان اشتمل السؤال على حقائق مختلفة
فلا حاجة في تحصيل الاجترار منها بقوله في جواب ما هو الى جعل المراد من المقول
ح المقول بالذات نعم ما كان مقولا على حقائق مختلفة كان مقولا على افرادها لكن لا داعي
هنا الى هذه الارادة فافهم ولا تلتفت الى ما طبل في المرام والقول في دفع هذا الاراد
بان المتبادر من المقولية على كثيرين متفقى الحقيقة المقوية عليها فقط لكونه مذكورا
في مقام التمييز فلا حاجة الى الذكر والتقدير المذكورين ولا الى ملاحظة في جواب ما هو
ليس بشيء اذ لا دليل على هذه الارادة سوى الفساد وهو لا يكون دليلا على المراد وكذا
القول بان المحتاج الى قيد في جواب ما هو في تحصيل الاجترار انما هو الجنس دون الفصل
والخاصة ليس بشيء لان احتياجهما الى هذا القيد في الاخراج اشد من احتياج الجنس اليه
كيف وقد حقق الشرع ان امتداد اخراج الفصول والخواص الى هذا القيد اول هذا ونحن
نقول في دفع هذا الاراد ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قيد فقط كما في المطامع ههنا وحققه
شارحه فمضى قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة مختلفين بالعدد فقط وهو مراد الشارح ايضا
على ما سبقه فلا كلام في الاجترار المذكور ولا يحتاج هنا الى قيد آخر جداول المحشي قال ما
قال اقتداء بظاهر قول الشارح الا في الجواب ما زيد وعمرو وهذا افرس وذاك
الفرس وسعره قال الشارح العلامة فان قلت الجنس اه غرضه من هذا السؤال والجواب
بيان فائدة قيد دون الحقيقة اذ لم يوجد هذا القيد في الشمسية ولذا اعترض الفاضل
التفتازاني هناك بهذا الاعتراض فلذا بين الشارح اولا فائدة قيد دون الحقيقة كما ههنا ثم
اشار الى الجواب عن اعتراض التفتازاني ثانيا ثم انه لا يشك احد في كون الاختلاف بالعدد
ما ل الاتفاق بالحقيقة فابرد على الثاني رد على الاول قطعاً فإشارته الى المحشي من انه
لم يجتزأ احد ههنا عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين بالعدد ساقط قال الشارح وامثاله اي
الجنس من الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام اذ الكل مقول على المختلفين
بالعدد نحو كل واحد من زيد وعمرو وهذا افرس وذاك الفرس ماش وحساس والقول
بان المراد بالمقولية المقولية بالذات وكل منها انما يكون مقولا على المختلفين بالعدد
بواسطة قد اشترنا الى دفعه بان هذا التعريف لا دليل عليه سوى الفساد وهو لا يدفع الاراد
نعم يندفع الكل بجعل دون الحقيقة بمعنى فقط كما اشترنا اليه آنفاً قوله يفهم منه
اه اقول الامر كذلك لكن انما ذكر ما ذكره ويجوز ان لا يجزى ميمر على ان يقول بمثله
في امثاله فقصود الشارح انما هو بيان ان الجنس مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
وهذا المقصود قائم في الامثال كما لا يخفى قوله مع ان الاجترار عنها كان بمجرد اه كما هو

صريح كلام المحترز ان كان السؤال المذكور متبنا على الذهول عن قيد دون الحقيقة ايضا
ليصح المقابلة بينه وبين الجواب قوله لكن ما اجترار عنها احد بمجرد قولنا مختلفين
بالعدد قد اشترنا آنفاً ان معنى قوله مختلفين بالعدد متفقين بالحقيقة كما وقع في الشمسية
وقد اجترزه عن الجنس وامثاله واعترض عليه التفتازاني بما نقله الشارح غايته ان الشارح
ذكره ههنا وادرج فيه ما ادرج لبيان فائدة ازدياد قيد دون الحقيقة فالسلب الكلي غير
صحيح جدا الا ان يكون مراده انه لم يجتزأ ههنا احد بقوله مختلفين بالعدد لكن بعد
وضوح المراد لا يبقى فائدة لهذا الابرار فاقبل من ان وجود المحترز به غير لازم فعنى كلام
الشارح ان هذا الابرار انما يرد او كان الاجترار بهذا دون ذلك ولم يوجد ذلك ليس بشيء
قال الشارح العلامة هذا ان ورد فامراده يعني ان هذا السؤال لو ورد فامراده على من اكتفى
في التعريف بقيد مختلفين بالعدد المساوي لقيد متفقين بالحقيقة كما في الشمسية ولذا قال
بوصف الكثيرين المتفقين بالحقيقة فالمكتفى بالثاني مكلف بالاول جدا واما من زاد عليه
دون الحقيقة كما ههنا فلا يرد عليه شيء كما فصله الشارح بل لا يرد على من لم يزد هذا القيد ايضا
كايته في العلوة هنا واعلم ان ظاهر تقرير الشارح في الجواب ان الجنس لا يكون جوابا
الا اذا اشتمل السؤال على الحقائق المختلفة ومن البين ان هذا القيد لا يدفع الاراد المذكور
لان الجنس يكون في هذه الصورة ايضا مقولا على المختلفين بالعدد دون الحقيقة فاذا ذكره
لا يدفع الاراد سيما وقد جعل قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف على ما هو صريح قوله
فلما نفي الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة فلذا اضطرب الناظرون في توجيه كلامه
منهم الفاضل المحشي حله على ان القيد المذكور مع ملاحظة قوله في جواب ما هو
يخرج الجنس وامثاله وقد بدى ذلك على ظاهره قوله لا يصح ان يقع جوابا وحل هذا الجواب
على جواب ما هو ثم اورد عليه ايرادين يستطلع عليهما ومنهم من جعل قول المص
دون الحقيقة قيد الاختلاف كما هو صريح كلام المص والشارح لكن على معنى كون
ذلك الاختلاف مانعا من كون الكلي مقولا على اولئك الكثيرين وحل جواب الشارح
على هذا المعنى وان كان فيه بعض تفصيل مما شاة مع السائل ولا يخفى ما فيه ومنهم
من جعل هذا المقام من مزالق الاقدام ومرد كليات طويلة لا حاصلها ان قوله دون الحقيقة
ليس قيد الاختلاف على ما يفهم من ظاهره قوله فلما نفي الاختلاف اه اذ لا يدفع بذلك الاراد
المذكور بل مراده ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة قولنا مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وان قولنا دون الحقيقة في قوة قولنا غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فقوله
دون الحقيقة متعلق بمقول وقيله ومن البين ان ما يكون مقولا على المختلفين بالعدد غير
مقول على المختلفين بالحقيقة ليس الا النوع لا غير وهذا التوجيه وان لم يكن كلام الشارح
صريحاً فيه لكن لا يأتى عنه يساناه الا قوله فلما نفي الاختلاف اه حيث كان ذلك ظاهرا
في كون قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف لكن لا يلتفت الى هذا القدر من الابهاء اذ مع
وجود الحمل الصحيح لكلامه لا ينبغي ان يحمل كلامه على وجه ظاهر الفساد غير دافع
للاراد ثم ايد هذا السائل ما ذكره بحاشيته نقل عن المحشي ههنا وهي انه لو جعل قوله
دون الحقيقة متعلقا بقوله مقول لا يدفع السؤال المذكور لكن قرر الشارح بعينه على
انه تكلف انتهى والزم هذا الوجه البعيد المشتمل على التكلف تصحيحا لكلام الشارح

بقدر ما يمكن هذا ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان كلام الشارح نص في ان قوله دون الحقيقة
 متعلق بالاختلاف لا يرضى بكونه متعلقا بمقول وهو بصدد توجيه كلامه واما ثانيا
 فلانه لا يفهم من كونه متعلقا بمقول معنى غير مقول على المختلفين بالحقيقة حتى يحصل له
 مراده اعني توجيه كلام الشارح بما وجهه واما ثالثا فلان ارتكاب الواجهة البعيدة
 انما يكون اذا لم يكن هناك توجيه غير بعيد وهذا يمكن ان يوجد توجيه لكلام الشارح على ما
 مستعمه منا ولما رابعا فلانه ما خود بما ذكره المحشى مع عدم الثبوت اليه وحكمه بعبارة
 وبكلمة فلا يلحق له ما قل ان يصنع بكلام بعيد متكلف صدر عن الغير ثم يتباهى بذلك
 ونحن نقول بتوفيق الله تعالى ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قول صاحب المطالع ههنا
 كما اشارنا اليه فقط حيث قال بتخلفين بالعدد فقط ما لص اورده بدله فيقيد مفاده واما جلثاه
 على ذلك لان الاختلاف بالعدد يستلزم الاتفاق بالحقيقة بناء على ان المودودات عبارة
 عن الاختلاف من المدرجة تحت حقيقة واحدة فسلب الاختلاف نافي بقوله دون الحقيقة يقتضي
 انحصار اولئك الكثيرين على الاختلاف بالعدد اذ ليس معنى الحصر الا هذا وح يكون
 هذا مفيدا لما افاده قيد فقط واما عدل المص عنه الى ما عدل نصري بما بان مدار
 ككون الشيء نوعا على انتفاء الحقائق المختلفة ههنا فاذ عرفت هذا فاعلم ان غرض الش
 ههنا انما هو بيان هذا المعنى بانه لا يوجد الا في النوع اذ الجنس لا يكون جوابا الا اذا وجد
 هناك حقائق مختلفة فيخرج الجنس من التعريف بالقيد المذكور اذ اللازم في النوع
 ح انما هو كونه مقولا على المختلفين بالعدد فقط فعلى هذا البيان لا يلزم شي مما هو
 في جواب الش ولا يأتى منه شي من كانه مع كون تعلق قوله دون الحقيقة على ظاهره
 كما هو المنصوص في تقريره واما قوله لا يصح ان يكون جوابا ههنا فهو تصور الحاصل
 التعريف بعد اعتبار القيد المذكور وبيان خروج الجنس عنه وليس المراد منه انه
 بعد اعتبار هذا القيد يخرج الجنس من التعريف بملاحظة في جواب ما هو كما توهمه
 المحشى وقال ما قال كيف والش بصدد بيان قاعدة القيد المذكور فكيف يتصور
 من فطن ان الشارح اراد به خروج الجنس بالملاحظة المذكورة مثلا لا يصدر عن له ادى
 فطانه فضلا عن علامة والحق ان مراد المص ما ذكرناه وان مراد الش في الجواب
 انما هو تقرير هذا المعنى او نقول على مذاق النظرين لكن لا بالتكلف الذي ارتكبه
 ان المراد بالاختلاف بالعدد هو المقول عليهم بقريته كونه وصفا لكثيرين
 المتعلق بالمقول وقوله دون الحقيقة متعلق ايضا بالاختلاف بالعدد خلاصا من القيد
 ان المقول عليهم هم المختلفون بالعدد لا المختلفون بالحقيقة ومن البين ان ذلك يخص
 بالنوع لا يوجد في الجنس واما مثاله اذا نقول عليهم فيها لا يدان يكونوا مختلفين بالحقايق
 وان وجدنا مختلفون بالعدد ايضا وهذا الش من غير حاجة الى ارتكاب
 التكلف فيه ولعل المحشى لما عزم سابقا ان المقولية في تعاريف الكليات ليست مطلق
 المقولية والافهوعين معنى الكلية فيكون ذكر الكلي فيها ضايعا بل المقولية في الجواب
 عن ان اسناد الاخراج الى القيد المذكورين المنهج عليها المقولية انما هو بملاحظة
 في جواب ما هو مع ان الفرق بين الزوم والالزام مما لا يخفى والحاصل ان اسناد الاخراج
 الى القيد المذكورين اما لكون قوله دون الحقيقة بمعنى فقط او لملاحظة كون

المختلفين

واقول وعلى هذا يخرج قول الش
 على ان يورده عليه اه يعنى ان هذا
 السور او يورده فانه يورده على ان هذا
 قيد الاتفاق بالحقيقة لا على الكنى
 لافره بل لا يورده على ان الكنى
 المتعلق بالحقيقة ايضا لان كنى
 يكون في النوع لا في الجنس وانما
 ان المقول عليهم في الجنس وانما
 مختلفة والمقولون بالحقيقة في حكم
 الحقيقة الواحدة فلا يوجد هنا
 اعداد مختلفة ففئة الحقيقة تكون
 مقولا عليها على ما هو مقتضى
 وانما فعله حتى يصدق على الجنس
 في كلامه فعلى هذا يكون كونه على
 لا تسليبه ونتر فيه كما هو
 من حمل الجواب المذكور والجواب
 كون قوله دون الحقيقة قيد المقول
 على معنى غير مقول على كونه
 كيف يعمل في تقرير العلامة اعم
 وجود القيد في صورة العلامة اعم
 الاتفاق بالحقيقة فلا يلزم اعم
 المحشى في تقريره بان الاحراز
 المذكورين بملاحظة في جواب
 ما هو كما هو من غير حاجة الى
 له لا يورده فانه يورده على ان هذا
 الى ما يلزم من ذلك الحاصل
 من الحقيقة فقال ما قال والعصمة

المختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وتقرر الش منطبق على الوجهين على ما
 حققناه وانما اطينا الكلام في المقام لانهم جعلوه من مراتب الاقدام او هو افهوا
 بعد احوام فلا بد من الاطالة في الكلام والحمد لله المفضل المنعم بقوله ولا يورده
 الاراد على المص لان معنى الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف بالعدد ولا يوجد
 شي مما ذكر من الجنس واما مثاله اطلاق على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 في جواب ما هو الا ليقال في جواب ما يرد وعزو مثلا جنوا وحساس وماش بل يقال
 مثله في جواب ما يرد وعزو وهذا الفرس وذلك الفرس هذا وقد عرفت ان هذا التعرير
 لا يرضى به الشارح قطعا مع انه لا يتصور وقوع الفصل والعرض العام في جواب
 ما هو ومنشأ هذا التعرير قول الشارح في تقرير السؤال كك الجنوا في جواب ما يرد
 وعزو وابتداء هذا المعنى من قول الشارح في الجواب فان الجنوا ههنا وقد عرفت
 ان الاول محمول على توجيه السؤال وتصوره وان الثاني لبيان خروج الجنس واما مثاله
 عن التعريف لان المراد منه ان الخروج انما هو بملاحظة في جواب ما هو اذ لا ينطبق
 الجواب على السؤال قطعا فالحق ان مراد الش احد الامرين اما كونه قوله دون
 الحقيقة على فقط كما في المطالع واما ملاحظة كون مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 مقولا عليهم وعلى التعريرين ينطبق جواب الشارح ويحصل الاحتراز المذكور
 يدون ملاحظة في جواب ما هو كما فصلناه انما الا ان يكون مراد المحشى بهذا التعرير
 الاشارة الى الشئ من التوجيهين اذ بملاحظة المقولية يستلزم كونه في جواب
 ما هو لكن قد عرفت ما فيه ايضا من الفرق بين الزوم والملاحظة كما اذا عاها
 المحشى واللازم لملاحظة المقولية انما هو الوقوع في الجواب في نفس الامر لا بملاحظة
 الجواب كما لا يخفى واما ما قيل من ان حمل كلام الشارح على ما جعله مكاره فالتصديق
 جعل دون الحقيقة قيدا لقوله مقولا حتى يكون الكلام وجه فقد عرفت ما فيه مع انه
 توجيه لكلام المص لا يخفى مراد الش والخال انه بصدد قوله فلانه ان كان السؤال
 قد عرفت منا ان المراد هو هذا الشئ الاول وعرفت ايضا انه فالح الاعراض المذكور
 بالجواب الذي قرره الش قد ذكر قوله وان كان السؤال على الاحتراز قد عرفت
 منا ان هذا الشئ الثاني غير مراد لاق السؤال ولا في الجواب لكن الجواب ليس قبيحا
 على جعل قوله دون الحقيقة متعلقا بقوله مقولا حتى يكون لكلام الش وجه كما توهم بل
 هو مبنى على احد الامرين اللذين فصلناهما عن قريب قوله متلازمان اه لاشك في التلازم
 بين نفي الاختلاف بالحقيقة وبين الاتفاق بالحقيقة لكن لا يترتب عليه قوله فلا تفاوت
 في ورود هذا الاعتراض اه لانه كما ان نفي الاختلاف بالحقيقة والاتفاق بالحقيقة متلازمان
 كذلك بين الاول وبين الاختلاف بالعدد تلازم فيعد ذكر الثاني لاحاجة الى ذكر الاول
 فهو محمول على معنى فقط فيحصل الاحتراز بالمجموع قطعيا على ما بيناه ولو سلم انه
 من قبيل التكرار لكن بملاحظة المقولية عليهم يحصل الاحتراز كما حققناه ايضا وكذلك
 قيد الاتفاق بالحقيقة اذ لا يتصور فيه احد التوجيهين فلا يحصل الاحتراز به كما اشار اليه
 المعترض وان امكن دفعه بما اشار اليه الشارح في آخر كلامه لا يقال الاتفاق بالحقيقة
 يلزمه نفي الاختلاف بالحقيقة على ما قرره واشار اليه المحشى فعلى ما ذكره من اندفاع

الاعتراض من المص يندفع عن القائل بالمنفقين بالحقيقة مع ان هذا مناف لقوله
هذا ان ورد فانما يرد على من يحترزه لاننا نقول فرق بين التصريح والالتزام وقد قرر
ان الثاني محذور في التعارض ولذا لم يلتفت اليه المص واتي بقيد دون الحقيقة ولعل
من اكتفى بقيد الاتفاق واخرج الجنس به عن التعريف كصاحب الشمسية بناء على دلالة
الالتزام لكن بملاحظة كون اولئك المنفقين مقولا عليهم كائنا سابقا وبهذا التحقيق
يندفع الاعتراض المذكور عن يكتفى بقيد الاتفاق ايضا فتدبرو بالله التوفيق هذا
وذالذين لا يعلمون في خواصهم يلعبون قوله واعلم انه لو قررنا اقول لما زعم ان جواب
الش مبني على ملاحظة في جواب ما هو وانه ح لا يرد الاعتراض بالامثال بل الاعتراض
انما هو بالجنس ودفعه انما هو بالنظر اليه وان جواب الش غير منطبق على الاعتراض
المذكور صور ههنا اعتراضا موافقا لما فهمه في المقام واجاب عنه بجوابين الاول مأخوذ
بما ذكره الشارح في قوله على ان صحة والثاني بتحرير المراد من المقولية بالمقولية صراحة
لاستئصال الكل ظاهر لكن التحرير المذكور مما لا دليل عليه سوى الفساد ثم العجب منه انه
لو حرر بهذا التحرير لا يدفع الايراد المذكور عن اصله فالحاجة الى تغيير الاعتراض وتقريره
بوجه آخر على انه يمكن ان يكون هذا التحرير مراد الشارح ايضا فان قوله فان الحيوان
لا يقع جوابا لمقتضى الحقيقة الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة معناه ان الجنس
يقع جوابا عن تلك الطائفتين ولما كان الطائفة المختلفة الحقيقة مدار الوقوع الجواب
بالجنس عن الطائفة المتفقة الحقيقة يلزمه ان يكون الجنس مقولا او لا على الطائفة الاولى
ومقولا تابعا على الطائفة الثانية وليس للصراحة والضمنية معنى غير هذا فقد آل بما ذكره
من التحرير الى ما اشار اليه الشارح التحرير كما لا يخفى على العالم الخبير قوله لكان اسما
قد بينا ان ما قرره الشارح ايضا اسما واحدا ملائمة بين السؤال والجواب قوله لمن تأمل حق
التأمل ولقد تأملنا كلام الشارح حتى التأمل فوجدنا فيه شيئا من العيوب غير انه اشتمل
على التحقيق الذي يلوح انواره من كوة التدقيق بقوة التوفيق وان تكلموا ههنا بالارضي
العاقل الرقيق قال المص واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء اه كلمة
بل ههنا لا تنفاه الحكم عن المتبوع قطعا كما قيل في مثل ما جاء في زيد بل عمرو انه يفيد عدم
يجي زيد البتة كما يشعر به كلام اهل المعاني في بحث القصر وانما خذلنا على ذلك لانها
لو كانت للاضراب ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يلزم ان يحتمل
ان يكون الفصل مقولا في جواب ما هو بناء على ما قالوا في مثل ما جاء في زيد بل عمرو
ان معناه ثبوت الجبي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئة مع ان الفصل لا يكون مقولا
في جواب ما هو قطعا فالوجه هو الاول وبيان تفصيل استعماله يطلب من محله فظهر
من هذا ان المص انما لم يكتف بقوله واما مقول في جواب اي شيء هو اه تضرعنا الى
المقابلة بينه وبين الجنس والنوع واصلا ما بان المقول في جواب اي شيء هو
لا يكون مقولا في جواب ما هو بل قد قيل ان معنى المقول في جواب اي شيء هو عدم القول
في جواب ما هو على ما سنحققه في تعريف الفصل فان قيل قد يكون الشيء جنسا
وفصلا كالحیوان والناطق فان كلاهما جنس وفصل الاخر فان الحيوان جنس
والانسان مشترك بينه وبين الفرس مثلا والناطق فصل يميزه عن الفرس والناطق جنس

للحيوان مشترك بينه وبين الملك والحيوان فصل له يميزه عن الملك فقد انعكس الحال
بين الجنس والفصل في الانسان بالقياس الى نوعي الملك والفرس فالتقابل الذي ذكرته
غير صحيح بل الشيء الواحد كما يكون مقولا في جواب اي شيء هو يكون مقولا في جواب
ما هو قلت اورد هذه المادة على قولهم لا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين
والا لكان كل منهما على الآخر بناء على ان الفصل على الجنس فيلزم كون الشيء على نفسه
وهو محال لكن اجاب اصحاب هذه القاعدة عن تلك المادة بان المراد بالناطق ان كان
هو الحيوان الذي له النطق فذا ليس مشتركاً بين الانسان والملك بل مختلف بالماهية
فلهما فلا يكون جنسا لهما وان كان المراد بالناطق هو مفهوم هذا المعارض اعني مفهوم
ماهية قوة ادراك المعقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصلا فظهر من هذا
ان تلك المادة لا تكون نفضا على القاعدة المذكورة وان الشيء الواحد لا يكون جنسا
وفصلا وانه لا يكون مقولا في جواب ما هو ومقولا في جواب اي شيء هو كما جزم به المص
لكن قال شارح الوقف تعا كس الحال بين الجنس والفصل لا يمنع منه لجواز ان يكون
مفهومان في كل منهما ابهام من وجه فيحصل بالآخر نعم يمنع ذلك في المساهيات الحقيقية
اذ لم يجوز ان يكون بين اجزائها عموم من وجه فعلى هذا يمتاز كل من الجنس والفصل
المحمدين في مادة في المساهيات الاعتبارية بقيد الحقيقة فيكون جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر
فالتقابل الذي اشار اليه المص ههنا تقابل اعتباري في المساهيات الاعتبارية وتقابل
حقيقي في المساهيات الحقيقية وهذا ودع عنك خرافات الادعاء قال الشارح العلامة
فان السؤال له لعله على التقييد اي شيء بقوله في ذاته وحاصل كلامه انما قيد المص السؤال
بأي شيء هو بما قيده به لان السؤال بأي شيء هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته
فمن المميز الذاتي وان قيد بقوله في عرضة فمن المميز العرضي وان لم يقيد باحد هما من المميز
المطلق ولما كان الفصل عمرا ذاتيا قيد السؤال المذكور بقوله في ذاته فعلى هذا الحاجة
الى تقدير قوله هو المميز الذاتي هنا التصحيح العملية المذكورة كما زعمه المحشي ثم ان ذكر
لفظ شيء في سؤال انما هو لجملة مما لا يجمع مواد السؤال عنه اذ السائل بأي يطلب
ما يمتاز به الشيء عن الاضرب ولا يكون مقولا في جواب ما هو فان كان السؤال به عن الذاتيات
فجوابه فصل وان كان عن العرضيات فجوابه خاصة ثم ان الفصول قد تكون بعيدة
وقد تكون قريبة فاجواب بها تابع للسؤال بأي شيء هو وبالجملة لفظ شيء كناية عن
السؤال عنه غير محض بمادة مخصوصة ولو كان السؤال عن الشيء ايضا اذ يحتاج هذا السؤال
ايضا الى ان يقال اي شيء هو اي الشيء ومعناه اي شيء بغير الشيء عما شاركه في معنى الشبهة
وهذا واضح وان خفي على من قال ذكر شيء ههنا انما هو طريق التمثيل فان اي قد يضاف
الى غيره فاذا اضيف الى غيره فالامر ظاهر وان اضيف اليه وقبل اي شيء فالمطلوب ما به
الاستباز في معنى الشبهة فقط فيضلع الجواب اي فصل قريبا او بعيدا انتهى والعجب
انه خفي عليه ان كلمة اي تحتاج الى مسؤل عنه ومسؤل به فلا بد من ذكرهما معا وهو ظاهر
وقد عرني هذا الفاسل الكلام المذكور الى صاحب المحاكمات فان صدر عنه فلا بد
من تقدير في السؤال عن شيء بأي شيء اي اي شيء بشيء فح لا يدل هذا على ما ادعاه من ان
ذكر شيء ههنا وقع على سبيل التمثيل وان كلمة اي قد تضاف الى غيره والحق ان كلمة

اي ههنا انما تصاف الى لفظ الشيء مع شموله لجميع مواد المسؤول عنه قوله فيه ان محله اه
قد اشترنا الى ان هذا محله اللابقي به من غير حاجة ههنا الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي ولعل
لهذا قال فثامل وما قبل لم لا يجوز ان يكون التعليل تعليلا للمنافاة التي اشعر بها كلام المص
اعني بها المناقاة بين المقولية في جواب ما هو وبين المقولية في جواب اي شيء هو فبعد جدا
وان كان له وجه قوله اللهم الا ان يقدر اه قد عرفت انه لا حاجة الى التقدير الا ان يكون
مراد المحشي بيان المستفاد من التقييد لانه قدر امر غير متفهم من السابق وما قبل من انه
على صورة التقدير يلزم الاستدراك في قول المص فبعد تسليمه رد عليه انه ان اراد لزوم
الاستدراك بالنظر الى كلام المص فم وان اراد بالنظر الى المقدر فليس بمحذور لان ذلك
انما قدر لتصحیح التعليل الغير المذكور في كلام المص و لو سلم انه ملحوظ في كلام المص
فالمميز الذاتي غير معلوم حتى يكون قوله وهو الذي يميز الشيء اه مستدركا قوله اي
ولان السؤال باي شيء انما هو عن المميز اه حل الاشارة الى ما حل بناء على ما تقدم
من الشارح من ان السؤال باي شيء هو انما هو عن المميز اه الظاهر ان الشارح جعل كلامه
المذكور علة لقول المص وهو الذي اه لان غرض المص بيان حال المقول في جواب اي شيء
هو مطلقا سواء كان في ذاته او في عرضه وان كان الواقع هنا هو الاول واما كونه فضلا
فامر آخر يشير اليه بعده فالضمير في قوله هنا هو الذي اه راجع الى المقول في جواب اي شيء
هو فقط وفيما بعده من قوله وهو الفصل راجع الى المقول في جواب اي شيء هو في ذاته
اولي قوله الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فاقبل من ان الظاهر ان المشار اليه
كون المقول في جواب اي شيء هو في ذاته المميز الذاتي وان ضمير هو راجع الى المقول
في جواب اي شيء هو في ذاته كما مر نظيره في الجنس والنوع فليس بشيء لما عرفت ان الغرض
من هذا انما هو بيان حال المقول في جواب اي شيء هو لان ذلك المقول كلي غير الجنس
والنوع فقد اشتبه عليه الفرق بين الامرين وغفل عما يقاس لكل مقام مقال قوله
لو قال وتبينها او قال اه لكان اولي اذ يلزم على ما ذكره كون الشيء الواحد اعني قال معللا
بعتين احدهما قوله لذا والاخر قوله تنبيهها من غير عطف احدهما على الآخر وذا غير جار
فلا بد من احدا الامرين اما الواو حتى يكون من عطف احدي العلتين على الاخرى واما
ان يقال وانما قال اه حتى يكون قوله تنبيهها علة له هذا والظاهر ان غرض الشارح
من العلة السابقة بيان ان السؤال باي شيء هو انما هو عن المميز وجعل كلام المص بهانا
انما عليه فم لو قال المص وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه لكفى في ذلك فالمشار اليه
في كلام الشارح انما هو علة لذلك القدر فالزائد عليه اعني قوله في الجنس يحتاج الى نكتة
اخرى فكانه قال الشارح واكون السؤال باي شيء هو انما هو عن المميز قال وهو الذي
يميز الشيء من المشارك وقيد المشارك بكونه في الجنس تنبيهها على ان كل ماهية اه وذلك
ان قول فكانه قال ولذا قال هذا القدر وزاد عليه قوله في الجنس تنبيهها اه وامل المحشي
نبه على هذا المعنى في القول السابق حيث جعل الاشارة مصروفة الى كون السؤال
باي شيء هو عن المميز ولم يجعلها مصروفة الى كون السؤال باي شيء هو عن المميز الذاتي
اذ لو كانت الاشارة مصروفة الى الثاني لم يتم هذا التوجيه ههنا فنزعم ان صرف الاشارة
الى الثاني اولي ثم كان ههنا بصدد توجيه قوله تنبيهها بما يقرب الى ما ذكرنا لم يفهم المقام

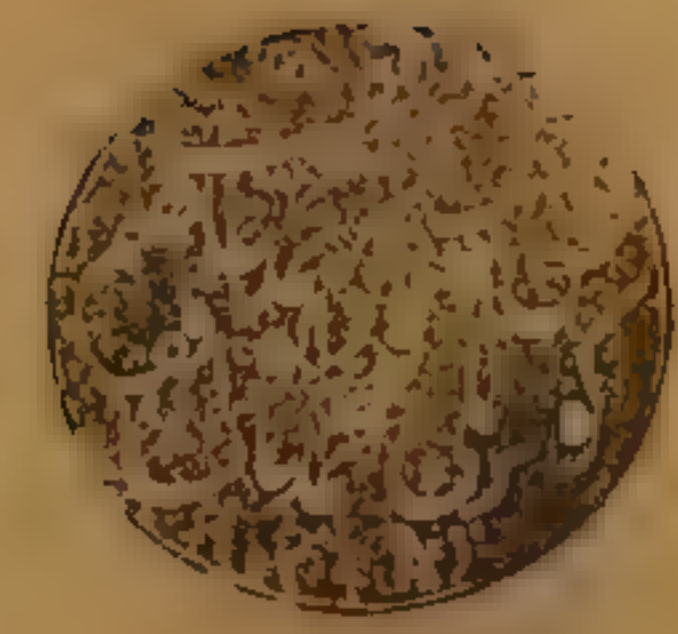
واما ما قبل من ان عطف قوله وتبينها على قوله ولذا كما استحسنه المحشي لا يخفى عن شيء
وهو ان تقديم قوله لذا على قال اذا كان المحصر فالعطف عليه بعد قال ينقض ذلك المحصر
ففيه انما يتم لو لم يكن ذلك القول مقيدا كما اشترنا اليه فم يكون المعطوف عليه علة للتقييد
والمعطوف علة للتقييد من غير خلل في المحصر الحاصل من التقديم ومنهم من جعل قوله
تنبيهها حالا عن فاعل قال فازاح بذلك الاشكال وهذا وان كان مزج الاشكال لكنه بعيد
معنى ولذا لم يلتفت اليه المحشي على ان ما ذكرناه انما يؤول الى هذا فافهم قال الشارح لها
فصل اراد الفصل المقسم لا الفصل المقوم والارد عليه ان الجوهر وهو الجنس العالي ليس له
فصل يقوم عند القدر ماء لامتناع تركبه من امرين متساويين عندهم وان جوزه المتأخرون
مع ان الشارح ههنا في صدد بيان مذهب القدر ماء فلا بد ان يكون المراد بالفصل هو المقسم
قوله امتناع تركب الماهية من امرين متساويين كما هيئة الجنس العالي والفصل الاخير
وان لم يتم عليه اي على ذلك الامتناع دليل اي دليل تام عار عن المفاسد والافقار
اوردوا عليه وان لم تكن تامة لكن تركبها من غير واقع قطعا اذ لا فائدة في التركيب المذكور
فعلى هذا المراد من جوازه عند المتأخرين الامكان الوقوع على معنى انه ليس في التركيب
المذكور مانع وان لم يقع فاقبل من ان معنى قوله غير واقع غير محذور الوقوع لان عدمه
يجزئ به فكلام حال عن الوجه قال الشارح ولم يذكره في حده اي تعريفه لئلا يخالف
ما سبق من اختياره كونه رسما في الجميع ولئلا يخالف ما في المتن ايضا ويمكن ان يقال
اشار بذلك الى اختيار ما قبل ان التعارض بين الخمسة حدود كما هو مختار الشفاء فذكر الحد
هنا يناسب نقل الكلام المذكور من الشفاء على ذلك عرفت ان الشارح وان جزم
في هذا الكلام بكونها رسوما لكنه مضطرب في بعض تصانيفه كسائر الكملة قال الشارح
فكان المص اختار مذهب المتقدمين واما الشارح نفسه فقد اختار في فصول البدائع
مذهب المتأخرين قال وهو الحق وكانه لهذا جعل المص تائبا متزجدا بين مذهب القدماء
ومذهب المتأخرين ولم يجعله على سبيل القطع ذاهبا الى مذهب انفسد ماء مع ان
كلام المص صريح في اختيار مذهب القدماء هذا قال الشارح العلامة في الجنس
القريب انتهى اه اشار بهذا الى ان الجنس كالفصل منقسم الى قريب وبعيد ففني كلامه
تقسيمان تقسيم الفصل الى قريب وبعيد وتقسيم الجنس الى قريب وبعيد ايضا
فقال القريبين لناطق والحيوان فالناطق يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الحيوانية
من الفرس والبغل وغيرهما ومثال البعيدين الحساس والنامي والجسم النامي والجسم
فان الحساس يميز الانسان عما يشاركه في الجسمية النامية من الاشجار والنباتات وكذا النامي
يميز الانسان عما يشاركه في مطلق الجسمية من الاحجار فعلى الاول الجسم النامي جنس
بعيد له وعلى الثاني مطلق الجسم جنس بعيد له هذا على مذاق المحشي لكن الظاهر
من كلام الشارح حيث اورد مثالين للفصل والجنس القريبين ان يكون المراد من النامي
الجسم النامي حتى يوجد في هذا الشق ايضا مثالان للفصل والجنس البعيدين اذ لا وجه
لترك مثال الجنس البعيد في هذا الشق الثاني و اراد مثالين للفصل البعيد مع انه
اورد في الشق الاول مثالين للفصل والجنس القريبين هذا ثم انه قد قيل ان الفصل
القريب لا يجوز تعدده والا لا يجمع على المعلوم الواحد بالذات علتان مستقلتان

وان جاز تعدد الفصل البعيد وكذا المطلق ويرد عليه ان الحساس فصل قريب
 للحيوان وان كان فصلا بعيدا للانسان مع ان الحيوان فصلا قريبا آخر وهو التحرك
 بالارادة حيث قيل في تعريف الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة اجاب عنه
 شارح المواقف بان كلا منهما ليس فصلا للحيوان بل هو اثر لفصله فان حقيقة الفصل
 اذا جهلت عبر عنها باقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان ولما اشبهه تقدم كل من الحس
 والحركة الارادية على الآخر هربهما معا من فصل الحيوان قوله في الجسم النامي وهو الجنس
 البعيد للانسان اوجود واسطة بينهما وهو الحيوان وما اشهر من المناقشة فيه بان الجنس
 من اقسام الكل الكلي المفرد فكيف يكون هذا المركب جنسا مدفوع بان الجنس ههنا
 هو الجسم المقيد بالنامي كما قيل في العمى انه العدم المقيد بالبصر ويرد عليه ان هذا
 الاعتبار لا يجعله مفردا لكونه ح مركبا من المقيد والمقيد الان يقال التقييد امر
 دنيوي لا يدخل له في كون الشيء مركبا وانما التركيب باللفاظ قوله وهما اي الجسم النامي
 والجسم الجنان البعيدان له قد اشترنا الى ان المحشى حل قول الش كالحساس والنامي
 على كون كل منهما فصلا بعيدا للانسان لكن لا معنى لتلك مثال الجنس البعيد
 في هذا الشق مع اراد مثال الجنس القريب في الشق الاول فلاولى ان يحمل كلام الش
 على تقدير الجسم ههنا حتى يحسن التقابل بين القسمين من كل وجه والحق ان هذه الصفة
 لا بد له من موصوف فهو مع موصوفه المحذوف جنس بعيد مقابل الحساس قال الش
 يخرج به الجنس والنوع اعدم مقولتهما في جواب اي شيء هو بل في جواب ماهو اورد عليه
 انه ان اعتبر في جواب اي شيء التمييز من جميع الاغيار خرج عن التعريف الفصل
 البعيد مقبلا الى ماهو فصل بعيد له وان كان داخلا فيه بالقياس الى ماهو فصل
 قريب له وان اكنى بالتمييز عن بعض الاغيار دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا
 اذ كل واحد منهما غير للشيء من البعض والجواب اننا نختار الاكتفاء ونقول المراد من القول
 في جواب اي المميز الذي لا يصلح لجواب ماهو وح يخرج الجنس والنوع عن التعريف
 الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة عن المشاركات
 في الشبهة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف
 واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الا بان يقال العرض
 العام لا يميز الشيء عن الشيء اصلا من حيث نه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية
 كذا في الحاشية الكبرى والعجب من بعضهم انه نقل هذا الكلام في قول المص واما غير
 مقول في جواب ماهو اه ثم احوال هذا المقام على ما سبق فاشائه او اورد البحث في موضعه
 اللابق به واحال اقام المناسب عليه وليس مثل هذه الصنعة الالتفات الامكنة ومن فيها
 من التمكنة قال المص والش واما العرضي ففهمان خاصة وعرض عام اقول لما فرغ
 من المحمولات الذاتية شرع في ذكر المحمولات العرضية وهي تنقسم الى ما لا يعرض
 لغير موضوعاته والى ما يعرض والاول خاصة والثاني عرض عام وبشرط فيهما ان يكون
 الموضوع كليا فالخاصة قد تكون للجنس العالي كالوجود لاني موضوع الجوهر
 والمتوسط كاللون للجسم والنوع الاخير كالكتاب للانسان وقد تكون لازمة كذى الزوايا
 الثلث الثلث ومقارفة كالمشي للحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك

بالطبع للانسان وخاصة ببعض الكتاب له وقد تكون مفردة كالكتاب ومركبة
 كحصى القامة بادي البشارة له وقد تكون بالقياس الى شيء لا يوجد فيه وان لم تكن
 خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر
 ولا بالقياس الى شيء بل بالاطلاق كما مر وكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا تنعكس
 وربما تكون عرضا عاما لما تحته وربما لا تكون وكذا العرض العام قد يكون للجنس
 العالي كما لو اريد الجوهر والنوع الاخير كالبيض للانسان وقد يكون لازما كالزوج
 للانثى ومقارفا كالنائم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات كالتحرك للحيوان وغير عام
 كالبيض له كذا في شرح الاشارات فعلى هذا معنى قوله وان اشتمل على الحقائق فعرض
 عام انه عرض عام من حيث اشتماله على الحقائق وان كان خاصة لجنس مثلا كالمشي فانه
 عرض عام من حيث انه شامل لانواع الحيوان من الانسان وغيره وخاصة للحيوان من حيث
 انه مختص بحقيقة لا يوجد في غيره على الاطلاق فباعتبار الحقيقة يسلم التعريفان عن
 الانتقاض جمعا ومنعا فالحقيقة الواحدة في تعريف الخاصة اعم من الحقيقة النوعية
 والحقيقة النسبية والمفهوم من سوق كلام الش هو الاول ليس الاشم الظاهر في قوله
 فعرض عام ان يقال فعرض عام بناء النسبة كما في المقسم لكنه خفف بحذف الياء المشددة
 فصار اسم العرض مشتركا بينه وبين ماهو قسم الجوهر فصار مظنة الاتحاد فلذا
 فرق بينهما بوجوه اما اولا فلان العرض العام قد يكون جوهريا كالحيوان بالنسبة
 الى الناطق بخلاف العرض المقابل للجوهر واما ثانيا فلان العرض العام قد يكون
 مجزوا على الجوهر خلا حقيقيا اي بالمواطاة كالمشي على الانسان دون العرض المقابل
 للجوهر فانه لا يحمل عليه الا بالاشتقاق او بدو فلا يقال الجسم بياض بل ابيض
 او ذو بياض واما ثالثا فلان العرض المقابل للجوهر قد يكون جنسا كاللون للسواد
 والبياض بخلاف ما نحن فيه فانه قسم للذاتي لكن في هذا الوجه نظر لانه ان اريد جنسية
 ذلك العرض القسم الجوهر بالقياس الى معرفته فهو ظاهر البطالان وان اراد
 جنسية في الجملة فهذا العارض الذي نحن فيه ايضا قد يكون جنسا كالحيوان فانه عرض
 عام للناطق وجنس للانسان وكالمشي فانه جنس للمشي على قدمين والمشي على اربع
 قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقا بينهما كذا في شرح المطالع وحواشيه الشريفة
 ثم اعلم ان اشرف الخواص الشاملة اللازمة اليه هي المنفعة بها في الرسوم اما الانتفاع
 بالشمول فلانه لا يكون الرسوم اخص من الرسومات لما ستعرف من وجوب المساواة عند
 المتأخرين وان جاز كونها اعم عند المتقدمين واما بكونها لازمة بيته فلانها اول ما تكن بيته
 لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له هذا ويرد عليه ان امر الزوم بالعكس اذ اللازم
 هنا ان يلزم من معرفة ذي الخاصة معرفة الخاصة على ماهو شأن اللازم البين وعلى
 ما ذكرته يكون الامر بالعكس فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف
 في جزم الذهن بالزوم بينهما لانها معرفة لهما فيكون تصورهما مستلزما لتصور
 الماهية فيكون تصورهما في الزوم فيكون الخاصة لازمة بيته بالمعنى الاعم وهو المراد
 ههنا قلت لانها اذا كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما
 كافيا في الزوم وانما يكون كذلك او كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الزوم

على امر آخر واسم ففانه ما لم ان تصورهما يكن في لزوم الماهية الخاصة والمطلوب
 لزوم الخاصة لهما فبان احدهما من الآخر فالاول ان يقال لما كان المطلوب من التعريف
 ايضاح الماهية فاذا اراد ايضاحها بالصورة الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
 اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يعتقد به ولا خفا في ان اقرب الامور الخارجية الى
 الماهية الاوالم البنية فتعين التعريف بها كذا في شرح المطالع ايضا وانما اطلقنا الكلام
 لدفع اختلال كلمات بعض من اطلال في المقام قال الشارح العلامة بحقيقة واحدة
 المراد بالحقيقة هنا مطلق الماهية موجودة او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الماهية
 الاعتبارية فلم قيل فانه الشيء هو وباعتبار تحققة حقيقة وباعتبار تشخصه هو بنة
 ومع قطع النظر عن ذلك ماهية فلي هذا ينحصر الحقيقة بالماهية الموجودة ويخرج
 خواص الماهية الاعتبارية عن التعريف لكن لا داعي الى اعتبار المعنى المقول ههنا
 قال الشارح فباعتبار هذا التقسيم اه فرضه دفع ما ردد على المص من انه على بيانه يكون
 اقسام العرضى اربعة وهى مع الاقسام الثلاثة للذات سبعة فيكون اقسام الكل سبعة
 مع انه في بيان ايساغوجى الذى هو علم الكلبات الخمس وحاصل ما اشار اليه ان المق
 ههنا انما هو تقسيم العرضى الى الخاصة والعرضى العام على ما يقتضيه اعتبارا
 بتعريفهما فهذا الاعتبار المسقى صبار الكلبات خمسة واما تقسيم كل منهما الى اللازم
 والمفارق فامر وقع في اليقين لا يورث الغم وبالحيلة ان كان النظر الى ظاهر كلام المص
 يكون الاقسام سبعة وان كان النظر الى زبده تكون خمسة والمق ههنا هو الثاني فعلى هذا
 نعتبر الاندراج من الشارح للاشارة الى عدم كونه مقصودا في المقام قرب تابع يستدرج
 في المتنوع وبصحيح فيه قال الشارح سواء امتنع انفكاكه اه اشار بهذا الكلام الى اقسام
 اللازم الى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود ويرد عليه ان المقسم هو ما يمنع انفكاكه
 عن الماهية وقد قسمه الى نفسه وهو الاول والى غيره وهو الثاني اجاب عنه الشرح
 في الحاشية الصفري بان المراد من الماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم
 ما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمنع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي او لا فالاول لازم الماهية وهو الذى يلزمها مطلقا
 اى في الذهن والخارج معا والثاني لازم الوجود اى لازم الماهية الموجودة في الخارج
 محققا او مقديرا وهذا هو الفظ ايضا من كلام الش فاقيل يبادر من كلام الشارح
 ان لازم الماهية لازم نفسها مجردة عن وجودها مطلقا وليس كذلك ليس بشئ واعلم
 ان الظاهر من كلام الش انه جعل التقسيم المذكور ثانيا حيث قسم لازم الماهية الى لازم
 الماهية من حيث هي والى لازم الماهية المأخوذة مع بعض عوارضها ونزل التقسيم الثاني
 بالسواد المحشى وهو الفظ من كلام الشريف ايضا والمشهور ان هذا التقسيم ثلاثى
 باعتبار ان اللازم ينقسم الى اقسام ثلاثة لازم الماهية ولازم ذهني ولازم خارجي لانه اذا لم يكن
 لاحد الوجودين اى الخارجى والذهنى بخصوصه مدخل في الشئ يسمى لازم الماهية
 كالزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وان كان للوجود الذهنى مدخل فيه بخصوصه يسمى
 لازما ذهنا كالكلية والجزئية وغير ذلك من المعقولات الثانية وان كان للوجود الخارجى
 مدخل فيه بخصوصه يسمى لازما خارجيا كالسواد المحشى وغير ذلك من العوارض

الخارجية ومن هنا حاول المحشى تطبيق هذه الكلام على التقسيم الثلاثى فجعل القسم
 الاول على لازم الماهية وعم الوجود في الثاني من الخارجى والذهنى فحصل منه قسمان
 لازم ذهني ولازم خارجي وان كان مقال الش الاخير منهما فتوجيه الكلام ما اشترى اليه
 اول ان المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة ومن الماهية في القسم الاول
 الماهية من حيث هي ومن الوجود في القسم الثاني احد الوجودين الخارجى
 والذهنى بخصوصه فالمقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا والاقسام لازم الماهية
 من حيث هي ومن الوجود الماهية الموجودة في الخارج من حيث هي موجودة فيه ولازم
 الماهية الموجودة في الذهن من حيث هي موجودة فيه ههنا ودع عنك ما وقع من خلط
 بعضهم بين الشرح والحاشية مع عدم تحرير المقام قوله اى يمنع انفكاكه عنها
 في الذهن والخارج جميعا اى لا يكون لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه كالاوالم
 الماهيات التى يلزمها انما وجدت كالزوجة للاربعة قوله اى يمنع انفكاكه عن الماهية
 اشار الى تقسيم القسم الثاني الواقع في كلام الش الى قسمين ما يكون للوجود الذهنى
 بخصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية ويسمى لازما ذهنا وما يكون للوجود الخارجى
 بخصوصه مدخل فيه كالسواد والبياض ويسمى لازما خارجيا قال الشارح كالسواد المحشى
 فانه لازم لوجوده الخارجى وتشخصه بالماهية والاكالات كل انسان اسود وانس كذلك
 والعجب من بعضهم انه غلط فظن ان السواد لازم للوجود الخارجى فاورد ههنا ما يلحق
 ان يطرح من بين المسودات قال المص وهو العرض اللازم ذهني او خارجي او اعم
 على ما عرفت من التحقيق السابق واما لزوم في الدلالة الالزامية فهو لزوم عقلى كائى
 قال الشارح العلامة خرج به غير النوع والفصل القريب من الجنس وخاصة والعرض
 العام والفصل البعيد لانها مقولة على ما تحت حقائق ويرد عليه ان خاصة الجنس من افراد
 المعرفة فكيف يخرج عن التعريف المذكور وجوابه ان هذا التعريف يقتضى خاصة
 النوع السابق على ما يقتضيه عطف قوله والفصل القريب عليه فلام ان خاصة الجنس
 من افراد المعرفة ههنا لم يمكن بناء كلام المص على ما ذهب اليه بعضهم من ان الخاصة التى
 هى احدى الكلبات الخمس اهم من الخاصة المطلقة والاضافية فعلى هذا يحمل قوله
 فقط على الحصر الاضافى اى بالنسبة الى ما لا يوجد فيه تلك الخاصة وان كان تلك الخاصة
 موجودة في حقائق مختلفة كما لماشئ فانه مختص بحقيقة الانسان بالنسبة الى الحياد
 وان كان يوجد في غيره من انواع الحيوانات او يحمل الحقيقة الواحدة في التعريف
 على ما هو اعم من الحقيقة النوعية او الجنسية وعلى كل تقدير يشمل التعريف الخاصة
 الاضافية لا يقال بدخل العرض العام في التعريف فيقتضى التعريفان طردا وعكسا
 لانقول قبود الحيات معتبرة في امثاله فلا انتفاض والى ما فصلناه اشار الشيخ في الشفاء
 حيث قال الخاصة المعتبرة عند المنطقيين اعنى احمد الخمسة هى المقولة على اشخاص
 نوع واحد في جواب اى شئ هو سواء كان نوعا خيرا او لا ولا يبعد ان يعنى احدا بالخاصة
 كل عارض خاص باى كلى كان ولو حشا اعلى وهذا المعنى مستحسن جدا لكن المتعارف
 في ايراد الخاصة على انها خاصة لنوع وبالدليل فصل هذا فظهر بما فرغنا ان الشئ في كلام المص
 على ما هو المتعارف فيما بينهم وقد عرفت انه يمكن تطبيقه على الوجه الذى استحسنه الشيخ



قوله على تقدير ان يكون النوع ذاتيا المناسبا ان يقال على تقدير ان لا يكون عرضيا كما يقتضيه
قوله واما اذا كان عرضيا فافهم قوله واما اذا كان عرضيا على ما قرره الشارح فيما سبق
من ان قول المص ما يدخل في حقيقة جزئياته ان ابقى على ظاهره يخرج النوع عن تعريف
الذي وان اول بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته يتدرج النوع فيه فعلى الاحتمال الاول
يكون النوع عرضيا ويكون من افرادة قلو خرج ههنا من التعريف يلزم ان لا يكون
تعريف الخاصة جامعة ان المساواة شرط عند المتأخرين وبالجملة ان كان النوع داخلا
في تعريف العرضي على ما اشار اليه الشارح فيما سبق فان لم يكن عرضيا يلزم ان
لا يكون تعريف العرضي ما نعا وان كان ما ذكره ههنا صحيحا وان كان عرضيا يكون
تعريف العرضي ما نعا ان كان كلامه ههنا مخالفا لما سبق لا يكون تعريف الخاصة
جاء ما فاحد الامرين لازم قطعا فلا بد ان يحمل التعريف السابق للذاتي على ما لا يكون
خارجا عن حقيقة جزئياته حتى يتدرج النوع فيه ويكون تعريف العرضي ما نعا
وتعريف الخاصة ههنا جامعة او يتدفع المخالفة بين كلاميه وبهذا تدفع ما اورده بعضهم
من الابحاث الثلاثة ههنا لكن انت خبير بان الشارح لم يصرح فيما سبق بكون النوع عرضيا
بل لم يشر اليه ايضا وغاية ما ذكره هناك ان تعريف الذاتي ان ابقى على ظاهره يكون
المراد بالذاتي في مخرج تقسيمه الى الجنس والنوع والفصل غير الذاتي المعروف وان حل
على التأويل بكون المعروف عين الذاتي في مخرج التقسيم ومن البين انه ليس في هذا الكلام
اشارة الى التزام كون النوع عرضيا فضلا عن الصراحة وهل هذا الا تأكيد لزوم التأويل
الذي ادعاه المحشي فيما سبق بل الحق ان غرض الشارح ان تقسيم الكل الى الذاتي
والعرضي ان كان بالنظر الى اجزاء التعريف المنفردة كما هو الظاهر يكون تعريف الذاتي
على ظاهره ويخرج النوع عن تعريفه كما هو خارج من المقسم الذي هو الكل المفرد وح
يكون المراد بالذاتي في مخرج التقسيم الثاني غير الذاتي فيما سبق اذا الغرض منه تحصيل
الكليات الثلاثة الذاتية والنوع وان لم يكن من الذاتي الذي هو من اجزاء التعريف
لكنه ذاتي ايضا مقابلا للجنس والفصل يتضح بذلك حالهما ويكمل به الكليات وانه
منهى الاجزاء فعلى هذا لا يلزم الاختلال في كلام الشارح لانه لا يفتقر الى تعريف
ولا في التقسيم والتكلا على الملك القويم قال المص فوق حقيقة واحدة اعلم حافظ
به نقاض التعريف يقال على ما تحت حقيقتين اذا المتبادر من قوله حقايق الافراد
ولا اقل من ان يكون ثلاثة وان اشتهر ان الجمع المذكور في التعاريف يراد به ما فوق الواحد
فما قبل من اقله فوق حقيقة واحدة تأكيد لقوله حقايق ليس بشئ بل هو تأسيس قطعا
ثم ان تلك الحقايق قد تكون اجناسا مختلفة فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة
جنسية وان كان خاصة لمجموعها كالاسود الشامل للحقايق المختلفة من الجمادات وغيرها
والتحيز الشامل لهما مع كون كل واحد منهما خاصا بالجسم الشامل للجمادات وغيرها
وقد تكون تواترها فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة نوعية وان كان خاصة
لمجموعها كالمشائي الشامل لانواع الحيوانات مع كونه خاصا بها لا يوجد غيرها
وكذا النائم والاسكل والمتنفس وقد عرفت ان قبود الحيات معتبرة في هذه التعاريف
فلا يتقص تعريف الخاصة بالعرض العام وبالعكس وهذا المراد بالمقولية في تعريف

العرض العام المقولية على شئ آخر مطلقا لا المقولية في الجواب فلا يكون ههنا متافيا
لما قرر من ان العرض العام لا يقع في الجواب اذ لا يلزم من عدم كونه واقعا في الجواب
عدم كونه محمولا على شئ ههنا واما ما قيل في دفعه من ان العرض العام وان لم يقع في الجواب
من حيث انه عرض عام لكنه يقع فيه من حيث انه خاصة الجنس فيصح المقولية التي
ادعاه المص فيقاس على ما عرفت بقصد ان التعريف لا يوجد للعرض العام افراد
اصلا بل السلك في احوال منافية مع انه بقصد ان التعريف لا يوجد للعرض العام افراد
ما لم يرد ههنا في مواضع من اعتبار قبود الحقيقة في تعريف العرض العام فما الحاجة
الى ذلك الا لبيان ان بقصد ان التعريف هو حاصل التعريف باعتبار كونها خواص
وامرئى انه لا يلحق ان بقصد ان هذا الكلام من العوام فيصلا عن كان بقصد ان يكون
من الخواص ثم اقول ههنا امور لا بد من التنبيه عليها الاول ان الكليات الخمس
قد تصادق على شئ واحد كالمليون وقد اشار اليه الشارح عايقا بان المليون جنس الاسود
ونوع للكيف وفصل للكيف وخاصة للجنس وعرض عام الحيوان وكالحساس ايضا
فانه جنس للسمع والبصر ونوع لخصه اعني هذا الحساس وذاك الحساس وفصل
الحيوان وخاصة للجسم وعرض عام للمضاحك على ما اشار اليه الشارح في جوامع المطالع
فالظاهر الذي اشار اليه المص بين الكليات الخمس انما هو بالحيات المختلفة وتاثيرها
ان النوع يجمع مع كل واحد من الاربعة السابقة لانه كل من الجنس والفصل والخاصة
والعرض العام نوع بالنظر الى خصه وان كان جنسا او فصلا وبما عرفت وعرضا عاما
بالنظر الى افراد الحقيقة فلا يميز بينهما ايضا باعتبار الحيات وتأثيرها ان الكليات
الخمس المنطقية عوارض اها لمروضات تسمى اجناسا طبيعية وانواعا علمية وقبولا
طبيعية وجوامع طبيعية وعوارض علمية طبيعية والمراد كبري تلك العوارض والمعروضات
يسمى كليا عقلية والنطق وكذا العقل لا وجود له في الخارج والنظر في ذلك من المباحث
الطبيعية وهل لا طبيعي لا وجود في الخارج ام لا وعلى الحقيقة وجوده في الخارج هل هو
موجود فيه بوجود مفاد او بوجود الافراد او بوجود وجوده هو عين وجوده لا فرق
وهذه الثلاثة اقوال ذهب اليها كل من طائفتي التحقيق انه غير موجود في الخارج بل هو امر
اعتباري وانتزاعي يتزعم العقل من الافراد الموجودة اذ او كان موجودا فيه فان كان
موجودا بوجود مفاد لوجود الافراد على ان يكون كل من الوجود والوجود متعديا
يلزم في مثل قولنا زيد انسان حل احد المتعارفين فهو باوذا على الآخر وهو مح وان كان
وجودا بوجود مفاد وحين وجود الافراد على ان يكون الوجود واحدا والوجود متعدد
يلزم قيام المعنى الواحد بمحليين متساويين وهو مح فالحق ما ذهب اليه الطائفة الثالثة
من ان وجود الكل الطبيعي بمعنى وجود شخصه وتحقق هذا المرام بما لا يتحمله المقام
هكذا ينبغي ان يتحقق مباحث المبادئ حتى يحسن الشروع في مقاصدها قال الشارح
العلم الالهي الثاني في ابي الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات
التي هي في بيان مقاصد التصورات الى المباحث المتعلقة بالتصورات على ما
حققناه في بحث جهة الوحدة في توجيه قوله ومقاصدها القول الشارح ولذا قال وهو
اي الباب الثاني باب القول بالشارح اي باب المباحث المتعلقة بالقول الشارح

في قدر المضاف وقال اي في بيان مباحث مقاصد التصورات فقد عدل عن سواء السبيل
واما التعبير عن مباحث القول الشارح بالمقاصد وعن مباحث الكلبيات بالمبادئ فقد عرفت
وجهه في بحث جهة الوحدة والامانع من ان يكون بعض مسائل الفن مبادئ لمسائل
اخرتها وقد كان الامر كذلك في مسائل كلام المتأخرين قال الشارح ويرادفة المعرفة
بكم مرارا اي عند المنطقى ويكون كل منهما مقسما للحد والرسم وكل منهما قسما منه واما
عند اهل العربية والاصول فيرادفة الحد ايضا اذا الحد عندهم انما هو التعريف الجامع
المانع فلا تغفل من تخالف الاصطلاحين قال الشارح والمعرف مركب كليا اي في
جميع المواد عند قوم اي المتقدمين وغالبا اي في اكثر المواد عند الآخرين اي المتأخرين
اذ التعريف بالمفرد جازر عندهم وكأنه اراد بالركب ههنا غير ما هو المعرفة سابقا ما يدل
جزء لفظه على جنس معناه لان المركب ههنا بزيادة يكون مركبا من القرينة العقلية
وشيء آخر من جنس اللفظ ومن البين ان القرينة العقلية ليست من مقولة الالفاظ
قال الشارح والصحيح هو الاول اي كون المعرفة مركبا كليا لا ما ذكر من الدليل الذي
ذكره وهو الذي اشير اليه في شرح المطالع لانه مستلزم للدور بل لان المعرفة اه واصله
ان دليله باطل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المذلول فله دليل آخر كما فصله بقوله
بل لان المعرفة قال الشارح العلامة لان المعرفة من اقسام النظر اي من الاقسام التي
يتعلق بها النظر فالامانة لا تدق ملازمة فانه قد قيل من ان النظر ان كان مصدرا
معلوما فهو صفة الناظر وان كان مصدرا مجهولا فهو صفة الامور المرتبة وعلى كل تقدير
لا يصح ان يكون هو مقسما للمعرف حتى يكون من اقسامه هذا وحاصله الاستدلال
ان المعرفة من اقسام النظر المركب فلا بد ان يكون مركبا مثله وقوله فان كون النظر
اه اشارة الى رد هذا الاستدلال وحاصله ان كون المعرفة مركبا كليا مبنى على كون النظر
ترتيب امور معلومة كما اشار اليه المستدل وكون النظر كذلك مبنى على عدم صحة التعريف
بالمفرد اللازم لكون المعرفة مركبا كليا ولكون النزاع بين القدماء والمتأخرين فيه صريح
بذكره فاندفع ما اورد المحشي ههنا فافهم فلو كان ذلك اي كون المعرفة مركبا كليا مبنيا
على هذا اي كون النظر ترتيب امور كما زعمه المستدل لزم الدور لانك عرفت انفسا ان
كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى ايضا على كون المعرفة مركبا كليا الذي يلزمه عدم
صحة التعريف بالمفرد قبله على ما ذكره المستدل توقف كون المعرفة مركبا كليا على نفسه
وهذا دور باطل فقوله ذلك اشارة الى كون المعرفة مركبا كليا الذي ادعيه المستدل وقوله
هذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور معلومة ولما كان الثاني قريبا بالنسبة الى الاول
اورد الاشارة اليه بلفظة هذا والاشارة الى الاول بلفظة ذلك فلا يخفى في قوله ذلك وهذا
ما قيل من ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون المعرفة
مركبا كليا فاللائي ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذلك لكون الاول قريبا والثاني بعيدا
ليس بشيء اذ لزوم الدور انما هو على ما استدلل عليه الفاضل فلاشك ان كما حقهنا واولا
ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور
معلومة فذلك انما هو بالنظر الى وقوعه في كلام المستدل وظاهره ان هذا الاعتبار يعتمد
فيصح اليه الاشارة بقوله ذلك قوله فيه ان اللازم مما ذكر اي بما ذكره المستدل

على

على وجوب كون المعرفة مركبا توقف كون المعرفة مركبا كليا على كون النظر ترتيب
امور معلومة حيث قال لان المعرفة من اقسام النظر الذي اه ولا يثبت بما ذكره الشارح
حيث قال في رد فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد
توقف كون المعرفة مركبا كليا على نفسه بل على عدم صحة التعريف بالمفرد ومن البين
ان هذا ليس بدور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او مراتب فالاولى ان يقال
في رد الاستدلال المذكور باستلزامه الدور فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى
على كون النظر مركبا كليا وكون النظر مركبا كليا مبنى على كون المعرفة مركبا كليا ينتج
ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على كون المعرفة مركبا فلو كان الامر بالعكس
كما ذكره المستدل لزم الدور قطعا فالفرق بينه وبين ما ذكره الشارح ان فيما ذكره المحشي
مقدمة زائدة وهي قوله مبنى على كون النظر مركبا كليا وانه اخذ قوله مبنى على كون المعرفة
مركبا كليا بدل قول الشارح مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وظاهر ان المقدمة التي
اعتبرها المحشي ههنا لا حاجة اليها وان مال كون المعرفة مركبا كليا وعدم صحة التعريف
بالمفرد واحد عند التأمل بل هما متلازمان لان كون المعرفة مركبا كليا يلزمه عدم
صحة التعريف بالمفرد وبالعكس سيما اذا لوحظ وزود النفي في قوله عدم صحة اه
على القيد الذي هو قوله بالمفرد ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قوله اذ الواجب اه تعليل
للبناء المذكور يعني ان ترتيب امور معلومة تفسير للنظر والتفسير فرع المفسر والمطابقة
انما هو من جانب الفرع ثبت ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على كون النظر مركبا
كليا هذا ولك ان تقول انما كان الواجب تطبيق المعرفة بالكسبر على المعرفة بالفتح
اذ لو كان الامر بالعكس لا يوجد تعريف غير جامع وغير مانع بل يكون الكل جامعاً ومالعا
وهو خلاف الواقع فالواجب ان يستدل بحال التعريف من العموم والخصوص على
حال المعرفة حتى يصح الاعتراض عليه في بعض الصور بعدم الجامعة وبعدم المانعية
وما قيل من انه انما يتم اذا كان التعريف المذكور للنظر متققا عليه وهو مستند
ما ذكره الشارح من انه تحصيل امره فليس بشيء لان الكلام ههنا مع الفاضلين بعدم
صحة التعريف بالمفرد مع ان اعتراض الشارح يلزم الدور انما هو بالنظر اليهم والكلام
ههنا في صدد لزومه فافهم قال الشارح راجعا الى ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
مبنيا على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف بالمفرد ممكنا عند بعضهم فتح يكون
التعريف المذكور قاصدا غير ذلك البعض التعريف المذكور وعرفه بتحصيل امر او ترتيب
امور ليكون التعريف موافقا للمعرف على مذهبه قوله ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد اه قد عرفت انفسا ان هذا القيد لا يكفي ههنا بل المراد
ولان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف
بالمفرد ممكنا عند بعضهم مع عدم تمامية التعريف المذكور عرفت ذلك البعض
النظر بتحصيل امر او ترتيب اه لكن لوضوح ما ذكرنا من سياق الكلام تركه المحشي فاقبل
من ان الظاهر ان الاشارة الى عدم تمام ذلك التعريف اي وعدم تمام التعليل المذكور
لوجوب التركيب اعتقد بعضهم امكان الافراد وعرف النظر بتحصيل امر او ترتيب امور
منها على جواز افراده وعدم وجوب تركيبه تكلف لاجابة اليه على انه مال ما ذكرناه

١ اشارة الى الدقة وهي لازوم
الدور انما يتم اذا كان التعريف
المذكور للنظر مثلا مع انه مسلم
عند المستدل واما علم كونه مسلما
عند غيره فلا بد من لزوم الدور
على استدلاله

في توجيه كلام المحشي قوله يشمل التعريف على المذهبين أي مذهب القيد ماء
والتأخرين بل يكون ما بعد كلمة أو إشارة إلى مذهب القدماء وما قبلها والجموع إشارة
إلى مذهب المتأخرين على محاذاة ما قرره بعض الأفاضل في تعريف المد لئلا يسل الاصول
يقولهم ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري لا يقال ذكر
في المواقف وشرحه أن تعريف النظر بترتيب أمور معلومة غير جامع لخروج التعريف
بالمفرد عنه والجواب عنه بأنه نادر لا يضر خروجه غير تام لأنه تعريف لمطلق النظر
فيجب أن يتدرج فيه جميع أفرادها ومن هنا غير التعريف إلى أنه تحصيل أمر أو ترتيب
أمر كما هو المختار عند المتأخرين فلهذا يدل قطعا على أن التعريف المذكور على
مذهب المتأخرين ليس إلا ناسخ لا شك أن التعريف المذكور على مذهبهم لكن لما كان
مذهب القدماء عند رجا في مذهبهم لأن المتأخرين يقولون بمثل ما قاله القدماء مع زيادة
كان التعريف المبني على مذهبهم شاملا للمذهبين على أنه لا كلام في بقول التعريف المذكور
للمذهبين بالاعتبار الذي أشرنا إليه آنفا وله نظير كما عرفنا أيضا فلا حاجة في توجيه الكلام
إلى ما قبل من أن المعنى يكون التعريف جامعاً على أي مذهب يريد من مذهبي إمكان إفراجه
وجوب تركيبه أدلواقتصر على ذكر الترتيب لم يكن جامعاً على مذهب إمكان الأفراد
وأول اقتصر على ذكر التحصيل لم يوضح جمعه على مذهب وجوب التركيب لئلا يفتقد
وفي بعض النسخ ليشتمل من الاقتعال وهو ظاهر مبني ومعنى قوله وهذا الترتيب الجملي
لا واقعي لشمول الأول والثاني فالغاي بينهما أنهما بالنظر إلى الحمل لا إلى الواقع كما في قواهم
في تعريف المقدمة ما جعلت جزء قياسه والفرص منه انما هو بيان شموله للتعريف بالمفرد
وللتعريف بالتركيب شمولاً واضحاً وما قبل من أن الظاهر من مقابلة قوله أو ترتيب الأمور
لقوله تحصيل أمر أن المراد تحصيل أمر واحد أو ترتيب أمور متعددة يستلزم على ما
صرح به الزحشرى من أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والوحدية أو العدد قال
إنها يكون القصد بشفع ما يقويه فهو هنا يكون المقابلة المذكورة قرينة على أن المراد
بتحصيل أمر تحصيل أمر واحد فيكون الترتيب المذكور واقعياً لا جعلياً فغير وارد على المحشي
لأنه معترف بالتزديد الجملي ومعناه أن التباين بينهما ليس إلا باعتبار ذلك ليس إلا باعتبار
أن الأول بالنظر إلى الأمر الواحد والثاني بالنظر إلى ما عداه وأما التزديد الواقع في نفس الأمر
كما نفاه المحشي فلا يقول به أحد ههنا إذ لا شك أن تحصيل أمر في حد ذاته أمر سواء كان أمراً
واحد أو أكثر والالفاظ الواقعة في التعريف يجب أن تحمل على ما يتبادر منها والحق أن
هذا التزديد جملي مبني على ما ذكره الزحشرى في مثله لا واقعي وأن لم يتفطن له القائل
قال الشارح بل لأن المعرفة لا بد فيه أي في حصول المطلوب به من تصور شئ شئ
لشئ سواء كان ذلك التصور جزءاً من المعرفة كما هو الظاهر من كلمة في المفيدة الجزئية فيكون
قوله فيكون مركباً مسلماً وشرطه خارجاً عنه فيكون ذلك القول بمنزلة قافهم قوله
إذ لا بد في الماهية المعرفة أي التي قصد تعريفها من وجهين الأول الوجه المعلوم به الماهية
قبل التعريف وأولاً ذلك لا يصح ولا يمكن طلبها بالوجه الغير المعلوم لكونه مجهولاً
مطلقاً وهذا الوجه المعلوم اضطراري غير داخل تحت الطلب والالزام طلب المجهول
المطلق أيضاً والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية وهذا هو الذي

يطالب علم الماهية به وانما علم الماهية به إذا علم ثبوته للوجه الأول الثابت للماهية كي يلزم ثبوته
للماهية فتعلم به إذا يلزم من العلم بوجه الشئ العلم بذلك الشئ إذا علم ثبوته له فالتك إذا
تصورت مثلاً الإنسان بوجه الحيوانية ثم تصورت الناطق ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان
يلزم منه أن تصور ثبوت الناطق للإنسان فالوجه الأول واسطة في ثبوت الوجه الغير
المعلوم به الماهية للماهية بواسطة في الاثبات كما يتوهم من ظاهر العبارة ههنا وفيما سبأني
و يعترض عليه بأنه يلزم منه اكتساب التصور من التصديق فعلى هذا يكون الانتقال من
ذلك المفرد البسيط إلى الماهية بواسطة ذلك الوجه المعلوم سواء كان ذلك المعرفة مركباً
من المفرد البسيط وذلك الوجه المعلوم كما هو مقتضى كلام الشارح أو كان المعرفة هو ذلك
المفرد البسيط بشرط ذلك الوجه المعلوم وعلى هذا بنى المحشي اعتراضه الآتي بقوله وايضاً
لم لا يجوز أن هذا يدع عنك خرافات الأوهام قوله وقريب منه ما قبل القائل هو الأفاضل
الاصفياني في شرح الطوالع وحاصله أن الشئ المطلوب تصويره لا بد أن يكون متصوراً بوجه
ما ولو لا ذلك لاستغنى عنه وذلك الوجه ضروري والالزام طلب المجهول المطلق كما أشرنا إليه
ولا بد ايضاً من تصور يستفاد منه المطلوب وهذا التصور امر اختياري مغاير للتصور السابق
الغير الاختياري فوجب تحقق التصورين في حصول المطلوب على أن يكون كل منهما
جزءاً من المعرفة فيكون التعريف بالتركيب ليس إلا في هذا يكون النزاع بين الفريقين أي
القدماء والمتأخرين في أن التصور الأول جزء من التعريف أو لا فاقبل من أنه على هذا يكون
النزاع بين الفريقين لفظياً إذا القائلون بجواز التعريف بالمفرد لا ينكرون وجوب تحقق
التصورين في حصول المطلوب ليس بشئ والحق أن كلام هذا القائل صريح في أن المعرفة
البسيط مركب من مجموع التصورين بخلاف ما قرره المحشي أو لا فإنه وإن كان ظاهره أنه لكنه
غير منصوص فيه فلذا قال وقريب منه ما قبله ثم إن في الوجه الذي قرر المحشي بعض
التفصيل وهو اعتبار الثبوت والواسطة فيه بخلاف الوجه الثاني فإنه عار عن مثل هذا
الاعتبار فقبل من أن الفرق بين الوجهين أن الأول مبني على عدم جواز الانتقال من المعنى
البسيط إلى المطلوب وأن الثاني مبني على وجوب اعتبار الوجه المعلوم به المطلوب وأن جاز
الانتقال المذكور قافز قابس بشئ إذ لا يمكن الانتقال من المعنى البسيط إلى المطلوب
بدون اعتبار الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف فإن أراد أن الوجه الثاني مبني على
جواز الانتقال بدون اعتبار الوجه المعلوم فذا مع كونه تناقضاً خلاف الواقع وإن أراد أنه
مبني على جواز الانتقال مع ذلك الاعتبار وبدونه لا يجوز الانتقال فذا غير الوجه الأول
فن إن الفرق فالوجه فيه ما قد مناه قوله فيه أن وجوب تصور ثبوت شئ أه أشار إليه
الشارح العلامة في بعض تصانيفه حاصله أنه لو كان مثل هذا الاعتبار مقتضياً للتركيب
المعرفة من الثابت أعني الوجه الثاني والمثبت له أعني الوجه الأول المعلوم به الماهية قبل
التعريف لزم أن لا يكون مثل الحيوان الناطق ليعرف الإنسان حداناً له لأن ذلك الوجه
المعلوم أعني الشبهة مثلاً أمر عرضي له فيكون مركباً من الداخل والخارج فيكون رسماً لا حاداً
أنه حد تام قطعاً واتفاقاً فهو ينقض إجمالي الدليل المذكور باستلزامه خصوص الفساد
ولكون التركيب ظاهراً في كلام الش وقوة النقص ايضاً قدمه على المنع بقوله وايضاً لم
لا يجوز أن قوله اللهم الآن يلزم ذلك أي الحدية باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات وحاصله

انما لم انه يلزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على ذلك التقدير حدا تاما اذا الحد التام
 في الاصطلاح ما اشتمل على جميع الذاتيات وذلك الاشتمال موجود ههنا والاعتبار المذكور
 لا يضر بذلك وهذا مما اشار اليه ابو الفتح حيث قال في الجواب عنه مدار الحد التام اصطلاحا
 على كون المبادئ الموجودة بعد وضع المطلوب وتصوره بوجه ما ذاتيات صرفة
 لا على كون المبادئ المترتبة مطلقا فلا يندرج في الحد التام كون ذلك الوجه عرضيا هذا
 وقد اجاب ايضا بان التام ان الصورة المفروضة حدا تاما وان يكون رسما تاما كمال من الحد
 التام والحد التام انما يتحقق اذا تصور المطلوب بذاتي له ثم حصل باقي ذاتياته وعرف بها هذا
 فكلام المحشي ههنا انما ينطبق على الجواب الاول على ان يكون معنى الملازمة المذكورة
 لاعلى الجواب الثاني على ان يكون معنى لبطان الثاني اعني قوله يلزم ان لا يكون حدا
 تاما له نعم او كتنى المحشي في الجواب بقوله اللهم الا ان يلزم ذلك لا يمكن ذلك على ان يكون
 الاشارة بقوله ذلك الى عدم كونه حدا له لكن قوله باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات
 كما عندنا من النسخ ياتي عنه قطعا وهذا لا يلتفت الى غيره قوله وايضا لم لا يجوز ان عطف
 على قوله فيه ان وجوبه حاصله ان اللازم مما ذكره الشارح توقف ثبوت الوجه الثاني
 للمعرف بالفتح على الوجه الاول فلم لا يجوز ان يكون ذلك الوجه الاول شرطاً للانتقال
 من المعنى البسيط الى المعرف لاجزائه من التعريف فلا يلزم التركيب فيه وما قبل من انه
 يجعل النزاع افضيا الان يكون النزاع في ان الوجه الثاني يشغل منه وحده الى المطلوب
 او لا قد قرح بان هذا المنع من طرف المجوزين بالتعريف بالمفرد فيكون النزاع بينهم
 في ان هذا الوجه المعلوم بعد ذلك ومنه هل هو جزء من التعريف او شرط له وهذا نزاع
 معنوي جدا فان اراد بالاستثناء هذا المعنى فربما يوافق والافلامعني له ثم اقول ولو قوله
 وهذان واردان له فملت هذا القول اعني قوله وايضا لم لا يجوز على جواب آخر بدل قوله
 اللهم الا ان يلزم اه فافهم قوله وهذا ان اي هذان الاشكالان نقضا ومعنا واردان
 على ما قبل الذي كان قريبا الى ما قرره المحشي وانما احتاج الى هذا التبيين مع وحده
 ما ال وجهين فالوارد على احدهما وارد على الآخر اوضح تفاوت الوجهين في التقرير
 وكون ما قرره المحشي ظاهرا في شرطية احد الوجهين للآخر بخلاف ما قبل فانه
 ظاهرا في الجزئية فلعن قوله فليشمل اشارة الى تفاوت ورود الاعتراض عليهما بان
 الاعتراض الاول ظاهر الورد على ما قبل دون الثاني بخلاف ما قرره المحشي فالظن فيه
 ورود الثاني عليه دون الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع الاعتراض الثاني عنهما
 بان القائل بالتركيب انما يقول به اصطلاحا ولا يناقش عليه بمثله هذا ما عتدي وقد اطل
 فيه بلاطائل قال الشارح العلامة وهذا اي كون المعرف لا يدق فيه من ثبوتاه او كون المعرف
 مركبا معني قواهم في دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بالتعريف
 بالمفرد لا يد من قرينة عقلية صحيحة للانتقال من المعنى البسيط الى الماهية فيكون
 التعريف مركبا من تلك القرينة العقلية والمعنى البسيط هذا ودع عنك الاوهام
 ولهذا اي ولانه لا يد في التعريف بالفصل وحده او الخاصة وحدها مثلا من
 القرينة العقلية الصحيحة للانتقال قايوا في دفع الاعتراض على التعريف المذكور
 بالفصل وحده او الخاصة وحدها بان معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له

فيه نظر بعض القاضل فوه خليل
 حيث رجح ههنا الاحتمال الثاني
 فالوجه فيه ما حفظناه

الضحك كما جزم به اهل العربية فيكون مركبا من الذات والصفة وهذا القدر من التركيب
 كاف ههنا وبهذا يدفع الاعتراضان الاولان من المحشي اعني قوله يفهم منه وقوله وههنا
 نظر لان المعنى المذكور ليس لاجل ما ذكر بل لاجل اه فافهم واعلم ان الشارح المحقق
 ذكر ههنا كلاما جامع الاجوبة الثلاثة من الاعتراض المذكور فاشار به الى ان ما بالاجوبة
 الى شيء واحد وتوضيح المقام ما ذكر في المواقف وشرحه ان من يرى ان النظر انكساب
 المجهول بالمعلومات وهم ارباب التعاليم قالوا النظر ترتيب امور معلومة او مظهرية
 للتأدي الى امر آخر واورد عليه انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما
 واجيب عنه اما اولاه فلاه كما قاله ابن سينا ندر خداج لا يضر التعريف المذكور ورد بانه
 لا يشي عللا لان الحد انما هو لمطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افراده التامة
 والنافسة قل استعما لها او كثر واما ثانيا فلاه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية
 مخصوصة لانها بحسب مفهومها اعم من المحدود فلا يتصور الانتقال منها الامع امر
 زائد يكون بينهما ترتيب وامثالنا فلا تنهما مشتقان ومعنى المشتق شيء له المشتق منه
 فهناك تركيب قطعا وكلاهما مردودان اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرج
 عن كونه حدا الان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج واما الثاني فله عدم
 انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات والى كلال الدين اشار المحشي بقوله وايضا الى آخر
 قوله ثم قال الشريف والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلا فيكون هناك حركة
 واحدة من المطلوب الى المبدأ الذي هو معنى بسيط تسلم الانتقال الى المطلوب من غير
 قرينة الالم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار
 مزيد مدخل فيه فلم يلتفتوا اليه وخصوا حد النظر عما هو المعبر عنه وهذا تحقيق ما نقل
 من ابن سينا ومنهم من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر
 او ترتيب امور انتهى وزاد المولى جلال الدواني وجها رابعا في الجواب عن الاعتراض
 المذكور وقال نقلا عن الغير ان المعرف بالفتح لا يد ان يكون معلوما بوجه ما فالتعريف
 بالمركب من ذلك الوجه والمفرد هذا فالشارح المحقق سرد الاجوبة الثلاثة على نسق
 وزعم ان الكل جواب واحد ثم نقول ان الشريف وان حكم بحقيقة جواز التعريف
 بالمفرد لكن قال شارح الاشارات اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث
 هو واحدا رسما وكذلك الفصل وحده لا يكون حدا ناقضا وذلك لان الواحد منها لا يدل
 على الشيء المطلوب بالمطابقة والالكان اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام وهو يشتمل
 على قرينة عقلية من جهة انتقال الذهن من اللازم الى المعلوم وتلك القرينة ان صرح
 بها اقتضت لفظا آخر فكان الدال بالحقيقة شيئين لاشياء واحدا ولهذا السبب
 بعد الحدود والر سوم في الاقوال دون المفردات في الالفاظ وايضا انتقال الذهن
 من شيء الى شيء على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والانتقال
 من الحدود والر سوم الى المطالب صناعي وانما يتعلق بالصناعة تأليف مفرداتها لا غير
 فهي لانكون الامثلة انتهى وهذا صريح في كلام الشيخ في الحديث قال الحد قول
 دال على ماهية الشيء كما اشار اليه المص والى هذا التحقيق مال اليه الشارح وحكم
 بان الصحيح هو الاول ثم ان المراد بالتركيب ههنا هو التركيب العقلي وقد نص عليه شارح

الاشارات ايضا حيث قال في قول الشيخ وكل محدود فهو مركب في المعنى ههنا صرح بأنه
يريد التركيب العقلي وغرض المحشى من قوله يفهم منه انه بيان الواقع لا الاعتراض
على الشارح فمن لم يتفطن بما ذكرنا قال ما قال والتكلاان على الملك المتعال قوله يفهم منه انه
قد عرفت انما ان الغرض منه بيان الواقع بان المراد من التركيب ههنا التركيب العقلي
لا الاعتراض عليه بانه مخالف لما في بحث الالفاظ من ان التركيب دلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى فلا حاجة الى ما قبل من انهما معنيان لغويان للمفرد والمركب ولا يجب
ان نحمل الالفاظ المذكورة في فن على معانيها الاصطلاحية انتهى ولعل لما ذكرناه امر
بالفهم قوله وههنا نظراء وقد اشرنا الى دفعه بانه ليس غرض الشارح من قوله واهذا
قالوا ان التعريف للزوم تركيبه قالوا معنى الناطق اه بل غرضه انهم قالوا في دفع الاعتراض
على تعريف النظر بترتيب امور بالفصل والخاصة وخذ هما انهما مركبان معنى كما صرح به
الائمة العربية في دفع الاعتراض المذكور والدليل على هذا انه ليس من عادتهم بيان
معاني الالفاظ فالمراد انما هو الاستدلال بنصريح الائمة العربية على وجوب تركيب
المعرف حتى يدفع به الاعتراض هذا قوله وايضا اه قد اشرنا الى ان الغرض من قوله
واهذا قالوا معنى الناطق اه دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بالفصل والخاصة
وحدهما فكان الشارح ادعى ان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشقتات وهي مركبة
من حيث اشتغالها على الذات والصفة وهذا الحصر مستفاد من تخصيص الناطق
والخاصة بالذكر فاعتراض عليه المحشى بان هذا الجواب قاصر اذا لا يلزم ان يكون الفصل
والخاصة مشتقين فيجوز لايوجد فيهما التركيب فلا بد دفع به الاعتراض فلا يلتفت الى بعض
الاوهام ههنا وجوابه انه بعد كونه خارجا عن قانون المناظرة لكونه منع المنع النقص المذكور
على التعريف ان غرض الشارح انما هو بيان حال الاكثر ومعنى قوله واهذا قالوا اه واهذا
قالوا في دفع الاعتراض بالتعريف بالمفرد ان التعريف بالمفرد في الاكثر يكون بالمشقتات
وهي مركبة من الذات والصفة وقد وقع لفظ الاكثر ههنا في تشرح المطالع في عبارته المسودة
كما اعترف به الشريف هناك والحاصل ان غرض الشارح انما هو الاشارة الى دفع الاعتراض
بالفصل والخاصة المشتقين قوله فان قلت اه منشاؤه تفسير الناطق مثلا في له النطق
ومورده هو دفع الاعتراض المذكور بذلك التفسير وحاصله ان ذلك الجواب مستلزم
للفساد ثم ان هذا البحث مما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع حيث قال يرد عليه اي
على دفع الاعتراض بالمعنى المذكور ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلا والامكان
العرض العام داخل في الفصل فيكون رسما لاحدا ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه
انقلب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت
الشيء لنفسه ضروري فذكر الشيء في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه
ثم قال فان قيل المشتق منه داخل في مفهومه ضرورة وكذا ثبوت الموضوع الذي ينسب اليه
فيكون مركبا قلنا ليس شيئا منهما محمول على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفه
وان اخذ منهما محمول عليه كما ثبت له المشتق منه عاد الكلام الى مفهوم الثابت والحال
ان الشيء ليس داخل فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبر مفهومات متسلسلة الى ما لا ينتهي
انتهى فظهر من هذا ان الجواب الذي جوبه المحشى ههنا اختيار للشيء الاول مع الاشارة

الى

الى دفع فساد لزوم دخول العرض العام في الفصل ودفع لزوم كونه رسما فاقبل على قوله
بل مقصودهم من انه زيفه الشريف بانه ح ينقلب مادة الامكان الخاص ضرورية
فان الشيء له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري ليس بشيء لان
كلام الشريف انما هو على تقدير ارادة ما صدق على ما عرفته وكلام المحشى على تقدير
ارادة المفهوم هذا قوله بل مقصودهم اه بمعنى ان ليس المقصود ان المعبر عنوان الشيء
فقط حتى يلزم ان يكون الحد رسما بل المقى ان المعبر فيه مفهوم بصدق عليه الشيء
اي مفهوم كان عرضيا او ذاتيا جنسيا بعيدا او قريبا ولا يقتضيه مفهوم بخصوصه
فلا يلزم كون الحد ناقصا رسما كما زعم السائل ولا كونه حدانا كما توهم من قوله او الحيوان
ولا التكرار اذا قيل في تعريفه الجسم الناطق لان كلا من ذلك انما يلزم اذا اريد مفهوم
بخصوصه وان لم يتفطن له بعض الطريرين وورد ههنا انما ثلاثة فاسدة بقي انه
لا حاجة في دفع الاعتراض المذكور الى التزام ارادة المفهوم الاعم بل لو اريد ما صدق
عليه ذلك المفهوم سيدفع الاعتراض المذكور واما لزوم انقلاب مادة الامكان الخاص
ضرورية فخ على ما اشار اليه الشريف فذوق بانه انما يلزم الانقلاب على هذا
التقدير اذا اعتبر ما صدق عليه مفهوم الذات مطلقا بدون تعبيده بصفة الضحك مثلا
واما اذا اعتبر مقيدا بها كما هو اللفظ فلا ضرورة انه من قبيل ثبوت المقيد للمطلق لامن قبيل
ثبوت الشيء لنفسه هكذا ينبغي ان يفهم قال الشارح وهو الحد قال شارح الاشارات
اسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك اللفظي لان التام دال على الماهية بالمطابقة
كلاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام
ويقع على الحد ود الناقصة بالتشكيك لان المشتق على اجزاء اكثر احق بهذا الاسم
من المشتق على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحتمل على التام الذي هو الحد
الحقيقي وحده انتهى ورده صاحب المحاكمات بان الحد مادل على مجرد الذاتيات فان دل
على الجمع فقام والافناقص فيكون مشتركا معنويا مقولا بالتشكيك وهذا اوفق بسباق كلام
الشارح بل باصطلاح القوم ايضا فيقبل من ان ما ذكره صاحب المحاكمات لا يصلح للرد
عليه لان الكلام في اصطلاح القوم وهو محل نزاع بعدم دفعه بان غرض المحاكم ترجيح ما
قرره عليه وما قرره اوفق بالغرض والاصطلاح بعد تسليم موافقة ما قرره شارح
الاشارات لاصطلاح القوم قوله اي بمجرد الذاتيات اي الخالي عن العرضي اذا واخذ
العرضي في الحد لخرج عن الحدية والكلام ههنا في الحد فعلى هذا يكون المراد بقوله
او يوجد بميزة هما حداه غير الكنهية بمقتضى المقابلة ثم المراد من مجرد الذاتيات ما هو اعم
سواء كان جمع الذاتيات او بعضها فتشمل الحد الناقص ايضا في هذا التفسير اشارة
الى ان الكنه غير مختص بالحد التام كما هو المتبادر وقد اشار اليه الشريف في الحاشية
الصغرى حيث قال ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع الاجزاء بالكنه
هذا اذا كان حدانا وان كان غير الحد التام بخلاف ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى
بق انه قد تقرر ان الرسم قد يفسد الكنه ايضا فلعل التفسير المذكور مبني على الاغلب
او على مقتضى المقابلة فافهم ثم قيل ان المراد بالاجزاء ههنا الاجزاء المحمولة فيردان نحو البيت
يحد بالسقف والحدان وليس شيء منها محمول وليس شيء لان الكلام ههنا في الاجزاء

على
الحد
سواء

العقلية وكل من الاجزاء المذكورة اجزاء خارجية خارجة عن البحث قوله بناء
على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر من كون الكلام في التصورات
وان كان التصور بمعنى حصول صورة الشيء في العقل شاملا للتصور والتصديق ولك
ان تقول هو المتبادر من نفس التصور لما هو المتعارف من استعماله في مقابلة التصديق
فالتبادر المذكور قرينة على هذه الارادة فلا بد ان التصور من اللفاظ المشتركة
ولا يجوز استعملها في التعريف بلا قرينة لان استعمال لفظ التصور ههنا بالقرينة
كما اثرنا اليه ولو اعترضنا العين عن هذا التبادر لفتحها التبادر المذكور باما واولانه
مخصص له بما يقابل التصديق فبيان الواقع يقتضي الاعتناء بالتبادر المذكور هذا قوله
وذلك اقول ذكر ابيانه وجوها ثلاثة متعارفة المأل لان الاكتساب اى اكتساب التصور
لان الكلام فيه ثم ساق قوله بان يوضع المط التصوري على هذا المنوال من غير تعرض
لجانب التصديق لعدم الحاجة ههنا لبيان ما ذكره مأخوذ من شرح المطالع وقد
قال ههنا المراد بتصور الشيء في التعريف تصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان
التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا
لتصور الكسبي بطريق النظر بان يوضع المط التصوري المشعوريه اولا ثم بعد الى
ذاتياته او عرضياته وبوئلف بعضها ببعض تأليفا يودي الى المط كما يعمل ذلك
في التصديقات انتهى فاللايق له ان يورد قوله كما يعمل ذلك في التصديقات
في ذيل قوله بان وضع المطالب التصوري اه ليوافق النقل المنقول عنه ايسر بشئ
اذلا كلام ههنا في التصديقات وان ذكره شارح المطالع توضيحا للمقام وقصدا الى التعميم
والعجب من عاقل كيف يتجاسر على الاعتراض بمثله باختلال نقله فهل هذا الامن اختلال
فهمه ورشده ويمكن ان يقال خصص جانب التصور بالبيان اذ لا نزاع لاحد في كون
بعض التصديقات نظريا وكسبيا بخلاف جانب التصور فان منهم من ذهب الى
ان التصورات كلها بديهية لا تحتاج الى الكسب وان توهم بعضهم ان هذا من الامام تشكيك
لامذهب له في تخصيص جانب التصور بالبيان رد لما ذهب اليه الامام مع كفايته في توضيح
المقام بل الواجب الاكتفاء به في تحرير المرام قوله المشعوريه اولا اى المعلوم بوجه ما
قبل التعريف اذ لو لم يكن مشعوريا به اولا يلزم طلب الجهول المطالع كما سبق وهو مح
ثم بعد اى يقصد اشارة الى الحركة الاولى اعني الحركة من المطالب الى المبادئ وقوله وبوئلف
بعضها مع بعض اشارة الى الحركة الثانية اعني الحركة من المبادئ الى المطالب فعلى هذا يكون
النظر عبارة عن مجموع الحركتين اعني الحركة من المطالب الى المبادئ والحركة من المبادئ
الى المطالب وهذا مذهب القدماء وعند المتأخرين النظر عبارة عن الترتيب اللازم
للمحركة الثانية واذا عرفه بترتيب امور معلومة فاختر المحشى ههنا مذهب الاقدمين
تبعا لشرح المطالع ثم ان هذا البيان مبنى على وجوب تركيب التعريف كما ذهب اليه
القدماء او على الاغلب كما ذهب اليه المتأخرون بناء على جواز التعريف بالمفرد عندهم
لا عند الاوائل والظ ان النزاع بينهم معنوي وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه الانتقال
الى المط من غير ان يكون الوجه الماهية قبل التعريف جزءا من التعريف
اولا يصح ذلك الانتقال بل لابد ان يكون ذلك الوجه جزءا من التعريف وقد سبق

تحقيقه لكن هذا انما يكون معنويا اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يقع تصورا
آخر بطريق اختياري في الجملة اولا قال القدماء بالثاني وقال المتأخرون بالاول واما اذا
كان النزاع في ان التعريف المفرد هل يقع تصورا آخر بطريق معتبر عند باب الصناعة
كان نزاعا لفظيا لا بديهي على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر النظر بحيث
يتناوله امكن الصناعة بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتناوله لم يمكن التعريف
الصناعي بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسر والنظر بمجموع الحركتين او بترتيب
امور معلومة مع جواز اعتبار ذلك القليل وتفسيره بما يتناوله كما سبق هكذا نص عليه الشريف
في حواشي المطالع تبعا لشارحه فلا يلتفت الى ما صدر من بعضهم ههنا قوله البينة
اى بالمعنى الاخص وهى التى يلزم من تصور الملزومات تصوراتها على ما يقتضيه قوله
الحاصلة اه قوله ايسر حصولها كذلك اى بطريق الكسب اذ قد عرفت ان طريق
الكسب ان يوضع المط المشعوريه اولا ثم ينتقل منه الى ما يحصله وهذا غير موجود ههنا
بل الموجود انما هو تصور الملزومات بحيث يلزم منه تصور لوازمها قطعيا وحصوله
ان ههنا انما هو الانتقال من تصورات الملزومات الى تصورات لوازمها فلا يطلق عليه
الكسب اذ لا بد في الكسب من امور ثلاثة الشعور اولا بالمط ومجموع الحركتين والقصد
بل القصدان وكل منها غير موجود في اللوازم البينة قوله فلا دخل لها اى لتصورات
الملزومات بالنسبة الى تصورات لوازمها البينة في التعريف اى في دخولها في التعريف
المذكور والمعنى فلا دخل لها اى لتلك الملزومات في التعريف اى في كونها تعريفيا
حتى تدخل في تعريف التعريف ثم اقول هذا هو الموجود فيما عندنا من النسخ وهكذا
في شرح المطالع ولو قيل فلا تدخل في التعريف لكان اظهر قوله ولان الاكتساب
عطف على قوله لان الاكتساب وحاصله ان الاكتساب يحصل مالم يحصل بكونه سببا
لذلك التحصيل وتصورات الملزومات ليست سببا لتحصيل تصورات اللوازم لان تصوراتها
بديهية لا تحتاج الى شئ غير تصورات الملزومات وهذا لا يمنع كون تصوراتها بديهية الا ترى
ان تصورات اطراف القضايا لا تمنع بدا ههنا كما في قولنا الكل اعظم من الجزء ولو كان
احتياج تصورات اللوازم الى تصورات ملزوماتها مقتضيا لنظر فيها لكان امثال
القضايا المذكورة نظرية وهو يوط فتصورات الملزومات انما تكون سببا لخطور تصورات
لوازمها في القلب لا لتحصيلها ولذا قال حتى لو فرض تصورها يعنى لو فرض تصور اللازم
غير بديهي لم يحصل ذلك التصور بمجرد تصور الملزوم بل يحتاج حصوله الى امر آخر
غير تصور الملزوم فلما لم يحتاج تصوره الى امر آخر غيره علم ان تصوره بديهي وقد عرفت
ان ذلك القدر من الاحتياج لا يمنع البدهية غايته ان تصور الملزوم يكون سببا لخطوره
في القلب لا حصوله كسبا لبدايته وما قبل من ان البدهية لا تستلزم العلم اذ توجه شرط
فيحوز ان يكون تصور الملزوم سببا لحصول تصور اللازم البديهي فليس شئ اذ غاية
التوجه لخطور لا حصول كسبا لانه انما يتوجه الى ما يوجد في الحافظة او كان الموجود
ههنا الحصول كسبا يلزم ان لا يكون بديهي وهو خلاف ما فرضه القائل والعجب انه لم يتقنع
بما تكلمه من الكلام المناقض لما قرره اولا وزعم ان قوله حتى لو فرض اه حق الا انه لا يفيد
في المقام وقد عرفت انه افاد في المقام ما افاد كما لا يخفى على اهل الوداد قوله بل بعض اللوازم

البيئة اه ترق في البيان من الظ الى الاظهر اذ اللازم المتقدم كالبصر لفهمه العي
ادخل في عدم الحصول عن ملزمه اعني عدم الضر من اللازم المتأخر كما انضرب
اللازم للضر وبذلك كيف يكون المتقدم حاصل من المتأخر بخلاف اللازم المتأخر
قوله فلا يكون تصور الملزوم ميبنا لتصور اللازم لغرضه بينا ولا كاسبا لغرضه متقدما
ولا كاشفا لغرضه موقوفا عليه فعلى هذا يكون هذا القول تفرعا على قوله بل بعض
اللازم البيئة والظ انه تفرع على الوجه الثاني يدل عليه قوله بل سببا لحصوله في الذهن اه
والمعنى فاذا كان تصور اللازم البين بينهما فلا يكون تصور الملزوم ميبنا
لتصور اللازم لغرضه بينا ولا كاسبا لغرضه بينهما ولا كاشفا لغرضه متقدما
ينبغي بينهما هذا واما ما قيل من ان الظ ان يؤخر هذا من الوجوه الثلاثة اذ لا يحصل له
بالاولين فقد وقع في غلطين وقد بينا الامر فيه لدى العينين فافهم قوله ولان الحصول
بالاكتساب يكون بالقصد والاختيار اى قصد كسب ذلك المط واختياره وان كان المط
مترقا على ذلك الكسب من غير كسب واختيار بناء على ان المط يحصل عقبيه تولدنا
او اعدادا اولزوما او بخلق الله تعالى اياه عقبيه عادة على اختلاف في ذلك لكن هذا لا يمنع
كون الحصول بالقصد والاختيار لان مباشرة اسبابه مباشرة له على ما حقق في علم الكلام
بخلاف تصورات اللوازم البيئة فانها لما كانت بديهية غير محتاجة الى التحصيل كما فصله
في الوجه الثاني كانت حاصلة في نفسها من غير ان يتصور للقصد والاختيار مدخل فيها
فانها ان تصوراتها خطرت بالبال بتصورات الملزومات ولو كانت تصورات الملزومات
اختيارية فقطهر من هذان هذا الوجه قريب الى الوجه الثاني بل الوجة الثلاثة متقاربة
ما لا كما اشرفنا اليه اولاً ونهنا التفرع اندفع ما قيل ان اراد ان النظر اختياري يلزم ان يكون
حصول تصور اللازم من تصور الملزوم اختياريا كذلك وان اراد ان الحصول بعد
النظر وعقبيه اختياري فيرد عليه انه ليس كذلك والحاصل انه لا فرق بين الحصولين
في الكون اختياري على تقدير وغير اختياري على تقدير آخر انتهى لانا لمختار الشق الاول
وتمتع الملازمة والسن ما اشرفنا اليه من الفرق بين المقامين قوله يعني اه اشارة الى دفع
سؤال مقدر كانه قيل لو اكنى بقوله ما يكون تصويره سببا لا اكتساب تصور الشيء
وجعل التصور اعم من الكنه والوجه لكان شاملا للمحد والرسم ايضا كما فعله في شرح
المطالع فسوق كلام الش انه لو اكنى به لم يكن شاملا لهما وهذا خلاف الواقع اجاب
بما ذكره وحاصله انه لو اكنى به لم يكن شاملا لهما بناء على ما هو المتبادر من التصور
بالكنه والالفاظ الواقعة في التعريف ينبغي ان تحمل على ما يتبادر منها وان امكن شموله
مع قطع النظر عن التبادر فاورد قوله اما بكنه او بوجه اه ليشمل كليهما شمولاً ظاهراً
من غير ترك ما هو اللازم في التعريف والتجسس ان الشمول عند ترك التزديد يحتاج الى ترك
ما هو المتبادر ولما كان الترك المذكور غير ظاهر في التعريف كان الشمول المذكور
غير ظاهر ايضا واما الشمول عند التزديد فقط جدامن غير ارتكاب خلاف ما هو الظاهر
في التعريف اعني الحمل على التبادر فاندفع ما قيل من انه لو اعتبر التبادر لم يكن هناك
شمول اصلاً واولم يعتبر لكان هناك شمول ظاهر فالتزديد المذكور يجعل الشمول المذكور
متصوفاً لظاهرا انتهى على ان الفرق بين الظاهر والنص مما اعني به الاصولون

عبد الرحمن
حيث جعله منوطاً بالمول
والثالث ايضا

ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الظ بمعنى المنصوص عند غيرهم كما هو
المتبادر ايضا من وصف الشمول بالظهور هذا فنخلص من هذان في هذا البيان نعر ايضا
لما في شرح المطالع من الاكتفاء بالشق الاول نعم لم يذكر في شرح المطالع قيد الاكتساب
ايضا لكنه مراد كما نص عليه شارح المطالع فسواء ذكر هذا القيد كما ههنا وترك كما في
شرح المطالع يخرج الملزومات بالنسبة الى لوازمها البيئة فاقبل من ان تخصيص التزديد
ببيان فائدة تحكيم ليس بشيء قوله لما كان طريق التقسيم وفي بعض النسخ صورة التقسيم
وفي كل اشارة الى انه ليس ههنا تقسيم حقيقة وهو ظاهر وحاصل كلامه انه لما كان
صورة التقسيم الواقعة في التعاريف اما لتقسيم المحدود واما لتقسيم المحد لا لشك
او التشكيك لعدم مناسبة كل منهما لمقام الحد والمحدود بين الشارح بهذا الكلام ان
صورة التقسيم ههنا لتقسيم المحدود للعلامة المنقولة عن الاصفهاني للحد فقوله لكن
لا على طريق اه مربوط بقوله قد يكون للمحدود وقد يكون للحد واستدراك من المجموع
لامن الاخير كما توهم من قال بشره كلامه ان كلا القسمين صحيح لكن القسم الثاني
مشروط بشرط ثم قال وهو فاسد لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل
انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولافلان الاستدراك من المجموع لامن الاخير وهو ظاهر
وان خفي عليه واما ثانيا فلانه في صدر توجيه كلام الشارح الذي يجوز تقسيم الحد
على انه سيصرح تفلا عن شرح البردوي بان كلامهما واقع في الكلام واما القول
بان الاستدراك المذكور يحل السؤال الثاني مع جوابه مستندركا ليس بشيء لانه ههنا
في صدر بيان الواقع ولا يتأقبة تقرير السؤال الوارد على ظاهر الكلام والجواب عنه قوله
لكن لا على طريق الشك اى من المتكلم او التشكيك اى تشكيك المتكلم المخاطب والمعنى
لكن لا على طريق ان المتكلم قد شك فاورد كلمة او اما ولا على طريق انه لم يشك فيه ولكن
قد اراد ان يوقع الشك على المخاطب فاورد اما او قوله صورة التزديد فائدة ايراد لفظ
صورة قد سبق آتفا والقول في توجيهه بان التقسيم قد يكون جعليا كما مر في تعريف النظر
ليس بشيء لان معنى الجملي في السابق تناول القسم الاول لاثاني في الواقع كما حققناه وان
لم يكن بالنظر الى الجمل وههنا ليس كذلك قوله في التعاريف فيه اشارة الى ان المراد بالمحدود
والحد ههنا هو مطلق المعرفة والتعريف ويؤيده ان الكلام المذكور بما اعني به اهل الاصول
والحد عندهم بمعنى التعريف الجامع المانع اى تعريف كان ولذا صرح المحشي فيما سباني
يكون هذا التعريف رسما قوله سؤال من وجهين والظاهر ان هذا سؤال واحد
يقرر بعبارتين مختلفتين وكذلك الجواب واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وذلك لان
اصل السؤال منافية اول التعريف فيقرر تارة بانه تعديد الاقسام وتارة بانه للتزديد والاهتمام
وكل منهما ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان واصل الجواب منع منافية
اول ما هو المقصود من التعريف فيقرر تارة بانه من تعديد الاقسام يحصل خاصة للمعرف
مميرة له عما عداه وتارة بان كلمة او في امثاله للتقسيم لالابهام وعلى كلا التقديرين
لا ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان ويدل على ما قرناه ان صاحب المواقف
بعد ما قرر السؤال الاول مع جوابه في تعريف النظر اعني به الفكر الذي يطلب به علم
او غلبة ظن قال وقد يقرر هذا السؤال في هذا الموضع وغيره من الحدود المشتملة على التزديد

بعبارة اخرى فيقال لفظه اولى آخر ما ذكره المحشى ههنا في السؤال الثاني مع جوابه
وامضى عليه شارحه الشريف فهذه انص في ان الوجهمين المذكورين سؤالاً وجواباً
من قبل العبارتين المختلفتين فاقبل من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مبنى
على تسليم كون المق تعريف مطلق المعرفة مستنداً بان المعرفة في الحقيقة ما هو المستفاد
من المذكور في مقام التعريف على ما اوضحه والجواب الثاني مبنى على منع كون المق
تعريف مطلق المعرفة بل المعرفة في الحقيقة تعريف القسمين فعلى هذا ينبغي ان
يقدم الجواب الثاني على الاول لان حق المنع ان يقدم على التسليم على ما قرر في الادب
ليس بشئ مبني على الغفول عما قررناه على ان ما ذكره انما يكون في الجوابين المنع
والتسليم عن السؤال الواحد وههنا ليس كذلك لان لكل سؤال جواباً كما قررته ثم زاد
هذا القائل نعمة اخرى وقال مقصود صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح
واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يقتضي كون المق الثاني والجواب الاول يقتضي
كون المق الاول فينتج ما تنافى انتهى فهدأني على زعمه السابق وليس هذا الا من قيل
اعادة السؤال المورء على ظاهر الترتيد فيرد عليه ان الترتيد بين المقصودين بنا في مقصود
صاحب التعريف الذي هو البيان فالجواب ان التقسيم لا ينافي في التعريف كما اشار اليه
في الجواب الاول قوله للماهية من حيث هي اي مع قطع النظر عن الافراد وتعدد
الاقسام وهذا التعريف اي تعريف المعرفة لا قسم التعريف وتعدد القسمين
الحد والرسم داخلين تحت المعرفة ودخول تعريف كل من الحد والرسم تحت المعرفة
حين دخول كل منهما تحت فلا بد ما قبل الاولى ان يقول تعريفان في الحقيقة لقسمين
داخلين تحت مطلق المعرفة قوله والانقسام اليهما اي كونه مقسماً اليهما او كونه
على احد الوصفين على ما سبقه من شرح المقاصد فاقبل ان مال التعريف ح ان المعرفة
ما ينقسم الى هذين القسمين على ما صرح به بعض الحققين وهذا ليس بصادق على شئ
من افراد المعرفة ساقط ثم هذا المعنى لازم للكلام المذكور في مقام التعريف لكن
بعمونة المقام يراد هذا اللازم فاقبل من ان دلالة الالتزام معمورة في التعاريف ساقط
ايضاً على ان كونها معمورة في الرسوم سيما في الناقصة ثم قوله ولم يرد على صبغة المجهول
او المعلوم فافهم قوله كذا اي من قوله الاول الى هنا مذكور في شرح المواقف ومذكور
في المواقف ايضاً كما اشرنا اليه والظاهر ان الاشارة الى حاصل الجواب الثاني على
تفصيله فانه الذي اعني به شارح المواقف في هذا المقام قوله وفي شرح المقاصد
الظاهر انه تأييد للجواب الثاني مع انه مال الجواب الاول وفيه اشارة الى ما حققناه من ان
مال الجوابين واحد وان كانا بعبارتين مختلفتين ثم فيه اشارة الى انه يجوز ذكر الاعراض
المفارقة في التعريف اذا كان المراد به تحصيل عرض لازم مساو للمعرف والامر كذلك
ههنا فان كلامهما عرض مفارقة يحصل من المجموع عرض لازم يشمل جميع افراد
وان وقع ذكر تلك الاعراض المفارقة فيه بكلمة او اشارة الى التقسيم قوله الابيض
اقسامه مثلاً قوله ما يكون تصويره سبباً لاكتساب تصور الشئ بكنهه يشمل الحدود
دون الرسوم وقوله ما يكون تصويره سبباً لاكتساب تصور الشئ بوجهه يميزه عما عداه
يشمل الرسوم دون الحد ود فطلق التعريف لا يخار عن احدهما وقس على هذا

قوله ليس بوجهه وجبه اذ لم يتحقق ههنا انفصال حتى يكون لمنع الخلو بل التحقق
هو التقسيم وبيان الخاصة الشاملة الا ان يكون مراده بالا انفصال صورة الانفصال
ويمنع الخلو استبقاء الاقسام وانه لم يبق شئ منها لم يذكر بقريته قوله والتقسيم المحدود
وجعله علامة اياه ههنا ذلك ان تقول في بيان عدم الوجاهة الانفصال ههنا كما يكون
لمنع الخلو يكون لمنع الجمع ايضاً اذ لا يجوز الجمع بين القسمين المذكورين ايضاً وفي الجواب
عنه بان جعل الانفصال لمنع الخلو علامة له لا ينافي كونه لمنع الجمع ايضاً غايته انه لما كان
المق ههنا استقصاء جميع الافراد صرح بذكر منع الخلو وبان المراد بمنع الخلو ههنا
معناه الاعم اعني ما لا يخلو عنهما سواء اجتمع القسمان او لا كما ههنا والظاهر ما قررناه
اولاً ههنا قوله قيل القائل هو المولى برهان الدين قوله لانه لو كان التقسيم دليل
لعدم كون التقسيم للحد على سبيل الانفصال لمنع الخلو على ما هو صريح كلام القائل
حيث قال فان قلت يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلودون تقسيم الحد
على هذا الوجه قلت لان التقسيم حاصل استدلاله ان التقسيم لو كان للحد على
هذا الوجه لم اخذ الامر بما وجوب تساوي القسمين واما عدم صدق منع الخلو
والاول خلاف الواقع لكون القسم الثاني اعم من الاول ههنا والثاني ايضاً باطل لكونه
مستلزماً لعدم شمول التعريف جميع افراد المعرفة مع استلزامه خلاف الواقع ايضاً
وهو كون الانفصال المذكور على سبيل منع الخلو ولذا حكم به الشارح وبطلان اللازم
يقتضي بطلان الملزوم فكون التقسيم للحد على هذا الوجه بطغيت ان التقسيم للمحدود
على هذا الوجه المذكور ههنا ثم ان هذا التقرير انما هو بالنظر الى الحد مقابل الرسم
على ما هو المناسب لاصطلاح الفن وان كان البحث المذكور مما اعني به اهل الاصول
على ان يكون الحد والمحدود بمعنى مطلق المعرفة والتعريف الجامع المانع واصل القائل
احال بيان الرسوم عليه وان لم يشر اليه اذ الدليل المذكور بغلاصته جار فيها بان يقال
لو كان التقسيم للرسم فسواء كان تاماً او ناقصاً يجوز تعدد الخواص قطعاً اذ لا كلام فيه
واما الكلام في جواز تعدد الجنس البعيد على ما سبق اليه فلا يصدق منع الخلو هذا
فن قال بان هذا وان كان احتمالاً لكنه بعيد من كلام القائل والافعال وقس عليه الرسوم
ولذلك لم يصرح بالاعتراض يجوز كون الخواص اكثر من اثنين ساقط قوله وليس كذلك
فيه ان العام اذا قيل بالخاص يراد به ما عدا الخاص فالمراد بالوجه ما عدا الكنه واعمله
اكتفى بما سيذكره في رد كلام القائل الثاني حيث قال ولان المراد بالوجه المميز غير
الكنه فافهم قوله وفيه انه انما يتم منع الملازمة في قوله فلا يصدق اه وهذا على تقدير
كونها حدين ناقصين ظاهر واما على تقدير كون احدهما تاماً والاخر ناقصاً
فلا حاجة الى كون الجنس البعيد اكثر من اثنين بل لو كان الجنس البعيد اثنين لثم المنع
المذكور اذ يوجد جنس واحد قريب وجنس بعيد متعدد فلا يصدق منع الخلو
فلعل قوله اكثر من اثنين بالنظر الى كونهما ناقصين او بالنظر الى اندراج الجنس البعيد
في الجنس القريب مع لابد ان يكون اكثر من اثنين حتى يرد المنع المذكور او المراد من الاكثر
من الاثنين لازمه وهو عدم الكون اقل من اثنين سواء كان اكثر منهما او لا فليفهم
قوله واجبة بناء على اشتراط التساوي بين المعرفة والتعريف على مذهب المتأخرين

وان جوز القدماء التعريف بالاعم والاخص لكن اللابقي للقائل ان يبنى كلامه ههنا على مذهب الاواخر لكون المص والشارح منهم فاندفع ما قبل من ان هذا مخالف لما هو التحقيق من جواز التعريف بالاعم والاخص كما ذهب اليه الاول على انه قد حقق لفظية النزاع بين الفريقين قوله لاسيما انما استثناء لكون الحد مركبا من الذاتيات وجوب المساواة فيها اظهر من وجوب المساواة في العرضيات ولذا لم يجوز من ذهب الى عدم وجوب المساواة اعني القدماء اخصية الحد الناقص وان جوز اخصية الرسم الاقصى ايضا وان سها فيه بعضهم قوله فلا فرق بين كون ا ه يعني ان التفصيل المذكور بعد كونه مشتقا على المقدمات المنظورة لاحاجة اليه بل يكفي له ان يقول لانه لو كان التقسيم للحد فسواء كان القسمان حدين تامين او ناقصين يجب ان يكونا متساويين وليس كذلك ولا حاجة الى باقي الكلام قوله بل عدم المساواة علامة اخرى اى لكون الانفصال لمنع الخلو وهو كما ذكره الشارح علامة لكون التقسيم للمحدود فليزمن منه كون عدم المساواة علامة لكون التقسيم للمحدود فستقتطع ما قبل الضوابط ان يقول علامة لعدم كون التقسيم للمحدود نعم هذا هو الملازم لسوق الكلام لكن بعد ما ذكرنا يندفع الملازم ثم ان هذا الكلام رقيق من المنع الى الاستدلال بان ذلك مستلزم لمصادرة لان خلاصته ان التقسيم لو لم يكن للمحدود بل كان الحد يجب ان يكونا متساويين والثاني باطل لعدم المساواة المقننى لكون التقسيم للمحدود فيقول الاستدلال الى ان التقسيم لو لم يكن للمحدود يلزم ان لا يكون التقسيم للمحدود بناء على انه على هذا التقدير يلزم وجوب المساواة المانع لكون التقسيم للمحدود فهذه مصادرة لا يصح الاستدلال بمثله قطعا قبل من ان حاصل اعتراض المحشى ان عدم المساواة لا يختص بالحدين التامين بل يجوز في الكل على ان عدم المساواة علامة اخرى غير ملازمة للانفصال لمنع الخلو والقائل خلط بين العلامتين ولم يفرق بين المقامين حيث ذكر في توضيح كون الانفصال لمنع الخلو علامة حديث عدم المساواة انتهى ناش من الحيرة والخلط في المقام قوله وقيل المراد ا ه الفرق بينه وبين الاول ان القائل الاول جعل الانفصال لمنع الخلو دليلا على كون التقسيم للمحدود وهذا القائل جعله دليلا على اعلية كما هو مصرح بقوله فلما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو علم ان التقسيم للمحدود لا الحد فحصل الاول ان كون الانفصال لمنع الخلو يقتضى كون التقسيم للمحدود بما ذكره من الدليل وحاصل الثاني ان كون الانفصال لمنع الخلو يعلم ذلك وان لم يكن مقتضاه هذا قوله علم ان التقسيم للمحدود ا ه هذا من قبيل الاستدلال باحد الاثرين على وجود المؤثر لانه اشار اولا انه اذا كان التقسيم للمحدود ويجوز الامر ان كون الانفصال لمنع الخلو وكونه لمنع الجمع ومن البين ان وجود احدى الاثرين يدل على وجود المؤثر وان لم يكن وجود المؤثر مستلزما لوجود كل من آثارة فاندفع ما قبل من ان هذا استنتاج باستثناء عين الثاني وانه عقيم في غير الملازمة المتساوية انتهى وذلك لان هذا استدلال بوجود احدى العلامتين على وجود ذى العلامة ولا شك في صحته قوله وفيه نظراء حاصله ان اراد ان الماهية الواحدة لا تكون الا احد المفهومين الدالين على الماهية بالمطابقة كما في الحدين التامين فسلم لكنه غير مقيد وان اراد انهما لا تكون الا احد

المفهومين الدالين على الماهية ولو بالالتزام كما في غيرهما فم لا يجوز ان يكون تلك الماهية عينهما جميعا بمصدر قهما عليها اذ العينية لا تصور في غير الحد التام فالمراد بقوله عينهما جميعا بمصدر قهما عليها قطعا والا لا يصح التزديد من المحشى اذ الموجود في غير الحد التام انا هو الصدق لا العينية واما ما قيل من انه يلزم ح حل كلام القائل على ما لا يقول به العاقل بل مراده هو الاول فالنظر المذكور مندفع ليس بشئ لان هذا التزديد هو المناسب لقوله احد المفهومين المتساويين لكون المتبادر من المفهوم ما هو اعم من المطابقة على ان التزديد بمثاله لترويج البحث شرايع مع ان عرض المحشى بيان قصور التزديد بان يقال اللابقي للقائل بيان هذا الشق ايضا فلم لا يجوز ان يكون الماهية الواحدة عين المفهومين المتساويين بمصدر قهما عليها فح او كان التقسيم للحد لا يلزم ان يكون الانفصال لمنع الجمع فلا يميز دليله فان قلت فح يكون الانفصال لمنع الخلو فيكون التقسيم للمحدود قلت ذلك كلام آخر غير نافع للقائل لانه لم يستدل بكون الانفصال لمنع الخلو على كون التقسيم للمحدود كما حققناه اولا والحق ان تزايد القائل الاول اوسع من تزايد هذا القائل فلذا قدمه قوله ولان المراد ا ه هذا واراد على القائل الاول ايضا لكن اقره الى هنا لكون وروده على هذا القائل اظهر من وروده على الاول على انه لا يلزم من التأخير التخصيص فعلى القائل الاول اعتراضات غيره مع انه لا يبعد ان يكون هذا الاعتراض مسارا اليه بقوله هناك على ان المساواة ا ه وان لم يصح به فليفهم قوله يلزم ان يكون قسم الشئ وهو التصور بالكنه ههنا لا ندراجة تحت الوجه المميز الشامل له واقره قسمه اى مناشأه حيث جعل الثاني مقابلا له والقول بان اللازم كون احد المفهومين اخص والاخر اعم فايكن الاخص جدا تاما والاعم راسما ناقصا ويجوز ان يكون اعم عند القدماء وذلك لان تلك المقابلة لا يجوز ان تكون على تقدير كون المراد ا ه ما هو اعم اوجوب صدق الاغم والاخص على شئ واحد فاذا كان المراد بهما المفهومين فلم لا يجوز ان يكون الثاني اعم من الاول على معنى ان تعريف القول الشارح اما المفهوم الاخص واما المفهوم الاعم ليس بشئ اذ لا مقابلة بين المفهوم الاعم والمفهوم الاخص فاذا ذكره المحشى واراد عليه بهينه والحق ان مثله مقابلة باول الكلام لانه معنى على كون الانفصال لمنع الخلو والمحشى في صدر رده قوله وح يكون الانفصال لمنع الجمع قطعا لان منع الخلو قطعا ما اذ يحتمل ان يكون له قسم ثالث غير هذين القسمين فاذا لم يكن الانفصال ح لمنع الخلو قطعا لم يتم قوله ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو ا ه وقد خفي هذا البيان على بعضهم وقال فيه انه ح يكون لمنع الجمع ولتع الخلو معا وهو ظاهر فلا تغفل انتهى فقد وقع هذا القائل فيما انتهى عنه من الغفلة كالانحى على ذوى الفطنة قوله واعلم انه تناول ا ه لما اشار الى ان ما وضعه الشارح العلامة علامة اكون التقسيم للمحدود غير تام وان المعنيين بيانه لم يأتوا بما يبين العيب اورد كلاما بين فيه علامة لكون التقسيم للمحدود وعلامة لكون التقسيم للحد والموجود ههنا هو العلامة الاولى فيكون التقسيم للمحدود هذا وانت خبر بانه غير خارج عن ذكره الشارح لانه اذا تناول القسمين لفظ من القاطع التعريف يلزم ان لا يخالف المعرف عنهما فيكون الانفصال لمنع الخلو واما اذا لم يتناول القسمين لفظ من المعاطة فيحتمل ان يكون المعرف ههنا قسم

خارج عنهما فلا يكون الانفصال منع الخلو وان كان لمنع الجمع فيقول هذا الى ما ذكره الشارح
فليس ههنا علامة اجلي مما اشار اليه الشارح العلامة ثم ان هذا البيان مبني على ما
ذهب اليه بعض الائمة كما يشير اليه بقوله كذا في شرح البرزوي وان كان هذا مخالفا
لما ذهب اليه صاحب التحقيق من ان تقسيم الحد باطل اذ مقصوده انما هو تصحيح ما جوزه
الشارح من كون التقسيم للحد والمحدود ثم صرح بان المراد ههنا الثاني دون الاول
واو لم يكن الاول صحيحا افعال والتقسيم للمحدود وعلامة كونه بل لا يحتاج ح الى بيان
العلامة فتأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام على ما زعمه بعض الاقوام قوله من ان
تناول القسمين لفظ اي لفظ سوى لفظ الجنس البعيد على ما تبين صرح بقوله وهو ما يكون
تصوره اه قوله وهو ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشيء تناول هذا القسمين اعني
الكنه والوجه المميز انما هو بالنظر الى ماهو المفهوم منه مع قطع النظر عما هو المتبادر منه
اعني الكنه فقط كما سبق ولا شك في تناول المذكور فاقبل قد سلف ان المتبادر هو الكنه
فيختص بالحد ساقط قوله انه لو احتاج المعرفة وفي بعض النسخ مفهوم المعرفة
والظاهر هو الاول اذ الاحتياج ههنا وان كان بالنظر الى المفهوم لكن تصريحه يشعر
بان المحتاج الى معرف آخر هو مفهوم المعرفة اعني ما يستلزم تصور اه والحال ان ذلك
ما اخذ في جانب الجزاء فيلزم اتحاد الشرط والجزاء فالوجه على تقدير وجوده كافي
بعض النسخ ان يحمل على الاحتراز عن اللفظ فانهم قوله لا يحتاج مفهوم معرفة المعرفة
والكلام في لفظ المفهوم ههنا كما عرفت آنفا ونخلص كلامه انه لو احتاج المعرفة الى
معرفة آخر كما اقتضاه تعريفه لا يحتاج معرفة المعرفة الى معرفة آخر لان الاحتياج
في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرفة او هو موجود في معرفة المعرفة لان مطلق
المعرفة لكونه مطلقا جزء من معرفة المعرفة لكونه مقبدا ونظرية الجزء تستلزم
نظرية الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا الى المعرفة كان الثاني ايضا نظريا محتاجا
الى المعرفة وكذا الثالث والرابع الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل ماهية المعرفة
واللازم باطل فكذا المألوم هذا فلا حاجة في توضيح المقام الى ما قيل بان مطلق
المعرفة من قبيل المساهية النوعية ومعرفة المعرفة الى ما لا يتناهى من قبيل الحصص
ونظرية الاول تستلزم نظرية الثاني لكون المساهية النوعية جزءا من الحصص
واما الاعتراض عليه بان هذا من اشتباه المعارض بالمعروض لان مفهوم المعرفة ليس جزءا
بما صدق عليه مفهوم معرفة المعرفة اعني ذات ما يستلزم تصور اه وان كان جزءا
من معرفة المعرفة من حيث هو معرفة فاش من العجالة وهل جواب الش والمحيي الابه
على ان بيان الاشتباه المذكور لا يكون الا بتحرير المراد مع ان القائل لم يحرر المراد
فزاد الفساد قوله كذا وجهه السيد الشريف في حواشي شرح المطالع هكذا في كثير
من النسخ ولم يوجد البحث المذكور فيها فلعله تغير من النسخين والصواب كافي بعض
النسخ في حواشي شرح الطوالع قوله وفي ملاحظة الجواب الاول من جوابي الشارح
بهذا التوجيه المذكور للسيد الشريف نظر لان بناء هذا التوجيه على ارادة
المفهوم من معرفة المعرفة اعني معرفة المعرفة من حيث انه معرفة وبناء الجواب الاول
من جوابي الش على ارادة ما صدق عليه اعني ذات ما يستلزم تصور اه اما مجرد اومع

وصف المعرفة والاستدل على بطلانه باستلزامه التس لا ينكر عدم لزومه على تقدير
ارادة ما صدق اه مجردا او مع وصف المعرفة بل كلامه على تقدير ارادة المفهوم
والوصف كما قررناه فلا يكون هذا في المقابلة وقد اشار المحشي الى هذا البيان فيما نقل
عنه حيث قال لان توجيه التسلسل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى
فاقبل من ان مبني الجواب لا يلزم ان يكون موافقا لمبني السؤال ليس بشيء مبناه
على القول بما اراده المحشي من ان جواب الش بحسب الظن منع الملازمة المبينة على ارادة
المفهوم فلا يلزم قطعا ما اورده في السند من ارادة ما صدق نعم او اورد منه او لا على دليل
الملازمة لحصل الملازمة قطعا لكنه لم يقرر كلامه بذلك واعل التعبير بعدم الملازمة دون
عدم الصحة للاشارة الى ان منع المدلة راجع الى دليلها بجواب الش في الحقيقة منع
لدليل الملازمة اعني الجزئية بان المراد ههنا اما ما صدق بمجرد اومع الوصف المعارض
ومفهوم المعرفة مبين للاول عارض في الثاني فلا يكون جزء منه حتى يلزم التسلسل فاقبل
في توجيه النظر المذكور بان المفروض نظرية مفهوم مطلق المعرفة المستلزم نظرية
الخصلة العارضة لهذا المفهوم فلا يصح قول الش في الجواب لكونه معلوما باعتبار عارض
وفي دفعه بان مفهوم مطلق المعرفة معلوم بوجه ما مجهول بوجه آخر كما هو شأن المعرفة
بالنسخ فيكون الاول في الصديق كما تقر في محله فاش من الحيرة اما ولا فلان الجواب الاول
من الش هو ارادة ما صدق بمجرد اومع الوصف المعارض فكيف يزعم ان قوله لكونه
معلوما باعتبار عارض جواب اول واما ثانيا فلان المعلومية في هذا القول حال ما صدق
غايتها بالاعتبار المذكور لاحال الوصف المذكور واما بالثالث فلان حمل المعلومية
في كلام الش على المعلومية بوجه ما الكافي في التصديق فاسد قطعا باني هذه قول الش
بعده وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه لان هذا صريح في ان المراد منه المعلومية
بحيث لا يحتاج الى تعريف آخر اصلا ومن البين ان ما هو معلوم بوجه ما لا يكون كذلك
والعجب منه انه فسر قول المحشي سابقا او احتاج مفهوم المعرفة اه بقوله اي المفهوم
المعلوم بوجه ما تهيب هذا البيان فح لو كان المراد من المعلوم في كلام الش هذا المعنى
كما زعمه لا يصح فرض احتياجه الى معرفة آخر على تحرير الش حتى يلزم التسلسل
ويحتاج الى الجواب فن ان يحصل الملازمة بذلك التوجيه فالحق في البيان ما اسرنا اليه
اولا قال الش العلامة لا يحتاج بان معرفة المعرفة اي معرفة معرفة المعرفة عينه
اي عين معرفة المعرفة اذ الكلام ههنا في المرتبة الثانية فلا بد من ثلثة اشياء المعرفة
ومعرفة ومعرفة معرفة يعني لا يحتاج عن الاعتراض المذكور بان التسلسل انما يلزم
اذا كان معرفة معرفة المعرفة غير معرفة المعرفة فح يحتاج ذلك الى معرفة آخر وهكذا
فيلزم التسلسل واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قيل ان وجود الوجود عينه قطعا
للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم التسلسل لان العينية ممنوعة اي لا نقول
ان تلك العينية في كل منهما مردودة لانه يستلزم كون المضاف عين المضاف اليه ويستلزم
ايضا ههنا تعريف الشيء بنفسه والكل فاسد اما الاول فظ واما الثاني فلزم المقابلة
بين التعريف والمعرفة بالاجمال والتفصيل فطعا واقول مراد من قال وجود الوجود
عينه ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الى وجود آخر رائد عليه قطعا للتسلسل

بل هو موجود بذاته لا بوجود ذاته عليه كما قالوا الضوء مضي بذاته لا بضوء زائد عليه كما
 قرر في الكتب الحكمية فالعينية المذكورة كناية عن نفي الزيادة لصيق العبارة فالظن ان مراد
 المجيب بان معرف المعرفة عين معرف المعرفة ان معرف المعرفة لا يحتاج الى معرف اخر
 لان معرف المعرفة من حيث كونه معرفا معلوما بهذا التعريف فلي هذا يؤيد هذا الجواب
 الى الاحتمال الثاني من احتمال الجواب الاول لانه لما كان هذا ظاهرا في احد الامرين
 اما ارادة ما يصدق فقط واما ارادة الوصف العارض فقط ودعوى العينية في كل منهما
 غير صحيحة لم يثبت اليه الشئ واجاب بما يشق العليل هذا ودعوى منك ما يقال وقبل قوله
 على حذف المضاف اوجمل اللام للعهد وذلك لان لزوم التسلسل على تقدير احتياج
 المعرفة الى معرف اخر كما فرضه الناقض انما هو اذا احتاج ذلك المعرفة الاخر الى معرف
 آخر ايضا وقد بينه فلا بد ان يكون في الجواب عنه يمنع الملازمة اعتبار امور ثلاثة المعرفة
 ومعرفة ومعرفة ومعرفة ولما كان ظاهر الجواب آتيا عنه اوله باحدا لا ويدين المذكورين
 وان سأل في تقريره الا في اذ بعد وضوح المراد لا يحتاج الى اعادة المقاد وما قيل من ان منع
 لزوم التسلسل يتم ايضا بمنع كون ما احتاج اليه المعرفة ابتداء غيره فيقال لا يتم ان المعرفة
 الذي احتاج اليه المعرفة غيره وح لا حاجة الى ما ذكره المحشي وقد تفتن له في تقريره
 الا في فقيه ان المنع المذكور انما هو للملازمة وذلك يحتاج الى ما ذكره المحشي وما اشار
 اليه القائل انما هو منع المقدم في الاستدلال المذكور ثم ان مقابلة المعرفة الذي احتاج اليه
 المعرفة لمطابق المعرفة ولو بالاجمال والتفصيل امر ثابت قطعا بخلاف معرف معرفة
 المعرفة الذي احتاج اليه معرف المعرفة اذ لا مقابلة ههنا ولو بالاجمال والتفصيل فالحق
 ان الجواب المذكور يحتاج الى ما اشار اليه من التوجيه وان سأل في تقريره الا في بعد بيانه
 قوله الظاهر ان هذا الجواب اشار بهذا الى ان حله على المعارضة كما صدر عن بعضهم
 غير ظاهر كما يشير اليه بقوله فغير سديد وذلك لان المشهور ان ناقض التعريف مستلزم
 وموجه مانع فالجادة الواضحة ان يكون الجواب منع وهو صريح ما جوزه بالشرح
 نفسه اولا ايضا وقد عرفت في الشرح تقرير المنع المذكور مع سنده وما عليه فتدكر
 قوله على خلاف قانون المناظرة لان الظاهر ان المنع في قوله بمنوعة بمعنى طلب الدليل
 وقد تقرر في فن الآداب ان منع المنع ومنع ما يؤيد به لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب
 على الممثل عند المنازع بناء على ان المانع طالب مسترشد لا مبين ومثبت فلا يفيد مثل المنع
 المذكور ما هو الواجب على المستدل ههنا من اثبات المقدمة المتنوعة وما قيل من ان المتنوعة
 ههنا يمكن ان تكون بمعنى الردودة بمعنى كلامه ان ما ذكره من السند غير صالح للسندية
 ومثل هذا الاعتراض من الممثل واقع في كلمات المحققين وقد صرح به ابو الفتح ايضا ففقه
 انه لا فائدة لكون المتنوعة بمعنى الردودة في دفع الاعتراض المذكور اذ اذا دخل المتنوع
 الثلاثة فحمل على المعارضة والنقض غير سديد وعلى المنع خارج عن قانون المناظرة وملازمة
 من التوجيه فلا مناسب له لكلام الشارح لان كلامه انما هو في ذات السند لا في صلاحية
 للسندية ولا يلزم من كون الشئ مردودا في نفسه كونه غير صالح للسندية والحق ان منع
 صلاحية السند للسندية انما يكون بالاستناد بعمومه او ببيانته وكذا لا يطل الى صلاحية
 السندية لا يكون الا بالاستدلال بعمومه او ببيانته وهو المذكور في كلمات المحققين

ومن البين ان كلام الشارح ليس في ذلك والحاصل ان كلام الشارح في ذات السند
 وتوجيه القائل في وصف سنده فاذا ذكره من قبيل اشياء المعروض بالعارض
 كما هو مبني الاستدلال بل لزوم التسلسل واستدراكه من المحشي والعجب منه انه لم يفتن
 بما قاله ثم افترقه بتصريره في بعض تأكيده والحال ان ذلك اي منع صلاحية مشهور
 عندهم قد شخوبه كتبهم وانما الشأن في كونه مرادا للشارح ههنا وان يكون ذلك
 قوله سواء كان مساويا للمنع اي لنقض المتنوع على ما صرح حوايه كما استدلل على عدم
 الصاحبة بعدم الانسانية فقال السائل لانم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
 فاناطق مساو لنقض المتنوع اعني الانسان اولا اي اولم يكن مساويا بل اخص او اعم
 او بما يشا كما قال السائل في الصورة المذكورة لانم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون
 ذنبيا اولم لا يجوز ان يكون حيوانا اولم لا يجوز ان يكون حجرا فالكل لا يفيد منعه لعدم ادائه
 ما هو الواجب على الممثل من اثبات المقدمة المتنوعة قوله نعم ابطال السند المساوي
 بقيد الممثل لانه لازم مساو لنقض المتنوع فباطاله يبطل النقيض ويثبت المقدمة
 المتنوعة كما لو ابطال الناطقية في الصورة السابقة يبطل الانسانية التي هي نقيض المتنوع
 ويثبت عنه اعني عدم الانسانية لكن كون السند المذكور ههنا مساويا لنقض المتنوع
 دون بيانه خرط القناد قوله وما قيل القائل به ان الدين حيث قال المجيب ههنا معارض
 بدعي ان تعريف المعرفة جائز لانه لا يستلزم التسلسل بناء على العينية فلا يكون مستلزما
 للحال وكل ما كان كذلك فهو جائز فبصير الممثل الاول ح سائلا ما نعا مقدمة من مقدمات
 الممثل الثاني قائلا لان العينية قوله فغير سديد لانه عدول عن الجادة المشهورة
 الواضحة وياي منه ما قرره الش في الاجوبة المختارة عنده حيث اجاب اوله بمنع الملازمة
 وثانيا بمنع بطلان اللازم فالتوجيه المذكور على تقدير امكان ان يراد خارج عن طريق السداد
 الذي التزمه الش في دفع الاراد هذا ويمكن ان يقال ان المجيب المذكور وان كان مانعا لكنه
 جازم وقاطع في السند المذكور كما يقتضيه تأييده بكون وجود الوجود عينه وقد قرر
 في فن الآداب ان السند وتنويه اذا كانا في صورتين الا بطلان يتعلق به مطلق
 المؤاخذه فلعن صنع الشارح ههنا من هذا القبيل وقد اومأنا اليه في تقرير كلامه
 واعل هذا مراد من قال ههنا ان اراد بعدم السداد مخالفة لفظ فلا يضمرنا وان اراد مخالفة
 الحق والواقع فعليه البيان انتهى والا فالكلام ههنا انما هو في الكلام على قانون التوجيه
 ولا يرضى بخلافه اصحاب التوجيه قال الشارح بل يجب اي باحد الجوابين اما بمنع
 لزوم التسلسل واما بمنع بطلانه اما الاول فيان يقال ان التسلسل لا يلزم لاحتياج معرف
 المعرفة الى معرف اخر وهو مما بالنظر الى ذاته فليجوز ان يكون اجزائه بديهية اولية
 او غير اولية واما بالنظر الى كونه معرف المعرفة من حيث هو معرف فلصدق مطلق المعرفة
 المحدود عليه وذلك قد علم اولم يكون معرف المعرفة معلوما بهذا الاعتبار فلا يحتاج
 الى معرف اخر فلهنا ثلاثة اشياء مطلق المعرفة وهو الذي اراد تعريفه ههنا ومعرفة
 المعرفة بالنظر الى ذاته وهو ذات ما يستلزم تصويره سببا لا كنساب نصورا مع قطع النظر
 عن كونه موصلا ومعرفة المعرفة من حيث كونه معرفا اعني كونه موصلا الى المعرفة ههنا
 والجواب المذكور مبني على احد الاعتبارين الاخيرين وقد طول بعضهم ههنا الفرق

بين الاعتبار الثلاثة والامرفية واضح ومنهم من اورد على قوله لكونه معلوما باعتبار
عارضه بان مفهوم مطلق المرفى نظري يحتاج الى التعريف فلا يكون ذلك متصورا
بعد فكيف يكون صدقه عليه معلوما واجاب بوجه السابق بان الصدق يتوقف على
تصور الصادق لما صدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق المرفى مفصلا موقوفا
على تصوره بوجه ما ويكون ذلك التصور حاصل قبل التعريف بهذا المفهوم انتهى
ولا يخفى كونه هذيانا فان كلام الشارح انما هو في مجوز كون معرف المرفى معلوما باعتبار
صدق المرفى المحدود بالتعريف المذكور عليه ومن البين ان مطلق المرفى بعد كونه
معرفا بالتعريف المذكور يكون معلوما مفصلا حين اذا صدق ذلك المرفى المعلوم
على معرف المرفى يكون ذلك معلوما ايضا بهذا التعريف فلا يحتاج الى تعريف آخر
فلا يلزم التسلسل وكيف يتصور من عاقل ان الشارح اراد بالمعلومية المعلومية بوجه ما
الكافي في تصور الصادق او كان كذلك لم يحتاج مطلق المرفى الى تعريف آخر على
تحرير الشارح مع ان الشارح في صدق دفع لزوم التسلسل على تقدير احتياج المرفى
الى تعريف آخر والحق ان صدقه غنى عن البيان والمحجب منه انه لم يتنبه لفساده اصلا ثم قرر
منع الشارح ههنا على هذا المتوال بان يقال لا يتم لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو كان علم معرفة
هذا المفهوم موقوفا على تصور مطلق المرفى الحاصل من هذا التعريف وهو م لا
مطلق المرفى متصور قبل هذا التعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور
كاف في ذلك العلم انتهى ثم قال وهذا توضيح المقام بحيث لا يشبه على الافهام واقول
قد عرفت فساد هذا التقرير ههنا من وجوه وان مثل هذا التفتيح لا توضيح وتليس
على الاوهام فضلا عن الافهام ولبت شعري كيف يتجاسر من له ادنى تأمل على مثل
هذا الكلام وهل هذا الاصح بما هو غلط فاحش منه فعمل تطويل الكلام قد اوقعه
في الملام والعصمة من الحفظ والسلام قوله ان قبله لما اورد المنع المذكور على الملازمة
المدلة وقد تقرر ان المنع انما يكون على مقدمة الدليل لاعلى المدعى المدلل ورد عليه
ان الملازمة المذكورة لكونها مدلة لا يصح منعها فاشار بهذا البيان الى ان ذلك المنع راجع
الى دلالتها على قوله لاحتاج المرفى الى معرف آخر لاحتاج معرف المرفى الى معرف آخر
فقوله ان قبله اجاب عن سؤال مقدر كما عرفت تقرير السؤال والجواب فاقبل من ان قوله
ان قبله اعادة للمقدمة المنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين ليس بشئ وانما
لم يقرر المنع اولا على مقدمة الدليل بل اوردته على المدعى اولا ثم اعتبر الارجاع لكونه البق
وامس بتقرير الشارح ولان الجلادة المقبولة في المناظرة اقوى في هذا البيان وعلى الله
التكلمان وقد عرفت منا في الشرح حاصل قوله قلنا اه فلا حاجة الى الاعادة قوله
والظاهر اسقاط قوله او معلومة وهو الصواب وفي بعض النسخ ان اسقاط قوله
او معلومة هو الصواب وذلك لان المعلومية تستلزم البداهة فلا وجه للمقابلة بينه
وبين قوله لبداهة اجزائه واجيب عنه بان المراد من قوله لبداهة اجزائه اول كونها اه
كون الاجزاء معلومة ابتداء او انتهاء فيصح المقابلة المذكورة وفيه ان الكلام ههنا
في عدم الاحتياج الى تعريف آخر وتلك الاجزاء اذا لم تكن معلومة ابتداء تكون محتاجة
الى التعريف فيلزم وجود الاحتياج المنفي فلذا بالغ في الحكم بصوابية اسقاطه فالوجه

فيه ان يقال المراد ان تلك الاجزاء يجوز ان تكون بديهية اولية او بديهية خفية معلومة
وان كانت محتاجة الى تنبيه يزيل الخفا عنها ومن البين ان ذلك لا يقتضى الاحتياج
الى التعريف حتى يلزم الاحتياج المنفي اذا اظهر ان التنبيه في مثله لا يطلق عليه التعريف
اصطلاحا قال الشارح العلامة وقد عرفت ان الخاص اه جواب سؤال نشأ من قوله
كذلك هو غير محتاج الى المرفى من حيث هو معرف اذ حاصل الجواب السابق ان
معرف المرفى لا يلاحظ فيه غير ذاته وذاته يجوز ان يكون بديهيا او معلوما ولو سلم انه
يلاحظ وصف المعرفة فذلك اى معرف المرفى معلوم ايضا باعتبار ذلك الوصف
العارض المعلوم فورد عليه انه اذا لوحظ فيه ذلك الوصف المعلوم اعني كونه معرف المرفى
يكون اخص من المرفى الذي هو مطلق المرفى فيكون ذلك التعريف تعريف العلم
بالخاص وهذا غير جائز وحاصل الجواب ان معرف المرفى اعتبارا من اعتبار ذاته واعتبار
معرفة فيه وهو وان كان اخص من المرفى بالاعتبار الثاني لكنه مساو له بالاعتبار الاول
والتعريف ههنا انما هو بهذا الاعتبار فلا يلزم فيه المحذور واعتبار الثاني
انما هو لدفع محذور التسلسل بعد تمام التعريف قوله جواب سؤال مقدر اه قد عرفت
انما نشأ وحاصله وتقرير الجواب عنه فتذكر قوله مثل ما سبق في تعريف الجنس حيث
اورد عليه ان الكل في تعريفه جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس الذي
هو المرفى فيلزم تعريف العلم بالخاص واجيب عنه بان للكل اعتبارين اعتبار ذاته
واعتبار كونه جنسا للجنس وهو اى الكل وان كان اخص بالاعتبار الثاني لكنه اعم منه
بالاعتبار الاول والتعريف انما هو بهذا الاعتبار وان اعتبر فيه الامر الثاني بعد حصول
القوام قوله حاصل هذا منع بطلان اللازم اه لو قرر بالزديد ان كان له وجه بان يقال
ان اردت بلزوم التسلسل لزوم التسلسل المحال الملازمة ممنوعة اذا لازم انما هو التسلسل
في الاعتباريات وهو ليس محال وان اردت بلزومه لزوم مطلق التسلسل فالملازمة
مستلزمة وبطلان التالي ممنوع لان هذا تسلسل في الاعتباريات وهو ليس محال وتقرير المحشى
ربما يشعر بما ذكرناه بل نقول انه وان اشتهر فيما بينهم ان التسلسل في الاعتباريات
والعدميات ليس محال لكن ما ذكرناه في سياقه يدل على انه ليس بواقع ولهذا صرح المولى
ميرزا جان الشيرازي في حواشي رسالة اثبات الواجب بانه ليس مرادهم انه واقع لكن ليس
محال بل مرادهم من قولهم انه ليس محال انه ليس بواقع فعلى هذا يكون هذا الجواب
ايضا في الحقيقة منع الملازمة اكن المحشى في الكلام على ظاهر الحال قوله فان العقل
اه الاعتبار الاول والاعتبار الثاني كلاهما مأخوذان من اعتباري الجواب الاول كما سبق
فهذا يؤيد ايضا ما اشرنا اليه آنفا من ان هذا الجواب كالجواب الاول منع للملازمة فافهم
قوله لما ذكر اى في الجواب الاول من انه يجوز ان يكون اجزاؤه بديهية او معلومة
وجعله ٩ اشارة ايضا الى الشق الثاني الجواب الاول باي عنه الحاشية التي اعتبرت
في هذا الاعتبار فافهم قوله وقد يعسر من حيث هو معرف فحينئذ ان اعتبر
معلومية باعتبار صدق الوصف العارض المعلوم عليه فالمرح كما اشر اليه في الجواب الاول
وان لم يعتبر ذلك محتاج معرف المرفى الى معرف آخر لكن لا يعتبر العقل على هذا الوجه
دائما لعدم المبالة به واما لعدم امكان الاعتبار المذكور سواء كانت النفس قديمة

والجاءل هو المولى جلى

اوحدية ما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان اعتبار النفس مشروط بالتعلق
بالأذن الحادث لاطلاق الثاني نسخ فينا هي الاعتبار قطعا هكذا ينبغي ان يفهم قوله
ويمكن الجواب انه حاصله ان في معرف المرف امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم المرف
ومفهومة وهو كونه مرفا التسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الى معرف آخر اذ ينقل الكلام
اليه لا الى نهاية له دون الاول اذ ينتهي ذلك قطعا ولا يلزم من احتياج الاول الى معرف
احتياج الثاني والمقصود ههنا انما هو الثاني دون الاول وبهذا ظهر مغايرة هذا الجواب
الجواب الاول من جوابي الشارح اذ حاصله ان المقصود ههنا ذات معرف المرف واحتياجه
الى معرف آخر لا الى نهاية له غير مسلم حتى يلزم التسلسل وانما يلزم التسلسل من احتياج
المفهوم الى معرف آخر وهو غير مقصود ههنا ولو كان مقصودا فهو معلوم باعتبار
صدق المرف المحدود عليه وحاصل جواب الشارح ان ذاته مع قطع النظر عن وصف
المعرفة يجوز ان يكون بديها او معلوما ومع الوصف المعارض المعلوم يكون معلوما
وعلى التقديرين لا يلزم الاحتياج الى معرف آخر هذا لكن الحاصلين متحدان في المال
وان تارة فيه بعضهم ولعل لهذا امر بالتأمل قوله فيكون الاعتراض المذكور في اول
البحث من قبيل اشتباه المعروف اي ما صدق عليه مفهوم معرف المرف بالمعارض اي
مفهوم معرف المرف حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للمعارض الغير المقصود
ههنا لازما للمعارض المقصود ههنا مع انه لا يلزم في المعارض التسلسل قطعا هكذا ينبغي
ان يفهم قوله الانسب ان يقال انه وفي بعض النسخ الاولى وجبه الانسبية مناسبة هذا
البيان المتفرع على البيان السابق المتفرع عليه اذ الكلام ههنا فيما يكون تصويره سببا
لكن لما كان فيما ذكره الش بيان المراد بالكنه بانه عبارة عن الذاتيات كان هذا مناسباً
ايضاح الاول ما ذكره الش لا يضا حه المراد منه واولجازه المطلوبة وما قبل في الاعتذار بان
عدوله للاشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه
الوهم فليس شئ لان الكنه المقابل للوجه لا يكون المراد منه الاطلاق الذاتيات وقد نص
الش سابقا على ان القسم الاول حد والثاني رسم فبعد هذا البيان لا حاجة الى امر
آخر يبين المراد من الكنه بانه مطلق الذاتيات فالوجه والاول قال المص قول اي مركب
ملفوظ او معقول دال اي بالمطابقة ان كان التعريف المذكور الحد التام على ما هو اللفظ
من صنع المص او بالمطابقة وغيرها ان كان التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنع
الش وما اشار اليه المص مبنى على كون لفظ الحد مشتركا لفظيا بين التام والناقص
وهو الذي ذهب اليه المحقق الطوسي وما اشار اليه الش مبنى على كون لفظ الحد مشتركا
معنويا بينهما وهو الذي اختار صاحب المحاكات فلا حاجة الى الجمع بين ما اشار اليه الش
وما اشار اليه المص ومنهم من جمع بينهما بان يجعل التعريف لمطلق الحد ويجعل
الضمير في قول المص وهو الذي ارجع الى المقيد في ضمن المطلق او محمولا على الاستخدام
ونهم من جعل الضمير الى الحد المعروف المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفا
على خبر هذا المبدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي ارجع الى المقيد
والحد الناقص في قول هذا الى تقسيم مطلق الحد الى قسمين ولا ينبغي ان بعد تسليم مساعدة
العبارة خارج عن مذاق المص فالاول على مذاق المص ان يكون التعريف الحد

التام ويكون قوله وهو الذي ارجع الى المقيد في ضمن المطلق او محمولا على الاستخدام
بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص هو الذي يتركب اه استئناف تعريف للناقص
وقد اشار المحشي الى هذا المعنى في الحاشية واما على مذاق الش فيكون التعريف المذكور
لمطلق الحد والضمير ارجع الى المقيد في ضمنه او محمول على الاستخدام وامر قوله وهو الحد
التام حين قوله اي دلالة الكاسب على المكتسب بقرينة اشتعار ان القول الش واقسامه
في الامور الكاسية للمجهولات واعمل الفرض من التفسير بيان فائدة قيد الدال والا
فالامور الثلاثة الالية تخرج عن التعريف بقوله على ماهية الشئ يعني ان فائدة قيد الدال
اخراج هذه الامور لان اخذها لمجرد نصيح متعلق بكلمة على اذ القبول الواقعة في التعريف
ما يمكن حملها على كونها مخرجة لا يصار الى كونها موضحة وبهذا البيان اندفع ما وقعوا
ههنا في حيض ويض والجذب من بعضهم انه زعم ان هذا البيان انما يخرج عن التعريف
الملزوم المركب بالنسبة الى لارمه البين واما القضية بالنسبة الى عكسها وعكس نقيضها
واللفظ المركب بالنسبة الى ما وضع له فيخرجان بقوله على كنه ماهية الشئ ولولم يفسر
الدال بالتفسير المذكور انتهى وهذا لانه لا فرق بين الاول وبين الاخيرين في الاخراج
بقوله على كنه ماهية الشئ لان الملزوم لا يدل على كنه اللارم البين وان لم تصور الثاني
من تصور الاول سيما في اللارم المتقدم كالصير بالنسبة الى العمى فان اراد بهذا الفرق
انه لو لم يفسر الدال بالتفسير المذكور لبق الملزوم بالنسبة الى لارمه البين في التعريف
فهو خلاف الواقع وان اراد انه بعد التفسير المذكور يبقى ما عدا الملزوم فيه وانما يخرج
بقوله على ماهية الشئ ففساده ظاهر ايضا اذ ليس القضية كاسية لعكسها وعكس
نقيضها وكذا اللفظ المركب ليس كاسية لدلولها فالوجه في تحرير مراده ما اشار اليه قوله
وانما زاد الش لفظ الكنه اه وذلك لانا قد بينا ان الش جعل الدال اعم من المطابق
وغيره ولولم يقيد بالكنه لدخل الرسم فيه واما الواجب الدال على ماهو المتبادر منه اعني الدال
بالمطابقة فلا يحتاج الى القيد المذكور لاجراجه الرسم قوله والقول جنس الحد الملفوظ
قدمه لكونه مناسباً بحال المص في رعاية المبتدئين حيث اعتبر سابقا التقسيم المجازي
في الكلبي والجزئي تقريبا الى فهم المبتدئين فالتناسب ههنا ان يعتبر ما يعتبره سابقا قوله
وباقى القيد اي الباقي من القيد وهو قوله دال على كنه ماهية الشئ فقيه اطلاق القيد
على الجنس لكن العهدة في ذلك على الش في تعريف القضية والتفسير المذكور
بما اختاره المحشي هنالك فانظر فعلى هذا كان اللازم عليه ان يقول بخروج الرسم
والقياس والمواد الثلاثة السابقة اعني القضية الدالة على عكسها والملزوم المركب الدال
على لارمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له لكن لما صرح بخروجها عن قوله دال
على ما حرره اكتفى ههنا بما ذكره كيلا يلزم خروج الخارج قوله ولا يجوز ان يكون
جنسا لهما لما سبق في تعريف القضية ان القول امام مشترك لفظي او حقيقة في احدهما
ومحار في الآخر وعلى الاول يلزم استعمال المشترك في معنیه وعلى الثاني يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز لا يقال لا يصح استعمال المشترك ولا المجاز في التعريف بلا قرينة
ولا قرينة ههنا لانا نقول اشتعار ان بحث المنطقي من المعاني قرينة معينة لكون المراد
من القول القول المعقول وسباق كلام المص قرينة لكون المراد منه القول الملفوظ وهذا

في تفسير الإشارة أي في كونه جتسا قريبا مفيدا بما يخصه فعني قوله في كونه أي في كون المذكور فيه أي في الرسم التام لكن لا باعتبار خصوصه حتى يلزم الدور بل باعتبار ذاته كما قالوا في قولهم من خواص الاسم الاستداليه ان ضمير البه راجع الى الاسم لا باعتبار خصوصيته بل باعتبار جنسه البعيد حتى يفيد الحكم سالما عن الدور فاقبل من ان الاولى في التفسير ان يقول في كون المذكور بدون لفظة فيه ليس بشيء قوله أي عن تلك المشابهة على ما يقتضيه السياق واصله عدل عن ذلك للتصريح بما به نقصان وهو القصور عن مرتبة التمام ورعاية صنعة الطبايع بين النقصان والتام قال المصنوع والخواص اللازمة أي البيئة على ما سبق تحقيقه وانما قيدت بالضرورة احترازاً عن الاعراض المفارقة اذ لا يجوز التعريف بها اوجوب المساواة بين التعريف والمعرف عند التأخيرين واما تقييدها بالبيئة فلكونها اوضح واكشف وقد قالوا والمتفق بها انما هي الخواص اللازمة الشاملة البيئة وصيغة الجمع محمولة على الموارد والا فالتعريف بالخاصة الواحدة اكثر من ان يخصى والبيئة على ذلك التمثيل بما يشتمل الخاصة الواحدة قوله بل جميعها اوجه الترفي انه لا يلزم من وجود كل من الاوصاف الاربعة في غير الانسان وجود الجميع فيه بناء على ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عوماً من وجه لتصادقهما في مثل كل رجل حيوان ووجود الكل الافرادى بدون المجموعى في مثل كل واحد من الانسان يشبه هذا الرغبة ووجود الثاني بدون الاول في مثل عشرة رجال ترفع هذا الحجر ولما فهم من كلام الشارح ان الجميع من حيث هو الجميع لا يوجد في غير الانسان اشار بهذا الكلام الى رده والطاهر ان الغير بمعنى المعارض متبادر في الواحد ولو سلم انه يشمل الواحد واكثر لكنه لا يقع في دفع ايراده لانه بالنظر الى ما يستفاد من اكل الافرادى بل فعميم اغير مضمرا فيهم من الكلام ح ان الجميع لا يوجد في غير الانسان واحداً او اكثر والكل خلاف الواقع اما الاول فلما ذكره المحشى واما الثاني فلان الجميع يوجد في غير الانسان من اكثر الحيوان وعلى الله التكلان قوله وهو الحيوان البحري الذي صورته كصورة الانسان على ما نص عليه الامام الدميرى في حيوة الحيوان ونقل له حكاية حاصلها انه صاد به بعض الملوك واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه بعض ثمة مائة وهذا القدر كاف ههنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث قال انسان بالفتح وبكسر جنس من الخلق يش احدثهم على رجل واحدة وفي الحديث ان حيا من عاد عصوا رسوا لهم فسخهم الله تعالى ناسا لكل انسان منهم يد ورجل من شق واحد ينفرون كاتفر الطائر ويرعون كما ترى الهائم وقبل اوائك انقضوا والموجود على تلك الحلقة خلق على حدة او هم ثمة اجناس ناس ونساس ونسانس او الناسانس الاناث منهم او هم ادفع قسرا من الناسانس او هم يا جوج او هم قوم من بني آدم او خلق على صورة الناس وخالفوهم في الاشياء انتهى كلامه على ان ما ذكره من الحديث غير مرضى لاهل الحديث مع ان كلامه اولا وآخره يشعر القول بوقوع هذه الطائفة وان كان كلامه خالياً عن بيان بحريته وهذا القدر كاف ههنا كما لا يخفى قوله أي عدم الغنية اه بيان للشارح الى ذلك المطوى في الايراد المذكور لان حاصله ان في بعضها غنية عن البعض فيلزم تكرار غير محتاج اليه وحاصل الجواب ان عدم الغنية المذكورة

غير ملتزم في تعريف من التعاريف ولورسما ناقصا والا لوجب الاكتفاء فيها بالفصول وليس كذلك ولو سلم ذلك فلو ورد مثله فانما يرد في غير هذا المقام واما ههنا فالقصود التمثيل ويكفي فيه فرض عدم الغنية ولقد اجاد المحشى بهذا البيان فجعل قول الشارح والغرض التمثيل جواباً ثانياً لتسليمه ولم يجعل من قبيل عطف العلة على المعلول على معنى ان عدم الغنية غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل لان الدعوى عام في جميع الموارد والدليل المذكور لا يفيد على انه يشعر ان عدم الغنية ملتزم في سائر المواضع وليس كذلك والازم الاكتفاء بالفصول لا يقال هذا يرد على ما قرره المحشى ثانياً لا نقول بعد بيان حقيقة الحال لاخل في الاشعار لانه يكون ح كلاماً على سبيل الغرض والتقدير فاقبل من ان بيانه هذا بعد كل البعدى الاولى ان يجعل قوله والغرض التمثيل من عطف العلة على المعلول على ان يكون المعنى فان ذلك غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل ولا يضره تلك الغنية انتهى كلام قاصر على ما حققناه قال الشارح واما التعريف بالضاك كما انه جواب عما قيل مثله خارج عن التعريف فلا بد ان يقال وبخاصته فقط وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الصفة المذكورة لا بد لها من موصوف فان قدر بالحيوان الضاحك فرسم تام داخل في تعريفه وان قدر بالشئ له الضحك فرسم ناقص داخل ههنا فلا حاجة لادخاله الى قيد زائد وان قدر بالجسم الضاحك فقد ذكرنا ان مثله رسم ناقص مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من التأويل اما في بعض اجزاء التعريف وهو قوله عن عرضيات بان يراد منه ما يطلق عليه العرضى سواء كان حقيقة كما في المثال المذكور في المتن او مجازاً سواء كان بطريق التغليب بان يطلق العرضى الذي هو اسم للضاك ههنا على الجسم تغليبا لاسم احد الجزئين على الآخر كما في العرين رضى الله عنهما او بطريق الحلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المذكور اعني الجسم الضاحك لكونه مركبا من الداخل والخارج خارج فهو عرضى بصدق عليه تعريف العرضى الاصطلاحي كما ان النوع يطلق عليه الذاتى اصطلاحاً وكون كل منهما من اوصاف المفرد اصطلاحاً آخر لا يخالف بينهما فلا ينبغي ان يتنازع في مثله واما في نفس التعريف بان يكون تعريفنا لافراد الغالبية الوقوع المشهورة الوجود ههنا ولعل الشارح مال في تصحيح التعريف الى جعله متبعا على مذهب المتقدمين من تجوزهم الرسم الناقص بالاعم والاختص لان التعريف المذكور على الوجهين الاولين يشمل الرسم التام وعلى التوجيه الاخير الثالث لا يشمل مثل الجسم الضاحك مع انه رسم ناقص الان يقال التوجيهان الاولان مبنيان على اعتبار المعنى فلهذا لا يلتفت الى مثله في صورة الرسم التام والتوجيه الثالث مبنى على تخصيص المعنى بما هو غاب الوقوع لاعلى جعل التعريف اخص من المعروف تأمل هذا ثم اورد اي الشارح على جعل مثل الجسم الضاحك داخل في التعريف كما اشار اليه اولاً بان مثله ليس من افراد المعرف اذ الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاق على الذاتى وكل منهما مفقود في العرض التام فلهذا ليس برسم ناقص وكذا المركب من الفصل والخاصة اذ الفصل يفيد كلاً منها والخاصة تفيد ما فاده الفصل من التمييز فذكره عبث واجاب بان كون الغرض المذكور لازماً في اجزاء التعريف فالجواب اي المتأخرون لكنه ليس بحق والحق ان الغرض من التعريف لا ينعصر في احدى القادتين المذكورتين

بل المركب من العرض العام والخاصة اقوى من الخاصة وحدها ومن الفصل وحده
وكذا المركب من الفصل والخاصة اقوى من كل منهما وحده ثم لما كان دخول هذه الاقسام
ههنا لازما وكان تعريف المص اياها في ذلك لا يتكلف اشارا الى وجه الضبط بحيث يندرج فيه
جميع الاقسام فقد مال بذلك الى مذهب المتقدمين من جواز وقوع العرض العام في التعريف
كما مال في التوجيه السابق الى مذهب المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاخص
هذا هو تحقيق كلام الشارح بحيث يندفع عنه اعتراضات الناظرين مجازا قد عرفت
كيفية مجازية كل منهما فتذكر قوله والاحتمار عنده لازم اه قلت نعم لكن لا بأس له
في تعريف الرسم الناقص ههنا اذ الظاهر انه رسم ناقص ايضا كما عرفت يعني ان
اطلاق العرضي على مثله مناسب ومشهور بناء على ان المركب المذكور عرضي مع
ان المركب من الذات والعرضي عرضي قوله مع انه ان اريد معنى العرضيات اه ذكر
هذا الشق توطئة للشق الاخير الثالث والافهم غير مراد ههنا قوله وان اريد المعنى
المجازي اه هذا انما يتم اذا اريد بالمجاز مقابل الحقيقة واما اذا اريد به المعنى المجازي العام
لحقيقة والمجاز كمثل ما يطلق عليه العرضي على ما حققناه في الشرح فيتناول جميع المواد
وليس يلزم عليه شيء الاستعمال المجازي في التعريف وقد عرفت ان امره هين ههنا
وشموله ايضا للرسم التام وقد عرفت ان الشارح مال ههنا الى مذهب المتقدمين على
ان الشمول المذكور غير مسلم ايضا اذ يلزم من اعتبار التغليب او اطلاق اسم اشكل
على الجزء في مثل الجسم الضاحك اعتباره في مثل الجوار الضاحك وبهذا ظهر ان قوله
وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يصح اذا لم يكن تلك الارادة بمعنى
شامل لهما كما هو الظاهر وما اذا اريد كلاهما بمعنى شامل لهما كما اشارنا اليه فلا يلزم الجمع
المذكور بل استعمال لفظ مجازي شامل لهما وقد عرفت ما يلزم عليه مع اندفاعه وبهذا
اندفع ما قبل او اريد عموم المجاز لعماد السائل بالرسم التام واستعمال المجاز في التعريف
ولا نخلص عنه واوصير الى الاحتمالات البعيدة انتهى واقول قد عرفت انما حال
استعمال المجاز ههنا وشمول التعريف للرسم التام بحيث لم يفتح في دفع الشمول المذكور
الى اعتبار قرينة تقابل هذا التعريف بالرسم التام مع ان التعميم ثم التخصيص
بقرينة المقابلة لم يهده مثله في المحاورات فضلا عن التعريفات واما ما قبل في دفعه
الرسم التام هو الذي يشتمل الذاتيات والعرضيات والرسم الناقص ما اقتصر فيه
على العرضيات فليس بشيء اذ الجسم الضاحك رسم ناقص مع انه لم يقتصر فيه
على العرضيات فان اراد ان التأويل المذكور يرتكب في الثاني دون الاول اذ لا ضرورة فيه
فهم وما حققناه ولا يدل عليه كلامه والحق ان الشارح مال ههنا الى مذهب من لم يشترط
الانعكاس والاطراد في التعريف وأشار في التوجيهين الاولين الى الاول وفي الاخير
الى الثاني فلا يلزم عليه محذور سوى استعمال المجاز اعني عموم المجاز في التعريف ومثله
هذه وضوح القرينة واقع قوله يعني ان المعريف ههنا يخصص بالشمول للمادة
المذكورة بان يكون المراد منه ما هو العاكس في الوقوع فيكون التعريف المذكور مساويا
للمعريف واقول فتح مثل هذا الباب يند باب النقض بالعكس فالظاهر ان مراد الشارح
من التوجيه الثالث بناء التعريف على مذهب المتقدمين من تجوز تعريف بالاخص

في هذا التقرير إشارة الى ركاز
تقريرهم ههنا حيث قدروا ههنا
احتمال عموم المجاز والظاهر ان
يقدر هذا الشق الثاني وان احتمل
ههنا ايضا
قوله بالعكس اه وقع في حاشية
الطرد وسوى ههنا بدل بالعكس
بالطرد والصواب ما ذكرناه لان
واللازم ههنا صورة عدم التأويل
انهم عدم الجمع ويلزمه عدم
العكس فاذا اول التأويل المذكور
كان جامعا وكان منعكسا قطعنا
ما اثرنا به

كما ان التوجيهين الاولين مبنى على مذهبهم من تجوز تعريف بالاعم اشمول التعريف
ح على الرسم التام وقد ذكرناه وجه آخر ولو تكلف في تقرير المحشى وجهه لوافقنا
لما ذكرناه لكن اول قوله بلاء اويل في مثل الشيء الضاحك وعلى المركب من الفصل
والخاصة اي فقط اوسع الفصل البعيد او الجنس البعيد او العرض العام بالذات اويل
اي تأويل التغليب وتأويل اطلاق اسم الكل على الجزء مع ان شيئا منهم بعد من المعارف
فيكون تعريف المص المذكور من مضاطر الشمول الاغيار مع ان المعارف ليس بشامل لهما
قوله فضلا مفعول مطلق محذوف عامله وجوبا سمعا اي فضل فضلا ومعناه كون
ما بعده البقي بالحكم بما قبله هذا لكن في صحته ههنا نظر اذ الرسم الناقص ادنى التعريف
فاذا لم يكن الشيء معدودا من التعريف كما اقتضاه ما قبله يلزمه ان لا يكون معدودا
من الرسم الناقص فكيف يكون الثاني البقي مما قبله وتخصه انه لا يثبت للرسم الناقص
على مطابق التعريف اما على غيره فظاهر واما على نفسه فلا يلزم من زيادة الشيء
على نفسه الا ان يقال للمفهوم من على المطلق والقول في دفع هذا اليراد بان المقسم
هو المعارف المتعارفة عند المتأخرين اعني ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات واللاتيات
عن جميع باعداء ليس بشيء لانه اقوى هذا الاعتراض وهو ظاهر وكذا القول بان مادة
النقص لا بد ان تكون محقة في التعريفات ليس بشيء اذ بعد التسليم لا يشك في تحقق
هذه المواد نعم لو قيل ان التعريف المذكور مبنى على مذهب المتأخرين على ان يكون المراد
بالعرضيات ماعى المبيدة لاحد الامرين لاندفع اليراد المذكور لكنه بعد جديدا وكذا
لو قيل ان هذا التعريف مبنى على مذهب المتقدمين من تجوز تعريف بالاعم لاندفع
هذا ايضا والحاصل ان هذا السؤال مبنى على مذهب المتأخرين من ان ذكر العرض العام
في الكلليات استطرادي وان العرض من التعريف انما هو احدي القائدين فلو بنى على
مذهب المتقدمين من ان العرض لا يخصر في احدي القائدين وان العرض العام
يفيد تصورا لا يحصل بدونه وان الشئ عليه رسم ناقص لم يرد هذا السؤال وهذا
ما لالجواب الاتي للشارح المحقق قوله او العرض العام عطف على قرينه والمعنى
وكما المركب من الفصل والعرض العام رسم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا
نعم قال شارح المواقف هذه الصورة حد ناقص عند من يجوز اخذ العرض العام
في الحد الناقص واعلم ان زكاة الشارح في السؤال وعلى كل تقدير لا يستفت الى من حكم
بان الصواب إسقاطه قوله لا غائبة اه التي منسوبة الى قوله مقصودة من التعريف
وقوله مقصودة صفة اسم لا لوجود الفصل بينه وبينه بالنظر في مجاز فيه البناء فهو
اما مرفوع واما منصوب ههنا قوله على زعم ان التعريف اه في هذا التعبير إشارة
الى ضعف مذهب المتأخرين وسعترف بحقيقة قوله اي من غير اطلاع اه هذا القيد
استفاده من تردد الشارح بين كونه حقا وبين كونه كذا لكن الظاهر ان يقال من غير
اطلاع على كونه حقا وباطلا او يقال صدقا او كذبا اذ الكذب انما يقال ان صدق
والحق يقال الباطل على ما قرر في محله لكنه قلد في ذلك الشارح المحقق ويمكن
ان يقال في كلام كل منهما صنعة احتياك فافهم ما هنالك قوله اي فهو ان التصور

القبول الاول واننى هو الاول
فمن خليل

اشار به الى ان كلمة ان ليست واقعة في موقع التعليل على ان تكون مكسورة المهمزة وليست
ايضا واقعة موقعة على ان تكون مفتوحة المهمزة بتقدير لام التعليل اذ كل منهما
خلاف الظاهر وايسر تقدير الضمير مبنيا على لزوم كون جواب اما جملة كما توهم لانه
منتهى بطل اما زيد فمطلق من التراكيب السابقة بل لانه لا بد في جواب اما من ضمير يرجع
الى المبتدأ ولو كان الواقع في موقع الجواب مفردا كالمثال الذي اشرنا اليه ولما كان الخبر
مهنا عاريا عن الضمير ففسره بما فسرناه وامل وجهه ان ما وقع في موقع جوابه وان كان
مفردا صيغة لكنه جملة معنى فلا بد فيه من ضمير يربطه الى المبتدأ فاقبل من انه ان كان
التقدير لاجل عدم صحة حل قوله فان التصور اه على الحق فيرد عليه انه بعد التقدير
ايضا يكون خبرا عن الضمير اراجع اليه فلا يصح الحمل ايضا فالظاهر انه تصوير المعنى
لحصول الجزالة لا توجب الاعراب ايسر شيء بل لان التقدير لازم ههنا لكونه جملة
معنى ولو لم يقدر لم يحصل الارتباط اللازم ههنا فالحق انه توجب الاعراب بحيث
يحصل منه الجزالة كما لا يخفى على ذوي الفطنة قوله فلا يكون قوله فكيف لا يكون اهما
اه على ما ينبغي لان ما افاده هذه المواد من الفائدة خارج عن احدى الفائدةين المعتمدة
في التعريف ومطلق الفائدة لا يفيد كونها رسوما ناقصة والظاهر ان غرض الشارح
الامارة منع حصر الفائدة في التعريف الى احد الامرين لا اثبات مطلق الفائدة
في المراتب المذكورة فمضى قوله فكيف اه فكيف لا يكون له فائدة مقصودة من التعريف
وهي الاكالية والوضعية التي لا شك في كونها مقصودة في التعريف فالحصر المذكور
منهم غير تام فعلى هذا يؤيد ما ذكره المحشى فالضرب بقوله بل الحق اه
غير تام الا ان يقال هذا المعنى غير ظاهر من كلام الشارح ولذلك ترقى من الحق الى
الواضح قوله بل الحق الخفيق بالقول اه حاصله ان الغرض من التعريف لا يخصص
في احدى الامرين اذ قد يكون الامتلاء على الشيء بما هو عرضي له مطلوبا ايضا
فمح لا شك ان المركب من العرض العام والخاص يكون اكمل من الخاصة لحصول
المادة المطلوبة في الاول دون الثاني وقس على هذا وقد قالوا العمان خير من علم
واحد الا يرى انهم قالوا الحيوان الناطق الضاحك رسم تام اكمل من الحد التام فاذا
اعتبر مثل هذا في الحد التام فبالله لا يعتد به في غيره فالحق ان المواد المذكورة من قبيل
الرسوم الناقصة هذا وقد عرفت اندراج هذا المعنى في كلام الشارح وان لم يدل
عليه دلالة ظاهرة قوله قد عرفت اندراج الخ اقول نعم لما كان الاندراج
المذكور محتاجا الى تكلفات ركيكة لم يلتفت اليه الشارح واعتبر وجه الضبط بحيث
يترجح هذه الاقسام في الرسم الناقص بلا كلفة وركاكة ولعله لهذا امر بالتأمل
قال الشارح الامارة فالضبط اى ضبط اقسام التعريف بحيث يترجح فيه الاقسام
المذكورة بلا كلفة ان يقال اه وقد عرفت ان هذا الضبط مبني على مذهب المتقدمين بناء
على ان المتأخرين لم يعتبروا العرض العام في التعريف بل ذكره عددهم في باب الكليات
على سبيل الاستطراد كما ذكر النوع في ذلك الباب استطرادى عند الفريقين لانه
من الماهية وبحث الكليات مقصور على بيان اجزائها لا يقال ان تعريف الصنف
بما تدرج شايع مثل ان يقال الرومي انسان ولد في بلد كذا فقد وقع النوع جزء الماهية

لانا نقول

لانا نقول ماهية الصنف ماهية اعتبارية فلا يكون وقوع النوع فيه من حيث كونه نوعا حقيقيا
بل من حيث كونه جنسا اعتباريا فلا بأس في وقوعه بذلك الاعتبار جزء التعريف وانما
هو في النوع الحقيقي عين الماهية لاجزائها وان ذكره في بحث الاجزاء استطرادى هذا
قال الشارح وبغيره ناقص اى بغير الجنس القريب والخاصة سواء كان بما يقارن كليهما
كالعرض العام مع الفصل او بما يفايز الاول دون الثاني كالعرض العام مع الخاصة والجنس
البعيد مع الخاصة والفصل مع الخاصة او بما يفايز الثاني دون الاول وهذا احتمال عقلي في قوله
وبغيره لكنه لم يوجده صورة اذ لو انضم الى الجنس القريب ما يفايز الخاصة فان كان ذلك
فصلا يكون حدا تاما وان كان عرضا عاما لا يكون التعريف مطردا وان كان عرضا غير
خاصة لا يكون التعريف متعكسا فالمضبوط ما ذكره من الاقسام كما لا يخفى على ذوي الافهام
هكذا ينبغي ان يحق في مباحث التصورات حتى يحسن الشروع في مباحث التصديقات
والمرجوع من قاضي الحاجات جل جلاله ان يعطى لنا قدرة على تكميل الباقيات حتى يتم بذلك
الصالحات الخالية لاذهان ارباب الكمالات قال المصنف ايضا القضية قول اه انما
اعاد القضية لان التعريف الماهية لالافراد فلو قال القضايا القضية قول اه لكان التعريف
الافراد وهو ليس بممكن وانما لم يكف بالضمير بان يقول هي قوله على ان يكون راجعا
الى القضية التي دلت عليها القضايا فيكون التعريف خ ايضا للماهية كما قال ابن الحاجب
المرفوعات هو ما اشتمل اه بناء على انه يحتمل ان يرجع ذلك الضمير الى القضايا فيلزم المحذور
بخلاف قول ابن الحاجب المرفوعات هو اه والمراد من القول المركب مطلقا تاما وناقضا
وما قبل عليه من ان الصدق والكذب صفة النسبة فيصدق ح التعريف على النسبة
السلبية اعني الا وقوع لكونها مركبة ويصدق ايضا على المركب من النسبة الحكمية
وقيدها كالجبهة والمحكوم عليه اوقيد او المحكوم به او النسبة بين بين اوقيدها
او الاثنين منها اواز يد منها فلا بد ان يكون المراد من القول المركب التام الذي يصح ان يكون
عليه حتى يندفع تلك المحذورات والفرينة على هذه الارادة مباحث الباب السابق
لانها متعلقة بالمركب الناقص فالظاهر ان يكون مباحث هذا الباب متعلقة بالمركب التام
لا سيما وفي هذا الباب تقسيمات القضية وبيان احكامها بل يمكن ان يدعى التبادر ههنا
ولا يضر هذا التخصيص تعميم القول المذكور بحيث يشمل المركبات التامة والناقصة
لانا في مقام التوجيه وبكفينا هذا القدر فقيه ان الاراد او ورد فاما رد على من عرف
القضية بقول يحتمل الصدق والكذب وقد اشار اليه ابو الفتح سؤالا وتوجيها في الحواشي
التهذيبية واما ههنا فلا بد ذلك اذ لا يصدق تعريف المص على الصور المذكورة قطعا
حتى يحتاج الى توجيه المذكور وكانه لم يفرق بين التعريفين وقال ما قال نعم يمكن ان يرد
مثله على تفسير المحشى ويندفع بالتخصيص المذكور كما اشار اليه ابو الفتح لكن ابن هذا
من ذلك والحاصل ان هذه المهددة على تقدير تسليمها على المحشى لا على المص هذا
وقوله يصح بمعنى يمكن امكانا خاصا او عاما وقوله لقائله اللام فيه للتعليل او كانت صفة
لوجب ان يقال انك صادق فيه لما اشتهر ان القول المستعمل باللام بمعنى الخطاب مقابل
الغيبية والتكلم والضمير في قوله انه راجع الى القائل وفي قوله فيه راجع الى القول وعلى هذا
يكون الصادق والكاذب صفة للقائل لا للقول وكذا اول تقسيم الحدود لكون بعض الفاظ

اعني قوله يصح ان يقال القائل بحد

التعريف ما عدا الجنس شاملا للجنسين معا على ما هو علامة كون التقسيم للمحدود وحاصله ان حال القائل المذكور لا يخرج عن احد الامرين وان كان بين الحالتين منع الجمع ايضا ثم ان هذا التعريف صادق على المذاهب الثلاثة في الصدق والكذب بخلاف قواهم ما يحتمل الصدق والكذب فانه مبني على مذهب الجمهور ليس الا قوله اي يحتمل الصدق والكذب اهـ هذا تفسير باللازم لان صدق القائل وكذبه في قوله يلزمه صدق القول وكذبه على ما يشير اليه ولعله انما ارتكبه لما سيجي منه ان الحق في الصدق والكذب هو مذهب الجمهور وغرضه منه دفع الاعتراض الاتي عنه اذ لو ابقى التعريف على ظاهره لورد عليه البداهات وامثالها لكن اخذ هذا المعنى من هذا التعريف بعيد جدا لان الاحتمال المذكور وان لم يزد صدق القائل وكذبه لكنه لا يلزم صحة القول لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه على ما هو التعريف الا ان يعتبر التجريد عن الخصوصيات في تعريف المص ايضا فيقول ما ل تعريف المص الى ما ذكره ايضا وغاية ما لم يزد كون كلمة او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة كما اورد المحشي في تفسيره الواو الواصلة ولا بأس فيه عند ظهور الاسباب لا يقال بل كلمة الواو الواصلة فيما اشار اليه المحشي بمعنى او الفاصلة اذ كل قول وقضية لا يحتمل الا الصدق او الكذب لانا نقول لا يبقى ح لكلمة الاحتمال معنى اصلا بل الصواب ان يقال القضية ماصدق وما كاذب فالحق ان كلمة الواو في تفسيره على معناها وان كلمة او الفاصلة محمولة على الواو الواصلة على مذاقه قوله بمجرد مفهومه اي تصور مفهومه مفارنا لقطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل بل عن خصوصية القائل واخباره فقوله مع قطع النظر ظرف مستقر حال مبين للاحتمال بل تجرد المفهوم وليس ذلك معنى المجرد حتى يرد عليه انه على هذا يكون قوله مع قطع النظر اهـ مستدركا على انه من قبل التصريح بما علمنا وشككنا غير عزيز قوله وعو ثبوت الشيء اي المحمول للشيء اي الموضوع وهذا في الموجبة المحلية وقس عليها السالبة ثم ان هذا مبني على مذهب المتقدمين من ان النسبة عندهم عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وارجحاه اختياره ههنا وذلك الثبوت يقال له مضمون الخبر ايضا لانه عبارة عن اضافة مصدر المحمول الى الموضوع فاندفع ما قيل فيه اولا ان الثبوت المذكور مضمون الخبر لا مفهومه وثانيا انه اختصار على الموجبات وثالثا ان تعريف الشئ لا يوافق التجريد المذكور انتهى وذلك لان مفهوم القضية عبارة عن انصاف الموضوع بالمحمول فيقول الى المضمون ولان الشر يف يقتصر عليه لشرفه على ان الغرض دفع الاعتراض الاتي وما ذكره كاف فيما قصده ولان المراد بالشئين الموضوع والمحمول مطلقا لا معينا وتعيينهما انما هو لتعيين كون المراد منهما الموضوع والمحمول لا امر آخر ولا يلزم منه كونهما معينين حتى يتاى التجريد الاتي قوله مع قطع النظر اهـ متعلق بقوله يحتمل حال من فاعله ويحتمل ان يكون حالا من قوله بمجرد مفهومه ومعناه ان يقطع النظر في ذلك عن خارج القضية من الدليل والواقع وتفسيرهما بل يكون النظر فيها الى ذاتها من حيث هي وان كانت بالنظر الى الخارج مطابقا للواقع فاندفع ما قيل انه اذا قطع النظر عن نفس الامر والواقع كيف يجوز العقل صدقه وكذبه اذ هما عبارتان عن المطابقة للواقع وعدمهما انتهى لان قطع النظر انما هو عن التصديق الواقعي لاعتنا تجاوز العقل مطابقة للواقع

طرسوي

عقله خال

وعنده له وحاصله انه اذا جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية التكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه وما به كان عند العقل محتملا لصدق والكذب كذا اشار اليه الشريف فلا يرد السماء فوقنا بان هذه قضايا لا يحتمل الصدق والكذب بل كلها صادقة فينقض التعريف المذكور جمعا لانا لا نحظنا تلك القضايا وقطعنا النظر عن خصوصياتها وجدناها محتملة للصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه الا يرى ان قولنا الله واحد وواجب الوجود اولم يكونا محتملين عند العقل الكذب لم يخرج في اثبات وجوده تع وتوجيهه تع الى الدلائل الخارجية وليس كذلك هذا وقد اجيب عن هذا الايراد بجوابين آخرين احدهما ان يحتمل احتمال الصدق والكذب على امكانهما بحسب نفس الامر بما هي المركب التام المجردة عن جميع الخصوصيات على ما عرفت ولو في ضمن فردين منها والحاصل ان كل خبر يمكن بحسب نوعه صدقه وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشائيات وثانيهما ان يحتمل الاحتمال على الامكان الخاص او العام المقيد بجانب الوجود اي ما لا يكون ذاته مقتضيا او جود صدقه ولا عدم صدقه ولا وجود كذبه ولا عدم كذبه او ما لا يكون ذاته مقتضيا لعدم صدقه ولا عدم كذبه ومن الجاز ان يكون عدم الكذب في الاخبار الصادقة ناشيا عن امر خارج عن ذاتها وكذا عدم الصدق في الاخبار الكاذبة بخلاف الانشائيات هذا قوله جنس القضية الملقوفة اهـ فدم هذا الاحتمال لكونه انساب في كلام المص في باب اكلليات حيث اعتبر هذا التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدئين ولانه المناسب لتعريف المص قوله جنس القضية المعقولة لا يقال يا بني عنه قوله لقائله اذ لا يقال لا يضاف الا الى اللفظ لان قول على هذا التقدير يقدر فيه مضاف اي لقائل لفظه مع انه اذا كان المراد منه ما اشار اليه المحشي في تفسيره يتدفع ذلك ولا حاجة الى التقدير قوله مشتركان اي افظيان كما صرح به ابو الفتح قوله او حقيقتان اي في احدهما ومجازيان في الآخر لانهما حقيقتان في المعقول مجازيان في الملقوظ نسبة للدال باسم المدلول ولا فائدة في ايهما احدهما والآخر اذ عكس ما ذكرناه ليس مما قررره وكذا احتمال كونهما مجازيين ثم ان كونهما حقيقتين في المعقول مجازيين في الملقوظ انساب بنظر الفن وهو ظاهر ووفق بقاعدة الاصول حيث قالوا المجاز خير من الاشتراك وقد وقع في بعض النسخ او حقيقتان في احدهما ومجازيان في الآخر ولا يخفى فساد اذ لا معنى لكون لفظ القضية واسط القول حقيقة في المعقول ومجازا في الملقوظ بل هما حقيقتان في المعقول ومجازيان في الملقوظ فافهم قوله كذا قررره احاله عليهم للزوم استعمال المشترك او المجاز في التعريف والاحتمال الاشتراك المعنوي بل يحتمل كون كل منهما معنى مجازيا بالكل منهما وان امكن التفصي عن الاول بان اشتراك كون بحث النطق عن المعاني بعين المعنى الحقيقي والمراد من المشترك وعن الثاني كونه غير مناسب لنظر الفن وعن الثالث انه لا بد لكل مجاز من حقيقة وان لم يتم ذلك عند كثير من اهل المعاني قوله اذ لا يجوز الجمع اي في اطلاق واحد على ما يشعر به لفظ الجمع وبه يتم التقريب وما قيل من ان الدليل قاصر بعد لجوار نعموم المجز فليس بشيء اذ لا معنى ههنا لكون ما يطلق عليه لفظ القضية ما يطلق عليه لفظ القول فافهم قوله والقييد الاخير هذا بشرط اطلاق القيد على الجنس

اي الفرق بين الحقيقيين والمجازيين وبين الحقيقيين والمجازين وحق الاولين دون الثانيين على

ولابأس في ذلك سيما في التعريف الاعتباري كما ههنا كيف وهم جوزوا فيه كون بعض
 القبولات من وجه من الآخر فلا حاجة في الاطلاق الى اعتبار التغليب قوله لان الباقي
 وهو يصح ان يقال انه في تعريف المص ويحتمل الصدق والكذب على تحرير المحشي
 فلا تقصر قوله لان الباقي قيد واحد اه كانه حل الاضافة على اضافة الصفة
 الى الموصوف على ما هو المتبادر منه والمعنى القبول السابقة فلو حل الجمع ح على ما فوق
 الواحد لم يصح ايضا لان الباقي قيد واحد لا فبدان قوله لكن المراد الباقي
 من القبول كانه حل الاضافة على اضافة الصفة اعني اسم الفاعل الى مفعولها ففادت
 تخفيفا في اللفظ بخذف اللام من الصفة وكلمة من من المفعول فعلى هذا يكون الجمع عبارة
 عما فوق الواحد ويصح اطلاق القبول وان لم من ذلك اطلاق القيد على الجنس لكن اضافة
 اسم الفاعل الى مفعوله سيما الى مفعوله الغير الصريح بخذف الجر غير معهود بل ذلك
 انما هو في اسمي الفاعل والمفعول غير المتعد بين هذا وما قبل من ان اضافة الباقي الى القبول
 اما لامية او بيانية على ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فاذا ذكره بقوله لان الباقي اه
 انما يتم على الثاني لا على الاول فلو حلت على الاول لم يرد عليه شيء ولا حاجة ح الى ما استدركه
 فليس بشيء اذ لا معنى لكون الباقي للقبول والحق ان الباقي من القبول للقبول فلا يتم
 التوجيه الا بما استدركه وقد عرفت ما فيه قوله اعلم اه اراد ان ما اشار اليه الش بقوله
 لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع اول الاعتقاد اولهما معا وعدمها منطق
 على المذاهب الثلاثة وان كلمة اوفيه لتقسيم الحد على اختلاف المذاهب قوله انه صادق اه
 كلمة ان مع اسمه وخبره خبر لان السابقة والضمير راجع الى القول بمعنى القول فيستفاد منه
 ان الصدق والكذب حقيقة من صفات القول بواسطة القول فالقول واسطة
 في العروض كما قبل لكن الواسطة هي القول اللطفي واما القول العقلي فهو عين القول
 المعقول قوله وصدق القول مطابقة حكمه اه وانما كان صدق القول اى المركب
 عبارة عن مطابقة حكمه الذي هو جزؤه لان رجوع الصدق وكذا الكذب الى الحكم
 اولا وبالذات والى القول ثانيا وبواسطة فالصدق والكذب من الصفات الذاتية
 للحكم وان كانا بطلان على القول والمجموع المركب تبعيا لاطرافه على حكمه قوله
 للواقع اى الخارج ومثاني نفس الامر من غير اعتبار معتبر وبيان هذه المطابقة ان الكلام
 الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك
 فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
 اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
 لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا
 معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج ومثاني نفس الامر هذا ثم انه ان كان المراد بالحكم
 الوقوع او اللا وقوع كان التفسير بين المطابق والمطابق اعتباريا وهو ظاهر
 وان كان المراد به ايقاع النسبة او انتزاعها كان التفسير بينهما ذاتيا لان المطابق بكسر الباء
 من قبيل العلم والمطابق بفتح الباء من قبيل المعلوم والمشهور هو الاول واختار
 الشريف الثاني وما قبل على الاول المشهور من ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع الواقعي
 وهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فهما متحدان فكيف يتصور تطابقهما خدقوع

ما فيه تعريف اى اقره خليل حيث قال
 الاول ان يقال لان الباقي قيد
 لا فبدان

بان وقوعه اعتبارا ان احدهما صكونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع
 والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحدا الاعتبارين غيره بالاقتدار
 الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاقتدار هذا ويرد على ما اختاره
 الشريف ايضا من ان المتغير الذاتي انما يوجد اذا كان العلم والمعلوم متغيرين بالذات
 واما اذا كانا متحدين بالذات متغيرين بالاقتدار كما هو التحقيق فلا بدح ان يكون المتغير
 بين المطابق الذي هو الحكم بمعنى الايقاع والمطابق الذي هو الواقع اعتباريا كما قرئناه
 في توجيه ما هو المشهور فليتهم قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسفي العالم حادث
 فانه مطابق للواقع لا لاعتقاده قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسفي العالم قديم
 فانه مطابق لاعتقاده لا للواقع قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسفي العالم حادث
 فانه مطابق للواقع ولا لاعتقاده فذهب الجاحظ اخص مطلقا من كل من المذهبين لانه يقول
 بكل واحد مما يقوله الاولان بدون العكس وهو وظ واما بين مذهب الجمهور ومذهب الجاحظ
 فمقوم من وجه اصادقهما في مثل قول المتكلم العالم حادث وصدق مذهب الجمهور فقط
 في مثل قول الفيلسفي العالم حادث وصدق مذهب الجمهور فقط في مثل قول الفيلسفي
 العالم قديم قوله عند الجمهور كقول الفيلسفي العالم قديم فانه غير مطابق للواقع
 وان كان مطابقا لاعتقاده قوله عند الجمهور كقول الفيلسفي العالم حادث فانه غير
 مطابق لاعتقاده وان كان مطابقا للواقع فينبغي عموم من وجه لتفارقهما في هذين المثالين
 وتصادقهما في مثل قول المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا قوله
 عند الجاحظ كقول المتكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا قوله عند الجاحظ
 كقول المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا فذهب احص مطلقا
 من كل من المذهبين لان الكذب عند الاولين عبارة عن عدم المطابقة للواقع ولا لاعتقاده سواء
 كان مطابقا لآخر او لا قوله بل يكون بينهما واسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
 او لا وكل منهما اما مع اعتقاده مطابق او غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
 اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاده مطابق وواحد منها كاذب وهو
 غير المطابق مع اعتقاده انه غير مطابق والاربعة الباقية ليست بصادقة ولا كاذبة فكل
 من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما
 جميع الامرين اللذين اكنفوا بواحد منهما كذا اشار اليه التقاراني قوله والحق مذهب
 الجمهور قال في المفتاح وهو العمدة في المطولات لاجماع المسلمين على تكذيب اليهودي
 في قوله الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق واقول هذا انما كان النظام
 والجاحظ مصدقين ومكذبين في صورتين المذكورتين وهو محتمل نظرا لان يقال الحق منه
 بيان الواقع لا الالام عليهما ويرد ايضا انه هل يبيح الاجماع اذا كانا خارجين عنه وانه هل
 يكون الاجماع المذكور حجة ههنا وتحقيق الامر فيه يطلب من المطولات قوله من طرفي
 النسبة كلمة من تبعضية اى بعض طرفي النسبة فلا وجه لتقدير المضاف بان قال من احد
 طرفي النسبة اى قسميها اى النسبة تفسير للطرفين وهما اى القسمين الثبوت اى النسبة
 التامة الخيرية الثبوتية في الموجبة والنسبة التامة الخيرية السلبية في السالبة ففيه تسامح
 حيث يتبادر من ظاهره لاسيما بالنظر الى قوله او وقوعها ان المراد بالثبوت والانتفاء ثبوت

في تعريف الموصوف قوله خليل حيث
 قصر اعتبار المتغير الا اعتباري
 على ما هو المشهور دون ما اختاره
 الشريف والامر فيهما سواء
 على ما هو التحقيق

في لافتحى ان نسبة المصروف والمخصوص
 ههنا الى المذاهب مجازية انما
 ان كبريا تقريبا الى افهام المتدربين
 والا فالتعبير المشار اليها انما هي
 بين تفاسيرهم في الصدق والكذب
 على ما اشار اليه آخر

قوله اولاً وقوعها هكذا في النسخ
واللهم رددت طبعها بالاول والاصل

النسبة وانتفاءها وليس كذلك بل الثبوت عين النسبة في الموجبة والانتفاء عين النسبة
في السالبة لان هذا الكلام اشارة الى مذهب المتقدمين وليس في مذهبهم الا النسبة الواحدة
وهي الثبوتية في الموجبة والسالبة في السالبة وقوله او وقوعها اولاً وقوعها عطف
على التثنية والانتفاء اشارة الى مذهب المتأخرين والضمير راجع الى النسبة لكن
على الاستخدام لانهم ائتمروا بالثبوت والانتفاء وقوع جزأ آخر وهي النسبة الحكمية التي
يعبر عنها بالنسبة بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وانما لا يجاب والسلب بوقوعها
ولا وقوعها ولما كانت النسبة السابقة عبارة عن النسبة التامة الثبوتية والسالبة كما اشترنا
اليه فلا بد ان يكون مرجع الضمير ههنا عبارة عن النسبة بين بين اذ لا يتصور في النسبة التامة
الثبوتية والسالبة امر آخر هو وقوعها ولا وقوعها بل هما عين النسبة التامة وتحقيق
هذا المقام انهم اختلفوا في اجزاء النسبة فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول
والنسبة التامة الخبرية الثبوتية والسالبة ويقال لها عندهم الوقوع واللا وقوع لكن
بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها فكل من النسبة التامة
والوقوع واللا وقوع صفة المحمول قائمة به وليس ههنا جزء آخر فهذه الجزء
الثالث يتعلق به التصور كما في صورة الشك ويتعلق به التصديق كما في صورة الجزم
فالتصديق عندهم غير للتصور ذاتاً اذ الجزم يبين الشك قطعاً وان انعكس فلهما
اعني النسبة التامة اذ لا يخرج في التصور بل يتعلق بكل شيء فاجزاء القضية عندهم ثلثة
ذاتاً واربعة اعتباراً وذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين
وقوعها ولا وقوعها فالوقوع واللا وقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول
كما عند الاولين فهذه الجزء الرابع يتعلق به التصديق ولا يتعلق به التصور فالتصديق
عندهم كما يمتاز عن التصور ذاتاً يمتاز عنه ايضا باعتبار المتعلق فاجزاء القضية عندهم
اربعة ذاتاً واعتباراً فليكن هذا على ذكر منك وامانة في ما يتعلق بالمذهبين ففي محله
وقد اشبعنا الكلام فيه في تعليقاتنا على الحواشي القليلة تهذيبية واما ما قبل
من ان تعريف القضية الجنية لا يشمل الجنية الفعلية فلا يتحد المحمول فيها بالموضوع
مثل قام زيد فلا بد ان يخصص المقسم بالقضية الواقعة احدى مقدمتي المباس فليس
بشيء لان العبرة في الفن بالمعاني لا بالالفاظ والاتحاد المذكور يوجد في الجنية الفعلية
بالنظر الى معناه على انها يوجد فيها الاتحاد بعد التأويل وبانه مفتوح على اعدل المعقول
اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشي اراد بهذا الكلام تطبيق كلام السارح على المذهبين
وتقرير دليله عند الفرقين فحاصل قوله اي اداء ان الحكم اي النسبة التامة
او وقوع النسبة ولا وقوعها ما به اداء ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع
كافي الموجبة او ما به اداء ان الواقع في نفس الامر هو الانتفاء او اللا وقوع كافي السالبة
سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو المتبادر او عبارة عن العلم اي ادراك النسبة التامة
او ادراك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم ايضا وانما كان الحكم باحد المعنيين
سبب الاداء اي التكلم بلفظ الخبر اذ لم يوجد الحكم باحد المعنيين في ذهن لم يتصور
هامس التكلم الاداء والتكلم بلفظ خبر وهو ظاهر فاذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون
بين طرق القضية مع قطع النظر عما في ذهن ثبوت وانتفاء او وقوع ولا وقوع حتى

يكون

يكون ما في ذهن سبب الاداء اذا اوجب لا يكون سبب الاداء المعدوم فان كان المؤدى
هو ما في نفس الامر من اشوت او الانتفاء او الوقوع او اللا وقوع بان كان الحكم
باحد المعنيين سبب الاداء الثبوت او الوقوع على المذهبين وكان ما في نفس الامر ايضا
هو الثبوت او الوقوع او كان سبب الاداء الانتفاء او اللا وقوع وكان ما في نفس الامر
ايضا هو الانتفاء او اللا وقوع يكون الحكم الذي كان سبب الاداء مطابقاً للواقع
ولا اي وان لم يكن الحكم المؤدى هو ما في نفس الامر فلا يكون الحكم مطابقاً للواقع
هذا فظهر من هذا ان قول المش لا الحكم اداء للواقع في نفس الامر محمول على المباعدة
لكمال سبب الاداء وله نظائر كقواهم في تعريف المعاني تدع تركب اللفظ
وقواهم الدقة معرفة النفس ماله ما ملها وامثال ذلك وبهذا يتدفع الاعتراض الآتي
من المحشي ومن الباطرين من دفعه بان المراد بالاداء هو المؤدى وذكر الاداء واربده
المؤدى مجازاً بانه شهرة كون الحكم جزء القضية والاداء ليس بجزء بل هو صفة
المؤدى بكسر الهمزة والفتح لا يتخى ان الفساد لا يكون قرينة على المراد ومنهم من جعل الاداء
على الاداء النفسي اي الادراك لاعلى الاداء الذهني ولا يتخى انه بعد كونه خلاف لفظ جدا
يرد عليه انه يلزم ان يكون الحكم في كلام الش معصوماً على احد المعنيين اي العلم فيكون
بيانه قاصراً ومنهم من قال المراد بالاداء ادراك الواقع بطريق ذكر المرزوم وارادة اللزم
ويرد عليه لزم تصور السابق آنفاً واستعمل استعارة في التعريف بدون القرينة ومنهم
من جعل لام الواقع زائدة واعتبر اضافة الاداء الى الواقع فيكون مثل قولهم حصول
صورة الشيء فكذلك ان الحصول هنا مأول بالحاصل كذلك الاداء مأول بالمؤدى ولا يتخى بعده
جداً فاجبه ما ذكرنا اليه اولاً ولكون المقام خليفة بالاهتمام فصلناه عنه اللام قوله
فلا بد ان يكون بين طرق القضية اقوال لما كان الحكم عند كونه معنى النسبة التامة عبارة
عن الواقع مع لا يتصور التوافق بينهما فح لا يصح قواهم التصديق مطابقة الحكم
للواقع ضرورة ان لثبات في بعض امرين مطابقاً ومطابقاً لغيره هذا البيان الى ان التوافق
فيه لا اعتبار بين المتأخرين فان فيه مطابقاً باعتبار حصولها في البعدين ومطابقاً
بفتح الياء باعتبار كونها في الواقع مع قطع النظر عن حصولها في الذهن واما اذا كان الحكم
عبارة عن الادراك فالتوافق بين الحكم وبين الواقع ظاهر جداً وقد عرفت هذا عاقبه
ايضاً ان بيانه هذا كما يشل القضايا الصادقة يشمل الكواذب ايضا وهو وظ وليس غرضه
من هذا التفصيل التمرين بالش من حيث يتبادر من كلامه ان البيان يخص ما مضى
الصادقة كما نوههم اذ لا يلزم من القول بكون الحكم اداء للواقع كونه وقابلاً للتبادر
منه ان الحكم ما به اداء للواقع سواء كان المؤدى واقعاً في نفس الامر او لا والحقيقة انه
لا اختصاص في بيان الش بالعضايا الصادقة ثم اراد هذا البيان انه هو على مذهب الجمهور
ولم يشمت اي مذهب اعظام والملاحظ والاف الحكم اداء الاعتقاد فقط او للاعتقاد والواقع
معاً ولكون مذهب الجمهور حقا كما سبق احتاره في تقرير هذا المقام قواه اي لاداء
للواقع في نفس الامر ان الكلام في اداء الواقع ليس الا اداء صريه على ان ظهره غير صحيح
قطعا اذ الاداء انطابق موجود في الاثبات والقيديات وحاصل كلامه ان الحكم اداء
للواقع وحكاية عنه فلا بد هنا من واقع حتى يتصور الحكاية فذلك يقبل الخبر التخطئة

ولانه بمنزلة صورة الفرس المنقوش على الجدار ومن البين انه يجري فيها الخطئة بخلاف
الانشائات كعبت الانشائي فانها بمنزلة ايجاد نقش صورة غير موجودة في الخارج فلا يجري
فيها الخطئة فلا اداء للواقع فيها وكذا حال التقييدات نعم الانشائات تستلزم نسباً
خبرية باعتبارها يجري اداء الواقع فيها وكذا التقييدات تشير الى نسب خبرية باعتبارها
يجري اداء الواقع فيها لكن الكلام ههنا فيما هو مدلول اللفظ بالمطابقة كذا اشار اليه
الشريف في حواشي المطول قوله كما في بعت الانشائي اي بعت الصادر وقت الايجاب
قيد به لانه اذا صدر بعد العقد يكون خبراً قوله لانه اي البيع واقع مع قطع النظر
من هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء للواقع حاصله ان الانشائات لا يتصور فيها اداء للواقع
حتى يتصور فيها الحكم وما قبل من ان الشبهين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام
الانشائي لابد ان يكون بينهما مع قطع النظر عن الكلام الانشائي نسبة في الواقع
بالضرورة ونمايته ان تكون سلبية فلا يصح الحكم بان لا واقع في الانشائات نعم لا يقصد
اداء ذلك الواقع فيها ففيه ان نفى الواقع في حد ذاته لم يصدر ههنا عن احد وقوله
لانه واقع نفي للنسبة التي هي مدلول الانشاء وما قرره من النسبة السلبية لا تكون مدلول
الانشاء والحق ان مانها الش والمحمشي ههنا في الانشائات والتقييدات انما هو اداء
الواقع لا امر آخر على ان تلك النسبة السلبية التي اعتبرها القائل عدم محض والكلام
ههنا فيما يتصور ان يكون مدلول الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله اذا الحكم اداء
لواقع الانسب لسابقه ان يقال اداء الاداء للواقع فيها من طرفي النسبة قوله او وقوعها
اي النسبة على ان تكون بمعنى النسبة التقييدية ففي الضمير استخدام وقد عرفت محقة
في صدر البحث قوله او لا وقوعها وهو الظن وفي بعض النسخ او لا وقوعها بالالفاصلة
وهو خلاف المعمود من انهم يقطعون اللا وقوع على الوقوع بالواو والناصلة قوله
بمعنى ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اشار به الى ان الحكم عند التأخير ليس عبارة
عن اداء الوقوع واللا وقوع بالمفردين ولا انها عبارة عن اداء مجموع المضاف
والمضاف اليه بل اداء امر اجالي اذا وصل صار ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
وذلك لان كلام الاولين من قيل التصور وانما التصديق هو اداء الامر الثالث وانما عدلوا
الى هذه العبارة المجعولة بناء على ان الحكم لو كان عبارة عن هذا الامر المفصل مع اشتغاله
على التصديق لاستلزم كل تصديق تصديقات غير متناهية ولذا تراهم يعمرون عن الحكم
بالنسبة الشاملة الخبرية او ذراكها بوقوع النسبة او لا وقوعها او ذراك الوقوع النسبة وادراك
لا وقوعها هذا قوله اعلم ان معنى اداء حرر المقام الى هنا اراد ان يشير الى ما في عبارة الشارح
من ان كان فكاك اشار بهذا التأخير الى ان دفعها ههنا وان ارادة المذكورة لا تنضرب اصل
المنصود وحاصل كلامه ان الاداء هو اتصال الحكم بشك ما يدل عليه الى السامع فهو وصفة
المتكلم وليس هذا بحكم لان الحكم في اصطلاحهم اما عبارة عن المعلوم وهو النسبة الشاملة
الخبرية عند القدماء ووقوع النسبة ولا وقوعها عند المتأخرين على ما جرناه واما
عبارة عن العلم وهو ادراك النسبة الشاملة الخبرية عند القدماء وادراك الوقوع النسبة
وادرارك لا وقوعها عند المتأخرين وعلى كل تقدير لا يصح تفسير الحكم باداء هذا فظهر
ان في كلام المحشي صنعة احتياك اذ حذف في الاول نظير ما في الثاني وفي الثاني نظير ما

في الاول وان الضمير في قوله او ادراك وقوعها محمول على الاستخدام اذ الوقوع
واللا وقوع يضافان الى النسبة بين بين لاني النسبة الشاملة الخبرية وذلك مبني على نزاع
معنوي بينهم وهوانه هل للنسبة جزء آخر غير النسبة الشاملة الخبرية يضاف اليه الوقوع
واللا وقوع قال به المتأخرون اولاً بل الوقوع واللا وقوع عين النسبة الشاملة الخبرية
قال به القدماء واما استعمال الحكم باحد المعنيين المعلوم او العلم فبني على الاصطلاح لا نزاع
بينهم في ذلك كما اشار اليه المحشي وبهذا اندفع حجة بعضهم في تحريك كلام المحشي حتى
حمله على القصور وظهر ايضاً فساد ما قيل من ان النزاع بين الفريقين معنوي راجع
الى امر تحقيقى لا لفظي راجع الى الاصطلاح وتفسير الالفاظ كما يوحى به عبارة المحشي
انتهى لان كل ذلك مبني على عدم اتدبر في المقام قوله اللهم الا ان يحمل على
احد المعنيين العلم او المعلوم يتوغل في تحمل وقد عرفت وجوه التحمل من الناظرين
وركا كنهها وعرفت ان الظاهر ان هذا الكلام من الشارح محمول على المبالغة والمراد
ان الحكم ماله اداء للواقع من طرفي النسبة ولا شك ان الحكم سواء كان عبارة عن المعلوم
او عن العلم يكون نسباً لاداء ما هو الواقع وبمثل هذا التوجيه كثير في الكلام من غير تكبر
من الانام قوله فالاولى اي لما كان ما ذكره الشارح محتجاً الى التحمل فالاولى ان يورد
في بيان هذا المقام ما لا يحتاج فيه الى التحمل بان يقال بدل قوله لان الحكم اداء للواقع
اه ولا حكم في الانشائات والتقييدات بطائفي اراقع اولاً بالمطابقة فالتقي في قوله ولا حكم
اه منسحب على المقيد اعني الحكم والتقييد اعني المطابقة وعدم المطابقة جيمساً
لا على القيد فقط ولا لزم وجود الحكم في الانشائات اه وهو خلاف الواقع وانما زاد
قوله بطائفي الواقع اه اشارة الى ان مدار الكلام الذي وجد فيه الحكم على المطابقة
وعدم المطابقة بل مدار الحكم عليهما ليس الا فندفع ما قيل من ان هذا القيد ههنا
مفسد فكاك حتى ان في الانشائات حكماً لكن لا واقع له حتى يتصور مطابقة او عدم
مطابقته انتهى لان ذلك مبني على صرف النفي الى القيد فقط وفي يكون ذلك
والله الموفق لما هالك ثم ان التقابل بين المطابقة وعدم المطابقة تعادل العدم والملكة
وهو طاهر فيجوز ارتفاعهما وان لم يجز اجتماعهما على ما هو شأن المتقابلين بالعدم والملكة
خافيل من انه يلزم منه ارتفاع التقييد ليس بشيء قوله اما نفس النسبة الشاملة
اي الخبرية الايجابية في الوجبة والسلبية في السالبة وهذا البيان يفهم من تقييد النسبة
بالنسبة خافيل من ان التقييد بالخبرية لازم ليس بشيء قوله او الاذعان بهما اي
بالنسبة الشاملة فقد اكتفى في بيان المقام بالبناء على مذهب القدماء وأشار الى معنى الحكم
عندهم ولو قرر الكلام على مذهب المتأخرين لقبيل ان الحكم اما وقوع النسبة ولا وقوعها
او الاذعان باحدهما هذا ثم ان الاذعان عبارة عن اعتقاد الشيء مطابقاً وغير مطابق
سواء كان في نفسه مطابقاً ولا قيد دخل الظلمات والجهليات فيه لكن دخول الشرقيات
فيه محمل تأمل قوله فلا لا يتصور فيها لمطابقة اه في هذا التقرير اشارة الى ما حققناه
آخراً ان النفي في قوله ولا حكم في الانشائات والتقييدات يطابق الواقع اه مستلظ
على القيد والمقيد جيمساً وقد حققنا سابقاً الفرق بين النسب الانشائية والتقييدية
وبين النسب الخبرية وحاصله ان المدلول المطابق للخبرية يحتمل الصدق والكذب

بمخالف الانشائيات والتقييدات وان كان الثانية مشيرة الى نسب خبرية والاولى مستلزمة
لنسب خبرية محتملة للصدق والكذب لكن الكلام ههنا في المدلولات المطابقة ليس
الا قوله وليس كذلك اذ القضية من قبيل المعلوم فكيف يكون الايقاع والانزاع
الذين هما من قبيل العلم جزءا من المعلوم فلا بد من التأويل اما في الايقاع والانزاع
بان يكونا عبارة عن الوقوع والا وقوع وهذا وان كان ملائما لسوق الكلام
من حيث انه مسوق لبيان القضية التي هي من قبيل المعلوم لكن يتعذر ح تطبيق
كلام الشارح على مذهب القدماء اذ عرفت انهم لم يقولوا بوقوع النسبة ولا وقوعها
مع ان الظاهر الحق ههنا مذهب القدماء واما في قوله في القضية بان يذكر المعلوم
ويراد العلم به كما اشار اليه المحشي فح يمكن تطبيق الكلام على المذهبين اما على القدماء
فان يراد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخبرية واما على المتأخرين فان يراد بها النسبة
بين وبين ولا كان هذا ظاهرا من التعبير بالنسبة الحكمية رجع المحشي فيمأساني في انقسم
الى الموجبة والسالبة تطبيق كلامه على مذهب المتأخرين ومن هنا ظهر وجه اختيارنا
اشار اليه من التوجيه ايضا واما ما قيل من ان الاولى ان يقال لا بد في تحقق القضية
من ايقاع النسبة اه اذ الكلام ههنا في المعلوم لا في العلم فليس بشئ اذ القضية لا تحقق
في الخارج بل في الذهن فيقول الى ما ذكره المحشي مع ان هذا التفسير يوهم خلاف الواقع
فالاولى ما اشار اليه المحشي فان الشارح العلامة والنسبة اي مطلقا جليلا او اتصالية
او انفصالية ان كانت ثبوت مفهوم اي مفهوم المحمول لمفهوم اي مفهوم الموضوع
مال ههنا الى ما حقه الدواني من ان الحكم في القضية على المفهوم لكن على وجه
لا يسرى الى الافراد في القضية الطبيعية وعلى وجه يسرى اليها في المحدودة والمهولة
فاقيل من ان بعض كلامه ظاهر في المشهور من ان الحكم في غير الطبيعية على الافراد
وفيها على المفهوم ليس بشئ قال الشارح فالقضية القائمة باقتضاءها اي من
حيث العلم بها كما عرفت من المحشي آنفا قال الشارح وان كانت ثبوت مفهوم اي
مفهوم التالي عند ثبوت مفهوم اي مفهوم المقدم اقول مال ههنا الى مذهب
اهل العربية من حيث ان الحكم في الشرطية عند هم في الجزاء وان الشرط قيد له
وهو الذي حققه العلامة التفتازاني ومذهب اليه صاحب المفتاح والذي حققه الشريف
ان الحكم في الشرطية عند اهل العربية بين الشرط والجزاء كما هو كذلك عندنا ايرانيين
وان اهل العربية لا يخالفون الميرانيين في ذلك كيف وهم يصدد بيان مفهومات القضايا
وان صاحب المفتاح معترف بذلك في مواضع من كتابه فلي هذا لا يكون كلام الشارح
ههنا موافقا لمذهب الميرانيين على ما هو اللازم ههنا ولا مذهب اهل العربية ايضا
على ما حققه الشريف ايضا فالصواب ان يقال وان كانت اتصال قضية بتحقيق
قضية اخرى او منفاة قضية بتحقيق قضية اخرى الا ان يكون المراد ذلك وان كان
خلاف الظاهر جدا وربما يشمر بما ذكرنا قوله او ثبوت مباينة مفهوم عن مفهوم آخر
لانه ظاهر في ان الحكم في المفصلة بين المقدم والتالي الا ان الظاهر فيه ايضا ان يحدف
لفظ الثبوت ويقال مباينة مفهوم لان النسبة الحكمية في المفصلة عبارة عن المباينة
والمباينة هذا قوله قيل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات كانه

نحاشي عن ان يكون المراد بالموضوع المفهوم مع ان المراد منه الافراد فذلك محل المفهوم
على معنى شامل للافراد ايضا لكن لزمه ان يكون المفهوم في جانبي الموضوع والمحمول
شاملا للافراد وهذا فاسد اذ المراد بالمحمول المفهوم قطعا فالحق ان المراد بالمفهوم
ههنا ما يقابل الذات وان الحكم في الجملة بالمفهوم على المفهوم ثم يسرى الى الافراد
ان امكن ذلك كما حقه الدواني قوله اعلم ان تسمية القضية اه لما كان تسمية الموجبات
بالجملية والمتصلة والمنفصلة ظاهرة لوجود الحمل والاتصال والانفصال فيهادون السوالب
اراد ان يبين ان تسمية الموجبات والسوالب بالجملية والمتصلة والمنفصلة بالنظر الى المعنى
الاصطلاحي فان القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه عنه تسمى
جملية لوجود الحمل في بعض افرادها وان لم يوجد في جميعها وهذا القدر كاف
في التسمية وكذا الامر في التسمية بالمتصلة والمنفصلة وقد سبق ان تسمية النوع بالذاتي
اصطلاحي وان كان المعنى اللغوي للفظ الذاتي اعني النسبة الى الذات موجودا
في بعض افراد ذلك المعنى الاصطلاحي اعني الجنس والفصل فقط فكذا الامر ههنا
هذا وليس مراده من هذا الكلام ان هذه الاسامي تقلت اولاً من معانيها اللغوية
الى الموجبات ثم الى السوالب على ما توهم اذ لا يدل عليه كلامه اصلا بل هو ظاهر
فيم قرناه على انه لا ضرورة في ارتكاب نقلين كما لا يخفى على ذي عينين لعم قوله واما تسميتها
شرطية اه يقتضي ان التسمية بالشرطية لغوية لا اصطلاحية لكن له وجه ايضا اذ التسمية
بالنظر الى المعنى اللغوي اصل فها يمكن كما هي بنا لا يعدل عنه واما التسمية بالمتصلة والمنفصلة
فاجرا واما على هذا الاصل يودي الى ارتكاب نقلين وكل منها خلاف الظاهر فلذا
فرق بين التسميتين في التسمية بالشرطية على المعنى اللغوي وحمل التسمية بالجملية
والتصلة والمنفصلة على المعنى الاصطلاحي ومن لم يفرق المقال قال ماقال والعصمة
من الحنظ المتعال قوله وهي الموجبات التأنيث اما باعتبار الخبر واما باعتبار
اكتساب المضاف من المضاف اليه ان التأنيث قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر
مال المحشي كالشارح الى مذهب اهل العربية في الشرطية وقد عرفت ما هو الحق
ههنا وما يمكن التأويل في هذا الكلام بان يكون المراد منه اتصال قضية بتحقيق
قضية اخرى او مباينة قضية بتحقيق قضية اخرى او سلبها عنه
وهذا القدر من التأويل كاف في تطبيق هذا الكلام لما هو الحق ههنا وان اطل بعضهم
في التطبيق بعبارة تلخوع عن التوفيق فتدبر وباللغة التوفيق قوله واما تسميتها شرطية
اه اشار بهذا الى بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهذه لا ينبغي ان تفوت
اذا وجدت كما اشارنا اليه قال الشارح العلامة ومن هذا اي ومن قوله وان كانت
ثبوت مفهوم الى هنا يعرف ان الشرطية ايضا اي كاصل القضية تنقسم الى قسمين
وهو كما قاله المص اما متصلة واما منفصلة فالعلم ههنا بما سبق انقسام الشرطية
الى قسمين لانقسامه الى متصلة ومنفصلة حتى يرد عليه ان ذلك لم يعم بما سبق فالاولى
ان يقول فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة كما قال المص واما
شرطية منفصلة اه نعم لو صرف قوله ايضا الى التزديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
اه لورد عليه ذلك لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطلق القضية اذ لاه معنى

أصرفه الى الثاني بل هو حاصل كون القضية شرطية فليفهم قوله وأقول بدله اه
قد عرفت ان هذا الشئ من صرف قوله ايضا الى التزديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
اه بناء على قرينه لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام نطاق القضية الى قسمين
فمح لا يرد عليه ما ذكره ولذلك فالاول ولم يقل فالصواب قال الشارح لانه وضع لان يحمل
عليه والثاني محمول لا محله عليه هذان الوجهان انما يظهران في الموجبة دون السالبة
واما في السالبة في ذلك على الموجبة اذ التسمية بالمعنى الاصطلاحي لا تظهر فيها
بخلاف التسمية بالجملة والمتصلة والمفصلة كما فصلناه سابقا ووجهه ان لفظ الموضوع
في الاصطلاح هو الجزء الاول ولفظ المحمول هو الجزء الثاني فيجوز اذا اريد بيان التسمية
بهما فلا بد ان يبنى على المعنى اللغوي وانما يظهر ذلك في الموجبة دون السالبة فيحتاج
في التسمية في السالبة الى نقل ثان من غير تعسف فاقبل من انه تعسف بل الاولى ان يقال
لانه وضع ليحمل عليه بالاثبات والنفي ليس بشئ بل فساد ظاهر على الخطن وكذا
القول بانه اراد ليحكم عليه بالاثبات والنفي لانه بعد كونه خلاف الظاهر جدا لا يجري
في قوله لجملة عليه وكذا القول الاول ايضا فالوجه ما اشرنا اليه قوله ماهو بالطبع اي سواء
كان جزءا او لا بالوضع ايضا كما في الجملة الاسمية او لا كما في الجملة الفعلية كقام زيد فان
الفاعل جزء اول بالطبع وان كان ثانيا بالوضع قوله واعلم ماهو بالطبع كما في الجملة الفعلية
والاسمية وبالوضع كما في الجملة الفعلية وعلى كلا التقديرين يدخل فيه الجملة الفعلية ويدخل
ايضا مثل في الدائر جل هذا فالفرق بين التوجيهين ان الاولى في الاول مصروفة
على المتبادر منه بخلاف الثاني ولذا اخره في البيان اشارة الى رد ما اشار اليه المولى
ميرزا جان الشيرازي في بعض تصانيفه حيث قال تقسيم القضية الى اقسامها لا يشمل
الفعلية ثم قال في الجواب المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست بمشتملة
في القياس انتهى وحاصل رده اننا لم نعدم شمول تقسيم القضية حيث في الجملة الفعلية
واذا لم نعدم استعمال الفعلية في القياس فانها بعد التناول مشتملة فيها قطعا كما قيل
من ان المتبادر من القضية في كلام المص القضية المستعملة في القياس وانما لم يذكر
الطبيعية ههنا فلا وجه لما ذكره من التناول ليس بشئ على ان الطبيعية ليست كالجملة
الفعلية وان خفي عليه فالحق ما اشار اليه المحقق على ما حرره انا قوله فلو قال اه اني
اذا كان كلام المص محتاجا الى التناول وتعميم فلو قال والمحكوم عليه اه لكان شاملا
للمشتملة الفعلية والاسمية التي تخرج جزؤه الاول عن الثاني ولا يحتاج هنا الى تناول
وتعميم لا يقال هذا يشمل جزئي الشرطية ايضا اذ المقدم محكوم عليه والثاني
محكوم به على ما صرح به كثير منهم المحقق الدواني في شرح التهذيب لا نقول ههنا
مبنى على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي وقد عرفت ان الشارح والمحقق
لا يرتضيان به ولو سلم فغاية ما ذكره المص ان يكون لجزء في الشرطية اسم آخر
غير المحكوم عليه والمحكوم به وقد تقرر ان العام اذا قيل بالخاص ياد به ماعدا الخاص
فتأمل ولا تخطئ قال الشارح العلامة لتقدمه في الذكر بكسر الدال اي في الذكر
اللفظي ولا يجوز ان يكون يضم الدال المعجمة بمعنى التعقل اذ ياتي عنه قوله وان تأخر وضعها
لان الجزء الاول من الشرطية مقدم في التعقل على كل حال والتأخر فيه لا يصح

في الذكر اللفظي ومن ردد الامر ههنا بين الضم وانكسر فقد حير بين التلفظ والتعقل
واجب منه انه حل الضم على القضية المعقولة مع ان الامر في الملاحظة والمعقولة سواء
قوله والقول كانه جواب عن سؤال قيل تأخر المقدم عن التالي في الوضع انما هو
على مذهب نحاة الكوفة ولا يجري على مذهب نحاة البصرة لانهم لا يجوزون
تأخر المقدم عن التالي بل يقصدون في مثل قولنا الشمس طامعة كلما كان النهار موجودا
جزءا مؤخرا بقرينة المذكور اجاب بان القول بخذف الجزء في مثله انما هو رعاية
لجانب اللفظ والافني المعنى يكون الجزء مؤخرا دائما وان كان مقدما في اللفظ في بعض الصور
واحتج الى تقديره رعاية للتصحيح اللفظي فظهر من هذان مذهب نحاة البصرة اذ في
يمذهب اهل المعقول من مذهب نحاة الكوفة لان تقديرهم يشير الى ان المقدم مقدم
على الجراء ط ما ووضعا حيث لم يلقه والى المذكور ولم يحمله جزءا فلذا كان مذهبهم
ارجح من مذهب الكوفي فاقول من ان كلامه يومهم اتفاق النحاة على الخذف ووجهه
مذهب الكوفيين كعدم ولا يخفى ما فيه فاللازم عليه ان يقول عند قوله وان تأخر وضعها
وهذا مذهب الكوفيين ليس بشئ لان الابهام المذكور من الوهم بل المسئلة معاومة
لكل احد فلذا لم يصرح بالاختلاف ثم ان هذا المحل ليس بيان مذهب النحاة بل قول
الشارح قوله وان تأخر وضعها اي ضعف مذهب الكوفي وان المحقق اشار بقوله
والقول اه اي رجحان مذهب البصري بان مذهبهم يوافق الرعاية اللفظية اللازمة
مع الاشارة الى موافقة لما هو بالطبع ايضا كما هو تحقيق عند اهل المعقول ثم ان التقديم
بالطبع هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه التاخر ولا يكون علة له كما حقق في الحكمة
ولامر ذلك في المحكوم عليه في كل من الجملة والشرطية هذا قوله وفيه ما فيه قوله
ومن هذا يعرف ان الشرطية اه وهو ان المعلوم مما سبق هو ان القضية لا بد فيها
من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها ولا بد منه ان القضية اما موجبة او سالبة
بل ذلك اما يعلم بقول المص فالاولى ان يقول بدله وبما مر علم ان القضية مطلقا
منقسمة الى قسمين الاولى تسمى موجبة والثانية سالبة كما قال المص القضية
اماموجة واماسالبة اقول قد عرفت ان دفاع هذه الركائفة عن قوله ومن هذا يعرف اه
واما ان دفاعها عن هذا القول فيان يقال معنى قوله وبما مر علم انه من تقسيم القضية
الى ما لا بد فيها من ايقاع النسبة الى ما لا بد فيها من انتزاع النسبة ومن الذين ان ايقاع
عبارة عن الايجاب والانتزاع عبارة عن السلب علم ان القضية مصدقا كما قال المص
اما موجبة او سالبة فعلى هذا يندفع الركائفة المذكورة قطعا ويندفع الاوهم ايضا
في توجيهه كلامه واما ما قيل من ان فيه مع الركائفة المذكورة زيادة القبح اللفظي حيث
امتزج المتن بالشرح مع ان لفظ القضية في متن رفوع وفي الشرح منصوب لانه امن
ان ومن الذين انه موجب لتغير الاعراب والحال ان المرح المذكور انما يستحسن اذا لم يؤد
الى تغير الاعراب فليس بشئ لان المرح انما يكون قبيحا اذا أدى الى تغير الاعراب يؤدى
الى تغير المعنى ومن الذين ان هذا المرح يحقق المعنى المقصود ويؤكد فضلا عن التفسير
فتأمل لانه لا يناسبه التفسير كما لا يخفى على المتأخر قوله وهو ادراك ان النسبة واقعة اقول
قد اشرنا الى انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضع

والمحمول والنسبة بين بين ووقوع النسبة اولا ووقوعها والتقدمون ذهبوا الى انها
ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخيرية وانكروا النسبة بين بين واحالوه
الى الوجدان فعند القدماء النسبة صفة المحمول ومعنى قولنا مثلا زيد قائم
ان القيام متحد مع زيد ورماعيون عن النسبة التامة بالوقوع واللاوقوع لكن
بمعنى الثبوت والاتقاء لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها عندهم يتعلق كل من تصور
والتصديق بهذا الجزء الثالث ولا يخفى في التصور بل يتعلق بكل شيء فلا امتياز بينهما
الاجتماع الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا قبل اجزاء القضية عند القدماء ثمة ذاتا
واربعة اعتبارا واما المتأخرون فلما ائتمروا جزأ آخر وهي النسبة بين بين جعلوا الجزء الرابع
اعنى وقوع النسبة ولا وقوعها صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة المحمول
فمعنى قولنا زيد قائم عندهم نسبة القيام الى زيد واقعة ومطابقة لما في نفس الامر
فاجزاء القضية عندهم اربعة ذللا واعتبارا فالتصديق كما يمتاز عندهم عن التصور ذاتا
يمتاز عنه بحسب المتعلق ايضا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح سابقا لان القضية
لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية كان ظاهرا في مذهب المتأخرين اذ النسبة الحكمية
عندهم اصطلاح في النسبة بين بين فسرهم بقوله بالانقاع بقوله وهو ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة فالمراد بالنسبة بين بين ويقال لها النسبة الحكمية
ايضا ثم يصرح في تحقيق معنى القضية على ما ذهبهم بقوله اي مطابقة لما في نفس الامر
كما او انما الله اعلم ثم يصرح بان هذا مراد الشارح على ما حققناه آتيا من ان ايقاع النسبة
الحكمية المتأخر في اصطلاح المتأخرين ليس الا ثم يصرح بقوله واما اذا كانت
ان تطابق قوله ههنا بالانقاع على مذهب القدماء وان لم يرض به كلامه السابق بان
الايقاع على مذهب القدماء بقا الايقاع على مذهب المتأخرين لان الايقاع على مذهب
الاولين اذ كان النسبة ايجابية اوصلية وعند الاخر اذ كان النسبة بين بين واقعة
اولست بواقعة وبعبارة اخرى اذ كان ان النسبة التقييدية واقعة اولست بواقعة
وبعبارة اخرى اذ كان ان النسبة ايجابية واقعة اولست بواقعة وذلك لان النسبة
بين بين والنسبة التقييدية والنسبة ايجابية الفاظ مترادفة اذ هما المأخرون دون القدماء
وقد ادعى القدماء في ذلك الوجدان وقالوا اذا را جعنا الى وجدان علمنا انه ليس ههنا
بعد تصور معنى الموضوع والمحمول امر آخر سوى اتحاد المحمول بالموضوع في الموجهة
وعدم اتحادهما في السالبة فلا وجه لاثبات امر لا يقتضيه الوجدان الصادق هذا مدع
عنك خرافات الساطرين في تحرير كلام المحقق واما كون احد المذهبين حقا دون الآخر
وكون الوجدان ههنا حجة فله موضع آخر لا يليق بتحقيقه ههنا قوله اي على غير موضوع
مشخص اشار به ان الضمير راجع الى قوله موضوع مشخص كما هو الظاهر ثم اشار الى
ان كلمة غير مسلط على القيد اعنى قوله مشخص كاقيل في قوله تعالى مالا للمؤمن من حريم
ولاشفع بطاع حيث قال وهو الموضوع الغير المخصص ما قبل الواجب الضمير قوله
مشخص لم يحتج الى ما ذكره ساقط قوله فيكون اي الموضوع كليا صادقا على كثيرين كما هو
شان الكلبي ولا شك فيما ذكره فان الموضوع فيمساعد القضية الشخصية كلتي اذ الكلام
في الموضوع لذكرى لا الموضوع الحقيقي في ان هذا الموضوع المذكور هل هو موضوع

حقيقي

حقيقي ثم يصرى الحكم منه الى الافراد فيمساعد الطيبة كما حققه بعض المحققين او الموضوع
الحقيقي هو الافراد فيمساعد الطيبة كما هو المشهور فيما بينهم وعلى التقديرين لا نزاع
لاحد في ان موضوع القضية بحسب الذكر فيمساعد الشخصية هو الكلبي هو وتندرج
الى ما نفوهه بعضهم ههنا قال الشارح العلامة او بعضا كفوننا بعض الانسان حيوان
اقول الحكم على البعض لا ينساق الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان كما
ان كلهم حيوان بل الحكم الكلبي يصدق معه الجزئي ولا يعكس ولذلك كان الجزء
اخم صدقا ان الكلبي قال في شرح الاشارات وقد سبق الى بعض الاوهام ان تخصيص
البعض بالحكم يدل على كون الباقى بخلافه والافلامامة للتخصيص وذلك ظن لا يجب
ان يحكم على اشياءه انما لواحد ان يحكم على ما يدل الكلام عليه باطلع دون ما يحمله
والحاصل ان صفة المحصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلبي
ان لم يتعرض للنافي مع عدم احتماله ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه انتهى قوله اي
هذا في الجمليات واما في الشرطيات اثار هذا البيان الى ان اما ههنا لتفصيل الجمل
مع التوكيد ولا بد لها من تعديل كما اشار اليه المحقق وهذا غلب اخوانها والافلامامة اما
قد تستعمل لتجريد التوكيد كما في قولهم اما زيد فذا ب وبنه اما المذكورة في اشارة
الكتب على ما ذكره بعضهم وتفضل ما يتعلق بها في كتب التكميل الشارح وبالجملة
اي حاصل الكلام الازمنة والاضاع اشار باخذ هذا القيد معنا الى انه لم يطرأ ايضا
في تفصيل انقسام الشرطية الخصوصية والمحصورة والمهملية وان لم يذكره فيه اعتمادا
على ان الازمنة لا تخالو عن الاضاع ثم في هذا البيان رد على قوم طنونه ان انقسام
الشرطية بسبب الاجزاء فان كانت كلمة كقولنا كذا كان كل انسان خيوانا فكل كاتب
خيوان كان كليا وان كانت جزئية بقرينة وان كانت مهملية فلهذا فانه لانه
كان كلمة الجملية وجزئيتها بالنظر الى الحكم كذلك كلمة الشرطية وجزئيتها بالنظر
الى الحكم اعنى الاتصال والانفصال فان كان في حيز الازمنة ولا تضاع فكلية والا
جزئية او شخصية وكذلك للزوم وانما قوله وهي الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب اجتماع
مع الامور المكنة الاجتماع اي اجتماعها مع اي مع المقدم وان كانت هي اي ثمة
كلها كان زيد حارا كان حيوانا كان معناه لزم حيوانيته الجزئية في كل زمان وفي كل
وضع يمكن ان يجامع مع جارية زيد من كونه آكلنا وشاربا وناعما وكونه ناهقا الى غير
ذلك فكونه ناهقا بان ان يجامع مع جارية زيد وان كان كونه ناهقا معناه في نفسه
واما وضع عدم المقدم ووضع عدم كونه جسمه وامثاله فيما لا يمكن اجتماعه مع المقدم
المذكور فلا يثبت التالى للمقدم في مثل هذه الاوضاع لعدم اكمال اجتماعها مع المقدم
وان كان بعضها ممكنا في نفسه كعدم المقدم في الشئان المذكور فان عدم كون زيد
حارا يمكن بل واقع واما ما قاله صاحب الاضاح النطق من ان تلك الامور المكنة
الاجتماع مع المقدم مما لا يحتاج الى اعتبارها لا الموجبة لكلية للزوم مبدية انما يصدق
اذا كان طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية التالى فتدبرد بانه لا يحولل الجزء بالزوم
لان المقدم وان كان بحيث يقتضى الزوم او العناد لكن اذا فرض مع عدم ذلك الانتفاء

يحتل ان لا يبق اللزوم او العناد وح لم يحصل الجزم باللزوم او العناد فلذا شرطوا
 في اللزوم والعناد عدم ما ينافيهما وهو كون كل منهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
 المقدم قوله الممكنة الاجتماع اي اجتماعها فتأنيث قوله الممكنة بالنظر الى الفاعل المكتسب
 التأنيث من المضاف اليه فاندفع ما قبل ان هذه العبارة من قبيل صفة جرت على غير من
 هي له فهي في التأنيث تابع لتأنيث الفاعل وذا غير موجود هنا على ان المصدر يستوي
 التذكير والتأنيث فله وهذا القدر كاف في توجيه العبارة فلا ينبغي ان تحمل على المناجاة
 قوله وكون شريك الباري موجودا على ما في بعض النسخ فان كون شريك الباري موجودا
 ممكن الاجتماع مع انسانية زيد وان كان هو محالا في نفسه قوله التقسيم غير حاصر ومن شرط
 التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم وههنا لم يذكر
 الطبيعة في الاقسام مع دخوله في المقسم نعم تحلوا التقسيم عن الحصر في صورة ذكره
 مع من التبعية وقد التعليلية ولغظارة لكن ليس ههنا كذلك كما لا ينبغي وحاصل
 الجواب الذي جوبه الش ان الطبيعة كما انها خارجة عن الاقسام خارجة عن المقسم
 ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور هذا وما قبل من ان قصد الحصر في التقسيم
 غالبي فبعد تسليمه لا يمتنع في امثال هذا المقام قوله كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس
 هذا في الموجبة وفي السالبة الحيوان ليس بنوع والانسان ليس بجنس واصل ايراد
 المثالب اشارة الى هذا فليعلم قوله والشخصية قد تستعمل في الانتاجات لانها تارة مرتبة
 الكلية لا تشاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج ان هذا
 انسان كذا في شرح الشمسية وفيه ان اريد بقوله زيد انسان ان المعنى زيد انسان
 يكون محصورة لا شخصية وان اريد ان ذاته الشخصية انسان فمع يكون الكبرى شخصية
 لكن ذلك يخالف لما صرح به نفسه في شرح المطالع ان الخصوصيات غير معتبرة
 في الانتاج لكونها في معرض التفسير والازوال ولما صرح المحقق في شرح الاشارات
 من ان الشخصيات بما لا يحد بها في العلوم ولذلك صارت القضايا المعتبرة هي المحصورات
 الاربع ولما صرح به السيد ايضا من ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم وانها لا يثبت
 عنها في الفن اصلا ولذا قال الشيخ ابن مينا حيث قرر مثل هذا الكلام واما البحث
 من الافلاك المخصوصة والقول العشرة والواجب نع فبحث عن الكلمات المضمرة
 في اختصاصها التي ولاجل ما قررنا عدل شارح الشمسية عما ذكره وقال في شرح المطالع
 في هذا المقام اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لار الحكم فيها
 على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم
 الاعتبار مطلقا افراد المحشى استعمالها ضمما لامر يحتمل وان صح شارح الشمسية فيما
 ذكره في بحث القياس لا يقال اعتبار القضية الكلية انما يوجب اعتبار الشخصيات بجملة
 لا منفصلة والكلام ههنا في الثاني لاني الاول لا نقول الكلام ههنا انما هو في اخذ
 الشخصية وذكرها مع المحصورة دون الطبيعية وهذا القدر من المناسبة كاف في ذلك
 والحسنى ان للشخصية مناسبة مع المحصورة تقتضي ذكرها معه دون الطبيعية فيجب
 وان لم تكن معتبرة في العلوم والانتاجات كما صرحوا به لكن يلقى اخذها ههنا فلذا
 انفقوا عليه واحتلفوا في اخذ الطبيعية ههنا هذا هو مراد شارح المطالع ههنا لكن

المتبادر من ظاهر كلام المحشى البناء على ظاهر كلامه في شرح الشمسية في بحث القياس
 تسامحا منه وقد عرفت آنفا توجيه آخر لكلام المحشى ههنا ولا تلتفت الى الاوهام
 قال الشارح وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعته بنى هذا على
 ان الشخصية غير معتبرة في العلوم كما حققه وان اخذوها ههنا توقف المحصورات عليها
 ولك ان قول استعمال الشخصية في الانتاجات قليل نادر والتعريف للافراد المشهورة
 كما قال به شارح الشمسية فاندفع ما قبل يخرج من هذا التعريف الشخصية مع دخولها
 في الاقسام واذا قال وهي التي حكم فيها على غير المفهوم لم يرد عليه شيء على ان التعريف
 يكون بالعموم اذ الحكم على المفهوم محقق في كل قضية وان سري الى الافراد في المحصورة كما
 حققناه سابقا قال الشارح والسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس والاخير ان
 طاهران في كونهما سورين للسلب الجزئي اما الاول فيدل على رفع الايجاب الكلي ومطابقة
 وعلى السلب الجزئي التزاما بناء على ان رفع الايجاب عن الكل يلزمه رفع الايجاب عن
 البعض ولا يدل على ثبوت الايجاب للبعض الآخر ولا على رفع الايجاب عن البعض الآخر
 لان كلامنا يخص من رفع الايجاب عن الكل والعام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات
 الثلاث فهمنا دفعات اربعة رفع الايجاب الكلي وهو المدلول المطابق للكل وكل ورفع
 الايجاب عن البعض وهو المدلول التامحي ورفع الايجاب عن البعض مع رفعه عن البعض
 الاخر ايضا ومع الايجاب لايه من الاخر وكل منهما ليس بمدلول لا مطابقة ولا التزاما هذا قال
 الشارح العلامة لا الحصر وكيف لا ولا حصر فيما ذكره فان طر اوقاطية وكافة ولا المستغرق
 يصح ان يكون سور الايجاب الكلي بل جميع الالفاظ العامة المذكورة في اصول الفقه سور
 انكبة كالشركة في سياق التي والاصافة الاستغراقية ههنا امران الاول مما بين فيه كمية
 افراد نحو عشرة وان خاضعوا لرفع الاصل مثله جزئية في البرهان وكلية في المائى
 ويصلح كلمة في الجدليات والالزاميات الثاني ان كان السور الكل او البعض المجموعين يكون
 القضية مخصوصة ومهمة تحوكل زمان ما كولا او بعض الزمان ما كولا لا يقال هذا يتنافى
 ما ذكره المبرزين من ان لفظ جميع سور الايجاب الكلي ولما ذكره الامراءون من انه من
 الالفاظ العامة لا نقول فرق بين الكل المجموعى وبين لفظ جميع لان الثاني انما يدخل
 على الافراد ويثبت الحكم لكل فرد في ضمن بخلاف الكل المجموعى قوله اي ثبوت وانما لف
 ونشر على الترتيب اذا اطراد التلازم في الثبوت والعكس لانه في الانتفاء اي كل تحقق
 الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزم عدم
 تحقق الحكم على تقدير تحققه وهو مخ وكلا لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق
 الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وهو مخ
 قوله اي في زمان ما اراد به دفع لوهم الناس من الانتشار بانه بمعنى الابهام لا بمعنى
 السمة المتدرة في الشكول ثم لما كان هذا متبادرا ايضا في الشكول بناء على ان زمان ما
 شامل لجميع الارمنة دفعه بما ذكره بان لانهم بالنظر الى بعض الافراد لا بالنظر الى شموله
 لجميع الارمنة ولما كان الاتصال من الانتشار الى هذا المعنى خفيا جدا احتج الى التفسيرين
 فتبصر بالعينين قال الشارح فثمان هذا هو المشهور وقال بعض المحققين ههنا قسم
 ثاثة بمعنى متصلة مطلقة اذ الحكم فيها ان قيد باحد القيدين اي اللزوم والاتفاق تسمى

لزومية او اتفاقية والافتسحى متصلة مطلقة ولا يخفى انه لا وجود له الا في ضمن احدا المتعينين
فلا وجه لادها قسما على حدة فالظاهر ما هو المشهور قوله اي قولنا ان كان النهار
اشاره الى ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي لان قولنا ان كانت الشمس طارئة
فالنهار موجود موجب مهملة في قوة الجزئية وهي تنعكس موجبة مهملة في قوة
الجزئية ولك ان تقول اراد به معناه اللغوي قال الشارح اما بان يكون المقدم علة للتالي
او بان يكون التالي علة للمقدم ومنه استلزام الكل للجزء نحو كلما كان الانسان موجودا
فالحيوان موجود ومنه استلزام المشروط للشرط نحو كلما كان هذا الشيء عالما فروحى
ولا ينافي هذا كون تقدم المقدم واجبا بالطبع لان معنى التقديم الطحي هناك على ما حفظناه
توقف ذكر التالى على ذكر المقدم والامر في المسال المذكور كذلك في قيل من ان التقدم
الطبيعى للمقدم امر غاي لا كلى ليس بشئ قوله اي بما يكونان معلول علة اي من كونها
معلول علة واحدة التضاييف فكلية مامصدرية والالم يصح الحمل بقوله التضاييف
قوله وهي اتولد بينهما فهو يعطى الوالد الابوة ولولد البتوة في زمان واحد
فلا يمكن تقدم احدهما على الآخر ذاتا وزمانا والآن تقدم احدا المتضاييف على الآخر
ذاتا اور زمانا فيبطل التضاييف بينهما وهو خلاف المفروض نعم ذات الاب مقدم
على ذات الان لكن الكلام في الابوة والبتوة وكذا الاخوة وما شاكلها قوله سواء كان
هناك اقتضاء اي اقتضاء مشعورية او غير مشعورية على ما يدل عليه تكبير اقتضاء
قوله فلا حاجة الى تأويل بل عدم الاقتضاء بعدم العلم به لان معنى الاتفاقية
لا يحتاج الى اعتبار عدم الاقتضاء حتى يرد الاراد الا في ويحتاج الى دفعه بما ذكره وفيه
ان معنى الاتفاقية على ما اشار اليه الش ما يعتبر فيه عدم الاقتضاء على ما هو صريح
قوله بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد التوافق فان هذا القول صريح في انه اعتبر في الاتفاقية
عدم وجود الاقتضاء وسره ان التالى في قوله واما ان لا يكون كذلك مسلط على التالى
والمبنى عليه في قوله متبعا على الاقتضاء ولئن تنزلنا عن ذلك فهذا السؤال وارد على
من اعتبر الاقتضاء في اللزومية وعدمه في الاتفاقية ويحتاج الى التوجيه الاتى من الش
لدفعه فتح لوقبل ان مفصود الش تحقيق المقام لم يرد عليه شئ قوله بان يكون احدهما
اي المقدم او التالى ملزوما للآخر لوجود علاقة مشعورية بينهما كالكلية والجزئية
وغير ذلك قوله وهذا الاقتضاء بالمعنى الذى اشرنا اليه انما يتحقق بين العلة والمعلول
وبين معلول علة واحدة اذا كان صدورهما عن تلك العلة من جهة واحدة ان صح
صدور الكثير عن الواحد والا فلما كان جهة صدور احدهما من الجهة صدور الآخر عنها
لم يستلزم احد المعلولين الآخر ضرورة ان استلزام احد المعلولين العلة بجهة واستلزام
العلة للمعلول الآخر بجهة اخرى في لا يستلزم احد المعلولين الآخر صرح به بعض الافاضل
بل يكون هذا مندرجا في قوله ولا يتحقق بين معلول علة متغايرتين فانهم قوله
محتمل لا نالهم كون ناطقة الانسان وناهية الجار معلول علة واحدة اذ يحتمل كونها
معلول علة متغايرتين بان يكون صدور الناطقة من الواجب تع من جهة وصدور الناهية
من جهة اخرى فيكون هناك علة متغايرتان قطعا في دفع الاراد المذكور في الشرح
والظ ان هذا مندرج في جواب الش لان عدم علم الحاكم بالاقتضاء انما ينشأ من احتمال

كونها معلول علة متغايرتين اذ لو كانا معلول علة واحدة يجزم الحاكم هنا بالجزم
باللزوم على ما اشرنا اليه في تحرير الكلام والحاصل ان المادة المذكورة ليست من قبيل
الكون معلول علة واحدة فالاقتضاء بالمعنى المراد ههنا غير موجود في المادة المذكورة
وبهذا ظهر فساد ما قيل كون ناطقة الانسان وناهية الجار كذلك ظاهر بعد الرجوع
الى ما تقرر في الحكمة والكلام من وجوب استناد جمع الممكنات الى الواجب تع ابتداء
وانتهاء بل اتفاق العقلاء كلهم ملازم وفلاسة عليهم على ان مبدأ الكل ابتداء هو الواجب تع
وان ما لفظوا به من الوسائط فاعلم هي بمنزلة الآلات والشرائط انتهى اذ لا شك
ان جهة صدور شئ عن الواجب تع مقار لجهة صدور شئ آخر عنه تعالى فيحصل
هناك علة متغايرتان وان كان الكل مستندا اليه تع بالذات بل ابتداء هذا قال الشارح
العلامه واعلم انه تمهيد لدفع الاراد الاتى بان الاتفاقية كلها مندرجة في تعريف اللزومية
فيتقضى ان يعرفان طردا وعكسا وحاصل الدفع ان ليس المراد بالعلاقة ما هو المطلق
بل العلاقة المشعورية بها ولا شك ان العلاقة في مواد الاتفاقية على تقدير وجودها غير
مشعورية فلا يرد الاعراض المذكور كما لا يرد مثله على كون الدائمة اعم من الضرورية
على ما قالوا لان الاراد عليه مندفع ايضا بالتحرير المذكور فقوله وبهذا يتحصل اه
فاضة زائدة اورده بحقيق المقام وتكميلا للفائدة قوله عدم العلم بها وعدم ملاحظتها
عطفه تنبيها على ان المراد بعدم العلم بها عدم الالتفات اليها وبشاء الحكم عليها
فان الحاكم اذا لم يلتفت اليها ولم يبين الحكم عليها كان القضية دائمة واتفاقية وهذا
ما اشرنا اليه في الشرح من ان المراد بالعلاقة المشعورية بها لان المشعورية يستلزم
الملاحظة والالتفات اليها فاذا لم تكن ملحوظة وملتفة لم تكن مشعورية بها قطعا
قوله اعلم انه تمهيد لدفع الجواب الذى جوبه الش عن هذا الاراد وحاصله انه قد تقرر
ان النسب بين القضا بالمحسب التحقق لا يحسب الصدق اذ لا يصح جعل قضية
على قضية فمضى كون الدائمة اعم من الضرورية فانه كلما تحققت الضرورية في مادة مثل
كل انسان حيوان بالضرورة يصدق فيها الدائمة المطلقة مثل كل انسان حيوان دائما
وليس كلما تحققت الدائمة تحققت الضرورية مثل كل فلك متحرك دائما فان نسبة التحرك
الى الفلك دائمة غير ضرورية لجواز انفكاك الحركة عنه ويعرض له السكون فتح يرد
عليه ما اورده وان ارد بد عدم اعتبار الضرورية عدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد
فيها الدوام يوجد فيها الضرورية بناء على ما ذكرنا ومن ان الممكن مادام دامت علة
الثامة فيكون ضروريا ولونشأ تلك الضرورية من خارج لانه اذا او حظ فيها الدوام
فقط يكون دائمة واذا لوحظت الضرورية تكون ضرورية فكما صدقت صدقت فقساويا
قبل قد سبق ان ثبوت التالى للمقدم في الشرطية الكلية انما هو في جميع الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فتح نقول يصدق في افراد الدائمة مع وضع عدم
ملاحظة الضرورية وبناء الحكم عليها دون افراد الضرورية وتلخيصه اننا لانم انه كلما
صدق الدائمة صدقت الضرورية لان من جملة اوضاع المقدم عدم اعتبار الضرورية
فيه ومن البين انه لا يصدق في الضرورية على هذا التقدير فثبت العموم المطلق بينهما
قطعا وقد بنى هذا الكلام على ما ذكره ابو القح في حواشى التهذيب ولا يخفى انه مبنى

على الغفول عن قول المحشي فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير لان معنى ايراده على حل
الضرورة على الضرورة مطلقا سواء كان من ذاته او من غيره فتح تقول كلما صدق
الدائمة صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة اذ مدار الصدق على
وجود نسبة المحمول الى الموضوع قطعا وضرورية وهو ثابت في جميع مواد الدائمة بناء
على ما ذكرنا وتلخيصه ان عدم الملاحظة ليس ملاحظة عدم فلا يلزم من الاول
الذي هو من اوضاع المقدم الثاني حتى ينافي ذلك صدق الضرورة على ذلك التقدير
لجواز ان يكون هناك ضرورة واو من خارج ذلك ان تقول لما حل المحشي الضرورة ههنا
على مطلق الضرورة كانه ان يقول ان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة صدقت
الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة الذاتية فليس لكن المراد بالضرورة في قواهم
الدائمة اعم من الضرورية مطلق الضرورة وان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة
صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة مطلق الضرورة ولو من خارج فليس لكن ذلك ان
عدم صدق الضرورية مع عدم صدق المقدم اذ لا يتصور وجود الدائم بدون الضرورة
من خارج وان كل هذا يشير فيما سياتي في رد القول الاتي ثم ان ابا القمح بعد ما جزم عدم
تمامية الجواب المذكور كما اشار اليه المحشي قال ويمكن توجيه النسبة المذكورة بان المراد
بها هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع واقول لدل مراده
حل الضرورة ههنا على الضرورة الذاتية على ما استحققه وليس مراده منه حل النسبة
ههنا على النسبة بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقق كما توهم البعض وتبا هي بانه
من سائحاته فان اراد به ما ذكرنا فلا يدل عليه كلامه قوله وقيل القائل المحقق الرازي ذكره
في شرح الشمسية وفصله في شرح المطالع وهو قريب مما اشار اليه الشارح ههنا
وخاصله ان الضرورة عبارة عن استحالة الا تمكالك بالنظر الى ذاته والدوام عبارة
عن شمول النسبة لجميع الازمان وان كان الا تمكالك ممكنا بالنظر الى ذاته فيصدق الدائمة
في مادة امكان الا تمكالك دون الضرورة وحاصل رده بقوله وفيه اية التمام ما ذكره اذ اراد
بالضرورة الضرورة الذاتية واما اذ اراد ما هو اعم مما بالذات ومما غير فلا اذ كل مادة يوجد
فيها الدوام يوجد فيه مطلق الضرورة فلا يتم ما ذكره ايضا ونحن نقول ذكر في شرح
المطالع ان المراد بالضرورة ههنا الضرورة المطلقة والضرورة الذاتية اذ لو كان المراد بها
مطلق الضرورة ومن البين ان مواد الدوام لا تنفك عن ضرورة ما لمكان الضرورة
والدوام متساويين فيختلح اكثر الاحكام في العكس والتساوي والاصطلاحات
ثم اشار الى بيان الاقسام الخمسة للضرورة واهل هذا امراد من قال بان المراد من النسبة
ههنا هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع يعني ان كون
الضرورة اخص من الدائمة انما هو بالنظر الى ذاته بحيث يقطع النظر ههنا عن خارج
والافلاحي لكون مفهوم الضرورة اخص من مفهوم الدائمة ولو سلم فذلك بالنظر
الى الضرورة والدوام المذكورين في المفهومين فيقول الكلام بهما فلا جرم يحتاج
الى القول بان الضرورة ههنا بحسب ذات الموضوع فما عليه لو قال بذلك من اول الامر
كما حققه شارح المطالع وما اشار اليه بعض المحققين من انه على هذا يلزم ان لا يكون
الضرورة الازلية اخص منها فندفع به لا يلزم من كون شيء كالجوان تشبا عن ذات

شيء كالانسان ان يكون ثابتا ازا وايدا كما في قولنا الله عالم ازا وايدا لجواز ان يعدم
الكل كما في المثال المذكور فيعدم الجزئية بانعدامه ولا يتصور مثله في الضرورة الازلية
فالحق ان جواب ابي القمح قريب الى جواب شارح المطالع كما اشار اليه الشارح ههنا
وان ما اشار اليه الدواني ويوح ذلك من كمال المحشي من دفع ما حققناه فتلخص من هذا البيان
ان الدائمة اعم من الضرورة وان الدوام قد يتجنى عن الضرورة كما ان الاتفاق قد يتجنى
عن اللزيم واذا طبقوا على ان الاتفاق قياس غير معتبة في العلوم وان اخذه ههنا
استطردى لا يصحح اللزومية ويؤيده ما نقل عن الشيخ ان مهملات العلوم كليات
ومطلقا نه ضروريات فافهم هذا المقام اذ قدسها فيه اعلام بعد اعلام والحمد لله
المفضل المنعم قوله وان كانت اي تلك الضرورة بالغير اي ناشية من خارج كالعلة
الموجبة لامن ذاته قال الشارح العلامة لان العناد اما في الصدق والكذب معا قول فعلى
هذا لا بد ان يكون كل من جزئي المنفصلة تقيضا لا خرا وما يساوي تقيضا حتى يوجد
المنافاة بينهما في الصدق والكذب مما بخلاف المنفصلة المانعة الجمع فان كلا منهما اخص
من تقيض الآخر ولذا لم يجز اجتماعهما للزوم اجتماع التقيضين ح وجاز ارتفاعهما
لعدم لزوم ارتفاع التقيضين ح اذ لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم وبخلاف
المنفصلة المانعة الخلو فان كلا منهما اعم من تقيض الآخر واذا لم يجز الخلو عنهما للزيم
ارتفاع التقيضين ح اذ يلزم من ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص وجاز اجتماعهما لعدم
لزوم اجتماع التقيضين ح اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص فليحفظ على ذلك
والله الموفق لما هنالك اعلم ان كلا من الجزئين في المنفصلة اما صادق واما كاذب
واما ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا فهذه اربعة احتمالات فالمفيدة تصدق
من صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين ومانعة الخلو تصدق عن كاذبين
وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وما نعت الخلو تصدق عن صادقين
وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والامثلة غير خافية على مثلك واما اذا كان
الشرطية متصلة فتصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وقال صادق
وذلك لان الاعتناء ههنا انما هو الى الحكم بين المقدم والسالى فعلى تقدير وجود المقدم
صادقا او كاذبا يلزم وجود التالي كقولنا ان كان زيد حارا اكل التين وقوله تعالى قل اركان
لرحمن ولد فانا اول العابدين وكما في قولنا كلما كان زيد حارا كان حوانا نعم اذا كان
المقدم صادقا والتالي كاذبا يكون المتصلة كاذبة لا تنافي استلزام الصادق انكاذب ثم اعلم
ان الاعتبار في المتصلة والمنفصلة بالايجاب والسلب انما هو بالنظر الى الحكم بالا اتصال
والا انفصال لا بالنظر الى ايجاب المقدم والتالي وسلبها كما ان النظر في ايجاب الجملة وسلبها
الى ايجاب الحكم وسلبه لا الى الموضوع والحمول فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
فليس الليل موجود كان القضية سالبة كقولنا ليس زيد بحجر وقس على هذا المنفصلة
بامر ما قال الشارح فهما اي كون العدد زوجا وكون العدد فردا لا يصدقان ولا يكذبان
لان كلاهما مساو لقيض الآخر فلو صدقا يلزم اجتماع قبيضين ولو كذبا يلزم ارتفاع
القبيضين قال الشارح واما في الصدق فقط كقولنا هذا شيء اما بحجر واما شجر

قد اشترنا الى ان كلام الجزئين فيها اخص من نقيض الآخر فكون الشيء حجرا اخص
من كونه غير شجر وكونه شجرا اخص من كونه غير حجر فلو صدقنا بغيره لزم اجتماع النقيضين
لان وجود الاخص يستلزم وجود الاعم لكن لا يلزم من كذبها محذور لان انتفاء الاخص
لا يستلزم انتفاء الاعم حتى يلزم ارتفاع النقيضين قال الشارح واما في الكذب فقط
اي لا في الصدق كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق قد اشترنا الى ان
كلام الجزئين فيها اعم من نقيض الآخر فكون زيد في البحر اعم من كونه فريقا وعدم
كونه فريقا اعم من عدم كونه في البحر فلو كذبنا بارتفاع النقيضين لان انتفاء الاعم يستلزم
انتفاء الاخص لكن لا يلزم من صدقهما محذور اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص
حتى يلزم اجتماع النقيضين هذا وما يذهب في ان يعلم ان المراد بمانعة الجمع ومانعة الخلو
ههنا هو المعنى الاخص منهما اعني منع الجمع ومنع الخلو لا يظن الى الصدق فقط اول
الكذب فقط ولكل منهما معنى اخر اعم مما هو المذكور ههنا وهو ان منع الجمع ما يكون
المسافة فيه مع الصدق سواء في الكذب ايضا ولا وان منع الخلو ما يكون المسافة فيه
في الكذب سواء في الصدق ايضا ولا في المعنى يكون كل منهما اعم مطلقا من الحقيقة
ويكون كل منهما اعم من بيحه من الآخر فعليك بالمواد مجتنباً عن التصادق قال الشارح
العلامة ومنه اي مما قررنا في مانعة الجمع ومانعة الخلو ما معني الاخص منهما على ما اشترنا
اليه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا او شجرا
كذب فيها سالب ضرورة والارم اجتماع الايجاب والسلب وهو صدق فيهما سالب منع
الخلو اذ المفروض عدم العناد في الكذب وهو عين سالب منع الخلو وكذب فيها ايضا موجبة
منع الخلو لكونه خيلاف المفروض وقد ذكره الشارح اوضحه ولكون كذب الموجبة في مادة
صدق السالبة فيها ضروريا وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كقولنا زيد اما
ان يكون في البحر واما ان لا يفرق كذب فيها سالبه وذلك ظاهر مما ذكرنا وصدق
فيها سالب منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق مع وهذا عين معنى
سالب منع الجمع وكذب فيها موجبة منع الجمع لان كذب السالبة يقتضي صدق الموجبة قطعا
وركة الشارح لوضوحه وكذا اي الامر كما قررنا من جانب السالبة اعني ان كل مادة صدق
فيها سالب منع الجمع مثل قولنا ليس هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا كذب فيها موجبة
والارم اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهري ما وقيادا وصدق فيها موجبة منع الخلو
وذلك لان المفروض عدم العناد في الجمع فقط دونه في الخلو فيكون العناد في الخلو ثابتا
وموعين موجبة منع الخلو وكذب فيها سالب منع الخلو وهو ظاهر وار كل مادة صدق
فيها سالب منع الخلو كقولنا ليس زيدا اما ان لا يكون في البحر واما ان لا يفرق كذب فيها
موجبة والارم اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر زوما وقيادا وصدق فيها
موجبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط فيكون العناد في الجمع
ثابتا وهو عين موجبة منع الجمع والامر كذلك في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سالب
منع الجمع والارم اجتماع النقيضين فهنا اربع مواد موجبة منع الجمع وسالبة وموجبة
منع الخلو وسالبة لكل منها اعتبارات ثلثة باقيا الى الآخر واحد منها صادق والثاني
منها كاذبان على ما حققناه وان سهى ههنا بعضهم فيكون المجموع اثنا عشر

اعتبارا اربعة صادقة وثمانية كاذبة فظهر من هذا البيان ان الايجاب والسلب من نوع
واحد اي مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب ايضا ومن النوعين
يجتمعان في الصدق فتدبر بالنأمل الصادق قال الشارح العلامة وان كل شيئين صدق
بين عنيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا واما شجرا صدق بين نقيضيهما منع
الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الخلو
لجاز الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العيين اعني الحجرية والشجرية واذ لم
ارتفاع النقيضين من الجزئين وهو صدق العيين بط ايضا لكونه خلاف المفروض
فثبت ح منع الخلو بين النقيضين قطعا وهو المظ قال الشارح وبالعكس يعني ان كل
مادة صدق بين عنيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا على تقدير
فرضيهما عينين صدق بين نقيضيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجرا واما شجرا
وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الجمع جاز الجمع بينهما والجمع بينهما يستلزم كذب العيين
والارم اجتماع النقيضين وهو صدق وكذب العيين مع ايضا لكونه خلاف المفروض
فثبت منع الجمع بين النقيضين قطعا وهو المظ قال الشارح لكن هذا اي صدق منع
الخلو بين النقيضين عند صدق منع الجمع بين العيين في الصورة الاولى وصدق منع
الجمع بين النقيضين عند صدق منع الخلو بين العيين في الصورة الثانية بعد الاتفاق
في الكيف اي بعد اتفاق النقيضين اي القضية الحاكمة بمنع الجمع بين العيين والقضية
الحاكمة بمنع الخلو بين النقيضين وكذا القضية الحاكمة بمنع الخلو بين العيين والقضية
الحاكمة بمنع الجمع بين النقيضين في الايجاب والسلب بان يكونا موجبتين وقد سبق
مثالهما او سالبتين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا واما لا شجرا وهذه سالبة
مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا وهذه سالبة
مانعة الخلو صادقة ايضا ولو عكس الامر في المثالين لظهر ايضا صدق سالبة منع
الجمع عند صدق سالبة منع الخلو فافهم قال الشارح اما بعد الاختلاف اي اختلاف
النقيضين في الايجاب والسلب بان يكون منع الجمع بين العيين موجبة ومنع الخلو بين
النقيضين سالبة وبالعكس وبان يكون منع الخلو بين العيين موجبة ومنع الجمع بين
النقيضين سالبة وبالعكس فهذه اربعة احتمالات فالصادق من تلك الاحتمالات الاربعة
عند صدق الموجبة سالبة المتفق في النوع اي مانعة الجمع او مانعة الخلو وذلك
امر ان احدهما موجبة منع الجمع وسالبة كقولنا هذا الشيء اما حجرا او شجرا وليس هذا
الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا الاول موجبة منع الجمع والثاني سالبة منع الجمع وكلاهما
صادقان والثاني موجبة منع الخلو وسالبة كقولنا هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا
على تقدير فرض عنيتهما وليس هذا الشيء اما حجرا واما شجرا الاول موجبة منع الخلو
والثاني سالبة وكلاهما صادقان ايضا واما الامران الاخران فهما المختلفان في النوع
كما كانا مختلفين في الكيف فهما ان صدق واحد منهما كذب الآخر وبالعكس كقولنا
هذا الشيء اما حجرا او شجرا موجبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا
الشيء لا حجرا او لا شجرا سالبة مانعة الخلو كاذبة والارم اجتماع العيين ههنا وكقولنا
هذا الشيء اما لا حجرا واما لا شجرا موجبة مانعة الخلو صادقة وقولنا ليس هذا الشيء

اما حجر واما شجر سلبية مانعة الجمع كاذبة والارام اجتماع النقيضين وقد فرغنا منع
الخلو بين عينيه ما هف اذ قد سبق انه اذا كان بين العينين منع الخلو كان بين النقيضين منع
الجمع يظهر من هذا ان مراد الش من قوله فالصادق سلبية المتفق ان الصادق من المختلفين
في الكيف عند صدق الموجبة سلبية المتفق في النوع لاسلبية المختلف في النوع كما جرت اناه
واوضحناه بالامثلة وليس الامر كما توهمه الناظرون من ان الصادق انما هو السلبية لا الموجبة
لان هذا توهم فاسد واهل تخصيص السلبية بالذكر لكونه محل احتمال الكذب لاسيما مع
ملاحظة قوله سابقا كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السلبية وظاهر ايضا ان قوله
لكن هذا بعد الاتفاق او تضمن لاحتمالات اربعة في كل منها يصدق القضيتان وان قوله اما
بعد الاختلاف او متضمن لاحتمالات اربعة اثنان يصدق فيهما القضيتان اي مانعة
الجمع ومانعة الخلو واثنان يصدق فيهما احداهما ويكذب الاخرى كما قررنا بالامثلة
والبراهين وبهذا البيان وضح بجملة الحاشية في هذا المقام ولم يبق الحاجة ايضا الى
تحسينها فتدبروا بالله التوفيق وريده اعنة التحقيق وانما طيننا الكلام في هذا المقام اذ قد
تخير فيه اقوام بعد اقوام والحمد لله على نعمه الجسام قال المص وقد يكون المفصلات
اي الثلاثة ذوات اجزاء ثلثة عطف على مقدار او استئناف وابتداء كلام اقول لما كان
ظاهر هذه العبارة غير واف بالمقصود وهو كون كل واحد من المفصلات الثلاثة ذات
اجزاء ثلثة وان امكن تصحيحها يجعل الجمع لانقسام الاتحاد على الاتحاد على معنى
ان واحدا من المفصلة ذات اجزاء واخرى منها كذلك واخرى منها كذلك قال
الحشي رحمه الله كما في بعض النسخ العبارة الصحيحة وقد يكون المفصلة ذوات اجزاء
ثلثة لكن لا يخفى ما فيه ايضا من لزوم حمل الجمع على المفرد الا ان يقال الجمعية في جانب
المحمول اشارة الى تعدد اقسام المفصلة فيقول هذا الى ما وجهناه في عبارة المص فالعبارة
الصحيحة وقد يكون المفصلة ذات اجزاء ثلثة نعم يمكن ان يقال زيادة الواو في قول الحشي
في كلمة ذوات من الناصحين فيقول الى ما صححت هذا وكلمة ذوات جمع ذات بمعنى
الصابح و اشار بما يقيد التقليل الى قلته اوالى منعه فافهم وقولهم العدد اما زائد
او ناقص او مساو وليس المراد بالعدد فيه مطلق العدد والابتداء باحدى عشر مثلا
والزيادة والمساواة والنقصان محمولة على معناها الاصطلاحية الحسية اذ معناها اللغوية
لا يجزى في المساواة بناء على انه لا يتصور مساواة عدد لعدد الا ان يكون المساواة خ
بالنظر الى المعدود لا الى العدد وعلى تقدير ان يراد بها معانيها الاصطلاحية يكون حملها
على العدد حقيقة عرفية وان كان مجازا لغويا بالنظر الى معانيها اللغوية هذا قال
الشارح العلامة ومثال المتن ايس معناه اه يعني انه ليس المراد بالزيادة والمساواة
والنقصان معناها اللغوية اذ لا يمكن ذلك في المساواة الا ان يراد ذلك بالنسبة الى المعدود
والكلام ههنا في العدد بل المراد بها معانيها الاصطلاحية قوله لان مساواة العدد للعدد اه
خاصة به انه لو كان المراد بها معانيها الاصطلاحية لم يصح ذلك في المساواة وان صح
ذلك في الزيادة والنقصان لان مساواة عدد لعدد مقابلة غير موجودة ولعدد مماثل له
صح اذا المساواة بين الشئين تقتضي المقابلة قطعا وهو خلاف المفروض وقد عرفت
ان هذا مراد الش ايضا وان لم يصرح به فاقبل من ان ما عطل به خاص بالمساواة وما عطل به

الش مام لكل ايش يجسد نعم لو كان مراد الش ان هذا مسئلة حسية فلا يراد بالزيادة
والمساواة والنقصان معانيها اللغوية لكان لما ذكره القائل وجه لكن ما ذكره الحشي
في بيان مراده ادق قوله اي حين اذا قبل العدد لانه من مسائل الحساب وهم لم يصطلحوا
في هذه الالفاظ على معانيها اللغوية ولان المعنى اللغوي لا يصح في المساواة كما عرفت
آتفا قوله الصواب ترك قيد التسعة كما ارجع الضمير الى العدد مع استغراقه لافراد كما اشار
اليه بقوله اذ ليس لكل عدد كسور ولو اراد بالضمير جنس العدد على طريقة الاستخدام
كما اشار اليه بقوله ولعله اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة اصح الكلام ولا يقع
الش في الملام فاندفع قوله فوقع فيما وقع فلا تقع فيما وقع والقول بان اضافة
الكسور الى الضمير للجنس والتسعة مرفوع على انه خبر مبتدأ تقديره هي التسعة
نصف وارتاب لما هو خلاف الظاهر قوله اي العدد الناقص ما يجمع فاعل لقوله
الناقص ههنا عنه متعلق بقوله يجمع يسمى ناقصا اشارة الى ان قول الش والناقص
ناقصا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد اعني يسمى في كلام الش بان يكون
قوله والناقص عطفا على نائب الفاعل المستتر فيه وقوله ناقصا عطفا على مفعوله
ولك ان تقول اشارة الى انه من قبيل عطف الجملة على الجملة غاية انه حذف فيه الخبر
اعتمادا على السابق ان صح جواز حذف الفعل وابقاء معموله فاندفع قوله الا ان
من انه لا وجه احدة العطف ههنا قوله والعدد المساوي اشارة الى بيان معنى
قوله والمساوي مساويا ما يجمع فاعل لقوله المساوي كما سبق اياه مفعول له يسمى
مساويا وفيه الوجهان السابقان آتفا قوله تأمل قد عرفت آتفا وجهه وتقل عنه ان وجه
التأمل ان عطف الاسم على الفعل لا يجوز الا ان الالف واللام في الناقص بمعنى الذي
والناقص بمعنى يتقص وح يكون من عطف الفعل على الفعل فيكون مناسباً بالتأويل
اشهي وهذا وجه مغاير لما اشرنا اليه من انه من قبيل العطف على معمول عامل واحد
وان لم يعم بعضهم الاشارة الى ذلك لكن في المنقول ركازة ايضا اذ على ما ذكره يكون
من عطف الاسمية على الاسمية لامن عطف الفعلية على الفعلية فاذكره صحيح ايضا
لكن لا يما ذكره فافهم والحق ان ضمير يسمى في كلام الش راجع الى الذي يزيد وهو
والزائد متساويان في المعنى وقوله والناقص والمساوي عطف على ذلك الضمير
المستتر ومثله جائز عند عدم الفصل على ما هو المختار فبالاول اذا وجد الفصل كما ههنا
وقوله ناقصا ومساويا عطف على مفعول يسمى فلا غبار في عبارة الش اصلا
قوله ويمكن ان يراد بها معانيها اللغوية فعلى هذا يكون الزيادة والمساواة والنقصان
حال الاجزاء لاحال العدد فيكون الكلام من قبيل صفة جرت على غير ما هي له
وما قبل من ان الاراد السابق بان مساواة العدد للعدد المغايرة غير موجودة ولغير
المغايرة محال وارد على من اراد المساواة اللغوية اجريت على ما هي له اوعلى غير ما
هي له كما انه وارد على من اراد المساواة الاصطلاحية فليس بشيء لان المساواة
على التقديرين الاخيرين حال الاجزاء والكسور لاحال العدد كما في الاول ومن البين
ان الاجزاء والكسور مغاير للعدد ولو اعتبرنا او بهذا القدر يصح التساوي الذي
يلزمه التفسير نعم لو كان التفسير اللازم في المساواة تغايرا اصطلاحيا اعني تغاير

أخذ الوجودين للآخر لورد ذلك لكن اتى بكون ذلك والله الموفق لما هنا لك قوله
وقبله هذا معنى اصطلاحى ايضا لكن على عكس ما ذكره الش في الزائد والناقص
من حيث ان الزائد فيما ذكره الش يكون ناقصا في هذا الاصطلاحى والناقص هناك
يكون زائدا ههنا والاعتراض السابق في المساواة مدفوع ههنا بما اشارنا اليه آنفا
فههنا ثلاثة معان للزائد والناقص والمتاوى احدها ما اشار اليه الش والثاني والثالث
اشار اليهما المحشى والمرتق بينهما ان المعنى الاول والثالث يلاحظ فيهما انصاف
المتعلقات بالزيادة والمساواة والنقصان لترجيح الاسم على غيره كما هو حال المقولات
وفي المعنى الثانى اللغوى يلاحظ صحة الاطلاق كما هو حال الحقيقة والمجاز ولما كان المعنى
الثالث الاصطلاحى غير مشهور بينهم صدره بما يشعر التمرض قال الش فان قلت
معارضة تقديرية اذ لا دليل للمص ههنا على ما ذكره قوله وجوه ثلثة اقول
اشار الش ههنا اليها جميعا اما الاول فهو صريح كلامه اولا واما الثانى فقد اشار اليه
بقوله في اجواب السؤال الاول والا فالانفصال الحقيقى في المثال المذكور على الحقيقة
بين ان يكون العدد زائدا اوليا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا او مساويا
اذ حاصله انه لا انفصال حقيقة بين الاجزاء الثلاثة بل الانفصال الحقيقى بين الجزء
الاول وبين عدده ومن البين ان عدم الجزء الاول مردد بين الجزئين الاخيرين فيكون
الانفصال حقيقة بين الجزء الاول وبين احد الجزئين الاخيرين فيكون الانفصال
بين حلبة بسيطة وبين حلبة مرددة المحمول وهذا حاصل الوجه الثانى واما
الوجه الثالث فقد اشار اليه الش بقوله وجهه ان الحقيقة ان اريد بها وحاصله
ان الانفصال الحقيقى بين الاجزاء الثلاثة مما لا يتصور لان الجزء الاول منها
اذا صدق فان صدق الثانى يبطل منع الجمع بين الاولين وان لم يصدق فح ان لم يصدق
الجزء الثالث يبطل منع الخلو بين الاخيرين وان صدق يبطل منع الجمع بين الاول
والثالث والكل خلاف المفروض وكذا اذا لم يصدق الجزء الاول منها فاحتمل صدق
الثانى يبطل منع الخلو بين الاولين وان صدق فح ان صدق الجزء الثالث يبطل منع الجمع
بين الاخيرين وان لم يصدق يبطل منع الخلو بين الاول والثالث والكل خلاف
المفروض فظهر ان الوجوه الثلاثة مما اشار اليه الش مع التصريح باختصاص الوجه
الثالث بالمنفصلة الحقيقية فما ادعاه المحشى من خلل الوجهين لا ينجح عدم تمامته
على ذى العينين قوله فلا كلام لاحد فيه اى في جوازه فلا فائدة في ذكر تركبها
اه اذ لا نزاع لاحد فيه فعلى هذا يكون قوله او متعدد لتوسع الدائرة ومثاله كثير
الوقوع في كلامهم قوله اذ لو كانت واحدة اه حاصله ان مثل هذه المنفصلة او كانت
واحدة كما زعموا يجب ان يتعين الجزآن منها الحكم بالانفصال لان الانفصال
نسبة واحدة لا تكون الا بين الاثنين فيلزم ان يكون احد الاجزاء جزءا اوليا
والساقى جزءا ثانيا ومن البين ان الباقي في المثال المذكور امر ان لا امر واحد فان كان
الجزء الثانى الواحد المعين منهما ثم المنفصلة به ويكون الاخر حشوا وهو خلاف
المفروض وان كان واحدا منهما لا على التعيين يكون الجزء الثانى حلبة مرددة المحمول
فيكون الانفصال بين حلبة بسيطة وبين حلبة مرددة المحمول لا بين اجزاء ثلثة

فيلزم ان لا يكون المنفصلة المركبة من اجزاء ثلثة على ما هو المفروض مركبة من اجزاء
ثلثة بل مركبة من جزئين ثانيا بينهما حلبة مرددة المحمول وهو محال لكونه خلاف المفروض
فظهر من هذا ان هذا البيان ليس رجوعا الى الوجه الاول كما توهم وانما يستد ههنا
من بعض مقدمات الوجه الاول كما اشارنا اليه بقولنا لان الانفصال نسبة واحدة
وان ما ذكره بقوله اما احده الباقين على التعيين كلام على سبيل الفرض والتقدير
لا انه كلام محقق حتى يرد عليه انه يجب ان يكون الجزء الاخر تقيض الجزء الاول
او مساوية في المنفصلة الحقيقية وهذا غير موجود ههنا ح انتهى على انه فساد آخر
لا يضر المستدل اذ غرضه ابطال هذا الوجه كما هو صريح قوله وبقي الاخر انما
حشوا فاما مثل ولا يخط قوله اقول كون التركيب من حلبة ومنفصلة بذلك المعنى
لا ينافى كونه منفصلة واحدة اقول نعم الا انه ينافى كونها منفصلة واحدة مركبة من ثلثة
اجزاء كما هو المطلب ههنا بل غاية كونه منفصلة واحدة مركبة من حلبة بسيطة وحلبة
مرددة المحمول كما فصله المستدل ومن البين انه ليس بمطلب ههنا كما لا يخفى قوله وثالثها
ان تركبها من اجزاء ثلثة اه حاصله انها لو تركبت من اجزاء ثلثة مثلا فان تحقق
الجزء الاول يلزم عدم تحقق الجزء الثانى لئلا يبطل منع الجمع بينهما فح لا بد من تحقق
الجزء الثالث لئلا يبطل منع الخلو بين الاخيرين فيلزم تحقق الجزء الثالث على تقدير
تحقق الجزء الاول بقياس من الشكل الاول هكذا كما تحقق الجزء الاول لم يتحقق الثانى
وكما لم يتحقق الثانى لم يتحقق الثالث ينتج انه كلما تحقق الاول تحقق الثانى والثالث وهو مح
لامتناع الاجتماع بينهما وان لم يتحقق الجزء الاول يلزم تحقق الثانى لئلا يبطل
منع الخلو بينهما فح لا بد من عدم تحقق الثالث لئلا يبطل منع الجمع بينهما فيلزم
عدم تحقق الثالث على تقدير عدم تحقق الاول بقياس من الشكل الاول ايضا
هكذا كلما لم يتحقق الاول تحقق الثانى والثالث وكما تحقق الثانى لم يتحقق الثالث ينتج انه
كلما لم يتحقق الاول لم يتحقق الثالث وهو مح لامتناع الخلو بينهما فهذا البيان جار
في جميع مواد المنفصلة الحقيقية المركبة من اجزاء ثلثة وان صور المحشى الدليل المذكور
في مثال جزئى تقريبا الى فهم المبتدى فظهر ان هذا البيان مما اشار اليه الش ايضا
في جواب السؤال الثانى كما حققناه في تحشية قوله وجوها ثلثة غايته انه اكتفى بالشق
الاول واحال الثانى عليه قوله وانما لم يذكر الش الوجهين الاخيرين اه قد عرفت
ان الش اشار اليها ايضا في الجوابين وانه صرح بايضا بكون الوجه الثالث مختصا
بالمنفصلة الحقيقية نعم انه خص الوجه الاول بالذكور في ذيل قوله والحق لكونه جاريا
في المنفصلات الثلاثة وكونه مدار الوجه الثانى على ما اشارنا اليه بخلاف الوجه الثانى
والثالث قال الش تركبها بحسب الظاهر اجواب بخبر مرادهم من التركيب المذكور
واقول كانه مال بذلك الى جعل النزاع لفظيا اذ التركيب بحسب الظاهر لا يتكره
احد التركيب بحسب الحقيقة مما لا يقول به احد ايضا وقوله والا فالانفصال دليل
لهذا التعرير فلا يلتفت الى ما قوله بعضهم ههنا ولا كان دليل التعرير عاما في جميع
المنفصلات وان قرره في مثال المنفصلة الحقيقية وكان هذا محال لما صرحوا
من ان التركيب المذكور غير جائز في الحقيقة وجاز في مانعة الجمع ومانعة الخلو ورد عليه

اراد الا بطلب وجه ذلك الفرق ثم اشار على مذاقهم الفرق بين الحقيقة وبين مانعة الجمع
 ومانعة الخلو في التركيب المذكور وعدمه ثم حقق بانه لا فرق بين الثلاثة في عدم جواز التركيب
 من اكثر من اثنين فظهر بذلك ان الوجه الثاني كما اشار اليه الش بقوله والا فلا انفصال
 الحقيقى اه اشتمل من الوجه الثالث وان الوجه الاول الذى اضمي عليه الش ان من الكل قال
 الش واما الاخر بان اى مانعة الجمع ومانعة الخلو صدقان عند التركيب من الاجزاء الثلاثة
 مثلا وان اريد منع الجمع ومنع الخلو بين جزئين معينين من اجزائها فيصور في الاجزاء
 الثلاثة مثلا منع الجمع او منع الخلو لثلاث كل منها صادق لان الاستحالة السابقة انما نشأت
 من وجود منع الجمع ومنع الخلو بينهما كما في الحقيقة واذا خلصت الاجزاء لواحد
 منهما خلصت المنفصلة من الفساد وذلك لان مانعة الجمع تصدق عن جزئين كاذبين كما
 صرحوا به فتركب من الكواذب ايضا من غير لزوم تحذور مثل قولنا هذا الشيء اما
 حجر او شجر او حيوان فيحتمل ان يكون الكل كاذبا مع صدق منع الجمع بينها قطعا ومانعة
 الخلو تصدق عن صادقين كما صرحوا به ايضا فتركب من الصادق من غير لزوم
 تحذور ايضا مثل قولنا هذا الشيء اما لاجر واما لاشجر واما لاجوان فيحتمل ان يكون
 الكل صادقا مع صدق منع الخلو بينها قطعا لكن هذا على تقدير ان يكونا معنيين
 الاخصيين واما اذا كان المراد بهما المعنى الاعم فيجتمعا مع مع المنفصلة الحقيقية فيلزم
 فيهما ما يلزم فيها قال الشارح والحق اه يعنى ان غاية ما قبل في حكمهم المذكور
 ما ذكرناه لكن الفرق المذكور ليس بنام لانهم ان ارادوا بقولهم الحقيقة لا تركب من اكثر
 من اثنين بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو ان المنفصلة الواحدة الحقيقية لا تركب
 من اكثر من اثنين بخلاف المنفصلة الواحدة المانعة الجمع ومانعة الخلو فانها يمكن
 ان تركب من اكثر من اثنين فلان ان المنفصلة القائلة بان هذا الشيء اما حجر او شجر او حيوان
 او بانه لاجر او لاشجر او لاجوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها
 المنفصلة الكثيرة فكما يتركب مانعة الجمع ومانعة الخلو من الاجزاء المتكثرة كذلك
 الحقيقة تركب من اجزاء متكثرة وعلى كالا التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختيها فرق
 في ذلك كذا في شرح المطالع قوله اقول يمكن ان يكون المعنى اه حاصله ان مواد المنفصلة
 المركبة من الاجزاء الكثيرة حاصلها ان يجمعها لا يجمع في الموضوع ولا يخلو عنه اعم من
 ان يكون بين كل جزئين منها انفصال او لا لاكل جزئين منها لا يجمعان ولا يرتفعان وان كان
 ذلك محتملا اذ لو كان ذلك مراد الاورد ذلك الكلام بمنفصلات متعددة وهذا المعنى انفصال
 واحد تركب من اجزاء كثيرة وكذلك مواد المنفصلة المانعة الجمع المركبة من الاجزاء الكثيرة
 حاصلها ان تلك الاجزاء لا يجمع في الموضوع وهذا المعنى واحد ايضا قد وجد بين
 الاجزاء وكذلك مواد المنفصلة المانعة الخلو المركب من الاجزاء المتكثرة حاصلها
 انها لا يخلو عن موضوع وهذا ايضا انفصال واحد فيحقق بين المجموع لان هناك
 انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شئ من المحذورات لان ذلك مبنى على اعتبار الانفصال
 بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان اراد الاجزاء الكثيرة بمنفصلة واحدة
 اى منفصلة كانت قريبة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء
 لا الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء الكثيرة يمكن بان يكون المراد

منها

منها عدم الاجتماع في الموضوع وعدم الخلو عنه او عدم الاجتماع فيه او عدم الخلو
 عنه والقول بانه ح يكون حلية مرددة المحمول رجوع الى اول الكلام لا يلتفت الى مثله
 في تحقيق المقام اذ يجوز التركيب من الاجزاء الكثيرة ان يقول فبال المتكلم ح حيث
 لم يورد الكلام بمنفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب
 المذكور تركبا بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر كما حققه الش ههنا اقتفاء بشارح
 المطالع والحق ان ما اشار اليه المحشى ههنا لا يخلو عن متانة وان خفي مراده على
 القاصرين وان الش العلامة اشار الى جواز تركب المنفصلات من الاجزاء المتكثرة
 في فصول البدائع وقد صرح بذلك صاحب المطارحات حيث قال واما المنفصلة
 فالشهور انها تحتمل الكثرة الى غير النهاية ثم فصل وحقق ما حاصله انه يجوز تركب
 الاجزاء اذا نسبت الى موضوع واحد وقبست الى ما يجمعها من زمان او مكان او حال
 انتهى فاعلم المحشى اخذ ما ذكره ههنا من كلامه ولا شبهة في علمه وقوله ويدل على ما قررنا
 ان صاحب المطارحات قال في بحث اليباس الاستثنائي وان كانت المنفصلة ذات اجزاء
 يستثنى عين احدها حيث يتعين ذلك فينتج نقيض البواقي او يستثنى نقيض احدها
 حيث يجب ذلك فينتج منفصلة في البواقي ولا يتعين من ذلك احدها وهكذا اشار الش
 في فصول البدائع فلا ينبغي ان يترك كل ذلك بكلام صدر عن شارح المطالع وان اختاره
 الشارح ههنا على اننا نقول النزاع بين الشارح والمحشى ههنا انما هو في كون التركيب
 المذكور تركبا بحسب الظاهر كما قال به الش او بحسب الحقيقة كما قال به المحشى والظاهر
 هو هذا اذ المراد من امثال المنفصلة المتكثرة الاجزاء انما هو التزديد الواحد بين
 الاجزاء وان قبل لمثله انه حلية مرددة المحمول ولا يقول احد في مثله ان هناك انفصالات
 وتزديدات بين الاجزاء وهذا القدر كاف في كون التركيب المذكور تركبا بحسب الحقيقة
 هذا لكن على هذا يكون النزاع لفظيا لان كلام الشارح ههنا على ان يكون المراد
 بالمنفصلة ههنا حقيقة ههنا وذلك لا يكون الا بين القضيتين على ما هو صريح كلماتهم
 ومقتضى تعريفاتهم للشرطية وكلام المحشى مبنى على ان يكون المراد بالمنفصلة المتكثرة
 الاجزاء ما هو اللازم لها اعنى التزديد بين الاجزاء فان اراد الشارح فيما سبق بالتركيب
 الظاهري هذا الذى ذكره المحشى لم يبق نزاع الا في القول بان التركيب المذكور
 ظاهري كما قال به الشارح او حقيقى كما قال به المحشى واعلم الشارح نظر الى حقيقة
 الانفصال فحكم بان التركيب المذكور ظاهري والمحشى نظر الى المراد من ذلك التركيب
 فحكم بان التركيب المذكور بحسب الحقيقة فيكون الحقيقى ظاهريا والظاهري حقيقيا
 فاندفع بهذا اوهام الناظرين في فهم هذا المقام قوله على المطلقات اه احراز
 عن الوجهات فان شيئا منها ومن احكامها من الناقض وغيره لم يذكر في هذه الرسالة
 فان الشارح يخرج اختلاف المفردى اشار به الى ان الاختلاف جنس بعينه والقضيتين
 فصل بعينه يخرج الصور المذكورة وما قبل من ان الصور المذكورة تخرج بقوله بالايجاب
 والسلب بل لا حاجة الى هذا القول ايضا لاخراج الاختلاف الواقع بين القضيتين
 بغير الايجاب والسلب كالعدول والتعويض وغيرهما لان ذلك خارج عن قوله بحيث
 يقتضى لذاته اه فالظاهر ان يقال هذا الاختلاف يقتضى لذاته صدق احدى القضيتين

وهو ان ما ذكره المحشى لازم
 الكلام لا ينطوقه في الشرطية
 وهو الحكم بقسوع الناقصة بين
 القضيتين وعدمها على ما قالوا
 وان ما ذكره حلية مرددة المحمول
 وان ما ذكره ويل المذكور يرجع
 الى فصلات كلها الى الجدية وبالط
 ولا يصح استعمالها في لانا جات
 ووجه صدق المنفصلات بما يكون
 الحكم بالناقصة بين اقضايا على ما
 صرحوا به و عدم فهم مراد المحشى
 من الحيرة وعدمه ان مثل التركيب
 - لانه اذ مراده ان المراد قد تورد
 من المذكور دليل على ان المراد قد تورد
 واحد لا يردى في مثله تورد
 احدها بالمراد في حقيقى ان يكون
 فعليه البيان ومثله حقيقى ان يكون
 التركيب المذكور تركبا حقيقيا
 وان كان تركبا بحسب الظاهر بالنظر
 الى ما ليس مراد في مثله من حقيقة
 الانفصال وان استعمالها
 في الاتناجات واقع قد صرح الش
 وصاحب المطارحات

وكذب الاخرى قد فوج بان مثله من قبيل اغناء الشئ عن الاول ومثله لا يعد مستندرا
والا لزم الاكتفاء في كل تعريف بالقيد الاخير والتحقيق ان القيد الواقعة في التعريف
لا سيما في الحدود لتحقيق مفهوم للمعرف وذلك لا يكون الا باخذ القيد ومع ذلك
جعلها على كونها قيدا مخرجة ما يمكن ذلك كما فعله الشارح اول واخرى قوله
وبالعدول والتحصيل اه عطف المجموع على مجموع قوله بالحمل والشرط كما اشار
اليه في الموضعين بقوله بان يكون اه ونظيره ما اشار اليه ائمة التفسير في قوله تعالى هو
الاول والاخر والظاهر والباطن هذا واعلم ان حرف السلب ان كان جزءا من احد
الطرفين يسمى القضية معدولة فان من الموضوع معدولة الموضوع وان من المحمول
معدولة المحمول وان من الطرفين معدولة الطرفين والاي معنى محصلة وكذا الشرطية
فالاختلاف السابق بالحمل والشرط هذا بالعدول والتحصيل سواء كانا حليتين
او شرطيتين او مختلفتين قوله يشمل الصور المذكورة التي اشار اليها مفصلا وما قبل
من ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافيه في الجملة ففي هذه الصور كما يكون الاختلاف
بالعدول والتحصيل والحمل والشرط يكون ايضا بالاجاب والسلب كما اشار اليه
المحشي فلا بد للشارح ان يقال بالعدول والتحصيل والحمل والشرط فقط او لا غير
وما يودى مؤداه قد فوج بان النظر ههنا انما هو الى الاختلاف بالعدول والتحصيل
وغيرهما ومن البين ان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلا ولو كانا حليتين بالاجاب وسلبا
يفسار الاختلاف بالاجاب والسلب فقط كما هو المراد من التعريف ههنا فالقول في دفعه
بان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلا اعتبارين والخارج بهذا القيد اعني بقيد
الاختلاف بالاجاب والسلب انما هو اعتبار العدول والتحصيل فقط لا ما عداه ليس
بشئ ناش من عدم الاطلاع على ما هو المراد من القيد في التعريف ثم ان القائل الاول لما
اطلع على ما حررنا القيد في التعريف استشعر اعتراضا وقال فمع بقاء قوله بحيث يقتضي لذاته
مستدرا اذ ينبغي ان يقال انه اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب على ما حققه مفصلا
في المطارحات فالحق ان قيد الاجاب والسلب ليس الاجتزال بل هو تحقيق مفهوم
التناقض وان اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته لا يكون الا بالاجاب والسلب
كما اوضحه التفارقي وفيه ان كون القيد في التعريف لتحقيق مفهوم للمعرف لا ينافي
كونه مخرجا ايضا على ما شرنا اليه والى لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول
مستدرا لاستدراكه كما حققناه فالحق ان حمل القيد المذكور على كونه قيدا مخرجا
مع كونه لتحقيق مفهوم التناقض اول من كونه مقصورا على كونه لتحقيق المفهوم
فقط كما لا يخفى على القطن وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا اليه فافهم قوله اي عبر
الحمل والشرط والعدول والتحصيل فيه اشارة الى ان الضمير في كلمة غيرهما ضمير
التأنيث كما في بعض نسخ الشرح ولو كان ضميرا تثنية كما في بعض آخر منها لقال
اي غير الحمل والشرط وغير العدول والتحصيل الا ان يقال تسامح في ذلك لظهوره قوله
في زعم البعض فيه اشارة الى تزييفه وقد قيل الزعم بطية الكذب ولذا قال والتحقيق
اه ثم ان هذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي مختصر المنتهى وان كان
مخالفا لما قرره كثير منهم شارح المطالع وصاحب القسطاس وغيرهما ونبههم ابو الفتح

في حواشي

في حواشي التهذيب وقال ما حاصله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون
في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقبض كل شئ رفعه
وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التقابل واما تخصيص التعريف ههنا بقا قض
القضايا فلا يكون الكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اثبات العكوس واتجاه
الاقية لا لان التناقض مخصوص بالقضايا فعلى هذا كان التناقض مشتركا معنويا
بين تناقض القضايا وتناقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما لفظيا
والى رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر الحاشية حيث فسر اولا
المتناقضين بالمتماثلين لاذنهما ثم قال وما ذكره المنطقيون من تقايض اطراف القضايا
فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسبة الاطراف الى الذات تقييدا ايجابيا او سلبيا
ويسمون ههنا نقبضا بمعنى السلب وثانيهما ان بلا حظ مفهوماتها من حيث هي هي
ويجعل معنى حرف السلب مضموما اليها صائرا معها شيئا واحدا ويسمونه نقبضا
بمعنى العدول وكلاهما يجاز على التأويل الالهي الا ان قال المتناقضان هما المفهومان
المتنافيان لذاتهما والتنافي اما في التحقيق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم
بانه اذا قبس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا عما سواه فيوجد ايضا في التصورات
كفهمي الفرس واللافرس وبهذا المعنى قيل رفع كل شئ تقيضه سواء كان
رفعه في نفسه او رفعه عن شئ انتهى فقد اشار الى ان التناقض في المعنى المختار
عنده لا يوجد في التصورات الا على سبيل المجاز والتأويل الا ان يعرف المتناقضان
بالتنافي لذاتهما فح بوجد التناقض في التصورات ايضا بناء على ذلك المعنى
المصطلح كما فصله المحشي ونحن نقول بتوفيق الله تع التحقيق ما ذهب اليه الشريف
من ان المتناقضين هما اللذان يتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتقا عما لائهم اجعوا
على ان اجتماع التقيضين مح وارتفاع التقيضين مح ولو وجد التناقض حقيقة
في التصورات ومن البين ان المفهومين المتنافيين وان لم يجز اجتماعهما صعدا
لاكن يجوز اتفاؤهما معا عن الموضوع المعلوم كما لو قيل شريك الباري بصير
وشريك انباري لا بصير فكلاهما متفقان عن الموضوع لكون الموضوع معدوما
لكان ما اجعوا عليه من المقدمة الثانية فاسد بل كان ارتفاع التقيضين جائزا عندهم
مع انه لم يقل به احد منهم ولا من غيرهم فالحق ان التناقض الحقيقي انما يوجد في القضايا
كما اعترفوا به في اثبات تلك المقدمتين السليمين وان اصطلاحهم في التناقض على المعنى
الثاني مما لا وجه له بل اصطلاحهم على ذلك المعنى متناقض مع اعتراف تلك المقدمتين
فلذا مال الشارح وكثير من المحققين الى ما حققه الشريف ولم يلتفت الى ما اشتهر
فيما بينهم وان صدر ذلك عن مثل شارح المطالع وصاحب القسطاس ومن تبعهما
مثل ابي الفتح وغيره فلا يلتفت الى اطالة بعضهم في ترويج مذهب الجمهور بمجرد
جلالة شأنهم فالحق ما اشار اليه الشريف وان ما اشاروا اليه من وجود التناقض
في التصورات مسامحة منهم وليس هذا اول حادثة وقعت منهم وقد زدنا بياننا له
في حواشينا على الخطابي قوله بناء على ان المتناقضين اه ليس هذا استدلالا بالتحريف
على المدعى بل بيان المبني عليه لما اشار اليه الشئ يعني ان ما اشار اليه الشئ مبني على ما حققه

الشريف من ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لهما اجتماعا وارتفاعا والشيء
مع عدوله لا يكون كذلك فهناك ايضا متناقضين وقد عرفت انما مذار ما حققه الشريف
قوله اجتماعا وارتفاعا اي وجودا وعدما وتفسيره بقوله بالا اجتماع والارتفاع في جميع
الازمنة والاحوال ليس بجيد بل ذلك ليس معنى الاجتماع والارتفاع وان لمهما قوله
الاهم الان يفسر المتناقضان اه هذا من كلام الشريف كما فصلناه وشاربه الى بعد
التفسير المذكور جدا وقد عرفت وجهه فتذكر ايضا ولذا قال لكن ذلك انفسر
بغير غاية البعد فلا يلتفت الى اطله البعض فهنا ايضا قوله وهذا المعنى اي بهذا
المعنى البعيد جدا ولذا قدم قوله لكن ذلك التفسير اه على هذا الكلام يعني انهم يتوا
ما قالوا رفع كل شيء نقبضه على ذلك التفسير البعيد فاقالوه لا يعني من الحق شيئا فلا يلتفت
الى ما قبل من الاول تقديم قوله وبهذا المعنى على قوله لكن ذلك التفسير اه ثم ان العبارة
المعروفة قما بينهم نقبض كل شيء رفعه اه ولما كان هذا مقصودا بامر من احدهما انه
لا يصدق على الايجاب الذي هو نقبض السلب لان رفع السلب سلب السلب لا الايجاب
وثانيه حالة يقتضي ان يكون رفع الضاحك عن الشيء مثلا نقبض الضاحك مع ان نقبضه
اثبات الضاحك لا غير كما اوضحه المحشي في حواشيه على الخيال غير الشريف تلك العبارة
الى ما ترى وتيمم المحشي وقد دفعنا التفسيرين المذكورين هنالك مع اعترافنا ان الاول
ما افاده السيد الشريف فراجع قوله ابي هنا اه يشير الى ترويج مذهب الجمهور
مع الاعتراف بما حققه الشريف ايضا وحاصله ان النقبض بمعنى السلب المستلزم
للتناقض لا يوجب في المفرد ايضا اذا اعتبرنا نسبة المفردين المتناقضين كفهوم صدق
الانسان ومفهوم سلبه الى ذات واحدة اذ لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها
اذ كل مفهوم سواءهما يصدق عليه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فلا يتجاوز
مفهوم عن احدا لآخرين ولا يجتمعان في مفهوم اصلا فهذا الاعتبار كانا متناقضين
كالواحد اعتبارنا ههنا قضيتين يكونان محمولين لهما كانتا متناقضتين اذ الاولى منهما موجهة
بمحصوله وثاني موجهة سالبة المحمول وقد قرر في محله ان السالبة والموجبة السالبة
المحمول متلازمان فيكون هاتان القضيتان مختلفتين بالايجاب والسلب فكانتا متناقضتين
كما ان المفهومين المفردين المقبضين الى ذات واحدة متناقضان فعلى هذا لا يكون
التعريف المذكور جامعا لخروج مثله عنه قطعا واقول قد حقق الشريف في تصانيفه
انه لا تمنع بين التصورات بدون اعتبار النسبة الى شيء فالانسان والانسان فان اعتبر
نسبتهما الى شيء فتح ان لم يكن خرف السلب راجعا الى النسبة يحصل هنا قضيتان
متناقضتان صدقا لا كذبا وان كان راجعا الى السلب كانا متناقضتين انتهى كما اوضحناه
انما فعلنا هذا لا يكون ماصوره من المثال مغاير للقضيتين اللتين هما محمولاهما كما اعترف
بذلك بقوله وقبضا الى ذات واحدة وقوله لان كل مفهوم سواءهما قابل من ان الحق
ان هذا القول زائد بل حشو مفسدان كل مفهوم ايا كان لا يخرج له عن طرفي النقبض
ليس بصواب بل الصواب ان التماثل الذاتي لا يوجب بدون اعتبار الحكم كما يشهد به
الرجوع الى الوجدان وقد اعترف به المحشي فيما اجاب به بقوله ويمكن ان يجاب عنه
قوله ويمكن ان يجاب عنه كانه تجواب بتعميم القضيتين الى ما بالفعل والى ما بالقوة

بان يكون

بان يكون المراد من القضيتين ما يطابق عليه القضيتان سواء كانتا بالفعل او بالقوة
على طريق عموم المجاز والايلازم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولهذا صدره بالا مكان
وما قبل من انه لما كان هذا مخالفا لما ذهب اليه الجمهور صدره بالا مكان فالاول
ما ذهب اليه الجمهور فقد عرفت اضمحلا له بما حققناه فلا نعبد بل المحشي معترف
بما حققه الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حققه المرتضى قدس سره فالوجه
ما اشرنا اليه ثم ان حاصل الجواب انه مفهوم الانسان مثلا لما اخذ سلب سلبه
على ذات واحدة وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان
لما اخذ بصدقه على تلك الذات في قوة تناقض القضايا كيف لا وهما في المال حكمان
متناقضان كالقضيتين اللتين هما محمولاهما فالتناقض المذكور بين المفردين في الحقيقة
تناقض بين القضيتين فلذا عرفت التناقض باختلاف القضيتين اه بحيث يترج فيه جميع
افراد التناقض ويؤيده نصريح بعضهم ايضا بانه لا تناقض في التصورات فالعريف
المذكور جامع لجميع الافراد قطعيا قوله كذا حققه المرتضى قدس سره في جوابي
التعريف بل في اكثر تصانيفه وتيمم كثير من المحققين كالش والخيالي وغيرهما وما قبل
من انه ربما يشعر كلامه في بعض تصانيفه الى كون التناقض مشتركا معنويا بين القضايا
والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركا لفظيا بينهما فهو على تقدير تسليم
كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب ضير لا يفي عنصبة الشريف
والقول بان تراعه اما هو في كون ما ذهب اليه مختارا لا حقا ليس بشيء بل الحق
ان السيد المرتضى قدس سره لا يرتضي بما ذهب اليه مختارا لا حقا ليس بشيء بل الحق
متساخون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض قوله واجيب عنه بوجه آخر اه
جواب بتخصيص المعرف بحسب الفرض وهذا ما اشار اليه شارح المطالع حيث قال
في الجواب عن الاعتراض بان التناقض كما يقع في القضايا يقع في المفردات فاختصاص
الاختلاف في الحد بالقضيتين يحتمل التعريف غير جامع المراد من المعرف ههنا
التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما اخصصوا بحكم ذلك وان وجهه
ان يكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون
بالنسبة الى مقاصدهم واغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض
مفيد بل جعل غرضهم انما هو في التناقض بين القضايا بحيث صار قياس الخلاف
الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم
من المكوس والتساج الاقامة لا جرم اختص لظهورهم بالتناقض بين القضايا ونهوا
في تعريفهم اياه على ذلك انتهى واعلم مال بذلك التوجيه الى مذهب الجمهور ولا يخفى
على ذوي فطنة انهم كما اشاروا الى بيان نسب بين العنيتين اشاروا اليه ايضا بين التفسيرين
كما يشهد به الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في التصورات
في ذلك الجانب او يدرج ههنا فانزعموا انه لا تنفع في بيان التناقض في التصورات عليهم
ان اللزم ان يترك بيان النسب بين التفسيرين ايضا فالحق ان التناقض مخصوص
بالقضايا وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب ليس بتناقض حقيقي بل مجازي على سبيل
التأويل وان ما اشاروا اليه في بحث القضايا ما هو حقيقة الحال والتوفيق على ملك الحال

قال شارح العلامة فان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات قبل معنى هذا
الاصحاح ان الشيء المحصل مفهوم مفرد من حيث هو وهو عند ولة ان يحصل
معنى حرف السلب مضمونا اليه سائرهما شيئا واحدا ومن البين ان لا يثبت في المحصل
حتى يكون عدوله رفعا لذلك الشيء وسلبه وتقبضا وانما هو وهو مفهومان مفردان
يرتفعان بانفسهما فقط واقول لو كان معناه ماذ كره لفهم منه فهما ظاهرا ان الشيء
وعدوله لو انبثا الى شيء آخر لم يجوز ارتفاعهما كذا ولو عند عدم الموضوع وهو منع كونه
مخالف لما صرح به الشريف في حاشية المطالع من ان الشيء وعدوله اذا نسب الى شيء
يجوز ارتفاعهما كذا حيث قال السيد فيحصل ح قضيتان متساويتان صدقا لا كذبا
مخالف للواقع ايضا لان الشيء وعدوله مفهومان من المفهومات يجوز ارتفاعهما كذا
من ذات الاحتمال اتصافهما بمفهوم متاثر لهما وعله اشتبه عليه العدول والسلب فمخالف
ما يقرر المحشي في صورة السلب فوجه عبارة الش بما يقتضي ما يخالف الواقع وما حققه
الشريف ايضا فالحق ان معناه ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعلوم
لان كلاهما عبارة عن مفهوم ثابت وحيث اذا كان الموضوع معدوما لا يوجد الاثبات بشيء
منهما عليه فيجوز ارتفاعهما ولا كذلك السلب بمعنى التقبض على ما سلف على ما حققناه
وعلى هذا المعنى مثنى المحشي في هذا المقام والجب من القائل الفاضل انه فتم بظاهر
عبارة الش فيه مع انه بصدد تسليم تحقيق الشريف والش ههنا والحال ان الثاني
لا يتم الا بان يكون مراد الش ما قررناه كما اشار اليه المحشي ويشير اليه قوله اي حين
هذه الموضوع لا يتشاع اه يعني ان مراد الش من قوله لان الشيء وعدوله يرتفعان
لعدم الاثبات ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعلوم لعدم وجود الاثبات
بكل منهما لان الاثبات على غير اثبات من حيث انه غير ثابت بمنع ضرورة ان ثبوت
الشيء للشيء فرع ثبوت الثبوت له ان في الذهن في الذهن وان في الخارج في الخارج
ولما كان حرف السلب جزء من المعدول سائرهما شيئا واحدا كان المعدول مفهوما من
المفهومات كالمحصل المفرد فيجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع ولا كذلك التقبض بمعنى
السلب اذ كل مفهوم سوى الشيء وتقبضه بمعنى السلب يصدق عليه احدهما فلا يجوز
ارتفاعهما كما فصله سابقا وهذا ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من انه
لا مانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة واما اذا اعتبر النسبة الى شيء وحيث ان كان
حرف السلب جزء من المفرد يحصل هنا قضيتان متساويتان صدقا لا كذبا بناء
على انه يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع هذا فلا يلتفت الى ما قيل من ان مراد الش
ليس ما فهمه بل مراده انه لا يثبت للمفرد في نفسه معدوله ليس تقبضه له
فيجوز ارتفاعهما بانفسهما انتهى لانه قد عرفت انه ظاهر العبارة غير ملتفت اليه
بل الحق فيه ما اشار اليه المحشي على ما حققناه وانما قيد بقوله من حيث انه غير ثابت اذ يمكن
اثبات الضمك على زيد المعدوم في الخارج غاية ان يكون القضية كاذبة لكنه
ليس من حيث انه غير ثابت بل من حيث انه ثابت في الخارج ثم ان قولهم ثبوت الشيء للشيء
في طرف فرع ثبوت الثبوت له في ذلك الطرف منقوض بحمل الوجود المطلق ويحمل
الصفات السابقة على الوجود كالا مكان اجاب عنه شارح الواصف في بحث الوجود

بان الوجود ينضم الى الماهية لا بشرط كونها موجودة بل في زمان كونها موجودة
بهذا الوجود لا بوجود آخر وحاصله ههنا ان ثبوت الشيء للشيء لا ينفك عن ثبوت الماهية
في نفسه ولو كان بهذا الثبوت وكذا الحال في حمل الصفات السابقة على الوجود وههنا
كلام لا يتحمل المقام قوله وقد مر ان المتناقضين اه تأيد لعدم وجود التناقض
في المفهومين الذين يجوز ارتفاعهما كما قررنا اولاً قوله لذاتهما ويلزمه التامع في جميع
الارضية والاحوال بل يلزمه التامع اجتماعا وارتقا ما فقوله اجتماعا وارتقا على ان التامع
الذاتي ولذا اكتفى الشريف العلامة في تفسيره لمتناقضين بالتامعين لذاتهما هذا
ولا يلتفت الى ما قيل هنا قوله فيه انها مفردة لكن التناقض فيها في قوة تناقض
القضايا اقول قد سبق منا ان تناقض المفردات لا يكون في قوة تناقض القضايا بالاعتبار
القياس الى ذات واحدة كما عرفت به المحشي سابقا فعلى هذا يكون التناقض باعتبار
الحكم فيها وهذا لا ينافي في مراد الش ههنا من ان المفردات اذا اعتبر معها الحكم تحققي
التناقض ههنا حقيقة لكن لا يكون ما وقع فيها التناقض مفردة بل احكاما والحق
ان المفردات بدون اعتبار الحكم فيها لا يقع فيها التناقض وباعتبار الحكم فيها يكون
التناقض فيها من تناقض القضايا قوله اي الاختلاف بالايجاب والسلب يكون
مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى امر آخر كذا في حواشي التحرير للسيد
اقول وذلك لا يكون الارضية جميع الشروط اذا واثق شرط منها لم يتحقق ذلك الاختلاف
فلا يوجد التناقض فاقبل من انه ان اراد به ان الصورة علة تامة لذلك الاقتضاء
ولامدخل لخصوص المادة فيه كما هو المستفاد من كلام السيد لم ان لا يتحقق التناقض
بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان حيوان لان صورتهما الموجبة الكلية
والسالبة الجزئية استتاعلة مستقلة لذلك الاقتضاء والالزام ان يتحقق التناقض
في كل مادة يوجد فيها هاتان الصورتان مثل كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان
وليس كذلك وان اراد به ان تلك الصورة مدخلا في ذلك لزم ان يتحقق التناقض
في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وليس كذلك ايضا انتهى
ليس بشيء لان المراد ان نفس الاختلاف بحيث يراد فيه جميع الشروط ههنا مستغل
في ذلك الاقتضاء ومن البين ان المواد المذكورة لم يراع فيها جميع الشروط وتلخيصه
ان نفس الاختلاف مستقل في ذلك الاقتضاء لكن لا يوجد الاختلاف المذكور الارضية
جميع الشروط هذا قوله وكذلك اي يخرج المادة التي ذكرها الش لكون الاختلاف
المذكور فيها بالواسطة خرج المادة التي يكون الاختلاف فيها بخصوص المادة فان قولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي
صدق احدهما وكذب الاخرى وان قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان
ليس بحيوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى ايضا
لكن كل من الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع
اخص من المحمول ولو كان الموضوع اعم من المحمول لكذب الكلية وان صدق
الجزئية مثل كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ليس بانسان كما يشير اليه المص هذا وامل هذا مبني على جعل الواسطة

هم ناسقا بلا خصوص الماده كما اشار اليه شارح التسمية والافلا اختلاف بخصوص
المادة من حيث ثبوت الاختلاف بالواسطة واعمل لهذا ذكره الشرح ولما كان ما ذكره
من المثال غير شامل للاختلاف بخصوص الماده اورد المحشي قوله لما اختلف
المتخصصات ضروري ان مقتضى الطبيعة النوعية لا يتخلف في افرادها وان اختلفت
الافراد بتخصصاتها فاقبل من انه كما ان الجنس ماهية معينة بتخصصه بالافصول
كذلك الطبيعة النوعية بتخصصه بالافوارض المتخصصة فلم لا يجوز ان يتخلف مقتضى
الطبيعة النوعية ايضا ليس بشئ بل ناس من عدم الفرق بين الطبيعة النوعية
وبين التخصصات ولا يلزم من اختلاف الافراد اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
فم يلزم ان يتخلف مقتضى الطبيعة النوعية في افرادها لكن ذلك اختلاف في التخصصات
لا في مقتضى الطبيعة فكما هو المتيقن ههنا قوله فيل يفيض القضية له فيه
اشارة الى ان النقيض انما يكون للقضية كما عرفته والا فلا وجه للتخصيص
بالقضية لا تفيض المفرد على تقدير وجوده رفعة بعينه ايضا واوقبل وجه
التخصيص هو كون الكلام في القضية كان هذا رجوعا الى ما سبق فاقبل من ان
في الاضافة المذكورة اشعارا بعموم النقيض المفردات ليس بشئ قوله ولا حاجة اي
والحال انه لا حاجة له ويحتمل ان يكون ابتداء كلام والاولى ان يقال فلا حاجة له
قوله الى اعتبار شئ من تلك الشرائط كالوحدات الثمانية وغيرها قوله نعم
قد يعتبرون اه ظاهره انهم قد يعتبرون في التقابض ارتفاع القضايا وقد يعتبرون
لوزنها المساوية فيحتاجون في تحصيل تلك اللوازم المساوية الى تلك الشرائط وان
لم يحتاجوا في معرفة التقابض الحقيقية اليها وقد اشار الى هذا البيان شارح المطالع
وغیره لكن هذا يقتضي ان يوجد لهم في القضايا تقابض حقيقية ولا يمكن لهم ذلك
فلا بد ان يصرف هذه العبارة عن ظاهرها بان يحمل كلمة قد على التحقيق وصيغة
المضارع على الاستمرار يعني ان اعتبارهم تلك القضايا محقق مستمرا ان بلغ من الشهرة
الى حيث لا يطلق اسم النقيض الاعلى تلك القضايا المساوية فصار حقيقة عرفة فيها
فالمراد من النقيض ههنا ليس المساوي للنقيض الحقيقي كما اشار اليه شارح القبطان
واستحسنه الشريف في الحاشية الصغرى فن لم يتفطن بهذا قال ما قال فظهر من هذا
ان غرضهم من اشتراط الوحدات وغيرها تحصيل تلك اللوازم المساوية غاية انهم
اختلفوا في طريق تحصيل تلك اللوازم المساوية منهم من اكثر الشروط ومنهم من قلها
وارجع بعضها الى بعض ومقصود الكل انما هو تحصيل تلك اللوازم المساوية فلا تراخ
بينهم في المقصود والتكلان على الملك المعبود قوله قلنا لان تحقق التقابض فيه لان
الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص الماده الا ترى انه اذا تحقق القضية الاولى
منها لم يتحقق الاخرى منها بناء على ان الابوة صفة لو تحققت امس تحققت اليوم فقد
صدق الاولى وكذب الاخرى لكن لا يلزم من الاخرى كذب صدق الاولى ايضا على
ما هو اللازم في التقابض اذ يجوز ان يكون زيدا بالامر واليوم ولا يكون اباه امس فظهر
ان الاختلاف المذكور بعدم الاجتماع صدقا لا كذبا انما هو من خصوص الماده
لذاته حتى يلزم وجود التقابض بدون الاتحاد في زمان فاقبل من انه لا حاجة في التفصي

من تلك المسادة الى ما ذكره بل يكفي ان يقال المراد من الاختلاف المذكور هو اختلاف
القضيتين بحيث لا تتجهسان ولا ترتفعان معا والموجود ههنا انما هو الاول والثاني اذ يجوز
ارتفاعهما معا انتهى ناس من عدم تحرير مراد المحشي بل ذلك مراد المحشي ايضا كما حررناه
والحق ان خصوص الماده قد يكون باجماع القضيتين في الصدق دون الكذب كما في
قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقد يكون باجماع القضيتين
في الكذب دون الصدق كما في قولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان وما نحن
فيه من هذا القبيل قلنا در المحشي حيث اشار الى هذا البيان في تحضية قوله فخرج به الشيطان
اه كما وخصناه هناك في الحاشية فن حرر المقام بان يقال الاختلاف المذكور بخصوص الماده
والا لزم ذلك في كل شخصيتين مختلفتين بالايجاب والسلب مع عدم وحدة الزمان وليس
كذلك فان قولنا زيد كاتب امس زيد ليس بكتيب اليوم مثلا يجوز صدقهما معا وكذا بهما معا
ثم اعترض عليه بما اشار اليه الفائل السابق لم يتفطن لما اراده المحشي ههنا وان كان ما ذكره
متبادرا من ظاهر الكلام قال المص والزمان والمكان اي زمان نسبة المحمول الى الموضوع
ومكانه لازمان التكلم ومكانه اذا الاختلاف في زمان التكلم ومكانه لا يدفع التناقض فافهم قال
الشارح بخلاف الجسم مفرق للبصر اي مزيل العين جعله بعضهم من الفرق بالغاء المجبة
واستدل على ذلك بقولهم الاسود جامع للبصر اي مع السواد ليس بجامع للبصر اي مع
اللاسود فاستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض ولا يتحقق ان الكلمة من المزيد لامن
الثلاثي فكونها من الفرق بعيد ثم ان قولهم المذكور لا يدل على ما ذاع ولولد لكان اثباتا للغة
بالتباس واما نحن فلم نجد من كتب اللغة التي عندنا غايب عن العليل قوله ان اعتباراه على
صفة المضارع المجزول وقوله وزد على صيغة المضارع المجزول ايضا عطف على
تعتبر السابق وحاصله ان الصحيح ان يعتبر في تحقق التقابض وحدة النسبة الحكمية وزد
كل اوحدات الى تلك الوحدة لوجود التقابض عند وجود الوحدة الواحدة المعهودة
دون الوحدات التي اعتبروها اذ لا حصر فيما ذكره هذا وهذا انما يرد اذا قصدوا الحصر
فيما ذكره والظاهر انهم ارادوا بيان ماهو الغالب فلا يرد ذلك عليهم وما قيل
من ان الاختلاف بالعلة والآلة وغيرها داخل في اختلاف المحمول قلنا لم يذكرها
ليس بشئ لان الاختلاف بالزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل داخل في اختلاف
المحمول على ما نص عليه كثير من المتأخرين فبح اذا اعتبروا الاندراج في العلة والآلة
وغيرهما يلزم عليهم اعتباره ايضا في الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والا
يلزم الترجيح بالمرجح فالحق ان من ذكر الوحدات الثمانية لم يعتبر الاندراج ههنا بل ذكر
ما هو الغالب ولما كان هذا ايضا غير خال من الكدر لم يلتفت اليه المحققون بل اعتبروا
وحدة النسبة الحكمية فكلمنا اتحدت النسبة في القضيتين اتحدت جميع الوحدات
الثمانية وليس الامر بالعكس اذ يحتمل هنا ان يوجد اختلاف في القضية بين مجبهة
من الجهات فبح لا يوجد اتحاد النسبة فيهما فلا يوجد التقابض هذا قوله واعلم اه
اشارة الى تحقيق في المقام مع التأكيد لما سمعنا الشارح وحاصله ان الوحدات المذكورة
التي هي شروط تحقق التقابض انما اعتبروها لاجل تحقق وحدة النسبة الحكمية التي
بها يحصل التقابض ولما كان غرضهم ههنا تحصيل قضايا مساوية للرفع كما سبق

وكانت تلك القضايا المتواجدة عند وحدة النسبة لا غير احتاجوا الى اعتبار الشروط
لتحصيل تلك الوحدة التي بها يحصل تلك القضايا المتساوية فاعتبرهم تلك الشروط
ليست لانفسها بل لتحصيل تلك الوحدة حتى اوامكن تحصيلها بدون اعتبار تلك
الشروط لا يحتاجون الى اعتبارها اصلا فهذا يظهر ان الاعتبار في تحصيل تلك القضايا
المتساوية للرفع هو وحدة النسبة ليس الا واما ان دفع ما قبل ان قوله فاعتبارها لاجل
تحقق وحدة النسبة متناف لما سلف في قوله نعم قد يفترون في المتأخرين ولما اطبق عليه
جمهور المتأخرين من ان المقدماء ذكروا هذه الوحدات شروطا لتحقيق التناقض
انتهى اما اندفاع الاول فظاهر واما اندفاع الثاني فلان التناقض انما يتحقق اذا تحقت
النسبة على مائة ضيق تعريفه فراهم بتلك الشروط انما هو تحصيل تلك الوحدة
الموجبة للتناقض فاللزام عليهم الاكتفاء بتلك الوحدة الواحدة واما ما قبل من ان الرد
الى تلك الوحدة متباعدة في الاخلال بالمقصود فالنافع للمتعلم انما هو بيان الشروط
التي هي علاماتها لكونها ظاهرة على المتعلم فالحجج اعتبار تلك الشروط ليس بشيء
لان الكلام انما هو بالنظر الى من يعرف الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ومن البين
المكتشف ان من يتصور النسبة ويعرف وحدتها في القضيةين حصل له معرفة التناقض
من غير احتياج الى النظر في تلك الوحدات والحق ان في اعتبار تلك الشروط انتشارا
على المتعلم بخلاف وحدة اعتبار وحدة النسبة الحكمية نعم في اعتبار تلك الشروط
بعض نفع المتسددى لكن لا يلزم بذلك ان يكون هو الصحيح الحق كما زعمه قوله اي وان
لم يعتبر وحدة النسبة الحكمية بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية في تحقيق التناقض فلا صحة له
اذ لا يتحصر شروط التناقض فيما ذكرنا بل لابد هنا من وحدات اخرى غيرها فقول
فلا يتحصر شرط التناقض على الجزء المحذوف اقيم مقامه كما في قوله نعم وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وله غير نظير فما قبل من ان الجزء يترتب على نقض الشرط
ايضا لانه يقال ان اعتبر وحدة النسبة وجمعت هذه الشروط آله انها لا يصح الحصر
مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتيب وان مقدم هذه الشرطية تمنع الوقوع
لما من ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكمية فكيف يتصور
عدم اعتبارها انتهى وذلك لان هذا الكلام واقع في مقام الازام وان الجزء المحذوف
اقيم عليه مقامه ومعناه انه لو لم يعتبر في تحقيق التناقض وحدة النسبة الحكمية
وام يكتف بها بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية فلا صحة لما ذكره اذا اعتبر تلك الشروط
انما هو تحصيل تلك الوحدة ومن البين انها لا تحصل بتلك الشروط بل لابد هنا
من شروط اخرى حيث لم يذكرنا تلك الشروط الاخر يلزم عليهم ان يكتفوا بتلك
الوحدة الجامعة لكل فن لم يفهم المرام زاد تشبيها في الكلام قوله بل لابد من وحدة
العلة والآلة والميز والمفعول به والحال الى غير ذلك فهم ان ارادوا الحصر بما ذكرنا
ففساده ظاهر والاغلا الداعي الى العدول من المضبوط الى المنتشر الغير الخالي عن الكدر
قوله مستلزما ايها اي الوحدات الغير المذكورة عنها ايضا اي كما انها مستلزما لتلك
الوحدات الثمانية قوله في الاعتبار هذا هو المشهور في كتب المتأخرين كالشمسية وغيرها
قوله والبيان مردودة اليهما وحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع

ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وقد فصل
ذلك في محله قوله واكتفى الشيخ ابو نصر الفارابي وهو المعلم الثاني في علم المنطق
والناقل لعلوم الفلاسفة من اللسان اليوناني الى اللسان العربي بوحدة الموضوع والمحمول
والزمان هكذا في شرح المطالع وقد قال في شرح الشمسية ان الفارابي ردها الى الوحدات
الثمانية الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية ثم فصل بعض التفصيل فكله
هنا روايتان عن الشيخ ابى نصر الفارابي اختار في كل من كتابه رواية واحدة لكن
المشهور عن الفارابي هو ما اشار اليه في شرح الشمسية وهو الحق ايضا كما حققه الش
هنا قوله وكل منهما الى من الارجاع الى الوحدات والارجاع الى وحدات ثلثة
لا يخفى من تعسف اما الاول فلانه ان عين بعض الوحدات للموضوع وبعضها للمحمول
كما هو المشهور عن المتأخرين فيرد عليه اما اول فلان تعيين تعلق بعض الوحدات
بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلا تخصص اذ يكون الامر منعكسا عند انعكاس
القضية واما ثانيا فلان من الوحدات مالا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما
اذ قلنا السراج مشعل بشرط بقاء الدهن وليس بمشعل بشرط انتفاؤه واما ثالثا
فلان الزمان خارج عن طرفي القضية اذ نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان
فلو كان الزمان داخلا في المحمول كما زعموا لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع
واقعا في زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان آخر وهذا الاخير غير وارد على الفارابي
وهو ظاهر وان لم يبين بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول فيرد عليه
الاراد الثبات المذكور انما اذ لما كانت النسبة محتاجة الى زمان خارجة عن الطرفين
ففي اي من الموضوع والمحمول يعتبر اندراج وحدة الزمان يلزم ان يكون للزمان زمان
ولذا اعتبر الفارابي وحدة الزمان مقاررا لوحدة الموضوع والمحمول ولم يعتبر اندراجه
في احدي الوحدات واما تعسف الثاني اي ما ذهب اليه الفارابي فيرد عليه ما ورد
على المتأخرين في اعتبارهم الاندراج في الوحدات ماعدا الاراد الثبات لكن يرد
عليه ايضا في ذلك ان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كما اعتبره
المتأخرون فان قال بانه يلزم ان يكون للزمان زمان كما عرفت فلماذا لم يعتبر اندراجها
فيها فيرد عليه ان تعلق المكان كالزمان بحسب الظرفية اذ لابد للنسبة من مكان
كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج
وحدة الزمان عنها هذا هو المفهوم من شرح المطالع في تزييف المذهبين وما اشار
اليه المحشي هنا وهو المذكور في شرح الاشارات بسبب التعسف في اندراج الوحدات
في الوحدات وليس فيه تعرض لكون اعتبار وحدة الزمان على سبيل الاستقلال
كما نقل عن الفارابي تعسفا مع ان كلامه مسوق لبيان ايضا الا ان يقال اعتبار الاندراج
فيها وفي غيرها لما كان تعسفا كما فصله كان اعتبار الاستقلال فيها دون غيرها تعسفا
ايضا والحاصل ان مراده بيان كون المذهبين تعسفا ويظهر ذلك مما ذكره وهذا القدر
كاف فيما قصده واما كون اعتبار الاستقلال في وحدة الزمان تعسفا ايضا فامر آخر
يؤيد ما ذكره من التعسف فلا يشوهم ان ما ذكره انما ثبت تعسف القول الاول لا تعسف
ما ذهب اليه الشيخ الفارابي فلا يتم القريب انتهى لان هذا وهم لا يعتمد عليه وان صدر

عن المولى العباد على انه ظن ان ما فصله المحشى انما هو في بيان وحدة الزمان وبيان
ارجاعها ثم اعترض عليه بما اعترض واپس كذلك بل ما ذكره اولا انما هو في بيان وحدة
الشرط وبيان ارجاعها كما هو صريح كلامه واو كان الامر كما فهمه يكون كلامه منطبقا
على ما ادعاه مع انه زعم عدم تمامية التقريب فالحق انه اضحوة للناظرين قوله
بغلاف رد الكل الى النسبة الحكمية كما هو المنقول عن القاري ايضا اذ لا تعسف فيه
اصلا مع انضباطها وكونها جامعة لجميع الوحدات بخلاف ما ذهب اليه القدماء
لانتشاره واتقاضه بالوحدات الغير الداخلة فيما ذكره وبخلاف ما ذكره المتأخرون
لتعصفه وكونه ترجيحيا بلا مرجح اذ اعتبار الاندراج في الوحدتين دون الوحدة الواحدة
ترجح بلا مرجح بل ترجيح مرجوح وانما اطينا الكلام لبؤدى حق المقام قال الشارح
السلامة وبهذا المقدار يعرف اه كانه اشار بهذا الى ربط قول المصنف ونقيض الموجبة
الكلية اه بسابقه يعني ان الوحدات الثمانية شروط تحقق التناقض في الخصوصيتين
والخصوصيتين معها شرط تاسع وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيها وهذا
على تقدير ان يكون قوله فالمحصورات بالغاء المعجمة على ما هو الظاهر واما على تقدير
ان يكون ذلك القول بالواو كما في بعض النسخ فالمناسب ان يؤخر قوله ونقيض الموجبة
الكلية عن ذلك القول كما هو الواقع في الرسائل المنطقية فعلى هذا يكون هذا القول
جوابا عن سؤال مقدركانه قيل اذ كان اتحاد الموضوع لازما يكون نقيض الموجبة
الكلية السالبة الكلية ولبس كذلك اجاب بما ذكره وحاصله ان اتحاد الموضوع لا يقتضي
ذلك بل نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية مع وجود اتحاد الموضوع فيها فالظاهر
ما اشار اليه الشارح ثم اقول هذا كله في المطلقات وفي الوجهات شروط اخر غيرها
واما نقيض الشرطيات فلم تذكر في هذه الرسالة ولم يشر اليها الشارح ايضا قوله
اي في الكلية والجزئية انما فسر به اشارة الى انه لا يصور من احد انكار الاتحاد في نفس
الموضوع الذكري وانما الانكار في الاتحاد في الكلية والجزئية ولعل السائل حمل الموضوع
ههنا على ما صدق عليه كما في الشخصية فاورد ما اورد لان الموضوع في الكلية جميع
الافراد اي كل واحد منها لا المجموع والا لا يكون القضية كلية وهو خلاف المفروض
وفي الجزئية بعض الافراد وعلى هذا لا يتحد الموضوع في القضيتين فلا يوجد التناقض
بينهما قوله لان المراد بالموضوع اه حاصله ان المراد بالموضوع في مسألة اتحاد الموضوع
في القضيتين الموضوع الذكري اي ما كان موضوعا في العنوان وهو مفهوم
الموضوع دون خصوصية الذات اعني ما صدق عليه الموضوع ومن البين ان الكلية
والجزئية متحدان في عنوان الموضوع ومفهومه وان لم يتحد فيما صدق عليه لان هذا
الاتحاد غير ملتزم ههنا فان وجد هذا كما في الشخصية فيها ونعمت والا فالاتحاد
في المفهوم كما في المحصورات كاف فيما فصدناه ههنا اقول ويانه ان المقصود ههنا كما
سبق فحصل قضايا مساوية للرفع الذي هو النقيض الحقيقي ومن البين ان رفع
الكلى انما يساويه الجزئي ورفع الجزئي لا يساويه الا الكلى فلا جرم وجب الاقتصار
في اعتبار وحدة الموضوع على اتحاد العنوان بدون خصوصية الذات في المحصورات
واما في الخصوصيات فلا بد من اعتبار خصوصية الذات في هذا الشرط والا لا يحصل

تلك القضية المساوية للرفع فيها كذا قيل ونقول ايضا لما كان التحقيق في المحصورة
ان المحكوم عليه هو المفهوم ثم يسرى منه الى الافراد كان اعتبار اتحاد المفهوم في القضيتين
كافيا في التناقض فيها واما في الخصوصيات فليسا كان المفهوم فيها عين الذات لاجرم
وجب اعتبار خصوصية الذات فيها في هذا الشرط وهذا ومنهم من دفع وقال المراد
من اتحاد الموضوع في المحصورات اما الاتحاد في اللفظ وهو يستلزم شغل المنطوق
بالانطاط وهو فاسد واما الاتحاد في المفهوم وهو مخالف لما ثبت بالدلائل القاطعة
ان المراد من جانب الموضوع الذات لا المفهوم واما الاتحاد فيما صدق عليه وذاغب
متصور بين الكلية والجزئية ثم اجاب بان البعض داخيل في الكل فموضوع الكلية متحد
مع موضوع الجزئية في البعض الذي اجتمع فيه غاية ان في الكلية بعضا اخر من الافراد
وهو لا يتنافى اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع والعجب من هذا القائل انه سمي
ما ذكره اولا تدقيقا وما ذكره ثانيا في الجواب امرا مع ظهور فساد تدقيقه وسره اذ لا يحتمل
ان يكون المراد بالموضوع ههنا الموضوع في اللفظ ولا يجوز ان يكون المراد به ههنا
ما صدق عليه والا لكان المتناقضان في المحصورات هما الكليتين والجزئيتين وهو
يخط بانفاق اهل المعقول على خلافه وما ذكره في الجواب متعصلا له من الاسرار
عن اسرار الوهم لامن اسرار العقل فالحق ما اشرنا اليه اولا وثانيا قال المصنف فالمحصورات
لا تحقق التناقض بينها هذا اجود النسخ وفي بعض منها بينهما بضمير التثنية فلهذا
راجع الى المحصورتين في ضمن المحصورات او الجمع في الاول محمول على التثنية مجازا
وفي بعض منها فالمحصورتان بلفظ التثنية فضمير بينهما بلفظ التثنية ح كما في بعض
اخر منها اجود وفي بعض اخر منها بلفظ الافراد والتثنية فالفهم المذكور راجع
الى المحصورات التقدم حكما فههنا نسخ اربعة اثبات منها لا يحتاجان الى التأويل
وانتجان تحتها جان البس والاول منها اولي من الثانية قال الشارح حكيمها اي حكم
المهمة حكيمها اي حكم الجزئية فالضمير الاول راجع الى المهمة والثاني راجع الى الجزئية
كما اشار اليه المحشى والعكس في الضميرين جائز ايضا لكن ما ذكرناه اوفق بالمقام
اذ الجزئية لما كانت مذكورة في المتن فالمناسب ان يناس حال المهمة عليها وذا
انما يكون بما اشرنا اليه اولا قوله الحاصل اي حاصل الكلام في هذا المقام او حاصل
كلام الشارح فيه اقول لما كان ظاهر التعريف مقتضيا لكون العكس جعل الموضوع
الذي هو عبارة عن الافراد محمولا وجعل المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم موضوعا
فيلزم ان يكون الافراد وصفا والوصف افرادا وهو مع كونه قلب الحقائق يستلزم
ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن المفهوم والمحمول عبارة عن الافراد وهو
مخالف لما اطبقوا عليه من ان المراد بالموضوع في القضية الافراد ومن المحمول المفهوم
فسر الشارح عبارة المصنف بقوله اي يجعل الموضوع في الذكور اه ولما كان هذا
ضروفا بالقي من حيث ان المفهوم متحدان العكس ان يجعل الموضوع العنوان محمولا
والمحمول موضوعا فيلزم عليه بحسب اللفظ ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن الوصف
والمفهوم وهو فاسد ايضا شرع المحشى بيان حاصل كلامه بان مراده جعل عنوان
الموضوع ومفهومه محمولا والمحمول عنوان الموضوع مع بقاء افراد الموضوع على التقديرين

على حالها فلا يلزم شيء من المحذورين اعني قلب الحقائق ومخالفة ما اطبقوا عليه
وقوله او جعل عنوان المحمول انه من قبيل التخيير في التعبير لاجل الموافقة لما اعتبر
في الموضوع من عنوانه والا فالمحمول في القضية لا يراد به الاعنائه ومفهومه فاصافة
العنوان في قوله عنوان المحمول بينانية من قبيل خاتم قضية ولا كذلك قوله عنوان
الموضوع فان الاصافة فيه لامية او بينانية بالمعنى اللغوي فظهر من هذا ان ذات
الموضوع في الاصل هو ذات الموضوع في العكس وانما التبدل وقع في عنوان الموضوع
ونفس المحمول وما وقع في شرح المطالع وغيره من ان ذات الموضوع في العكس ذات
المحمول فلاجل تصديق الموضوع والمحمول في تلك الذات على ما يقتضيه الحمل لان
للمحمول ذاتا ووصفا في الاصل وفي العكس يكون تلك الذات موضوع القضية
كما توهم بعضهم ههنا وزعم المناقاة بين ما في شرح المطالع وبين ما ذكره الش
والحشي ههنا اذ كيف يتصور من عاقل ان للمحمول في الاصل ذاتا ووصفا يكون
تلك الذات في العكس موضوعا فان ذلك وهم فاسد لا يقول به من له ادنى تأمل فضلا
عن مثل شارح المطالع بل تلك الذات انما هو ذات الموضوع لكن بمقتضى الاتحاد والحمل
يكون ذات المحمول ايضا وفي مثل هذا لا يكون تراخ بين العقلاء فاجال في باله الا الا راء
الكاسدة قوله هذا في عكس الجمليات او شرع في تحشية تعميم الش الموضوع
والمحمول ههنا بالمقدم والثاني ايضا اذا المعروف فيما بينهم في تعريف العكس المستوي
جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولاه وهذا بظاهرة يشمل عكس الجمليات والشرطيات
ولما كان ظاهر تعريف المص له مقصورا على بيان عكوس الجمليات عممه الش بتعميم
الموضوع والمحمول فاشار الحشي بهذا الكلام الى تحشيشه يعني ان ما ذكرناه في الحاصل
انما هو في عكس الجمليات وفي ارادة الموضوع والمحمول معنيهما المعروفان واما اذا اراد
بهما الموضوع والمحمول الحكميان والقائمان مقامهما فلا حاجة الى التأويل المذكور
اذ لا يلزم من جعل المقدم تابا والثاني مقدم ما شيء من المحذورين لكون المراد منهما مفهوما
قطعا بلا فائدة في عكس المنفصلات اذ المفهوم من قولنا العدد اما زوج او فرد اعني
معاندة الفردية للزوجية عين المفهوم من قولنا العدد اما فرد او زوج اعني معاندة
الزوجية للفردية فلا فائدة في ادخاله في تعريف العكس بارتكاب التكلف هذا واعمل الش
انما ارتكب ذلك التكلف لاجل ادخال عكوس المنفصلات على ما ذكره فلا يرد عليه
ما ذكره هذا ثم ان قوله بل لا فائدة في عكس المنفصلات مما اشار اليه شارح السمنية
حيث جعل قواهم لا عكس المنفصلات على نفي الفائدة فيه لاعلى نفي العكس نفى
حيث قال وكانهم ما عنوا بذلك بقواهم لا عكس المنفصلات الا ذلك اعني نفي الفائدة
وكانه بذلك دفع المناقاة بين تعريفهم العكس وبين قولهم لا عكس المنفصلات لظهور
صدق تعريف العكس عليه فاشار بذلك الى ان التعريف وان كان صادقا عليه لكن
لا ينافي ذلك ما ذكره لان مرادهم نفي الفائدة لا نفي نفس العكس فحصل كلامه انالام
ان تعريف العكس يصحده عليه لان المراد من التبدل في التعريف المذكور
هو التبدل بحيث يتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة في العكس فلا يصحده
التعريف عليه ولو سلم صدق التعريف عليه فهو من افراد المعرف لان المراد من قولهم

لا عكس المنفصلات انه لا فائدة في عكسها فهم لا ينكرون اطلاق العكس عليه
اصطلاحا والله در شارح المطالع حيث اشار الى المنع المذكور في شرح المطالع والى التوجيه
المذكور في شرح السمنية وهو الذي مشى عليه الش والحشي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
واعلم ان شارح الاشارات قال ههنا ما حصل له انه قد ثبت المحمول بجزء الموضوع في مثل قولنا
لا شيء من الحائط في الوند قد لا يعكس الى قولنا لا شيء من الوند في الحائط وكذا مثل قولنا
كل ملك على السرير وكل شيخ كان شابا لا يتصور فيه الانعكاس كما لا يخفى على ذوي الكياسة
قوله والمذكور العكس المستوي واما عكس النقيض اه الظاهر ان لفظ العكس مشترك
بينهما لفظا وسمى الاول عكسا مستويا لاستوائه واستقامته بحيث لا عوج فيه بخلاف
الثاني فانه يتغير فيه الجزآن من ظاهرهما وان كان لازما للاصل ايضا قوله واما عكس
النقيض الذي اشار اليه هو عكس نقيض القدماء واما عكس نقيض المتأخرين
فهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني اولاه وحين الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق
والخلاف في الكيف كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان فنقول لا شيء مما ليس
بحيوان بانسان فالاصل موجبة كلية والعكس سالبة كلية معدولة الموضوع واما عند
القدماء فالاصل ان كان موجبة كلية يكون العكس موجبة كلية ايضا لكنها معدولة
الطرفين فالموجبة الكلية عند القدماء تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية لا عكس لها زوما والسالبة كلية او جزئية تنعكس سالبة جزئية
وكذا المنفصلات هكذا قرر في محله والخلاف في عكس النقيض هو مذهب القيد ماه
وهو المستعمل في العلوم ولو على قلة فلذا اشترنا فيه الى بعض التفصيل قوله وانما يذكر
المصاه وسيخفى الاشارة من الش في آخر باب ما يتعلق بهذا الامر لكن الحشي اشار العذر
الى تركه حسبا لزيادة السائل من اول الامر فلا يتوهم ان الحشي غفل عن اعتذار الش
بعده قوله ولهم هذا عرفوه اي العكس اي القضية الحاصلة من التبدل ولذا قالوا
بانها اخص قضية لازمة للقضية اي الاصل بطريق التبدل اه وبيانه انه قد يحصل
من تبديل القضية الواحدة قضايا متعددة متوافقة للاصل في الصدق والكيف مترتبة
بالعموم والخصوص فالعكس ما هو الاخص منها كما في السالبة الكلية فانه يحصل من تبديلها
سالبة كلية وسالبة جزئية والعكس هي الاولى دون الثاني وكما في السالبة الضرورية
فانما يحصل من تبديلها سالبة دائمة وسالبة مطابقة وسالبة ممكنة والعكس هو الاولى
دون الاخرين وقد لا يحصل من تبديلها الا قضية واحدة كما في الموجبة كلية كانت
او جزئية فانه لا يحصل من تبديلها الا موجبة جزئية فقوله اخص قضية انما هو
على الصورة الاولى دون الثانية فالمراد منه انها اخص قضية على تقدير حصول قضايا
متعددة من ذلك التبدل هذا قوله يكون المحمول مساويا للموضوع هذا انما يظهر
في مثال كل انسان ناطق دون مثال لا شيء من الانسان بحجج مع ان بيانه بالنظر الى المثالين
المذكورين كما صرح به فانفق الناظر ون على انه وقع ههنا سهوا من القلم والمراد
مساويا له او مساويا له ولو جعل المساواة على المساواة وجودا وعدما بمعنى وجود احدهما
عند وجود الآخر ونفي احدهما عن وجود الآخر كليا لاستقام الكلام وتخصيه ان المساواة
تستلزم الكلية فالمراد بها هو الكلية وجودا وانتفاء وهذا وان كان خلاف الظاهر جدا لكنه

أهون من الحمل على السهو هذا وإنما قال في كل مادة يكون المحمول اه اذ لو كان المحمول
أهم من الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان فيصدق العكس وان خالف الاصل
في الانحساب والسلب كما اذا قلنا في عكس القضية المذكورة بعض الحيوان ليس بانسان
لكنه الخلق في مادة مساواة المحمول للموضوع لا يطلق على مثله العكس في الاصطلاح
اذ قواعد الفن عامة فاختلف فيها في بعض الصور خارجة عن ذوق الفن قوله
فيه ان معناه اه اقول لما كان قول المص والتصديق والتكذيب بحالة مقتضيا بحسب الظ
كون صدق في الاصل موجباً لصدق العكس وكذب الاصل موجباً لكذب العكس
مع ان الاول حق دون الثاني صرفه الش المحقق عن ظاهره وحرره بان التصديق
من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس وقال معناه ان صدق الاصل يصدق العكس
وان كذب العكس كذب الاصل لان العكس لازم القضية وصدق المزوم يستلزم صدق
اللازم كما ان كذب اللازم يستلزم كذب المزوم ولما كان اخذ هذا المعنى من لفظ
التصديق والتكذيب بعيداً جداً مع اياه لفظ البقاء منه قطعاً وورد عليه المحشى بان معناه
ليس كما اشار اليه لان ما ذكره على تقدير تسليمه انما هو معنى لفظ الصدق والكذب
لا لفظ التصديق والتكذيب والكلام في الثاني بل معنى الاول انه ان كان الاصل صادقاً
في اعتقاد المخبر يصدق العكس صادقاً كذلك لانها صادقتان البتة كما اشار اليه الش
في معناه فعلى هذا يتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره الش فان قوله
ان صدق الاصل اه يتبادر منه انه ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس
في نفس الامر فلا يتناول عكس الكواذب ظاهراً فلا يكون التعريف جامعاً وكذا المعنى
في قوله والتكذيب على ما يقتضيه لفظ البقاء ان كذب الاصل في اعتقاد المخبر
يقضي العكس كذلك لان كذب العكس كذب الاصل اذ لا يدل على ما ذكره الش عبارة
التعريف قطعاً وليس مراده ان قوله والتكذيب في موقعه بل مقصوده بيان المعنى
الذي دل عليه عبارة التعريف والافهوا كما بان قوله والتكذيب وقع ههنا استطراداً
كما ستطلع عليه هذا فاقبل من ان مراده انه حل التصديق على اعتقاد الصدق فعلى
هذا معنى بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده ان اعتقاد الصدق واقع
في الاصل لم يزل بالتبدل البتة لانها صادقتان البتة في نفس الامر وهذا لم يوجد
في بعض النسخ القديمة لفظ ان كان اه فعلى هذا يكون قوله في اعتقاد المخبر على تقدير وجود
ان كان كما في النسخ الحديثة ضابطاً مستدر كاذ الفرض والتقدير لا يكون الا بالنظر
الى الاعتقاد انتهى منظور فيه لان نزاعه مع الشارح ليس في ارادة الفرض والتقدير
ههنا كما زعم حتى يكون قوله ان كان اه محدثاً ويكون ح قوله في اعتقاد المخبر ضابطاً
وذلك لانهم اطبقوا على ان الفرض والتقدير مراد ههنا حيث قالوا معنى قولنا مع بقاء
الصدق اه انه بحيث افرض الاصل صادقاً يكون العكس صادقاً كما اشار اليه الش
وصرح به شارح الاشارات وشارح المطالع وغيرهما بل في اخذ هذا المعنى من لفظ
التصديق كما ههنا فالظاهر ان معناه ان كان الاصل صادقاً في الاعتقاد كان العكس
كذلك فيتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره من انه ان كان الاصل صادقاً
كان العكس صادقاً فان المتبادر منه انهما صادقتان البتة لاسيما وقد اضيف اليه

لفظ البقاء وهو يقتضي ان الصدق الموجود في العكس موجود في الاصل ايضاً وقد تقرر
في محله ان الشرطية تركب من صادقين ومجرد الفرض والتقدير لا يقتضي اعتقاد
صدقه فالحق ان عبارة القوم على المعنى المذكور وان شئت عكس الكواذب ايضاً
لكن شمول عبارة المص له على ما اشار اليه من المعنى اوضح وانه لا يسهل تدركه في تقريره
وان نزاعه مع الش انما هو في وضوح هذا المعنى من عبارة المص وقد اعترف به القائل
ايضاً ثم قال اذا كان المعنى في عبارة القوم على الفرض والتقدير كما صرحوا به كان
ما ذكره الشارح عين ما ذكره ابي المحشى في التصديق واما جعل التكذيب على ما ذكره
فاعمل الداعي اليه ان التكذيب بذلك المعنى لما كان لازماً للتصديق بالمعنى المذكور
عكس يقتضيه هذه القضية كما ذكره ثانياً عكس يقتضيه القضية الاولى فالأليق للمعتبر
ان لا يجعل اعتباراً في مفهوم العكس فحده الاسمي لا يتم بدون ذكره كما فعله صاحب
المطسرحات نعم لفظ البقاء ياتي عنه توقع اياه لكن الامر فيه سهل لمن هو اهل انتهى
واقول ههنا غاية ما يتكلف في تصحيح عبارة المص وفيه بحث اما اولاً فلا يلزم ان
ما ذكره الشارح عين ما ذكره في التصديق والسند ما مر آنفاً واما ثانياً فلان غاية ما ذكره
ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس يقتضيه واذا كان الثاني لازماً للاول
كان هناك ملحوظاً قطعاً فلا وجه للتصريح به واما ثالثاً فلان تمام الحمد لو كان
بذكر لازمه لم يوجد لشي من الاشياء حلاً اذ ما من حشد الاوله لازم بل لو ازم لم يذكر
فيه مع ان احداً من العقلاء لم يحكم بفساد مثله على ان اعتراضه انما هو على ما يتبادر
من مثله وبالتوجيه المذكور لا يندفع ذلك واما القول بان الذين وقع في تعريضهم لفظ
التكذيب هم اعلام الحقيقة والتدقيقات فخطبتهم غير مناسبة فالاول ان يوجه
بالتوجيه المذكور وان كان ذلك تكلفاً فكلام آخر لا يضر بما قررته المحشى ههنا من بعد
التوجيه المذكور وفساده بحسب الظاهر والاستدلال بحالته ثبات القائلين
غير مقبول في المناظرة على ان مثل هذه العبارة غير موجودة في كثير من كلمات المتأخرين
بل لم توجد ايضاً في بعض نسخ الاشارات وقد قال المحقق شارحه ههنا زيادة لفظ
الكذب ههنا وقعت سهواً من ناسخ الكتاب فان اكثر كتب المطبعين خالية عنها
وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب يعني كتاب الاشارات خالية عنها ايضاً وكثير
من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم انتهى فالعهدة في هذه
الخطئة على الحكيم المحقق لاعلى المحشى والحق ان التوجيه المذكور بعيد جداً لاسيما
في مقام يطلب فيه الابيضاح والبيان وعلى الله التكلان قوله فيه ان مثل اه يعني ان
ما اشار اليه الشارح ثانياً في توجيه قوله والتكذيب من قبيل اطلاق الكل وارادة الجزء
والمعهود في مثله فيما بينهم ان يذكر اللفظ الدال على المعنى المركب ويراد به جزء
المعنى مثل ان يذكر البيت ويراد به الجدران والسقف واما ذكر اللفظين الدالين
على المعنيين ويراد به احدهما فغير معهود بل غير واقع فلا ينبغي ان يرتكب مثله سيما
في مثل هذا المقام واقول مراده ليس ما فهمه بل المراد ان المجموع من التصديق
والتكذيب بقاؤه عبارة عن بقاء احدهما اعني التصديق بان يكون حكم المجموع
حكم واحد منهما وكأنه مبني على ملاحظة عطف والتكذيب على التصديق اولاً

وانعكاس البقاء اليهما ثابتا وعلى كون بقاء المجموع كناية عن بقاء التصديق فقط ومثله غير مستبعد لاجل دفع فساد ظاهر الوجود والقرينة على هذا قوله اطلاق اللفظ على احد محتملاته لان هذا الكلام على هذا المعنى يحتمل اموراً ثلاثة والمراد ببقاء التصديق بحاله فقط فعلى هذا يتدفع بحته وباروجه بعضهم باوهام فاسدة لاتليق بمنصب الشئ قوله محل بحث اى السند المذكور فاسد لمخالفة المعروف فيما بينهم وليس المراد منه انه ممنوع حتى يرد عليه ان ما اشار اليه منع وسند فيكون مقابلة المنع بالمنع وهو خارج عن قانون المناظرة ثم انك قد عرفت اننا اندفعنا عن الشئ فتذكر قوله تعليل لقوله معناه اى يعنى ان قول الشارح اطلاق اللفظ على احد محتملاته لا يصح ان يكون تعليلاً لقوله يراد به التصديق اى لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يراد به الاول فقط ولو اراد بالبقاء الوجود يأتى عنه قوله بحاله فهو تعليل لقوله سابقاً معناه ان مجموع التصديق اى وفيه ان هذا الكلام ان كان مبنياً على ان يراد ببقاء التصديق والتكذيب بحاله بقاء كل منهما بحاله فلا يصح قول الشارح معناه ان مجموع اى وان كان مبنياً على ان يراد ببقاء التصديق اى بقاء المجموع من حيث هو مجموع بحاله كما هو الظاهر من قول الشارح فيصح تعليل قوله المذكور لقوله يراد كون التصديق بحاله والحق انه لا فرق بين كونه تعليلاً للسابق وبين قوله يراد اى فان صح الاول يصح الثانى قطعاً مع تبادره وقرينه قوله والحق ان ذكر التكذيب وقع له يعنى ان الكلام من الوجهين في صحيح قوله والتكذيب مردود فالحق ان ذكره وقع استطراداً وبما لقوله والتصديق لمناسبة بينهما وما قيل من ان هذا بحسب النظر الجليل واما بحسب النظر الدقيق فيفيد التعويل على الوجه الاول من الوجهين ففيه انك قد عرفت ما فى الوجه الاول بل التعويل على الوجه الثانى اول من التعويل على الوجه الاول كما حققناه نعم لو قيل في مراد المحشى ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض على ما قرر في الوجه الاول فلاجل المناسبة بينهما ذكر استطراداً ان كان له وجه صحة في الجملة كما قررهم بعضهم في الوجه الاول وان كان فيه ما فيه ولعل لهذا قال وقع استطراداً ولم يقل وقع سهواً كما قاله شارح الاشارات ويمكن ان يقال لم يقل وقع سهواً نادياً معهم هذا قوله اقول لما كان مذكراً المص في تعليل المسئلة اعنى قوله والموجبة الكلية لانعكاس كلية لانها مسالبة كلية اذ لو كانت رفع الایجاب الكلى لزم انعكاسه في بعض المواد ومن المعلوم ان الانعكاس في بعض المواد ليس بعكس عندهم وان كان عكساً بالمعنى اللففى مثبت ان القول المذكور مسالبة كلية واطلاق المسئلة عليها مع لزوم كونها موجبة كما تقررا ووافقة قوله بل تنعكس جزئية اذ لا شك انها مسئلة لكونها موجبة كلية وبالجملة ما ذكره المص في تعليل تلك المسالبة الكلية مادة جزئية لا يثبت بها تلك الكلية من حيث هي كلية وان كان ثبت عدم الانعكاس بمادة جزئية على ما قرر في محله علل الشئ على وجه كلى وجعل ما ذكره المص كالنموذج بالتمثيل على ان قوله بل تنعكس جزئية كناية عما لها المص يبرهان كلى اشار اليه بقوله فانما نجد شيئاً فعبارة فالتناسب له ان يعمل قوله لانعكس كلية على وجه كلى ايضا فعلى هذا يجوز ان يراد من كلامه انه لما كان مذكراً ههنا في تعليل ما كان على صورة المسئلة من حيث كايها مادة جزئية علامها الشئ

لاجل المناسبة لعديها على وجه كلى فما قيل من ان عدم الانعكاس يثبت بمادة جزئية فلا يحتاج الى تعليله على وجه كلى فما ذكره خبط ناش من عدم الاطلاع على تقريراتهم ليس بشئ نعم قال شارح الشمسية اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً فهذا يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها لزوماً كلياً فينتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى وقد بنى القائل المذكور عليه ما ادعاه من خبط المحشى اكنه لم يفهم كلام شارح الشمسية اذ كلامه انما هو في صورة الاكتفاء وهو لا يبنى ان يكون بيان عدم الانعكاس ببرهان اول واخرى ايضا يدل على ذلك انه نفسه بين هناك عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بل الى انعكاسها موجبة جزئية بوجهين كليين كما اشار اليه الش ههنا من غير فرق واخرى ان ما طوله ههنا فريفة ما فيها مربية فذكر الذين لا يعلمون في خوضهم بلعبون قوله وبالتصادق اى تصادق الموضوع والمحمول على شئ واحد يعلم صدق الموجبة الجزئية من الطرفين اى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية اما الاول فلان الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وصدق الاخص مستلزم صدق الاعم واما الثانى فلان الموجبة الجزئية اللازمة هناك تنعكس جزئية على ما سبقه المص فثبت ان التصديق يقتضى صدق الجزئية من الطرفين اى الاصل والعكس فيلزم صدق الجزئية من طرف العكس ولا يلزم صدق الكلية وان كان لازماً في مادة تساوى المحمول للموضوع فحاصل كلامه ان بالتصادق يصدق الایجاب من الطرفين ولما بطل الكلية من طرف العكس تبين الجزئية وهو المطر وبهذا ظهر فساد من فسر الطرفين بالموضوع والمحمول لا بالقضيتين اذ لا معنى لصدق القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمحمول اللذين هما من قبيل التصور قال المص لانا اذا قلنا كل انسان حيوان اى اقول للقوم في بيان صكوس القضايا ثلث طرق الاول طريق الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحل وضع الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجرى الا في الموجبات وهو الذى اشار اليه المص ههنا فنقول نفرض ذات الموضوع ههنا دمثلاً ونقول زيد حيوان زيد انسان فينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو المطر وقس عليه الثانى طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل منه ما ينساق في الاصل فنقول ههنا لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان فيه عكس الى لاشئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان ههنا الثالث طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالاً فنقول ههنا لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل وتقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج انه لاشئ من الانسان بانسان وهو سلب الشئ عن نفسه وهذا المحال لا يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق ولان الصورة لانه على هيئة الشكل الاول فثبت انه من الكبرى وهو محال فيكون نقيضه اعنى بعض الانسان حيوان حقاً وهو المطر وهذان الطريقان يجريان في السوالب

شك في موضوع معين

ايضا بخلاف الاول كما اشرنا اليه واذا عرفت هذا فاعلم ان الطرق الثلاثة تجري بعينها
في انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية كما فصلناها هذا هو البيان الاجمالي الكافي
ههنا والتفصيل في المطولات قال الشارح العلامة والافق بعض الانسان حجرا اشار
بهذا الى بيان انعكاس السالبة حالية كلية بطريق العكس كما فصله اول بقوله اذا صدق
سلب المحمول او حاصله انه لو لم يصدق لاشي من الحجر بانسان صدق بقبضه
بعض الحجر انسان لا متناع ارتفاع النقيضين وقد ثبت ان الموجبة الجزئية تنعكس
جزئية فينعكس الى بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشي من الانسان بحجر
هف اذ يلزم اجتماع النقيضين وهذا المحال انما لازم من صدق نقيض العكس فهو محال
فيكون العكس حقا وهو المظ قال الشارح العلامة ونضمها اه اشار الى بيان العكس
بطريق الخلف وبيانه ههنا انه لو لم يصدق لاشي من الحجر بانسان صدق بقبضه
بعض الحجر انسان ونضمه الى الاصل ونقول هكذا بعض الحجر انسان ولاشي
من الانسان بحجر ينتج ان بعض الحجر ليس بحجر وهذا خلف وهذا يلزم من الصورة
لانها على هيئة الشكل الاول ولان الكبرى لاشي مفروضة الصدق فتعين انه من الصغرى
فهو ح فكون نقيضه اعني لاشي من الحجر بانسان حقا وهو المطلوب واما ان السالبة
لا تنقضي وجود الموضوع فيكون سلب الشي عن نفسه جائزا فهو وان كان واردا
لكنه لا يلتفت الى امثاله في مثل هذا المقام فظهر ان عكس السالبة الكلية الى نفسها
مبين بهذين الطريقين واما الافتراض فقد عرفت انه مخصوص بالموجبات فعلى هذا
معنى قوله بين بنفسه انه يدعي بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك بدهاء الحكم بدهائه
اذ بما يكون الشي بديها ويكون الحكم بدهائه نظريا على ماحق في محله فالطريقان
الذكران للثاني لا الاول ونقول معناه انه يدعي حتى يحتاج الى تنبيه كما اشار اليه المص
بالتنبيه المذكور ونقول معناه انه بين ظاهر بالطريقين المذكورين فيندفع ما توهموا ههنا
من ان دعوى البدهاء ينافي اثباتها بالبرهان وعلى الله التكلان قال المص والسالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما قد وقع في بعض نسخ الحاشية هذا فيه ان عكس القضية يعتبر
في كونها عكسا لزوما لا قضية كما عرفت فيما سبق فبعد لزوما فاستدرك بل لا بد
ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس لها اذا القضية الحاصلة من تبديلها بالثبت بالازمة لها
لانها وان صدقت في بعض المواد لكنها لا تصدق في البعض الاخر فلا يكون عكسها لها
انتهى آجيب عنه بان قوله لزوما قيد للنفي بمعنى ان عدم عكسها لازم اي واجب
اذ لو جاز لا يمكن عكسها في ايم المحذور المذكور في الشرح وبانه يجوز ان يرجع النفي
الى القيد والمقيد جميعا فعلى هذا يكون المراد بالعكس معناه اللغوي وبالقييد باللزم
حصل المعنى الاصطلاحي فالتقي في الحقيقة راجع الى المعنى الاصطلاحي فلا استبدال
هذا ولذي يظهر من الشرح انه نحل العكس ههنا على المعنى اللغوي حيث قال وليس
كذلك اي ليس يصدق العكس في كل موضع يصدق في الاصل فيه يعني وان صدق العكس
في بعض ذلك الموضع وقال ايضا لجواز صدق عكسه احيانا بخصوص المادة فكلاهما
صريحان في وجود العكس في بعض المواد وما ذلك الا العكس اللغوي لكن الشرح
ههنا في فصول البدائع على العكس الاصطلاحي مع ارجاع النفي الى القيد حيث قال

اولا والسالبة الجزئية لا عكس لها لجواز كون الموضوع اعم وامتناع سلبه عن الاخر
ثم قال واملن التأخرين قالوا بانعكاس الخاصيتين عرفية خاصة وزادوا ذلك في الشكل
الرابع ضروريا لثمة فبناء على تعيين الموضوع ولذا ينتوه بالافتراض وذلك خروج عن
مفهوم الجزئية ويبحث في الحقيقة عن الشخصية او الكلية وكما ان اول من تنبه لاجراجه
اثير الدين الابهرى فانا اول من تنبه لجوابه من طرف المتقدم انتهى فهذا يقتضي
ان معنى قول المص والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما انها لا عكس لها لزوما كليا
اي في جميع المواد وان كان لها عكس اصطلاحى في بعض المواد كالسالبين الخاصيتين
ويؤيده انهم لم يذكروا ههنا قيد اللزوم بل المص ايضا لم يذكره في قوله والموجبة الكلية
لا عكس كلية فاحذ هذا القيد ههنا يؤيد ما فهمه الش لكن يرد عليه ان كلام المص
ههنا في المطالقات لا في الموجهات فاحذ هذا المعنى منه بعيد الان يكون هذا الكلام منه
في كتاب آخر المص يبين فيه المطلقات والموجهات ولعله كتاب الهداية اذ القسم
الاول منه يقتضيه ان المنطق بين فيه احكام القضايا غير مقصورة على المطلقات ولقد
ضاه قننه في اوان التحصيل في بعض بلاد الروم وبهذا البيان تندفع المناقاة بين
ما قرره ههنا وبين ما قاله في فصول البدائع قال الشارح العلامة واعلم انه فرضه
الاشارة اولا الى الاعتدال على مذاق النظارين عن ترك المص ما بحث عكس النقيض
وحاصله ان عكس النقيض غير مستعمل في العلوم والاشايات لعدم رغبة حدود القضية
فيه بخلاف عكس المستوى فخر ان يترك في مثل هذه الرسالة المعقودة ليسان ما يجب
استحضاره في العلوم واما ارادهم مباحثة في المطولات فلوجود بعض النفع فيها وثانيا
الاعتراض عليهم بانه مستعمل في العلوم والاشايات كما لا يخفى على من تتبع كتب الشيخ فقيه
فمن بعض المص ايضا بان المناسبات ان يشير الى بعض مباحثه لا نقاد ايضا مما يحجب
استحضاره في العلوم على ما اشار اليه رئيس القوم ومن لم يفهم المقال قال ما قال
واما تساهل الشيخ في بعض كتبه من مباحثه فلهذا للاكتفاء بما ذكره في كثير من كتبه
اولا لاشارة الى انه في الاستعمال في العلوم والاشايات ليس كعكس المستوى ولذا اعني به
في جميع كتبه المنطقية دون عكس النقيض فلو قال اخذ بانه لهذا اسقطه المص ههنا
لكان له وجه ويندفع تعريض الش المص قال الشارح العلامة يستخرج بعكس النقيض
كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقيض الكبرى ان جزء الجوهر جوهر
لانا اذا عكسنا الكبرى بعكس النقيض وقلنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فهو جوهر وضم هذا الى الصغرى المذكورة يحصل النتيجة المذكورة من الشكل الاول
لكيه اكونه بواسطة اخرجوه عن القياس كما سيحى الاشارة اليه من الش واما الاعتراض
على اخرجاه عن تعريف القياس بانه من الطرق الموصلة الى التصديق كالتعريف المبين
بالعكس المستوي فقد اجاب عنه بان الانتقال من القياس المبين بعكس النقيض الى النتيجة
بعد بخلاف القياس المبين بعكس المستوى والقول بان الشكل الرابع بعيد عن الطبع ايضا مع
انهم اخرجوه في تعريف القياس وغدوه من عدد الاشكال مدفوع بان حدود القضية فيه
مرعية وان كان الانتقال فيه بعيدا عن الطبع ولا كذلك القياس بواسطة عكس النقيض

وسنسمع لهذا زيادة تحقيق فانتظر قوله أي على تابعي الشيخ وطالبي استنتاجه بعكس
التعويض التفسير نشر على ترتيب اللف اذ الموجود في نسخ الشرح تقدم الكلمة التي
بالعين المهملة على التي بالعين المعجمة وان كان الامر بالعكس يكون التفسير على غير
ترتيبه ولا بأس في ذلك قوله ففيه تفكيك الضمير حيث كان الضمير الاول راجعا
الى الشيخ والضمير الثاني راجعا الى الاستنتاج المدلول بقوله يستتج قوله اوحذف
المصاف وهو لفظ الاستنتاج في الثاني أي الثاني في كلام الش والثنائي ايضا في كلامه
على النسخة المحررة او الثاني في بيان المحشى فقط دون الشرح ان كان نسخ الحاشية
على عكس ما شرنا اليه اولا اذ قد وقع في بعضها أي على طائفي الشيخ وتابعي استنتاجه
لكن الظاهر هو النسخة الاولى فانهم قوله من الاتباع على وزن الافعال فتح يكون الكلمة
المذكورة من باب الافعال على وزن مفعليه وهذا هو الظاهر من قوله وتابعي ولك
ان نقول قوله من الاتباع بتشديد التاء من الافعال فيكون كلتا الكلمتين من الافعال
قوله اما اذا كان من التبع اخذاه من المضارع المحذوفة منه احدى التائين وهي تاء
التفعل اذ قد تقرر في علم الصرف ان احدى التائين من المضارع من تفعل وتفاعل
وتفعل محذوف تخفيفا للاستئصال الحاصل من اجتماع التائين فالامر اظهر في شان
الكلمة المذكورة لكن الشان في انه هل يجوز الحذف المذكور فيما عدا المضارع وقد قرر
في محله ان الحذف المذكور مشروط بامرين احدهما كون كل منهما مفتوحا والثاني
امتناع الادغام الايجلب همزة الوصل كما في اذر واثقل وازل وازين وامثاله ومن المقرر
فيه ان شرط الادغام وجود حرف بعدهما تقاربها في المخرج واما ادغام التاء في
التاء التي هي الفعل كما هو الموجود ههنا فقير معروف في ذلك العلم فالحق ان اخذها
من التبع غير مطابق للعربية فالوجه ما اشار اليه اولا وثانيا فلا ينبغي ان يحمل هذه
الكلمة على سهو ناخبة بمدامكان التوجيه بالوجهين السابقين كما لا يخفى على المتابعين
قال الشارح الباب الرابع أي اللفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات
السبعة المشهورة في امثاله في مقاصد التصديقات أي المباحث المتعلقة بها وهو أي الباب
الرابع باب القياس أي المباحث المتعلقة به من تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به
من الضروب والاشكال ولعله اوضحه حذفه في البيان وهذا البيان على نسق ما اشار
اليه في صدر الكتاب على ان الغرض ههنا بيان ان الباب الرابع لما ذاعقده ويلزم
ليانه بيان ان مقاصد التصديقات باب القياس ايضا فاندفع ما اشار اليه المحشى ههنا
قوله ولو قال أي بدل قوله وهو باب القياس وهي أي مقاصد التصديقات الاقضية
وضروبها واشكالها لكان اظهر اذ قد تبين مما ذكره ان الباب الرابع لما ذاعقده فبق
الغرد في ان مقاصد التصديقات لما ذاعقده وان لم ذلك من بيان ان الباب الرابع
باب القياس بناء على ان الباب الرابع عبارة عن مقاصد التصديقات وفيه ان الغرض
ههنا انما هو بيان ان الباب الرابع من الابواب أي باب منها ثم يلزم بيان ان الباب الرابع
الذي هو باب القياس لا شيء هو لكنه وظيفة الشرح والكلام ههنا في توجيه
كلام المتن فالحق ان اظهره انما هو بالنسبة الى اخذ الاشكال وضروبها قوله واولى
للاوفاة الطاهرة بينه وبين ما صنعه في المبادئ حيث قال في القضايا واحكامها وفيه

ان مراد الشارح باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به ولك ان تقول
في تقسيمه افتراضيا واستثنائيا ضروريا واشكالا ولعل لهذا قال تأمل وقيل في وجهه
ان رعاية الموافقة بين المقاصدين ليست يادون من رعايتها بين المقاصد ومبادئها
فلعل صنعه هذا وان لم يوافق لما قررته في قوله القضايا واحكامها لكنه موافق لما قررته
في القول الشارح فاورد المقاصدين على وثيرة واحدة وفيه ان كلامه ههنا ليس في ايراد
لفظ القياس بلفظ المفرد فقط بل في ترك الشارح ضروب القياس واشكالها واداء
الاقضية بلفظ الجمع استطرادى ومن البين ان مثله غير موجود في القول الشارح فالوجه
ما اشارنا اليه قوله الكائن في تعريفه وتقسيمه اشار به الى ان الطررف اعني قوله
في تعريفه اه صفة لاسباب القياس وقد راعاه اسماء معرنا لذلك وان كان المشهور تقديره
فعلا او اسما منكر او قد اصاب في ذلك رعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون طررفا
لغوا معمولا لاسباب القياس لكونه ليس بمعنى المصدر ولا يحسن جعله جالا لان المقصود
ههنا ان الباب الرابع باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه لاسباب القياس حال كونه
في تعريفه وان كان المسأل واحدا وقيل عليه امثاله من التراكم وراع فيها جزالة
المعنى وان احوجتك الى زيادة تقديره هكذا اشار اليه الشريف في قول صاحب التلخيص
في قول المص والفصاحة في المفرد والفصاحة الكائنة في المفرد واما الاعتراض عليه
بان فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وايضا بعض آخر منها فردود بان اللام الداخلة
في مثل الكائن حرف تعريف بالانفصال ولهذا البحث مقام آخر قوله والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية بانه اما مشترك لفظي بين الملقوط والمقول واما حقيقة
في الثاني مجاز في الاول كما هو الظاهر في هذا الفن فان كان المراد به الملقوط كان جنسا
للقياس الملقوط وان كان المراد به المقول كان جنسا للقياس المقول كما سبق الاشارة
الى مثله في تعريف القضية فالقياس المقول قول مقول مؤلف من قضايا في العقل
تأليفها يؤدي الى التصديق بشيء آخر والقياس الملقوط ما ذكر ايضا ولا فرق بين
تعريفهما في الترجيح الا ان القول والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المجموعات
قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث
هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى مقول لكن القياس
المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والخطابة والسفطية
والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها فعلى هذا
كان الانسب ان يحمل المعرف والتعريف على الملقوط حيث ذكر المص الكل في عداد
القياس وما قيل من انه لو اريد بالقول الملقوط لم يصح قوله لزم عنها لذاتها قول
آخر اذ التلخيص بالمقدمات لا يستلزم التلخيص بالنتيجة فندفع بان القول الملقوط ما قصد
يجزه منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً الا اذا دل على معناه فيكون القول
المعقول لازما للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازمة للقول المسموع
ايضا وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم القول المعقول فان التلخيص بالمقدمات
يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا التلخيص بها قال المص
مؤلف من اقوال ذكر المؤلف بعد القول ليعلم به قوله من اقوال ولانه لو قيل قول

من اقوال توهم انه بعض من الاقوال مع ان القياس عين تلك الاقوال فلا يكون ذكر
مؤلف ومثبت كما كان مع شارح المطالع والمراد بالاقوال ما فوق الواحد وهكذا كل
جمع ذكر في التعريف فيلتاول القياس البسيط المركب من المقدمتين والمركب المؤلف
من اقوال ثلثة فصاعدا وقد قيل ان القياس هو المركب من قولين وان المركب
من اقوال ثلثة اواز به اقبسة في الحقيقة فعلى هذا يكون المراد بالجمع الاثنين فقط
واتما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لتلازم الدور اذ القياس مأخوذ في تعريف
المقدمة حيث قيل في تعريفها ما جعلت جزء قياس او جهة فان قلت المراد من الاقوال
القضايا فان عنى بها ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عنى بها ما هي بالفعل
خرج القياس الشرعي وايضا ههنا قياسات هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس
فهو حي وليا كان الشمس طالعة فالتأخر موجود فلا يكون التعريف لجامعة ايضا
قلت فحاشا والشق الاول والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلمت فان اجزاء الاحتمال
التسليم لوجود المانع اعني ادوات الشرط او العناد او اختيار الشق الثاني ونقول المراد
بالقضية ما يقتضي تصديقا او تخيلا فيدخل القياس الشرعي فيه لتضمنه التخيل
ويخرج الشرطية لعدم تضمنها شيئا من التصديق والتخيل ونقول ايضا في الجواب
عن الثاني القياس الاول لا يتم الا بمقدمة محذوفة هي قولنا وكل متفلس فهو حي
والقياس الثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم لدلالة كلمة لهما عليها كذا
في شرح المطالع قوله ومعناها عطف تفسير لقوله وحقيقةها اذ المعروف ههنا عبارة
عن القضية المعقولة بدلالة قوله حقيقتها فبعد هذا القول لا يحتمل ان يكون المراد به
القضية المفروضة حتى يحتمل ان يكون المراد بالعنى ههنا المتداول كما توهم ولعل
اخذ بعد قوله حقيقتها اشارة الى ان المراد بها حقيقتها المعقولة دون حقيقتها الخارجية
كما هو المتبادر من لفظ الحقيقة قوله بالفعل قيد للايجاب والسلب مع قوله لعكسها
وعكسها تبينها كانه لا يرصني بتعميم لفظ العكس اليهما بل زاده على زعم المغيرة
بينهما فقال ثانيا للعكسين ولم يقل للعكس على ان يكون المراد به كلا العكسين وفيه
تفريع لشارح المطالع حيث عجم لفظ العكس اليهما قوله بل او كانت منكرا كاذبة
لكنها بحيث لو سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر تسمى قياسا كما في قولنا زيد حمار وكل
حمار يأكل التبن فانها بحيث لو سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر وهو زيد يأكل التبن
فان القياس من حيث هو قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل البرهاني والجسدي
والخطابي والسوفسطائي والشعري والجسدي والخطابي والسوفسطائي لا يجب
ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل تكون بحيث لو سلمت لزمت عنها ما يلزم والقياس
الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق وليستعمل
مقدمة على انها مسلمة فاذا قال فلان نخس فهو قر فكانه قال هكذا فلان
حسن وصكل حسن قر فلان قر او قال الغسل مرة فهو بشيع اي فيجب فكله قال
الغسل مرة وكل مرة فهو بشيع فالغسل بشيع فهو قول اذا سلم ما فيه لمزم عنه
قول آخر لكن الشاعر لا يعتد بهذا اللزوم وان صكبان يظهر انه يريد حتى يتخيل
فبرغب او يتفكر كذا في شرح المطالع قوله قال المص لم عنها لذاتها او افراد

في الموضوعين اكان فيه اشارة الى ان الهبة جزء من القياس والدليل المنطقي على
ما هو مذ هبهم خلافا للاصوليين فانهم جعلوا الدليل اعم من المفرد والمقدّمات
المتفرقة والمرتبعة ايضا على ان يكون الهبة خارجة عنه واما عند اهـ ل المعقول
فلا يطاق الدليل الاعلى الثالثة مع الهبة فيكون في توجيه الضميرين اشارة الى ان
الهبة المأخوذة معها جعلتها شيئا واحدا وقد اشار اليه ابن الحاجب حيث قال في
تعريف الدليل المعقولي اقوال يكون عنه قول آخر ولو قيل اشار المص الى هذا الامر
بقوله قول حيث اتى بالافراد لكان له وجه لكنه يأتى عنه بعده قوله لم عنها لذاتها
على انه يأتى عن حل قوله قول وعلى هذا المعنى قوله مؤلف لغومه المتفرقة والمرتبعة
المأخوذة معها الهبة اولا فالوجه ان يؤخذ هذا المعنى من قوله لم قول آخر اذ لزوم
القول الاخر من الاقوال لا يكون الا بان يكون الهبة مأخوذة معها فافهم قوله المستقرئة
المتبعة على وزن اسم المفعول على الكلى متعلق بالاستدلال قوله يسمى قياسا مقسما
المشهور انه يكسر السين وجوز به بعضهم يفتح السين بل رجحنا قوله لافادة اليقين
يستفاد منه ومن قول الش اكونهما ظنيين ان المراد بلزوم قول آخر اليقين قبل فيخرج
الصناعات الاربع ماعدا البرهان وفيه ان الصناعات الاربع مفيدة لليقين بمقتضى
صورتها على تقدير تسليم مقدماتها وهو المراد ههنا وان كانت تلك الصناعات بالنظر
الى ذوات المواد غير مفيدة له وقد سبق ما يتعلق به واما عدم اليقين في الاستقراء الناقص
والتخيل فانما نشأ من عدم تمام صورتهما الا ترى انه لو قيل كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ لان الانسان والسباع وسائر الحيوانات كذلك لا يكون صورة القياس
موجودة فيه لكون كلمة الكبرى شرطيا في الشكل الاول مشلا والامر في هذه الصورة
مبنى على الغالب وكذا حال التخيل فافهم قوله هذا اذا كان المراد اهـ اقول هذا
انما ارد اذا كان المراد باللزوم في تعريف القياس هو الاعم من اللزوم بحيث
الصورة وبحسب ذات القياس واما اذا كان المراد منه هو اللزوم بحسب نفس الامر
بالنظر الى صورة القياس كما هو المراد ههنا فلا لان ذلك اللزوم لا يكون الا قطعيا
فلا يوجد في الاستقراء والتخيل والا لما تخلف مدلولهما عنهما اصلا ولعله انما قال
ما قال لاجل الصناعات الاربع ماعدا البرهان لدخولها في التعريف مع ظنيهما لكن
قد عرفت ان دخولها في التعريف من حيث صورها وهي قطعية الاستلزام في الكل
وان كانت ظنية او كاذبة من حيث المواد صرح به الشريفي في شرح المواقف ولا
كذلك الاستقراء والتخيل قوله يعني اهـ وحاصله ان معنى لزوم القول الاخر من الاقوال
حصول علمه من علمها ومن البين ان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يوجد اللزوم
بالمعنى المذكور في المقدمتين المستلزمين لاحدهما وان وجد فيهما لزوم خارجي فالمراد
من الحصول في قوله دخلا في حصول القول وكذا في قوله الا ترى اهـ الحصول في الذهن
لا الحصول في الخارج ولك ان تجعل الحصول الثاني اعم والحق ان هذه المادة خارجة
بكلمة عن فان الوجود في هذه المادة هو الاستلزام لا اللزوم عنها هذا قوله وايضا اهـ
هذا ما اشار اليه شارح المطالع في الصورة المذكورة اعني قولنا لاشي من الانسان
يحجر وكل حجر جساد وان وجد فيه الاستلزام لقولنا لاشي من الانسان بجساد لكن

لا يوجد فيه اللزوم عنها كما هو اللازم ههنا اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل حجر جسم
او بدلنا الصغرى بقولنا لاشي من الشجر بحجر او بدلنا ههنا معا كان النتيجة الايجاب
وهو ان كل انسان جسم وان كل شجر جساد وان كل شجر جسم فالركب من الصغرى
السالبة والموجبة لا يلزمه النتيجة السالبة وان استلزمها في المادة المذكورة فذلك
استلزامها باللزوم عنها فاشيا منها قوله لكن هذا يخرج بقوله لذاته بسبب ان مثله
من خصوص المادة لذاته يعني فلا حاجة الى اخراجها بقوله لذاته وما قيل من
ان شارح المطالع اخراجها عن التعريف بملاحظة الهيئة والصورة فعمل النقل
المذكور مختلف ليس بشي لان الاخراج بملاحظة الصورة يؤل الى الاخراج بملاحظة
اللزوم عنها يشهد به الرجوع الى شرح المطالع قوله يكون متعلق بمحمول اوليهما موضوع
الاخرى اى بشرط ان يكون المحمولان في القضيةتين متحدتين كما في المثال المذكور
وبهذا الاشتراط يحصل الاحتراز عن القياس الغير المتعارف فانه ايضا مركب
من قضيتين يكون متعلق بمحمول احدهما جزءا من الاخرى موضوعا او محمولا فيكون
المحمولان متغايرين فيه قطعا وهذا اى القياس الغير المتعارف فطعي الاستلزام لا يحتاج
فيه الى مقدمة اجنبية وينقد فيه الاشكال الاربعة على ما فصل في الرسائل المعمولة
لذلك فعلى هذا لا يحتاج في اخراجه عن تعريف قياس المساواة الى الشرط المذكور
بل يخرج بقوله يكون متعلق بمحمول احدهما موضوع الاخرى اذ المراد به فقط ولا
كذلك القياس الغير المتعارف لانه في الشكل الاول منه وان كان كذلك لكنه لا يكون
كذلك في الاشكال الباقية منه فبملاحظة قيد فقط في تعريف قياس المساواة يخرج
الغير المتعارف منه ولا حاجة الى الاشتراط المذكور وان اجمعوا عليه قوله بل بواسطة ان كل
مساوى المساوى للشيء مساو لذلك الشيء وهى مقدمة اجنبية عن كلتا المقدمتين هذا
ما اختاره بعضهم كما في شرح المطالع ثم قال فان المقدمتين المذكورتين تنجسان
ان امساو مساوى ج فاذا ضممتها الى تلك المقدمة اتجنتان امساو ج فعلى هذا يكون
داخل في تعريف القياس ويكون قياسا ثم قال وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك
المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط لاني القياس الاول وهو ظاهر ولا في القياس
الثاني لان محمول الصغرى مساو لمساوى ج وموضوع الكبرى مساوى المساوى وهما
متساويان فقلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لاني ان القياس انما ينتج بالذات
اذا تكرر الوسط فنقول فح يكون احد الامرين لازما اما اختلال تعريف القياس
بدخول قياس المساواة فيه واما بطلان القاعدة القائلة كل قياس اقتراني فهو
مركب من مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا امساو ج
ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمته
في حد اوسط انتهى فظهر منه ان قياس المساواة وان ادخله بعضهم في التعريف
بملاحظة الانضمام المذكور واعتباره قياسا مركبا من مقدمات ثلثة لكن التحقيق
انه خارج عن التعريف كما انه خارج عن المعرف وهو المرضي عند صاحب الكشف
وههنا كلام لا يتعمله المقام قوله الا ان يراد به مادة عنوان المساواة مثل المثال المذكور
فبدر عليه انه لا يفيد الاحتراز عن عين تلك المادة مع ان لقياس المساواة مواد

اخر غيرها الا ان يكون مراده بقوله الا ان يراد به اى بقياس المساواة المضاف اليه
للمثل مادة عنوان المساواة فيكون المثل شاملا لجميع المواد ومادة المساواة ايضا على
طريق الكناية كقولك مثلك لا يخل فالتعريف المذكور في كلمة راجع الى المضاف اليه
لا الى المثل ولك ان تقول اذا حصل الاحتراز عن مادة المساواة يحصل الاحتراز عما عداها
ايضا لانها من اشهر افراده فلا حاجة الى التكلف المذكور في دفع الاراد قوله
ان يكون القضية التي تكون واسطة في اللزوم لازمة لاخدي المقدمتين لكن يكون
حدها مغاير الحدود القياس بخلاف المنتج بواسطة عكس المستوى فان الانتاج
ههنا وان كان بواسطة مقدمة لازمة لاخدي المقدمتين ايضا لكن يكون حدها غير
مغاير لحدود القياس لم تعد غريبة بل لم تعد واسطة والحاصل ان الخارج عن التعريف
يقصد لذاته امران الاول ما كان الانتاج بواسطة مقدمة غير لازمة لاخدي
المقدمتين كما في قياس المساواة فالنتيجة فيه ليست لازمة لصورة القياس ولذا
تختلف عنها في صورة عدم صدق تلك الواسطة كما في النصفية والاربعة وغيرها
للاختلاف القياس المبين بعكس النقيض فالنتيجة فيه وان كانت بواسطة مقدمة لازمة
لاخدي المقدمتين بحيث لا تختلف عن صورة القياس لكن لما كان حدها مغاير لحدود
القياس في كلا الطرفين كما في عكس النقيض على مذهب القدماء اوى احدهما كما في عكس
النقيض على مذهب المتأخرين اخرجوه عن القياس نعم رد عليه انه ينبغي ان لا يخرج
ههنا كما اشار اليه شارح المطالع وهو الذي مال اليه الشيخ كما اشار اليه الش سابقا
بقوله والشيخ كثير اما يستنتج بعكس النقيض واعل قوله تأمل اشارة اليه فعلى هذا
يكون اخراج الش اليه عن تعريفه المباشرة فمعهم والافه ولا يرضى عن مخالفة الشيخ
كما سبق واما ما قيل من ان وجه الاخراج اليه عدم تكرار الجاهد الاوسط فيه وبعدم
الاشتغال منه الى النتيجة بالقياس الى القياس المبين بعكس المستوى ففقه ان عدم
التكرار وان البعد لا يكون سببا للاخراج والالزام ان يتركوا الشكل الرابع وان يخرجوه
عن تعريفه قال شارح المطالع واعلم انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس النقيض
داخل في تعريف القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة
الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال الجهولات على وجه
اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك تستلزمها
بواسطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فانك كما تقول في عكس المستوى
متى صدقت المقدمتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت
النتيجة كذلك لك ان تقول ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة الاجنبية
فان الملزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وح يدخل في القياس ما لا يحتاج
الى البيان وما يحتاج اليه بحفظ حدود القياس ولا يضره التغير بطريقه او احيد طريقه
الاهمى والحقيق ان ادخله في تعريف القياس بالنظر الى اوساط الناس الذين دون
العلوم لاجلهم غير صحيح اذ لا يخلو عكس النقيض عن التلبس والتلبس نعم اصحاب
الاذهان العالية كشمل الشيخ وغيره لا يأس في عدمه من القياس وادخله فيه بالنظر
واليهم واعل كلام ابي الفتح ههنا فينى على ذلك قسائل لما هنالك قال شارح وايضا

احترار عن مثل اه لا يقال هذا قياس من الشكل الثاني فكيف يحترق عنه لانا نقول لانا
 انه قياس من الشكل الثاني وانما يكون كذلك لولم يكن المقدمة التالية موجبة لكن
 اورثاها موجبة فلا وسط هناك سلطان لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء
 الجوهر جوهر لا بالنسبة الى لاشي من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي
 يختلف بحسب اختلاف مانسب اليه كسا ازا لاضافات هذا ثم اورد ههنا بان الضرب
 الاول من الشكل الاول كما ينتج موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ايضا لان الثاني
 اعم من الاول والمستلزم للاخص مستلزم للاعم وكذا الضرب الثاني منه كما ينتج
 مسالية كلية ينتج مسالية جزئية بناء على ان الثاني اعم من الاول وما يستلزم الاخص
 يستلزم الاعم مع ان للضربين المذكورين قياسان بالنسبة الى الكلين لا بالنسبة
 الى الجزئين فينتقض تعريف القياس بهما معا فطما اجيب عنه بان المراد بلزوم
 القول الآخر هو اللزوم بلا واسطة في نفس الامر وجميع نتائج الاشكال كذلك وانما
 الواسطة في ماعداد الشكل الاول في العلم بالانتاج لافي الانتاج نفسه وليس استلزام
 الضرب الاول والثاني الجزئين المذكورين الا بواسطة استلزامهما للكلين فالدفع
 المنتقض المذكور واجيب ايضا بان القول الآخر هو الغرض من ترتيب المقدمات والغرض
 من ترتيب المقدمات في الضرب الاول هو الموجبة الكلية لا الموجبة الجزئية وفي الثاني
 هو المسالية الكلية لا السالية الجزئية وبان القول الآخر هو المطلوب فكون الجزئين
 مطلوبين ههنا ولا يخفى ما فيه فان كون الخاص غرضنا ومطلوبا يستلزم كون العام
 غرضنا ومطلوبا مع ان هذا التعرير مما لا دليل عليه في التعريف فالحق ان مثله خارج
 عن التعريف بقيد لذاته قوله كما في المساواة والظرفية وكذا القول الا في ينبغي ان يقدم
 على تحشية قوله من مثل جزء الجوهر ولعله وقع التأخير ههنا من النسخ ومعنى الكلام
 وكذا التصور بالامثلة ظاهر قال المص قول آخر ايزم عنها لذاتها قول آخر واللزوم
 المذكور اما عاذا كما ذهب اليه اهل السنة او اصادى كما ذهب اليه الحكماء او تولدى
 كما ذهب اليه المعتزلة او بطريق اللزوم كما ذهب اليه الامام والتفصيل في علم الكلام
 ثم ان اللزوم المذكور اعم من ان لا يكون بواسطة اصلا كما في القياس الكامل او يكون
 بواسطة لكن لا تكون غريبة بان لا يكون شئ من طرفيها مغاير الحدود القياس كما في غير
 الكامل او يكون واحد من طرفيها مغايرا والاخر غير مغاير كما في الاقضية الشرطية
 فالتعريف يتناولها جميعا كذا في شرح المطالع والمراد بالكامل هو ما كان من الشكل
 الاول وبغير الكامل ماعداد من سائر الاشكال قوله اما عين المقدمتين وهذا وان كان
 محالا لاستلزام كون الشئ عين نفسه لكن على تقدير ان لا يكون القول اللازم مغايرا
 يكون محتملا والكلام ههنا في صدد ابطال مثله فلا يتوهم انه لا يكون محتملا قوله لانها
 اى المضادة في الاصطلاح كون المدعى جزء من الدليل اما نفسه او صحتها كذا
 قيل لكن الظاهر ان ما لهما واحد فعلى هذا يلزم توقف الشئ على نفسه وهو مح
 فقوله المستلزم للحال بيان الواقع وما قيل من انه احتراز عن الدور المعنى كتوقف
 الابوة على البنوة وبالعكس فان كلا منهما لا يتصور بدون الآخر مع انه ليس بمحال
 فقد سها لان احد المتضادين كما لا يجوز اخذه في تعريف الآخر على مانص عليه

التفتازاني وغيره والاي يلزم الدور المهروب عنه كذلك لا يجوز اخذه في دليل الاخر
 لمثل ما ذكر من المحذور فان اراد هذا القائل بان ينتهجا توقفا مع قطع النظر عن وقوع
 اخذهما في دليل الاخر وليس بمحال فهذا المقام ليس بمحال وامرئ ان كثرة الكلام
 كثير اما بوقع صاحبه في الملام قوله وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم
 بخلاف المقدمات فانها مفروضة التسليم فلو لم يكن النتيجة مغايرا لهما بان تكون
 مفروضة التسليم كالمقدمات لم ينتج هنا الى قياس والحاصل انه لو كانت النتيجة احدى
 المقدمتين لم ينتج هنا الى قياس هكذا ذكر الشيخ في الشفاء ويلزمه ان يكون النتيجة
 غرضنا للتركيب من الاقوال وعلمه مطلوبا من علمها وكون الحركة اولاهما اليها ثم
 من المقدمات اليها فلو كانت النتيجة عين احدهما لاخل تلك الامور لكن هذا
 التعرير مما لا دليل عليه من الفاظ التعريف بل هو مستفاد من الواقع قال الشارح
 العلامة كذا اجابوا اه احاله عليهم لعدم كونه مرضيا عنده اذ التعريف المذكور يظهره
 صداد في علمها اذ هي قول مؤلف من اقوال وعدم تسميتها اقوالا لا يضر صدق
 التعريف علمها واذا لم يجب المحقق الرازي عن تلك المسألة لافي شرح التحشية ولا
 في شرح المطالع فكأنه عرض عليهم بان جوابهم لا يدفع الاعتراض وان دفعه هين
 اذ الموجود في المادة المذكورة انما هو الاستلزام لا اللزوم عن الاقوال وان غفل المهره
 الا ببيان قوله اشارة الى ان في الجواب نظرا ووجهه صدق التعريف عليه بعد
 التعرير بالمذكور فحرم يلزم لا ينبغي من الحق شيئا وما قيل من ان ناقض التعريف مستدل
 وموجب مائع فكأنه قال المراد من الاقوال ما لم يخرج اقتراجا شديدا ولذلك لا يخلو
 القياس عن الادوات الدالة على الاقتران والدالة على الاستثناء والقضية المركبة ليست
 كذلك ولذا دخلت في تعريف القضية ولم تدخل في تعريف القياس فن قيل
 التعرير بعد التعرير بما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا ما جره المحيرون عليه عنه
 والقول بان مرادهم ما ذكرناه والاي يلزم تجهيلهم قرنا بعد قرن من قبيل الاستبدال
 بشأن الرجال على حال المقال ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق
 ان التعرير المذكور لا يقعهم في دفع الاعتراض عن ظاهر التعريف ولذا جزم المحشي
 بعدم تمامية بقوله بلا ريب وليس مقصوده من قوله بلا ريب دعوى البدهية حتى
 رد عليه ان دعوى البدهية في محل النزاع غير معقولة على انه لا فائدة في تحريمهم
 المذكور حتى يصح الى زعمهم قوله والجواب الصحيح اه هذا ما اختاره الشارح
 العلامة في فصول البديع لكن بان زاد في التعريف قيد الكسب كما يشهد به الرجوع
 واما المحشي فقد جعل اللزوم على اللزوم بطريق الاكتساب بقرينة اشتهار ان القياس
 من الطرق الاكتسابية كالتعريف ومن البين ان القضية المركبة المستلزمة لعكسها
 وعكس نقيضها وان كانت مركبة من اقوال لكن الاستلزام المذكور فيها ليس
 بطريق الاكتساب وقد اشرنا الى ما هو فني عنه بان الموجود فيها هو الاستلزام
 لا اللزوم عنها كما هو شأن القياس ولا يبعد ان يكون مراد المحشي هذا ايضا ويمكن
 ان يجيب ايضا بان المراد بالاقوال القضايا بالفعل والجزء الثاني في القضية المركبة ليس
 بقضية بالفعل على انه يمكن دفعه ايضا بان القول الآخر ما هو المط كاسبق من المحشي

انفسا ولا غم ان العكس المستوي وعكس النقيض في القضية المركبة كذلك هذا
ولا تلتفت الى تقولات الاوهام والحمد لله على نعمه الجسام قال الشارح العلامة ان
لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل صورة هذا القيد مراد في تعريف الاستثنائي
ايضا والمراد ان ذكر النتيجة او نقيضها في الاستثنائي وعدمه في الافتراضي انما هو بحسب
الصورة اي على الترتيب الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معه لا بحسب الحقيقة
اي بحسب اشتغاله على الحكم والا لا يكون قول آخر في صورة ذكر عين النتيجة في الدليل
ولزم التصديق بالنقيض عند ذكر نقيضها فيه والكل بطر بل يلزم ان لا يكون
مطلوبا وان لا يكون ايضا محتاجا الى الاستدلال عليه فلذا قيد التعريفين المذكورين
بالقيد المذكور هذا ما اختاره الفاضل المحشي ولك ان تقول لو لم يقيد التعريفان بالقيد
المذكور لانتقض تعريف الاستثنائي جعلا اذ النتيجة او نقيضها ليست مذكورة فيه
بالفعل لانها قضية مشتملة على الحكم واطراف الشرطيات لا يوجد فيها الحكم وانتقض
تعريف الافتراضي منعا حيث يدخل صور الاستثنائي فيه حيا حاصل ما اشار
اليه في الجواب ان المراد بذكر النتيجة او نقيضها فيه الذكر الصوري اي على الترتيب
الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معها والامر كذلك في صور الاستثنائي فهذا
القيد ليسم التعريفان عن الانتقاض وهذا ما اختاره بعض الافاضل وهذا وان كان
واضح لكن الاول انسب الى ذوق المتدئين وافيد مع ان فيه اشارة الى التقرير الثاني
بدون العكس فلذا اختاره والحمد لله وحده واما ما قيل من انه اوقال الش في تعريف
الاستثنائي ما كان النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالقوة القريبة الى الفعل لم يرد عليه
شيء فقيه ان تلك القوة ليست محض فعل وهو ظاهر ومن البين ان النتيجة او نقيضها
مذكورة في الافتراضي ايضا بالقوة على ما صرحوا به فينتقض التعريفان ولا واسطة
بين القوة والفعل تسمى قوة قريبة الى الفعل فالحق ما اشار اليه الشارح ومراده
ما حزرنا هذا والذي يستفاد من شرح التسمية ان التعريفين لم يقيدا بقيد بالفعل
لدخل الافتراضيات في تعريف الاستثنائي ثم بعد هذا التقييد لم يقيد بهذا القيد
لكن الامر بالعكس وشارح التسمية وان لم يقيد بهما بهذا القيد لكنه صرح بانه مراد
والادخل الاستثنائيات في تعريف الافتراضي فلذا اورد الشارح العلامة هذا القيد
فتبصر واما سمي الاول اقترانيا لاقتزان الحدود فيه والثاني استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء اعني لكن كذا في شرح التسمية قال المص وموضوع المطلوب اه الظاهر
ان بيان هذه الاصطلاحات والاسامي انما هو بالنظر الى الافتراضيات في الجمليات صرح به
في شرح التسمية وشرح المطالع وتعميمه الى الافتراضات الشرطية يجعل الموضوع
والحمول بمعنى المحكوم عليه والمحكوم به بحيث يشمل المقدم والتالي ايضا يأتي عنه
سوق الكلام نعم يستفاد من كلام شارح الاشارات ان الجزء الاول من المطع سواء كان
موضوعا او مقدا ما يسمى اصغر والجزء الثاني منه سواء كان محمولا او تاليا يسمى اكبر
فعلى هذا لو اقدم احد الى التعميم المذكور لكان له منشاغ واما جريان الاشكال الاربعة
في كل قسم من الافتراضات الشرطية فما صرحوا به باميرهم قوله اعلم ان النتيجة اه
والنتيجة خبيثات اخر باعتبارها تسمى بالاسامي الآخر كالمسئلة من حيث يستل

عنها وكالمبحث من حيث يقع فيها البحث الى غير وكان المحشي خص الاسمين المذكورين
بالذكر اذ لم يقع البحث في المتن الا بهما قوله من حيث تفرعها على القياس خصه بالذكر
لكون الكلام فيه والا فافتفرع على مطلق الادلة بمعنى نتيجة ايضا واما المطلوب فتشمل
للمعرفات ايضا وقد قالوا في تعريف النظر الصحيح ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
مطلوب ضروري او تصديقي قوله ههنا اي في هذا الموضع اذ لها معان اخر في غير
هذا الموضع ما يشوق عليه صحة الدليل شرط او شرطيا ليا او علما وما يتوقف عليه
الشروع في العلم وطائفة من الالفاظ قدمت امام المقي ليتفهم بها الى غير ذلك قوله
جزء القياس وقد وقع في الاشارات هكذا جزء قياس او حجة فقبل كلمة او حجة
اشارة الى المذهبين في المقدمة وقبل للتخير في التعبير وقبل للتعدد من الشيخ والظاهر
ان المراد به ما عدا البرهان فكلمة او تقسيم المحذو قوله والحد في اللغة الطرف
وقد اشار الشارح في بحث القول الشارح ان الحد في اللغة المنع فيستفاد منهما
ان الحد مشترك لفظا بين الطرفين والمنع قال المصنف والمكرر بين مقدمتي القياس
يسمى حدا اوسط فان قلت اللازم من تعريف القياس الاستلزام للنتيجة بالذات
واما تكرار الوسط فلا دليل عليه قلت الشروط المعتبرة في اشناج القياس نوعان
ما هو شرط لتحقيق الاشناج كالشرائط المعتبرة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم
بالاشناج كالشرائط المعتبرة في الاقضية الافتراضية الشرطية وتكرر الوسط ليس شرطا
للانناج بل للعلم به بناء على ان القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر
الوسط كذا في شرح المطالع قوله ويجوز اه اصل الفرق بينه وبين ما اشار اليه
الشارح ان المحموظ فيما اشار اليه الشارح نفس الاصغر فيشبهه قليل الافراد بالاصغر
ثم يطلق اللفظ الموضوع للتالي على الاول وفيما ذكره المحشي يلاحظ الاصغر باجزاء
فتشبهه قليل الافراد بقليل الاجزاء ويطلق اللفظ الموضوع للتالي على الاول فالتفريق
بين التوجيهين اعتباري وكذا الحال في تسمية المحمول اكبر وما قيل من ان ما ذكره
الشارح مبني على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالاناء الصغير والكبير فكان
الافراد في جوفهما وما ذكره المحشي مبني على تشبيههما بالجسم الصغير قليل الاجزاء
وبالجسم العظيم كثير الاجزاء فتقرر وقاسد اذ كيف يعتبر الافراد التي في جانب التشبيه
اعني الموضوع والمحمول في التشبيه اعني الاتامين المذكورين وان اراد انه بعد التشبيه
والاستعارة يكون الافراد في جوفهما اعتبارا لم يبق مدخل للافراد في التشبيه والاستعارة
فالحق ما اشارنا اليه من ان التفريق بين التوجيهين اعتباري وما اشارنا اليه شارح الاشارات
ههنا من ان الاصغر يسمى اصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعي عند
اقتصاص الحكم الكلي الایحائي والاكبر يسمى اكبر لكونه كليا فراق الاوسط في ذلك
الترتيب انتهى فقريب الى ما ذكره الشارح بل عينه عند التحقيق قوله ويجوز
ان يكون من قبيل تسمية الكل اعني مجموع الاصغرى من الموضوع والمحمول باسم
الجزء اعني الموضوع في الشكل الاول والتالي والمحمول فيما عداها بناء على ان اسم
الجزء المذكور هو الاصغر كاسبق وكذا الكلام في وجه التسمية بالكبرى يعني انه يجوز
ان يكون التسمية المذكورة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وما قيل من انه لو كان

التسمية من هذا القبيل ينبغي ان يسمى المقدمة اى مقدمة كانت بالصغرى والكبرى
لان الاصغر والاكثر لهما كائنا اسمى الجزئين السليخ عنهما معنى الوصفية فالتقل المذكور
انما هو من الاسمية الى الاسمية لا من الوصفية الى الاسمية فقلط لان كلا من لفظ
الاصغر والاكثر وان كان متقولا اصطلاحيا لكن لا بد ان يلاحظ فيهما المناسبة
المصححة للتقل على ما هو مادة المتقول فتلك المناسبة لا توجد في كل من الجزئين ولئن
تبرئنا عن ذلك فتقول كل من لفظ الاصغر والاكثر علم لجزء واحد منهما لا للجزئين
فلا يلزم ما ذكره قطعاً قوله والبناء للتأنيث هكذا في بعض النسخ ومعناه ان كلمة البناء
في آخر لفظ الصغرى والكبرى لكون كل منهما حال المقدمة لكن يقال لمثله الف
مقصورة فالظاهر كما في بعض النسخ الاخر والتأنيث للتأنيث اى تأنيث الاسم لتأنيث
ضمماه اعني المقدمة وعلى كل تقدير يكون هذا الكلام جوابا عن سؤال كانه قيل اذا كان
هذه التسمية من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فمناوذة التأنيث فيه مع ان الجزء مذكور
وحاصل الجواب ظاهر قال المص ويهية التأليف تسمى شكلا وقيل بل يسمى القياس
باعتبار الهيئة شكلا والظاهر ما ذكره المص اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد بالحدود بالمقدار ويؤيده انهم قالوا هذا القياس من شكل كذا وكذا ولم يقولوا
شكل كذا وكذا والحق ان الاشكال مغايرة للاقيسة اوصاف وهيئات لها قوله والمقدار
ضمانة عن الامتداد الطولى وهو البعد المفروض اولا والعرضى وهو البعد المفروض
ثانيا والعنى وهو البعد المفروض ثالثا والاول يسمى في اصطلاحهم خطا والثاني
يسمى سطحاً والثالث يسمى جسماً تعليمياً بالمقدار جنس للثلاثة المذكورة وهى انواع متدرجة
تحت العجب من بعضهم انه فهم من ظاهر عبارة الحاشية ان كلام السطح والجسم
التعليمى عبارة عن امتداد واحد وزعم ان ما يشر به لفظ المحشى غير مراد ولم يشتر
ان المراد بالامتداد العرضى هو البعد المفروض ثالثا وهو يستلزم الاول قطعاً وكذا
الحال في الامتداد العميق الا يرى ان الامتداد العرضى لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار
الامتداد الطولى والامتداد العميق لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار الامتداد الطولى
والعرضى فمن اين الاشعار الذى ادعاه من عقل عن عمق الكلام وعرضه اطبال على
المحشى في عرضه قال المص والاشكال أربعة اى هذا الحضر مع يسائه بالوجه المردد
بين التى والاثبات المقتضى لكون الحضر المذكور عقلياً مبنى على ما ذهب اليه المتأخرون
والذى اشار اليه القدما هو ان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا في احدى المقدمتين
موضوعاً في الاخرى واما ان يكون محمولا فيهما واما ان يكون موضوعاً فيهما فاخرجت
الاشكال الثلاثة من قسمتهم ولم يغيروا التقسيم القديم الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع
منها والمتأخرون لما تبينوا لذلك اجتهدوا لهم بان الرابع قد حذوه لبعده عن الطبع
وذلك لان الاول هو المستتب على الترتيب الطبيعى والرابع مخالفاً له في مقدمته
جميعاً فهو بعيد عن الطبع جدا وان كان من عادتهم بيان الشكلين الاخيرين بعكس
احدى المقدمتين يرجع الى الشكل الاول ولما كان بيان الرابع محتاجاً الى عكس المقدمتين
جميعاً حكموا بأنه مشغل على كلغة شاقة كذا في شرح الاشارات لحاصل كلام المتأخرين
ان الشكل الرابع محقق كالأشكال الثلاثة الاول واما عدم التفات المتقدمين اليه

فليدعه واحتماله الى كلغة شاقة في بيان اشكالنا هذا وما قيل من ان بعده لتقدم
وقوعه في الفسر ان بخلاف الاشكال الثلاثة الاول فانها موجودة فيه قطعاً فليس
يلتزم لان تقدم وقوع الرابع فيه على تقدير تسليمه لا يقتضى بعده على ان الحق
ان الادلة الواقعة في القرآن على تقدير كونها اقرباً لا بد ان تكون على هيئة الشكل
الاول وكيف يزعم ما قل ان الحكيم تعالى صور الادلة على خلاف النظم الطبيعى الذى
هو الشكل الاول وما يترأى في القرآن على هيئة الشكل الثانى او الثالث فبني على زعم
الغائب المذكور لا على الواقع وايت شغرى كيف يسوغ له اقل التكلم بمثله والعصمة
من فضلة قال الشارح العلامة الى الواسطة التى يقتضى حكمه حكم المط الظاهر
ان المراد بحكم الواسطة الحكم بالاكثر عليها فهو الذى يقتضى حكم المطلوب لاندراج
حكم المطلوب في ذلك الحكم فان قيل فبح توقف العلم بكلمة الكبرى على العلم بالنتيجة
فيلزم الدور بل لا يحتاج الى الاستدلال عليه قطعاً قلنا الاحكام تختلف باختلاف
العنوانات فالاحكام الجارية على خصوصيات افراد موضوع الكلية مندرجة فيها
بالقوة فتستدل بالكلمة عليها حتى تخرج من القوة الى الفعل نعم اذا كان العلم بحال الكلية
مستغنياً عن العلم بحال كل فرد بخصوصه لم يمكن الاستدلال بها على حكم الافراد
هنا لكن المحشى حل الحكم ههنا على اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط
تحت الاكبر وهو المناسب لسباق كلام الشارح اعني قوله فان الطبيعة اه فيكون معنى
كلامه على هذا ان الطبيعة تقتضى الانتقال من شىء اعني الموضوع الى الواسطة التى
تقتضى حكمه اعني اندراج ذلك الموضوع فيها واندراجها في الاكبر حكم المطلوب
لان ذلك الاندراج المذكور حكم الواسطة وحاله وذلك الاندراج يقتضى حكم المطلوب
قطعاً وبه يظهر كون الانتقال فيه على النظم الطبيعى فهذا التقرير هو المناسب
لسوق كلام الشارح ولا بد عليه الامراض المذكور آنفاً ايضاً وان كان دفعه ههنا
على ما حققناه وبهذا يدفع الاوهام التى سلطت على المحشى ههنا قوله والمراد بحكم
الوسط اه يعنى انه ليس الحكم ههنا بمعنى المحكوم عليه بل بمعنى الاثر والصفة وقد عرفت
آنفاً ماله ودفع ما عليه من الناظرين فتذكر قوله واذا كان بد بهى الانتاج يكون
اولى الانتاج ولما كان البد بهى اعم من ان يكون اولياً وكان قول الشارح لانه بد بهى
الانتاج بظاهره غير منطبق على قوله فهو الشكل الاول راد هذا الكلام للتطبيق في المرام
واقاد بذلك ان المراد بالاول في كلام المص هو اول البد بهيات ليس الا فلا يلتفت الى
ما صدر عن بعض الافاضل ههنا قال الشارح العلامة كل انسان حيوان ولا شىء
من الفرس بحيوان اقول هذا قياس كاذب بعض مقدماته وقد عرفت ان القياس
الكاذب المقدمات من افراد القياس اذا عبرة فيه بالصورة بالمواد فتقدم اى الشكل
الثانى على سائر الاشكال السابقة اى على باقىها وذلك الباقي من الثلاثة الشكل
الثالث والرابع فيكون المقدم المذكور شكلاً ثالثاً فقوله سائر بمعنى الباقي وقوله السابقة
صفة الاشكال لالسا ر كما يوهى تقرير البعض والمعنى قدم الشكل الثانى على الباقي
من الاشكال الثلاثة والسابق بعد اخراج الشكل الثانى منها هو الثالث والرابع فيكون
نفسه ثالثاً قوله فيكون اى المحمول احسن من الموضوع فيكون المقدمة التى

اشتملت عليه اخص من المقدمة التي اشتملت على الموضوع قوله حتى اسقط بعضهم
 كما لغاري وابن سينا عن درجة الاعتبار ولم يحدوه شكلا وهو الذي ماله اليهم صاحب
 المواقف وان ادرجه بعضهم في الاول حيث فسروه كما نقلناه سابقا بما كان الاوسط محمولا
 في احدى المقدمات وموصوفا في الاخرى كما نقله الامام الرازي عن ارسطو ولكن لا شك
 ان ادرجه في الاول بعيد جدا واول مراد ارسطو انه مندرج في القسم الاول من الاقسام
 الثلاثة لافي الشكل الاول قال الشارح العلامة وبحسب الانتاج اي واما الفرق بحسب الانتاج
 واوله اختصره فلا ينبغي المناقشة على مثل هذه العبارة ثم اقول اراد الشارح بهذا البيان
 شرائط انتاج الاشكال الاربعة وتباينها والتفصيل في المطولات قال الشارح فللاول
 بحسب الكيف اي الايجاب والسلب ايحباب الاصغرى والكبرى اي الكلية والجزئية
 كلية الكبرى وبحسب هذين الشرطين سقطت من الاحتمالات الممكنة الانعقاد اثنا عشر
 احتمالا وبقي اربعة اضرب متباعدة على ما سيحكي قال الشارح ولاشأن بحسب الكيف
 اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب وبحسب هذا الشرط سقطت منه احتمالات ثمانية
 والكبرى كلية الكبرى وبحسب هذا الشرط سقطت منه احتمالات اربعة فبقي الضروب
 المتبقية فيه اربعة ايضا قال الشارح وللثالث بحسب الكيف ايحباب الاصغرى
 وبحسب سقطت احتمالات ثمانية والكبرى كلية احدى المقدمات وبحسب سقطت منه
 احتمالا فبقي الضروب المتبقية فيه ستة ولرابع بحسب الكيف والكبرى ايحباب
 المقدمات مع كلية الاصغرى وبحسب يحصل فيه ضربان متباينان او اختلاف مقدمته
 بالايجاب والسلب مع كلية احدى هاتين وبحسب يحصل ضربون ستة فيكون الضروب
 المتبقية فيه ثمانية والبراهين في المطولات قال الشارح العلامة ولاشك ان مجموع الاشكال
 يرتد في الحقيقة الى الاول ولا ينبغي ان هذا الكلام لا يقتضي صحة كون كل ضرب من
 ضروبها مرتدا الى الشكل الاول فلا يتنافى هذا ما اشار اليه الشارح في وصول البدائع
 من ان الضرب الرابع من الشكل الثاني نحو كل بعض ج ليس ب وكل اب لا يمكن
 رده اليه هذا انه لا يلزم من ذلك عدم امكان بيان انتاجه بطريقتي آخر وقد صرحوا
 بان انتاج هذا الضرب بالخلف بل بالافتراض ايضا ان كانت السالبة مركبة فلا يبعد
 ان يكون مراد الشارح بالارتداد هو الارتداد من حيث يقتضي انتاجه ولا يلزم ان يكون
 بطريقتي العكس قوله وكذا القياس الاستثنائي يرتد الى الافتراضي يرتد الى الاستثنائي
 هذا الكلام وقع في البين مثال الاول ما نقول في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود
 لكن الشمس طالعة فالتهار موجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم
 لطلوع الشمس الموجود فهو موجود ينبغي ان النهار موجود ومثال الثاني ما نقول في قولنا
 الانسان زوج وكل ما هو زوج فليس بفرد الانسان اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد
 وله بحث طويل يطلب من محله قوله اي مع صدق الجوابها ومع صدق سلبها على ما يقتضيه
 قوله صدق القياس اذ لا معنى لصدق القياس تارة مع نفس الايجاب وتارة مع نفس
 السلب هذا قوله لان صدق قولنا الى قوله وكذا الامر اذا كان المقدمتان السالبتان
 الموجبتان جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع مختلفة الانتاج
 الموجب للعقم قوله وكذا صدق قولنا اه وكذا الامر اذا كان المقدمتان السالبتان

جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع ايضا مختلفة الانتاج
 الموجب للعقم فن هنا سقطت الاحتمالات الثمانية فيه من الضروب الممكنة الانعقاد
 التي هي ستة عشر في كل شكل كما سيحكي قوله وايضا ثبوت الحيوان اه وله هذا
 برهان لمي لعدم انتاج الضروب السابقة لانه هو السبب لعدم الانتاج في الحقيقة
 واما الاختلاف في النتيجة فنشأ من مثله فلا استدلال بالاختلاف كما وقع ههنا فن قيل
 الاستدلال بالآثر على المؤثر ولما كان مثله واضحا على كل طالب اكتفوا به ههنا قوله وهو
 ظاهر اذ لا يلزم من ثبوت شيء لشئين كما في المثال المذكور ثبوت احد ذلك الشئين
 للاخر اذ الثبوت الاول ليس بعلة للثبوت الثاني ولا معلول له وليس ايضا معلول علة
 واحدة كما في المتضامتين وكذا الحال في المثال الثاني اعني مثال السالبة اذ لا يلزم
 من سلب شيء عن شئين سلب احدهما عن الآخر اذ السلب الاول ليس بعلة للسلب
 الثاني ولا معلول له وليس ايضا معلول علة واحدة ايضا وكل ذلك ظاهر في حد ذاته
 لا يحتاج في اثباته الى امر آخر كما اشار اليه بعضهم ههنا اذ الكلام ههنا ماهو بالنظر
 الى ذاته مع قطع النظر عن الواقع فاثباته بما هو في الواقع مخالف لما وصي به المحشي قوله
 لما مر في الشرح من الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وايضا ثبوت شيء لشئ
 وسلبه عن شيء آخر لا يقتضي ثبوت المثبت له للسلب عنه ولا عدم ثبوته له وهو
 ظاهر قوله ولعل المص اكتفى في بيان شرط انتاج الشكل الثاني بذكر احد الشرطين
 اي الاختلاف في مقدمته بالايجاب والسلب وترك بيان الشرط الآخر وهو كلية
 الكبرى لاشترائهما في العلة وهي لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج يعني انه
 اشار بذكر احد شرطيه الى الاعتناء بهذا الشكل ولما كان الشرط الثاني مشاركا
 للاول في العلة تركه للاشارة الى ان ماهو صلة للشرط الاول علة للشرط الثاني
 فكانهما من واحد واحد على اننا نقول يستفاد من قول المص والذي له طبع مستقيم
 وعقل سليم اه مشاركة الثاني للاول في بعض الشروط قطعا وحين اشار بقوله واما
 يتبع الثاني اه الى انه مخالف له في بعض الشروط فمعين انه موافق له في الشرط
 الآخر وهو كلية الكبرى فامل مراده من الاكتفاء المذكور الاكتفاء بحيث يستفاد
 ذلك من سوق كلام المص كما قررناه فاندفع ما توهم من ان الاحالة في مثله على الفهم
 بعيد جدا قوله وكان دستورنا بضم الدال اي قانونا ومرجعنا يرجع اليه عند الاشكال
 في الانتاج اذ قد عرفت ان الكل مرتد اليه في الحقيقة بحيث لا يعلم الانتاج في سائر
 الاشكال الا بالارتداد اليه ولذا كان اجل الاشكال واقدومها وافيد في تحصيل المطالب
 والوصول الى المنأرب بحيث لا يقدر الاشكال السابقة على التكلم الا باذنه واشاراته
 فلذا لا زال الهمة يتراخون عليه في تحصيل حاجاته وجمع شتاته قوله حيث تعرض
 لبيان شرط انتاجهما اما تعرضه شرط انتاج الشكل الاول فقد علم من بيان ضرورية
 كإشترائيه واما تعرضه لبيان شرط انتاج الشكل الثاني فاشترنا اليه من انه صرح
 بانه غير محتاج الى رده الى الاول وذلك يقتضي قطعا اشتراكه اياه في بعض الشروط
 ثم صرح بشرطه المخالف لشرطه فلزم منه تعرضه لبيان شرط انتاجه ايضا فاندفع
 ما قيل من ان المص لم يذكر صراحة شرطيه كلية الكبرى في الشكل الثاني بل اكتفى بالمذكور

لاشترأ كنهما في لزوم الاختلاف الموجب للعقم فلو كان مثل هذا الاكتفاء تعرضا
للبيان لزم ان المص ماترك شيئا من شرائط الاشكال الا تعرض لبيان انتهى وذلك
لان قد عرفت تعرض المص لبيان شرط اشتراطهما على ما حققناه ولو ورد هذا
فانما ورد على قول المحشي سابقا لاشترأ كنهما في العلة ومن البين ان ليس معناه ان الاشتراك
في العلة يقتضي التعرض لبيان بل معناه انه يقتضي الاكتفاء بذكر احده الشرطين واما
التعرض فامر آخر قد اشترنا اليه والجب منه ومن غيره ان مثله واضح على المثال الصادق
فكيف يتكلمون بما لا يليق بكعب المحشي المدقق قوله بالتأمل اذا افقدت المشترك بين
تلك الضروب ليس الا ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ولما كان الاهتمام بالشكل
الاول اقتضى ذكر ضرورية النتيجة وامكن ايضا استفادة شروطه من ضرورية اكتفى
ببيان ضرورية في التعرض بشروطه بخلاف الشكل الثاني فان الاهتمام به دون الاهتمام
بالشكل الاول فلاشارة اليه ترك بيان ضرورية فليزم بيان شرط انتاجه صراحة فيما
يخالف شرط الاول قوله على مقتضى الشرطين اعني الاختلاف في مقدمته بالايجاب
والسلب وبموجب هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة الانعقاد فيه ثمانية
وكلية الكبرى وبموجب سقط اربعة اخرى فبقى ضرورية النتيجة اربعة ايضا كقولنا
كل ج ب ولا شيء من اب فلا شيء من ج او كقولنا لا شيء من ج ب وكل اب فلا شيء
من ج ب او كقولنا بعض ج ب وكل اب فبعض ج ب او كقولنا بعض ج ب ليس ب وكل اب
فبعض ج ب ليس او التفصيل في المطولات قوله بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة
في الانتاجات وهو التحقيق واما المهمة ففي قوة الجزئية فلا حاجة الى اعتبارها ههنا
على الاستقلال او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية والكلية اما الاول فلو وقع
موجبها صغرى في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول كقولنا زيد انسان وكل
الانسان حيوان او لا شيء من الانسان بفرس ووقوع سالبها صغرى في الضرب الرابع
من الشكل الثاني كقولنا زيد ليس بحمار وكل ناهق حمار فزيد ليس بحمار واما الثاني
فلو وقعها كبرى في الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان هذا هو
المشهور والتحقيق ان الشخصية لا تقع كبرى بل غير نافعة في العاينوم وقد صرحوا
بان الجزئي لا يبحث عنه في العلوم اصلا نعم يذكرون الشخصية في مقام تقسيم القضايا
الى اقسامها بناء على ان الحكم في القضية الكلية على الافراد الشخصية فلا شخصية
مدخل في ايضاح الكلية على ما حققناه سابقا نقلا عن شارح المطالع اكن الكلام
ههنا في كونها نافعة في العلوم والانتاجات فالحق فيه ما اشار اليه اولا بقوله بناء على
انه لا عبرة اه هذا هو تحقيق المقام قال المص وضرورية النتيجة اربعة اي باعتبار
الشرطين المذكورين وما قبل من ان الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الجزئية المقصود على موضوعها محمولها ينتج سالبة كلية في هذا الشكل نحو لا شيء
من الحمار بحمار وببعض الحيوان هو الصالح فلا شيء من الحمار يصح ان فعل هذا
يبطل انحصار ضرورية الاربعة وشرطية ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ونتيجة النتيجة
لا خمس المقدمات فلو ردود بان مثله من قبيل خصوص المادة اذ التقييد بما هو خارج
عن مفهوم القضية كالفصل لا ينفق القائل فيما ادعاه اذ الضروب المذكورة وكذا

انتاجاتها الاربعة وكذا شرطها انما هي بالنظر الى ذوات القضايا ومن البين ان ما ذكره
مخصوص بهذه المادة لا يجري في غيرها وههنا بحاث لا يتحملها المقام قوله وكذا
باعتبار المقدمات كانه عرض بذلك الشارح المحقق في الحضر الذي اشار بقوله وانما
رتب هذا الترتيب اذ يستفاد منه ان ترتيب هذه الضروب انما هو باعتبار نتائجها دون
مقدماتها وليس كذلك بل ترتيبها باعتبار ضرورتها ايضا اذ الاول من موجبتين كليتين
والثاني من موجبة كلية وسالبة كلية والثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية والرابع
من موجبة جزئية وسالبة كلية ومن البين ان الاول اشرف من الباقى والثاني اشرف
من الاخيرين والثالث اشرف من الرابع ولا ينفع في دفعه القول بان ترتيب الضروب
في الشرف باعتبار المقدمات لا يوجد في ترتيب ضروب الشكل الرابع بخلاف ترتيب
الضروب باعتبار النتائج فانه مطرد في الكل لان كلام الشارح ههنا في الشكل الاول
والترتيب فيه باعتبار المقدمات كالتأنيج محقق قطعا فلا يخلص من ذلك الا بان يقال
هذا الحصر انما هو بالنظر الى ما هو المتيقن من الضروب وهو النتائج لا المقدمات او يقال
كلية انما لا تنفد الحصر عند بعض قائما زيد قائم مثل ان زيدا قائم فعلى هذا لا يوجد
في كلام الشارح في اعتبار المقدمات في هذا الترتيب ولعل لهذا قال تأمل فتأمل
واما ما قيل من ان شارح المطالع قال انما رتب هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر
الى ذواتها او باعتبار نتائجها فتدبر الانشرف او لما ينتج الانشرف على غيره انتهى
فلا احتمالات في السبب ثلاثة ولهذا قال فتأمل فليس بشيء لان النقل المذكور على
تقدير تسليم صحته لا يتجاوز الامرين على ما حققناه فالوجه في الامر بالتأمل ما اشترنا
اليه ثم في ان كلام الشارح اشارة ايضا الى ترتيب الضروب في الشرف باعتبار المقدمات
ايضا وذلك لان ما ينتج الانشرف يكون اشرف قطعا فثبت ان الشارح ايضا اشار الى
ما اشار اليه المحشي فالحضر المذكور في كلامه ليس الا بالنظر الى ما هو المقصود فافهم
قال الشارح العلامة والقياس الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر اعني غير القسم
المذكور فيما سبق وهو القياس الاقتراني الجملي اذ اطلق ان البيان السابق من المص بالنظر
الى الاقتراني الجملي فخره ههنا انما هو بيان اقسام الاقتراني الشرطي ففني كلام
الشارح ان القياس الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر فبانضمامه اليها يكون ستة
اقسام فيظهر حجتنا قوله لانه اما من اجلتين كما مر واما من متصلتين اه في حل
كلام الشارح ههنا على السهو فقد دسها قال الشارح لان ملزوم الملزوم فيكون
طلوع الشمس ملزوما لكون الارض مضيئة وهو النتيجة ولعل هذا من الش وكذا بيان
الانتاجات في الاقسام الاربعة للاشارة الى ان انتاج الاقتراني الشرطي نظري ولو شكلا
اولا وقد قبل ايضا ان شيئا من الاقترانات الشرطية ليس بمفيد لليقين لكنه غير مرضي للش
والمص وبهذا ظهر ان حل هذا على التنبه كما فعله المحشي محتاج الى البيان الا ان يكون
مرادة بالنظر الى هذا القسم فقط واما القول بان هذه المقدمات منقوضة بان الاسم
ملزوم للكلمة الملزومة لا تقسم الى اقسام الثلاثة فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة
قد فوج بان اللازم للكلمة هو فرد من افراد الكلمة والملزوم للانقسام الى الثلاثة انما هو
الكلمة من حيث هي هي فتعابر الملزومان ضرورة فلا يلزم المحذور نعم لو قال لان لازم

اللازم لازم لكان أولى لكن الامر في مثله هين قوله الزوج ان قبل التصنيف اه حاصله ان للزوج اقساماً ثلاثة زوج الفرد وهو القابل للتصنيف مرة واحدة وزوج الزوج وهو القابل للتصنيف الى واحد كسنة عشر وزوج الزوج والفرد وهو القابل للتصنيف الى واحد كالعشرين فاذا انضم هذه الاقسام الثلاثة الى الفرد يكون الاقسام اربعة فلا يصح حصر النتيجة الى الثلاثة المذكورة مع ان الشارح بين الحصر المذكور بما ذكره فهذا في الحقيقة منع لقول الشارح فالزوجة محصورة في القسمين فلا مخلص عن ذلك الا بان يحل زوج الزوج اعم من زوج الزوج وزوج الزوج والفرد ويخرج هذان القسمان فيه كما اشار اليه المحشي ويمكن ان يقال لعل الشارح نبى كلامه على اصطلاح آخر وهو ان زوج الزوج ما ينقسم الى المتساويين سواء كانا منقسمين الى المتساويين اولاً واما القول بان مقدمات القياس لا يجب ان تكون صادقة كما سبق فالقياس المذكور من قبيل استلزام الكاذب للكاذب فهو وان دفع الاعتراض عن اصل القياس لكنه لا يدفعه عن الشارح وغرض المحشي الايراد على الشارح فلا يدفع عنه الا بما اشار اليه وبما اشترناه ايضاً قال الشارح لان الصادق وهو الجسم ههنا على كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عبارة عن هذا الانسان وذلك الانسان وهذا الفرس وذلك الفرس وغير ذلك صادق على المازوم وهو الانسان ههنا وهذا ظاهر وما قبل من ان الجنس يصدق على الحيوان الصادق على الانسان فيلزم ان يصدق الجنس على الانسان وهو بط قد فوع بان الجنس انما يصدق على طبيعة الحيوان ومفهومة لاهل افراده والكلال ههنا في الثاني يشهد به قوله على كل ما صدق عليه قال الشارح العلامة لان اقسام كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عليه عبارة عن افراده الشخصية كما اشترناه اليه آتفاً يستلزم اقسام المازوم وهو الانسان ههنا خلاصه ان اقسام اللازم يستلزم اقسام المازوم ويرد عليه ان الكلية منقسمة الى اقسام ثلاثة مع انها لازمة للاسم فيلزم انقسام الاسم الى اقسام الثلاثة وقد عرفت منادفة آتفاً قال الشارح العلامة فهذه اى المذكورة ههنا المبينة اثنان ههنا هي الاقسام الخمسة الافتراضية الشرطية واما القسم الحلي منها فقد عرفت تفصيله ومن قال بان الشارح سها ههنا ايضاً فقد سها قوله قد عرفت ان القياس اه في بعض النسخ الصحيحة عندي وجد هذه الحاشية ههنا كما هو حق فلهذا اخبرناه وحاصله ان القياس الاستثنائي كما عرفت ما يكون النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل صورة اى على الترتيب الذي في النتيجة والى هذا اشار بقوله وظاهر ان النتيجة او نقيضها لا يجوز ان يكون احدي مقدمتيه والا يلزم في الاول المصادرة وعدم الاحتياج الى الاستدلال ايضاً والتصديق بالنقيضين في الثاني واما عدم جواز كونها عين المقدمتين فظاهر والذا لم يلتفت اليه وتعرض في السابق لمجرد ارجاء العنان فاذا كان الحال كذلك فلا بد ان يكون النتيجة او نقيضها جزءاً من احدي المقدمتين وتلك المقدمة شرطية لا بحالة وتلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة ومن البين ان معناها سلب اللزوم او العناد لم يكن بين اجزائها لزوم او عناد فلا يلزم من وجود احدهما وجود الآخر او عدمه

وان تكون

وان تكون لزومية ايضاً ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم يصدق الاتفاقية موقوف على العلم يصدق احد طرفيها او كذبه فلو استنفذ العلم يصدق احد الطرفين او يكذبه من الاتفاقية لزم الدور وان يكون الشرطية او الاستثنائية كلية ايضاً فانه لو اتفقت الامران احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نقيضه ثبوت الآخر او انتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهور مع عمرو اكرمه لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فاكرمه كذا في شرح الشمسية هذا هو البيان الكافي ههنا والتفصيل في المطولات ثم ان حاصل الكلام الشارح والحاشية ههنا ان الشرطية ان كانت متصلة لزومية فلهما نتيجتان وضع المقدم ينتج وضع التالي لان المقدم ملزوم ووجود المازوم مستلزم وجود اللازم بدون العكس اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود المازوم لجواز كون اللازم اعم من المازوم ووجود العام لا يستلزم وجود الخاص قطعا ورفع التالي ينتج رفع المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المازوم بدون العكس لجواز ان يكون المازوم اخص من اللازم وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام وان كانت متصلة حقيقة فلهما اربع نتائج وضع المقدم ينتج رفع التالي وبالعكس ورفع المقدم ينتج وضع التالي وبالعكس لان هذا مقتضى العناد في الصدق والكذب معا وقد صرحوا في بحث تلازم الشرطيات ان كل منفصلة حقيقة تستلزم اربع متصلات مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الاثنين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فلهما نتيجتان وضع المقدم ينتج رفع التالي ووضع التالي ينتج رفع المقدم وذلك لان عين كل من جزئي مانعة الجمع اخص من نقيض الآخر فوجود الاخص يستلزم وجود الاعم من غير عكس وقد قالوا في بحث التلازم ان مانعة الجمع تستلزم متصليتين مقدم كل منهما عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر وان كانت مانعة الخلو فلهما نتيجتان ايضاً رفع المقدم ينتج عين التالي ورفع التالي ينتج عين المقدم وذلك لان نقيض كل من جزئي مانعة الخلو اعم من عين الآخر فوجود الاعم يستلزم وجود الاخص من غير عكس وقد قالوا في البحث ايضاً ان مانعة الخلو تستلزم متصليتين مقدم كل منهما نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر فظهر بهذا ان المنهات عشرة اثنان في المتصلة واربع في المنفصلة الحقيقية واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو والعقيبات ستة اثنان في المتصلة واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام في هذا المقام ومن اراد التفصيل فليسير اجمع الى مكتب الاعلام الكرام قال الشارح العلامة الملازمة المساوية في الحقيقة ملازمتان اه حاصله ان النتائج الاربع في المتصلة انما هو في مادة الملازمة المساوية من حيث ان تلك المادة في الحقيقة عبارة عن ملازمتين لكل منهما نتيجتان فتلك النتائج الاربع مخصوصة بتلك المادة وكلام المص ههنا انما هو بالنظر الى جميع المواد فالتصلة بالنظر الى جميع المواد تنتج نتيجتين لا غير وهذا هو المفهوم من فصول البدائع للشارح ايضاً وبه يتدفع اعتراض المحشي ههنا قوله الحكم

في الشرطية اه حاصله ان الحكم في الشرطية الموجبة اللازمة انما هو بلزوم التنازل
المقدم بدون العكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من طرف واحد فعلى هذا
فاستثناء عين المقدم ينتج عين التنازل واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم وهذا
محقق في جميع المواد واما انتاج استثناء عين التنازل عين المقدم وانتاج استثناء نقيض
المقدم نقيض التنازل في مادة المساواة فمن خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا
ومن البين ان الانتاج انما يكون لذات المقدمات من غير اعتبار امر آخر هنا والامر في مادة
المساواة ليس كذلك فالاغراض المذكور غير وارد عن اصله حتى يحتاج الى الجواب الذى
ارتكبه على خلاف القانون اقول قد عرفت ان غرض الشارح ايضا دفع الاعتراض
بالبناء على ان مثله من خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا وهذا لا يضر كون انتاج
المتصلة في جميع المواد يتجنى فاقبل من ان ما ذكره المحشى حتى قد اشار اليه الشارح
في فصول البدايع اشعر بان ما ذكره ههنا مغاير لما اشار اليه هناك ولقد راجعناه فوجدنا
كلامه ههنا مخالفا لما اشار اليه هناك والحق ان ما اشار اليه الشارح يؤل الى ما ذكره المحشى
قوله اى كما يجب ان يبحث حمل المشبه والمشيبه به في الموضوعين على الوجوب وصرف
بذلك كلام الشارح عن ظاهره والامر ما اشار اليه فان المنطقي من حيث هو منطقي يجب له
البحث عن الصورة فكما يجب ذلك يجب له البحث عن المادة ايضا اذا لعصمة عن
الخطأ في الفكر كما هو شأن علم المنطق لا يحصل الا بهذين البحثين في هذا البيان رد
على كثير منهم حيث زعموا ان الواجب على المنطقي هو البحث عن الصورة ليس الاثم
ان يبحثهم عن المواد كلى منطبق على جميع المواد فهو كما بحث عن الصورة والا فالبحث
عن جزئيات المواد من شأن صائر العلوم فافهم قوله سواء كانت تلك المقدمات
اليقينية ضرورية او ممكنة سواء الاولى ان يقول ضرورة او ممكنة من الضرورية
كما هو مقتضى العربية والمقدمات الضرورية ستة على ما يشير اليه المصن اجلاها
اوليات وهى قضايا تصور طرفيها كاف في الجرم بينهما كقوانا الكل اعظم من الجزء
ويظهر من تعريفها ان نظرية الاطراف لاتناق بداهة الحكم فقد يكون الاطراف
واحد هما نظريا ومع ذلك يكون الحكم بديهيا وكذلك فديكون الاطراف بديهية
ومع ذلك يكون الحكم كسبيا فالاعتبار في بداهة القضايا ونظر يتبها انما هو الى الحكم
ليس الا فليكن هذا على ذكر منك قوله اعلم ان الحد الاوسط اه قال في شرح
المطالع البرهان فعمان برهان لمى وبرهان اثنى لان الوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت
الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج يسمى برهانا
لمبانه يعطى المية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق والمية في الخارج
وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر
للاصغر كقولنا هذه الخشبة مستهنا النار وكل ما مستهنا النار محترقة فهذه الخشبة محترقة
وان لم يكن كذلك يسمى برهانا ثانيا لانه يفيد اية الحكم في الخارج دون لمية وان افاد
لمية التصديق كقولنا هذه الخشبة مستهنا النار وكل محترقة مستهنا النار فهذه الخشبة
مستهنا النار انتهى فظهر ان ما يكون معلولا في الخارج كالاحتراق يكون علة في الذهن
وان المية في التصديق موجود في كلا لبرهين والفرق بينهما انما هو في المية في الخارج

وذا موجود في البرهان الملى دون البرهان الاثنى ولذا قبل التعرض ههنا ببيان المية
في التصديق بمسألة خل له في الفرق بينهما وانما الفرق بينهما بوجود المية في الخارج
في احدهما والانية في الخارج في الآخر لكن بيان الامتياز بينهما انما يكون بعد بيان
ماهية الاشتراك ولذا تعرضوا للامر ببيان ههنا ثم ان قولهم ههنا في الخارج ظرف لوجود
الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر كلام شارح المطالع فيلزم منه كون الاكبر موجودا
في الخارج لان الموجود الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده لانه نفسه ومن البين ان الاكبر
في مثل قولنا العالم حادث غير موجود في الخارج لكون الحدوث من الامور الاعتبارية
وان كان ذلك القول ظرفا لوجود نسبة الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر تقرير
المحشى ههنا يلزم ان يكون النسبة من الامور الخارجية بناء على ما شرنا اليه من ان الموجود
الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده ومن البين ان النسبة ليست من الامور الخارجية
قطعا وما قاله بعض الافاضل من ان المراد بوجود تلك النسبة في الخارج تحققها
بذاتها وهو وجودها في نفس الامر وان كان في الذهن ولا اشكال في وجود النسبة
في الخارج بهذا المعنى لا يدفعه لما حققناه من انه اذا كان الخارج ظرفا لوجود شيء فذلك
الشيء يكون موجودا خارجيا وقد حققه الشريف العلامة في حواشى المطول
فالوجه ان الوجود في كلام شارح المطالع بمعنى النسبة ومعنى كلامه ان الحد الاوسط
ان كان علة لنسبة الاكبر الى الاصغر كما قرره المحشى ههنا وان اضافة الوجود ههنا
الى النسبة بانية ومعنى الكلام ههنا فان كانت علة لتلك النسبة في الخارج فعلى هذا
يكون كلمة في الخارج ظرفا لنفس النسبة دون وجودها فلا يلزم ان يكون النسبة
موجودة في الخارج وان كانت من الامور الخارجية وذلك ليس بمحذور بل هو الواقع على ما
حقق في قولهم الخير ما يكون لنسبة خارج تطابقة او لا تطابقة ثم ان المثال الذى
اورده المحشى لا يتخلو عن تسامح وذلك لان العلة والمعلول في نفس الامر انما هو بمعنى
الاخلاط والحمى لانهما في الاخلاط والحموم وهو ظاهر وكذا المثال الذى ذكره
شارح المطالع والحد الاوسط في الامثلة المذكورة ليس علة في الحقيقة بل تأخوفا منها
واوضح الامر في مثله ساعوا في التقرير ههنا فلا حاجة الى ما قبل للتشالان المذكوران
لبيان من البرهانيين في شيء نعم قد يستعملان في غير البرهان من الادلة ايضا اما بالاشتراك
واما بالتجوز انتهى وان اراد بهذا الكلام معنى آخر فعليه البيان حتى يتكلم عليه ثم
اقول ما ذكره في تصوير البرهانيين انما هو في الاقتضى وكذا الحال في القياس الاستثنائى
ايضا ولعله تركه مقايضة او اراد ادراجه فيما ذكره بتعميم الاوسط والاكبر والاصغر
ههنا فاعلم هذا المقام فانك لا تجد في صندوق الكرام قال الشارح العلامة فالقياس
جنس ام هذا مبنى على ما اشار اليه المصنف من اخذ القياس في تعريفات الصناعات
الحمية وقد حقق العلامة التفاضل ان البرهان مخصوص بالقياس دون ما عداه
من الصناعات وقبل الحق ان البرهان ايضا غير مخصوص بالقياس كالصناعات الحسية
واقول اذا كان القياس اعم من الملفوظ والمعلوم كما حققه الشارح والمحشى وهو الذى
اشار اليه شارح المطالع نقلا عن الشيخ الرئيس فكل من الصناعات مخصوص بالقياس
اذا استلزام الكلى الذاتى المتعبر في القياس اللفظى ايضا انما يوجد في الصناعات اذا كانت

اقبسة وما اشار اليه العلامة قبل النظر الى اختصاص القياس بالقياس العقلي وقد اشار اليه الشيخ ايضا وفيه كلام لا يتعمله المقام قوله اي قوله موافق من مقدمات اه اقول لما كان المخرج في الحقيقة للخطابة وغيرها عن تعريف البرهان قوله يقينية وكان هذا القول محتاجا الى موصوف اعني مقدمات وكان كلمة من في هذا القول محتاجا ايضا الى متعلق نسب الاخراج المذكور الى مجموع قوله مؤلف من مقدمات اه ومن لم يتفطن لهذا تكلم في التذكير والتأنيث قوله كل مركب صادرا محصورا ان الفاعل اما مختار او موجب وعلى كلا التقديرين فالصادر منه اما بسيط او مركب فهذه صور اربع فالفاعل اذا كان مختارا والصادر منه مركبا فلا بد هناك من علل اربعة مادية وهي العلة التي يكون المعلول معها بالقوة وصورية وهي العلة التي يكون المعلول معها بالفعل وفاعلية وهي العلة التي يكون منها وجود المعلول وغائية وهي العلة التي يكون لاجلها وجود المعلول كالتدريس والتدريس للمدارس وان كان الفاعل موجبا والصادر منه مركبا فيحتاج هنا الى علة مادية وصورية وفاعلية ولا يحتاج هنا الى العلة الغائية اذا لموجب يصدر عنه المعلول ايجابا ولا تصوره في فعله حتى يوجد الغرض فيه وان كان الفاعل مختارا والصادر منه بسيطا فيحتاج هنا الى امرين فقط العلة الفاعلية والغائية وان كان الفاعل موجبا والصادر منه بسيطا فيحتاج هنا الى امر واحد فقط العلة الفاعلية هذا واما الشرائط وارتفاع المواضع في بعض الصور الاربع فاما من تمة الفاعل اذ لا بد لفاعلية الفاعل من استجماع الشرائط وارتفاع المواضع واما من تمة المادية لانه لا بد في قابلية القابل من استجماع الشرائط وارتفاع المواضع ولهذا تراهم لم يعدوها قسامين مستقلين برأسهما لا يقال عدم كونهما مؤثرة بتأثيرهما من تمة الفاعل وكذا عدم كونهما داخلتين في ايضا كونهما من تمة المادة لا تا تقول ليس معنى كونهما من تمة الفاعل انهما من اجزائه بل انهما مدخلا في تأثير الفاعل وكذا ليس معنى كونهما من تمة المادة انهما من اجزائها بل ان لهما مدخلا في قابلية المادة فكل من التوجيهين المذكورين يمكن من غير ان يكون في الحصر المذكور خلل قوله واما البسيط الصادر عن المختار اه وتعلق ارادته وسبق عدم عليها من تمة الفاعلية كما اشار اليه آتفا واما امكان المعلول فمقتضى في جانب المعلول لافي جانب العلة وقد حقق ذلك في محله قوله واحتياج المركب الصادر عن المختار خص هذا البيان بالمركب مع ان الامر كذلك في البسيط الصادر عن المختار اما ان العلة الاربع لا يوجد في الثاني والكلام ههنا فيما يستعمل عليها واما لان غرضه بيان الاختلاف الواقع فيما بين المتكلمين وهم لا يقولون بالمعلول البسيط فاندفع ما قبل الصواب اسقاط لفظ المركب واطلاق لفظ الصادر ليعظم المركب والبسيط في نظام انتهى قوله ومع ذلك افعاله تعالى منزهة عن الغرض والغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فان ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل اذا نسب الى الفعل يسمى علة غائية وانما نسب الى الفاعل يسمى غرضا كما ان الغائية والغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لان المصلحة المترتبة على فعل من حيث انها ثمرة ذلك الفعل تسمى فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية والاخيران اعم من الاولين اذ يرتب على الفعل فائدة لا تكون

مقصودة لفاعله اذا تقرر هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان افعاله تع معلقة بالاغراض بعد الاتفاق على ان منافع تلك الافعال راجعة الى العباد الى الله تعالى لكونه تعالى غنيا مطلعا عن جميع ماسواه لا يحتاج في ذاته وصفاته الى شيء فنهج من اثبتها وهم المعتزلة وكثير من اهل السنة وقد عبروا عنها بالحكم والمصالح وهو الذي حققه صدر الشريعة حيث قال افعال الله تعالى عندنا معلقة بالحكم والمصالح تفضلا وعند المعتزلة وجوبا ومن انكر التعليل فقد انكر النبوة قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم رد دليل من قال انه تع لا يفعل لغرض فراجع ومنهم من انكر كون افعاله تعالى معلقة بالاغراض وهم جمهور الاشاعرة وقد حققه المولى خسرو في مرآته والحاصل انه لا نزاع بينهم في ان افعاله لا تكون معلقة باغراض تعود اليه تع لانه تع غني عن جميع ماسواه وانما النزاع في ان الفوائد العائدة الى العباد هل هي باعثة له تعالى على الفعل وهو الذي ذهب اليه المعتزلة وجمهور اهل السنة وحققه صدر الشريعة على ما يقتضيه ظواهر النصوص اولا وهو الذي ذهب اليه جمهور الاشاعرة ومال اليه شارح المقاصد فظهر من هذا قصور تقرير المحشي لانه يدل على ان اهل السنة لا يقولون ههنا بما قاله المعتزلة وقد عرفت انه خلاف الواقع ثم الظاهر ان يقول بدل قوله ومع ذلك افعاله منزهة عن الغرض ومع ذلك فهو تعالى منزهة في افعاله عن الغرض او يقول ومع ذلك افعاله تعالى منزهة عن العلة الغائية اذ عرفت آتفا ان الغرض ينسب الى الفاعل والعلة الغائية تنسب الى الافعال الا ان يقال سأل في ذلك للانحداد الذاتي بينهما كما سبق ويمكن ان يجاب عن القصور السابق بانه مال ههنا الى مذهب جمهور الاشاعرة فكانه قال اهل السنة لا يقولون الا بما قاله الاشاعرة فافهم قوله وقد عدوا من اطائف التعريف اه اشار بهذا العنوان الى ان التعريف لطائف وان الاشتغال على العمل الاربع من جلستها فلا يبعد ان يكون الاشتغال على كل واحد من العمل لطيفة واشتغاله على المجموع لطيفة اخرى وربما يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة او هاتين او ثلث علل هذا ثم انهم انما يعملون التعريف مشتملا على العمل الاربع اذا ارادوا بيان حقيقة المعرف اي ماهيته الموجودة يسا على الوجه الاكمل لانه اذا وجد تلك العمل كلها في الذهن وهو معنى اخذ المحمول منها لزم وجوده اي المعرف فيه على الوجه الذي هو في نفسه ووجوده فيكون هذا تعريفا رسميا لاشتماله على الامور الداخلة في المساهبة والخارجة منها بناء على ان الاثنين منها داخلتان والاثنين منها خارجتان لكنه اكمل من الحد التام لشموله الذاتيات بأسرها مع بعض الخواص المكملة لقصورها من حيث وجودها كذا في الحاشية الكبرى فظهر من هذا ان قوله مفهومات بالنظر الى افراد مثل هذا التعريف فالأخوذ ههنا من العمل انما هو مفهوم واحد لا مفهومات اذ المفهوم المأخوذ ههنا هو قول وماعده قيد له وقد وقع في الحاشية الصغرى محمولات بدل مفهومات ههنا والمأل واحد والمراد بالجل الحاصل الظاهري ولك ان تقول الجمل التفسيري اذ لا حمل حقيقة بين التعريف والمعرف هذا قوله لان صورة الفكر اي ترتيب امور معلومة والمراد بالترتيب المضاف اليه الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى اذ لا يصح اضافة الصورة اليه ولك ان تقول المراد بالفكر الامور المرتبة فلا كلام ح

في صحة اضافة الصورة اليها وكون الفكر عبارة عن الحركتين غير صحيح ههنا لما ذكرناه
قوله ولا شك انها اي الصورة ليس بنفس المؤلف لانه عبارة عن الامور المرتبة والهيئة
بارضة لهما مسببة عنها فكيف يكون العارض عين المعروض والسبب عين السبب
وكيف يكون الامر ما فهم من ظاهره واوكان المؤلف عين الصورة وكان دلالة
عليها بالمطابقة لا تمنع حله على البرهان المعروف لما سبق آتيا من ان العلة مابين للمعلوم
وان معنى اخذ العلة في تعريف المعلوم هو اخذ المحمول من العلة وحله عليها قوله
لكنها فاعلة لتأليفها قد تقرر ان للنفس الناطقة بحسب تأثرها عما فوقها من المبادئ
وبحسب تأثيرها فيما تحتها من الابدان فوتين الاول قوة نظرية والثاني قوة عملية
فكل من القوتين آلة للنفس الناطقة في تأثيرها وتأثرها فكل جعل القوة العاقلة
فاعلة للتأليف مبنية على ظاهر الحال والا فالتحقيق انها آلة له لافاعلة قوله والوسط
ما يقرن بقولنا لانه اه هذا التعريف متقول عن الشيخ الرئيس عبد الله بن حسين
ابن سينا وهذا بالنظر الى الشكل الاول وكانه مبنية على ملاحظة رجوع باقي الاشكال
اليه او على التعريف بالافراد المشهورة قوله هو البصر وهي قوة مودعة في العصبين
التي تتلاقيان في الدماغ ثم يفرقان فتأديان الى العين والسمع وهي قوة مودعة
في العصب المفروش في قعر الصماخ يدرك بها الاصوات والشم وهي قوة مودعة
في الزائدين الثابتين من مقدم الدماغ الشبهتين بحسبى الشدى والذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم والمس وهي قوة منبثة
في جميع البدن اي اكثرها هذه هي الحواس الظاهرة واما الحواس الباطنة فهي خمسة
ايضا الحسن المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي
في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فالحواس الظاهرة
بحواسس انهما والخيال وهي قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ
جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيوبة وهي خزانة الحسن المشترك والوهم قوة
مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه والحفاظة
قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعاني
الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما
المنصرفه فهو قوة مرتبة في مقدم البطن الاوسط من الدماغ من شأنها تركيب ما
في الحافظ والخيال من المعاني والصور بعضها مع بعض كذا في الهداية المص والتمصيل
في الكتب الحكمية وانما ورد بهذا المقدار دفعا لدغمة المتعلم فظهر ان الحافظة والخيال
انما يدر كتين فاطلاق المشاعر على الجميع يحتاج الى توجيه لكونها واضع الشعور
والآثار فالمشاعر جميع مشاعر بفتح الميم او كسرهما وقد عرفت ان الخيال والحفاظة
خزانة لا آلة فالاطلاق المذكور منهم تسامح او على سبيل التغليب قال الشارح وهو
اي سنوح المبادئ اي المرتبة والمطالب في الذهن دفعة اي من خير انتقال فيه
من المبادئ الى المطالب فضلا عن الحركة المعنى اي المقصود بالحدس وما قيل
من ان الحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب يقبى على المسامحة لانه غاية ما

يمكن ان يعبر عنه والا فليس فيه الانتقال المذكور ايضا نعم يحتمل ان يوجد فيه الانتقال
الدفعي فيه من المطالب الى المبادئ هذا قوله فيحصل المطر قد اشرنا الى ان هذا
التعقيب ذاتي اذ ليس في الحدس انتقال من المبادئ الى المطالب ولو دفعيا وان المتقول
عنهم في ذلك محمول على المسامحة قوله لان الفكر هو الانتقال له بمعنى ان الفكر
عبارة عن مجموع الحركتين من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى المطالب والحدس
ليس فيه شيء من الحركتين وهل يوجد فيه الانتقال الدفعي من المطالب الى المبادئ
يذوق العكس ام لا والظاهر وجوده والمشهور مقابلة الحدس بالفكر بمعنى الحركة
الاولى بناء على ان الحدس عبارة عن عدم الحركة الثانية قبل لعل المحشى عدل عن
هذا البيان لانه لا تقابل بينهما لجواز اجتماعهما في الوجود بالنسبة الى المطلوب
المعنى بخلاف الفكر بمعنى مجموع الحركتين فانه لا يصح مجامعته مع الحدس في شيء
هذا وفيه ان التزام جمع الحدس والفكر مشكل وامل المحشى عدل عن المشهور لان فيه
ذلك ايها ذلك الالتزام المشكل ثم ان الفكر اما عبارة عن مجموع الحركتين كما ذهب
اليه القدماء او عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما ذهب اليه المتأخرون وكونه بمعنى
الحركة الاولى مجاز عند الاولين ولا ضرورة في ارتكابه سيما عند ما يوهى خلاف الواقع
قال الشارح واما في الحدس فليس الاختلاف الا بالقلة اي بالحصول للقليل من الناس
وبالكثرة اي بالحصول للكثير من الناس يعني ان ذلك مختلف باختلاف الاشخاص
بل باختلاف الاوقات ايضا حقق ذلك في محله قوله اعلم ان الحدسيات والتجربيات
اه يعني انهما يكونان حجة لمن حصل له الحدس والتجربة ولا يكونان حجة على غيرهما
لجواز ان لا يحصل له الحدس والتجربة والظاهر ان المتواترات كذلك وقد قيل التحقيق
ان كلا من الاحساس والتجربة والتواتر قد يكون كما لا يفيد القطع وقد يكون ناقصا
يقيد الظن فقط ولذا ذكر الامور الاربعة المعنى الحدسيات والتجربيات والحدسيات
والتواترات في شرح القسطاس في قرن واحد والتحقيق ان العمدة هو الاوليات ثم
القطريات واما البواقي فلا تكون حجة على الغير فلا يقع منكرها الا اذا شاركة في الامور
المتضمنة بها لكن لكون الاطلاع على المشاركة في المحسوسات ليس يقينا بعد على
الاطلاق من العمدة ولكون الاطلاع على وجدان الغير معنى في نفسه صعبا اشتهر
ان الوجدان لعدم الاشتراك فيها لا تقوم حجة على الغير ثم اقول الفرق بين الحدسيات
والتجربيات ان حكم العقل في كل منهما يكون بواسطة قياس حتى هنالك الا ان ذلك
القياس الخفي في الحدسيات يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام ان كما انه لكل
حكم دليل كذلك لكل قضية حدسية قياس حتى بخلاف القياس الخفي في التجربيات
فانه على نحو واحد في جميع المواد كما يقال لو كان اتفاقا لم يدام ترتيب الحكم على التجربة
قادرا عرفت هذا فاعلم ان المتواترات وقضايا قياساتها معها يحتاجان الى قياس حتى
ايضا لكنه في الاول واحد كالتجربيات بان يقال لو كانت كاذبة لما اتفقوا على اخبارها
وفي الثانية متعدد وهو ظاهر هذا قوله بقريئة خارجية كخبر الاثنين بقسودم زيد عند
تسارع قومه الى داره فانه يقيد اليقين لا من ذاته وكونه خيرا متواترا بل من القريئة
الخارجية وهي تسارع قومه الى داره اذا كان هذا الخبر كاذبا لما تسارعوا الى داره

قوله مثل خمسة عشر او اثني عشر او عشرين او اربعين على ما قبل هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ زاد او ستين ولعل او الفاصلة سقطت في قوله خمسة عشر من النسخين ولا فلام في تقديم خمسة عشر على اثني عشر وقوله في بعض النسخ او ستين تصحيف من النسخين والاصل فيه سبعين وبين الخططين بحاشية قطعا فعلى هذا اشار الحاشي بهذا البيان الى المذهب العديدة فيه لان كلا من خمسة والعشرة وما عداهما مما ذهب اليه الاثمة فاندفع ما قيل من ان الصواب ان لفظه عشر بعد خمسة زائدة وان لفظ الستين يحرف من السبعين يدل على ذلك انه لم يقل عن احد القولين في شيء من الكتب وان المنقول القول بالخمسة وبالاثني عشر والعشرين وبالأربعين وبالسبعين وبالثلثة مائة وثلثة عشر وكان الحاشي سهوا في الاول وتبع الخطابي في الثاني وكل ذلك عن قوله التبع انتهى وذلك لاننا شرنا ان الفاصلة في الاول سقطت من النسخ وان القول بالثلاثة واقع اختاره السجستاني في الغيبة فراجع وان الواقع في الخطابي هو سبعين على ما تقدمنا عليه هناك وان ستين هنا غير واقع في جميع النسخ وفي بعضها وقع التحريف من النسخين الذين لا يميزون ستين من السبعين فلا يلبس في مثله طعن بالاضطراب قوله فيرتب في الحال اي عند تصور الطرفين وبه يمتاز عن الحسن ان لا ترتب للعقل فيه بل يوجد المتبادي المرتبة دفعة في الذهن واما القياس الحق في كل مادة من الحدسيات وقضايا قياساتها فلازم كما عرفت قوله فهو قضية قياسها معها هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قياساتها معها والصواب هو الاول والقياس المرتب فيه هو ان لا يجتمع بنفسه بمساويين وما هو كذلك فهو زوج ولعل هذا مبنى على ان الانقسام بمساويين ملزوم اربعة او خمسة المساوي والايكون الوسط حين الطرف الا ان يكون من قبيل التثنية بالحد على المحدود قوله اما شتمها على مصلحة عامة وهي الآداب التي فيها صلاح العاش بل المعاد قوله واما في طباعتهم من الرقة وفي خفيات وجليات قوله واما انفعالاتهم وتسمى انفعالات قوله ومن شرايع وآداب خلتها مشهورات عند طائفة لا عند الجميع بخلاف التآدييات والجليات فانها مشهورات على الاطلاق قوله وربما تبلغ الشهرة الى حد تلبس بالاوليات ويقتضي بينهما بوجهين كما فصله كما لا يرعى باجتماع الشهرة واليقينية في مادة لكنه مبنى على ما هو المشهور فيما بينهم والذي حققه التفازاني في شرح التسمية ان المشهورات قد تكون يقينية بل اولية بل الجدييات والخطاييات والمشهورات ايضا كذلك فتحقق المقام ان مقدمات البرهان تؤخذ من حيث انها يقينية وان اتفق كونها مشهورة ووجب كونها مسلمة ومقدمات الجدول تؤخذ من حيث كونها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث انها مقولة او مظهرية سواء كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث انها مؤثرة في النفس يقينية او مشهورة او مقولة او مظهرية وكذا الحال في الوهميات فظهر ان الاقسام السبعة اعني اليقينية والمشهورات والمسلات والمقبولات والمظنونيات والمجالات والموهومات متصادفة فلا بد من اعتبار قبول الخطاييات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون رهالا

ومن حيث كونها مشهورات او مسلمات يكون جدلا ومن حيث كونها مقبولات او مظهرية يكون خطابة وهكذا قوله اما الامر سماوي من المعجزات اه لا يقال خبر النبي يقيد اليقين لا الظن مع انه قد تقرر في موضعه ان غاية الخطابة الاقتناع ولذا جاز استعمال الاستقراء والتخيل والضرروب الغير المنجحة من الاشكال الاربعه لاننا نقول قد عرفت ان مقدمات الخطابة يجب ان تؤخذ من حيث انها مقبولة او مظهرية وان كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة والكلام كذلك في الامور السماوية على انه انما يكون يقينية اذا ثبت بالتواتر وعلى تقدير تواتره يجوز ان يكون دلالة على المطاطية واما استعمال الاستقراء والتخيل والضرروب الغير المنجحة فيه كما اشار اليه شارح الاشارات فمبنى على تقدير عدم لزوم قياسية الخطابة والمص لا يرضى به وقد اشترنا اليه سابقا فنذكر قوله كايضاه الخطباء والوعاظ لم يذكر الفقهاء لان اذاتهم خارجة عن القياس كما سبق لان قياسهم تمثيل لا قياس منطقي وما قيل من ان اذاتهم يقينية فلذا لم يذكرهم فمخالف للواقع لان الغفاهة عبارة عن ظن المجتهد غايته انه يجب عليه العمل بما ادى اليه اجتهاده فيكون مقطوعا عنه على ما قالوا قوله ويزيد في ذلك ان يكون الشعر اه يشير الى ان اوزن ليس بمعتبر في الشعر انما الاعتبار فيه التخيل وهو ما عليه القدماء واما المحدثون فقد اعتبروا معانيها في الجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والغفاهة كذا في شرح الاشارات والوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال له الدوق اعلم ان الكلام اذا كان على هذه الهيئة يسمى شعرا اذا كان المتكلم قاصدا له متممدا ذلك الوزن فيه فوقعه في القرآن والحديث انما هو على سبيل الاتساق من غير قصد وتعمد من الله تع ورسوله ذلك الوزن ولذا لا يجوز اطلاق الشاعر على الله تعالى ورسوله كذا قالوا والظاهر ان مرادهم ان ذلك الوزن ليس مقصودا اصليا لله تع ورسوله فيما وقع في القرآن والحديث ولو قليلا والا فلو لم يكن مقصودا لهما اصلا لم يصح وقوعه في كلامهما فافهم فانه دقيق واما عدم اطلاق الشاعر على الله تعالى وعلى رسوله فلهذا عدم ورود الاذن من الشرع بالاطلاق ولانه مما يوهم النقص في العادة وقد حقق في الكلام ان اسماء الله تعالى توقيفية قوله اما من جهة الصورة فكقولنا صورة اه والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والتشبيه فالكبرى كاذبة وان مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فهما وان كانتا صادقتين الا ان الوسط فيه ليس بمكرر كذا قيل فاقبل ان الخطأ في هذا القياس انما هو في اطلاق الفرس على الصورة المنقوشة على الجدار والا فالقياس حق بحسب الصورة ليس بشيء اذ لا فساد في اطلاق الفرس على الصورة بطريق التشبيه والوجه التخصيص بهذا الاحتمال والجزم بحقيقة القياس بحسب الصورة وكانه وهم ذلك من مقابلة الصورة بالمعنى وان يكون ذلك والحق ان ما ذكره هذا القائل بعد تسليمه قاصر قوله واعظم فائدتها اي منافع فائدتها على ما هو المتبادر المراد منه فاندفع المؤاخذه اللفظية فيه وهي ان اسم التفضيل اذا اضيف بشرط ان يكون ما اضيف اليه

مكررة فاذا لم يكن نكرة وجب ان يكون تنقيح او جمعا وهذا ليس كذلك لان المضاف اليه
معرف بالاضافة المعنوية الى الضمير واما التوجيه بان يقال التقدير اعظم افرادا
فانه نهي الاحتراز فركبك بحسب المعنى كما لا يخفى قوله قبل في قوله تعالى فكان في الآية
الكرامة على هذا اشارة الى شرف البرهان والجدل والخطابة والامر في نفسه كذلك
اذ بالبرهان يقال الى المطالب العالية وبالجدل يلزم الخصوم ويظهر الفهوم وبالخطابة
يتظلم امر الخلابي بدفع الموانع والعلايق ويوصل الى الدرجات العالية في النشأة
الاشرة وكل ذلك من مادة بيانات القرآن والاخبار واما الشعر فبني على امور غريبة
لا يلقى الامر بها في الايات القرآنية واما مادة اصحاب الخيلات للوصول الى المآرب
والخسائط فلا اعتداده لمن كان يصعد الترقى الى اعلى المقامات نعم قد كان دأبا
الحكماء كما قاله صاحب المحاكات اذا حاولوا التعليم ابتدوا في الاستدلال بالشعر
لا يراى الخيل ثم الخطابة حتى يجد الظن بالمطلوب ثم الجدل للاقتناع والازام وعند
تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق انتهجوا له مناهج الحق اعني البراهين القاطعة انتهى
لكن ذلك لا يقتضي كون كل من الامور الاربعة عمدة عندهم بل العمدة عندهم على هذا
هو البرهان وما عداه تمهيد وتوطئة له فمن قال ان العمدة عند الحكماء على ما قاله
الحاكم اربعة لاثثة كما قاله المحشي لم يأت بشئ والعجب ان المحشي يريد الجمع بين
الحكمة والشريعة وهذا القائل يريد الفرقة بينهما جعلنا الله تعالى من اهل الجمع
الواصلين الى حق اليقين بل الى عين اليقين قوله ولهذا حصر المص العمدة
في البرهان بناء على ما تقرر في علم المعاني ان المبدأ اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا
على الخير سيما وضمير الفاصل ههنا يفيد هذا الحصر على ما نقل عن المحشي
من ان ضمير الفصل يفيد قصر المبدأ على الخير فبدأ كذا القصر المطلوب به نعم قد تقرر
في ذلك العلم ايضا ان الخير المعروف بلام الجنس يكون مقصورا على المبدأ وان ضمير
الفصل يفيد قصر المستند على المستند اليه فبدأ كذا القصر الثاني به ايضا لكن المطلوب ههنا
انما هو قصر العمدة على البرهان لا البرهان على العمدة اذ لا يلزم من كون البرهان مقصورا
على العمدة ان لا يكون ما عداه عمدة مع ان مقصود المص ههنا قصر العمدة على
البرهان وعدم كون ما عداه عمدة اذ غرضه اظهار شرف البرهان والترغيب اليه
وذا لا يحصل الا بقصر المبدأ على الخير دون عكسه وبالجملة العمدة اي المعتمد عليه
هو البرهان لا غير اي غير البرهان وهو المستعان في كل حين وأن وعليه التكلان في جميع
الاحيان قوله جعلنا الله تعالى من الواصلين الى العمدة لا من السامعين اياها بدون
الوصل الىها فيكرمون عن حقيقة الحقائق ويعتقون وبمجرد الاصفاء الى الدقائق
من غير تطلع عليها فيقون في رمة المحجوبين ولا يترقون عن حضيض النقص والتقليد
حتى يدخلون في رمة العليين ويرفعون بعناية الله تعالى الى نهاية اليقين يقول
الفقيه الى رجة ربه الباري الشيخ عبدالله بن حسن الانصاري الكاشغري غفر ذنوبهم
وسر عيوبهم قد وقع خيام الاختتام بعون الله الملك العلام عن تقايس حرا بيل
الانظار واطائف فوائد الافكار مكتسبة بحمل البيان والاعلام مسبوكة بأيدي العبارات
ونفخت الافلام يوم السبت وقت الطلوع من ربيع الاول مع كونه ربيع الايام وهو

العشر الاول من الثلث الثاني من الجزء الثالث من العشر الخامس من الثلث الثالث
من العقد الثالث من الالف الثاني من النصف الثاني من الهجرة النبوية الى
المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلوة والتحية وعلى آله واصحابه
اجمعين فمن فهم هذا الكلام وبلغ المرام فقد وصل الى ما
لم يصل اليه العوام مدى الدهور والاعوام نسئل الله
تعالى بحياه حبيب الترقى عن خفيض النقص
الى ذروة الكمال حتى تتحل بحلية
الجمال وتصل الى غاية المني التي
هي رؤية الجمال في
دار السلام بالاعزاز
والاكرام

م

قدم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب بمعرفة الحاج ابراهيم صائب
سنة اثنين واربعين ومائتين والالف



